



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : العلوم الاقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من طرف :

بوطالب عزيز

عنوان الأطروحة:

تأثير سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المالي دراسة حالة الجزائر

أطروحة مناقشة بتاريخ 27 أفريل 2025 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	السعدي رجال	أستاذ	أم البواقي	رئيسا
02	سفاري أسماء	أستاذ	أم البواقي	مشرفا
03	ليليا بن منصور	أستاذ	خنشلة	ممتحنا
04	عبد الله الفايذة	أستاذ محاضر أ	أم البواقي	ممتحنا
05	لمياء مكرسي	أستاذ محاضر أ	أم البواقي	ممتحنا
06	هبة بوشوشة	أستاذ محاضر أ	قسنطينة 2	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

كلمة شكر وتقدير

اولا وقبل كل شيء الحمد والشكر كله لله...

أتقدم باحر كلمات الشكر والامتنان وخالص العرفان للاستاذة الفاضلة

الاستاذة الدكتورة: "سفاري اسماء"

جزيل الشكر للاستاذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه

أشكر جميع الزملاء ، الاصدقاء و الاهل الذين قدموا لي كل الدعم و التحفيز
لإتمام هذا العمل.

الاهداء

اهدي عملي هذا إلى:

إلى الولدين الكريمين

إلى اخوتي و اخواتي كل باسمه

إلى عائلة بوطالب فردا فردا

إلى كل من يعرفني وساهم ولو بكلمة طيبة في تحفيزي و رفع معنوياتي

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2022. تم التركيز على دراسة العلاقة بين أبعاد الشمول المالي (الوصول، الاستخدام، الاختراق) والاستقرار المالي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي خاصة في الجانب النظري، و اعتمدنا على الاسلوب الكمي في الجانب التطبيقي من خلال نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL. اعتمدت الدراسة على بيانات من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وبنك الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة أن النظام المالي الجزائري شهد استقرارًا نسبيًا خلال فترة الدراسة، مع تحسن تدريجي ملحوظ في الاستقرار المالي رغم الظروف الاقتصادية المتقلبة. سجل مؤشر الشمول المالي أدنى مستوى له في عام 1990 بنسبة 23%، نتيجة لتراجع أبعاد الوصول، الاستخدام، والاختراق المالي، بينما وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2020 بنسبة تقارب 70%، وظل مستقرًا حتى عام 2022.

وقد أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث تبين أن تعزيز الشمول المالي يساهم في استقرار النظام المالي الجزائري. كما ثبت أن استخدام الخدمات المالية واختراقها له تأثير إيجابي معنوي على الاستقرار المالي، في حين كانت العلاقة بين الوصول للخدمات المالية والاستقرار المالي عكسية ولكن غير معنوية إحصائيًا. بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز سياسات الشمول المالي في الجزائر لتقليل الفجوة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي ودعم الاستقرار المالي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ؛ الاستقرار المالي ؛ نموذج ARDL ؛ السياسات المالية

Abstract

This study aims to analyze the impact of financial inclusion policies on financial stability in Algeria during the period from 1980 to 2022. The focus was on examining the relationship between the dimensions of financial inclusion (access, usage, and penetration) and financial stability, using a descriptive-analytical approach for the theoretical part and a quantitative approach for the empirical part through the ARDL model. The study relied on data from the World Bank, the International Monetary Fund, and the Bank of Algeria.

The results of the study showed that the Algerian financial system experienced relative stability during the study period, with a noticeable gradual improvement in financial stability despite fluctuating economic conditions. The financial inclusion index recorded its lowest level in 1990 at 23%, due to a decline in the dimensions of access, usage, and penetration. It reached its highest level in 2020, close to 70%, and remained stable until 2022.

The results also revealed a long-term equilibrium relationship between financial inclusion and financial stability, showing that enhancing financial inclusion contributes to the stability of the Algerian financial system. It was confirmed that the use and penetration of financial services have a significant positive impact on financial stability, while the relationship between access to financial services and financial stability was negative but statistically insignificant. Based on these findings, the study recommends strengthening financial inclusion policies in Algeria to reduce the gap between the formal and informal sectors and support sustainable financial stability.

Keywords :Financial Inclusion; Financial Stability ; ARDL Model ; Financial Policies


Résumé

Cette étude vise à analyser l'impact des politiques d'inclusion financière sur la stabilité financière en Algérie pendant la période de 1980 à 2022. L'accent a été mis sur l'examen de la relation entre les dimensions de l'inclusion financière (accès, utilisation et pénétration) et la stabilité financière, en utilisant une approche descriptive-analytique pour la partie théorique et une approche quantitative pour la partie empirique à travers le modèle ARDL. L'étude s'est appuyée sur des données provenant de la Banque mondiale, du Fonds monétaire international et de la Banque d'Algérie.

Les résultats de l'étude ont montré que le système financier algérien a connu une stabilité relative pendant la période d'étude, avec une amélioration progressive marquée de la stabilité financière malgré les conditions économiques fluctuantes. L'indice d'inclusion financière a atteint son niveau le plus bas en 1990 avec 23 %, en raison du déclin des dimensions de l'accès, de l'utilisation et de la pénétration financière. Il a atteint son niveau le plus élevé en 2020, proche de 70 %, et est resté stable jusqu'en 2022.

Les résultats ont également révélé une relation d'équilibre à long terme entre l'inclusion financière et la stabilité financière, montrant que le renforcement de l'inclusion financière contribue à la stabilité du système financier algérien. Il a été confirmé que l'utilisation et la pénétration des services financiers ont un impact positif significatif sur la stabilité financière, tandis que la relation entre l'accès aux services financiers et la stabilité financière était négative mais statistiquement non significative. Sur la base de ces résultats, l'étude recommande de renforcer les politiques d'inclusion financière en Algérie afin de réduire l'écart entre les secteurs formel et informel et de soutenir la stabilité financière durable.

Mots-clés: nclusion financière ; Stabilité financière ; Modèle ARDL ; Politiques financières.



الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
اهداء	
I	مستخلص
VI	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XII	فهرس الملاحق
أ-خ	مقدمة
64-1	الفصل الاول: التأسيس المفاهيمي والنظري للشمول المالي
2	تمهيد
4	المبحث الاول: مفهوم الشمول المالي
4	المطلب الاول: الشمول المالي ومبادئه
11	المطلب الثاني: الاستبعاد المالي
15	المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسه
21	المطلب الرابع: الفوائد و الاثار الايجابية للشمول المالي
29	المبحث الثاني: أهداف الشمول المالي واهميته وسبل تعزيزه
29	المطلب الاول: أهداف الشمول المالي
31	المطلب الثاني: الشمول المالي و التنمية المستدامة
35	المطلب الثالث: اهمية الشمول المالي و المعوقات التي تحول دون تحقيقه
41	المطلب الرابع: ركائز دعم الشمول المالي وسياساته
48	المبحث الثالث: دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي
48	المطلب الاول: ماهية التحول الرقمي
53	المطلب الثاني: دوافع التحول الرقمي وواقعه في المنطقة العربية
56	المطلب الثالث: رقمنة الخدمات المالية
59	المطلب الرابع: الشمول المالي الرقمي والاستراتيجيات المتبعة نحو تحقيقه
64	خلاصة الفصل
141-65	الفصل الثاني: التأسيس المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي
66	تمهيد
67	المبحث الاول: الاطار النظري للاستقرار المالي و المصرفي
67	المطلب الاول: ماهية الاستقرار المالي
75	المطلب الثاني: اسباب عدم الاستقرار المالي و مظاهره
84	المطلب الثالث: عناصر الاستقرار المالي واهميته

90	المطلب الرابع: أدوات تعزيز الاستقرار المالي و الإجراءات التي تحافظ عليه
95	المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي وعلاقته بالاقتصاد الكلي
96	المطلب الأول: مؤشرات صلابة القطاع المصرفي
107	المطلب الثاني: نسب المردودية و الاداء المالي
110	المطلب الثالث: مؤشر Z-score لاستقرار الاوضاع المالية
114	المطلب الرابع: الاستقرار المالي و الاقتصاد الكلي
122	المبحث الثالث: انظمة الانذار المبكر و السلامة المالية
123	المطلب الأول: ماهية انظمة الانذار المبكر
125	المطلب الثاني: انواع و اساليب انظمة الانذار المبكر
133	المطلب الثالث: نظرة مقارنة بين الاساليب الاحترازية لانظمة الانذار المبكر و النتائج التي توفرها
137	المطلب الرابع: نظام CAMELS لتقييم سلامة المؤسسات المالية
141	خلاصة الفصل
213-142	الفصل الثالث: الشمول المالي و الاستقرار المالي و تداخلاتهما
143	تمهيد
144	المبحث الأول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي و دور البنك المركزي في تعزيزهما
144	المطلب الأول: الخطوط العريضة للعلاقة التي تربط بين الشمول المالي و الاستقرار المالي
150	المطلب الثاني: الآثار المتوقعة للشمول المالي على الاستقرار المالي
156	المطلب الثالث: ماهية البنك المركزي
159	المطلب الرابع: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي و تحقيق الاستقرار المالي
166	المبحث الثاني: منظور الصيرفة الاسلامية لكل من الشمول المالي و الاستقرار المالي
167	المطلب الأول: نظرة عامة عن الصيرفة الاسلامية
170	المطلب الثاني: صبغ التمويل الاسلامي
177	المطلب الثالث: الشمول المالي من وجهة نظر الصيرفة الاسلامية
186	المطلب الرابع: المنظور الاسلامي لاليات الاستقرار المالي و ضوابطه
192	المبحث الثالث: العلاقة التي تربط الشمول المالي بالاستقرار المالي من منظور المخاطر المالية
192	المطلب الأول: ماهية المخاطر المالية
195	المطلب الثاني: انواع المخاطر المالية
205	المطلب الثالث: اهمية ادارة المخاطر المالية بالنسبة لسياسات الشمول المالي
208	المطلب الرابع: انعكاسات ممارسات الشمول المالي على الاستقرار المالي
213	خلاصة الفصل
343-214	الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)
215	تمهيد

216	المبحث الاول: نظرة عامة حول النظام المالي الجزائري وتطوره
216	المطلب الاول: النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال
218	المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال- مرحلة التكوين
223	المطلب الثالث: فترة الاصلاحات الكبرى (1986-2000)
228	المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد والقرض
233	المطلب الخامس: انظمة الدفع في النظام المالي الجزائري
235	المبحث الثاني: تحليل حالة القطاع المالي والمصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2022)
235	المطلب الاول: نظرة عن مكونات النظام المالي و المصرفي الجزائري
237	المطلب الثاني: تحليل صلاية القطاع المالي الجزائري
241	المطلب الثالث: تحليل سيولة القطاع المالي و المصرفي الجزائري
244	المطلب الرابع: تحليل حالة المستحقات غير الناجعة و مخصصاتها
248	المطلب الخامس: تحليل الاداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري
265	المبحث الثالث: تكوين مقياس شامل وموحد للاستقرار المالي في الجزائر
265	المطلب الاول: اسلوب بناء مقياس شامل للاستقرار المالي
267	المطلب الثاني: تحليل وفهم الابعاد و المؤشرات المكونة للمؤشر الاجمالي للاستقرار المالي
273	المطلب الثالث: خطوات بناء مؤشر موحد للاستقرار المالي
276	المطلب الرابع: حساب المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشر الموحد للاستقرار المالي
287	المطلب الخامس: تطور مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر
293	المبحث الرابع: بناء وحساب مؤشر موحد للشمول المالي في الجزائر
294	المطلب الاول: اسلوب بناء مؤشر موحد للشمول المالي في الجزائر وحسابه
295	المطلب الثاني: حساب ابعاد الشمول المالي في الجزائر
301	المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشر الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2022)
304	المبحث الخامس: النمذجة القياسية لاثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2022.
304	المطلب الاول: منهجية الدراسة و الاطار العام للنموذج
311	المطلب الثاني: الاختبارات القبلية للنموذج
321	المطلب الثالث: الاختبارات البعدية للنموذج
324	المطلب الرابع: اختبار الحدود (Bounds Test) و تحديد العلاقة طويلة وقصيرة الاجل
334	المطلب الخامس: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج و قدرته على التنبؤ و امتصاص الصدمات و مناقشة النتائج
343	خلاصة الفصل
350-344	خاتمة
351	قائمة المراجع
372	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
08	أهم الدراسات التي عرفت مصطلح الشمول المالي	1-1
19	مؤشرات قياس الشمول المالي	2-1
91	الأدوات المستخدمة للحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي	1-2
98	متطلبات رأس المال وفق بازل 3	2-2
112	تصنيف البنوك في مناطق وفق درجات مؤشر Altman Z-score	3-2
116	تقدير معدل التطور الذي حققته التنمية الاقتصادية من خلال عملية تراكم رأس المال	4-2
120	قنوات انتقال الازمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي	5-2
128	مقارنة بين منظوري اسلوب التحوط الكلي والجزئي	6-2
133	نظرة عامة حول الاساليب الاحترازية للنظم المالية	7-2
136	النتائج المحتملة لانظمة الانذار المبكر	8-2
139	المؤشرات الاساسية لنظام CAMELS	9-2
179	مواطن اختلاف المسؤولية الاجتماعية ما بين الفكر الإسلامي و الغربي	1-3
182	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت	2-3
236	حجم ومكونات القطاع المصرفي الجزائري	1-4
239	نسب الملاءة المالية المطبقة في فترة الدراسة	2-4
239	نسب الملاءة المصرفية في الجزائر ما بين سنتي 2013 و 2022	3-4
242	نسب السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2022	4-4
244	نسبة الاصول السائلة للمصارف الجزائرية	5-4
245	تطور القروض المتعثرة و مؤوناتها منذ سنة 2013 الى غاية نهاية عام 2022	6-4
249	تطور معدلات العائد على الاصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري ومكوناته	7-4
252	تطور معدلات العائد على الاصول ROE في القطاع المصرفي الجزائري ومكوناته	8-4
256	تطور معدلات الهامش المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري ومكوناته	9-4
259	تطور معدلات هامش الفائدة في القطاع المصرفي الجزائري ومكوناته	10-4
262	تطور مجموع القروض الى مجموع الودائع في النظام المصرفي الجزائري(2013-2022)	11-4
265	المؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار المالي الجزائري و مكوناتها	12-4
275	الاوزان الترجيحية الموافقة لكل مؤشر جزئي المكونة للمؤشر الموحد للاستقرار المالي	13-4
275	القيم الدنيا و العليا للسلاسل الزمنية و فروقات تلك القيم	14-4
290	المؤشر الموحد للاستقرار المالي في الجزائر و المؤشرات الجزئية المشكلة له	15-4
294	أبعاد الشمول المالي ومؤشراتها	16-4
301	الخصائص الوصفية للشمول المالي في الجزائر وابعاده خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2022	17-4
312	اختبار جذر الوحدة لفليبس بيرون (PP) لسلاسل الفروقات	18-4
313	اختبار جذر الوحدة لفليبس بيرون (PP) لسلاسل الفروقات	19-4
315	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعزز (ADF) لسلاسل الاصلية	20-4
316	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعزز (ADF) لسلاسل الفروقات	21-4

319	جدول معايير اختيار النموذج	22-4
320	هيكل نموذج الدراسة (ARDL)	23-4
322	Heteroskedasticity اختبار عدم ثبات التباين	24-4
323	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test يمثل النتائج المتحصل عليها من اختبار	25-4
323	Ramsy Rest Test معادلة الاختبار غير المقيدة لـ	26-4
325	F-Statistic مخرجات احصائية	27-4
326	T-Statistic مخرجات احصائية	28-4
326	Bounds test اختبار الحدود	29-4
327	نموذج تصحيح الخطأ المشروط	30-4
328	تأثير تأخير القيم السابقة للمتغير التابع على قيمه الحالية	31-4
328	تأثير بعد الوصول على الاستقرار المالي	32-4
329	تأثير بعد الاستخدام على الاستقرار المالي	33-4
329	تأثير بعد الاختراق على الاستقرار المالي	34-4
330	تأثير الثابت على الاستقرار المالي	35-4
330	نموذج تصحيح الخطأ غير المشروط	36-4
331	معامل تصحيح الخطأ	37-4
332	تأثير مؤشر الاختراق على الاستقرار المالي في المدى القصير	38-4
333	تأثير الثابت على الاستقرار المالي في المدى القصير	39-4

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
17	ابعاد الشمول المالي	1-1
28	مؤشر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2-1
33	أهداف التنمية المستدامة	3-1
53	العوامل الرئيسية لرحلة التحول الرقمي	4-1
62	تأثيرات وآفاق الشمول المالي الرقمي DFI	5-1
74	رواق الاستقرار المالي	1-2
81	الاختلالات و الاضطرابات التي تؤدي إلى حالات عدم الاستقرار المالي	2-2
84	نموذج الدومينو للعدوى المالية	3-2
118	تداعيات غياب الاستقرار المالي على مؤشرات الاقتصاد الكلي	4-2
120	المتطلبات المالية من اجل تحقيق الاستقرار و التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي	5-2
125	الادوار الرئيسية لانظمة الانذار المبكر	6-2
132	تسلسل قرارات (اجراءات) اجراء اختبارات الضغط	7-2
146	مصفوفة تأثير الارتباطات الممكنة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي	1-3
156	التأثيرات المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي	2-3
166	آليات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي من اجل تحقيق الاستقرار المالي	3-3

170	خصائص العمل المصرفي الاسلامي	4-3
185	الحواجز المحتملة أمام الشمول المالي والحلول المقترحة من التمويل الإسلامي	5-3
194	تصنيفات المخاطر المالية من اجل ادارتها بفعالية	6-3
195	اهم المخاطر العالمية لسنة 2024	7-3
196	تصنيفات مخاطر السيولة حسب مختلف الابعاد	8-3
198	منشأ الخطر الائتماني	9-3
204	انواع المخاطر المالية واهم مسبباتها	10-3
207	تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال المخاطر المالية	11-3
217	هيكل القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال (تمويل القطاع الحديث)	1-4
218	هيكل تمويل القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال للقطاع التقليدي	2-4
219	هيكل التمويل بعد الاستقلال (1964 – 1968)	3-4
222	هيكل النظام المصرفي الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال (1962 - 1986)	4-4
225	الهيكل التمويلي للنظام المالي و المصرفي الجزائري الى غاية سنة 1987	5-4
228	هيكل النظام المالي والمصرفي الجزائري في اطار قانون 90-10 للنقد و القرض	6-4
233	التحويلات المعالجة وفق نظام (ARTS) حسب طبيعة العملية	7-4
235	التحويلات التي يتم معالجتها وفق النظام البياني للمقاصة الالكترونية(ATCI)	8-4
240	تطور ملاءة النظام المصرفي الجزائري خلال العشرية الاخيرة	9-4
243	تطور نسب السيولة في القطاع المصرفي الجزائري	10-4
246	تطور حجم القروض المتعثرة مقارنة بالحجم الاجمالي للقروض من سنة 2013 الى غاية سنة 2022	11-4
247	نسب تطور القروض المتعثرة و مؤوناتها خلال الفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2022	12-4
248	تطور حجم القروض المتعثرة الناتجة عن انظمة دعم التشغيل مقارنة بباقي القروض	13-4
250	يمثل تطور معدل العائد على الاصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري	14-4
251	تطور معدل العائد على الاصول ومكوناته على مستوى القطاع المصرفي ككل	15-4
253	يمثل تطور معدل العائد على الاموال الخاصة ROE في القطاع المصرفي الجزائري	16-4
255	تطور العائد على حقوق المساهمين و مكوناته في القطاع المصرفي الجزائري	17-4
257	تطور الهامش المصرفي للقطاع المصرفي الجزائري ومكوناته خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2018	18-4
258	تطور الهامش المصرفي للقطاع المصرفي الجزائري ومكوناته خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2022	19-4
259	تطور صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي الجزائري (2013-2018)	20-4
261	تطور صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي الجزائري (2018-2022)	21-4
264	تطور نسبة التوظيف في القطاع المصرفي الجزائري من سنة 2013 الى سنة 2022	22-4
277	تطور المؤشرات الفرعية لتطور النظام المالي الجزائري	23-4
278	تطور مؤشر التطور المالي	24-4
278	تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر الضعف المالي في الجزائر	25-4
280	تطور مؤشر الضعف المالي	26-4
281	تطور المؤشر الفرعية لمؤشر الصلابة و السلامة المالية للجزائر	27-4
282	تطور مؤشر صلابة و سلامة النظام المالي الجزائري	28-4

283	المؤشرات الفرعية لمؤشر المناخ الاقتصاد الوطني	29-4
284	تطور مؤشر مناخ الاقتصاد الوطني	30-4
286	تطور مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي	31-4
287	المؤشرات الفرعية لمؤشر مناخ الاقتصاد العالمي	32-4
288	مساهمة كل مؤشر جزئي في تكوين المؤشر الموحد للاستقرار المالي الجزائري	33-4
292	تطور مؤشر الاستقرار المالي و المصري في الجزائري	34-4
302	تطور ابعاد الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة(1980-2022)	35-4
303	يمثل تطور مؤشر الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة(1980-2022)	36-4
305	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطننة ARDL	37-4
317	يمثل تطور مؤشر الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة (السلسلة الاصلية)	38-4
318	يمثل تطور مؤشر الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة (سلسلة الفروقات)	39-4
319	افضل 20 نموذج حسب معيار Akaike (AIC)	40-4
321	اختبار التوزيع الطبيعي للبوادي Jarque-Bera	41-4
324	اختبار f-bound test و النتائج المحتملة له	42-4
335	يمثل اختبار cusum	43-4
335	يمثل اختبار cusum of squares	44-4
336	تحليل القدرة التنبؤية للنموذج	45-4
337	تأثير الصدمات في مؤشر الوصول للخدمات المالية على الاستقرار المالي	46-4
338	تأثير الصدمات في مؤشر استخدام الخدمات المالية على الاستقرار المالي	47-4
339	تأثير الصدمات في مؤشر الوصول للخدمات المالية على الاستقرار المالي	48-4

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
373	الملحق رقم 01: المؤشر الموحد للاستقرار المالي و المؤشرات المكونة له	01
374	المؤشر الموحد الاجمالي للشمول المالي و ابعاده	02
376	المؤشرات الفرعية لمؤشر الضعف المالي في الجزائر	03
377	مؤشر الضعف المالي و المؤشرات المكونة له بعد التطبيع	04
379	المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التطور المالي في الجزائر	05
381	المؤشرات الفرعية لمؤشر التطور المالي في الجزائر بعد التطبيع	06
382	المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الصلابة و السلامة المالية في الجزائر	07
384	مؤشر الصلابة و السلامة المالية للجزائر و المؤشرات الفرعية له بعد التطبيع	08
385	المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر المناخ الاقتصادي الوطني	09
387	مؤشر مناخ الاقتصاد الوطني المؤشرات الفرعية بعد التطبيع	10
389	مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي ومختلف المؤشرات المكونة له قبل التطبيع وبعده	11
390	المؤشرات الفرعية المكونة لبعء الوصول الى الخدمات المالية	12
392	مؤشر الوصول للخدمات المالية و مؤشرات الفرعية بعد التطبيع	13
394	المؤشرات المكونة لبعء الاستخدام	14

396	بعْد الاستخدام و المؤشرات المكونة له بعد التطبيع	15
397	مؤشرات بعْد الاختراق	16
399	بعْد الاختراق و المؤشرات المكونة له بعد التطبيع	17

مقدمة

في السنوات الأخيرة، أصبح الشمول المالي أحد المحاور الأساسية التي تحظى باهتمام صانعي السياسات المالية في مختلف الدول، وخاصة في الدول العربية، وذلك نظراً لدوره المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. فقد أدركت الهيئات الرقابية ووكالات التنمية العالمية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أهمية تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، بغض النظر عن مستويات الدخل أو حجم المؤسسات، باعتباره ركيزة لتحقيق الاستقرار المالي. فالشمول المالي يُعتبر أداة أساسية لتعزيز الاستقرار المالي، حيث يمكن أن يقلل من تقلبات الاقتصاد ويعزز من قدرة النظام المالي على الصمود في الأوقات الصعبة.

الاستقرار المالي يشير إلى قدرة النظام المالي على مقاومة الصدمات الاقتصادية والنقدية، والحفاظ على وظائفه الأساسية مثل تخصيص الائتمان، وتوفير السيولة، وتسهيل حركة الأموال داخل الاقتصاد. إن النظام المالي المستقر يعكس بيئة اقتصادية موثوقة، ويسهم في تقليل المخاطر المالية التي قد تنشأ بسبب نقص الشفافية أو الاعتماد على التمويل غير الرسمي.

يسعى الشمول المالي إلى إزالة الحواجز التي تعيق اندماج الأفراد في النظام المالي الرسمي، مما يتيح لهم الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية، خدمات الادخار، الدفع والتحويل، التأمين، والتمويل والائتمان. تهدف هذه الجهود إلى تقليص اعتماد الأفراد والشركات على القنوات المالية غير الرسمية التي تفتقر إلى الرقابة والإشراف، فضلاً عن تكاليفها المرتفعة والمخاطر المرتبطة بها، مما يعزز الاستقرار المالي بتوفير خدمات مالية أكثر شفافية وأماناً.

إن تعزيز الشمول المالي يسهم في تمكين الأفراد اقتصادياً، ويعزز قدرتهم على إدارة أموالهم بشكل أكثر كفاءة، مما يعزز استقرار النظام المالي، عبر تقليل الاعتماد على التمويل غير الرسمي وتقليص الفجوة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي، وهو ما يؤدي إلى استقرار النظام المالي ككل.

ومع إدراك مجموعة البنك الدولي لأهمية الشمول المالي، أطلقت مبادرة "الوصول المالي الشامل 2020"، التي شكلت محطة بارزة في هذا المجال. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها المبادرة، إلا أن التحديات ما زالت قائمة، لا سيما مع ظهور أزمة كوفيد-19، التي أظهرت الحاجة الملحة إلى تعزيز الشمول المالي الرقمي. فقد دفع الوباء العديد من الدول إلى اعتماد وسائل رقمية مبتكرة لتوفير الخدمات المالية بطرق آمنة وبتكلفة معقولة، مما أسهم في تحسين الوصول المالي للفئات المهمشة، وهو ما يُعزز بدوره استقرار القطاع المالي في مواجهة الأزمات.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر، على غرار العديد من الدول، إلى تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي. وتعمل السلطات الجزائرية، من خلال بنك الجزائر والهيئات التنظيمية الأخرى، على توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل مختلف شرائح المجتمع، لا سيما الفئات المستبعدة مالياً. يتم ذلك من خلال توسيع القنوات الرسمية المتاحة للخدمات المالية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتشجيع استخدام الوسائل الإلكترونية في المعاملات المالية. هذه الجهود لا تقتصر فقط على توفير الوصول إلى الخدمات المالية، بل تهدف أيضاً إلى تعزيز الاستقرار المالي عن طريق تقليل المخاطر المرتبطة بالمعاملات غير الرسمية وتعزيز الشفافية في القطاع المالي.

أولاً: إشكالية الدراسة

1. التساؤل الرئيسي:

بناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر، مع التركيز على تحديد مدى تأثير سياسات الشمول المالي على استقرار القطاع المالي الجزائري. وللإجابة على هذا التساؤل، تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى تأثير سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المالي في الجزائر؟

2. التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هو أثر بُعد الوصول إلى الخدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر؟
- ✓ كيف يؤثر استخدام الخدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر؟
- ✓ إلى أي مدى يساهم اختراق الخدمات المالية في دعم الاستقرار المالي في الجزائر؟

ثانياً: الفرضيات

1. الفرضية العامة: تساهم سياسات الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.

2. الفرضيات الجزئية:

- ✓ يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لبُعد الوصول إلى الخدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر.
- ✓ يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لاستخدام الخدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر.
- ✓ يساهم اختراق الخدمات المالية بشكل إيجابي وفعال في دعم الاستقرار المالي في الجزائر.

ثالثاً: أهمية الدراسة وأهدافها

1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع التي أصبحت ذات أهمية بالغة بالنسبة للعديد من الدول والهيئات التي تسعى إلى تحسين أداء أنظمتها المالية والمصرفية. تسعى الدراسة إلى تحليل وتشخيص تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي والمصرفي بصفة خاصة، نظراً لازدياد الاهتمام بقضايا تضمين الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في النظام المالي الرسمي، مما يساهم في تطوير عمق وكفاءة القطاع المالي وتقديم خدمات مالية رشيدة ومستدامة.
2. أهداف الدراسة:

- ✓ معرفة أهمية الشمول المالي في الأنظمة المصرفية ودوره في تعزيز الاستقرار المالي.
- ✓ تحديد نوع علاقة التأثير بين الشمول المالي والاستقرار المالي.
- ✓ التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر وعلاقته بالقطاع المالي المحلي.
- ✓ رسم آفاق الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي الجزائري.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

1. التوصل إلى معرفة مدى تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي.
2. أهمية الشمول المالي ودوره في تعزيز كفاءة واستقرار الأنظمة المالية.
3. الإضافة العلمية لموضوع الدراسة من خلال استخراج مدى تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي.
4. الرغبة الشخصية في البحث عن موضوع الشمول المالي وتأثيراته المتعددة خاصة على الاستقرار المالي.

خامساً: حدود الدراسة

1. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر.
2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الجزائر.
3. الحدود الزمنية: تمتد من 1980 إلى 2022.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والأسلوب الكمي في الجانب التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL).

المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدامه لتحليل العلاقة النظرية بين سياسات الشمول المالي وأبعادها (الوصول، الاستخدام، الاختراق) والاستقرار المالي. تم أيضا من خلاله بناء خلفية نظرية قوية حول تأثير سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي. الأسلوب الكمي باستخدام نموذج (ARDL): تم اختيار هذا النموذج لتحليل البيانات التطبيقية، وذلك لأنه نموذج مثالي لدراسة العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات عندما تكون بعض المتغيرات غير مستقرة ولكنها تصبح مستقرة في فرقها الأولى. كما يتميز نموذج (ARDL) بقدرته على التعامل مع البيانات الزمنية التي قد تحتوي على متغيرات ذات مستويات مختلفة من الاستقرار (استقرارية جزئية). بذلك، يمكن للنموذج تقديم تحليل دقيق وواقعي للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي عبر الزمن.

سابعاً: هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول رئيسية كل فصل ينقسم إلى مجموعة مباحث، وكل مبحث ينقسم إلى مطالب و المطالب إلى فروع، وهذا من اجل تلبية حاجة البحث في الموضوع و الامام به وكانت المحاور الاساسية للدراسة كما يلي:

- ✓ الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للشمول المالي.
- ✓ الفصل الثاني: التأسيس المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي.
- ✓ الفصل الثالث: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.
- ✓ الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022).

ثامناً: الدراسات السابقة

1. الدراسات باللغة العربية

❖ عزاوي أسامة، رفاع توفيق (2021) - "تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار

المالي - دراسة حالة دول العالم العربي".

تطرقت هذه الدراسة إلى الإطار العام للشمول المالي، وأهم المؤشرات الأساسية لقياسه، إضافة إلى متطلبات تعزيزه ودوره في تحقيق الاستقرار المالي في العالم العربي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وخلصت إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، رغم تحسنها مؤخراً.

❖ أيمن بوزانة، وفاء حمدوش (2021) - "و اقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على

تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة واقع تأثير تفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. حيث ركزت على الأساسيات المحددة لطبيعة وآليات وقنوات تأثير الشمول المالي في الاستقرار المالي. استندت إلى تحليل مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر SCORE-Z وخلصت إلى تواضع مستويات مؤشرات الشمول المالي، مع غياب تأثيرها الإيجابي أو السلبي على الاستقرار المالي، وأوصت بالعمل على تعزيز التفاعل بين الشمول والاستقرار المالي لتحقيق الأهداف المرجوة.

❖ فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة (2019) - "تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي. تناولت تشخيص واقع الشمول المالي في العالم العربي من خلال عرض مؤشرات، مع التركيز على التحديات والآليات المطلوبة لتعزيزه. وخلصت الدراسة إلى أن جهود الدول العربية لتعزيز الشمول المالي لا تزال دون المستوى المطلوب، مما يستدعي تبني استراتيجية فعالة لدعمه.

❖ كركار مليكة (2019) - "الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال استعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه، مع بيان أثره على تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي. وخلصت إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي، وأوصت بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للحكومة والجهات الرقابية، مع تعزيز النزاهة والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

2. الدراسات باللغات الأجنبية

❖ Elsayed, A. (2020, 12 09). The Interrelationship Between Financial

Inclusion, Financial Stability, Financial Integrity and Consumer

Protection (I-SIP Theory).

يقدم المقال إطار "I-SIP" الذي يدمج بين الشمول المالي، الاستقرار المالي، النزاهة المالية،

وحماية المستهلك. يسلط الضوء على كيفية تفاعل هذه الأبعاد لتعزيز نظام مالي

مستدام. يوضح البحث دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي منذ عام

2010، ويؤكد أن التوازن بين هذه الأهداف يحد من المخاطر المالية، ويعزز النزاهة

والشفافية. يوصي المقال بتطوير سياسات تركز على التوفيق بين الشمول المالي وحماية المستهلك دون المساس بالاستقرار المالي.

❖ Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN. (2020). The Impact of

Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries.

يستكشف المقال "تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول الآسيوية" العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي باستخدام بيانات من دول آسيوية. توصل الباحثان مانغ هونغ فام وتي فونغ لين دو إلى أن زيادة الشمول المالي تساهم في تقليل المخاطر المالية وتعزيز الاستقرار المالي، خاصة في الدول ذات النظم المالية الناشئة. يوصي المقال بتعزيز السياسات التي تسهل الوصول إلى الخدمات المالية، مع مراعاة إدارة المخاطر المحتملة.

❖ M. Mostak Ahamed, Sushanta K. Mallick. (2019, 01). Is financial inclusion

good for bank stability? International evidence

يبحث المقال "هل الشمول المالي جيد لاستقرار البنوك؟" العلاقة بين الشمول المالي واستقرار البنوك باستخدام أدلة دولية. يوضح الباحثان مصطفى أحمد وسوشانتاك مالك أن الشمول المالي يعزز استقرار البنوك، خاصة في البلدان ذات النظم المالية النامية. يؤكد المقال أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية يقلل من الاعتماد على التمويل غير الرسمي، مما يحسن الاستقرار المالي. ومع ذلك، يشير الباحثان إلى ضرورة إدارة المخاطر المحتملة المرتبطة بالشمول المالي لضمان استقرار النظام المالي على المدى الطويل.

❖ Richard Boachie, Godfred Aawaar, Daniel Domeher. (2021, 07 26). 27.

Relationship between financial inclusion, banking stability and economic growth: a dynamic panel approach

يبحث المقال "العلاقة بين الشمول المالي، استقرار البنوك، والنمو الاقتصادي: أسلوب البائل الديناميكي" كيفية تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج البائل الديناميكي. توصل الباحثون ريتشارد بواشي، جودفريد أواوار، ودانييل دومهير إلى أن الشمول المالي يعزز استقرار البنوك ويحفز النمو الاقتصادي. وأوضحوا أن زيادة الشمول المالي تقلل من الاعتماد على القنوات غير الرسمية، مما

يساهم في استقرار القطاع المصرفي. يدعو الباحثون إلى ضرورة موازنة السياسات الاقتصادية لتحقيق توازن بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي.

❖ Tough Chinoda, Forget Mingiri Kapingura. (2023, 01 05). The Impact of Digital Financial Inclusion and Bank Competition on Bank Stability in Sub-Saharan Africa. Economies

يدرس المقال "تأثير الشمول المالي الرقمي والمنافسة المصرفية على استقرار البنوك في إفريقيا جنوب الصحراء" كيفية تأثير الشمول المالي الرقمي على استقرار البنوك، مع التركيز على دور المنافسة المصرفية. توصل الباحثان توف تشينودا وفورغيت كابينغورا إلى أن الشمول المالي الرقمي يعزز استقرار البنوك من خلال تقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية، بينما تسهم المنافسة المصرفية في تحسين الكفاءة والاستقرار. يوصي المقال بتبني سياسات تدعم الشمول الرقمي مع مراعاة آثار المنافسة على استقرار النظام المصرفي.

❖ CGAP. (2012, 05). Inclusion financière et stabilité: Que démontrent les études? Retrieved from Consultative Group to Assist the Poor

يتناول تقرير "الشمول المالي والاستقرار: ماذا تكشف الدراسات؟" الصادر عن CGAP العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي. يوضح التقرير أن تعزيز الشمول المالي قد يساهم في استقرار النظام المالي عبر تقليل الاعتماد على التمويل غير الرسمي وزيادة قاعدة العملاء في البنوك، ما يقلل من المخاطر. ومع ذلك، يشير التقرير إلى وجود تحديات تتعلق بإدارة المخاطر الناشئة عن الشمول المالي. ويوصي التقرير بأهمية إيجاد توازن بين تعزيز الشمول المالي وضمان الاستقرار المالي.

❖ إضافة الدراسة:

و تتميز دراستي عن الدراسات السابقة بتركيزها على الجزائر تحديدًا خلال فترة طويلة (1980–2022)، واستخدامها نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين أبعاد الشمول المالي والاستقرار المالي بشكل منفصل، مما أتاح نتائج أكثر دقة مقارنة بالدراسات التي كانت عامة أو وصفية.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للشمول المالي

تمهيد

من أجل تلبية احتياجات الافراد المالية، بما في ذلك تلك الاحتياجات المتعلقة بالمعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، يهدف الشمول المالي إلى ضمان حصول الأفراد على المنتجات والخدمات المالية العملية بتكاليف معقولة، حيث اصبح اليوم الجميع مدعوون للمشاركة في العمليات المالية كل حسب امكانياته و دوره في المجتمع من خلال الشمول المالي، بغض النظر عن السياق أو الظروف فالهدف هو إزالة الحواجز وتمكين الوصول الشامل إلى الخدمات المالية. حيث اصبح ممكن لسكان المدن المكتضة و القرى المعزولة على حد سواء الاستفادة من الفرص والفوائد الناجمة عن استخدام الخدمات المالية الرسمية من خلال تشجيع الشمول المالي. حيث ان الشمول المالي في جوهره مبني على فكرة اساسية محتواها مجتمع تتم فيه جميع المعاملات، حتى أبسطها، مثل شراء حلوة و سكاكر من بائع متجول عبر القنوات المالية الرسمية.

وتزداد اهمية الشمول المالي يوما بعد الاخر فاصبح من الامور البديهية ان يكون لكل شخص حساب مالي يستقبل ويرسل منه الاموال فحتى اكثر الفئات فقرا تحتاج حسابات من اجل ان تتم فيها عملية صب الاعانات الحكومية و المساعدات الجمعوية حتى تكون العملية اكثر كفاءة من حيث السرعة و التكلفة، وتشير التقارير الحكومية وتقارير البنك الدولي الى الاثار الايجابية للشمول المالي على تحسين الاوضاع الاجتماعية لفئات كثيرة تعاني الفقر المدقع فتسهل لها الخدمات المالية من تسويق منتجاتها بسهولة حيث يتم الدفع عبر وسائل الدفع البعدي ما يزيد من مبيعاتهم وهذا الامر حتما سيساهم في زيادة مداخيلهم المالية الشيء الذي سينعكس على اوضاعهم المعيشية ويحسن يزيد من فرص تعلمهم و تلقيمهم لخدمات رعاية صحية اكثر.

وعليه و مما سبق لا يمكن نكران الضرورة القصوى لتعميق الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي خاصة في البلدان النامية التي يعاني اكثر من نصف سكانها الاستبعاد المالي وعلى هذا الاساس و نظرا لاهمية الشمول المالي على القطاع المالي و من ثم الاقتصادي فقد اصبح تطبيق سياساته ليست مجرد اجتهادات من قبل بعض البنوك المركزية بل اصبح لزاما عليها تطبيقه لما له من اثار ايجابية على مستوى استقرار الدول من حيث اوضاعها المالية و الاقتصادية مرورا بالالوضاع الاجتماعية.

و لتقديم دراسة مفصلة و شرح وافي عن الشمول المالي ارتأينا ان نقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل منها الى مجموعة مطالب تنقسم بدورها الى فروع و تفاصيل جزئية من اجل الامام بالموضوع كالآتي:

المبحث الاول: مفهوم الشمول المالي

المبحث الثاني: اهداف الشمول المالي واهميته وسبل تعزيره

المبحث الثالث: دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي

المبحث الاول: مفهوم الشمول المالي

في السنوات الاخيرة اصبح مصطلح الشمول المالي كثير التداول نظرا لاهميته الجوهرية بالنسبة للدول و اقتصاداتها وقد شهد هذا المصطلح العديد من المفاهيم و التعاريف و التي تختلف في اغلبها شكلا لاختلاف الفترات الزمنية التي اصدرت فيه وايضا باختلاف الجهات التي اصدرته لكنها في غالبيتها تصب في معنى واحد ولمعرفة هذا المفهوم و المعنى قسمنا هذا المبحث الى مجموعة مطالب تلم بكافة الجوانب المفاهيمية للشمول المالي

المطلب الاول: الشمول المالي ومبادئه

يعد فهم الشمول المالي و التعرف على المبادئ الاساسية التي يقوم عليها خطوة ضرورية نحو فهم الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية و كذا الاجتماعية. وفي هذا السياق ولفهم ذلك قمنا بتقسيم مطلبنا هذا الى جزئين ، يتناول الجزء الاول نشأة الشمول المالي و كيف تطور مفهومه عبر مرور السنين بينما يذهب الجزء الثاني للامام بمختلف التعريفات التي تشرح الشمول المالي وكذلك المبادئ التي يقوم عليها من اجل تحقيق الاهداف التنموية ن الاجتماعية و الاقتصادية التي جاء من اجلها.

الفرع الاول: نشأة الشمول المالي

" الشمول المالي " هو مصطلح ظهر أول مرة سنة 1993 في احدى الدراسات المهمة بالخدمات المالية في العالم الغربي و بالضبط في المملكة المتحدة جنوب شرق إنجلترا حيث تناولت هذه الدراسة الاثار الناجمة عن اغلاق احد البنوك لفروعه في تلك المنطقة على قدرة السكان المحليين للوصول إلى الخدمات المالية و المصرفية بشكل فعلي و كاف ، وفي نفس العقد و على خطى هذه الدراسة اتت العديد من الدراسات الاخرى التي كان اهتمامها الاساسي هي تحليل و دراسة الصعوبات و العقبات التي تحول دون وصول بعض فئات المجتمع للخدمات المالية و المصرفية ، و بدأ استخدام مصطلح الشمول المالي بشكل اكبر مع نهاية تسعينات القرن الماضي و بالضبط سنة 1999 حيث استخدم لوصف محددات الشمول المالي و قدرة الافراد في الوصول إلى الخدمات المالية ، وكان الاهتمام السائد هو العمل المشترك و الموحد بين العديد من الجهات و الهيئات المالية و الاقتصادية لاستهداف الفئات التي تم استبعادها و اقصائها ماليا و العمل على ايجاد الحلول المناسبة و الكفيلة لازاحة تلك العوامل و المسببات التي كانت نتائجها الاقصاء القصري لجزء كبير من المجتمع و حرمانه من الوصول و الاستفادة من الخدمات المالية الاساسية المتاحة ، وازداد الاهتمام العالمي بالشمول المالي مع الازمة المالية العالمية 2008 أو ما يعرف بأزمة الرهن العقاري و

تجسد ذلك من خلال التوجه العالمي الموحد نحو تحقيق الشمول المالي و العمل على تسهيل وصول و استخدام الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع من خلال التزام الحكومات بتحقيق ذلك عن طريق تطبيق سياسات واجراءات تهدف إلى دعم وتعزيز وتمكين مختلف فئات المجتمع و خاصة الفقيرة منها من الخدمات المالية الضرورية، وفي هذا الشأن تم تأسيس المبادرة العالمية للشمول المالي التي تعمل على تحقيق أهداف الشمول المالي على المستوى العالمي من خلال التعاون مع السلطات و الهيئات المحلية ، كما ان مجموعة العشرين (G20) وضعت الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في خطة عملها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ما ينتج عنه من آثار ايجابية كتحقيق الرفاه الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و من ثم تجنب العديد من المشاكل كالهجرة الغير شرعية ، اما البنك الدولي فهو يعتبر الشمول المالي الذي يتحقق من خلال تعميم وصول و استخدام الخدمات المالية من قبل الجميع يعمل على تحقيق التنمية المستدامة باعتبار ان سبعة اهداف من اهدافها هي اهداف الشمول المالي و هو ما يساعد في محاربة الفقر و تعزيز الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي المشترك و اليوم اصبح الشمول المالي احد اهم العوامل التي يتم من خلالها تقييم القطاعات المالية للدول و بالتالي الامر نفسه بالنسبة للاستثمار فاصبح تقرير البنك الدولي عن الشمول المالي الذي يصدر كل ثلاث سنوات احد عوامل جذب الاستثمار باعتباره يمثل عامل جذب و حافز يدل على تطور النظام المالي في ذلك البلد و هو ما جعل دول العالم تتسابق لتبني توصيات مبادرة الشمول المالي و التنسيق مع الهيئات العالمية المهتمة بالشمول المالي حتى تحقق المستويات المطلوبة منه نظرا للآثار الايجابية الكثيرة له على كافة المستويات الاجتماعية و الاقتصادية. (عزاوي أسامة، رفاع توفيق، 2021، صفحة 107)

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي ومبادئه

عادة ما يشير الشمول المالي الى قدرة وصول الافراد الى الخدمات المالية التابعة للنظام المالي الرسمي من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف ، وفي هذا الشأن وضعت مؤسسات مالية دولية مجموعة من المبادئ التي تشكل حجر الاساس لتحقيق الشمول المالي.

اولا: تعريف الشمول المالي

الشمول المالي ، الاشتغال المالي ، التعمق المالي كلها مصطلحات تشير الى معنى واحد والذي هو عكس الاستبعاد المالي ، أي ان الشمول المالي يعني اتاحة و توفير استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع ، طبعاً هذا التوافر للخدمات يكون بتكاليف معقولة و يلبي مختلف احتياجات الافراد.

كما يمكن تعريفه على انه تلك الجهود المبذولة لجذب الفئات ذات الدخل المحدودة ودمجهم في النظام المالي مع توفير الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع و في كل المناطق سواء كانت نائية اوحضرارية ، وعن طريق كل المتعاملين من مؤسسات مالية ومصرفية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (سعدون، 2021، صفحة 14)

كما عرفه بنك الجزائر و صندوق النقد العربي على انه " اتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته و افرادة و بالاخص تلك المهمشة منها ، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و حسابات التوفير ، وخدمات الدفع والتحويل ..."

(عزاوي أسامة، رفاع توفيق، 2021، صفحة 109)

وقد أشار تعريف بنك الجزائر الى ثلاث جوانب أساسية في الشمول المالي وهي وفرة الخدمات المالية بالإضافة الى استخدامها من خلال قدرة الوصول اليها خاصة الفئات التي تعاني من التهميش و الاستبعاد المالي ، كما ان التعريف أشار الى ضرورة دمج تلك الفئات في النظام المالي الرسمي و حمايتهم من الاستغلال الموجود في القنوات غيرالرسمية .

وتعتبر مجموعة البنك الدولي الشمول المالي احد عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وعرفته على انه "يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام. (البنك الدولي، 2022)

أي ان البنك الدولي ركز على إمكانية وصول كافة الفئات للخدمات المقدمة والتي وصفها بالمفيدة وتلبي احتياجات تلك الفئات في اطار مسؤولية اجتماعية مستدامة.

و يرى البنك الدولي ان أول خطوة نحو تعميم الخدمات المالية تتمثل في إمكانية الوصول إلى حساب للمعاملات وذلك لأن هذا الحساب يسمح للناس بتخزين الأموال وإرسالها وتلقيها.

وذلك لان حساب المعاملات هو مفتاح الوصول الى باقي الخدمات ويعتبر الخدمة الرئيسية التي تضمن ادماج الفئات المستبعدة في النظام المالي الرسمي وحمايتهم من المعاملات غير الرسمية.

عرّفت لجنة الشمول المالي في الهند ، برئاسة الدكتور رانجاراجان ، الشمول المالي على أنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الطبقات الفقيرة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة .

كما يُعرّف الشمول المالي بأنه وصول الأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة وهذا يشمل امتلاك القدرات والمهارات والمعرفة والفهم لتحقيق أفضل استخدام من هذه المنتجات والخدمات. كل هذه التعريفات على الرغم من اختلافها لكنها تصب في نفس المعنى تقريبا ونفس الشيء و الذي يعني توفير خدمات مالية ميسورة التكلفة، أي الوصول إلى المدفوعات وتسهيلات التحويلات والمدخرات والقروض وخدمات التأمين من قبل النظام المالي الرسمي لأولئك الذين يعانون من الاستبعاد المالي. (Josiah Aduda , Elizabeth Kalunda, 2012, p. 100)

يهدف وضع تعرف موحد للشمول المالي و بغرض تحقيق التوافق الدولي حول المعنى المراد من خلال مصطلح الشمول المالي، قامت مجموعة العمل الدولية المعنية بالشمول المالي و البيانات المتعلقة به (Working Group Financial Inclusion Data) و التابعة لما يعرف بالتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance of Financial Inclusion) بوضع شروط مهمة و اعتبرتها العامل الاساسي التي من المفروض ان تتوفر في الشمول المالي و مؤشراتته وهي (رجب، 2018، صفحة 03):

1 - الفائدة والملاءمة: و تعني اختيار الدقيق و الجيد للمؤشرات التي تساعد على وضع و تجسيد السياسات الوطنية و الدولية للشمول المالي.

2 - الاتساق: و يقصد به ضمان وجود اتساق في القياس مع إمكانية القابلية للمقارنة في الزمان والمكان.

3- التوازن: أي ان الشمول المالي يهتم بجانب السوق المالي اي تناول الشمول المالي لجانب الوصول للخدمات المالية (جانب عرض الخدمات والذي يمثل المؤسسات المالية و المصرفية) وجانب الاستفادة من تلك الخدمات (جانب طلب الخدمات المالية والذي يمثل الاشخاص الطبيعيين و المعنويين باختلاف انتماءاتهم و توجهاتهم).

4- البراغمية: من خلال التعامل بشكل عملي بعيدا عن النظريات التعقيدية و الاعتماد بأكثر قدر ممكن على البيانات و المعلومات المتوفرة و المتاحة لتقليل التكاليف و الجهد و اختصارا للوقت.

5- المرونة: وهذا لان الدول و المجتمعات تختلف في تركيبها الاقتصادية و الاجتماعية و لا تتشابه في المعتقدات و الاعراف و بالتالي فالدولة يمكنها استخدام التعاريف التي تتوافق مع خصائصها الاقتصادية و الاجتماعية بشكل يسمح بتحقيق الشمول المالي بالطريقة الامثل.

6- الطموح: حيث ان الوصول لتحقيق الشمول المالي يتطلب الكثير من العمل و توفير الجهد و الموارد المالية و البشرية لتحقيق شروطه و هذا ممكن من خلال منطلق البراغمية و المرونة من خلال توفير المؤشرات الملائمة لتحقيق وقياس الشمول المالي محليا اعتمادا على شروط و مؤشرات

الفصل الاول: التأصيل المفاهيمي والنظري للشمول المالي

خاصة وذاتية كمرحلة اولى و من ثم العمل على مبدأ الطموح الذي يهدف إلى الوصول للمؤشرات و الشروط الاساسية في المستقبل وفق خطة و استراتيجية وطنية مدروسة و محكمة.
و الجدول الموالي يعطي لمحة عن اهم تعريفات الشمول المالي و مصدرها:

الجدول رقم 1-1: أهم الدراسات التي عرفت مصطلح الشمول المالي

رقم	المؤلف/ المصدر	عنوان الدراسة	السنة	التعريف
01	Mandira Sarma	Index of Financial Inclusion –a measure of Financial Sector Inclusiveness	2012	الشمول المالي كعملية تكفل سهولة وصول جميع الاعوان الاقتصاديين إلى خدمات النظام المالي الرسمي وتوافرها واستخدامها
02	The World Bank	Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity	2022	الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة و منخفضة التكاليف و التي تلبى احتياجات الافراد - المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين - و التي تكون المقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة.
03	Harun R Khan	Issues & Challenges	2012	نماذج أعمال مستمرة ومستدامة مع التركيز على المنتجات والعمليات التي يمكن الوصول إليها بأسعار معقولة، والشراكات التعاونية مع مقدمي خدمات

<p>التكنولوجيا المالية من أجل التعامل الفعال مع المعاملات ذات القيمة المنخفضة وكبيرة الحجم والسياسات التنظيمية وسياسات إدارة المخاطر المناسبة التي تضمن تحرك الشمول المالي والاستقرار المالي جنبًا إلى جنب.</p>		<p>in Financial inclusion policies, partnerships, processes, products</p>		
<p>اتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته و افرادة و بالاخص تلك المهمشة منها ، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و حسابات التوفير ، وخدمات الدفع والتحويل.</p>	<p>2020</p>	<p>سلسلة كتيبات تعريفية - العدد (1): "الشمول المالي"</p>	<p>صندوق النقد العربي</p>	<p>04</p>
<p>يشير الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات المهمشة، على مجموعة شاملة من الخدمات المالية. ويتم توفير هذه الخدمات من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية. والهدف هو</p>	<p>2019</p>	<p>كركار مليكة، 2019، "الشمول المالي كهدف استراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر"، مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، ص 364</p>	<p>بنك الجزائر</p>	<p>05</p>

سد الفجوات، وتعزيز المشاركة الاقتصادية، وتمكين أولئك الذين قد يتم استبعادهم من النظام المالي الرسمي.				
--	--	--	--	--

المصدر: من اعداد الباحث

ثانيا: مبادئ الشمول المالي

حتى يتم تطبيق الشمول المالي وسياساته بشكل صحيح وفعال لدعم و تعزيز انتشار ونفاذ الخدمات المالية ليشمل كافة افراد المجتمع و ما ينجر عن ذلك من تحسين في مستواهم المعيشي من جهة وتحقيق استقرار في النظام المالي ثم الاقتصاد الكلي بشكل عام من جهة اخرى يجب مراعاة مجموعة من المبادئ الاساسية التي يجب ان تتوفر وهي كما يلي: (خالد الهادي؛ نهي محمود ، 2022، صفحة 404)

- 1- القيادة: تعني التزاماً حكومياً واسع النطاق يعمل على تشجيع الوصول الشامل لجميع الفئات للمساعدة في الحد من الفقر المالي والاقتصادي.
- 2- التنوع: ويعني تنفيذ عدد من السياسات التي تشجع المنافسة وتوفير الحوافز الكافية لتقديم الخدمات المالية بتكاليف مقبولة ومعقولة، مثل القروض والودائع والمدفوعات وخدمات التحويلات المالية في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- 3- التجديد والعصرنة : ويعني استخدام التكنولوجيا المتقدمة والأدوات المؤسسية والتنظيمية المتطورة اللازمة لتعزيز نفاذ الخدمات المالية و تعميق النفاذ للنظام المالي.
- 4- الحماية: ويعني ذلك التركيز الشامل على حماية المستخدمين في إطار الأنظمة المتفق عليها بين الحكومة ومقدمي الخدمات المالية والفئات المستهدفة.
- 5- تمكين الفئات المستهدفة: ويعني العمل على تعزيز التثقيف المالي لدى الأفراد لتمكينهم من الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة على نطاق أوسع.
- 6- التعاون: ويقصد به خلق بيئة مؤسسية مناسبة لتعزيز انتشار الخدمات المالية ضمن إطار واضح ومحدد للمساءلة الحكومية والمحاسبة القانونية الصارمة . يقصد بالتعاون ايضا السعي إلى تشجيع الحوار والتعاون والمشاركة بين الحكومة وباقي الاعوان في القطاعات المالية.
- 7- وضع إطار عمل وفق خطة واضحة: ويعني ذلك الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الأطر التشريعية لتعزيز الشمول المالي؛ المعايير الدولية والشروط المحلية اللازمة لتحقيق بيئة تنافسية وإطار

تنظيمي مرن يركز على مواجهة المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب و الجماعات الاجرامية.

المطلب الثاني: الاستبعاد المالي

في ظل سعي الدول و الهيئات المالية المختلفة لتحقيق الشمولية المالية من اجل تحقيق التنمية و العدالة الاجتماعية ظهر مفهوم جديد وهو النقيض من الشمول المالي الا وهو " الاستبعاد المالي " والذي يعني انه استبعاد فئات معينة من المجتمع واقصائها من الاستفادة من الخدمات المالية في الاطار الرسمي طبعاً ما يجعلها عرضة للاستغلال و الاحتيال وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا الجزء الى مفهوم الاستبعاد المالي و المخاطر التي يسببها.

الفرع الاول: ماهية الاستبعاد المالي ومخاطره

ظهر مفهوم الاستبعاد المالي مع تزايد ظاهرة الاقصاء التي يتعرض له جزء كبير من فئات المجتمع ، هذا الاقصاء و الحرمان يمكن ان يؤدي الى اثار سلبية تتجاوز الفرد الى التأثير السلبي على الاقتصاد ككل.

اولاً: تعريف الاستبعاد المالي

في التسعينات و بالضبط في سنة 1993 ظهر مصطلح الاستبعاد المالي لأول مرة و تم استخدامه من قبل Leyshon و thrift وكان ذلك نتيجة لدراسة اقامها الثنائي لمعرفة اثار اغلاق العديد من فروع احد البنوك على قدرة الافراد التي تسكن في مناطق الفروع على الوصول للخدمات المالية وفي عام 1999 تم صياغة اول تعريف للاستبعاد المالي من قبل kempson و whyley و كان التعريف يشير إلى ان الاستبعاد المالي هو تلك العملية التي يتم بموجبها استبعاد فئة من الاشخاص من الاستفادة من الخدمات المالية الاساسية و السائدة و الأوسع انتشاراً كفتح الحسابات المالية و إدارتها ، الخدمات التأمينية و البطاقات الائتمانية. (معتوق وآخرون، 2021، صفحة 85) و تعددت التعاريف الاستبعاد أو الإقصاء المالي لكنها كلها كانت تصب في معنى واحد ، ومن بين هذه التعاريف نجد:

- تعريف المفوضية الأوروبية European Commission:

الاستبعاد المالي هو تلك العملية أو الحالة التي يواجه فيها عدد من الأشخاص صعوبات في الوصول أو الاستخدام للمنتجات و الخدمات المالية الموجودة و السائدة و التي تتلاءم مع احتياجاتهم لجعلهم يعيشون حياة اجتماعية سليمة و عادية في مجتمعهم.

يعرف الاستبعاد المالي أيضاً بأنه: (مطائر، 2022، صفحة 12)

- حالة افتقار مجموعات من الأشخاص لإمكانية الوصول للخدمات المالية و إمكانية استخدامها؛
- الاستبعاد المالي هو عملية إقصاء مالي تتمثل في حالة عدم تمتع جميع الأشخاص بقدرة الوصول إلى المنتجات و الخدمات المالية التي تناسبهم و تعمل على إدارة أموالهم بشكل فعال.
في الأخير و من خلال التعريفات المختلفة نستنتج أن الاستبعاد المالي هو عكس الشمول المالي تماما أي انه عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات و المنتجات المالية و عدم القدرة على استخدامها من طرف مجموعات و شرائح مختلفة من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين وهو الأمر الذي يعمل الشمول المالي على تحقيق عكسه .

ثانيا: مخاطر الاستبعاد المالي

للاستبعاد المالي العديد من المخاطر و الآثار السلبية على الأنظمة المالية بشكل خاص وعلى الاقتصاد ككل : (زبير عياش ، خلف الله بن يوسف، 2021، صفحة 365)

- 1- عدم الاستقرار المصرفي و ما ينجم عنه من مخاطر؛
- 2- المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال و تمويل الجماعات الإجرامية المنظمة و الإرهاب؛
- 3- الفساد المالي و الإداري و ما يتسبب فيه من عدم حصول المشاريع الصغيرة و المتوسطة على التمويلات اللازمة مما يؤدي الى نتائج سلبية على الاقتصاد من جهة و على أصحاب تلك المشاريع من جهة أخرى؛
- 4- يزيد من معدلات الفقر، و عدم استقرار المداخيل و يساهم في عدم المساواة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع بالشكل المناسب؛
- 5- عدم اندماج القطاع الموازي ضمن الأطر القانونية للنظام الرسمي و ما ينتج عن ذلك من انتهاكات و استغلال للفئات المستبعدة ماليا؛
- 6- عرقلة نمو البنوك و نشاطها نظرا لصعوبة وصولها للفئات المستهدفة الجديدة و منه تراجع مداخيلها و هو الشيء الذي يهدد استقرارها و يقلص أنشطتها التمويلية و الاستثمارية ما يعني الآثار المباشرة على المجالات الاجتماعية و الاقتصادية.

الفرع الثاني: محددات الاستبعاد المالي

هنالك العديد من الأسباب و العوامل المختلفة التي أدت الى عدم إمكانية وصول الخدمات المالية لمجموعات مختلفة من الأشخاص المعنوية و الطبيعية و عدم قدرتهم على استخدامها و أثرت على اندماجهم في النظام المالي ما أدى الى إقصائهم من الناحية المالية ، و تختلف تلك العوامل الى محددات متعلقة بجانب العرض أي مقدمي المنتجات و الخدمات المالية و أخرى متعلقة بجانب

الطلب على تلك الخدمات المالية وهي مرتبطة بالفئات المعنية بالاستفادة من الخدمات و المنتجات المالية المتاحة.

اولا: محددات من جانب العرض

يترجم جانب العرض كسبب في الاستبعاد المالي من خلال فشل و إخفاق السوق في تسهيل و تيسير عملية الوصول المالي من خلال العديد من العوامل أهمها :

1- توفير خدمات و منتجات مالية غير مناسبة :

حيث أن التطور التكنولوجي الحاصل و العولمة التي زادت من درجة الانفتاح على الخارج أدى الى تعقيدات كبيرة في الخدمات المقدمة و كيفية الاستفادة منها و أصبحت تستهدف الفئات المتعلمة و المواكبة للتطور و هذا عكس ما ينص عليه برنامج البنك الدولي للشمول المالي مع ضرورة توفير الخدمات لجميع الأفراد و الفئات حتى ولو كانت فقيرة أو غير متعلمة ، وفي هذا الإطار تعمل المبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي في تحفيز المؤسسات المالية و المصرفية في اعتماد البحث و الابتكار حتى توفر خدمات مالية تتناسب مع الاحتياجات المالية للجميع دون إقصاء أو استبعاد لفئات معينة لصالح تعزيز الخدمات لفئات أخرى. (مطائر، صفحة 13)

2- الحواجز الجغرافية :

تلعب درجة انتشار نقاط عرض الخدمات المالية دورا أساسيا و محوريا في قدرة الأشخاص على الوصول للخدمات المالية ، حيث أن عدم وجود وحدات فرعية أو رئيسية لمقدمي الخدمات المالية بالقرب من العملاء الفقراء و محدودي الدخل في المناطق غير الحضرية و النائية يؤدي الى إقصائهم و جعلهم يبحثون على مصادر أخرى للخدمات المالية التي يمطكن أن يجدها في السوق الغير رسمي و ما ينجم عن ذلك من عدم استقرار للنظام المالي من جهة و استغلال تلك الفئات الهشة من جهة أخرى. (معتوق وآخرون، صفحة 85)

3- التخلف التكنولوجي و نقص المعلومات:

حيث أن التحكم في التكنولوجيا و توفر مقوماتها الأساسية يعد من العوامل الحاسمة في تمكين المؤسسات المالية من توفير خدماتها عبر الوسائل المتطورة التي تجعل من التواجد المادي لها في أماكن عيش المتعاملين أمرا غير ضروري ، فيكفي توفر هاتف محمول يحوي على التكنولوجيا التي تسمح لصاحبه بالولوج الى شبكة الانترنت و طبعا وجود هذه الأخيرة بأسعار معقولة و جودة مناسبة حتى يتمكن الأفراد من الاستفادة من الخدمات و المنتجات المالية المناسبة لاحتياجاتهم كإدارة حساباتهم المالية عن بعد و ما يرتبط بها من دفع و تحويل و استقبال للأموال ، بالإضافة الى

أن الوسائل التكنولوجية تسمح لعروض الخدمات المالي و من الترويج لخدمات و إيصال المعلومات الصحيحة للعملاء و بنفس الطريقة ما يزيد من فرص الاندماج في الخدمات المالية المقدمة و الاستفادة منها لتحسين مستواهم المعيشي اجتماعيا و اقتصاديا. (مطايير، صفحة 13)

ثانيا: محددات من جانب الطلب

يمثل جانب الطلب الأفراد و الأشخاص الذين هم بحاجة لتلك المنتجات و الخدمات المالية المقدمة ، و يتحكم في جانب الطلب على أي منتج أو سلعة عاملين أساسيين هم التكلفة و الدخل ، وهنا نجد أن مجموعات كبيرة تفضل اللجوء للسوق غير الرسمي ضنا منهم انه يوفر خدمات مالية بنفس الجودة و بأقل الأسعار كما يلجا له الكثير من المتعاملين تهربا من كثرة الإجراءات و التعقيدات الوثائقية التي تتبعها ، و لكن ذلك غير صحيح وإنما هو نتاج أسباب و عوامل جعلت تلك الفئات تفكر بهذه الطريقة أهمها :

1- الوعي المالي والمستوى التعليمي :

حيث أن افتقار الأشخاص للمستوى التعليمي الأساسي يجعلهم عرضة للأفكار و المعلومات المغلوطة حتى يتم توجيههم و استغلالهم خارج الأنظمة المالية الرسمية بحجة التعقيدات المالية الموجودة فيه بالإضافة الى نقص وعيهم بمخاطر السوق الموازي و الذي هدفه الأول هو العائد المادي من تلك الفئات الهشة . (مطايير، صفحة 14)

2- عدم الثقة في النظام الرسمي:

و ينبع الشعور بعدم الثقة نظرا لمعدلات الفساد المرتفعة في العديد من الدول خاصة القطاع الحكومي والرسمي و هو ما يشكل حاجز نفسي لهؤلاء الأفراد ما يولد الخوف من العامل مع المؤسسات النظامية و الموظفين فيها و تفضيلهم للقطاع غير رسمي حيث يعتبرونه الأقرب لهم من ناحية التكاليف و حتى المعاملات مما يجعلهم يقبلون على الخدمات و المنتجات المالية المتوفرة خارج النظام المالي الرسمي. (معتوق وآخرون، صفحة 86)

3- ارتفاع تكاليف الوصول:

حيث أن النظام المالي متشعب و فيه العديد من المتدخلين الذين يقومون بدور الوساطة المالية ما ينجم عنه من تكاليف و أعباء إضافية على عاتق الفئات الضعيفة ناهيك عن تكاليف العرض و التقديم و الإدارة لهذه الخدمات و بعض الرسوم الإدارية و لو كانت رمزية فهي تثقل كاهل الفئات الهشة و ضعيفة الدخل ما يجعل سعر الخدمة العادية و البسيطة يتضاعف بشكل يصعب على الكثير من الأشخاص تحمله ، فيصبح لزاما عليهم البحث عن بدائل أخرى ارخص سعرا و متوافقة

مع دخولهم وهو ما يجدونه فعلا في السوق المالي غير الرسمي خاصة وأنهم يفتقرون للوعي بمخاطر المعاملات القائمة فيه و أنهم الفئة الأضعف في حلقتهم التي توصف بأنها استغلالية لأبعد الحدود. (مطايير، صفحة 14)

4- الحواجز العقائدية:

حيث يعتبر المعتقد الديني من بين ابرز الأسباب التي تزيد من أرقام الاستبعاد المالي خاصة في الدول المسلمة التي ترفض التعامل بالربا لأنها محرمة شرعا و تجعل صاحبها يعارض النصوص الشرعية الواضحة في هذا الصدد ، هذا الاستبعاد الطوعي في نظر الكثير من الفاعلين في الأنظمة المالية في الحقيقة هو غير طوعي ، فهذه الفئات يمكن دمجها من خلال توفير الخدمات المالية المتناسبة مع أحكام الشريعة الإسلامية و هي كثيرة كالمشاركة و المرابحة و الاستصناع و السلم وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي ما يرفع الحرج عنهم و يجعلهم يندمجون ماليا دون التعارض مع العقيدة الإسلامية و التي تعتبر مقدسة لدى المسلمين و لا يحبذون أبدا الأفكار التي تمس من قداستها. (ابوالعز، 2021، صفحة 350)

المطلب الثالث: ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

للشمول المالي مجموعة مختلفة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مستواه على مستوى القطاع أو على المستوى الاقتصادي الكلي نظرا لاهميته في تحقيق مجموعة مهمة من الاهداف التنموية و الاقتصادية ، هذه المؤشرات تندرج تحت مجموعة متنوعة من الابعاد التي تعكس بشكل أو باخر مستوى الشمول المالي.

الفرع الاول: ابعاد الشمول المالي

للشمول المالي ابعاد متشعبة وكثيرة يمكن حصرها فيما اتى به البنك الدولي في حدود ثلاث ابعاد رئيسية يتم الاعتماد عليها فيما بعد كمؤشرات لقياس قيم الشمول المالي ، كما توجد مجموعة اخرى من الابعاد التي سنتطرق لها في هذا الجزء.

اولا: الابعاد الرئيسية للشمول المالي

هذه الابعاد تعكس كيفية تحقيق مستويات الشمول المالي في أي دولة باعتبار انها تلخص اساسيات وجود شمول مالي من جهة وادنى المتطلبات من الخدمات المالية التي يجب تحقيقها حتى يمكن القول انه يوجد شمول مالي من جهة اخرى ومن ثم القدرة على قياسه بالاعتماد على مدى توافر تلك الابعاد و تتمثل تلك الابعاد في:

1- الوصول الى الخدمات المالية :

الوصول الى الخدمات المالية يعني تلك الاساليب و الطرق المتبعة من قبل الاطراف المعنية بتقديم المنتجات و الخدمات المالية لا يصال الخدمة المالية لجميع فئات المجتمع المختلفة و يعبر قدرة المؤسسات المالية على إيصال الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع عبر مختلف الوسائل التقنية و التكنولوجيا أي ان الوصول للخدمات المالية يشير الى مدى نفاذ الخدمات المالية الى كافة شرائح المجتمع و يتم قياس هذا البعد من خلال: (رشيد نعيبي ، عبد الحفيظ بن ساسي، 2021، صفحة 374)

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة او حساب ائتمان منتظم؛

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛

- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع وقروض دائمة؛

- نسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

2- استخدام الخدمات المالية :

يقصد باستخدام الخدمات المالية الطريقة أو الاسلوب و الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق اكبر استفادة من تلك الخدمات المالية و التיעادة ما تكون مرتبطة بمدى تكرار العمليات وانتظامها ، مدتها وكذلك حجم المبالغ المتعامل بها وغيرها من العوامل ويشمل مدى استخدام الأفراد من الخدمات المالية المصرفية من خلال تطبيقات الرقمية مثل الهاتف والصرافات الالية للسكان الفقراء وسكان المناطق النائية ومحاولة ادماجهم في النظام المالي الرسمي يشير الى قدرة المؤسسات المالية على إيصال الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع عبر مختلف الوسائل التقنية و التكنولوجيا أي انه يغني مدى نفاذ الخدمات المالية الى كافة شرائح المجتمع و يتم قياس هذا البعد من خلال: (زبيري، 2022، صفحة 47).

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة او حساب ائتمان منتظم؛

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛

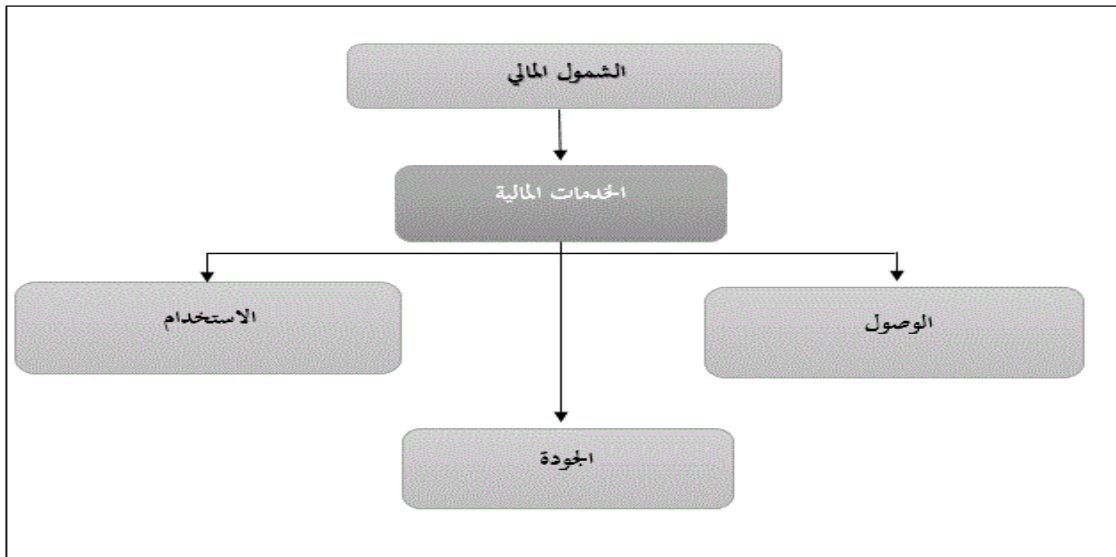
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع وقروض دائمة؛

- نسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها حسابات رسمية ي من خلال انشاء مسارات رسمية لانتقال الأموال وتقليل الاحتيايل، بشكل ملائم و مستدام وبتكلفة منخفضة.

3- جودة الخدمات المالية :

وتعني ان المنتج او الخدمة المالية يتمتع بالقدرة و يتصف بالملائمة التي تمكنه من تلبية احتياجات الافراد بكفاءة عالية ، و قياس جودة الخدمة المالية المقدمة يمكن من خلال العديد من العوامل التي يعتبر أهمها : تكاليف متدنية (خفض التكاليف) و الوقت المناسب (السرعة في الإنجاز) ، باعتبار ان تقليل التكلفة وتحسين جودة الخدمة هي من العوامل المهمة لمجذب العملاء حيث تعمل المؤسسات المالية على زيادة تنافسيتها من خلال العمل على خفض تكاليف عناصر انتاج و تقديم الخدمات المالية و بالتالي تنخفض التكلفة الاجمالية للخدمة المقدمة طبعاً هذا دون الاخلال بالجودة اللازمة حتى تستطيع مجابهة المنافسين ،ومن الحلول التي تعتمد في هذا السياق هي الصيرفة الالكترونية لانها وبمقارنتها بتقديم الخدمات المالية عبر القنوات التقليدية، فالتكلفة تقل بنحو ست مرات عن القنوات التقليدية ونسبة التوفير فيها تقدر ب 89% للمعاملات عبر الانترنت، كما انها عملت على تسهيل الحصول على الخدمات المصرفية بسرعة و في الوقت المناسب ويعتبر هذا المؤشر عنصر مهم بالنسبة للمتعاملين بحيث يستطيع العميل تنفيذ الخدمة بنفسه مباشرة عن بعد بواسطة الحاسوب دون اللجوء للمصرف وتجنب مشقة الانتقال الى مكان تواجد المصرف فيمكن للعميل القيام بالعديد من العمليات المصرفية دون التقيد بالحدود المكانية او الزمانية المعتادة في ظل النشاط التقليدي للبنك و من بين تلك العمليات يمكنه الاطلاع على الرصيد او تحويل مبالغ معينة او حتى دفع الفواتير و غيرها من الخدمات الأخرى التي توفرها المؤسسة المالية التي يتعامل معها. (شني صورية ، بن لخضر السعيد، 2019، صفحة 110)

الشكل رقم 1-1: ابعاد الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العنصر السابق (02)

ثانيا: ابعاد اخرى للشمول المالي

حسب منهجية البنك الدولي للشمول المالي مكونات و ابعاد أهمها: (مليكة، 2019، صفحة 365)

1- استخدام الخدمات المصرفية:

يقاس استخدام الخدمات المصرفية بمجموعة مختلفة من المؤشرات التي يمكن حصرها في ما يلي:

- نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية و مصرفية في المؤسسات الرسمية المختلفة كمؤسسات البريد ، البنوك بمختلف انواعها بالاضافة إلى المؤسسات التمويلية؛

- تبيان الغرض من الحسابات سواء كانت لغرض الاستعمال الشخصي ام لغرض الاستخدام التجاري؛

- تبيان عدد المعاملات التي تتم على الحساب من خلال معرفة عدد عمليات السحب و الايداع؛

- الطريقة أو الكيفية التي يتم من خلالها الوصول للخدمات المالية المتاحة كأن تكون عن طريق الفروع البنكية أو عن طريق اجهزة الصراف الالي.

2- الادخار:

يتم قياس حجم الادخار من خلال المؤشرات التالية:

- النسبة المئوية من البالغين الذين قاموا باستخدام المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك و مكاتب البريد خلال 12 شهرا الماضية للادخار؛

- النسبة المئوية من البالغين الذين قاموا باستخدام المؤسسات المالية غير الرسمية أو اي شخص من خارج الاسرة بغرض التوفير خلال 12 شهرا الماضية؛

- النسبة المئوية من البالغين الذين قاموا بالتوفير بطرق اخرى كالادخار في المنزل خلال 12 شهرا الماضية.

3 – الاقتراض:

- النسبة المئوية من البالغين الذين قاموا بالاستعانة بالمؤسسات المالية الرسمية خلال 12 شهرا الماضية للاقتراض؛

- النسبة المئوية من البالغين الذين قاموا بالاستعانة بالمؤسسات المالية غير الرسمية أو حتى الطرق التقليدية كالاسرة و الاصدقاء خلال 12 شهرا الماضية للاقتراض.

4 - المدفوعات :

- النسبة المئوية من الاشخاص البالغين الذين قاموا باستخدام حساباتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك و مكاتب البريد خلال 12 شهرا الماضية لتلقي الاجور و المدفوعات الحكومية؛

الفصل الاول: التأصيل المفاهيمي والنظري للشمول المالي

- النسبة المئوية من الاشخاص البالغين الذين قاموا باستخدام حساباتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك و مكاتب البريد خلال 12 شهرا الماضية لارسال أو تلقي الاموال الى افراد الاسرة الذين يعيشون في اماكن اخرى؛

- النسبة المئوية من الاشخاص البالغين الذين قاموا خلال 12 شهرا الماضية باستخدام هواتفهم المحمولة في تسديد الفواتير أو ارسال و تلقي اموال.

5 - التأمين :

- النسبة المئوية من الاشخاص البالغين الذين قاموا بتأمين انفسهم لدى مؤسسات التأمين و المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات ؛

- النسبة المئوية من الاشخاص البالغين الذين قاموا بتأمين انشطتهم (محاصيل و ثروة حيوانية) باعتبار ان اهم ينشطون في مجال الزراعة و الغابات أو الصيد البحري وصيد الاسماك و معرضين للكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي

هناك العديد من المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس الشمول المالي و المرتكزة أساسا على ابعاده الرئيسية حيث يمكن تلخيصها على النحو التالي :

الجدول 1-2: مؤشرات قياس الشمول المالي

المؤشر	القياس
الحسابات المصرفية لكل شخص بالغ	عدد الحسابات المصرفية لكل شخص بالغ
تغلغل الفرع الجغرافي	عدد الفروع لكل 1000 كم ²
تغلغل الفرع الديموغرافي	عدد فروع البنك لكل 1,00,000 شخص
لانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة الصراف الآلي للبنك لكل 1000 كم ²
الانتشار الديموغرافي لأجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك لكل 1,00,000 شخص
تغلغل القروض الديموغرافية	عدد القروض لكل 1,00,000 شخص
نسبة القرض إلى الدخل	حجم القرض إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

الفصل الاول: التأصيل المفاهيمي والنظري للشمول المالي

تغلغل الودائع الديموغرافية	عدد الودائع لكل 1,00,000 شخص
نسبة الودائع إلى الدخل (أو الوديعة- نسبة الناتج المحلي الإجمالي)	حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (أو إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي)
نسبة النقد إلى الودائع	النقد المتداول إلى إجمالي الودائع المصرفية

المصدر: (Gupta, A., Chotia, V., & Rao, N. M, 2014, p. 05)

لقد تم استخدام عدة مؤشرات لقياس شمولية النظام المالي ومع الإشارة الى ان استخدام هذه المؤشرات بشكل فردي سيفشل في توفير صورة الشمول المالي في الاقتصاد بشكل كاف. ويمكن ايضا تحديد مجموعة من المؤشرات لكل بعد على النحو التالي: (قاسي يسمينة. مزيان توفيق، 2022، صفحة 601)

1- مؤشرات إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية:

- حسب نوع الوحدة، في نقاط الوصول لكل عشرة الاف شخص بالغ على مستوى الدولة؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي الموجودة في ألف كيلومتر مربع وتعكس مدى جودة الاتصال بمواقع تقديم الخدمات المختلفة؛

- نسبة السكان الذين يقيمون داخل الوحدات الإدارية بحد أدنى نقطة وصول واحدة.

2- المؤشرات التي تقاس بها جوانب استخدام الخدمات المالية:

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد من الودائع على الاقل؛
-نسبة المستهلكين البالغين الذين يملكون دفتر ائتماني منتظم من أي نوع على الاقل.
-مقدار معاملات التجزئة القائمة على التكنولوجيا لكل شخص؛
-نسبة الأشخاص البالغين الذين يستخدمون بانتظام أو في كثير من الأحيان حساباً مصرفياً في معاملاتهم اليومية؛

- نسبة الأفراد البالغين الذين يحافظون على حساب مصرفي مفتوح طوال السنة؛

-نسبة الأفراد البالغين الذين يحصلون على تحويلات مالية من مصادر محلية أوأجنبية على حد سواء؛

-نسبة المؤسسات و المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها حسابات في مؤسسة مالية رسمية على الاقل؛

- نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها ديون قائمة .

3- مؤشرات قياس وتقييم مستوى الخدمات المالية:

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس وتقييم مستوى الخدمات المالية كما يلي:

- القدرة على تحمل التكاليف: أي التكلفة الشهرية لفتح وإدارة حساب في مؤسسة مالية رسمية. كذلك متوسط التكلفة السنوية للاحتفاظ بحساب جاري قياسي، ومتوسط تكلفة تحويل الائتمان؛

- الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا بأنه تم تزويدهم بمعلومات شاملة لا لبس فيها عن الخدمات المالية في بداية عقد القرض المالي؛

جميع هذه المؤشرات تعبر عن مؤشر واحد وهو مؤشر الشمول المالي (IFI)، لتقييم مدى الشمول المالي لامتداد جغرافي معين أو دولة معينة . تم تطوير IFI من قبل (Sarma,2012) لدمج مختلف ابعاد الشمول المالي مثل اختراق الخدمات المالية (الوصول) وتوافرها واستخدامها في رقم واحد. وهو ما سهل استخدامه في مختلف الدراسات و المقارنات مع مختلف السياسات العامة و أيضا المؤشرات الاقتصادية الأخرى لاستخراج تأثير الشمول المالي في بلد ما .

المطلب الرابع: الفوائد والاثار الايجابية للشمول المالي

للشمول المالي العديد من المزايا و الفوائد التي تعود بالايجاب على مختلف المستويات سواء على مستوى الافراد أو على مستوى الاقتصاد الكلي، لكنه لا يخلو من بعض العيوب أو يمكن القول السلبيات وهذا طبقا للمبدأ القائل انه اذا زاد الشيء عن حده انقلب إلى ضده وهذا ما سنراه في هذا الجزء.

الفرع الاول: فوائد الشمول المالي

من الأمور الراسخة أن الشمول المالي يعمل على تقليل نسب الفقر و ويدعم الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي المشترك و يعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال انه يسعى الى تحقيق ستة أهداف من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة فهو يعمل من اجل القضاء على الفقر و توفير مناصب عمل تحفظ كرامة الأفراد كما انه يسعى إلى إنشاء اقتصاديات حقيقية مبنية على الابتكار و البنى التحتية اللازمة مما يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي و ما ينتج عنه من آثار ايجابية في تحقيق أهداف "لا جوع، لا فقر، مساواة بين الجنسين من جهة و بين الدول و داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى" . و من المتعارف عليه انه توجد علاقة مباشرة وقوية بين الأنظمة

المالية و الاقتصاديات ، فالنظام المالي يوفر التمويلات اللازمة للاستثمارات ويساهم كذلك في نشر المعلومات و تعبئة المدخرات و تيسير الأعمال التجارية و تنويع المخاطر وتقليلها و هو ما يعمل على خلق مشاريع و أعمال من طرف المؤسسات و الأشخاص الذين ينجذبون لمثل هكذا ظروف و يعتبرونها ملائمة لريادة الأعمال و إنشاء و تطوير المؤسسات المختلفة سواء كانت إنتاجية أو خدماتية و ما ينتج عن ذلك من توفر لفرص الشغل و منه تقليل نسب البطالة و تحقيق متطلبات النمو و الرفع من الإنتاج بفضل تحسن الدخل ما سيكون له آثار ايجابية على زيادة الطلب المحلي مما يحفز بدوره العرض من خلال زيادة الإنتاج ومنه التطور و التقدم و النمو المستمر للمؤسسات و الأنشطة المختلفة و تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول إلى الأهداف المرسومة من اجل بلوغ المستويات المطلوبة من الرفاه المشترك اجتماعيا و اقتصاديا ومن يعمل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي و الاقتصادي وتحقيق النمو و التطور على كافة المستويات بدءا من دمج الفرد في النظام المالي الرسمي إلى غاية إشراكه في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي الكلي.

ونظراً لأن الظروف الاقتصادية للبلاد لا يمكن أن تتحسن في ظل مستويات مرتفعة من الاستبعاد المالي، فإن الشمول المالي يعد عاملاً رئيسياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في البلاد.

وقد حيث تشير الكثير من الدراسات و الأبحاث انه توجد علاقة ترابط قوية بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة والشمول المالي من جهة اخرى. وينعكس الجانب الايجابي الاجتماعي للشمول المالي في زيادة التركيز على الأشخاص المحرومين وذوي الدخل المنخفض، وخاصة النساء و الفقراء بالاضافة إلى التركيز على وصول الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لنصيبها من التمويل.

حيث يهدف الشمول المالي إلى تقديم الخدمات المالية بأساليب تجعلها منخفضة التكاليف ، مثل قبول المدفوعات عبر جهاز الهاتف المحمول، وتركز العديد من الحكومات والهيئات الإشرافية، وخاصة البنوك المركزية على الشمول المالي لمواجهة طر استبعاد جزء كبير من الأشخاص والمؤسسات و المشاريع الصغيرة و المتوسطة ماليًا من النظام المالي الرسمي. (قاسي يسمينة. مزيان توفيق، 2022، صفحة 600)

و من الفوائد الناجمة عن زيادة الشمول المالي في القطاع المالي ان يكون لدى المؤسسات المالية و البنوك المزيد من الفرص لتجميع الاموال منخفضة التكاليف وبالتالي تقليل التكاليف الهامشية

لتقديم الخدمات المصرفية كالاقتراض مثلا. وقد يساعد الشمول المالي البنوك أيضاً على الحد من مشاكل المعلومات ومصداقيتها كعدم تماثل المعلومات من خلال بناء علاقات أكثر تفاعلاً وثقة مع العملاء، ويمكن أن يكون لذلك فعالية كبيرة على استقرار المؤسسات المالية و المصرفية كما أنها تعمل على تعزيز حقوق المستهلكين. (M. Mostak Ahamed, Sushanta K. Mallick, 2019, p. 404)

كما ان من فوائد الشمول المالي ايضا هو انه يعمل على زيادة قوة المنافسة بين المؤسسات المالية و المصرفية من خلال التوجه نحو تنوع خدماتها ومنتجاتها المالية مع ضمان جودتها في اطار مساهما لجذب أكبر عدد ممكن من المتعاملين، ناهيك على انه تم تحديد الشمول المالي كعامل محفز لتحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: الاثار الايجابية للشمول المالي

يمكن أن نشير إلى عدد من النتائج الايجابية لتعزيز وانتشار الشمول المالي على عدة مستويات، و من بين ابرز هذه النتائج نجد:

اولا: الشمول المالي وهدف تمكين المرأة ماليا واقتصاديا

يهدف الشمول المالي إلى مساعدة المرأة للحصول على الاستقلال المالي و الاقتصادي باعتبارها احد الفئات التي تتعرض للاستبعاد و تعاني اللامساواة مع الجنس الآخر رغم أنها تمثل نصف سكان العالم حيث أن اغلب النساء يعشن الفقر المدقع بالإضافة إلى التهميش و حصر دورهن في الأعمال المنزلية و حرمانهن من ابسط الأساسيات و فصلهن عن الدراسة في أوقات مبكرة مما يجعلهن عرضة لأبشع الظروف المعيشية و يصبحن عاجزات ماليا و اقتصاديا وتابعت للجنس الآخر في كثير من الأحيان ولكن هذا الأمر أصبح محط أنظار الجميع من كل أنحاء العالم باعتبار أن مشاركة المرأة و المساواة بينها وبين الرجل في كافة المجالات أصبح مؤشر لقياس تطور الأمم و تخلفه ، بسبب أن المرأة يمكنها المساهمة بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي من خلال استغلال مهاراتها و مواهبها في تحقيق المشاريع و بنائها و منه توفير مناصب عمل و زيادة النمو الاقتصادي، كما أن دمج المرأة ماليا و تمكينها اقتصاديا احد أهم بنود و أهداف التنمية المستدامة ولهذا فالشمول المالي يولي أهمية قصوى للمساواة بين الجنسين في الوصول و الاستخدام للخدمات المالية و بنفس الجودة لان حصولها على التمويلات اللازمة يعني ازدهار مشاريع منتجة جديدة تسهم في دعم النمو الاقتصادي الكلي و امتصاص العمالة الزائدة و ما ينجم عن ذلك من أثار جد ايجابية في تحقيق التوازن في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الدول وعدم تركها كعنصر استهلاكي يعتبر عبئ مالي و اقتصادي على الرجل من جهة و على الاقتصاد ككل

من جهة أخرى و العمل على دمجها اقتصاديا و تحريرها ماليا و اقتصاديا لان اغلب الدراسات أثبتت أن الإنفاق الأسري يكون أكثر في حالة أن المرأة هي ربة البيت لان لهن حرية التصرف في أموالهن و تحديد أولويات الإنفاق على تعليم أبنائهن و رعاية العائلة ناهيك عن تحسين مساكنهن و الاهتمام بكل الاحتياجات الضرورية دون إهمال أو تقصير ، كما أن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في أبحاثها الأخيرة بينت أن زيادة دور المرأة و مشاركتها في الاقتصاد من شأنه أن يحقق مكاسب إضافية في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته (03) بالمائة في الكثير من الأحيان و هي نفس النتائج التي أثبتتها الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي (FMI) حيث وجد أن دعم المرأة و مساعدتها في تجسيد أفكارها و ترجمة إمكانياتها في مشاريع اقتصادية ، يساهم بشكل مباشر في تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تعزيز المكاسب الاقتصادية الكلية. (حسن، 2018، الصفحات 08-09)

وعليه يهدف الشمول المالي لتمكين المرأة اقتصاديا وماليا من خلال:

- تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية و العمل على ردم الفجوة التمييزية و العنصرية بشكل ما اتجاه المرأة في المجتمع ؛

- تحسين المستوى التعليمي للمرأة و زيادة إنتاجيتها و ما ينعكس على زيادة مكانتها في المجتمع و جعلها شريكا الندد للند للرجل في المجتمع و ما له من آثار ايجابية على الأجيال القادمة؛

- دمج المرأة و جعلها عمل تحفيز للنمو في الاقتصاد يرفع من القدرات الإنتاجية للمجتمع فتزيد اليد العاملة و تزيد الدخول و منه زيادة الطلب الكلي من جهة و الذي ينتج عنه زيادة الإنتاج و التوسع و توفير مناصب عمل و زيادة المدخرات التي توجه للاستثمار و منه تحقيق النمو و التوسع و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة من جهة أخرى؛

- جعل المرأة شريك اقتصادي و اجتماعي مهم للرجل يحسن من صحتها الجسدية و النفسية و يجعلها تشعر بمكانتها و أهميتها في المجتمع ما يحسن ظروفها الاجتماعية و يجعلها أكثر إنتاجية و يدفعها للمثابر و التطور المستمر في مسعى لمقارعة الرجال و تأكيداً منها لأحققتها بالمساواة وأنها على قدر تلك المسؤولية وأنها لا تنقص عن الرجل في العمل و المساهمة النمو الاقتصادي أي شيء؛

- من ناحية أخرى إشراك المرأة و تمكينها اقتصاديا و ماليا يخفف العبء على الرجل فتصبح تساهم في مداخل البيت و التعليم والرعاية ناهيك عن كونها مستقلة ولا تأخذ مصروفاتها من الشريك هذا ما يجعل الرجل قادرا على تحقيق التوازن بين العمل و توفير الوقت لحياته الاجتماعية و الاستمتاع بها و توقفه عن كونه آلة تعمل من اجل توفير الأموال التي تمكنه من العيش هو وأسرته هذا من جهة ، أما من الجهة الثانية عمل المرأة و إنتاجيتها يساهم في توفير

مكاسب في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ما يخفف من عبء الموازنة العامة عليها خاصة وأن المرأة الماكثة بالبيت تعتبر عبء مالي على الدولة من حيث الاستهلاك و الرعاية الصحية وغيرها من متطلبات العيش؛

- دمج كل فئات المجتمع في الاقتصاد وجعلها منتجة يساهم في زيادة الناتج الإجمالي للدولة و يرفع معدلات موها الاقتصادي.

ثانيا: اثر توفير الائتمان والتمويل الصغير

بما أن هناك علاقة مباشرة بين النظم المالية و الاقتصادية فان توفر الخدمات المالية و تعزيز انتشار الشمول المالي يؤدي إلى توفير و انتشار الخدمات المالية و تنوعها بما يناسب جميع الفئات المدمجة ماليا ما يوفر خدمات التمويل بكل أنواعها و حسب الحجم المطلوب ، وبما أن الشمول المالي يهدف بدرجة أولى إلى جذب الفئات الهشة و الفقيرة محدودة الدخل هذا يعني وجوب توفر صيغ تمويل تتماشى مع حاجياتهم و تلبى متطلبات التمويل للمشاريع الصغيرة التي يحملونها و هو الشيء الذي يتحقق من خلال صيغة التمويل الأصغر أو كما يعرف بالائتمان الأصغر (Micro-Credit) وهو عبارة عن قروض ائتمانية صغيرة بمعدلات فائدة منخفضة موجهة لتمويل الأفكار و المشاريع و الأنشطة الحرفية و الزراعية الصغيرة ،ويهدف هذا النوع من التمويل إلى مساعدة الفئات الضعيفة و المحدودة الدخل على تجسيد مشاريعهم و تسويق منتجاتهم بشكل يسمح لهم بتحسين مداخيلهم و ما ينتج عن ذلك من تحسن أوضاعهم المعيشية من خلال توفر مداخيل إضافية توجه للرعاية الصحية و التعليم و تحسين مساكنهم و توفير غذاء مناسب و مكتمل يلبي احتياجات أجسامهم هذا من جهة ، أما من جهة أخرى هذا التمويل يكون بمعدلات فائدة ضعيفة و فترة استرجاع جيدة تمكنهم من ممارسة نشاطاتهم بكل أريحية ما يزيد من انتاباتهم و مساهماتهم في النمو الاقتصادي و تجنيبهم لاستغلال الموجود خارج النظام المالي الرسمي الذي عادة همه الوحيد هو تحقيق الفوائد المرتفعة ناهيك عن الشروط التعسفية في منح القروض كرهن الأراضي أو المنازل ما يشكل خطرا على تلك الفئات الضعيفة بفقدان كل شيء و الرجوع إلى حال أسوأ من تلك التي كانوا يريدون الخروج منها عند قيامهم بعملية الاقتراض ، وبهذا فان الشمول المالي و انتشار الخدمات المالية بين مختلف الفئات باستخدام كافة الوسائل المتاحة كالتيكنولوجيا وهو ما يعرف بالتكنولوجيا المالية (Fin-Tech) وما يوفره من صيغ تمويل متنوعة و مختلفة كالتمويل الرقمي (Digital Finance) خاصة وان اغلب أفراد المجتمع يمتلكون هاتفا محمولا ذكيا ما يسهل على مقدمي الخدمات المالية إيصالها لهم بأقل التكاليف و في أسرع وقت دون تكلف عناء التنقل إلى

الوحدات و الفروع المصرفية و المالية مما يساهم بشكل أساسي في زيادة حجم خدمات التمويل الممنوحة للفئات الضعيفة و يعمل على إبراز أصحاب الأفكار و المشاريع الطموحة و الذين كانوا يعانون من الاستبعاد المالي الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج جد ايجابية على الرفاهية الاجتماعية لتلك الفئات و إلى تحقيق النمو الاقتصادي للدولة. (عطية، صفحة 386)

ثالثا: التأثير على المدخرات والتوفير

يعمل الشمول المالي على دعم التوفير و تعبئة المدخرات من خلال انه يعمل على توفير خدمات و منتجات مالية تسمح لأصحاب الفوائض المالية بادخارها دون فرض تكاليف أو عمولات على تلك المدخرات ، بل العكس من ذلك توفير صيغ ادخار تدر العوائد المالية الدائمة و الثابتة و المتمثلة في فوائد الادخار و بالتالي تشجيع فئات أكثر على فتح حسابات مالية للتوفير و دمج أموالهم في العجلة الاقتصادية وعدم اكتنازها في المنازل و خارج المؤسسات المالية الشيء الذي يساهم في توفير مصادر تمويل لفئات و أطراف أخرى تحتاج لتلك الأموال من اجل تجسيد أفكارهم و مشاريعهم يعني نتائج ايجابية على الجميع ، فأصحاب المدخرات يحصلون على عوائد في شكل فائدة على أموالهم و أصحاب المشاريع يتمكنون من توفير مصدر دخل لهم و لجميع الأشخاص الذين سيوظفهم مشروعه ، أما البنك فسيحصل على عوائد متمثلة في افرق بين الفوائد (الدائنة و المدينة) بالإضافة إلى عمولات إدارة الحسابات و الخدمات الأخرى المرتبطة بها كعمليات تحويل الأموال و الاطلاع على الرصيد و غيرها، أما على المستوى الكلي فالادخار يعني جذب الأموال المستبعدة و دمجها في النظام المالي و من صم الاقتصادي من خلال مساهمتها بشكل ما في تمويل المشاريع من جهة و ما ينجر عن تلك المشاريع من مناصب شغل من جهة أخرى إضافة إلى أن تلك المشاريع تساهم بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي و منه التطور و الازدهار و تحسن الأوضاع الاجتماعية ككل داخل البلد.(المرجع السابق، صفحة387)

رابعا: التأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تزايدت أهمية الشمول المالي مع تزايد إقرار صناعات السياسات و متخذي القرارات حول العالم بأهمية الشمول المالي. ويعتبر الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عنصرا مهما و أساسيا في من اجل تخطي العوائق و التحديات التي تواجهها العديد من دول العالم سعيا منها لتحقيق أهداف اقتصادية رامية الى تنويع اقتصادياتها وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. فحسب آخر الدراسات أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل اكبر نسبة من الشركات التي تحرك الاقتصاديات النامية خاصة فيما تعلق بمنطقتي المينا (MENA) و التي

تظم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة آسيا الوسطى التي تظم أي دول أفغانستان وباكستان وبلدان القوقاز وبالتالي فان تطور تلك الدول و نموها الاقتصادي مرتبط بمدى قدرة الأنظمة المالية المحلية على توفير مصادر التمويل اللازمة و الكافية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تسيطر على الاقتصاد بشكل شبه كلي إذا ما استثنينا القطاع الريعي ، وهنا يمكن أن يساهم دعم وتعزيز انتشار الشمول المالي وجعله مصدرا لتمويل ومرافقة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في زيادة نموها و ازدهارها و تمكنها من الولوج للأسواق العالمية وما ينجر عن ذلك من ارتفاع في النمو الاقتصادي، وخلق فرص الشغل، ناهيك عن زيادة فعالية السياسات المالية و النقدية العامة ، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي. وهناك منافع محتملة كبيرة للشمول المالي و دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن ينعكس من خلال: تحقيق ارتفاع في معدل السنوي للنمو الاقتصادي ، مما يؤدي إلى توفير حوالي آلاف الوظائف الجديدة على المديين المتوسط والطويل .

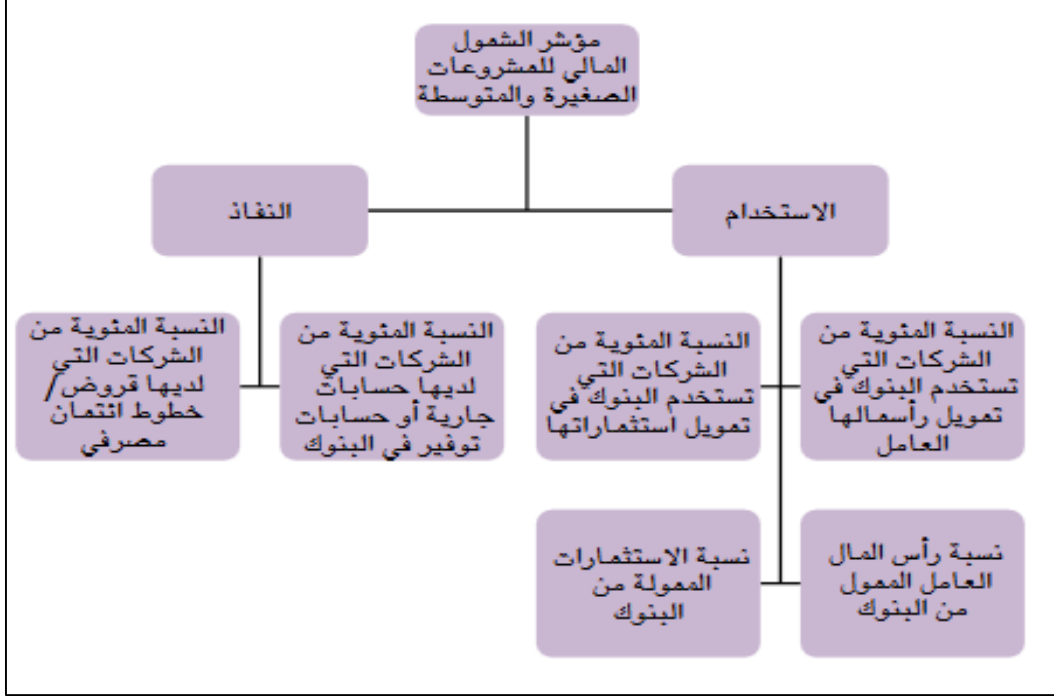
وتشير التجارب الدولية إلى وجود الكثير من العوامل التي يمكنها أن تساعد في زيادة الائتمان المصرفي الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها ما يلي:

- المؤشرات الاقتصادية وخصائص النظام المالي، مثل مؤشر الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وتقليص دور وحجم الاقتصاد حجم الحكومي التابع للقطاع العام و ذلك لتجنب اثر المزاحمة (أي أن مزاحمة القطاع العام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سعيها للحصول على الائتمان و التمويل)، بالإضافة إلى سلامة و استقرار القطاع المالي، توفر التنافسية في القطاعين الاقتصادي و المالي ما يعمل على دفع الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة طلبها على التمويل و الائتمان؛
- العوامل المؤسسية المتعلقة بالمؤسسات وكيفية إدارتها ، مثل أنظمة الحكومة المؤسسية بالإضافة إلى الإمكانيات التنظيمية والرقابية (داخلية و خارجية ، قبلية و بعدية) المالية القوية، و دعم وتوفير النزاهة و الشفافية من خلال توافر المعلومات الائتمانية، ما يجعل بيئة الأعمال مثالية و مواتية للاستثمار و النمو ، بالإضافة إلى النظم القانونية التي تحدد الإجراءات و التنظيمات التي تسمح بالعمل السليم محافظة على حقوق الملكية والعقود بالدرجة الكافية؛

كل هذا يدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في النمو و الازدهار ، فتوفر نظام مالي يتسم بالشمولية و الاستقرار و الشفافية و التنافسية في ظل اقتصاد شفاف يغلب عليه الطابع

التنافسي يعمل حتما على تحقيق قفزات متتالية في النمو الاقتصادي و إعطاء نتائج جد ايجابية تنعكس على المستوى المعيشي للأفراد بدرجة كبيرة . (نيكولا بلانشيه، و آخرون، 2019، صفحة 09)

الشكل رقم 1-2: مؤشر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نيكولا بلانشيه، و آخرون. (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة MENAP ومنطقة CCA.

تاريخ الاسترداد 01 23 2023، من صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-46335.P04>.

خامسا: تحقيق النمو الاقتصادي ومتطلبات التنمية

النمو الاقتصادي هو تلك العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي على أن تتصف هذه الزيادة بالتراكمية والاستمرارية خلال فترة زمنية معينة و ممتدة و يشترط أن تكون تلك الزيادة أكبر من معدل النمو السكاني، يرافق ذلك توفير مجموعة مختلفة من الخدمات الإنتاجية والاجتماعية و الاهتمام بحماية الموارد المتجددة من التلوث، مع العمل الجاد من اجل الحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب و ضمان حقوق الأجيال القادمة دون أحداث خلل أو نقص لمتطلبات هذا الجيل ، أما التنمية الاقتصادية فهي تلك العملية التي يشهد فيها الاقتصاد معدل نمو اقتصادي مرتفع مقارنة بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية محددة و ممتدة بشرط أن لا يصاحب ذلك النمو تدهورا في توزيع الدخل أو زيادة و انتشار الفقر و مظاهره ، و ينعكس النمو في زيادة كمية السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد في فترة معينة باستخدام وسائل الإنتاج المعروفة وهي الأرض ، العمل و رأس المال بالإضافة إلى عنصر التنظيم ، يصاحب

هذه الزيادة في الإنتاج زيادة المشاريع المماثلة و ما ينتج عنه أيضا من زيادة في الوظائف و الدخول و هو ما يساهم في زيادة الطلب الكلي و تحفيزه إلى جانب الادخار و هنا يكون دور الشمول المالي بارز جدا في توجيه تلك الفوائض المالية و المدخرات إلى المشاريع الاقتصادية المنتجة التي تسعى لتلبية و تغطية ارتفاع الطلب الكلي و منه الاستمرار في عجلة النمو و التقدم و الازدهار الاقتصادي و الاجتماعي ، أي أن الشمول المالي له دور جد حساس في التنمية و النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الحصول على التمويلات اللازمة للمشاريع بمختلف أحجامها و خصائصها و هو الأمر الذي سيسهم بشكل مباشر في تحقيق تراكمات في النمو الاقتصادي من زيادة الإنتاج و الدخل بصورة منتظمة و متراكمة و مستمرة تعمل على دفع التنمية الاقتصادية للدولة. (السن ، صفحة 64)

المبحث الثاني: أهداف الشمول المالي واهميته وسبل تعزيزه

للشمول المالي اهمية بالغة تنبثق من اهمية اهدافه التي تتمحور حول تحقيق النمو الاقتصادي الشامل و المستدام ما يعزز العدالة الاقتصادية و الرفاه الاجتماعي. ورغم اختلاف اهميته بالنسبة للأفراد عن اهميته بالنسبة للاقتصاد الا انه يبقى مهما بشكل عام ولهذا تسعى دائما الدول و الحكومات و مختلف الهيئات المالية العالمية إلى تعزيزه.

المطلب الاول: اهداف الشمول المالي

تختلف أهداف الشمول المالي باختلاف مستوى التأثير حيث تختلف اهميته بالنسبة للفرد عن اهميته بالنسبة للمؤسسة المالية أو الاقتصاد لكن وبشكل اجمالي فانه يسعى إلى دمج اكبر قدر ممكن من شرائح المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي ما يعني تحقيق مجموعة من الاهداف الرئيسية و أهداف اخرى ثانوية تختلف اهميتها باختلاف حجم التأثير الحاصل على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.

الفرع الاول: الاهداف الاساسية للشمول المالي

للشمول المالي أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد، المؤسسات المالية و حتى الدول و تظهر تلك الأهمية من خلال اهداف الشمول المالي و التي تتباين لتشمل جميع الأطراف الفاعلة فيه و يمكن سرد اهم هذه الأهداف فيما يلي :

اولا: الشمول المالي وهدف الاستقرار المالي

وتؤكد الدراسات على انه من الصعب تحقيق استقرار في النظام المالي، في ظل عدم وجود نسب مرتفعة من الشمول المالي أي انه لا يمكن تحقيق استقرار مالي في نظام يحتوي على شرائح من السكان مستبعدة ماليا واجتماعيا وحتى اقتصاديا. (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 04)

و الاستقرار المالي يعني ان النظام المالي الذي يتكون من مجموعة اطراف متدخلة في عملية الوساطة المالية بالاضافة للاسواق المالية و كذلك البنى التحتية تكون قادرة على تحمل مختلف الصدمات و الاختلالات في الانظمة المالية، مما يزيد من امكانية السيطرة احتمالية حدوث المعوقات المحتملة الحدوث والتي من الاكيد أنها ستعمل على عرقلة اتمام العملية المتعلقة بالوساطة المالية مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد و المدخرات و ما ينتج عنه من هدر للفرص الاستثمارية المتاحة و ضياع الارباح التي كانت ستحقق عن تلك الاستثمارات (فلاق صليحة ، حمدي معمر، 2019، صفحة 04) ؛

ثانيا: الشمول المالي وهدف حماية المستهلك

تعني حماية المستهلك تلك العملية التي تهدف إلى خلق و توليد نوع من التوازن في العلاقة التي تربط الاطراف المعنية بالشمول المالي و الخدمات المالية المقدمة، أي مقدمي الخدمات المالية و المستهلكين لتلك الخدمات ، و تتم عملية حماية المستهلك من خلال توفير الخدمات المالية بالجودة العالية و الاسعار المناسبة و في الوقت المناسب و بالكميات المرغوبة ، و الحماية المالية للمستهلك هي عملية تتطلب فرض نوع من الرقابة القبلية و البعدية لموردي الخدمات المالية و مقدميها فالبرغم من ان الكثير من العوامل تدفع بالمؤسسات المالية إلى توفير خدمات مالية مرتفعة الجودة إلى ان بعض تلك المؤسسات لايهمها مصلحة المستهلك بقدر همها في حجم الارباح المحققة حتى و ان كانت على حساب نوعية الخدمات المقدمة ، لهذا يبقى دور الرقابة جد مهم وفعال لضمان الحماية الكلية للمستهلك من تلك الممارسات. (السن، صفحة 37)

ثالثا: الشمول المالي و النزاهة المالية

تشير المعايير الدولية على أن النزاهة المالية تتم عن طريق مكافحة غسيل الأموال و محاربة الجريمة المنظمة و تمويل الإرهاب و العمل على القضاء على الرشاوى و التهرب الضريبي و الاختلاس و التدليس و العمل على ضمان الشفافية في المعاملات و ترسيخ مبادئ الحوكمة و التسيير النزيه و احترام أخلاقيات العمل ، إذا تم احترام هذه المعايير حتما سوف نصل إلى دمج الفئات الهشة و الضعيفة المستبعدة ماليا بسبب تلك الممارسات و هو ما يعني عدم تركهم في متناول السوق الموازي و العمل على ربطهم بالنظام المالي الرسمي مما يساهم في تحسين اوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية و منه المساهمة في دفع الاقتصاد الكلي . (فلاق صليحة ، حمدي معمر، صفحة 04)

الفرع الثاني: أهداف أخرى للشمول المالي

بالإضافة للاهداف المذكورة سلفا هنالك العديد من الاهداف الاخرى نذكر منها مايلي: (أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، 2021، صفحة 77)

- زيادة كفاءة الأداء المالي و المصرفي من خلال إتباع المؤسسات المالية و المصرفية لاستراتيجيات مبنية على ركائز الشمول المالي و مخرجاته في عملية استقطاب الاستثمارات و تعبئة المدخرات و تحويلها لأرباح تساهم في تعميق الخدمات المالية في المجتمع مع مراعاة حماية حقوق الغير من خلال احترام النسب المعمول بها لكفاية رأس المال و دون الإخلال ببنود الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد؛

- تعميق العمل المالي و المصرفي من خلال دعم دور الوساطة المالية في جلب الاستثمارات و الادخار و منح الائتمان و تسيير المخاطر المتعلقة بتلك العمليات؛

- زيادة الجودة في الخدمات المالية المقدمة من خلال توفير الجو الملائم للمنافسة العادلة ما يؤدي إلى توفير خدمات ذات نوعية جيدة بأسعار مناسبة و بكميات كافية ما يساهم في وصول الخدمات المالية إلى اكبر عدد ممكن من الأفراد؛

- بفضل التكنولوجيا المالية تمكنت المؤسسات المالية من الحفاظ على عملاءها الحاليين و استقطاب عملاء جدد من دراسة احتياجات العملاء و رغباتهم و العمل على تحقيقها و تقديمها بأفضل الطرق التسويقية.

المطلب الثاني: الشمول المالي و التنمية المستدامة

يعد الشمول المالي احد عوامل التمكين التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث انه يساهم في تمكين الافراد و المؤسسات من الوصول إلى الموارد المالية التي يحتاجونها لتحسين اوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية . ولهذا فان الشمول المالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة من خلال الابعاد الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية له.

الفرع الاول: الشمول المالي عامل تمكين للتنمية المستدامة

في تقريرها الصادر عام 1987 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً للتنمية المستدامة يتم الاستشهاد به بشكل متكرر في كافة الابحاث ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

والتنمية المستدامة، حسب تعريفها بهذا المفهوم، هي "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (Ema, 2015, p. 02)

- تتعلق التنمية المستدامة في الأساس بإيجاد توازن بين حماية البيئة على المدى الطويل والنجاح الاقتصادي. فهو يوفر هيكلًا للجمع بين خطط النمو والتدابير البيئية.

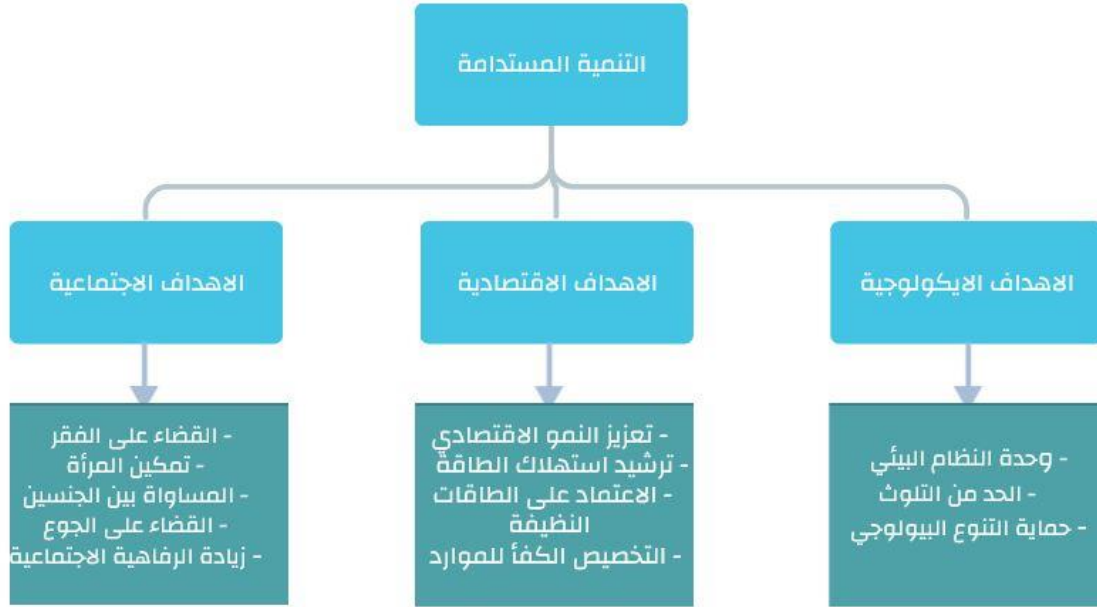
اولا: أهداف التنمية المستدامة:

- وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015 على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي توفر إطارا مشتركا لتعزيز السلام والنمو الاقتصادي توازيا مع الحفاظ على البيئة. و تقع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية من جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية ، في قلب هذه الأهداف. تتناول هذه الأهداف العديد من المواضيع المختلفة، مثل المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى مواضيع الصحة والتعليم والاستدامة البيئية ، الاقتصاد الأخضر، انبعاثات الكربون ، التلوث وغيرها من المواضيع المتعلقة بالبيئة بالإضافة إلى احد اهم اهدافها وهو القضاء على الفقر المدقع و الجوع الذي تعاني منه العديد من الدول خاصة الفقيرة منها. (un.org, 2023)

ويسلط تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2023 الضوء على أكثر أهداف التنمية المستدامة أهمية والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية: (sustainable development summit, 2023)

- الهدف الاول: القضاء على جميع أنواع الفقر.
 - الهدف الثاني: الوصول إلى اقل نسبة ممكنة من الفقر المدقع و الجوع.
 - الهدف الثالث: ضمان الصحة والرفاهية المثلى.
 - الهدف الرابع: النهوض بالتعليم عالي الجودة وتمكين الفئات الفقيرة منه.
 - الهدف الخامس: تمكين المرأة في مختلف المجالات وتحقيق التكافؤ بين الجنسين.
- كل هذه الأهداف تدعم فكرة التنمية المستدامة ككل و باختصار، تهدف التنمية المستدامة إلى توفير مستقبل أكثر إشراقاً للجميع من خلال تحقيق توازن صحي بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1-3: أهداف التنمية المستدامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: الشمول المالي عامل تمكين لسبع أهداف للتنمية المستدامة

فيما يخص الشمول المالي فالبنك الدولي يعتبره عامل تمكين لسبع أهداف من الأهداف السبعة

عشر للتنمية المستدامة وهي كالآتي: (الامم المتحدة، 2022)

- لا فقر " القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان";

- صحة جيدة ورفاه "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار";

- صفر جوع " القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة

المستدامة";

- المساواة بين الجنسين "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات";

- صناعة وابتكارات و بنى تحتية "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل

للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار";

- نمو اقتصادي و فرص عمل و تشغيل "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع";

- الحد من اللامساواة "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها".

وحسب هيئة الأمم المتحدة لا يزال ما يقارب 700 مليون شخص حول العالم يعانون من الفقر

المدقع، حيث أن ما نسبته 10% من سكان الأرض، يجاهدون ويكافحون من أجل حصولهم على

احتياجاتهم الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب وضروريات الصرف الصحي

وغيرها من البديهيات و مقومات العيش الأساسية.

و يمثل معدل الفقر في الريف و المناطق الجبلية و المعزولة و المقدر ب 2.17 في المائة الأعلى عالميا بأكثر من ثلاث أضعاف ما هو مسجل في المناطق الحضرية.

وفي هذا الصدد فإن الشمول المالي يهدف إلى تسهيل الحصول على الخدمات المالية للفقراء و الوصول لها ، و يساعد الأسر باعتبارهم أصحاب حسابات مالية استخدام الخدمات المالية كالادخار و التأمين و توسيع أنشطتهم الحرفية و التجارية و استعمالها في الاستثمار في مجالات التعليم والصحة و التحوط ضد الأزمات و المخاطر المحتملة و هو ما يعمل على تحسين نوعية حياتهم وأوضاعهم المعيشية بشكل عام .

و يعاني اليوم ما يزيد عن 820 مليون شخص حول العالم من الجوع و نقص التغذية منهم أكثر من 135 مليون شخص معتادون على النوم و بطونهم فارغة ، و اغلهم يعانون الجوع الحاد و سوء التغذية للكثير من الأسباب و العوامل اغلها من صنع بني آدم كالصراعات و الحروب و التغيرات المناخية و الأزمات الاقتصادية.

الفرع الثاني : الشمول المالي مصدر دعم لاسس التنمية المستدامة

حيث يهدف الشمول المالي من خلال توفر حسابات مالية للفقراء على تحسين أعمالهم و حرفهم و حتى أنشطتهم الزراعية و تسويقها بشكل أفضل من جهة و منم جهة أخرى الاستفادة من المدفوعات الحكومية كالمساعدات المالية و المنح و الهبات و التبرعات المعيشية مما يساهم في توفير القوت اليومي لهم و يزيد فرصهم في الحصول على وجبات جيدة من الغذاء. (إليزابيث برايس، 2022)

الشمول المالي أيضا يساعد على تحسين و زيادة النمو الاقتصادي لان الاستبعاد المالي لفئة من مكونات المجتمع يعني هدر مقومات ادخارية وفرص استثمارية كان من الممكن الاستفادة منها و توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة و المدرة للثروة، و زادت أهمية الشمول المالي في الاقتصاد من خلال التطورات التكنولوجية الهائلة التي ساهمت في ربط الخدمات المالية و العمليات المرافقة لها و جعلها تساهم بشكل أو بآخر في دعم الاقتصاد من عديد الجوانب أهمها ربط الأنشطة التجارية و الحرفية و الزراعية للأفراد بحساباتهم المالية ما يجعلها تزدهر وتنمو وما ينجم عنها من زيادات في الناتج الوطني ومنه نتائج تساهم في رفع القوة الاقتصادية للبلاد. (سعدوني، 2021، صفحة 35)

يعمل الشمول المالي أيضا على تحقيق المساواة بين الجنسين و ردم الفجوة الحاصلة بينهما من خلال إتاحة الخدمات المالية للنساء و تمكينهن من الحسابات المالية و الاستقلالية في إدارة مشاريعهن من خلال توفير خدمات مالية تعتمد على التكنولوجيا المالية كفتح الحسابات المالية وإدارتها عبر

الهاتف المحمول مما يساعدهن على تطوير أنشطتهن من منازلهن دون الحاجة للتنقل إلى مقرات المؤسسات المالية و المصرفية و هو العائق الكبير الذي يواجههن ، بالإضافة إلى زيادة مستويات التعليم و الرعاية الصحية لهن عن طريق توفير طرق أفضل لإدارة مدخراتهن الموجهة للتعليم و الرعاية الصحية و هو ما يعمل على دمج النساء بشكل متدرج في النظام المالي و من ثم جعلهن يساهمن في الاقتصاد الكلي .

يعمل الشمول المالي على تعبئة المدخرات و الإمكانات المالية المتاحة مما يمكن الاستفادة من تلك المقدرات المالية و توجيهها نحو التصنيع، و دعم الابتكار والاستثمار في البنية التحتية، إطلاق العنان للمشاريع الاقتصادية وتوفير التنافسية التي تؤدي إلى خلق فرص عمل لائق ومنه تحقيق الدخل و رفع القدرة الشرائية وتحسن المستوى المعيشي الشيء الذي سيؤدي حتما إلى تقليل الفجوة بين فئات المجتمع الفقيرة و الغنية و الحد من أوجه عدم المساواة في جميع الجوانب المعيشية و المالية و الاقتصادية و هو احد أهداف الرئيسية التي يسعى الشمول المالي لتحقيقها.

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي و المعوقات التي تحول دون تحقيقه

للشمول المالي أهمية بالغة في تعزيز الاستقرار المالي و تحقيق النمو الاقتصادي كما ان أهميته تكمن في تنه احد اهم عوامل التمكين التي ترتكز عليها التنمية المستدامة لهذا فهو يحظى بأهمية بالغة في البرامج الحكومية و الخطط التنموية للمؤسسات و الهيئات الدولية. لكنه لا يزال يعاني من العديد من المعوقات و العراقيل التي تحول دون تحقيقه وتختلف شدة وكثافة هذه المعوقات من دولة الى اخرى فالدول ذات الاقتصادات الضعيفة مثلا تواجه تحديات كبيرة في سبيل تحقيق الشمول المالي فيها عكس الدول الصناعية المتقدمة.

الفرع الاول: أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في أهمية الخدمات المالية التي يعمل على تغلغلها في اوساط المجتمع بشكل شامل حيث ان قدرة الافراد على الوصول لتلك الخدمات و الحصول عليها و استخدامها ينتج عنه الكثير من الفوائد سواء بالنسبة للافراد من خلال دمجهم ماليا و ما ينتج عن ذلك من تحسن الحالة الاجتماعية لهم و زيادة المداخيل و تمويل المشروعات أو بالنسبة للقطاع المالي ككل من خلال دعم الكفاءة ، التنافسية و الاستقرار وفيما يلي اهم الفوائد التي يخلقها تعزيز الشمول المالي و على كافة المستويات: (عزاوي أسامة، رفاع توفيق، صفحة 111) ، (زيري، 2022، صفحة 45)

اولا: تعزيز الاستقرار في النظام المالي وتحقيق النمو الاقتصادي

بما أن أهداف الشمول المالي هي الوصول إلى أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع من خلال توفير الخدمات بأسعار معقولة وتكاليف مناسبة و بالكميات الملائمة و دمج جميع الفئات إذا فأهميته تكمن في تحقيق استقرار على مستوى النظام المالي فمن غير الممكن بلوغ هذا الهدف وهناك فئات تعاني الاستبعاد المالي ، كما اناشراك أكبر قدر ممكن من أشخاص و مؤسسات في الأنظمة المالية يساهم في تقليص التهرب الضريبي و زيادة الشفافية و التنافسية وما ينتج عنه من عوامل ايجابية بالإضافة إلى إن انضمام فئات أكثر إلى النظام المالي يعني وفرة المدخرات والموارد المالية و التي يتم استغلالها في استثمارات تعمل على دفع العجلة الاقتصادية من خلال القيمة المضافة التي تنتج عنها ناهيك عن امتصاصها لعدد كبير من العاطلين عن العمل ما يعني وجود دخول إضافية و طاقة استهلاكية جديدة تحفز الطلب الكلي ما يزيد من قوة الاقتصاد.

ثانيا: دعم قدرة وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية

يهدف الشمول المالي إلى دمج الفئات المستبعدة ماليا و جعلها جزءا من النظام المالي الرسمي من خلال توفير الخدمات المالية لتلك الفئات حسب احتياجاتهم و ظروفهم وعدم تركهم للاستغلال في النظام الموازي ، و العمل على تشجيعهم على الاندماج في النظام المالي نظرا لأهميته بالنسبة لهم و ما ينجم عنه من تحسين لمستويات معيشتهم الاجتماعية و الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد.

ثالثا: تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر الشمول المالي عامل تمكين لأهداف التنمية المستدامة حيث من يهدف الشمول المالي لتحقيق سبع أهداف مهمة لتحقيق التنمية المستدامة من بين هذه الأهداف القضاء على الفقر و الجوع و تحسين الأوضاع الصحية و التعليمية ، القضاء على التمييز و التفريق بين الجنسين من جهة و بين مكونات المجتمع من جهة أخرى ، كما يسعى الشمول المالي لتوفير فرص عمل لائقة و مناسبة لكل فرد من مكونات المجتمع.

رابعا: تحقيق العدالة الاجتماعية و الرفاه الاقتصادي

حيث أن الشمول المالي يولي أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء و محدودي الدخل من جهة و النساء و الشباب من جهة أخرى و العمل على تحسين أوضاعهم و دعم نشاطاتهم و مشاريعهم الصغيرة و جعلها أكثر إنتاجية من خلال دمجها في نظام مالي يوفر لها الخدمات المالية المناسبة ما ينتج عنه تحقيق دخل إضافي يساهم في دعم المستوى المعيشي و تحسينه لبلوغ الرفاه الاجتماعي و التخلص من الضيق المالي الذي كانوا يعانون منه.

و النقاط الموالية سنتطرق فيها إلى مدى أهمية الشمول المالي للأفراد والأسر والمجتمعات: (الطيب، 2020، صفحة 05)

- بالنسبة للأفراد: إن الشمول المالي للأفراد يخلق فرصًا أفضل لإدارة أموالهم بأمان ويفتح لهم فرصًا للاستثمار أكثر في مجالات التعليم والصحة وإنشاء مشاريعهم الخاصة. كما انه يتيح لهم امكانية اكبر لإدارة المخاطر ومواجهة الأزمات المالية المحتملة.

- بالنسبة للأسر: يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية وتحسين قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط.

- بالنسبة للمجتمع: ويساعد الشمول المالي المجتمع على توجيه المدخرات إلى فرص استثمارية، مما يساعد على إنشاء المشاريع وخلق المزيد من فرص العمل و، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة وزيادة مستويات الدخل ما يعمل على تحفيز ودعم النمو الاقتصادي. كما يسمح لأي شخص مؤهل بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

الفرع الثاني: معوقات تعزيز الشمول المالي

بالرغم من كل الجهود الضخمة و المبذولة من طرف مجموعة البنك الدولي و مختلف الهيئات العالمية المهمة بالشمول المالي وتعزيزه من جهة و الجهود المبذولة من طرف الدول ممثلة في قطاعاتها المصرفية من جهة أخرى، سواء عن طريق بنوكها المركزية أو التجارية، بهدف تعزيز و دعم وتعميق الشمول المالي، و تكثيف التعاون و غرس الثقافة المصرفية و الوعي المالي، و زيادة التعمق المصرفي في المجتمعات من خلال توفير وإتاحة كل الخدمات المالية و جعلها في متناول مختلف الفئات التي يتكون منها المجتمع باستخدام القنوات و الطرق المصرفية والمالية الرسمية، وما ينتج عن ذلك من تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية ناهيك عن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي و تعزيز القطاع الرسمي ودعمه على حساب القطاع الموازي، ومن ثم توفير المصادر التمويلية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية سواء كانت مشروعات قومية كبيرة و بنى تحتية تساهم في ازدهار الدولة و تحقق الرفاه الاجتماعي للمواطنين و تحسن من مستواهم المعيشي بالإضافة إلى توفير مصادر تمويل للمشاريع الصغيرة و متناهية الصغر و جعلهم يشاركون في تحقيق النمو و التطور الاقتصادي و ما ينتج عن ذلك من رفع معدلات النمو و تقليص حجم البطالة و التضخم ز فإن القطاع المالي مازال يعاني الكثير من التحديات و الصعوبات ، وخاصة في ما تعلق بالدول النامية، الأمر الذي اصبح يعيق و يحد من الوصول للهدف المنشود و المتمثل في انتشار وتعزيز الشمول المالي.

وحسب المسح الاستقصائي للمؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017، حول البالغين الذين لا يملكون حسابا مصرفيا في أي مؤسسات مالية أو مصرفية و عن الأسباب وراء هذا، كانت نتائج الاستقصاء تشير إلى ان السبب الاكثر شيوعا هو ان هؤلاء الاشخاص لا يمتلكون أي اموال تستدعي فتح حساب مالي لوضعها فيه و بالتالي فان امتلاكهم لحسابات مالية كعدمه بالنسبة لهم طالما انه ليس لديهم دخل يدر عليهم مالا يمكن ان يوضع في تلك الحسابات أو حتى مدفوعات و اعانات حكومية ، كما اشارت الدراسة إلى أن هناك اسباب اخرى يمكن ان تحول دون امتلاك حسابات مالية كارتفاع تكاليف فتح حساب مالي و حتى بعد المسافة عن اقرب بنك أو فرع بنكي لمقر سكنهم ما يجعل الامر اكثر تعقيدا ويستهلك الجهد و الوقت مع مضاعفة التكاليف التكلفة و بعد المسافة يمثلان سببين رئيسيين لعدم امتلاكهم ، كما اشارت الدراسة الاستقصائية ان عدم الثقة في النظام المالي و كثرة المستندات و المعتقدات الدينية هي ايضا اسباب حالة دون حياة العديد من فئات المجتمع لحسابات مالية .

ومن بين أهم المعوقات و التحديات التي تحول دون تعزيز و انتشار الشمول المالي ما يلي:

اولا: ضعف مؤشر الكثافة المصرفية

يعبر هذا المؤشر عن مدى انتشار المصارف و فروعها جغرافيا نسبة لعدد السكان في كل منطقة ويعكس بصورة كبيرة و وفق علاقة ارتباط طردية و مباشرة بينه و بين الشمول المالي ، يقاس مؤشر الكثافة المصرفية بعدد الفروع أو الوحدات المصرفية لكل عشرة آلاف نسمة ، ويعكس المؤشر مستوى الشمول المالي من خلال أنه كلما ازداد عدد الوحدات البنكية وفروعها انتشارا زاد بذلك مستوى الشمول المالي، والعكس صحيح طبعاً. ولا يعكس ارتفاع درجة التركيز المصرفي للبنوك، زيادة مستويات الشمول المالي بل العكس من ذلك حيثان البنوك الكبيرة تستحوذ على أكبر حصة في السوق المحلي و تتركز هذه البنوك و وحداتها المصرفية في الأحياء و المناطق الحضرية الزاخمة و التي تتمتع بكون قاطنهم هم الأعلى دخلاً، بينما يكون من النادر تواجدها و انتشارها في الأحياء و المناطق الفقيرة و الضعيفة التي يقطنها اشخاص ذات دخول محدودة أو متوسطة، وبالتالي تكس الاموال و الخدمات المالية و المعاملات في بنوك قليلة متركزة في اماكن معينة و حرمان الكثير من البنوك الصغيرة من هذه المعاملات من جهة و حرمان فئات كبيرة من المجتمع من الوصول لتلك الخدمات ؛ وهكذا يصبح العامل الجغرافي ممثلاً بالبعد عن البنك و فروعها واحداً من بين أهم الاسباب و العوامل المؤدية إلى الاحجام و الامتناع عن التعامل مع المؤسسات المصرفية والحصول

على الخدمات المالية ، مما يعني بالضرورة عدم القدرة على تحقيق و تعزيز الشمول المالي. (عطية، 2021، صفحة 379)

ثانيا: العامل الديني أو العقائدي

يعتبر العامل الديني أو العقائدي من أهم و أكثر الأسباب المؤدية لامتناع الأشخاص عن التعامل مع البنوك و المؤسسات المالية باعتبارها تتعارض مع معتقداتهم الدينية ويزيد هذا العامل خاصة في الدول الإسلامية باعتبار الدين الإسلامي يحرم التعامل بالربا تحت مبدأ " النقود لا تلد نقودا" و إنما يجب أن تستثمر في مشاريع حقيقية و هو ما لا توفره البنوك التقليدية المبنية على الفوائد الربوية بدرجة أولى و هو ما يعتبر من المستحيلات بالنسبة للكثير من المسلمين التعامل معه باعتباره يهدد صحة معتقداتهم الدينية و يضعهم في انحراف خطير عن العقيدة الإسلامية ، فالبرغم من أن البنوك الإسلامية تطورت بشكل كبير لكنها لا تزال بحاجة للمزيد من التسويق و الترويج حتى تمحي الأفكار الربوية التي زرعتها البنوك الربوية و تجذب تلك الفئات و تدمجها في النظام المالي هذا بالنسبة للدول التي عملت على خلق صيرفة إسلامية حقيقية كما ليزيا و اندونيسيا أما بقية الدول الإسلامية فلا تزال غارقة في البنوك الربوية التي تسيطر على أكبر جزء من النظام المالي ما لا يدع خيار للأشخاص سوى الابتعاد و عدم الاندماج أصلا في هذا النظام الذي يعمل على النقيض من معتقداتهم و هو الحال في الدول العربية وخاصة الجزائر، الشيء الذي يعني أن تعزيز الشمول المالي بعيد المنال و يستوجب إصلاحات جوهرية في الأنظمة المالية و إعادة ترميم العلاقة بين الأشخاص و المؤسسات المالية و المصرفية. (يسمينه، 2022، صفحة 141)

ثالثا: ضعف الوعي و غياب الثقافة المصرفية

والمرتبط في كثير من الحالات بوجود معدلات مرتفعة من الامية و الجهل و عدم القدرة عن التعلم و الوصول إلى الخدمات التربوية التعليمية و الراجع بشكل كبير إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي تعني توفر دخل ضعيف غير ثابت أو حتى عدم توفره اساسا و بالتالي لا يمكن تغطية تكاليف التمدرس للكثير من العائلات و حتى ان كان التعليم مجاني فعدم وجود دخل كافي للعيش يضطر الكثير لتترك الدراسة و البحث عن عمل يسد حاجياتهم اليومية و يوفر قوتهم للبقاء على قيد الحياة وهذا ينعكس بشكل مباشر على مستويات الشمول المالي بشكل سلبي للغاية. فمن يفتقر للقدرة على القراءة و الكتابة لا يمكنه معرفة و أحكام الخدمات المالية و لا يعرف كيف يتعامل معها ومنه عدم قدرته في الوصول للخدمات المالية المتاحة ناهيك عن التفريق بينها و معرفة مميزات كل خدمة من هذه الخدمات و هل هي ملائمة له ام لا ، كما أن الوصول إلى الخدمات المالية

يتطلب في غالب الاحيان تقديم العديد من الوثائق المستندات التي تتعلق بالشخص و اثبات هويته و الدخل الذي يتحصل عليه بالاضافة إلى الضمانات في بعض الخدمات المالية كالاقراض و غيرها و هو ما لا يمكن للعديد من تلك الفئات الهشة توفيره بسبب الجهل بهذه الامور و التفاصيل و التي تجعله في موضع استغلال يمكن ان يسلبه ايسر حقوقه بمجرد الامضاء على وثائق تحتوي شروط لا يفقه فيها و لا يفهمها مما يؤدي حتما إلى تراجع الكثير منهم عن الدخول في هذه الدوامة ما يعني بشكل مباشر عدم قدرتهم على الوصول و الاستخدام للخدمات المالية المتاحة أي ان اقضاءهم المالي بسبب الجهل وعدم التعلم يؤدي إلى تراجع مستويات الشمول المالي هذا من جهة ، اما في الجهة الاخرى هناك فئات مثقفة و متعلمة لكنها تعاني الاستبعاد المالي الكلي أو الجزئي بسبب عدم ايصال المعلومات و الاشهار للخدمات المالية المتاحة و هنا ياتي دور الترويج و التسويق الذي تلعبه المؤسسات المالية من اجل نشر ثقافة الخدمات المالية المتوفرة و العمل على جذب اكبر قدر ممكن من العملاء و دمجهم في النظام المالي. (عطية، 2021، صفحة 379)

رابعاً: عدم تطور النظام المصرفي

حيث ان بقاء النظام البنكي و استمراره في الاعتماد الكلي على تقديم خدمات مصرفية تقليدية فاتها الزمن و اصبحت غير كافية لتلبية احتياجات المتعاملين خاصة في بعض الدول العربية كالجزائر مثلا ولم يعمل السوق المصرفي على تطوير خدمات مالية الكترونية تعتمد على التكنولوجيا ، وهذا راجع في الجزائر إلى الهيمنة الكلية للقطاع المالي الحكومي على النظام و في كل الجوانب ما أدى الى انعدام المنافسة و تدني مستوى الخدمات المالية المقدمة و اصبحت كل المصارف تقدم منتجات مالية متشابهة ان لم نقل أنها نفسها ، كما أنها تفرض نفس معدلات ، ناهيك عن الجمود الكبير في ما يخص خلق و استعمال البطاقات البنكية و دمجها في نظام الدفع الالكتروني الذي يعاني هو الاخر تخلف كبير خاصة من ناحية التشريعات و القوانين و كل هذه العوامل ساهمت في غرس فكرة عدم الحاجة لامتلاك حساب مصرفي لانه لا جدوى منه مادام مقيد من كل العمليات التي من المفترض انه انشأ لتسهيلها على عكس الدول المتقدمة و التي تمتلك انظمة مالية متطورة توفر كافة الخدمات للمتعاملين و تترك لهم حرية التعامل بحساباتهم المالية كيفما يشاءون مادام لم يتجاوزوا القوانينين أو يقومون بعمليات مشبوهة و هذا من بين اهم اسباب تخلف الدول عن تحقيق هدف تعزيز انتشار الشمول المالي. (يسمينة، 2022، صفحة 141)

خامساً: انعدام الثقة

باعتبار ان الحساب المالي أو البنكي هو تلك العلاقة التي تربط الشخص بالبنك و المبنية على الثقة بدرجة أولى يعني ان أي شيء يشوب تلك الثقة و يؤدي إلى زوالها فمن الصعب ان لم نقل مستحيل إقناع الشخص بفتح حساب مالي و وضع ماله فيه ، فيلجأ الأشخاص إلى عملية اكتناز أموالهم في بيوتهم و تجميدها على المخاطرة بها في البنوك حسبهم ، وفقدان الثقة عادة ما يكون لأحداث مشابهة شهد عليها هؤلاء الأشخاص أدى إلى خسائر كبيرة لهم أو لأحد معارفهم أو أنها قضية رأي عام و هو ما حدث بالفعل في العديد من الدول كالجائر مثلاً و فضيحة بنك الخليفة التي أدت إلى خسائر جسيمة لأصحاب الحسابات المالية ما هدم علاقة الثقة بين الجزائريين و النظام البنكي بنسبة كبيرة فالיום اغلب الجزائريين يمتنعون عن فتح حسابات مصرفية و يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على شكل سيولة و ما ينعكس ذلك سلبياً على الاقتصاد و الاستقرار المالي للبلاد.(نفس المرجع، نفس الصفحة)

سادساً: الدخول الضعيفة

من بين أسباب عدم اندماج الكثير من فئات المجتمع في الأنظمة المالية و عدم امتلاكهم لحسابات مالية راجع إلى أنهم يرون انه لا جدوى و لا فائدة في امتلاك هذه الحسابات لأنهم لا يمتلكون أموالاً يودعونها أو يدخرونها في تلك الحسابات فمعظم الدول النامية مثلاً تعاني من معدلات فقر مرتفعة ، أو أن الدخول التي يتقاضاها العمال و الموظفون لا تكفي إلا للاستهلاك ما يعني عدم وجود أي فوائض تستدعي ادخارها ، وهو نفس الحال بالنسبة للاقتراض الذي يفرض امتلاك مستوى معين من الدخل من اجل ضمان استرجاع القروض هو الأمر الذي لا يتحقق في أصحاب الدخول الضعيفة ما يعني إقصاء و استبعاد هذه الفئات من النظام المالي بسبب الفقر و الدخل الضعيف. (ابوالعز، 2021، صفحة 349)

المطلب الرابع: ركائز دعم الشمول المالي وسياساته

ان الغرض من الشمول المالي هو ضمان تقديم الخدمات المالية لقطاعات واسعة من الفئات الفقيرة والضعيفة بتكلفة معقولة من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية من خلال وضع استراتيجيات و خطط على كافة الأصعدة و بتضافر جهود مختلف الأطراف و القطاعات كالبنك المركزي للدولة لما له من سلطة على النظام المالي المحلي ، بالإضافة الى توفر مجموعة من المقومات او الدعائم المساعدة على ذلك.

الفرع الاول: الركائز الاساسية لدعم الشمول المالي

للشمول المالي مجموعة من الركائز و الدعائم التي تسهل من تغلغله داخل المجتمع ووصوله لأكبر قدر من الفئات التي تعاني الحرمان المالي حيث يمكن التطرق لاهم هذا المقومات كما يلي :

اولا: البنية التحتية المالية

يعتمد تعزيز وتغلل الشمول المالي على مدى دعم البنية التحتية المالية لكل بلد من خلال توفر بيئة تشريعية مناسبة يتم فيها اصدار اللوائح و القوانين والإجراءات التي تعمل على تعميق مبدا الشمول المالي و محاربة الحرمان المالي الذي تعاني منه الفئات الهشة في المجتمع بالإضافة الى تعزيز الانتشار الجغرافي للبنوك و المؤسسات المالية بفتح الفروع في المناطق العمرانية و تكثيف عدد الموزعات الالية و دعم الخدمات المالية باستغلال التقنية و التكنولوجيا عن طريق التطبيقات و المواقع الافتراضية ناهيك عن القيام بحملات توعوية عبر مختلف الوسائل و الوسائط الممكنة و المتاحة لرفع درجة الوعي المالي للمجتمع . (عزاوي أسامة، رفاع توفيق، صفحة 111)

ثانيا: التنشئة المالية

حيث يتم الاعداد والتمهيد مبكرا للشمول المالي ، إلى ان يتحول ليصبح نمط واسلوب حياة للمواطنين، اي ان الحكومات تقوم بإدراج كل الافراد في الشمول المالي من خلال دمجهم في تعاملاتهم اليومية بكافة أنماطها.

ويكون التثقيف المالي فعال من خلال إعداد إستراتيجية وطنية شاملة تهدف لتعزيز مستويات التعليم بدرجة اولى ثم الانتقال إلى التثقيف المالي كخطوة موالية حيث انه لا يمكن غرس ثقافة مالية تعتبر معقدة للعديد من الفئات التي تفتقر لوسائل العليم و تعجز عن الكتابة و القراءة ، ومنه وبعد ضمان وجود مستوى ادنى من التعليم الاساسي لدى الفئات المستهدفة يكون العمل على تقييم وقياس مدى نجاحه والذي لا يتحقق الا بإشراك الجهات الرسمية الحكومية مع القطاع الخاص و الهيئات الأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي كمثل المجتمع المدني. وتهدف التنشئة المالية إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يعمل على وصول المجتمع الى مستوى معين يتصف فيه غالبية افرادهم بانهم اشخاص مثقفون ماليا ما يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الشمول المالي بين كافة شرائح المجتمع، كما يساعد المواطنين و الفئات المختلفة على اتخاذ قرارات استثمارية و مالية سليمة ومدروسة تؤدي إلى نتائج ايجابية على حياتهم الاجتماعية و الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية و ضمان ان تتم بأدنى درجة من المخاطرة. (GFIA, 2018, p. 02)

كما ان الدراسات السابقة تظهر انه توجد علاقة طردية بين مستوى الثقافة المالية و مستوى التعليم ومنه التأثير الايجابي على مستوى الشمول المالي وعليه يمكن للدول زيادة معدلات الشمول

المالي من خلال زيادة مستوى التعليم (الثانوي والعالي)، واستخدام التكنولوجيا، ومؤشر التنمية البشرية، والتوزيع المتساوي للدخل من خلال تنفيذ سياسات التمكين باستخدام الموارد المالية ومنه فان الحكومات بحاجة إلى تنفيذ سياسات التمكين للهوض بالتعليم وتخفيف اللوائح التنظيمية للشركات الصغيرة والمقترضين لزيادة الشمول المالي. ويمكن لسياسات التمكين أن تؤدي إلى زيادة التعليم والدخل، وفي نهاية المطاف إلى النمو والتنمية المستدامين. (Kazemikhasragh A, Buoni Pineda MV, 2022, p. 1794)

ثالثاً: وضع وبناء استراتيجية محكمة للشمول المالي

وهو ما يعني ضرورة ان تضع السلطات اهتماما خاصا للمتابعة والتقييم لضمان تعميم خارطة الطريق في الأجل المحددة وإبلاغ صناع القرارات و السياسات بنقاط الاهتمام والتعديلات التي يتعين اعتمادها في الوقت المناسب وتختلف الاستراتيجيات الموضوعة من بلد لآخر نظرا لاختلاف التركيبات الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد ومنه يتم تبني استراتيجيات تتماشى مع خصائص كل بلد دون إهمال الاستراتيجيات الأساسية الموحدة لكل دول العالم و الموضوعة من طرف الهيئات العالمية المهتمة بتعزيز الشمول المالي العالمي حيث ان تطوير أنظمة مالية شاملة تعتبر ضرورية لتعزيز الشمول المالي.

وكان قد قام التحالف الدولي للشمول المالي باطلاق العديد من المنشورات التي تهدف لدعم الدول الأعضاء من اجل تعزيز جهودهم الرامية إلى تطوير سياساتهم الوطنية للشمول و الاندماج المالي. حيث انه و إلى غاية افريل 2022، أصبح لدى 63 دولة عضو في التحالف الدولي للشمول المالي AFI إستراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز مستويات الشمول المالي في البلاد. (afi-global.org, 2022)

رابعاً: توفير البنية التكنولوجية المتطورة

حيث يعتبر توفر بنية وبيئة تكنولوجية متقدمة و متطورة عاملا هاما لتفعيل وتسريع التحول نحو التمويل الشامل، حيث تعتبر التكنولوجيا احد العوامل المهمة التي تعنى بتعميق الثقافة المالية وزيادة الوعي المالي و الحد من الاستبعاد و الاقصاء المالي في كافة المجتمعات باعتبار ان التكنولوجيا لها القدرة على ان تمس غالبية الفئات في وقت وجيز باعتبارها اصبحت تسيطر بشكل جزئي او كلي على مختلف جوانب الحياة. (د.علاء، 2021)

باختصار، تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مالية سهلة وأمنة تتيح حلولاً مالية عادلة وفعالة، فضلاً عن العوائق التي تحول دون الوصول إلى حل هذه

المشكلة. يُظهر استخدام التقنيات المالية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والمدفوعات الرقمية، ومبادرات مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية، التأثير التحويلي للتكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم. (Arnesh Telukdarie, Aviksha Mungar, 2023, p. 673)

خامسا: الحماية المالية للمستهلك

تعني حماية المستهلك حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة و متساوية دون تفرقة أو تمييز، بالإضافة إلى العمل على تسهيل وتيسير إمكانية و قدرة العميل في الحصول على كل الخدمات المالية المتاحة و بأقل التكاليف مع ضمان جودة تلك الخدمات. كذلك العمل الجاد في ضمان تزويد الزبون أو العميل بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها في إدارة نشاطاته و اتخاذ قراراته مع تقديم الخدمات الاستشارية و توفير الحماية القصوى لبياناته المالية باستخدام أنظمة الأمان الأكثر فعالية مثله مثل باقي العملاء مع التركيز على عملية التثقيف و التوعية المالية لهذه الفئات الهشة. (عزاوي أسامة، رفاع توفيق، صفحة 112)

تلعب سياسات حماية المستهلك المالي دورًا جد حيوي إلى جانب استراتيجيات الشمول المالي والتمويل وكذا محو الأمية، للمساهمة في تحقيق نمو أكثر عدالة واستدامة وشمولا واستقرار في النظام المالي. من المهم بالنسبة للأشخاص الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية عالية الجودة، وإدراجها في البيانات المالية النظام أي يكون هناك عدالة في نشر المعلومات وايصالها لكافة الافراد بالاضافة إلى ضرورة الحصول على الدعم الكافي لاتخاذ قرارات جيدة و توفير الحماية المالية المناسبة. (OECD, 2022, p. 03)

سادسا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي كافة احتياجات المجتمع

حيث ان احد اهم ركائز تعزيز و تعميق مبدأ الشمول المالي هو العمل على إيجاد و توفير خدمات مالية مختلفة و متنوعة من حيث الخصائص و التكاليف لتلي احتياجات مختلف الفئات المتنوعة المشكلة للمجتمع و هذا بهدف تسهيل و تيسير قدرة تلك الفئات الهشة على الوصول للخدمات المالية و استخدامها مثلها مثل المؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر و كذا المتوسطة بتوفير طرق تمويل تتناسب مع حجمها و إمكاناتها المالية بهدف تلبية متطلباتها و إدماجها و جعلها شريكا في النظام المالي، وهنا يكون الدور على السلطات المالية و النقدية في البلاد التي تعمل على تجسيد هذه الركيزة من خلال تخفيف الرسوم على الخدمات المالية المقدمة لهذا الغرض بالإضافة إلى تخفيض العمولات وتعزيز التنافسية مما يؤدي كنتيجة حتمية إلى تخفيف و تذليل متطلبات التمويل لهذه الفئات من المجتمع. (عزاوي أسامة، رفاع توفيق، صفحة 112)

الفرع الثاني: سياسات الشمول المالي

وقد أقرت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني سياسات فعالة لتعزيز وتحقيق مستويات عالية من الشمول المالي في الدول النامية، حيث اعطت مجموعة من الحلول التي اعتبرت ناجعة و ضرورية للوصول للاهداف المنشودة في مجال الشمول المالي هذه الحلول التي بلغ عددها (36) حلاً تعمل على مساعدة الدول في هذه المهمة خاصة تلك النامية منها. وتشمل هذه الحلول (06) سياسات للشمول المالي الفعال، وتنقسم إلى فئتين: الفئة الأولى تتكون من (04) سياسات تعمل على تمكين الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية من خلال برنامج خاص معزز واستراتيجيات محسنة، في حين أنه يلعب الحلان الأخران دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي على المستوى الكلي: (سفاري أسماء. بوطالب عزيز، 2023، الصفحات 750-751)

اولاً: الوكيل المصرفي

تعتمد هذه السياسة المالية المتبعة من طرف الكثير من البنوك و المؤسسات المالية على محاولة تحقيق التغطية بشكل كامل بالاعتماد على مبدأ تنوع ممثلي البنك حيث لم تعد تقتصر بفروع البنك التقليدية فقط نظراً لحقيقة أنه قد يتم استغلال نقاط الاتصالو البيع بالتجزئة كمتعاملين يقدمون مساهمات كبيرة في انتشار و توسيع المعاملات المالية وتعزيز مبدأ الشمول المالي من خلال التعاقد مع المكاتب الجاهزة أو السوبر ماركت أو حتى الصيدليات بما يزيد من انتشار العروض المصرفية لمختلف الخدمات المقدمة مما يعزز نقطة اندماجها في الحياة اليومية للأفراد، وهذا ما تم إثباته بشكل حقيقي من خلال البنوك التي تبنت هذا النهج و اعتمدت على هذا النوع من التغطية لزيادة فرص الانتشار و الوصول لأكبر عدد ممكن من المستفيدين من الخدمات المالية.

ثانياً: استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصالات في معاملات الدفع

نظراً لانتشار الوسائل التكنولوجية المتقدمة وامتلاك معظم الأشخاص في المجتمع هاتفاً ذكياً واحداً على الأقل، فإن إمكانية الاتصال بأصحاب هذه الوسائل أصبحت أسهل بشكل متزايد، مما يسمح للأفراد بالدفع، تلقي وتحويل الأموال فقط من خلال الأجهزة المحمولة ومن أي مكان، فهو يشجع الفئات المترددة على الاندماج وفتح و امتلاك حسابات مالية والاعتماد عليها في المعاملات المالية بدلاً من التعامل المباشر مع النقد وما قد ينجم عن ذلك من مخاطر الضياع والسرقه وما إلى ذلك.

ثالثاً: تنوع مقدمي الخدمات المالية

يلجأ صناع السياسات و اصحاب المؤسسات الرسمية إلى الاستراتيجيات التنظيمية و الرقابية عند إدارة المخاطر المصرفية (خاصة مخاطر الايداع) ومنح المؤسسات مجموعة من التراخيص لتقديم ما يسمى بخدمات التأمين. النظام المصرفي والذي يتضمن أيضاً مجموعة من التراخيص الممنوحة. وأهمها تراخيص للمؤسسات العاملة في قطاع الايداع الأصغر، وتراخيص أخرى للتحويلات المصرفية للمنظمات غير الحكومية و المؤسسات غير الرسمية، وتراخيص للمؤسسات المالية غير المصرفية.

رابعاً: عملية إصلاح البنوك العامة

نظراً لأن البنوك الحكومية تلعب دوراً هاماً وفعالاً في تقديم الخدمات المالية للفئات الضعيفة والفقيرة، باعتبارها بنوك ذات أهداف وطنية واقتصادية ولا تهدف لتحقيق الربح فقط، فيجب على الدولة إعادة هيكلة بنوكها ومؤسساتها المالية حيث من المنتظر ان تزيد إعادة الهيكلة من قدرة البنوك على الاستجابة للأزمات وتقوية مراكزها المالية وتوسع الأنشطة المالية الخاصة بها فيتم تحسين ربحيتها دون المساس بدورها الاجتماعي بل والعمل على تعزيز النزعة الاجتماعية بشكل أكبر لضم المزيد من شرائح المجتمع إلى النظام المالي الرسمي.

خامساً: سياسات حماية المستهلك (المستهلك)

يتم العمل على حماية المستهلكين من طرف الجهات المختصة بطريقتين. وتمثل الطريقة الأولى في العمل على دمج مجموعات الأفراد المستبعدة مالياً في النظام المالي الرسمي و السهر على حمايتهم من كافة انواع الأنشطة الاستغلالية التي تتخذ من الأسواق غير الرسمية مسرحاً لها بالإضافة إلى حمايتهم من الانتهاكات التي يمكن ان يتعرضوا لها من طرف الانتهازين في السوق الموازية. اما فيما يتعلق بالطريقة الثانية، فهي تشير إلى هاؤلاء المستهلكين الذين لا يعانون من الاستبعاد المالي حيث انهم بالفعل يشاركون في النظام المالي الرسمي ويستفيدون من مختلف الخدمات المالية ، ولكن ولان خبراتهم متواضعة في الامور و الأنشطة المالية وجراء سوء فهم الطرق و الاليات التي تعتمد عليها العمليات المالية، فإن هؤلاء العملاء في موقف الضعيف في السوق المالي دون علمهم، لأنهم في مرمى الاستغلال و الاحتيال و بالتالي فهم معرضون لخسائر مالية كبيرة بسبب العوامل المعقدة المرتبطة بالانشطة المالية والعلاقات المتداخلة بين مختلف تلك الأنشطة و العمليات التي تتم في السوق المالي وهنا يكون الدور على مختلف الهيئات التنظيمية المختصة في دعم وتعزيز الثقافة المالية للأفراد من خلال برامج التثقيف المالي التنوع التي تهدف إلى زيادة الثقافة المصرفية لهم

بطريقة تجعل من المستهلكين على دراية بالمخاطر المالية المحتملة التي يتم التعرض لها في حالة الدخول في أنشطة مالية معينة على سبيل المثال أنشطة التوريق و المشتقات المالية.

سادسا: الهوية المالية

تشير الهوية المالية إلى التعريف المالي بقاعدة بيانات الأنشطة والخصائص المالية للعملاء وجودتها. تشكل هذه المعلومات بطاقة تعريف لكل متعامل مالي حيث وفي كل مرة يقوم فيها العميل بمعاملة مالية أو يسعى للاستفادة من خدمة مالية معينة يتم أخذها في الاعتبار لمعرفة هوية العميل المالي كمدى صدقه ، سمعته مركزه المالي وغيرها من المعلومات المهمة التي تسهل على مقدمي الخدمات المالية التعامل معه ولهذا فان صناع القرار المالي يسعون إلى تقليص تلك الفجوة الموجودة بين المتعاملين الضعفاء الفقراء الذين لهم هويات مالية منخفضة الجودة والمتعاملين الآخرين الذين يعتبرون متعاملون جيّدون نظرا لجودة هويتهم المالية، بطريقة تمكنهم من الاستفادة من الخدمات المالية المرادة دون ان يكون هناك أي عائق يمنعهم من تحقيق ذلك.

وفي هذا الصدد يمكن عرض الاستراتيجية المعتمدة من طرف مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية لدعم الشمول المالي و التي تتكون من ستة محاور اساسية و هي: (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 11)

- 1 - التمويل و اعادة التمويل لمؤسسات ذات التمويل الاصغر: يتم ذلك من خلال وضع و تنفيذ منظومة للتمويل و اعادة التمويل تتصف بالتنوع و توفر اختيارات اكثر من اجل تمكين شرائح اكثر في الاستفادة من هذا التمويل يكلفه تتناسب مع امكانياتهم.
- 2 - التمويل الرقمي: من خلال تعزيز و تشجيع الاندماج المالي عن طريق دعم و تحسين الوصول للخدمات المالية الرقمية بما فيها التمويل الرقمي.
- 3 - التأمين الاصغر: وذلك بعمل الجاد الهادف لتوفير خدمات تأمين أصغر يتماشى مع احتياجات الفئات و الشرائح المستهدفة من اصحاب الدخل المحدود و المؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر.
- 4 - الاقتصاد الاجتماعي و التضامني: من خلال العمل على ايجاد حلول اقتصادية تمكن هذه الشرائح من ايجاد مصادر تمويل مناسبة و تتماشى مع احتياجاتهم.
- 5 - التثقيف المالي: من خلال رفع الوعي المالي للشرائح المختلفة و جعلهم يمتلكون القدرة على الاختيار و اتخاذ القرارات الصحيحة و المناسبة و في الوقت المناسب مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي لهم.

6 - عملية التقييم الاجتماعي والاقتصادي للشمول المالي: يكون ذلك من خلال تحديد الأهداف الإستراتيجية للشمول المالي و اختيار المؤشرات المناسبة لقياسها و كذا متابعتها و من ثم استخراج النتائج ومقارنتها مع تلك المتوقعة و المرتقبة من خلال الإستراتيجية الموضوعية.

المبحث الثالث : دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي

يعزز الشمول المالي الرقمي الترابط الفعال بين المشاركين في الأنشطة المالية من خلال الاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية لخفض التكاليف، وتوسيع النطاق، وتعميق ابعاد الوصول و الاستخدام للخدمات المالية بالاضافة الى انها ستعمل على تحسين الجودة وخفض التكاليف مما يعني ان التكنولوجيا المالية أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الشمول المالي التام. وستتاح للحكومات الفرصة لتشكيل وتسريع استخدام الآليات الرقمية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية و من ثم الشمول المالي . ويمكن لرقمنة الخدمات المالية أن تساعد في تحفيز الإجراءات التي تقودها الحكومات وإرشادها، خاصة مع وجود مع إمكانية كبيرة لإحداث تأثيرات اجتماعية واقتصادية على مستوى الأسرة والمجتمع والمستوى المحلي والدولي.

المطلب الاول : ماهية التحول الرقمي

ان استغلال التكنولوجيا في المجال المالي و دمجها في الانظمة المالية سرع من عملية تقديم الخدمات و اداء الانظمة وجودة الخدمات المقدمة ما زاد من مردودية المالية حيث ان تقديم الخدمات بواسطة الوسائل التكنولوجية ساهم بالفعل في الرفع من عدد المشاركين في الانظمة المالية الامر الذي ساهم بدوره في الرفع من مستوى الشمول المالي وما ينتج عنه من تحقيق لاهداف تنمية اقتصادية و اجتماعية تمس الفرد و الاقتصاد الكلي على حد سواء.

الفرع الاول: مفهوم التحول الرقمي وفوائده

التحول الرقمي في أي مجال هو الاتجاه نحو دمج واعتماد التقنيات التكنولوجية المتطورة في تقديم المنتجات و الخدمات وهو نفس الامر بالنسبة للنظام المالي و السبب هو الفوائد الكثيرة التي يمكن ان يحرزها هذا التحول في الانظمة المالية رغم المخاطر المصاحبة للتكنولوجيا الا انه يمكن التحكم فيها ، تقليلها وحتى القضاء عليها لتبقى الفائدة من عملية التحول الرقمي هي الامر الاساسي لسلك هذا الاتجاه.

اولا: تعريف التحول الرقمي

يُعرّف التحول الرقمي بأنه اتجاه الشركات والمؤسسات نحو نموذج أعمال يعتمد على التقنيات الرقمية في إنتاج السلع والخدمات وإدخال تدفقات إيرادات جديدة تزيد من قيمة منتجاتها من خلال بناء و توفير بنية تحتية رقمية تعمل على تحقيق ذلك. و تحقيق قفزة نوعية والتقدم على الوضع الحالي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال قياس القدرات الرقمية الحالية، ثم تحديد وضع أفضل خطة لسير عمل للأنشطة التسويق الرقمي في المؤسسة. بعد ذلك، يتم تحديد متطلبات الميزانية التي من شأنها تحقيق خطط الاستثمار، وكذا العوائق التي تحول دون التكامل الرقمي التي سيتم تحديدها، من أجل تطوير استراتيجية شاملة ومحكمة لجميع المواقف التي من الممكن ان تواجه ذلك، ثم دفع عجلة التغيير في الاتجاه المطلوب؛ من خلال توفر ارادة قوية للتغيير للتحول الرقمي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة. (رديف مصطفى، غفار فيصل، بن عياد محمد سمير، 2022، صفحة 290)

يعتقد البعض الآخر أن التحول الرقمي هو استخدام جميع التقنيات الرقمية المتاحة لتحسين كفاءة الشركات والمساعدة في رفع مستويات المعيشة بصفة عامة. (هنا عفيف، وهيبه خولوفي، 2022، صفحة 278)

مما سبق يمكن الاستنتاج أن التحول الرقمي هو مفهوم وأداة تعتمد على استخدام التقنيات الرقمية والتقنيات التكنولوجية الإلكترونية الحديثة من أجل تحسين اعمال الشركات وتحقيق خطوات مهمة في تطوير الاقتصاد.

ثانياً: فوائد التحول الرقمي

للتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة ، ليس فقط للعملاء والمجتمع ، ولكن أيضاً للمؤسسات والشركات ، بما في ذلك المصارف و نذكر من تلك الفوائد ما يلي: (رديف مصطفى، غفار فيصل، بن عياد محمد سمير، 2022، صفحة 291)

- لا يتطلب الكثير من المال والجهد و على العكس من ذلك يوفر التكلفة و يقلل الجهد بشكل كبير؛
- تحسن واستمرار التطور على مستوى الفئة التشغيلية و زيادة كفاءة العاملين؛
- يعمل على تحسين جودة الخدمات و و تيسير إمكانية الوصول إليها؛
- خلق فرص للابتكار والإبداع تتجاوز الأساليب التقليدية؛
- مساعدة الشركات والمؤسسات على التوسع وازيادة الانتشار في مناطق جغرافية أكبر والوصول إلى شريحة أوسع من العملاء والجمهور؛

- الاستخدام الفعال للتكنولوجيا التي تخدم وظائف عمل المؤسسة في جميع أقسامها وتعمل على توفير الوقت والجهد بشكل مثالي.

الفرع الثاني: ابعاد التحول الرقمي ومراحل

للتحول الرقمي مجموعة من الابعاد و المراحل نتطرق اليها فيما يلي:

اولا: ابعاد التحول الرقمي

1- الموارد التقنية و التكنولوجيا: من منظور الموارد، يحتاج مقدمو الخدمات المالية إلى موارد تكنولوجيا معلومات كافية للقيام بوظائف العمل بشكل مناسب فعلى سبيل المثال يجب توفر أجهزة وتطبيقات وقواعد بيانات ومستودعات بيانات موحدة أو مخصصة ويستلزم ذلك تشغيل الأنظمة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات (CORE) والدعم متعدد الوظائف لجميع الأنشطة من اجل ضمان تحول رقمي سلس في مجال الخدمات المالية.

2- إنشاء بصمة و هوية رقمية: يتضمن ذلك تعزيز الرؤية والتكامل من خلال الاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة لتأسيس حضور رقمي قوي من خلال توفير الظروف الملائمة و البنية التحتية الرقمية المتطورة التي تجعل الأعمال الرقمية تتم بسلاسة وسهولة تامة. (Nathan, 2019)

3- الموارد البشرية: يساعد هذا التحول الرقمي الشركات المالية على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من موظفيها وبياناتها، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات المستنيرة والمناسبة إضافة إلى تحسين كفاءة الموارد البشرية وفعاليتها خاصة عند معرفتها لاهميتها في عملية التحول الرقمي وانهم عنصر مهم يعول عليه لانجاح الانتقال الرقمي. وينطوي ذلك على تسهيل تطوير المهارات الرقمية بين الموظفين لتلبية متطلبات التحول الرقمي في القطاع المصرفي. باختصار فان الموارد البشرية تساهم في التحول الرقمي في القطاع المالي من خلال التركيز على التغيير الذهني و الفكري الثقافي ، ومساعدة المديرين على اتخاذ القرارات الجيدة و الصحيحة ، والاستفادة من النهج القائم على البيانات، وتعزيز مشاركة الموظفين، وتسهيل تنمية المهارات لتلبية متطلبات التحول الرقمي الشامل. (julhiet-sterwen, 2023)

4- الاجراءات: يعرض الوظائف أو الانشطة المتاحة المقدمة للخدمات المطلوبة حيث تحتاج المؤسسات إلى وضع سياسات تكنولوجيا جيدة لضمان ان عمليات تنفيذ التحول الرقمي تتم بشكل فعال؛ كما انه يجب على المؤسسات بذل جهود مستمرة لإدارة البيانات وتحليلها ويجب أيضاً عليها اتباع الإجراءات بطريقة منهجية وفعالة للحصول على معلومات وإجراءات موثوقة وكاملة

كما يتم جمع البيانات بشكل مستمر للتأكد من أن البيانات والمعلومات تظل متسقة مع الأهداف الأساسية للمؤسسة. (خالد الهادي؛ نبي محمود ، 2022 ، صفحة 408)

ثانياً: مراحل التحول الرقمي في البنوك والمؤسسات المالية

تمر المؤسسات المالية بمجموعة من المراحل لتبني التقنيات الرقمية وتحسين عملياتها و انشطتها وهي كالآتي: (Altimeter, 2022)

1- المرحلة الاولى: مرحلة مواصلة الأعمال العادية

حيث انه وفي هذه المرحلة تحافظ البنوك والاتحادات الائتمانية على الوضع الراهن في هذه المرحلة الأولية. فبدلاً من تجربة المشاريع الرقمية الجديدة، يركزون على العمليات القائمة بالفعل. وفي نفس الوقت تخصص العديد من المؤسسات الكثير من الوقت لتقييمات الامتثال أثناء استضافة تطبيقات الأعمال الخاصة بها محلياً.

2- المرحلة الثانية: الحضور المتابعة والنشاط

تستخدم المؤسسات المالية المنصات والقنوات الرقمية بنشاط في هذه المرحلة. بمجرد أن يدركوا مدى أهمية التحول الرقمي، يبدأون في تنفيذ الإصلاحات الرقمية الشاملة من اجل اللحاق بالركب و مواكبة التطورات الخاصة في باقي المجالات حتى تضمن مكانة في السوق المستقبلي المبني على الرقمنة.

3- المرحلة الثالثة: إضفاء الطابع الرسمي على عملية التحول

تضع المنظمات سياسات وإجراءات رسمية لأنشطتها الرقمية بحيث يتم اعطاء الأولوية للمشاريع الرقمية، بالإضافة إلى تبني خارطة طريق واضحة، مع تخصيص الموارد المناسبة لذلك.

4- المرحلة الرابعة: وضع استراتيجية محكمة للتحول الرقمي

في هذه المرحلة، يتم التركيز على التحول الرقمي بشكل كبير. تقوم المؤسسات المالية بتنسيق مبادراتها الرقمية مع احتياجات المستهلكين وأهداف الشركة الشاملة.

5- المرحلة الخامسة: التقارب والاندماج

حيث يوجد هناك التقاء بين القنوات التقليدية والرقمية، فتقوم المؤسسات بدمج الخدمات الرقمية في عملياتها الحالية بسهولة، مما يؤدي إلى تجربة عملاء متماسكة.

6- المرحلة السادسة: التكيف والابداع

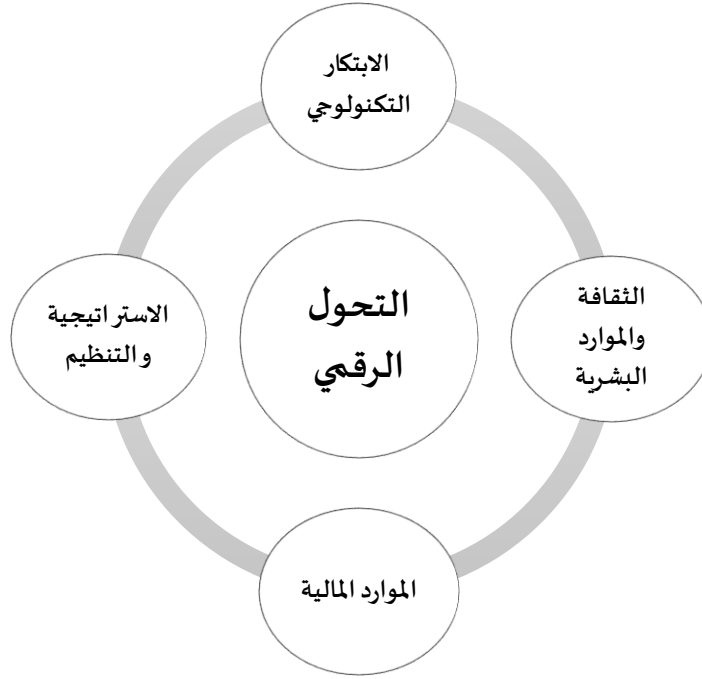
يمكن تحديد المرحلة الأخيرة من رحلة التحول الرقمي من خلال التجريب والابتكار المستمر، والذي أصبح الآن من الركائز التي تقوم عليه المؤسسة المالية. يعمل الاستثمار في الموارد البشرية المناسبة

والعمليات والمنصات على تحسين تجارب العملاء والموظفين، بالإضافة إلى عمليات البنك أو حتى النظام المالي ككل.

ومن خلال انشاء اقسام و مراكز للابتكار و الابداع من اجل التميز، حيث يتم اختبار المشاريع و الاساليب و الابتكارات التجريبية وقياسها وتنفيذها، مما يوفر تدفقاً مستمراً من الابتكار. يتم دمج إمكانات البيانات وإعداد التقارير والتحليلات الخاصة بمنصة التحليلات السحابية متعددة القنوات عبر كل قسم، وتمتد من قسم التسويق إلى المبيعات والخدمات إلى قسم الموارد البشرية، من بين أمور أخرى. يستهدف التخصيص الكامل للحملات التسويقية العملاء الذين لديهم حركية في حساباتهم الجارية أو الرهن العقاري أو إدارة الثروات، أو من خلال الإجراءات المتخذة عبر خدمة العملاء أو التطبيق. يتيح ذلك للبنك أو الاتحاد الائتماني تقديم التوصيات ذات الصلة بشأن المنتجات مثل القروض وإعادة التمويل والثروة وما إلى ذلك.

عملية التحول الرقمي هي عمل متعدد الواجهه، حيث تشمل الاستراتيجية والتنظيم وتكنولوجيا المعلومات والثقافة السائدة في المجتمع وبين العملاء، بالإضافة إلى "مجموعة من الأدوار المحددة حديثاً للوكلاء الحاليين". ويوجد بعض الامور الضرورية من اجل تبني استراتيجية التحول الرقمي، مثل تحديد مجموعة من العناصر الممكنة التي يجب توفرها لأي تحول رقمي ليكون ناجحاً ونذكر على سبيل المثال: الموارد الرقمية - هيكله المؤسسة - استراتيجية النمو - المقاييس والأهداف، من جهة أخرى، على المؤسسات المالية و البنوك ان تدرك ان للتحول الرقمي العديد من المعوقات المرتبطة اساسا بالاستراتيجية المعتمدة، والعملاء، والمؤسسات المالية نفسها أو المؤسسات المنافسة، وكذا توفر التكنولوجيا من أجل تحقيق التحولات الرقمية. (Aristides Papatthomas,George Konteos, 2023, p. 05) ويوفر الشكل الموالي نظرة عامة حول مجموعة من العوامل الاساسية في عملية التحول الرقمي.

الشكل رقم 1-4: العوامل الرئيسية لرحلة التحول الرقمي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العنصر السابق

و تشكل الاستراتيجية والأفراد (الموارد البشرية) والتكنولوجيا وقيمة العرض أي تكلفة التحول الرقمي، إطارًا موحدًا يشمل المجالات التي تتضمن ميسري التحول نحو الرقمنة حيث انه وبمجرد تنشيطهم، يمكن أن يساعدوا المؤسسة المصرفية على التحول الرقمي عبر المراحل سالفه الذكر. وهي عوامل اساسية وهي مثلما يمكن أن تشكل وتساعد على التحول الرقمي يمكن ايضا ان تعيقه ، حيث ان هذه العوامل متصلة ببعضها البعض، وتساهم في كل مرحلة من ملراحل التحول الرقمي للمؤسسة المالية.

المطلب الثاني: دوافع التحول الرقمي وواقعه في المنطقة العربية

دائمًا ما تكون عمليات التحول الرقمي مبنية على دوافع واهداف منتظرة من هذا التحول خاصة وان كانت تسبق هذا التحول تجارب ناجحة. وهو الامر الذي حدث مع الكثير من الدول المتقدمة التي عرفت نجاحا كبيرا من خلال تحول انظمتها المالية رقميا و جعلها تعتمد على التكنولوجيا بشسكل كبير وهو الامر الذي تهدف العديد من الدول العربية لتحقيقه من خلال توجيهها نحو التحول في رقمنة الخدمات المالية.

الفرع الاول: دوافع التوجه نحو رقمنة المؤسسات والخدمات المالية

تتجاوز الرقمنة الرغبة البسطة في التحديث، ووفق للدراسة التي أجريت بالاشتراك بين شركتي MIT و Consulting Gemini Cap يتعرض المؤسسات بمختلف توجهاتها و مجال عملها إلى اضعوطات تحثها و تدفعها على الانضمام و الاندماج في عملية التحول الرقمي و مواكبة

التكنولوجية و عدم تفويت الفرصة لصالح المنافسين و تتمثل هذه الضغوطات في: (هناك عفيف، وهيبة خولوفي، 2022، صفحة 283)

- ضغوطات من عملاء المؤسسة؛

- ضغوطات من المنافسين؛

- ضغوطات موظفي المؤسسة.

بمعنى آخر ، سيرغب العملاء في نفس جودة الخدمة بغض النظر عن العلامات التجارية أو حتى تباين القطاعات ، وبفضل وفرة المعلومات المتاحة على الإنترنت ، أصبحت المقارنة بين المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة امرا سهلا و يعد توزيع الرسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook أو Twitter بمثابة ضغط إضافي على المؤسسات ، يتم بشكل أفضل وأسرع وأسهل لأن العميل غير السعيد لم يعد عميلاً منعزلاً مع التكنولوجيا اليوم واصبح له دور في التأثير على المؤسسات و توجيهها. علاوة على ذلك ، ظهرت الشركات الناشئة أو ما يعرف ب-start up في السنوات الأخيرة كمؤسسات رقمية مائة في المائة تخضع لمنافسة قوية فيما بينها ناهيك عن المنافسة التي تفرضها على المؤسسات التقليدية، وهذه الشركات تدرك كيف يمكن أن تكون لها علاقة أقوى مع عملائها بسبب وجودها وإمكاناتها في الإنترنت و قدراتها التفاوضية في حسم القرارات لأن تكاليف المعاملات المنخفضة التي تتميز بها هذه الشركات يمكن أن تمارس الضغط الكبير عن المؤسسات التي لا زالت تتبع الطرق التقليدية في معملاتها ما يمكن ان يكلفها حصتها السوقية أو على الاقل جزءا منها، فهذه المؤسسات الحديثة مبتكرة وقوية تعمل على تقديم الجودة على الأسعار ، وبالتالي تجانس سلسلة التوريد في الأسواق المختلفة أي حتمية انهيار الاسعار في ظل هكذا ظروف و منافسة.

وبالتالي، يجب على المؤسسات الحالية التي اعتادت اعتماد الأساليب التقليدية في معظم أعمالها، ومن أجل تجنب تقادم منتجاتها وخدماتها وفقدان حصتها في السوق ، أن تأخذ في الاعتبار موقعها في السوق والتوسع نحو المنتجات والخدمات الجديدة ، من خلال إطلاق منتجات حديثة ، والهدف من هذا التحول الرقمي في الواقع تحسين مرونتها وضمناً بقائها واستمراريتها وجعلها تتماشى مع التغيرات الحاصلة وجعلها قادرة على المنافسة في العالم المعولم الذي نعيش فيه.

الفرع الثاني: واقع التحول الرقمي في المنطقة العربية

يوفر مؤشر الرقمنة لمعهد ماكينزي (2016) تحليلاً معمقاً للحالة الرقمية للمنطقة العربية. وتظهر نتائج هذه المؤشرات، من حيث الطلب ، أن المواطنين يتصدرون الرقمنة في الشرق الأوسط ،

والإمارات وقطر والبحرين من بين أفضل دول العالم في هذا الصدد ، حيث بلغ انتشار الهواتف الذكية أكثر من 100% و استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 7% وهي أعلى حتى من ذلك المسجل في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك ، فإن الامر مختلف بالنسبة لرقمنة القطاعات الحكومية والأعمال. حيث تتوفر الخدمات الحكومية الذكية الرقمية لـ 6% فقط من سكان الشرق الأوسط.

- علاوة على ذلك ، تتخلف بلدان المنطقة عن الركب كثيرًا فيما يتعلق برقمنة الأعمال ، حيث يوجد نقص في الاستثمار المطلوب لتمويل الشركات الناشئة ومعدل انخراط رواد الأعمال في العمل الرقمي وفي هذه الصناعة محدودة جدا. هنا مرة أخرى، جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في الريادة. حيث لديهم شركات رقمية أكثر من تلك الموجودة في مصر والأردن ولبنان.

على صعيد العرض ، على الرغم من أن بعض البلدان في المنطقة قد أحرزت تقدمًا كبيرًا ، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في جهودها لتعزيز الابتكار ودفع دور استهلاك واندماج القطاع العام في المجال الرقمي. وتتصدر قطر والبحرين العرض من حيث الابتكار في المنطقة ، وذلك بفضل تغطية شبكة الجيل الثالث العالية والأسعار المنخفضة لها.

في الختام تجدر الإشارة إلى ان المنطقة تعد مستوردًا ومستهلكًا للرقمنة وليست لاعبًا رئيسيًا في تطوير الأصول والخدمات الرقمية. ومع ذلك ، تظل الفرصة مفتوحة أمامهم لجني ثمار التحول الرقمي من خلال تضافر جهود الحكومات والقطاع الخاص والأفراد ، لا سيما بالنظر إلى الفجوة بين الطلب والعرض من قبل الشباب العربي "الذكي رقمياً". (مصطفى، 2019)

لحسن الحظ ، قطع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية خطوات كبيرة في التنمية على مدى السنوات القليلة الماضية ، ونتيجة ذلك ، كان له تأثير كبير على الشمول الرقمي في جميع أنحاء المنطقة.

وفقًا لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات ، وصلت معدلات انتشار الهاتف المحمول إلى 103.1% في جميع أنحاء المنطقة ، ووصلت اشتراكات النطاق العريض المتنقل إلى 62.7% ، وأكثر من 50% من الأفراد والأسر متصلون بالإنترنت.

يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة لربط النصف المتبقي في السنوات القليلة المقبلة وإنشاء مجتمعات تتمتع بالشمول الرقمي وتضم الفئات المهمشة وغير المدمجة رقمياً. (ياسمين مردان ، غيتي إيماجز، 2020)

المطلب الثالث: رقمنة الخدمات المالية

رقمنة الخدمات المالية هي تلك العملية التي يتم فيها استخدام التكنولوجيا الرقمية بهدف تحسين وتطوير امكانية الوصول الةى وتقديم الخدمات المالية نوتهدف هذه العملية إلى تسهيل الوصول إلى مختلف المنتجات و الخدمات المالية التي يوفرها النظام المالي بالاضافة إلى تقليل التكاليف و اختصار الجهد و الوقت مما يعمل على تعزيز الشمول المالي وزيادة معدل مشاركة مختلف فئات المجتمع في النظام المالي.

الفرع الاول: مفهوم الخدمات المالية الرقمية وبعادها

في هذا الجزء سنتطرق إلى مفهوم الخدمات المالية الرقمية و ابعادها المختلفة كما يلي:

اولاً: تعريف الخدمات المالية الرقمية

تعرف الخدمات المالية الرقمية على أنها ذلك النظام الذي يسمح للعميل بالوصول إلى حساباته أو مهما كانت المعلومات الخاصة به و التي يريد بها ، كما انه سيحصل على خدمات ومنتجات مصرفية من خلال نظام المعلومات الذي يوجد على جهاز الكمبيوتر الخاص به ، أو بالوسائل الإلكترونية أو الرقمية الاخرى كالهاتف المحمول و غير ذلك. (محفوظ، 2023، صفحة 254)

كما تعرف على أنها: الخدمات المالية الرقمية هي خدمات مالية يتم تقديمها من خلال الأجهزة الالكترونية كجهاز الكمبيوتر الشخصي أو الهاتف المحمول أو بطاقة متصلة بنظام دفع رقمي أمن أي الخدمات المالية المقدمة عن طريق البطاقات الذكية أو شبكة الإنترنت أو الهواتف المحمولة. (خالد صبيح ، الهادي تهامي، 2022، صفحة 1058)

ثانياً: ابعاد التحول الرقمي في الخدمات المالية

يؤثر التحول الرقمي على صناعة الخدمات المالية حيث تغير التقنيات الرقمية الأعمال في ثلاثة أبعاد مميزة: خلق القيمة وعرض القيمة والتفاعل مع العملاء: (Dehnert, 2020, p. 1057)

- خلق القيمة: يلتقط نموذج خلق القيمة (VCM) تأثير DT على كيفية إنشاء منتجات وخدمات الخدمات المالية ويستلزم ذلك العمليات الأساسية لأداء وظائف العمل المختلفة، مثل المخاطر أو النضج أو تحويل المعلومات. وفقاً لدراسات السابقة فإن تحقيق مزايا الكفاءة والفعالية يتطلب إعادة هندسة موجهة نحو العمليات في الشركة؛ تتطلب العمليات التجارية المقابلة شكلاً مختلفاً من الإدارة.

- عرض القيمة: يتضمن نموذج عرض القيمة (VPM) تأثير DT على منتجات وخدمات الخدمات المالية التي يتم إنشاؤها، أي تحسين المنتجات والخدمات الحالية، وتقديم منتجات وخدمات

جديدة أو حتى جديدة، والتغييرات في نماذج الإيرادات وهذا يستلزم النتائج الملموسة لوظائف الأعمال المختلفة المقدمة لقطاعات العملاء المختلفة. يجوز لمقدمي الخدمات المالية إجراء تحليل للربحية والأداء واستخدام البيانات لتطوير منتجات وخدمات جديدة.

- التفاعل مع العملاء: يتضمن نموذج التفاعل مع العملاء (CIM) التأثير على طبيعة ومحتوى تفاعل العملاء في الخدمات المالية، أي التصميم الشامل والملم للعلاقة مع العملاء وإدراج الاتصال الآلي والأشكال الحديثة لتحليل البيانات. ويستلزم ذلك التفاعل الملموس مع العملاء عند القيام بوظيفة خدمة العملاء، مثل وظيفة المبيعات والخدمة والتسويق.

الفرع الثاني: قنوات تقديم الخدمات المالية الرقمية

تنوع القنوات التي يتم من خلالها تقديم الخدمات المالية الرقمية وعرضها بتنوع الوسائل والطرق التكنولوجية حيث ان أي اداة مبنية على التكنولوجيا كالهاتف المحمول مثلا يمكن الاستفادة منها في إيصال الخدمات المالية بسهولة وباقل تكلفة ممكنة ما سيعمل حتما على زيادة المستفيدين من هذه الخدمات الشيء الذي سيعزز حتما من مستويات الشمول المالي

اولا: الصراف الآلي

جهاز الصراف الآلي للبريد أو البنك هو جهاز إلكتروني يسمح لك بإجراء العديد من المعاملات المصرفية تلقائياً ، كما يسمح لك جهاز الصراف الآلي بإدارة حسابك المصرفي والوصول إلى أموالك على الفور، مما يتيح لك الوصول إلى خدمات مصرفية آمنة وقابلة للاستخدام في أي منطقة مزودة بهذه الآلات، يستخدمون البطاقات ذات الرقائق المغناطيسية وأرقام التعريف لتحديد أصحاب الحساب ، يمكنك استخدام رقم التعريف الشخصي الخاص بك بالإضافة إلى أنظمة أخرى تعتمد على البطاقات الذكية مع مصادقة ببصمات اصبع اليد أو عن طريق ادخال رقم سري أو من خلال المصادقة الثنائية بمختلف انواعها. (ستيف ويلان، 2018، صفحة 02)

ثانيا: الصيرفة المحمولة

في السنوات الأخيرة ، ظهر ما يعرف بالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ، وهو ما يعني الحصول على الخدمة المالية من خلال الهاتف المحمول للعميل، حيث يقوم البنك بتحويل العمليات المصرفية لاسلكياً إلى الهاتف المحمول للعميل وذلك بعد أن يلتحق العميل بهذه الخدمة كعميل من أي مكان ومن كل مكان و في أي وقت في اليوم عن طريق الاتصال برقم معين ، ثم يقوم جهاز مزود بأنظمة معلومات بالرد عليه ، ويطلب منه إدخال الرقم السري أو كلمة المرور التي قدمها له البنك سابقاً ، ثم تظهر صفحة العمليات الإلكترونية من خلال قائمة الخيارات على

هاتفه ثم يختار العملية التي يريد إجراؤها ، بحيث يظهر طلب تأكيد على شاشة هاتفه عن طريق الضغط على خيار تأكيد أو الرمز (ok).

وتأتي البنوك المحمولة لتعكس الوظائف المصرفية الحديثة مثل اتمام المدفوعات عبر الهواتف المحمولة لعملاء البنك ، حيث يمكن للعميل تتبع جميع معاملاته في حسابه المالي لدى البنك من خلال رقم سري خاص. (بورقية قويدر ، عمري ريم، عمري سامي، 2019، صفحة 99)

ثالثاً: الخدمات المصرفية عبر الانترنت

من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو ما يعرف بال " Online Banking " ، لا يكون العميل ملزماً على زيارة البنك أو احد فروع لإتمام معظم معاملاته المصرفية الأساسية . حيث يمكنه القيام بكل هذا على راحته ، أينما يريد سواء كان في المنزل أو في العمل أو أثناء التنقل فيمكن القيام بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت باستخدام متصفح أو تطبيق باستغلال الهاتف المحمول أو لوح الكروني أو جهاز الطومبيوتر الشخصي يكفي فقط انه يكون متصل بشبكة الانترنت وتعتبر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول هي اشهر خدمة مصرفية عبر الإنترنت تتم عبر الهاتف أو الجهاز اللوحي. ويمكن الاشارة إلى ثلاث نقاط رئيسية في سياق الخدمات المصرفية عبر الانترنت كالآتي: (JAKE FRANKENFIELD, 2023)

- تتيح الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعميل إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت؛
- لا يكون العميل ملزماً على زيارة فرع البنك لإتمام المعاملات المصرفية الأساسية عبر الإنترنت؛
- يحتاج العميل فقط إلى جهاز الكروني واتصال بالإنترنت وبطاقة مصرفية للتسجيل في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

رابعاً: الصيرفة عبر الهاتف المحمول

يعتمد هذا الدور أيضاً على درجة الترابط بين جميع فروع البنك نفسه وقدرة الموظف وهي مكلفة بتقديم خدمة الهاتف المحمول عن طريق الحصول على بيانات العميل مباشرة من أي فرع من فروع البنك حيث ما على العميل سوى ان يتصل بمجموعة من الأرقام الخاصة بالبنك وفروعه من اجل الحصول على خدمة معينة من المصرف حيث يوجد موظفون مخصصون للاستجابة للعميل للحصول على معلومات حول ما يريده ويبدأ بطرح أسئلة محددة لتأكيد الهوية. أما الان فقط بدأ استخدام رسائل البريد الإلكتروني للرد على متطلبات العميل و لقد أصبح أداة فعالة بين البنوك والعملاء ، هذه الخدمات لا تقتصر على البنوك ففي كل المؤسسات توجد مصلحة الزبائن

التي تكون مخصصة للاستماع لانشغالاتهم و توفير متطلباتهم و تقديم شكاويهم لكنها تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للبنوك لانها تقوم على تبادل معلومات مالية حساسة بالزبائن لهذا عادة ما يتم اولا التأكد من هوية الزبون قبل البدء في تقديم الخدمو و الدعم المطلوبين. (رشيد بوعافية ، محمد صالح زويته، 2010، صفحة 146)

المطلب الرابع: الشمول المالي الرقمي واستراتيجيات التحول نحو الرقمنة

تتبنى العديد من الدول استراتيجيات وطنية واقليمية من اجل تحقيق التحول الرقمي في انظمتها المالية ما يساهم بشكل مباشر في التحول نحو هدف جديد وهو الشمول المالي الرقمي الذي يعني قدرة وصول الافراد لمختلف الخدمات المالية التي توفرها القنوات الرسمية عن طريق الوسائط الرقمية و باعتماد على الوسائل التكنولوجية وما لذلك من فوائد كتقليل الوقت الجهد والتكاليف إضافة إلى جعل الخدم المالية بين يدي الزبون اينما حل وارتحل فتصبح الخدمات المالية هي التي تذهب للزبون وليس العكس وهو ما سنتطرق له في هذا الجزء.

الفرع الاول: استراتيجيات تسريع التحول نحو رقمنة الخدمات المالية

هناك خمسة نُهج موصى بها من قبل المؤسسات الدولية من اجل زيادة وتيرة تطوير التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية: (Maimona Gigi, Douglas Pearce, Nuru Andriamahaga, 2022)

اولا: تغيير الأطر التنظيمية ومتطلبات السياسة

يمكن تنفيذ الأطر التنظيمية الداعمة ذات القواعد الواضحة والتي يمكن التنبؤ بها والتي تناسب التغيير التكنولوجي مع دعم الثقة في المنتجات والخدمات المالية (بما في ذلك المعلومات المناخية). يجب أن تحقق هذه السياسات تنمية عادلة بطريقة تعزز الابتكار واختيار المستهلك والوصول إلى مستويات أعلى من الخدمات المالية بغض النظر عن نوع المشاركين في السوق أو التكنولوجيا المستخدمة.

ثانيا: اعتماد الهوية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية

في حالة عدم وجود بطاقة هوية رسمية لمعظم البالغين ، سيكون من المهم التأكد من أن كل مواطن يمكنه التسجيل بسهولة للوصول إلى الخدمات الرسمية.

ثالثا: تقديم حوافز السوق لزيادة الوصول إلى خدمات التكنولوجيا المالية

على سبيل المثال ، القدرة التنافسية الوظيفية في التكنولوجيا المالية ، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر ، ودعم مختبرات وحاضنات الابتكار. ستكون هناك حاجة كبيرة للدعم ، خاصة

للشركات الناشئة التي تقودها الفئات التي تعاني الاستبعاد و التمييز في المجال المالي خاصة النساء ، لاكتساب الخبرة والحصول إلى التمويل واكتساح السوق.

رابعاً: إرساء أسس اقتصاد رقمي شامل

لا يمكن أن يكون للتواصل الرقمي المحسن التأثير المرغوب على الفرص الاقتصادية والنمو الشامل الا إذا اقترنت المدفوعات الرقمية والتمويل في الأعمال المتقدمة الأخرى ، ومع العمل على توفير الدعم الرقمي للشركات الناشئة و المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالاضافة إلى الشركات الناشئة مسبقاً في السوق.

خامساً: إنشاء إطار إقراض قوي ومبتكر

من أجل تعزيز الإقراض الرقمي الآمن وضمان الامتثال لمتطلبات الإفصاح و الشفافية المناسبة للابتكارات المالية الرقمية ومقدمي الخدمات المالية الشيء الذي يعمل على الوصول إلى حماية المستهلك.

الفرع الثاني: مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي الرقمي

أقرت دول مجموعة العشرين (G20) مبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي في يوليو/تموز 2016 بمدينة شينغودو في الصين . وتشيد هذه المبادئ التوجيهية و الارشادية بالإمكانات الهائلة التي تقدمها التكنولوجيات المالية لتعزيز الشمول المالي على نطاق عالمي. و ادراكاً منها بأهمية اتخاذ خطوات ملموسة و مدروسة تستخدم التكنولوجيا الرقمية لسد أي فجوات مالية متبقية من اجل رفع مستويات الشمول المالي. فيما يلي الأفكار الرئيسية: (GPII, 2016, p. 01)

- المبدأ الأول: تشجيع الإستراتيجية الرقمية للشمول المالي

ومن أجل تسريع إنشاء أنظمة مالية شاملة، يجب إعطاء الأولوية لترويج الخدمات المالية الرقمية. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية منسقة ومتتبعة ومقيّمة.

- المبدأ الثاني: تحقيق الشمول المالي الرقمي من خلال الموازنة بين الابتكار والمخاطر

من خلال إبراز أهمية الابتكار المالي كاحد اهم الاسباب لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية. مع إدارة المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية بشكل متزامن لضمان استقرار النظام وسلامة العملاء.

- المبدأ الثالث: إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يمكّن ويعزز الشمول المالي الرقمي بشكل مناسب

إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يتيح ويتناسب مع الشمول المالي الرقمي، مع الأخذ في الاعتبار هيئة وضع المعايير الدولية ذات الصلة والمبادئ التوجيهية والقواعد لمجموعة العشرين.

- المبدأ الرابع: تطوير البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية

لتوفير تقديم آمن وموثوق وبأسعار معقولة للخدمات المالية الرقمية لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، وخاصة المناطق الريفية المحرومة، وتوسيع النظام البيئي للخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- المبدأ الخامس: حماية المستهلكين وتنفيذ ممارسات مالية رقمية مسؤولة

من خلال اعتماد استراتيجيات شاملة لحماية المستهلكين وخاصة تلك البيانات المقدمة خصيصًا للخدمات المالية الرقمية بالإضافة إلى زيادة الاهتمام فيما يتعلق بحقوق المستهلكين وما يشمل ذلك من الأمن والخصوصية في البيئة المالية الرقمية.

- المبدأ السادس: زيادة الوعي ومحو الأمية في المجالات الرقمية والمالية

من خلال تشجيع وتقييم المبادرات التي تعمل على تحسين الثقافة المالية والرقمية، مع الأخذ في عين الاعتبار عند تطوير البرامج التعليمية انه يجب مراعاة كل الجوانب المتعلقة بالخدمات والقنوات المالية الرقمية سواء كانت ميزات وفوائد أو مخاطر.

- المبدأ السابع: تسهيل عملية تحديد هوية العملاء و مستخدمي الخدمات المالية الرقمية

من خلال تشجيع تطوير أنظمة هوية العملاء والسلع والخدمات لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، حيث يجب أن تتيح هذه التقنيات اتباع نهج قائم على المخاطر فيما يتعلق بالعناية الواجبة تجاه العملاء من خلال توافرها بسهولة وبأسعار معقولة وقابلة للتحقق ومرنة بما يكفي لاستيعاب مجموعة من الاحتياجات والمستويات المختلفة للمخاطر المخاطر.

- المبدأ الثامن: مراقبة عملية تقدم الشمول المالي الرقمي

من خلال إنشاء آلية شاملة وموثوقة لقياس وتقييم البيانات من أجل تتبع التقدم في الشمول المالي الرقمي و من ثم تحليل وتقييم العرض والطلب على الخدمات المالية الرقمية من خلال الاستفادة من مصادر البيانات الرقمية الجديدة بالإضافة إلى العمل على مراقبة ودراسة نتائج المبادرات والاستراتيجيات الهامة التي تهدف إلى تحسين مستويات الشمول المالي.

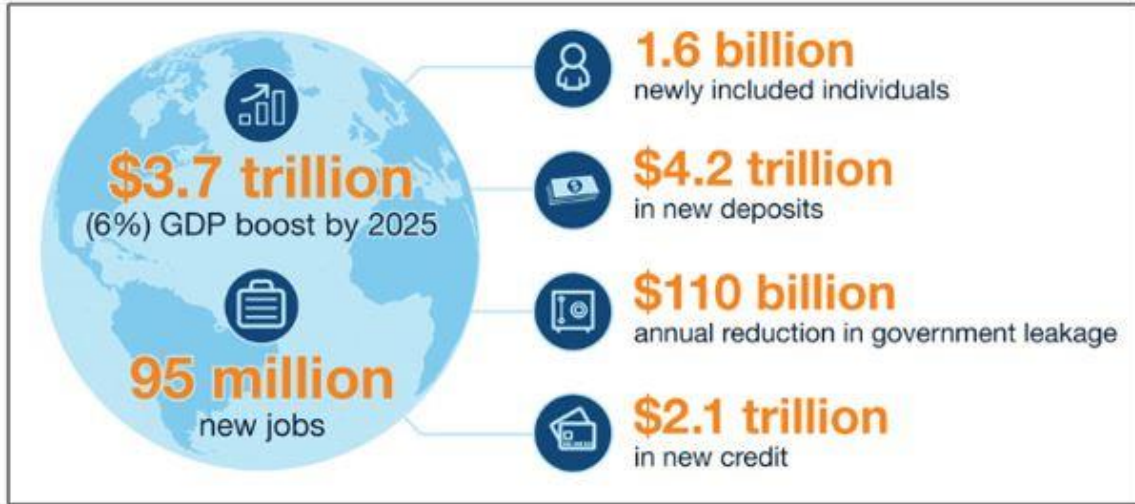
الفرع الثالث: الشمول المالي الرقمي كنتاج لرقمنة الخدمات المالية

لا يختلف الشمول المالي الرقمي DFI كثيرًا عن فكرة الشمول المالي FI حيث ان الشمول المالي الرقمي ما هو الا مرحلة من تمدد الشمول المالي و توسعه حيث يتم الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة في

تقديم الخدمات المالية أو الوصول إليها. وقد تمت مناقشت هذا المصطلح على نطاق واسع كقضية عالمية في السنوات الأخيرة حيث يُنظر إليها على أنها عامل تغيير يمكنه إحداث تطور ثوري في القطاع المالي العالمي بشكل عام. وفي هذا الصدد، قال جيمي كاروانا، المدير العام لبنك التسويات الدولية، للمحللين الماليين العالميين: "(إنهم) لديهم الفرصة - بل والمسؤولية بالفعل - لإعداد عالم وضع المعايير لكل من مخاطر ومكافآت العالم". رقمنة الخدمات المالية". في الأساس، يشير DFI إلى الخدمات المالية التي يتم تنفيذها عن بعد بطريقة غير نقدية باستخدام أجهزة إلكترونية مختلفة يستفيد منها الطرفان (على سبيل المثال، مقدمو الخدمات والمتلقون. Hasanul Banna, Md Rabiul Alam, 2021, p. 01)

ويتوقع ان يكون للشمول المالي الرقمي افاق كبيرة خلال السنوات القادمة حيث انه لم تعد تأثيرات الشمول المالي الرقمي وأفاقه مجرد مفاهيم وفقط بل اصبح تطبيقها ضرورة ملحة يفرضها التطور الرقمي و التكنولوجيا و غزو التكنولوجيا للقطاع المالي. حيث يرى المدير التنفيذي للتحالف الدولي من أجل الشمول المالي (AFI) ان اعتماد التمويل الرقمي سيكون له تأثير كبير ليس فقط على الشمول المالي، ولكن أيضاً على النمو الاقتصادي الهش الشامل بشكل عام. و هو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 1-5: تأثيرات و آفاق الشمول المالي الرقمي DFI



المصدر:

https://www.researchgate.net/publication/350975135_IS_DIGITAL_FINANCIAL_INCLUSION_GOOD_FOR_BANK_STABILITY_AND_SUSTAINABLE_ECONOMIC_DEVELOPMENT_EVIDENCE_FROM_EMERGING_ASIA

[accessed Jan 23 2024]

لدى التمويل الرقمي القدرة على توفير الوصول إلى الخدمات المالية لما يفوق المليار و النصف شخص في البلدان ذات الاقتصادات النامية، وأكثر من نصف هؤلاء الأشخاص من النساء. ويمكن أن يؤدي اعتماد واستخدام الخدمات المالية الرقمية على نطاق واسع إلى رفع وتحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي الشيء الذي ينعكس ايجابا على المستويات المعيشية للأفراد. حيث ان البلدان النامية سترتفع قيمة اقتصاداتها بنسبة 6% ما يعادل 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2025، اي ما يقارب حجم اقتصاد ألمانيا. بالإضافة الى ذلك، سيتم خلق حوالي اكثر من 95 مليون فرصة شغل جديدة في جميع القطاعات عبر جميع أنحاء العالم من خلال الناتج المحلي الإجمالي الإضافي المحقق .

ويمكن قياس الشمول المالي الرقمي عن طريق العديد من المؤشرات التي تتكون اساسا تتكون من مؤشرات الوصول والاستخدام التي تقدمها الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية، ومشغلي الأموال عبر الهاتف المحمول، وغيرهم من الداخلين الجدد إلى القطاع

المالي. (Tough Chinoda, Forget Mingiri Kapingura, 2023, p. 4)

خلاصة الفصل

قدم الفصل الأول تأصيلاً نظرياً لمفهوم الشمول المالي، حيث تم التعرف فيه على تعريف الشمول المالي باعتباره قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية واستخدامها بفعالية وانتظام. تناول هذا الفصل المبادئ الأساسية للشمول المالي، وناقش مفهوم الاستبعاد المالي والتحديات والمخاطر المرتبطة بإقصاء فئات معينة من المجتمع عن النظام المالي الرسمي، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

كما تطرق الفصل إلى أبعاد الشمول المالي، والمؤشرات العالمية المتعارف عليها لقياسه، إلى جانب عرض الفوائد والآثار الإيجابية التي يحققها، مثل تمكين الأفراد اقتصادياً وتقليل الفجوة الاقتصادية، والأهداف التي تسعى الحكومات والمؤسسات لتحقيقها لدعم الشمول المالي وتعزيزه، نظراً لدوره الحيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي على المستوى الوطني.

ألقى الفصل أيضاً الضوء على دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك دوافع رقمنة المؤسسات والخدمات المالية لتحسين الكفاءة وتوسيع نطاق الوصول. تم استعراض واقع التحول الرقمي في المنطقة العربية وأبرز الاستراتيجيات المتبعة في هذا المجال، المستندة إلى مبادئ مجموعة العشرين (G20) لتعزيز الشمول المالي الرقمي، ليصل الفصل إلى نتيجة مفادها أن الشمول المالي الرقمي هو أحد أهم نتائج رقمنة الخدمات المالية وأداة أساسية لتحسين الشمول المالي بشكل عام.

الفصل الثاني

التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

تمهيد

لسنوات عديدة وخاصة خلال العقدين الماضيين، حاول الباحثون من مختلف الهيئات المالية و النقدية المحلية والدولية كالبنك الدولي و البنوك المركزية وهيئات أخرى تحديد الظروف التي يكون فيها النظام المالي في حالة من الاستقرار من خلال مؤشرات مختلفة لنقاط ضعف النظام المالي. وفي الواقع فإن اغلب البنوك المركزية، و من خلال التقارير السنوية التي تصدرها حول وضع الاستقرار المالي، وتحاول من خلالها تقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي من خلال التركيز على عدد محدود من المؤشرات التي تعتبرها رئيسية لكنها تختلف من بنك إلى آخر ولهذا وخلال السنوات القليلة الماضية كان هناك مجهود مستمر لتطوير مقياس إجمالي موحد يمكن من خلاله قياس مستوى الاستقرار المالي بحيث يكون هذا المؤشر الموحد يعكس درجة الهشاشة المالية أو الضغوط المالية التي تعيشها المؤسسات المالية في نظام معين. ومع انفجار الأزمة العالمية 2008 والتي عصفت باستقرار اقوى الانظمة المالية في اقوى الاقتصادات العالمية زادت اهمية الاستقرار المالي عبر مختلف دول العالموزاد معها عدد الباحثين و الدراسات التي تبحث سبل تعزيز الاستقرار المالي و المحافظة عليه ومدى اهمية ذلك بالنسبة للاستقرار الاقتصادي للدول حيث نتج عن ذلك مجموعة متنوعة من المقاييس الكمية و المركبة لقياس وتقييم سلامة و استقرار النظام المالي. هاته المقاييس التي ينظر اليها على أنها اداة جيدة تمكن صانعي السياسات والقرارات وكذا المشاركين في النظام المالي من مراقبة درجة الاستقرار المالي بشكل أفضل كما تسمح لهم بتوقع مصادر وأسباب المشاكل المالية التي يتعرض لها النظام المالي ومن ثم العمل على تقليلها و الحد. وعليه وللامام بكل مايتعلق بالاستقرار المصرفي و المقاييس التي تم تطويرها من اجل السيطرة على مسببات عدم الاستقرار المالي سنقوم بتقسيم هذا الفصل في ثلاث محاور رئيسية على شكل مباحث كالآتي:

المبحث الاول: الاطار النظري للاستقرار المالي و المصرفي

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي و المصرفي وعلاقته بالاقتصاد الكلي

المبحث الثالث: انظمة الانذر المبكر و السلامة المالية

المبحث الاول : الاطار النظري للاستقرار المالي والمصرفي

برزت مصطلحات الاستقرار المالي والمصرفي مع بروز الأزمات المالية و المصرفية التي عصفت بالقطاع المالي والمصرفي للعديد من الدول، وعرفت هذه الظواهر التي ازداد تكرارها في السنوات الاخيرة تزايداً موازياً مع تداول هذه المفاهيم خاصة عقب الازمة العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية و انتشرت لباقي دول العالم نتيجة لعمق الازمة من جهة و ترابط الانظمة و الاسواق المالية لتلك الدول و اندماجها إلى حد كبير من جهة اخرى. لكن الظروف التي جعلت هاذين المصطلحين متلازمين و زادت من درجة ارتباطهما ببعضهما أدى في الكثير من الحالات إلى عدم التفريق بينهما و وصل لحد الدمج بينهما، مما يعني ان التمييز بين هذين المفهومين اصبح جد ضروري ، وهو الشيء الذي سنحاول إبرازه من خلال هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الاول : ماهية الاستقرار المالي

بناءً على البحوث المكثفة التي أُجريت في المجال المالي و المتعلقة بالاستقرار المالي وأبعاده المعقدة، أصبح موضوعاً يثير قلقاً متزايداً على الساحة العالمية. خاصة مع التداخل المعقد و المتشابك بين مختلف العوامل الاقتصادية التي تسهم في تحقيق والحفاظ على استقرار المؤشرات المالي، وخصوصاً في العصر الحديث، لفت هذا الموضوع انتباه العلماء والمحللين وصناع السياسات حول العالم نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه استقرار الأوضاع المالية في دعم النمو الاقتصادي ، والحد من المخاطر النظامية، وتعزيز المرونة الاقتصادية العامة.

الفرع الاول : نظرة تاريخية عن الاستقرار المالي

و يعود الدافع الحقيقي وراء هذا الاهتمام المكثف بالبحث في موضوع الاستقرار المالي من خلال الآثار المضطربة للأزمات المالية الحديثة والمهمة التي أرخت بظلالها على المشهد المالي العالمي. ومن الجدير بالذكر، أن آثار الأزمة المالية في منتصف تسعينيات القرن الماضي في شرق آسيا، والاضطرابات المالية العالمية في عام 2008، والهزات الارتدادية التي تلتها في منطقة اليورو والتي تتعلق بالديون السيادية، كلها أبرزت الحاجة الملحة إلى فهم شامل للآليات الداعمة للاستقرار المالي.

و من خلال التعمق في جذور الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري في عام 2008 يبرز لنا مثلاً بارزاً للشبكة و العوامل المعقدة التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. لكن في جوهرها فان الفساد في مجال الرهن العقاري قام بتسريع الأزمة و التي هي تجلي لهشاشة يمكن أن تخترق بها قطاع العقارات، وخصوصاً في سياق معايير الإقراض التساهلية والمنتجات المالية المعقدة. أظهر

التأثير المتبع على نطاق الدومينو خطورة الأنظمة المالية المترابطة، مما أكد ضرورة الحفاظ على استقرار الأوضاع المالية باعتبارها مفتاحًا لاستقرار الاقتصاد العالمي. (مرباط محمد، حناش إلياس، 2020، صفحة 230)

عند التأمل في أبعاد الاستقرار المالي المتعددة، نجد أن هناك أربعة مخاطر أساسية تُعدُّ مرجعيات لقياس مرونة المؤسسات المالية وعلى وجه الخصوص البنوك. قبل كل شيء، تبرز مخاطر الائتمان بقوة، حيث يتضمن الاحتمال البديل للعملاء العجز وتأثيرهم اللاحق على قوة الوسطاء الماليين. بالإضافة إلى مخاطر السوق والتي تنبع من تذبذبات و اضطرابات لعوامل السوق من جهة أو من خلال أسواق المال العابرة للحدود، مما يمكن أن يعزز من عدم الاستقرار المالي. في الوقت ذاته، تسلط المخاطر التشغيلية الضوء على الضعف المتراكم في العمليات التشغيلية، مما يبرز أهمية وجود إطارات قوية لإدارة المخاطر. وأخيرًا وليس آخراً، تمثل مخاطر السيولة، الركيزة الرابعة، مثالاً حياً على ضرورة الحفاظ على المستوى المطلوب و الضروري من الأصول السائلة أو على الأقل سهولة التسييل للاحتياط و مواجهة الصدمات غير المتوقعة، ما لم يؤدي النقص في السيولة إلى حدوث سلسلة من الأحداث السلبية.

في سجل الاستكشافات والابحاث والادبيات الأكاديمية، ظهرت مدارستان بارزتان في الأدبيات الاقتصادية، تناولت كل منهما استقرار الأوضاع المالية أو ما يعرف على نطاق واسع بـ "الاستقرار المالي" من زاوية مختلفة. المدرسة الأولى، ورغم ترابطها الوثيق مع مفهوم عدم الاستقرار المالي، تقدم رؤى في الديناميكيات المعقدة التي يمكن أن تدفع القطاعات المالية نحو وضعيات شاذة. يُركز هذا المنظور على التفاعل بين العوامل الاقتصادية، والترتيبات المؤسسية، وسلوكيات السوق التي يمكن أن تدفع النظام المالي نحو الاستقرار. وعلى الجانب المقابل، تتجه المدرسة الثانية بحماسها الفكري نحو مفهوم الاستقرار المالي بشكل مباشر، مؤكدة على أهمية فهم الظروف التي تخلق نظاماً مالياً متوازناً ومستقراً.

الفرع الثاني : مفهوم الاستقرار المالي

في الوقت الذي يوجد هناك شبه إجماع حول اعطاء مفهوم دقيق لمصطلح الاستقرار النقدي ، هناك تباين كبير في كيفية تعريف الاستقرار المالي وهذا بسبب عدم وجود تصور واضح له على أرض الواقع، لكن اغلب الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع عملت على تأكيد وجهة نظر ان مفهوم عدم الاستقرار المالي الكامن في الأزمات المالية، هو من سيوضح مفهوم الاستقرار

المالي من خلال العلاقة العكسية بينهما، ما سيعمل على إعطاء انطباع حول مفهوم الاستقرار المالي.

أولاً: عدم الاستقرار المالي

عرف (Ferguson) عدم الاستقرار المالي بكونه: "وضع أو حالة تباين غير طبيعي بين الأسعار الفعلية والأسعار العادلة للأصول المالية والحقيقية، بالإضافة إلى تشوه كبير في أداء السوق المالي وقلّة توافر الائتمان محلياً و دولياً، وانحراف كبير فب الإنفاق الكلي عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج". (العراي مصطفى، قدي عبد المجيد، 2016، صفحة 7)

فيما أكد (Mishkin) في دراسة له أن حالة عدم الاستقرار المالي تحدث عند وقوع صدمات في النظام المالي تؤدي إلى وقف أو تعطيل تدفق المعلومات، وهو ما يؤدي إلى عدم بلوغ النظام المالي لهدفه المتمثل في التخصيص والتوجيه الأمثل للمدخرات نحو مجال الاستثمار (Mishkin, 1999, p. 5).

وهناك نوعان من عدم الاستقرار تختلف كل نوع حسب المستوى الذي يحدث فيه فهناك عدم استقرار فردي أي على مستوى المؤسسات وهناك عدم استقرار نظامي أو سوقي كما يلي: (الدين، صفحة 12)

1- عدم الاستقرار الفردي (عدم الاستقرار المؤسسي):

وهو ما يعني فشل البنك أو مؤسسة مالية في سوق ما ، ويعني في الأساس أن النظام المصرفي غير مستقر بسبب نظام الائتمان المتبع و المبالغة في عمليات التوريق وخلق وسائل الدفع من لا شيء، بالإضافة إلى عنصر عدم المساواة و تحقيق التوازن بين الأصول والالتزامات في الميزانية العمومية للبنك كلها عوامل تؤدي إلى عدم الاستقرار الفردي الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف مستوى الثقة ويحد من عملية الوساطة المالية ومن ثم يؤثر على هيكل العام للبنك و ميزانيته، ما يضعف أنظمة الدفع ويزيد من تكلفة الخدمات و المعاملات.

2- عدم استقرار نظامي أو سوقي: يظهر هذا النوع من عدم الاستقرار عندما تتسارع التقلبات المستمرة في أسعار الأصول، مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة الفعلية ويزيد من التحول إلى الاختيارات العكسية، مما يؤدي بدوره إلى سوء توزيع القروض وتقليل حجم الإقراض الممنوح. كما يقلل من آجال العقود الائتمانية ويرجع سبب عدم استقرار الأسواق المالية وفقاً للاقتصاديين موريس أليو، إلى التقلبات الحادة و المستمرة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف معا. ويمكن القول

إن انعدام الاستقرار الذي من المفترض يشهده السوق المالي في الاوضاع المثلى يُعزى إلى فشل المؤسسات المالية المشاركة و التي تعاني من فشل أو إفلاس، وهنا نطلق عليه فشل سوقي نظامي. بالنظر إلى ما سبق ، من الواضح أن عدم الاستقرار المالي ناتج عن البيئة غير المستقرة و التي تنطوي بدورها على اضطراب مالية من المحتمل ان تؤدي إلى ازمات مالية تجعل من النظام المالي غير مستقر ومعرض للانهيار في أي وقت، وعدم الاستقرار المالي هو اضطراب في توازن بعض عناصر النظام المالي التي من شأنها أن تمنع مؤسساته و مكوناته من أداء وظائفها بشكل صحيح ، و مثال عن ذلك اختلال بين الاستثمار و الادخار الموارد و الاستخدامات ، العرض والطلب وهذه الاختلالات يمكن أن تنجم عن عدم كفاية المعلومات وعدم الامتثال إلى قواعد ومؤشرات الأمن و السلامة المالية.

ثانيا: مفهوم الاستقرار المالي والمبادئ التي يقوم عليها

يمكن تحديد بعض المبادئ العامة لتقديم تعريف عملي للاستقرار المالي و الذي يثبت ان الاستقرار المالي نتاج تفاعل سلسلة متصلة و متداخلة من العوامل و التي تؤدي الى حدوث استقرار في المؤشرات المالية بصفة تتصف بالاستمرارية ومن هذه المبادئ نذكر (Garry J. Schinasi, 2004, pp. 06-07):

1- المبدأ الأول: يعد مفهوم الاستقرار المالي مفهوماً واسعاً يشمل جوانب مختلفة من النظام المالي ، بما في ذلك الشركات والمؤسسات والأسواق. يشارك كل من القطاعين العام والخاص في الأسواق وفي جوانب مهمة من النظام المالي (بما في ذلك الأطر التنظيمية والهيكل الرسمية المتعلقة بالتخطيط المالي والإشراف والرقابة).

من خلال الاسواق تقوم الحكومات بالاقتراض و التحوط ضد المخاطر كما انه و من خلال تلك الاسواق تعمل الحكومات على خلق سياسة نقدية والعمل على الحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي، والحصول على أنظمة المدفوعات وأنظمة تسوية المعاملات. وبالتالي ، يمكن اعتبار مصطلح "النظام المالي" على أنه يشمل كلاً من النظام النقدي مع جميع الترتيبات المالية والعقود والاتفاقيات والمؤسسات المالية الرسمية وكذلك الإجراءات والمؤسسات والعقود الخاصة بالأنشطة المالية الخاصة.

و نظراً للعلاقة الوثيقة بين كل هذه الأجزاء من النظام المالي ، فان اي أزمة في أي جزء من تلك الأجزاء يمكن أن تقوض الاستقرار العام ، مما يتطلب وجود منظور منهجي و اجراءات احترازية استباقية جاهزة للتنفيذ في أي وقت ، خاصة و انه يمكن أن يحدث الاستقرار أو عدم الاستقرار

بسبب المؤسسات والعمليات الفردية، والمؤسسات والإجراءات الرسمية، بشكل منفرد أو كليهما في وقت واحد و / أو تحدث بشكل متكرر.

2- المبدأ الثاني: من الناحية العملية، لا يعني الاستقرار المالي فقط أن الاقتصاد يؤدي وظيفته بشكل جيد في تخصيص الموارد وإدارة المخاطر، وتجميع المدخرات، وتسهيل تراكم الثروة وتحقيق النمو ودفع عجلة التنمية؛ بل يجب أن يعني أيضاً أن جميع أنظمة الدفع في الاقتصاد سلسلة من الناحية التشغيلية والعملية بحيث تقوم بدورها بشكل سلس و كامل (من حيث طرق الدفع الخاصة والرسمية، واليات الدفع بالتجزئة والجملة، وكذلك طرق الدفع الرسمية وغير الرسمية). وهذا يتطلب أن النقود الورقية (الرسمية أو نقود البنك المركزي) - و المشتقات الأخرى للنقود كالودائع تحت الطلب والحسابات المصرفية الأخرى - يمكن أن تؤدي دورها بشكل فعال كوسيط مقبول عالمياً كوحدة للدفع و تسوية المعاملات، اعتبارها وسيلة (مؤقت) مخزن للقيمة. بعبارة أخرى، هناك الكثير من القواسم المشتركة بين الاستقرار المالي وبين ما يعتبر بشكل عام مكوناً أساسياً و حويلاً للاستقرار النقدي مما يوضح علاقة التداخل العميق بين النظامين المالي و النقدي و علاقة التأثير المتبادل التي بينهما والتي تجعل انه من غير الممكن حدوث استقرار في احدهما بينما الآخر يشهد عدم استقرار أو اضطرابات بشكل اصح.

3- المبدأ الثالث: يتمحور حول ان مفهوم الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بعدم وجود أزمات مالية فعلية ولكنه يتعلق أكثر بقدرة النظام المالي على مواجهة الاضطرابات و الحد من ظهور الاختلالات و العمل على احتوائها والتعامل معها قبل أن تشكل خطراً على النظام المالي نفسه أو على الاقتصاد ككل . ففي نظام مالي يتصف بالتطور و الاستقرار و التوازن، يحدث هذا تلقائياً من خلال آليات التصحيح الذاتي وضبط السوق - آليات السوق - و التي تعمل على خلق المرونة اللازمة لمنع المشاكل من التفاقم والتحول إلى مخاطر تهدد الاستقرار على مستوى النظام المالي ككل وفي هذا الاطار هناك طريقتين يمكن للنظام المالي المفاضلة بينهما من خلال الاختيار بين السماح لآليات السوق بالعمل لحل الاختلالات والصعوبات المحتملة أو عن طريق التدخل المباشر - البنك المركزي - من خلال ضخ السيولة أو امتصاصها عبر الأسواق.

4 - المبدأ الرابع: من المهم تأطير الاستقرار المالي وفهمه جيدا من حيث العواقب المحتملة على الاقتصاد الحقيقي. حيث لا ينبغي اعتبار الاضطرابات في الأسواق المالية أو المؤسسات المالية تهديداً للاستقرار المالي خاصة إذا لم يكن من المتوقع أنها ستضر بالنشاط الاقتصادي العام.

و بالتالي فان الإغلاق العرضي لمؤسسة مالية ، اوزيادة التقلبات الحادة في الأسعار نتيجة للقوى التنافسية ، والدمج الفعال للمعلومات الجديدة ، والتصحيح الذاتي للنظام المالي بالاعتماد على قوى السوق من خلال آليات الانضباط الذاتي و في غياب العدوى والاحتمال الكبير للتأثيرات النظامية ، فان هذه التطورات هي موضع ترحيب حتى و إن لم تكن صحية من منظور الاستقرار المالي الا أنها من مكونات النظام المالي التي تعزز نشاطه وفعاليتها خاصة أنها لا تضر الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

5 - المبدأ الخامس : اعتبار الاستقرار المالي على أنه يحدث على طول سلسلة متصلة . أحد الآثار المترتبة على رؤية الاستقرار المالي بهذه الطريقة هو أن الحفاظ على الاستقرار المالي لا يتطلب بالضرورة أن يعمل كل جزء من النظام المالي في جميع الأوقات بأقصى كفاءة ؛ يتماشى مع النظام المالي الذي يعمل على "إطار احتياطي" من وقت لآخر.

يعتبر مفهوم السلسلة المتصلة وثيق الصلة بالموضوع لأن التمويل ينطوي بشكل أساسي على عدم اليقين ، أي انه يعتمد على التوقعات ، وهو ديناميكي إلى حد ما ، ويعتمد على فكرة ان أجزاء كثيرة من النظام المالي تعمل بشكل جيد إلى حد معقول وبشكل متزامن ما قد يمثل الاستقرار في فترة ما ، كما يمكن ان يكون أكثر استقراراً أو أقل استقراراً في فترات اخرى ، وهذا راجع الى جوانب أخرى من النظام الاقتصادي كالتطورات التكنولوجية والسياسية والاجتماعي و التي لها علاقة قوية بالنظام المالي.

وعليه ومن خلال المبادئ السابقة والتي أوضحت معالم استقرار النظام المالي يمكن تعريف الاستقرار المالي على انه: "يمكن القول أن النظام المالي هو في نسق مستقر ، إذا كان قادراً على تسهيل (عوض عن إعاقة) الأداء الاقتصادي ، وكذلك قادراً على تشتيت الاختلالات المالية الناجمة عن التطور الطبيعي ، أو ناجمة عن أحداث سلبية غير متوقعة" (العرايبي مصطفى ، قدي عبد المجيد، 2016، صفحة 08)

- تعريفات الاستقرار المالي كثيرة و متعددة حيث وجد مسح أجراه صندوق النقد الدولي (FMI) أن 73% من البنوك المركزية حول العالم لها تعريفها الخاص للاستقرار المالي ، وهذه التعريفات متشابهة للوهلة الأولى ، لكن توزيع المصطلحات والخطاب المتباين نتيجة لتعدد اللغات واللهجات يعكس الاعتبارات النظرية التي تعكس الاتساع الذي يحكم تلك التفسيرات. (Stanislaw Stefaniak,

تنقسم تعريفات الاستقرار المالي عادة إلى عدة تعريفات "إيجابية" و "سلبية"، اعتماداً على ما إذا كانت تسعى تلك التعاريف إلى تحديد سمات البيئة المالية المستقرة بشكل مباشر وهو امر ايجابي أو عن طريق تحديد عدم الاستقرار المالي بشكل مباشر وهو التعريف بالمضاد لصعوبة تحديد المعرف ما يعني تحديد الاستقرار المالي بشكل غير مباشر وهو التعريف السلبي للاستقرار المالي و الذي يعني الافتقار إلى عدم الاستقرار. هذا التقسيم ناتج عن اختلاف الادبيات و الكتاب و الباحثين في تعريف الاستقرار المالي لكنه ليس السبيل الوحيد الذي يمكن تجميع تعريفات الاستقرار المالي على أساسه و فيما يلي سنتطرق لبعض اشهر التعريفات التي اعطيت للاستقرار المالي.

يعرّف فريدريك ميشكين الاستقرار المالي بالإشارة إلى عدم حصوله: "يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تتداخل صدمات النظام المالي مع تدفقات المعلومات بحيث لا يتمكن النظام المالي بعد الآن من القيام بعمله المتمثل في توجيه الأموال إلى أولئك الذين لديهم فرص استثمارية منتجة". (Frederic S. Mishkin, 1997, p. 62)

بشكل عام ، يشير الاستقرار عادةً إلى الحفاظ على الوظائف الاقتصادية الأساسية للنظام المالي في توجيه المدخرات إلى الاستثمارات وتوفير الكفاءة وآليات دفع آمنة. على هذا المنوال فإن الاستقرار المالي شرط يكون فيه النظام المالي قادرًا على تحمل الصدمات بدون افساح المجال للعمليات التراكمية التي تعيق تخصيص المدخرات لاستثمار الفرص ومعالجة المدفوعات في الاقتصاد. (Tommaso Padoa-Schioppa, 2002, p. 20)

يتميز أندرو كروكيت بشكل واضح بين الاستقرار النقدي والاستقرار المالي ويعرف الأخير بأنه "حالة يكون فيها الأداء الاقتصادي ضعيفا بسبب التقلبات في أسعار الأصول المالية ، أو في قدرة الوسطاء الماليين على الوفاء بالالتزامات المتعاقدين معهم." هذا التعريف هو مثال جيد للتفكير الجديد حول الاستقرار المالي ، لأنه يلفت الانتباه إلى أسعار الأصول (على عكس المستوى العام للأسعار في الاقتصاد) ويتعامل مع الترابط بين المؤسسات المالية كوسيلة لانتشار الاضطرابات المالية. (Stanislaw Stefaniak, 2018, p. 19)

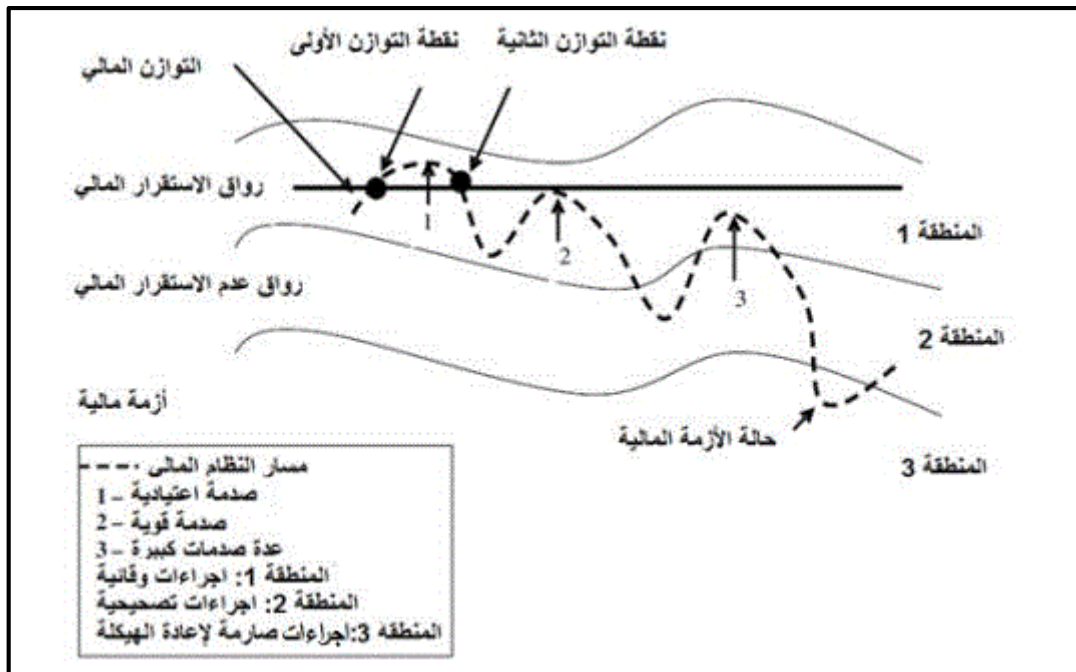
ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن الاستقرار المالي يشير إلى قدرة النظام المالي على أداء ثلاث مهام اساسية كالآتي: (Vijlder, 2023, p. 03) أولاً: تسهيل " التخصيص الفعال للموارد الاقتصادية - سواء على المستوى المكاني أو الزماني على وجه الخصوص - وفعالية العمليات الاقتصادية الأخرى (مثل تراكم الثروة، والنمو الاقتصادي، وفي نهاية المطاف الرخاء الاجتماعي) ".

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

ثانياً: تقييم وتسعير وتخصيص وإدارة المخاطر المالية.

ثالثاً: الحفاظ على " قدرته على أداء هذه الوظائف الأساسية - حتى عندما يتأثر بالصدمات الخارجية أو بتراكم الاختلالات - في المقام الأول من خلال آليات التصحيح الذاتي".
ويمكن التمييز بين حالات الاستقرار و عدم الاستقرار و الازمة المالية من خلال التقديرات المختلفة لحالة النظام المالي و بالخصوص الاعتماد على الاجراءات و العمليات التي تقوم بها الدولة من اجل الحفاظ على نظامها المالي في رواق الاستقرار و السلامة المالية أي بعيدا عن حالات عدم الاستقرار التي من الممكن ان تؤدي في النهاية إلى حدوث ازمة مالية تكون لها اثار مدمرة على النظام المالي المحلي و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1-2: رواق الاستقرار المالي



المصدر: (نظيرة، 2018، صفحة 321)

وينشأ عدم الاستقرار بسبب الصدمات الكبيرة التي تؤثر على القطاع المالي، وتعتبر الإجراءات التي تتخذها السلطات و الجهات المختصة في مثل هذه الحالات بمثابة إجراءات تصحيحية طارئة. حيث يُنظر إلى الأزمة على أنها شكل متطرف من أشكال عدم الاستقرار، ناتج عن الصدمات المتكررة والاضطرابات في النظام المالي. يحدث هذا عندما تفشل التدابير الوقائية والتصحيحية التي تنفذها السلطات في تحقيق الأهداف المرجوة و المنتظرة منها. ومن الجدير بالذكر أن النظام المالي يمكن أن ينتقل من حالة الاستقرار التي كان فيها إلى الرواق الضيق و هو الأزمة، خاصة في ظل وجود صدمات خارجية كبيرة من شأنها ان تدفع النظام المالي إلى الابتعاد عن المنطقة الأولى، "منطقة

الاستقرار المالي"، و تقوده مباشرة إلى المنطقة الثانية، "منطقة العدم" أي التحول من الاستقرار إلى عدم الاستقرار المالي و الذي من السهل جدا دخول بعد ذلك في المنطقة الثالثة الأكثر خطورة "منطقة الازمة المالية". ما يعني أن الخروج من "منطقة الاستقرار المالي" يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية في ظرف وجيز مالم تتخذ الاجراءات المناسبة من اجل اعادة النظام المالي إلى حالته الطبيعية في منطقة الاستقرار. (نظيرة، 2018، صفحة 321)

أما مصطلح الاستقرار المصرفي فهو يعبر عن الاستقرار المالي للقطاع المصرفي أي نقول انه يوجد استقرار مصرفي عندما تكون البنوك مستقرة ماليا ولهذا سنتجاوز في دراستنا هذه تكرار مصطلح استقرار مصرفي بل سنعتمد على الاساس وهو الاستقرار المالي في البنوك.

أما اذا اردنا تعريفه فان الاستقرار المصرفي يشير إلى قدرة البنوك على تحديد واستيعاب المخاطر الأساسية ومن ثم التحوط ضد الأزمات المحتملة من خلال مواجهة واستيعاب الصدمات الداخلية والخارجية دون التأثير على النظام المصرفي ككل. بالإضافة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء أثناء سحب الودائع أو التقدم بطلب للحصول على قروض بسيطة نسبياً دون أي عوائق؛ كذلك عندما يتم سداد المدفوعات بشكل صحيح، وبسرعة وفي الوقت المحدد؛ مما يعني أن أصولها السائلة أكبر من التزاماتها أو خصومها قصيرة الأجل. (علي الخزرجي ث. ع. ا. و سعيد الأعرجي، 2020، صفحة 329)

المطلب الثاني: اسباب عدم الاستقرار المالي ومظاهره

الاستقرار المالي هو تلك الحالة التي يكون فيها النظام في حالة توازن أو الحالة التي لا يعاني فيها النظام من أي مشاكل تقوض استقراره ولكن وفي اغلب الاحيان لا يستمر هذا الاستقرار وتكون هناك اسباب ومعوقات تجعل هذا الاستقرار غير دائم و في هذه الحالة يكون هناك حالة عدم استقرار مالي ، ولعدم الاستقرار المالي العديد من المظاهر التي يمكن من خلالها تشخيصه وهو ما سنتطرق له في هذا الجزء.

الفرع الاول: اسباب عدم الاستقرار المالي

يقترح كلا من الاقتصاد الكلي والجزئي النهج التي يمكن أن تشرح الأسباب الكامنة وراء حدوث عدم الاستقرار المالي. ففي نهج الاقتصاد الكلي ، هناك عاملان رئيسيان يعتقد أنهما يؤديان إلى عدم الاستقرار. هذه العوامل هي: التقلبات الشديدة في الأسعار وزيادة المديونية في الاقتصاد. من أجل أن تصبح المراكز المالية مثقلة بالديون بشكل متزايد على مدى فترات طويلة من الازدهار ، وبالتالي تصبح عرضة بشكل متزايد لأزمة انكماش الديون ، حيث يصبح كل من المقترضين والمقرضين

متساهلين وغير قلقين مع ارتفاع نسب الديون إلى تمويل الاسهم نظرا للانخفاض الكبير في معدلات الفائدة و هنا يصبح الاقتصاد يعاني من الهشاشة المالية وهي احد اكبر المشاكل الصعبة بالنسبة للبنك المركزي ؛ ففي محاولته للسيطرة عليها وكبح تضخم حجم الهشاشة المالية يقوم بتشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة و الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية اخرى في سع به إلى تجنب الازمة الاولى حيث ان رفع اسعار الفائدة سيؤدي فعلا إلى اثر عكسي من خلال توجه جماعي للتخلص من السندات مرتفعة التكاليف مما يجعل العرض أكثر من الطلب و منه انهيار اسعارها يحتم على اصحابها الاقتراض مجددا و بمعدلات الفائدة المرتفعة حتى يتمكنوا من سداد الديون و الاعباء المترتبة عليها. اكما أنه عندما كان الاقتصاد في حالة ازدهار، يتم تشجيع المستثمرين على الانخراط في المزيد من أنشطة المضاربة و مع ارتفاع أسعار الأصول يزيد الاستعداد لتمويل هذه الأنشطة من خلال التزامات الديون التي تم رفع معدلات الفائدة الخاصة بها. وبالتالي ، يتم استخدام المزيد من الائتمان في التمويل أنشطة مضاربة بدلاً من مشاريع استثمارية حقيقية تؤدي في الاخير إلى هيكل مالي هش. حيث انه إذا كانت العوائد المتوقعة من أنشطة المضاربة تلك لا تتعدى الديون فان معظم المضاربين سيفلسون والاقتصاد ينتهي به الأمر في انكماش الديون. هذه الازمة تتطلب إدارة مخاطر سليمة من حيث الممارسات ، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسيولة ، بدون ذلك حتما سيصبح النظام المالي غير مستقر وعرضة لأزمات اكبر.

أما على مستوى الاقتصاد الجزئي أو ما يعرف بالنهج الميكرواقتصادي فانه يركز على أهمية عدم التماثل في المعلومات والسلوك غير العقلاني للوكلاء الاقتصاديين أثناء فترات فقدان الثقة في المؤسسات المالية. ردًا على الشائعات حول قروض البنوك، يزيد معدل سحب الودائع، ما يضغط على المؤسسات المالية لتصفية أصولها وقبول خسائر كبيرة. وبالتالي، يمكن أن تهتز مصداقية هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى حدوث هلع مصرفي فجائي يمكن أن يتحول في النهاية إلى عدم استقرار مفرط وأزمات مالية متتالية. (Ahmed Belouafi, Chaouki Achour Bourakba, Karima Saci, 2017, pp. 6-7-8)

وعليه يمكن تحديد مجموعة من العوامل و الاسباب التي تتموع بين اسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي واخرى ناتجة عن النظام المالي وسياساته يالاضافة إلى عوامل وتقلبات السوق و التي تجعل القطاع المالي في حالة من عدم الاستقرار كما يلي:

1 - تقلبات في ظروف وشروط التبادل التجاري:

قد تتسبب ظروف التبادلات التجارية في صدمات وتقلبات تدفقات التجارة الخارجية ما يعني ارتفاع أسعار الفائدة الدولية الذي يؤدي بدوره إلى الاضطرابات المالية وحالات عدم الاستقرار في مداخيل الدولة والمؤسسات المالية مما يجعل من المستحيل عليها تسديد التزاماتها المالية من خدمة الدين وتراكم الائتمان الغير منتج . سواء كانت هذه الظروف و الاضطرابات داخلية أو خارجية، قد تكون في نهاية المطاف هي السبب الذي يؤدي إلى حدوث الأزمة المالية ان لم يتم علاجها وتشخيصها في وقت مبكر.

2 - تقلب أسعار الفائدة العالمية :

التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة على مستوى العالم هو احد العوامل الخارجية التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، خاصة في البلدان النامية، حيث انه يؤثر ليس فقط على تكاليف الاقتراض ولكن الأهم من ذلك فهو يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ودرجة جاذبيته حيث ان أكثر 50% من تدفقات رؤوس الأموال داخل وخارج البلدان النامية في التسعينات كانت ناتجة عن تقلبات في الأسعار الفائدة على مستوى العالم. (اوصغير، 2020، الصفحات 71-72)

3 - تقلبات اسعار الصرف:

تقلبات سعر الصرف الحقيقي هي عامل رئيسي في العديد من الأزمات المالية كما تؤكد الأبحاث ذلك، حيث تظهر أن الدول النامية مثل دول أمريكا الجنوبية تواجه اضطرابات في سعر الصرف الحقيقي بمعدل أعلى من أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا. بعد الأزمة المالية، يحدث ارتفاع حاد في سعر الصرف الحقيقي غالبًا بسبب زيادة الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية. وكانت الأزمة المالية الآسيوية، التي بدأت بانخفاض حاد في قيمة العملة التايلندية البات في سنة 1997، بمثابة مثال حي عن الدمار الذي يمكن ان ينجم عن التحركات المعاكسة للعملة. حيث وفي خضم تفاقم المضاربة الشرسة على البات، اضطر البنك المركزي التايلاندي إلى تعويم (تحرير) العملة وفك بذلك ارتباطها بالدولار الأمريكي، مما أدى إلى انخفاض حاد في قيمة العملة التايلندية ونتيجة لارتباط الاقتصاد التايلندي باقتصاديات دول جنوب شرق اسيا وتجسيدها حيا لنظرية العدوى في الازمات، انتقلت ازمة عملة البات لتؤثر أيضًا على كل من كوريا الجنوبية وماليزيا المجاورة وحتى إندونيسيا ، حيث أدت إلى حالات إفلاس واسعة وانخفاض حاد في سوق الأوراق المالية ما أدى بطبيعة الحال إلى انكماش اقتصاد هذه الدول بشكل مدمر استمرت اثاره لفترة جيدة حتى تمكنت هذه الدول من التعافي، ولهذا فان استقرار اسعار

الصرف احد اهم عوامل الاستقرار المالي حيث ان أي أزمة تضرب اسعار الصرف ستؤثر وبشكل فوري ومدمر على الاستقرار المالي وحتى الاقتصادي لعديد الدول. (G.Corsetti, P.Pesenti,N.Roubini, 1999, pp. 47-49)

4 - تقلبات معدل التضخم:

معدلات التضخم على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي دائماً ما كانت عاملاً حاسماً في قدرة القطاع المصرفي على أداء دوره في الوساطة المالية. ينطبق ذلك بشكل خاص على منح الائتمان وتوفير السيولة. كما ان الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار يُعتبر السبب المباشر في الأزمات المالية في العديد من بلدان النامية كما هو الحال بالنسبة لدول امريكا الجنوبية. من جهة أخرى تقلبات معدلات التضخم وخاصة ارتفاعها بشكل كبير كان لهذا تأثير جد سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما ساهم إلى حد كبير في ظهور الأزمات المالية في العديد من البلدان. (الشوربيجي، 2006، الصفحات 09-11)

5 - عدم التوافق بين أصول البنك وخصومه:

أدت التوسع في منح القروض إلى حدوث عدم التوافق والتناسب بين أصول البنك وخصومه، خاصةً مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، مما يجعل البنوك غير قادرة على الاحتفاظ بما يكفي من السيولة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وذلك عندما تكون أسعار الفائدة العالمية أعلى وأكثر جاذبية من الأسعار المحلية. أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية مرتفعة ويكون سعر الصرف ثابتاً، مما يجذب البنوك المحلية لطلب التمويل الخارجي. قد يتعرض زبائن البنوك أيضاً لاختلافات بين العملات الأجنبية وفترات الاستحقاق. (خميسي قايدى، أمينة بن خزناجي، 2016، الصفحات 80-81)

6 - تحرير مالي غير مدروس:

التحرير المالي يسمح للبنوك الأجنبية بالدخول إلى السوق المالي المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط التنافسي على البنوك المحلية، خاصة في أنشطة الإقراض التي لم تكن مستعدة لها جيدة بحكم نقص الخبرة وحدثة النشاط. يتضمن ذلك قبول أنواع جديدة من المخاطر التي قد لا يكون البنك قادراً على تحملها بدون التحضير الكافي لها وتخصيص ما يكفي من الاحتياطات و الموارد و الخطط اللازمة لمواجهة الأزمات الممكنة و الناجمة عن التوسع في منح الائتمان بأسعار تنافسية، حيث غالباً ما تفتقر البنوك المحلية إلى الموارد والخبرات الضرورية للتعامل مع هذه الأنشطة

والمخاطر الجديدة الناشئة عن تحرير القطاع المالي ما يجعلها عرضة للخطر الافلاس و التصفية.
(بهناس، 2014، صفحة 40)

7- التدخل الحكومي في الإقراض:

من الجوانب المشتركة للأزمات المالية في العديد من البلدان هو الدور المهم الذي تلعبه الدولة في الأعمال و الانشطة المصرفية ، وخاصة الإقراض. غالبًا ما تقوم الحكومات بتوزيع الأموال المتاحة على قطاعات معينة لاغراض وأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية وهو ما يجعل القطاع المالي أكثر هشاشة ويعيش حالات من عدم الاستقرار نتيجة للتخصيص غير الكفأ للموارد الناتج عن التدخل الحكومي في السياسات الاقراضية للبنوك المحلية. (GUSTAVO JOAQUIMFELIPE NETTOJOSÉ RENATO H. ORNELAS, 2023)

8 - نقاط الضعف في الأنظمة المحاسبية والتنظيمية والرقابية:

ان ضعف الممارسات المحاسبية خاصة تلك المتعلقة بالقروض المتعثرة ونسبتها في محافظ القروض لدى البنوك، وعدم الالتزام بالقوانين التي ترسم حدود الاقراض بالإضافة إلى عدم كفاءة نظم الاشراف والرقابة المصرفية ، كل هذه الاسباب تؤدي بالبنك إلى التقييم غير الدقيق لمخاطر الائتمان وتركيزه للمخاطر في مجال واحد ، مثل العقارات والتوسع في القروض الاستهلاكية. فلا شك أنها من أهم أسباب الطوارئ المالية والأزمات المالية وحالات عدم الاستقرار المالي.

9 - نظام الحوافز المشوه:

ان أصحاب البنوك وإدارتها لا يتأثرون اقتصادياً بالأزمة المالية التي يعانون منها ولن يتم إعفائهم من واجباتهم أو تحميلهم المسؤولية عن أي خسائر متكبدة ومن ناحية أخرى فتشير التجارب العالمية إلى أن الإدارة العليا للبنوك وافتقارها إلى الخبرة هي احدى اهم الأسباب الرئيسية للأزمات المصرفية ولم تتمكن محاولات تعديل هيكل البنك أو تغيير إدارته عن طريق التدوير في المناصب من منع أو تخفيف آثار الأزمة وذلك لأن نفس فريق الإدارة ظل في موقع اتخاذ القرار ولم تكن هناك تغييرات جوهرية على فريق الإدارة أو طريقة تقييم وإدارة مخاطر الائتمان ، وقد أظهرت التجربة أنه في بعض الحالات ، سمح ضعف الإشراف و الرقابة المصرفية وضعف الأنظمة والممارسات المحاسبية للإدارة العليا بإخفاء القروض المعدومة لسنوات. وهذا جعل من الصعب تحديد المعاملات السابقة قبل بداية الأزمة المالية ، مما أعاق الاستعدادات الفعالة لمنع تأثيرها أو التخفيف من شدة حدتها.

10 - سياسة سعر الصرف :

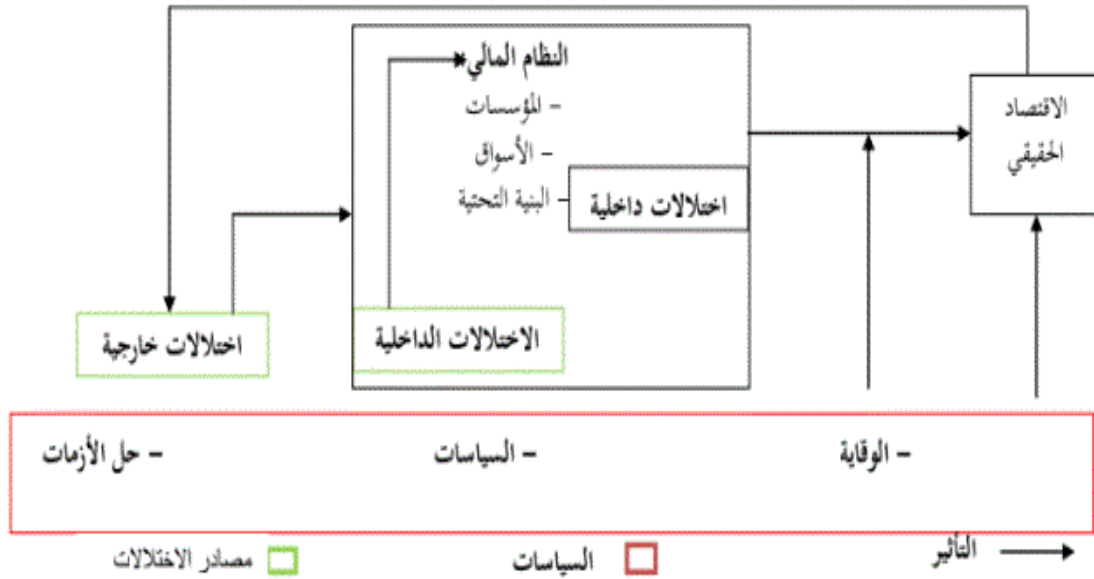
ان الدول التي تتبع سياسات سعر صرف ثابت تكون أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية على سبيل المثال، يجعل هذا النظام من الصعب على السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي أن تكون كملاذا آمن ومقرض اخير للبنوك لان ذلك يؤدي إلى خسارة السلطات النقدية لاحتياطياتها النقدية من العملة الصعبة و هو ما يتسبب بأزمات العملة والتي بدورها تسبب العجز في ميزان المدفوعات كما ويؤدي نقص المعروض النقدي وارتفاع أسعار الفائدة المحلية إلى زيادة ضغوط الأزمة على القروض المقدمة إلى القطاع المصرفي ومن ناحية أخرى فإن إتباع سياسة سعر صرف مرنة وعند حدوث الازمة سيؤدي إلى انخفاض مباشر في قيمة العملة وارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي بدوره إلى خفض قيمة أصول البنك وخصومه إلى مستوى أكثر انسجاما مع متطلبات امان البنك (احمد، 2021، صفحة 87).

11 - مكونات تدفقات رأس المال:

كان لمكونات تدفقات رأس المال تأثير كبير في حدوث الاضطرابات المالية المختلفة خلال الأزمات المالية.و تعتبر القروض قصيرة الأجل من أخطر أنواع تدفقات رأس المال و التي يكثر سحبها في أوقات الأزمات ، تنشأ مخاطر السحب لأن تكاليف ذلك تكون في حدودها الدنيا. و على النقيض من ذلك فالاستثمار في الأسهم والسندات يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للبايعين في أوقات الأزمات .

و بالتالي فان عدم الاستقرار المالي ماهو الا نتيجة حتمية للاضطرابات و الاختلالات التي يعاني منها النظام المالي سواء كانت هذه الاختلالات ناتجة عن عوامل و مؤثرات داخلية (داخل النظام نفسه) أو عوامل خارجية (البيئة المحيطة) كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم 2-2: الاختلالات و الاضطرابات التي تؤدي إلى حالات عدم الاستقرار المالي



المصدر: بن الدين، أ. (2020). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية - تجارب دولية [Thèse de Doctorat, Université Hassiba Ben Bouali - Chlef]. الصفحة 13

من الشكل اعلاه يتبين لنا ان النظام المالي عرضة للعديد من المؤثرات و العوامل التي يمكن ان تؤثر على استقراره وسلامته حيث يمكن ان تكون هذه العوامل نابعة من النظام نفسه كفشل المؤسسات وعدم كفاءتها او فساد الانظمة و التشريعات وضعف الرقابة الداخلية لمكونات النظام المالي ، كما ان البنية التحتية للنظام المالي تلعب دورا بالغ الاهمية في سلامته واستقراره حيث انه عندما تتوفر كل الظروف و الهياكل التي تساعد المؤسسات المالية على ممارسة نشاطها بسهولة كشبكة الانترنت مثلا أو توفرها على عدد مناسب من الفروع لكل 1000 نسمة كلها عوامل من شأنها ان تعزز سلامة واستقرار النظام المالي وغيابها يؤدي إلى الحالة العكسية من ضعف وهشاشة المؤسسات المالية و بالتالي النظام المالي ككل ، كذلك يتأثر الاستقرار المالي بالعوامل الخارجية التي من مصادرها الاقتصاد الحقيقي حيث ان العلاقة بين النظام المالي و الاقتصاد الوطني هي علاقة تأثير متبادل فمثلا يساهم استقرار وقوة النظام المالي في تطور و توازن الاقتصاد الحقيقي و العكس في حالة عدم الاستقرار المالي ، فالنظام المالي يتأثر بقوة وصلابة الاقتصاد الحقيقي و نشاطه ونتاجيته فكلما كان الاقتصاد الحقيقي أكثر عرضة للازمات و الصدمات كلما كان النظام المالي مهدد في أي لحظة بحدوث اختلالات و اضطرابات كفيلا بزعة استقراره وتقويض سلامته.

الفرع الثاني : مظاهر عدم الاستقرار المالي

ينعكس عدم الاستقرار المالي على النظام المالي في شكل مجموعة من المشاكل و الاختلالات التي تطفو للسطح فتتجلى هذه المظاهر للعيان و تتمثل في اما حالات الذعر المالي أو التقلبات الحادة في الاسعار بالاضافة إلى الانهيار المالي كما يلي:

اولا: الذعر المصرفي (المالي)

الذعر في علم الاقتصاد هو اضطراب حاد في القطاع المالي ، مثل فشل بنكي كارثي يمتد على نطاق واسع ويشمل مجموعة كبيرة من البنوك، أو انهيار في سوق الأوراق المالية و المضاربة المحتمدة على الأسهم يتبعه انهيار السوق نتيجة لانفجار الفقاعات السعرية، أو حالة الذعر والخوف التي تنجم عن أزمة مالية أو ركود اقتصادي حاد أو حتى توقع مثل هذه النتائج الممكنة الحدوث، للإشارة فان هذا المصطلح ينطبق فقط على المرحلة العنيفة من التشنج المالي ولا يمتد إلى أزمة الأعمال المالية بأكملها.

ينشأ الذعر المصرفي عندما يفقد العديد من المودعين الثقة في ملاءة البنوك ويطالبون بدفع ودائعهم المصرفية نقدًا. ويتعين على البنوك، التي تحتفظ عادة بجزء من الودائع كاحتياطات، أن تبدأ في عملية تصفية وتحصيل القروض لتلبية الطلب المتزايد على الاموال المودعة من طرف اصحابها، لكن يمكن لعملية التصفية الغير مدروسة و المتسرعة أن تؤدي إلى فشل البنوك وان كانت تتمتع بملاءة مالية جيدة سابقًا. (Richard H. Pells, Cricina D Romer, 2023)

إن الذعر المصرفي بطبيعته مجرد احداث غير عقلانية وغير قابلة للتفسير إلى حد كبير، ولكن بعض الأسباب الأساسية وراء حدوث الأزمة يمكن تفسيرها. ويعتقد المؤرخون الاقتصاديون أن الارتفاع الحاد في معدلات الاقتراض إلى جانب السياسات الحكومية التي تشجع البنوك الصغيرة غير المتنوعة والتي لا تزال فتية و لا تتمتع بصلاية كافية لمواجهة الازمات الحادة، تخلق بيئة يمكن أن ينشأ فيها مثل هذه الحالات التي تؤدي الى الذعر وينتشر خاصة عندما يكون هناك مجال للتوسع والتعميم على باقي المصارف نتيجة للتراط و التداخل الكبير في القطاع المصرفي.

ثانيا: عدم استقرار الأسعار

يمكن أن تتخذ مستويات الأسعار شكلين رئيسيين لا ثالث لهما أما الانخفاض أو الارتفاع (عبد الناصر براني، زينب هراوة، 2022، صفحة 04) :

الزيادات المستمرة في الأسعار تسمى التضخم؛ ويطلق على الانخفاض المستمر في الأسعار اسم الانكماش. يمكن أن يكون لكل من التضخم والانكماش تأثير سلبي على الإقراض. يقلل التضخم من قيمة الأموال التي تساهم بها المؤسسة في عملية الإقراض. يؤدي انكماش الأسعار إلى زيادة قيمة

ودائع القروض. ولذلك، فإن التضخم غير المتوقع يمكن أن يكون له تأثير سلبي على المقرضين وعلى العكس من ذلك تكون إيجابية بالنسبة للمقترضين. أما الانكماش غير المتوقع له تأثير معاكس للتضخم حيث يجعل الانكماش القروض أكثر خطورة بالنسبة للمقترضين والمقرضين. وهذا يجعل القرض أقل جاذبية.

ثالثاً: الانهيار المالي

يطلق عليها ايضاً الازمة المالية يحدث الانهيار المالي عندما تكون المؤسسات المالية تعاني من نقص الأموال و غالباً ما يرتبط بالتضخم في الأسعار و الذعر المالي أو الخوف من انفجار الفقاعات السعرية في سوق الأسهم الذي يدفع المستثمرين إلى بيع الأصول أو سحب الأموال من الأسهم لأنهم يخشون أن تنخفض قيمة تلك الأصول. (KENTON, 2023)

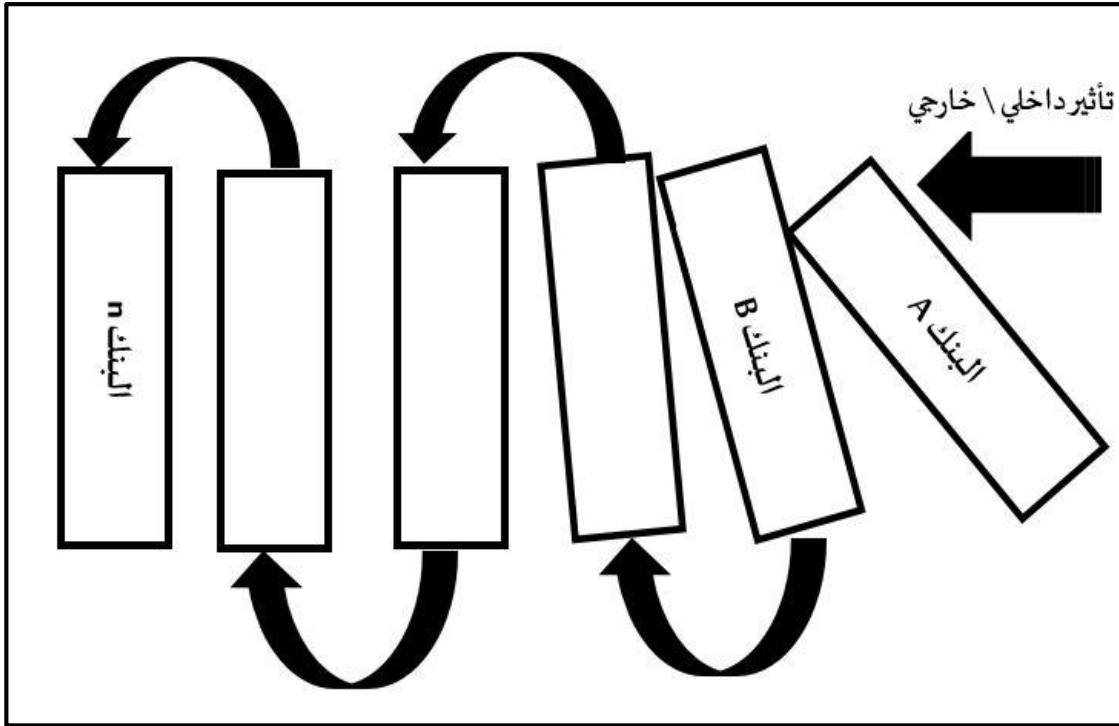
الحالات الأخرى التي يمكن وصفها بأنها انهيار مالي هي انفجار فقاعات المضاربة، أو الإفلاس، أو التخلف عن سداد الديون السيادية، أو أزمة العملة. يمكن أن تحدث الأنهيارات المالية في البنوك فقط كما يمكنها ان تنتشر إلى الاقتصاد ككل و أو حتى الاقتصاد إقليمي أو الاقتصاد العالمي و الازمة المالية العالمية 2008 خير دليل على ذلك.

رابعاً: العدوى المالية

عرفها الاقتصادي MASSON سنة 1999 من خلال ثلاث جوانب رئيسية: (ريمة، 2013، صفحة 101) - صدمة مشتركة مثل انهيار اسعار المحروقات أو اسعار الفائدة أو اسعار الصرف أو زيادة حادة في المستوى العام للأسعار وسمي هذا الاثر باسمه "اثر ماسون":
- العدوى البحتة أو المحظة و التي تحدث عادة نتيجة فقدان الثقة نتيجة لانتشار حالات الهلع المالي؛

- الترابط : سواء بين الاقتصاديات و الاسواق المالية على مستوى الدول أو عن طريق الترابط بين المؤسسات المالية و خاصة البنوك داخل الدولة نفسها ويطلق على طريقة انتقال العدوى المالية بين المؤسسات باسم أثر الدومينو تشبيها بلعبة الدومينو حيث تعتبر المؤسسات المالية في النظام المالي مترابطة بشكل ما مثل احجار الدومينو التي تقف جنب بعضها البعض فان حدث خلل أو صدمة سواء من داخل المؤسسة أو عن طريق عوامل خارجية وادى الى انهيار المؤسسة سيتبع ذلك انهيار تسلسلي كآثر سقوط حجر الدومينو على باقي الاحجار و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2-3: نموذج الدومينو للعدوى المالية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث : عناصر الاستقرار المالي واهميته

يعد الاستقرار المالي احد اهم عناصر الاستقرار الاقتصادي حيث يشمل الاستقرار المالي ، الاستقرار النقدي، الاستقرار في الاسعار ، تدفقات الموارد المالية وغيرها من العناصر الاخرى ولهذا تنبثق اهمية قصوى للاستقرار المالي واصبح هدفا اساسيا في الخطط و الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية التي تضعها العديد من الدول من اجل الحفاظ على توازنها و استقرارها الاقتصادي.

الفرع الاول: عناصر الاستقرار المالي

يتضح مما سبق أن الاستقرار المالي هي تنظيم مستمر لعمليات ووظائف النظام المالي و تقديم الخدمات المالية الأساسية بكفاءة وبشكل موحد ، مما ينعكس بشكل جيد على الاقتصاد الكلي اي يكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار متى كان قادراً على تسهيل (بدلاً من إعاقة) أداء الاقتصاد ، وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا نتيجة لأحداث سلبية مفاجئة وغير متوقعة.

الاستقرار المالي يتكون من مجموعة عناصر اساسية اختصرها مايكل فووت كما يلي: (Stanislaw

Stefaniak, 2018, p. 20)

1- استقرار نقدي.

2- مستويات العمالة قريبة من المعدلات الطبيعية للاقتصاد ؛

3- الثقة في عمل عموم المؤسسات المالية والأسواق الرئيسية في الاقتصاد ؛

4- حالة استقرار الاسعار أي عدم وجود تحركات أسعار نسبية للأصول الحقيقية أو المالية داخل الاقتصاد و التي من شأنها أن تقوض (1) أو (2).

اولا: الاستقرار النقدي

للاستقرار النقدي العديد من التعاريف التي تتارجح ما بين المفهوم الايجابي و السلبي و التي دائما ما تربط الاستقرار النقدي باستقرار الاسعار كما هو موضح في التعريفات الموالية: (Lucía Satragno, 2022, p. 45)

يقدم (Lastra) تعريفا للاستقرار النقدي يأخذ بعين الاعتبار كلا من المنظور الإيجابي

والسلبي :

1 - من الناحية الإيجابية : يشير الاستقرار النقدي إلى الحفاظ على القيمة الداخلية للمال (أي استقرار الأسعار) وكذلك القيمة الخارجية له اي قيمة العملة (على سبيل المثال ، استقرار العملة مقابل العملات الاخرى، والتي بدورها تتأثر باختيار السطة النقدية في البلاد لسعر الصرف العملة).

2 - من الناحية السلبية : يشير الاستقرار النقدي على نطاق واسع إلى عدم الاستقرار في الاسعار. يقدم جيانفيتي (Gianviti)، المستشار العام السابق لصندوق النقد الدولي ، تعريف إيجابي عن الاستقرار النقدي ، حيث اشار إلى ان الاستقرار النقدي يعني ضرورة الحفاظ على قيمة العملة ، ولكن يمكن فهم ذلك من حيث الحفاظ على قيمته الخارجية (أي سعر الصرف) ، أو قيمته الداخلية (أي الأسعار المحلية) ، أو كليهما يعني ان هذا التعريف يركز على نقطة الحفاظ على قيمة العملة بعض النظر عن أي مستوى يتم ذلك سواء داخليا من خلال استقرار الاسعار و محاربة التضخم أو من خلال سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاخرى أو من خلال كليهما.

لكن تجدر انه الا يوجد تعريف موحد مقبول عالمياً للاستقرار النقدي. حيث في بعض الأحيان يستخدم الاستقرار النقدي كمرادف لاستقرار الأسعار. ومع ذلك ، كما هو موضح في التعاريف السابقة ، يشير استقرار الأسعار إلى جانب الاستقرار النقدي من الداخل فقط دون النظر إلى البعد الخارجي الذي هو مهم اساسا في تحقيق الاستقرار النقدي و من ثم المالي ايضا.

ثانيا : مستويات العمالة قريبة من المعدلات الطبيعية للاقتصاد

و يقصد بها ان تكون مؤشرات سوق العمالة في الاقتصاد تدور حول المعدلات الطبيعية لها وخاصة معدلات البطالة ويمكن شرح تلك المؤشرات كما يلي: (عبدالكريم، 2009، الصفحات 181-182)

1 - معدل النشاط (TA): يمكن حساب معدل الاجمالي للنشاط في دولة ما بقسمة عدد السكان النشطين (العاملين) لتلك الدولة على الحجم الاجمالي للسكان هذا المعدل يعكس حجم القوى العاملة من كل 100 شخص (ساكن) ، لكن هذا الرقم لا يعكس النشاط الفعلي للمجتمع لأنه أدرج أفرادًا غير مصرح لهم بالعمل كالأطفال مثلا و المساجين وغيرهم من مكونات المجتمع و التي سيتم استخدامها في هذا المؤشر و في حساب هذا المعدل. لهذا يتم اللجوء إلى مقياس أو معدل أكثر دقة و الذي يعكس صافي النشاط أي انه يحسب عن طريق تصفية السكان الذين هم قادرين عن العمل بدل اجمالي السكان وهم السكان الذين يبلغون السن القانوني المسموح لهم فيه و بالتالي يكون حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان يعكس الى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش بالإضافة إلى معتقدات المجتمع وتفضيلاته. وبالتالي تكون الضيعة الرياصية لهذا المعدل كما يلي:

$$TA=PA/PAT$$

حيث :

PA: حجم السكان النشطين

PAT: حجم السكان في سن العمل

يعتمد هذا المعدل على مجموعة من العوامل التي تؤثر على مكوناته في البسط والمقام، أي تلك العوامل التي تتحكم وتؤثر على السكان النشطين في البسط والسكان في سن العمل في المقام ، من بين اهم تلك العوامل نجد:

- اللوائح التي تحدد سنوات العمل المسموح بها وفترات التعليم الإلزامية.

- القواعد التي تحدد حالة التقاعد (سن التقاعد المناسب و سن ما قبل التقاعد).

- مدى مشاركة المرأة في سوق العمل.

- الأوضاع الاقتصادية الركود أو الانتعاش.

- مدى توفر واعتماد برامج التأمين ضد البطالة.

- تحسين معدل النمو السكاني حول المعدلات الطبيعية المقبولة.

2 - معدل الشغل (TO): معدل الشغل هو مقياس يُظهر القوة العاملة في الاقتصاد لكل 100 نسمة ، وفي نفس الوقت مقلوبه يمثل معدل الإعالة ، الذي يظهر متوسط عدد الأفراد الذين يدعمهم و يعيّلهم شخص واحد ، وأهمية هذه المؤشر، تنعكس في حقيقة أن توفير منصب عمل لشخص واحد يعني توفير لقمة العيش لأولئك الذين يعتمدون على هذا الشخص لاعالتهم حيث

كلما قل هذا المعدل معناه ان الاقتصاد اصبح يستوعب عددا اكبر من العمالة وهو مؤشر جيد اقتصاديا ومن ناحية اخرى فانه يبين كيفية تطور وتغير ثقافة افراد المجتمع وكيف اصبح الفرد يحمل مسؤولية نفسه بالاعتماد عليها بدلا من انتظار من يعيله. وصيغته الرياضية كالتالي:

$$TO=PO/PT$$

بحيث:

PO: عدد السكان المشغلين (القوة العاملة)

PT: الحجم الاجمالي للسكان

3- معدل العمالة (TE): نسبة الموظفين اي عدد السكان المشغلين من السكان القادرين على العمل و يحدد هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على تخصيص الموارد البشرية و استغلالها حيث انه كلما قل هذا المعدل ، فهذا يعني أنه يتم هدر الموارد البشرية و عدم استغلالها وجعل نقطة قوة بل بالعكس تماما تصبح عبأ على الاقتصاد. و يعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية:

$$TO=PO/PAT$$

بحيث:

PO : عدد السكان المشغلين (القوة العاملة)

PAT : حجم السكان في سن العمل

4 - معدل البطالة (TC): يقيس نسبة العمال في القوى العاملة الذين ليس لديهم وظيفة حاليًا ولكنهم يبحثون بشكل دائم عن عمل و يعبر عنها رياضيا بالمعادلة الرياضية التالية:

$$TO=STR/PA$$

بحيث:

STR: نسبة العمال العاطلين عن العمل

PA: العدد الكلي للعمال (القوى العاملة)

يعكس هذا المعدل نسبة الاشخاص القادرين على العمل و المستعدين لذلك لكنهم لا يجدون مناصب عمل يشغلونها حيث إذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا يعني أن سوق العمل متشبع وقريب من معدلات التشغيل الكامل أما إذا كان العكس أي مرتفعا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال و عجز وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة حيث ان حيث ان قانون العرض و الطلب هنا لصالح اصحاب العمل لكثرة اليد العاملة التي ترغب في العمل.

ثالثاً: الثقة في عمل عموم المؤسسات المالية والأسواق الرئيسية في الاقتصاد

يعتقد على نطاق واسع أن الثقة في المؤسسات المالية مهمة للاستقرار المالي و على هذا الأساس نميز بين الثقة بين المؤسسة و الفرد والثقة بين المؤسسات بشكل عام.

1 - الثقة بين المؤسسة المالية والفرد: و تنقسم إلى الثقة ضيقة النطاق و الثقة واسعة النطاق و يمكن اعطاء تعريف لكل منهما كالآتي: (Carin van der Crujisen, Jakob de Haan, Ria Roerink, 2021, p. 9) وفقاً لهانسن يمكن تعريف الثقة واسعة النطاق بأنها: "التوقع الذي يحمله المستهلك أن الشركات يمكن الاعتماد عليها بشكل عام ضمن نوع عمل معين ويمكن الاعتماد عليها لتقديمها وعود".

أما الثقة ضيقة النطاق فقد عرفها سيرديشموخ بأنها: "التوقع الذي يحمله المستهلك أن مقدم الخدمة - المؤسسة المالية المحددة - يمكن الاعتماد عليه للوفاء بوعوده".

2 - الثقة بين المؤسسات المالية: هناك قدر كبير من الترابط و التكامل بين البنوك و اعمالها حيث يتم جزء كبير من عمليات المالية فيما بينها. ويوفر سوق ما بين البنوك قروضاً قصيرة الأجل للبنوك بصفة مستمرة و بالكميات المطلوبة، مما يضمن استمرارية أعمال القطاع المصرفي و من ثم النظام المالي ككل ، لذلك فإن فقدان الثقة بين البنوك يدفعها إلى الاحجام عن اقراض بعضها البعض ، وهذا سيؤدي لا محالة إلى انهيار هذا السوق ويهدد استقرار النظام المالي بأكمله (العراي مصطفى ، قدي عبد المجيد، 2016، صفحة 11).

رابعاً: استقرار الاسعار

تؤثر التغيرات في قيمة الأصول المالية على القطاع المالي ثم الاقتصاد نفسه من خلال أربع آليات: (العراي مصطفى ، قدي عبد المجيد، 2016، صفحة 11)

1 - التغيرات في ثروة الأسرة وبالتالي الاستهلاك بسبب تأثيرات الدخل.

2 - التغيرات في أسعار الأسهم لأنها تؤثر على القيمة السوقية لأصول الشركات بالنسبة لتكاليف الفرصة البديلة مما يؤثر على الشهية للاستثمار أي أنها لا تعمل على تشجيع الاستثمار بل بالعكس تماماً فهي تنفر المستثمرين.

3 - التأثيرات على ميزانيات الشركة ، والتي تؤثر على مقدار الأموال التي يتم إنفاقها.

4 - التأثيرات على تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة.

تشمل القضايا الرئيسية التي تواجه السياسة النقدية هو التقلبات المضطربة للأسعار وارتفاع معدلات التضخم، والتدهور المستمر للآفاق الاقتصادية في العديد من المجالات، والمخاطر الجيوسياسية المزمّنة.

و للتخفيف من الضغوط التضخمية ، كان على البنوك المركزية التي تواجه تضخمًا متزايدًا أن تشدد السياسة النقدية بسرعة. علاوة على ذلك ، تواجه البنوك المركزية في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة مخاطر متزايدة ونقاط ضعف عبر القطاعات والمناطق.

في الوقت نفسه، تناقصت السهولة و انخفضت السرعة التي يمكن بها تداول الأصول بسعر محدد في بعض فئات الأصول الأساسية نتيجة لتقلب أسعار الفائدة وأسعار الأصول. وهذه السيولة الضعيفة في الأسواق، إلى جانب مواطن الضعف القائمة من الأصل، يمكن أن تضخم المخاطر المصاحبة لأي إعادة تسعير سريعة وغير منظمة، إذا قُدِّر لها أن تحدث في المستقبل القريب.

(Adrian, 2022)

ومنه فان تقلب الاسعار و زيادة معدلات التضخم دائما ما يكون له اثر سلبي على توازن السوق المالي و منه حدوث عدم استقرار في النظام المالي و من ثم اختلازل توازن في الاقتصاد ككل.

الفرع الثاني : اهمية الاستقرار المالي

من شأن الاستقرار المالي أو النظام المالي السليم أن يمكّن مقدمي الخدمات المالية من تقديم الخدمات بشكل امن وسهل، وهو أمر أساسي للرفاهية الاقتصادية في أي بلد ، وتختلف اهمية الاستقرار المالي من بلد إلى اخر حسب التوجهات والسياسات المالية لذلك البلد ويمكن عرض اهم اهم النقاط المختارة من مواقع بعض البنوك المركزية و المؤسسات الدولية في النقاط الموالية:

اولا : التقليل من حدة الازمات المالية

يمكن لنقطة ضعف صغيرة في النظام المالي أن تخلق مخاطر نظامية. على سبيل المثال، ستؤدي الفقاعة العقارية إلى ارتفاع أسعار العقارات بسرعة. وبمجرد انفجار الفقاعة، لن يؤثر التأثير على قطاع العقارات فحسب، بل سيمتد أيضًا إلى التمويل والقطاعات الأخرى ذات الصلة. وبالتالي، يمكن أن يؤدي هذا إلى ضائقة مالية، مما يؤثر في النهاية على رفاهية الأسر والشركات على حد سواء.

ثانيا: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

في ظل بيئة تتميز بظروف متقلبة وغير مؤكدة ومعقدة وغامضة ، وفي ظل ال الظواهر و الاوبئة التي تأثر على العالم مثل فيروس كوفيد-19، بالإضافة إلى التقلب في أسعار النفط والاستثمار في منتجات الأصول الرقمية الجديدة ، يصبح النظام المالي العالمي أكثر ترابطاً وتعقيداً من أي وقت مضى. حيث انه كلما أصبح العالم أكثر صعوبة في التنبؤ بهذه التقلبات المفاجئة ، كلما زادت أهمية حماية الأنظمة المالية لدعم النمو الاقتصادي المستدام.(Bank of Thailand, 2023)

ثالثاً: الاستقرار المالي مصدر للثقة

إن الاستقرار المالي مهم لأنه يعكس سياسة نقدية سليمة، وهو أمر مهم بدوره لأنه يعزز الثقة في النظام المالي ويمنع حالات الذعر بين البنوك و متعاملها، والتي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة المالية الجيدة تشير للجمهور إلى أن أموالهم قد أديرت بطريقة لا تعرضها للخطر دون مبرر. وهذا مهم بشكل خاص للدخار، بما في ذلك مدخرات التقاعد. (Bank of Namibia, 2023)

رابعاً: التخصيص الكفأ للموارد

يلعب النظام المالي دوراً مهماً في الاقتصاد. فهو يمكّن من إنشاء نظام للوساطة المالية يتيح تدفق الأموال بين البنوك والمقترضين، وبالتالي ضمان التخصيص الفعال للموارد المالية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. حيث يوصف الاستقرار المالي بتلك الحالة التي يعمل فيها نظام الوساطة المالية بشكل جيد وتكون هناك ثقة في عمل المؤسسات المالية والأسواق الرئيسية في الاقتصاد.(Bank Nagra Malaysia, 2024)

خامساً: رفاهية المجتمع

اليوم اصبح من المسلم به على نطاق واسع أن حماية الاستقرار المالي أمر أساسي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاستقرار النقدي ومفتاح لتحقيق التنمية المستدامة . (Schinasi, G. J, 2008, p. 66) و ما لذلك من تأثير على الاقتصاد الكلي الذي يكون مستقراً عند معدلات منخفضة للبطالة و التضخم اي زيادة الاستثمارات التي توفر بدورها مناصب العمل ومن ثم زيادة الدخل للاسر ، هذه الدخول تحسن من الاوضاع المعيشية لهم فينفقونها على خدمات الرعاية الصحية و التعليم و غيرها من الجوانب التي تجعل الفرد ينعم بحياة متوازنة ونوع من الرفاهية الاجتماعية. المطلب الرابع : ادوات تعزيز الاستقرار المالي والاجراءات التي تحافظ عليه

تسعى الدول و الهيئات المالية إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال وضع خطط واستراتيجيات محكمة باستخدام مجموعة من الادوات و الوسائل و بالاستعانة بجملة من الاجراءات التي تعمل

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

على الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الاستقرار و التقليل من التقلبات المفاجئة وحدتها حتى لا يكون هناك انحراف حادة في حالة الاستقرار المالي العام و بالتالي الاستقرار الاقتصادي و منه استقرار الدول.

الفرع الاول: أدوات تعزيز الاستقرار المالي

لتوضيح الأدوات المتاحة لتعزيز الاستقرار المالي ، قد يكون من المفيد البدء بقائمة من الأدوات التي يمكن أن تلعب دورًا في هذا الصدد ، بغض النظر عن الانتماء المؤسسي. يقدم الجدول ادناه هذه الأدوات المرتبطة بالاستقرار السعري والاستقرار المالي ، ويميز الطريقة التي نهدف بها إلى تحقيق الاستقرار المالي ، سواء من خلال الآليات والتدابير التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على استقرار النظام بأكمله أو من خلال التدابير التي تهدف في المقام الأول إلى ضمان استقرار المؤسسات المالية الفردية، مع الهدف النهائي من تحقيق الاستقرار النظامي. من أجل التركيز على "منظور مصرفي مركزي نقي" للحفاظ على الاستقرار المالي، تم اعتماد سيناريو لا تكون فيه الوكالة الاحترازية هي البنك المركزي ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن التحليل نفسه في أدوات السياسة يعتمد كليًا على على الترتيبات المؤسسية الخاصة. يهدف الجدول إلى أن يكون وصفيًا بدلاً من غايته، بمعنى أنه يُوضح النهج المتصورة، بدلاً من الاكتفاء بتقديم توصيات سياسية. (Tommaso Padoa-Schioppa, 2002, p. 22)

جدول رقم 1-2: الأدوات المستخدمة للحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي

الرقم	الادوات	استقرار الاسعار	الاستقرار المالي	
			على مستوى النظام	على مستوى المؤسسات
1	استراتيجية السياسة النقدية	X X	X	
2	أسعار الفائدة على المدى القصير	X X	X	
3	عمليات السوق	X X	X	
4	انظمة الدفع		X X	
5	التعليقات العامة والخاصة- التصريحات العلنية والخاصة-	X X	⊗	⊗

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

X X	X X		الدعم الطارئ – السريع-للسيولة	6
⊗⊗	⊗		إدارة الأزمات	7
OO	O		التنظيم الاحتياطي-الرقابة الاحتياطية-	8
OO	O		الإشراف الاحترازي	9
OO	O		التأمين على الودائع	10

Source: T. Padoa-Schioppa, *Central Banks And Financial Stability: Exploring A Land In Between*, Second ECB Central Banking Conference Frankfurt am Main (2002), at p. 22 online:
<https://www.ecb.europa.eu/events/pdf/conferences/tps.p>

المفتاح:

- رمزين اثنين مثل X X تعني الاستخدام الأساسي للأداة
- رمز واحد مثل X تعني استخدام إضافي للأداة.
- X: أداة تتبع للبنك المركزي بدون صلاحيات إشرافية.
- O: أداة تتبع سلطة أخرى غير البنك المركزي.
- ⊗: الأداة متاحة لكلا الجهتين.

وفي ما يلي شرح مبسط للجدول :

تشمل الاسطر الثلاث الأولى السياسة النقدية (الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة النقدية ، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل أو عمليات السوق ، اعتمادًا على نموذج الأعمال الخاص بالبنك المركزي) ، والتعليقات التي إما تكون من قبل الجمهور في شكله العام أو بشكل رئيسي من قبل المؤسسات المالية أو السلطات الأخرى ، تتعلق بإجراءات البنك المركزي التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار. في الوقت نفسه ، فإن تنظيم الودائع والإشراف وضمانات الودائع ، على الرغم من ارتباطها في نهاية المطاف بالاستقرار المالي ، تؤثر على سلوك المؤسسات الخاصة والفردية. وهذا يترك أربع أدوات في الوسط: أنظمة الدفع (الطرق والمعايير) ؛ إدارة الأزمات لدعم التمويل في حالات الطوارئ والتعاون في إيجاد حلول للقطاع الخاص ؛ ومرة أخرى تعليقات عامة وخاصة. تمثل هذه الإدخالات أدوات تحت تصرف البنك المركزي والتي لا تستلزم وظيفة إشراف واضحة و صريحة للمساهمة في الاستقرار المالي. وبالتالي ، فإن هذه الأدوات تسهل دور البنوك المركزية في تحقيق

الاستقرار المالي الذي تكمن جذوره الرئيسية في الجانبين اللذين دائما ما يتم إبرازهما في دور البنك المركزي و علاقته بالاطراف المختلفة وهما كونه بنك البنوك و الملاذ الأخير للاقراض أي مزودًا نهائيًا للسيولة.

الفرع الثاني: الاجراءات التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي

في مسار النظام المالي و في ظل الصدمات التي يتعرض لها سواء كانت صدمات اعتيادية أو قوية و يمكن حتى ان تكون كبيرة يكون امام الجهات الوصية مجموعة مختلفة من الاجراءات الوقائية و التصحيحية أو حتى هيكلية حسب نوع الصدمة و الاثار الناتجة عنها كما يلي: (نظيرة، 2018، صفحة 323)

اولا: الاجراءات الوقائية

نظرا للطبيعة الوقائية لهذه الإجراءات فانها تهدف إلى التدخل وتصحيح الاختلالات المالية الصغيرة التي يمكن ان تتسبب في مشاكل مالية اكبر مستقبلا و تدارك الامر قبل أن يصل إلى نقطة حرجة تصعب فيها السيطرة على تلك الاختلالات. وتعد هذه الاجراءات جد حاسمة لتجنب تحول تلك الاختلالات إلى حالة من عدم الاستقرار المالي التي يمكن ان يتحول بسرعة إلى ازمة مالية تهدد النظام المالي ككل ما يؤدي إلى حالة يتوقف فيها الأداء الطبيعي للنظام المالي ويتعطل، و هو ما يمنتج عنه دون شك عواقب مالية واقتصادية وخيمة.

ومن خلال الإدارة الفعالة والوقاية من تلك الاختلالات، تسعى السلطات المالية و صناع القرار في البلاد إلى الحفاظ على بيئة اقتصادية صحية ذات نظام مالي يتمتع بالاستقرار و السلامة المالية. وهو ما يتوافق مع فكرة أن الاجراءات الوقائية والتدخلات المبكرة تكون أكثر فعالية في التخفيف من المخاطر المالية وتعمل على منع تفاقم الصعوبات المالية مستقبلا وهو ما يؤكد على أهمية اليقظة الاستراتيجية والتخطيط المحكم للحفاظ على استقرار ومرونة النظام المالي.

1 - القوانين:

على سبيل المثال، تحدد القوانين القواعد و الإجراءات الواجب اتباعها في حالات معينة قد تواجه المؤسسات المالية مستقبلا لكنها أيضا تشجع الأنظمة على التصرف و التحرك بحذر وبالتالي فان هذه الإجراءات الاحترازية يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى ردع الاستثمار و تثبيطه ولهذا من الضروري بل ويجب مراعاة النظام المالي واستقراره أثناء تطوير القوانين ووضع اللوائح و التشريعات.

2 - الوكالات الرسمية:

قامت العديد من الدول بإنشاء وكالات رسمية مهمتها الرئيسية الحفاظ على الاستقرار المالي العام وتمتع هذه الوكالات بالاستقلال التام عن البنوك المركزية في تادية مهامها المتمثلة في الحفاظ على استقرار النظام المالي من خلال ادارة وتنظيم عمل المؤسسات المالية التي عادة ما تكون هي المنشأ الاساسي لحالات عدم الاستقرار في النظام ككل هذا بالاضافة إلى المؤسسات العالمية ذات نفس المهام كصندوق النقد الدولي الذي يعتبر اكبر جهة رقابية للانظمة المالية على مستوى العالم.

3- نشر المعلومات العمومية:

حيث تتكفل الهيئات المختصة في كل بلد بنشر و ايصال المعلومات إلى كافة الاطراف المالية المعنية وحتى الرأي العام من خلال اصدار تقارير و مقالات دورية يتم فيها التطرق للاوضاع المالية في البلاد مع إبراز السياسات و الاجراءات المعتمدة وكذا تبين التوجه العام للحكومة في هذا الصدد مما يسهل على كافة الجهات المهتمة من الاطلاع على الحالة العامة للنظام المالي و مدى استقراره و التصرف وفقا لتك المعلومات ، كما ان الوصول لهذه المعلومات يمكن كذلك من خلال المؤسسات العالمية الناشطة في هذا المجال سواء بشكل مجاني بالنسبة للهيئات و المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي أو بشكل مدفوع كالوكالات المالية و الاقتصادية المتخصصة بالتحري في هذه المواضيع.

4- اتفاقيات السوق:

تم تصميم هذه الاتفاقيات لتجنب سوء الفهم بين مختلف الاطراف المشاركة في السوق المالي وهي عرضة للتغيير و التبديل حسب تغير الظروف مع مراعاة التشريعات والقوانين المعمول بها، تتضمن هذه الاتفاقيات احترام القانون والسلوك الصحيح تم تصميمه من قبل جميع الاطراف المشاركة في السوق.

ثانيا: الاجراءات التصحيحية

عندما تثبت التدابير و الاجراءات الوقائية فشلها وعدم فعاليتها ويكون الاستقرار المالي على المحك، يتم استخدام الاجراءات التصحيحية من اجل إدارة الاختلالات و المشاكل الناشئة والعمل على استعادة الاستقرار المالي. ويمكن أن تتخذ هذه الاجراءات أشكالاً مختلفة اعتماداً على الاختلالات المالية و اسباب حدوثها. ومن المهم ايضا ملاحظة أن فعالية الاجراءات التصحيحية تعتمد بشكل كبير على عمليات التشخيص الدقيق للمشكلات و الاختلالات التي حدثت، و على هذا الاساس تكون التدخلات في الوقت المناسب فعالة ، بالاضافة إلى الاتصال المتواصل بين أصحاب المصلحة

المعنيين. والهدف الاساسي من هذه الاجراءات هو معالجة أسباب عدم الاستقرار المالي بسرعة ومنع المزيد من التدهور في الاوضاع المالية.

يتبع اعتماد التدابير العلاجية و التصحيحية على عدة مستويات اهمها على مستوى البنوك و المؤسسات المالية من خلال عملية المراجعة والتقييم الإشرافي وأغراض هذه العملية تتمثل في: (European banking authority, 2019)

1 - التأكد من مدى جدوى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنوك والمؤسسات المالية المعنية؛

2 - تقديم تقييم شامل لوضع البنك أو المؤسسة المالية؛

3 - فرض الإجراءات التصحيحية والعلاجي المناسب عند الضرورة.

وعلى سبيل المثال يسمح التشريع الإيطالي (على وجه الخصوص، المادة 53 (3) من القانون الأساسي (BI) لبنك إيطاليا) باتخاذ مجموعة من التدابير التصحيحية، والتي تعتمد خطورتها على خطورة المشاكل الناتجة عن التقييم الإشرافي. تشمل التدابير العلاجية ما يلي:

أ - مطالبة البنك بتحسين الحوكمة والهيكل التنظيمي وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

ب - القيود المفروضة على العمليات المصرفية (مثل حظر الأنشطة أو المعاملات المؤسسية، أو تقليص أو إعادة تنظيم شبكة الفروع، أو منع توزيع الأرباح أو عناصر رأس المال الأخرى)؛

ج - فرض متطلبات رأسمالية أكثر صرامة على البنك.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي وعلاقته بالاقتصاد الكلي

تعتبر مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر بوجود خلل ممكن ان يؤدي إلى أزمة مالية في حالة عدم معالجته و التحكم فيه حيث ان مهمة هذه المؤشرات تكمن في انها يمكن ان تقلل من احتمالية حدوث الأزمة، فضلا عن تخفيض التكاليف التي ستوجه لمعالجة آثارها. و تكمن اهمية مؤشرات الاستقرار المالي في كونها تساعد على تقييم سلامة النظام المالي بناء على مقاييس كمية وموضوعية كما انها تعمل على مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر) بالاضافة الى ان مؤشر الاستقرار المالي يعتبر أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة. (عبيد، 2020، صفحة 02) ويعتبر الاستقرار المالي ذات اهمية كبيرة نظرا للعلاقات التي تربطه بالاقتصاد الكلي وما ينتج عن حالات عدم الاستقرار من نتائج سلبية على الاقتصاد و العكس وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الاول: مؤشرات صلابة القطاع المصرفي

يتكون مؤشر الاستقرار المالي الخاص بالقطاع المصرفي من مجموعة مؤشرات رئيسية ، تمثل القطاع المصرفي ويتم اعتماد اوزان ترجيحية لكل مؤشر حسب ثقله وتأثيره في النظام المصرفي في كل دولة على حدى، وغالبا ما تتراوح قيم هذا المؤشر بين الصفر والواحد ، حيث انه كلما كانت القيمة اقرب من الواحد أي النسبة المئوية (100%) كان الوضع المالي أكثر استقرارًا والعكس من ذلك حيث كلما ابتعدت القيم عن الواحد أي اقتربت أكثر للصفر يعني ان الوضع المالي اقل استقرار إلى غير مستقر. (صندوق النقد العربي، 2020)

الفرع الاول: نسبة كفاية رأس المال

كفاية رأس المال هو مؤشر يقيس المخاطر المصرفية و يعرف باسم القوة المالية للبنك و اقوى اسلحته امام المخاطر المحتمل التعرض لها فهو يعتبر المقياس الذي يعكس ملاءة البنك المالية أي قدرته على تسديد التزاماته المالية اتجاه العملاء دون اللجوء إلى المصادر الخارجية (المديونية).تكم اهمية كفاية رأس المال في قدرة مواجهة البنك لمخاطر فشل العمليات الاستثمارية و مخاطر عدم السداد بواسطة راس ماله و امواله الخاصة. (بوغدة ابتسام ، نجار حياة، 2021، صفحة 35)

إن إطار بازل لكفاية رأس المال هو مجموعة من المبادئ والمعايير المصرفية الدولية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تهدف إلى ضمان أن البنوك لديها رأس مال كاف لتغطية المخاطر المالية التي تتعرض لها. تم تطوير الاتفاقية بناءً على الخبرة المكتسبة و التجربة السيئة التي مر بها العالم من خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، بهدف تعزيز سلامة واستقرار القطاع المصرفي وتقليل مخاطر الأزمات المالية المستقبلية.

يعتمد مؤشر كفاية رأس المال على النسبة المئوية لرأس المال الذي يجب أن يحتفظ به المصرف بالنسبة لجميع المخاطر المالية التي يتعامل معها و التي من الممكن ان يتعرض لها، مثل مخاطر الائتمان والأسواق والأسهم و التشغيل وغيرها. و الهدف من هذه السياسة هو ضمان قدرة البنوك على تحمل الخسائر المحتملة ومخاطر السيولة دون التأثير سلبيًا على أعمالها أو الهيكل المالي العام لها.

تحدد اتفاقية بازل متطلبات رأس المال المصرفي في جميع أنحاء العالم وتوفر إطارًا مشتركًا لتقييم كفاية رأس المال ومتطلبات البنوك. تم تحديث هذه الاتفاقيات على مر السنين من خلال تحيين المؤشرات والنسب بما يتماشى مع التطورات المالية والاقتصادية لضمان استدامة واستقرار الصناعة المصرفية العالمية.

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري لاستقرار المالي

وكانت قد أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية توصيات مهمة لاستقرار البنوك ، والتي عرفت الكثير من التحسينات من خلال اصدار اول مقررات عام 1988 (بازل 1) إلى غاية الاتفاقية الجديدة عام 2010 (بازل 3) و من ثم التطلع لمقررات جديدة تعديلا لهذه الاخيرة وبما انه تم تصحيح و تحسين المقررات حتى وصلت إلى غاية اتفاقية (بازل3) سنقوم بالتطرق لما جاءت به من تعديلا على رأس المال و كذا النسبة الخاصة به و التي يتم اعتمادها من قبل جل المصارف العالمية كما يلي: (عمار عريس . مجدوب بحوصي ، 2017، صفحة 106)

-يتعين على المصارف الاحتفاظ برأس مال أساسي(ممتاز) يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح بما لا يقل عن 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بزيادة عن 2% وفقاً لاتفاقية (بازل2) ؛ كما يجب ان يتم إنشاء احتياطي إضافي "هامش الحفاظ على رأس المال" بشكل منفصل ، ويتكون من أسهم عادية تعادل 2.5% من الأصول ، يجب ايضا على البنوك زيادة نسبة رأس المال لإدارة الخسارة المحتملة إلى 7% ويمكن للسلطات فرض قيود على قيام البنوك بتوزيع الأرباح على المساهمين أو تقديم تعويضات مالية في حالة عدم استيفاء هذه النسبة.

تحتفظ البنوك ببعض الاحتياطيات لمواجهة الآثار السلبية للدورة الاقتصادية في نطاق 0% الى 2.5% من رأس المال الأولي بالإضافة إلى ضمان مصدر دخل ثابت وحد أدنى من التدفقات المالية لضمان الوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتق البنك مع الالتزام بزيادة معدل رأس المال الأولي من 4% إلى 6% و استبعاد الشريحة الثالثة من نسبة كفاية راس المال ؛

-زيادة نسبة رأس المال الاجمالي من 8% إلى 10.5% والتركيز على تحسين جودة رأس المال من خلال زيادة مقدار رأس المال المكون من حقوق المساهمين من إجمالي رأس مال البنك.
و قد تم وضع النسبة التالية لحساب كفاية راس المال البنوك بعد التعديلات كما يلي:

$$\text{كفاية راس المال} = \frac{\text{الشريحة الاولى(راس مال اساسي+ راس مال مساند) + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\%$$

و الجدول الموالي يوضح التغييرات التي حصلت على رأس المال وفق اتفاقية بازل 3:

الجدول رقم 2-2: يمثل متطلبات رأس المال وفق بازل 3

رأس المال الإجمالي	الشريحة 1 من رأس المال	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
-	-	2.5%	رأس مال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى
		0-2.5%	المعكس للدورة الاقتصادية

المصدر: عمار عريس . مجدوب بحوصي . (03, 2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي . مجلة البشائر الاقتصادية ، 03(01). تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/196/3/1/21835>

الفرع الثاني: نسبة الديون غير العاملة

تستخدم العديد من المصطلحات للإشارة إلى القروض غير العاملة، تشمل هذه المصطلحات ما يلي: الديون الحرجة، والديون المتعثرة، والديون المجمدة، والديون المعلقة، والديون الهالكة، والديون الراكدة، والديون الخاصة، والديون الصعبة، بالإضافة إلى الديون المشكوك فيها أو المشكوك في تحصيلها. لكن تبقى القروض غير العاملة والقروض المتعثرة هي أكثر المصطلحات شيوعاً في اللغة العربية. (تشيكو، 2008، صفحة 51)

أولاً: مفهوم الديون غير العاملة

الديون المتعثرة أو غير العاملة هي بالفعل من مظاهر مخاطر الائتمان ويعبر عن استحالة سداد القروض كلياً أو جزئياً من قبل المقترضين ضمن الشروط المذكورة و المتفق عليها في العقد ما يعني تحقيق خسارة للبنك. و نقول عن قروض أنها متعثرة عندما يتأخر موعد استحقاق سداد أصل القرض أو الفائدة فيها 90 يوماً. على الرغم من أن هذا التعريف شائع الاستخدام ، فقد طورت كل دولة تعريفها ومنهجيتها الخاصة لحساب القروض المتعثرة. لكن، يعتبر مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض أحد المؤشرات الأساسية التي تشير إلى جودة المحافظ الائتمانية للبنوك (Jolevski, Ljube, 2017, p. 06).

مما سبق نستنتج انه يطلق عليها مصطلح القروض غير العاملة لانها لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد و العمولات بل بالعكس من ذلك اصبح المصرف يجد نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض، أما التعثر فقد تم ربطه بنسبة احتمال عدم مقدرة المصرف

على تحصيل تلك القروض أي انه يمكن ان تصل إلى عدم السداد التام وتصبح خسارة للبنك بحجم ذلك القرض.

أما محددات القروض المتعثرة فهي تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن ذكر بعضها كما يلي: (تشيكو، 2008، صفحة 52)

- الولايات المتحدة الأمريكية: إذا انقضت فترة تزيد عن 90 يومًا منذ تاريخ استحقاق أي جزء من اجزاء القرض ، فيؤخذ في الاعتبار القرض على انه متعثر.

- كوريا الجنوبية واندونيسيا: إذا انقضت 03 أشهر من تاريخ أقدم دفعة مستحقة ؛

- الهند: اذا انقضت 06 أشهر من تاريخ دفع أقدم قسط مستحق ؛

- الأردن: اذا مر 90 يوما من تاريخ تسديد اقدم الاقساط المستحقة؛

- أما في حالة الجزائر: إذا انقضت 06 أشهر على تاريخ دفع أقدم مبلغ مستحق.

ثانيا: اسباب تعثر القروض

يعود سبب تعثر القروض غالبا لاحدى الجهات المشاركة في العملية التعاقدية أي أنها تتعثر بسبب المقترض أو المقرض لكن هذه ليست قاعدة فيمكن ان تكون هناك ظروف وعوامل خارجية تؤدي إلى تعثر القروض و يمكن ذكر بعض اسباب و عوامل تعثر القروض في النقاط التالية (بن مداني صديقة . سعودي بلقاسم، 2015، الصفحات 72-74): ، (تشيكو، 2008، الصفحات 54-55)

1- اسباب تعود للمقترض:

- لا يؤخذ العميل بعين الاعتبار الفصل بين الدخل الشخصي له و أموال الشركة التي يديرها ، وبالتالي يستخدم جزءًا من دخل الشركة لتغطية النفقات الشخصية والأسرية و احتياجاته الشخصية ؛ وينتج عن ذلك عجز وعدم سداد جزء من رأس المال العامل للمشروع ، أو تمديد القرض الذي قدمه العميل باسم المشروع لتغطية نفقاته الخاصة.

- افتقار العميل للقدرات و المهارات الفنية والمالية التي سمح له بإدارة المشروع.

- استخدام القرض لغرض آخر غير الغرض الذي تم إصداره من أجله: تتطلب اتفاقيات القرض عادةً استخدام القرض للغرض المحدد عند التقدم بطلب القرض فقط ، لكن هناك بعض المقترضين الذين يستخدمون تلك الأموال من أجل أغراض أخرى ، مثل استخدام القروض طويلة الأجل لتمويل الأعمال التجارية ، أو استخدام القرض في المجالات الاستهلاكية ، والتي من شأنها أن تحول دون تحقيق الغرض من القرض ، ومن ثم الوصول إلى نقطة التخلف عن السداد و التعثر.

- التوسع في المبيعات الاجلة: يمكن أن يؤدي توسع المقترض (العميل) في المبيعات الاجلة إلى فشل القرض و تعثره إذا لم يتم التعامل مع هذه العملية بعناية ودقة وحرص ، و هناك عدة اسباب يمكن من خلالها أن يؤدي توسع العميل في المبيعات اجلة الدفع إلى التخلف عن السداد مثل زيادة المخاطر المالية المتعلقة بالمشتري بالاضافة إلى الضغط على السيولة فعندما تزيد مبيعات الاجلة بشكل كبير ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تسليم المنتجات أو الخدمات دون دفع فوري ، مما يضغط على العميل من ناحية توفير السيولة اللازمة لتسيير نشاطه فيصبح من الصعب عليه سداد القروض في الوقت المحدد.... أيضا ، قد يكون هناك تأخير في عملية تحصيل المستحقات عن الموعد المحدد مما ينتج عنه مشاكل مالية محتملة للمقترض نتيجة لاختلاف تواريخ تلقي مداخيله من البيع بالاجل و مواعيد تسديد القرض وفوائده.

- ضعف القدرة الادارية للمقترض: الأداء الاداري هو مفتاح نجاح أي مشروع فإذا كان هناك ضعف في القدرة الادارية والتسييرية لمديري المشروع الممول ، فلن يتمكن المشروع من تحقيق أهدافه ولن يكون قادراً بذلك العميل على سداد الالتزامات. علاوة على ذلك ، قد يؤدي إجراء ما يقوم به العميل عن غير دراية ونتيجة لقله خبرته إلى فشل المشروع وبالتالي فشل السداد وتعثر القرض؛
- سوء النية من جانب المقترض: أي أنه في بعض الأحيان يتخلف المقترض عمداً عن الوفاء بالالتزامات تجاه البنك على الرغم من قدرته على الوفاء بتلك الالتزامات ، حيث انه وفي كثير من الاحيان يقوم بعض العملاء بعد الحصول على القروض من البنك بالفرار خارج البلاد؛
- عدم تقديم بيانات ومعلومات كاملة و صحيحة عن العميل وفي هذه النقطة بالذات يكون الفشل في السداد إلى تقصير البنك في التحري و البحث الجيد عن شخصية العميل و ماضيه الائتماني و مركزه المالي؛

- وفاة المقترض وعدم الامتثال للمدفوعات من قبل الورثة: غالباً ما تواجه البنوك مشاكل في تحصيل ديونها بسبب وفاة المقترض ، خاصةً إذا كان الورثة لا يمثلون للمدفوعات ، على سبيل المثال يحدث هذا بسبب عدم رغبة الورثة في الدفع ، أو بسبب مشاكل عائلية تتسبب في فشل ادارة الأعمال و الانشطة الممولة، أو لأن الورثة غير قادرين على التصرف و ادارة المشروع وافتقارهم لادنى متطلبات رعاية وتسيير الاعمال الممولة بشكل صحيح.

2- اسباب تعود للمؤسسة المقرضة:

إذا كانت المؤسسة المصرفية هي مسؤولة عن الخطوات والأساليب المتعلقة بتقدير القروض ومتابعتها، وهي المسؤولة عن منح القروض ومراقبتها، فيمكن أن يؤدي أي نقص أو تقاعس في هذه الإجراءات إلى حدوث تعثر في سداد القروض لأي من الأسباب التالية:

- فشل البنك في تقييم الاحتياجات النقدية للمقترض ؛

- أخطاء في تقييم الائتمان ؛

- سوء تقدير للضمانات المقدمة ؛

- إعطاء حصة القرض الذي سيستخدم في دفعة واحدة من قبل المقترض ؛

- افتقار المصرف لسياسة ائتمانية فعالة؛

- في حالة ان البنك يعطي الأولوية لعامل العائد على عامل المخاطرة ؛

- اتخاذ قرار بمنح قروض بناء على ضغوط على البنك تمارسها أطراف خارجية ؛

- فشل البنك في متابعة المشروع الممول.

3- اسباب تعود للعوامل الخارجية

يمكن أن تكون العوامل والظروف الخارجية سبب في التخلف عن سداد القروض البنكية. فقد تكون هذه العوامل الخارجية خارجة عن سيطرة و نطاق المقترض والبنك على حد سواء وتؤثر على القدرة على سداد القرض ويمكن ان تصل إلى التسبب في تعثره نهائيا. من أمثلة هذه العوامل نذكر ما يلي:

- التقلبات الاقتصادية : من الممكن أن تؤثر التقلبات الكبيرة في الاقتصاد المحلي أو حتى العالمي ، مثل انخفاض النشاط الاقتصادي ، وزيادة معدلات البطالة ، والتضخم ، والتقلبات في الأسواق المالية ، على دخل المقترض وقدرته على سداد القرض.

- الظروف و العوامل الطبيعية : قد تؤثر الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والزلازل والأحوال الجوية السيئة على أعمال المقترض و سير نشاطه وتسبب في تخصيص موارده لتلبية الاحتياجات العاجلة لمجابهة هذه الكوارث بدلاً من تخصيصها لسداد القروض.

- العوامل الساسية والتنظيمية: قد تؤدي التغييرات في السياسات الحكومية أو اللوائح المالية و التنظيمية إلى تغييرات في الأعمال والظروف المالية ، مما يؤثر على استدامة الأعمال وقدرة المقترض على سداد القرض.

- التغييرات على مستوى الأسواق والصناعات : قد تؤثر التغييرات في الأسواق أو الصناعات التي يعمل فيها المقترض على دخله وموارد المالية ، مما قد يخلق صعوبة في سداد القرض.

- ظروف شخصية غير متوقعة للمقترض: قد تكون هناك تغيرات في الظروف الشخصية للمقترض مثل مشاكل صحية خطيرة أو حوادث غير متوقعة قد تؤثر على دخله وقدرته على سداد القرض.

- تقلبات أسعار الفائدة: يعمل ارتفاع أسعار الفائدة رفع تكاليف الاقتراض مما يجعل عملية السداد أكثر صعوبة. غالبًا ما تكون الظروف والعوامل الخارجية اسباب حالات التخلف عن سداد القروض المصرفية وتجعل من الصعب على الاطراف المقترضة الوفاء بالتزاماتها المالية.

ثالثًا: حساب نسبة القروض المتعثرة

يوجد هناك طريقتان لحساب القروض المتعثرة احدهما تأخذ القيم الاجمالية متضمنة قيمة وحجم الفوائد و العمولات المعلقة و الاخرى لا تأخذ هذه الاخيرة بعين الاعتبار حتى تكون النسبة صافية ما بين القروض المتعثرة و اجمالي القروض كما يلي : (بن مداني صديقة . سعودي بلقاسم، 2015، صفحة 74)

- الطريقة (1): حاصل قسمة قيمة اجمالي القروض المتعثرة (غير العاملة) على قيمة اجمالي القروض؛

- الطريقة (2): حاصل قسمة قيمة (اجمالي القروض المتعثرة – العمولات و الفوائد المعلقة) على قيمة (اجمالي القروض و التسهيلات – العمولات و الفوائد المعلقة).

الفرع الثالث: السيولة المصرفية (نسبة الأصول السائلة)

تشير السيولة المصرفية إلى قدرة على الحصول على النقود السائلة عند الحاجة إليها ، في هذا الجزء من البحث سنتطرق إلى تعريف السيولة المصرفية من دوافع الاحتفاظ بها، انواعها و اشهر المؤشرات المستخدمة في حسابها.

اولًا: تعريف السيولة ودوافع الاحتفاظ بها

في أبسط معنى لها، تشير السيولة إلى القدرة على الوصول إلى النقود عند الحاجة لذلك. كما ان السيولة تمثل اعتبارًا حاسمًا وضرورة ملحة لجميع الكيانات المالية فمثلا يجب على البنوك أن تتمكن من تغطية أموال المودعين وتلبية طلبات السحب عند الطلب، وتحتاج صناديق التقاعد لتلبية المدفوعات أو لمزايا وطلبات السحب، كما انه يجب على شركات التأمين التعامل مع المطالبات التي تواجهها. (APRA, 2023)

ولقد أوضح الاقتصادي الانجليزي كينز سنة 1036م أنه و نظرا لقيود السوق والصدمات الخارجية التي تتعرض لها المصارف و المؤسسات المالية فإن هناك ثلاث دوافع لامتلاك السيولة و الاحتفاظ بها وهي : دافع المعاملات والذي يمثل احتياجات السيولة لدى البنكمن اجل تسوية

المعاملات، دافع الاحتياط و الذي يمثل بدوره حاجزا امام الصدمات السلبية واخيرا دافع المضاربة من اجل الاستفادة من فرص الاستثمارية في المستقبل.

ولقد عرفتها لجنة بازل على أنها " قدرة البنك على تمويل نمو الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة" (بوغدة ابتسام ، نجار حياة، 2021، صفحة 37).

ثانيا: انواع السيولة المصرفية

وهناك ثلاثة أنواع مختلفة من السيولة: (APRA, 2023)

- 1- سيولة التمويل: وتتعلق بقدرة البنوك على سداد ديونها و الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.
- 2- سيولة البنك المركزي: يشير ذلك إلى التزام البنك المركزي بتوفير السيولة بالحجم المطلوب للمشاركين في السوق.
- 3- سيولة السوق: يشير ذلك إلى قدرة المستثمرين على تداول الأصول في السوق فعلى سبيل المثال، يعتبر الأصل سائلاً إذا كان من السهل بيعه في وقت قصير و بتكلفة منخفضة دون ان يؤثر ذلك على سعره بشكل كبير.

ثالثا: مؤشرات السيولة المصرفية ونسبها

هناك مجموعة متنوعة من المؤشرات و النسب المعتمدة والمستخدمه في حساب وقياس السيولة المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- نسب السيولة شائعة الاستخدام:

تم استخدام مجموعة من المقاييس الخاصة بالسيولة المصرفية يمكن ذكر اهمها فيما يلي (بوغدة ابتسام ، نجار حياة، 2021، الصفحات 37-38):

- نسبة القروض الى الاصول: تعنى هذه النسبة بقياس حجم الاصول الى مقارنة بالقروض التي على عاتق البنك و ارتفاعها يعني ان البنك توسع في الاقراض ما يعني انخفاض السيولة و العكس حيث انخفاض هذه النسبة يدل على عدم الافراط في الاقراض اي ان المصرف في حالة اريحية مالية من ناحية توفر السيولة وتختلف النسبة ويتغير المعدل حسب حجم و نوع كل مصرف.

- نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع: هذه النسبة تعكس مدى اعتماد البنك في عمليات الاقراض على الودائع ، أي ان هذه النسبة كلما ارتفعت انخفضت مستويات السيولة المتاحة للبنك حيث ان ذلك الارتفاع كان على حساب الودائع التي تعتبر مخزون سيولة بالنسبة للبنك.

- نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول: الأصول السائلة هي أصول يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة ولا تنخفض قيمتها بشكل كبير أي دون تحقيق خسارة. وتشمل هذه الأصول الموارد التي

بحوزة البنك و التي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات المالية الفورية للبنك أو للاستجابة للتحديات و الصعوبات المالية غير المتوقعة من طرف البنك. و من الأمثلة على الأصول السائلة للبنك نذكر النقد والودائع المصرفية و التي تشمل النقود الحقيقية الفعلية والودائع لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى والأصول السائلة التي يمكن استخدامها بسرعة وسهولة عند الحاجة.

ايضا من الأصول السائلة نجد الاستثمارات قصيرة الأجل مثل شهادات الإيداع قصيرة الأجل وأدوات السوق المالية الأخرى التي أصبحت شبه قديمة.بالإضافة إلى مختلف القروض والودائع المصرفية قصيرة الأجل حيث انه و في بعض الأحيان يتوجب على البنك تحويل بعض القروض المصرفية أو الودائع قصيرة الأجل إلى نقد بسهولة و بسرعة من اجل تلبية متطلبات السيولة لديه. - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة حساسية البنك للودائع حيث انه كلما ارتفعت هذه النسبة زادت قدرة البنك على مواجه متطلبات السيولة لديه أما ارتفاع هذا المؤشر يعني ان البنك معرض أكثر لآزمات سيولة ناتجة عن السحوبات الكبيرة للودائع.

2- نسب السيولة حسب معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أما للجنة الرقابة المصرفية لبازل فكانت قد اقترحت نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة الأولى قصيرة الاجل و الثانية للالتزامات متوسطة وطويلة الاجل كالآتي:

- نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio):

هذه النسبة المستخدمة في (بازل III) و التي تشير إلى متطلبات السيولة في المدى القصير، تشمل هذه المتطلبات ضرورة أن تحتفظ البنوك بسيولة كافية لتلبية متطلبات السيولة خلال 30 يوما في ظل ظروف معقدة و استثنائية من نوعها من حيث ضغوطات السيولة. يتم تقييم هذه الحدود باستخدام نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة إلى التدفقات النقدية للبنك لمدة 30 يومًا. حيث انه يجب ألا تقل نسبة الأصول ذات السيولة العالية عن 100% من حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوما.و يتم حسابها كما يلي: (عمار عريس . مجدوب بحوصي ، 2017، صفحة 106)

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) :

تهدف لجنة بازل من خلال هذه النسبة الى تشجيع البنوك على الاحتفاظ بمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطتها المصرفية، وذلك من خلال خلق التمويل المستقر تعتمد على الخصائص المالية وسيولة الأصول والأنشطة خلال سنة واحدة معينة.

ويهدف هذا المقترح إلى تعزيز استقرار البنوك من خلال توجيهها للاحتفاظ بالمزيد من الأصول ذات خصائص سيولة أفضل، لتكون لديها القدرة على تلبية احتياجات السيولة والتمويل على المدى الطويل والمتوسط. علاوة على ذلك، يتم التركيز على تحقيق التوازن بين الأصول التي يمتلكها البنك و المخاطر المالية من خلال التركيز على كافة عناصر و بنود الميزانية والعمل على تقييمها من منظور درجة السيولة. (عمار عريس . مجدوب بحوصي ، 2017 ، صفحة 107)

كما تزيد هذه النسبة من المرونة المرتبطة بحساب نسبة السيولة لدى المصرف، مما يسمح له بوضع استراتيجيته محكمة و مناسبة وتحسين إدارة المخاطر المالية على المدى الطويل. وبالتالي، يستطيع البنك تحقيق قدر أكبر من المرونة والاستقرار المالي على المدى الطويل، من خلال توفير هيكل مالي أكثر قوة وصلابة يسمح له بتمويل التزاماته المالية من جهة ومجابه الصدمات المالية وخاصة المتعلقة بتوفر السيولة من جهة اخرى .

وهو يقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك إلى استخدامات تلك المصادر والتي يجب أن لا تقل عن 100 % ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر NSFR} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

3- مؤشرات اخرى تستخدمها المصارف لقياس نسب السيولة لديها

وتستخدم المصارف عددا من المؤشرات الاخرى لقياس نسبة السيولة لديها نذكر اهمها في ما يلي:

- نسبة الرصيد النقدي Cash Reserve Ratio:

نسبة احتياطي النقدي (CRR) هي جزء محدد من إجمالي ودائع العملاء، والتي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كودائع نقدًا أو للإيداع في البنك المركزي. يتم إنشاء CRR وفقًا لإرشادات البنك المركزي لكل بلد حسب السياسات النقدية التي تتواءم و الوضع الاقتصادي للبلاد. (the

economic times, 2023)

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

ويتم الاحتفاظ بالنسبة المحددة نقدًا وما يعادله، أو يتم تخزينه في خزائن البنك أو ايداعه لدى البنك المركزي. الهدف هنا هو ضمان عدم نفاذ السيولة من البنك من اجل تلبية متطلبات الدفع للمودعين. يعد الرصيد النقدي أداة مهمة للسياسة النقدية ويستخدم للتحكم في المعروض النقدي في الاقتصاد. ويحسب كما يلي: (هاتف عبد السادة. الهام ناظم. بلال نوري سعيد، 2008، صفحة 123)

$$\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{التقد في الصندوق} + \text{ارصدة سائلة اخرى} \\ \text{نسبة الرصيد النقدي CRR} = \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{التقد في الصندوق} + \text{ارصدة سائلة اخرى}} \times 100\%$$

- نسبة الاحتياطي القانوني (SRR): Statutory Reserve Ratio

عرفه البنك المركزي السرلنكي على انه "متطلبات الاحتياطي القانوني (SRR) هي نسبة التزامات الودائع التي يتعين على البنوك التجارية المرخصة الاحتفاظ بها كوديعة نقدية لدى البنك المركزي. بموجب قانون النقد المحلي ، يتعين على البنوك التجارية المحلية الاحتفاظ باحتياطيات لدى البنك المركزي بالمعدلات التي يحددها البنك." (Central Bank of Srilanka, 2018)

الاحتياطي القانوني هو تلك النسبة المئوية لإجمالي الودائع التي يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بها كودائع قانونية لدى البنك المركزي ، ويمكن أن تشمل أنواعًا مختلفة من الودائع النقدية. وعادة ما تتراوح هذه النسبة بين 20% إلى 30% حسب كل دولة (هاتف عبد السادة. الهام ناظم. بلال نوري سعيد، 2008، صفحة 124). و الغرض من الاحتفاظ بمستوى معين من الاحتياطي القانوني هو الحفاظ على السيولة المصرفية و توفير نوع من الاستقرار المالي وحماية المؤسسات المالية من المخاطر غير المتوقعة. ويحسب الاحتياطي القانوني كما يلي:

$$\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي} \\ \text{نسبة الاحتياطي القانوني SRR} = \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}} \times 100\%$$

- نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

في جوهرها تعني نسبة السيولة القانونية ذلك المقياس المالي الذي يمكن استخدامه لقياس قدرة المؤسسات المالية و المصرفية على سداد ديونها عند استحقاقها. وبعبارة أخرى، فإنه تشير إلى مدى قدرة الأصول الحالية للمؤسسة على سداد ديونها. (GoCardless, 2020)

تمثل أيضا مقياسا على مدى قدرة الاحتياطات الاولية و الثانوية للبنك على الوفاء بالتزاماته و تعكس تلك النسبة المئوية للأصول المالية التي يجب أن تكون متاحة في شكل سيولة أو ان تكون قابلة للتحويل بسرعة وسهولة وقل تكاليف (دون خسارة في القيمة)، إذا تطلب الأمر، طبعا ذلك وفقاً للمتطلبات و الاجراءات القانونية أو اللوائح المالية المتاحة. (هاتف عبد السادة. الهام ناظم. بلال نوري سعيد، 2008، صفحة 124).

وببساطة، فإن الغرض من "السيولة القانونية" هو ضمان أن المؤسسة المالية تحتفظ بأموال كافية، أي النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، لتلبية احتياجات أو التزامات العملاء المالية سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة وحتى خلال ظروف تعاني فيها المؤسسة المالية من ضائقة في التدفق النقدي. حيث انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية كان المصرف يتمتع بقدر اكبر من السيولة التي تسمح له بالمناورة و العمل بشكل أكثر راحة في مختلف الظروف وحتى الازمات و غالبا ما تتراوح هذه النسبة بين 30% و 35% كحد اقصى في مختلف الانظمة المالية و تحسب هذه النسبة وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية LLR} = \frac{\text{ارصدة نقدية + النقد لدى البنك + اوراق تجارية و اوراق + اذونات الخزينة}}{\text{المرتكزي ماليه واستثمارات}} \times 100$$
$$\text{اجمالي الودائع + المبالغ المقترضة + مستحقات المصارف + صكوك وخطابات وحولات} \\ \text{بالعملة الحلية من البنك المركزي الاخرى مستحقة الدفع}$$

المطلب الثاني: نسب المردودية و الاداء المالي

نسب المردودية و الاداء المالي هي مجموعة من المؤشرات المستخدمة من قبل البنوك و المؤسسات المالية من اجل تقييم كفاءة ادائها و مدى قدرتها على توليد العوائد و الارباح وكذا تحسين وتعزيز كفاءتها التشغيلية، تكمن اهمية هذه النسب في انها تساعد ادارة المؤسسة المالية من جهة و المستثمرين من جهة اخرى في فهم مستوى وجوده اداء المؤسسة و عليه توجيه واتخاذ القرارات المستقبلية.

الفرع الاول: نسب المردودية (الربحية)

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

نسب المرودية و الربحية هي تلك النسب التي تقيس قدرة المؤسسات على توليد الأرباح و أهمها:

أولاً: معدل العائد على الأصول (ROA)

معدل العائد على الأصول هو مؤشر مالي يستخدم لقياس كفاءة وفعالية الأصول المدرة للربح. يستخدم هذا المؤشر لحساب معدل العائد الذي تحققه الشركة أو المؤسسة على استثماراتها وأصولها. (السيد، 2014، صفحة 91)

لحساب العائد على الأصول، يتم تقسيم الربحية (الأرباح بعد خصم النفقات) على إجمالي الأصول. و تعطى الصيغة الرياضية كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

ثانياً: معدل العائد على حقوق المساهمين أو الملكية (ROE)

معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) هو احدى المؤشرات المالية الكثيرة التي تستخدم لقياس كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في توليد عوائد للمالكين و للمساهمين في رأس مال الشركة. وتعكس هذه المؤشرات قدرة الشركة على تحقيق عوائد من خلال الاعتماد على أصولها واستثماراتها الخاصة أي بصيغة اخرى يقيس هذا المؤشر قدرة وكفاءة الشركة أو المؤسسة على تحقيق ارباح على المبالغ المستثمرة فيها. (السيد، 2014، صفحة 91)

لحساب العائد على حقوق المساهمين أو الملكية ، يتم تقسيم الربح السنوي للشركة (طبعاً الأرباح بعد خصم النفقات والضرائب) على حقوق المساهمين (رأس المال المستثمر في الشركة). وعليه تكون الصيغة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق المساهمين ROE} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}} \times 100\%$$

ثالثاً: معدل هامش صافي الفائدة (NIM) Net Interest Margin Ratio

يعتبر هامش صافي الفائدة من المؤشرات الأساسية التي يتم اعتمادها من اجل تحليل نتائج الأعمال المصرفية؛ حيث انه يقيس نسبة العائد الصافي من الاستثمارات أي الفرق بين العائد على الأنشطة الاستثمارية و حجم القروض التي يحصل عليها البنك و يقيس كذلك الفوائد المدينة التي

الفصل الثاني: التأسيس المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

يقوم البنك بدفعها للمودعين وأصحاب الحسابات الإيداعية بالإضافة إلى المقرضين إلى إجمالي الأصول المولدة للعوائد؛ حيث انه كلما احسن البنك في عملية إدارة أصوله المدرة للارباح كلما زاد معدل صافي هامش الفائدة. وبالرغم أن مؤشر هامش صافي الفائدة يقل استخدامه في التقارير المالية اذا ما تم مقارنته بمؤشرات اخرى كمؤشر معدل العائد على الأصول (ROA) ومؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنه يعتبر مؤشرا جد مهم حيث انه يوفر تلخيصاً موجزاً و ملما لمدى فعالية وكفاءة البنك في ادارة استخدام الأصول لتوليد الارباح ؛ (السيد، 2023، صفحة 24) ويتم قياس هذا المؤشر على النحو الموالي:

$$\text{معدل هامش صافي الفوائد (NIM)} = \frac{\text{عائد الاستثمار - مصروفات الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول المدرة للعوائد}} \times 100\%$$

الفرع الثاني: نسب الاداء المالي

تتمثل اهمية نسب الاداء المالي في تقييم مستوى اداء المؤسسة ويمكن ذكر اهم هذه النسب فيما يلي:

اولا: نسبة التوظيف Loan-to-Deposit Ratio

عرفها البنك المركزي النيجيري على أنها " يشير LDR إلى التفاعل بين إجمالي القروض وإجمالي الودائع، معبراً عنه كنسبة مئوية. يعطي LDR نظرة ثاقبة على نسبة الأصول التي يمكن للبنك إنشاؤها من التزاماته". (Adenuga, A. O., Mohammed, J. A., Laniyan, C. V., Akintola, A. A., and Asuzu, O. C, 2021, p. 46)

نسبة توظيف الأموال (LDR) هي أداة مفيدة لتقييم الاداء المالي للبنوك. تُستخدم بشكل رئيسي لتحديد مستوى السيولة لدى البنك وتوفير رؤية حول مستوى المخاطر التي تواجهها المصارف ، واستخدام الأموال، وأنشطة الوساطة،. و يتم حساب نسبة توظيف الأموال من خلال القيمة الإجمالية للقروض المصدرة مقسومة على القيمة الإجمالية للودائع المجمعة وتعطى رياضيا كالآتي:

$$\text{نسبة توظيف الاموال LDR} = \frac{\text{اجمالي القروض و السلفيات المصدرة}}{\text{اجمال الودائع المجمعة}} \times 100\%$$

و يمكن تقديم شرح مبسط لهذه النسبة في النقاط التالية و التي تبين إلى أي مدى يعتمد المصرف على ودائعه الخاصة لتقديم القروض كما يلي:

- عندما تكون نسبة توظيف الأموال (LDR) أقل من واحد ($LDR < 01$)، يعني ذلك أن المصرف اعتمد على ودائعه الخاصة لمنح قروض لعملائه (دون أي اقتراض خارجي).

- بينما عندما تكون نسبة توظيف الأموال (LDR) أكبر من واحد ($LDR > 01$)، تعني أن المصرف استدان ولجأ إلى اقتراض الأموال، ثم أعاد قرضها بأسعار أعلى، بدلاً من الاعتماد بالكامل على ودائعه الخاصة.

ثانياً: مؤشر نسبة المصروفات من غير الفوائد Expense to Non-Interest Income Ratio

يقيس لنا هذا المؤشر نسبة وتكاليف العمليات التشغيلية إلى الإيرادات المتأتية من مصادر تختلف عن الفوائد أي مختلف الأنشطة التي تدر أرباحاً وعوائد على البنك وهي ليست فوائد. يتكون الدخل من غير الفوائد من دخل البنك وبشكل أساسي من الرسوم المطبقة بما في ذلك على الودائع والمعاملات، ورسوم الأموال غير الكافية (NSF)، والمعاشات السنوية كالتقاعد، ورسوم الشهرية المطبقة على إدارة الحسابات، ورسوم عدم النشاط، ورسوم إصدار دفاتر الشيكات ودفاتر التوفير والإيداع، ورسوم إصدار البطاقات الائتمانية كذلك عمولات حركة الحسابات من تحويل، سحب وإيداع، وما إلى ذلك من مختلف الخدمات التي تقدمها البنوك و تتقاضى مقابلها عمولات. (CHEN, 2020)

في المحصلة يدل هذا المؤشر على حجم الأعباء و المصاريف التي تتحملها المؤسسة مقارنة بالإيرادات و العوائد المحققة من غير الفوائد وعلى هذا الأساس يمكن إعطاء صيغتها الرياضية كما يلي:

$$\text{مؤشر نسبة المصروفات من غير الفوائد} = \frac{\text{مجموع المصروفات التشغيلية - الفوائد}}{\text{صافي الإيرادات من غير الفوائد}} \times 100\%$$

المطلب الثالث: مؤشر Z-Score للاستقرار الاوضاع المالية

في رحلة البحث عن تحقيق الاستقرار المالي تسعى العديد من البنوك و المؤسسات المالية الى إيجاد افضل الاساليب ، الادوات و الاجراءات التي تقدم لها افضل قياس لاستقرارها المالي ومن بين هذه المقاييس نجد مؤشر Z-Score الذي يطبق لقياس الاستقرار المالي للمؤسسات وخاصة البنوك مع احداث تغييرات في مكوناته وفقاً لخصائص كل مؤسسة.

الفرع الاول: ماهية مؤشر Z-Score للاستقرار المصرفي

ببساطة، Z-Score المعروف أيضاً بالنتيجة القياسية (standard score) هو مؤشر يعطي بشكل إجمالي فكرة عن مدى انحراف قيمة معينة عن نقطة ذات القيمة المتوسطة في البيانات المدروسة. في المعنى الدقيق وبالضبط من الناحية الفنية، فإن Z-Score هو مقياس لعدد الانحرافات المعيارية أعلى أو أقل من نقطة مرجعية معينة. يمكن وضع Z-Score على منحنى التوزيع الطبيعي حيث تتراوح درجات Z من نقطة (-3) انحرافات معيارية هذه النقطة التي غالباً ما تقع في أقصى منحنى التوزيع الطبيعي من جهة اليسار، إلى النقطة (+3) انحرافات معيارية والتي تقع في الجهة المعاكسة تماماً أي في أقصى يمين منحنى التوزيع الطبيعي. (Data Science Team, 2019)

إذا و من أجل الوصول إلى مؤشر Z-Score يجب أن يكون لدينا متوسط البيانات و الانحراف المعياري لها. هذا المؤشر بشكل عام ، أما إذا أردنا إسقاطه على المصارف أي في المجال المالي من أجل معرفة درجة الاستقرار المصرفي فهو أيضاً فعال جداً حيث يستخدم للتنبؤ بحالات التعثر المالي للبنوك أو حتى توقع حالات العسر المالي التي يمكن أن تواجه المصارف على المدى القريب ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع الربحية و العوائد الخاصة بالبنك بينما ينخفض كلما كانت هناك حالات عدم استقرار في العوائد أو مواجهة البنك لمشاكل مالية معينة أو حتى عسر مالي يؤثر على إيرادات و أرباح البنك أي باختصار أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على أن البنك في وضع آمن و بعيد عن الفشل أو الإزمات المالية و يستمد هذا المؤشر أهميته في المصارف و المؤسسات المالية وفقاً للاستراتيجيات التي تعتمدها و التي تفرضها طبيعة عملها هذه الاستراتيجيات المبنية على مخاطر مرتفعة يعني عوائد مرتفعة أي كلما زادت المخاطرة زاد حجم العائد الذي يمكن تحصيله توازياً مع إستراتيجية مخاطر منخفضة أي عوائد متواترة (تتراوح بين الارتفاع و الانخفاض). (شاوي حنان . بن دعاس زهير ، 2022 ، صفحة 281)

يتم قياس الاستقرار في القطاع المالي بالاعتماد على النموذج الكمي (Z-SCORE) وذلك لأنه يعتبر المقياس الأحدث كما أنه يعتبر الأدق من حيث النتائج بالنسبة للاستقرار المالي للبنوك، ولأنه أيضاً جد مفيد في معرفة ما إذا كان البنك سيواجه فشلاً مالياً مستقبلاً أم لا، في حين تقيس المؤشرات و المقاييس الأخرى إلى أي مدى سيواجه البنك مشاكل في التدفق النقدي أي من ناحية السيولة. (فهد فرحان عوض، جمال هداش محمد، 2022، صفحة 609) ويمكن كتابة أهم معادلات Z-Score الموجه للقطاع المالي كما يلي:

$$z\text{-score} = (ROA + (E/A)) / \text{var}(ROA)$$

الفصل الثاني: التأسيس المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

ويمكن شرح مكونات الصيغة كما يلي:

- **z-score** : تشير الى مستوى الاستقرار المالي؛

- **ROA** : تشير الى العائد على الاصول؛

- **E**: اختصار Equity وتعني حقوق الملكية؛

- **A**: اختصار Assets وتدل على الموجودات؛

- **var (ROA)** : تدل على الانحراف المعياري للعائد على الاصول.

الفرع الثاني: تصنيف البنوك حسب مؤشر **z-score** للاستقرار المصرفي

وحسب التمان (Altman) فالبنوك تنقسم الى ثلاث مستويات حسب درجة Z التي توافقها هذه

التصنيفات و التي كنا قد تطرقنا لها سابقا كما يلي:

- بنوك فاشلة أو محكوم عليها بالفشل نظرا لانها عرضة للفشل المالي و الافلاس في اي وقت والتي

يتوافق انها ذات قيم Z اقل من 1.81 .

- بنوك ناجحة ومزدهرة قادرة تتمتع بكل مشرات الاستقرار و الاستمرارية و التي تكون فيها قيم Z

اكبر من 2.99 .

- بنوك غير ناجحة وغير فاشلة أو ما تسمى بالبنوك الرمادية حيث انه يصعب الحكم النهائي أو

القاطع على حالتها و لديها احتمالية معتدلة للإفلاس في المستقبل القريب. وهذا لا يعني أن البنوك

في هذا النطاق تتمتع باستقرار مالي منخفض، ولكن يجب على هذه المصارف أن تكون حذرة

ومجتهدة بشأن المخاطر التي تواجهها. و تكون فيها قيم Z محصورة بين 1.81 و 2.99 .

و الجدول الموالي يوضح كيف يتم تصنيف البنوك وفقا لمؤشر **z-score** لـ Altman في

مناطق الخطر أو الامان أو ما بينهما، كالآتي:

الجدول رقم 2-3: تصنيف البنوك في مناطق وفق درجات مؤشر **z-score** لـ Altman

مؤشر z-score لـ Altman		
منطقة الخطر	منطقة رمادية (بينية)	منطقة الامان
<1.81	$1.81 < Z < 3$	>3
بنوك فاشلة	بنوك رمادية	بنوك ناجحة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العنصر السابق

الفرع الثالث: النسب الأساسية لمؤشر Z-score

و تعتمد معادلة Z-score ل Altman. إلى 5 نسب أساسية هي : (bpayd, 2023)

أولاً: رأس المال العامل / إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة باختصار مسؤولية المصرف ممثلاً في ادارته فهو يعمل على تحديد حالة المصارف من خلال صحتها المالية على المدى القصير، واعتمد ألتمان على رأس مال المصارف باعتباره يمثل الفرق بين اصول المصرف المتداولة وبين خصومه أي التزاماته المتداولة وبالاعتماد على النتيجة أي رأس المال العامل ايجابيا ام سلبيا نحصل على فهم أفضل لإمكانات نمو وتوسع المصرف وافاقه المستقبلية.

ثانياً: الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة الأرباح المتراكمة لدى المؤسسات المالية و المصارف مقارنة بأصولها. حيث تظهر النسب العالية من الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول أن البنك لا يحتاج إلى القروض أو استخدام اموال الغير بل بالعكس من ذلك يمكنه توسيع وتمويل كافة نفقاته الرأسمالية باستخدام أرباحه المحتجزة فقط لانها تكفي وتفي بمتطلبات الانفاق لديه. في حين أن تسجيل البنك لمستويات منخفضة من الأرباح المحتجزة يعني أن التمويل القائم في البنك يتم بأموال مصدرها الاقتراض.

ثالثاً: الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

الأرباح قبل الفوائد والضرائب، والتي يشار إليها عادة بالاختصار EBIT في القطاع المالي، تقيم قدرة البنوك و المؤسسات المالية على تحقيق أرباح من أنشطتها و عملياتها الخاصة. وبعبارة أخرى، فهي تسمح لنا بتحديد "قدرة الشركة على الحفاظ على" الربحية وتمويل النمو المستقبلي". تساعد هذه النسبة في تحديد الربح الناتج عن أصول البنك أو المؤسسة المالية.

رابعاً: القيمة السوقية للأسهم / إجمالي الأصول

تقدم هذه النسبة معلومات حول القيمة السوقية للشركة أو كما يتبين من الاسم، قيمة أسهم الشركة. ومن اجل الحصول على هذه المعلومات، نقوم بضرب السعر الحالي للسهم الواحد في إجمالي عدد الأسهم القائمة لدى المؤسسة المالية. و بالطبع هذا سيساعد مديري المؤسسة المالية على فهم مدى سرعة انخفاض القيمة السوقية للشركة في حالة العجز و العسر المالي الإفلاس. حتى قبل ان تفوق الالتزامات و المطلوبات قيمة الأصول في الميزانية العامة. وعموما يمكن ان تشير القيمة السوقية للاسمه مقارنة مع الديون والالتزامات إلى أن مدى ثقة المستثمرين في القوة و السلامة المالية للبنك أو المؤسسة المالية.

خامسا: إجمالي المبيعات / إجمالي الأصول

تدل نسبة المبيعات المرتفعة إلى إجمالي الأصول على مقدار الإيرادات و العوائد التي تحققها المؤسسة المالية من أصولها بالإضافة إلى ان هذه النسبة تشير بطريقة مباشرة الى كفاءة الأعمال و الادارة في الانتاج و التسويق والتي وصلت لتحقيق نتائج ايجابية تسمح للبنك أو المؤسسة المالية بالاعتماد على نفسها واموالها الخاصة الناتجة عن اعمالها الحالية دون الحاجة إلى الاعتماد أكثر على الاستثمارات لتوليد مبيعات مستقبلية أو اللجوء لمصادر تمويل اخرى من اجل الانطلاق في استثمارات اخرى مدرة للارباح و العوائد.

وفي شكلها الأصلي فقد جاءت صيغة Z-score كما يلي:

$$Z\text{-Score} = 1,2A + 1,4B + 3,3C + 0,6D + 0,99E$$

تشير الحروف المبينة في الصيغة إلى النسب التالية و التي تم شرحها بالتفصيل في العنصر السابق:

A: رأس المال العامل / إجمالي الأصول (يقيس الكمية النسبية للأصول السائلة)

B: الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول (يحدد الربحية التراكمية)

C: الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول (يقيس الأرباح باستثناء تأثيرات الضرائب والرافعة المالية)

D: القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات (تتضمن آثار انخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركة)

E: المبيعات / إجمالي الأصول (يقيس معدل دوران الأصول)

المطلب الرابع: الاستقرار المالي والاقتصاد الكلي

لا بد انه توجد علاقة جد وثيقة بين الاستقرار المالي و الاقتصاد الكلي حيث يعتبر النظام المالي هو المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية من خلال دوره في توفير التمويلات اللازمة للمشاريع الاقتصادية و الانتاجية ومن ثم الوصول بالاقتصاد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ولهذا سنتطرق لعرض التأثير الذي يلعبه الاستقرار المالي على التنمية الاقتصادية.

الفرع الاول: الاستقرار المالي و التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية يختلف مفهومها باختلاف الحالة الاقتصادية للدول لكن هذا التعريف موجه بالدرجة الاولى للاقتصادات و الدول التي تسجل مستويات منخفضة من الدخل ومع ذلك، و لأن

الاليات المتبعة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل وكذا المرتفعة الدخل هي نفسها في الأساس، فإن أي خط فاصل بين الاثنين هو بالضرورة اعتباطي أو محاولة لخلق خلاف ونقاش طويل، لذا فمن الأفضل عدم الخوض في هاته التفاصيل واعتبار ان التنمية الاقتصادية لها نفس الاسس سواء في الدول ذات الدخل المنخفض أو في تلك الدول التي تشهد معدلات دخل مرتفعة وعليه فإن التنمية بالمعنى المحدد لا تشمل الزيادة في نصيب الفرد الحقيقي في الدخل نتيجة للتحسن في شروط التجارة، لأن هذا موقف مشروط وقابل للعكس ولا يضمن التقدم الدائم. كما أنه لا يشمل الزيادة في الدخل الحقيقي المكتسب من خلال استخدام معدات أكثر إنتاجية لم تكن مستغلة بالقدر الكافي في السابق.

وعليه ينبغي النظر إلى مفهوم التنمية على أنه يشمل زيادة الإنتاج سواء الموجه للتصدير أو الموجه للاستهلاك المحلي الداخلي. لكن وبشكل أساسي فإن اول ما يجب القيام به لتحقيق معدلات جيدة في التنمية الاقتصادية هو العمل على تطوير الإنتاج المحلي لتلبية الطلب في السوق المحلي نفسه وهذا يرجع لعدة أسباب يمكن شرحها في النقاط التالية: (Pazos, 1953, p. 231)

- أولاً: يميل الاستهلاك العالمي للمواد الخام والأغذية إلى النمو بشكل أبطأ من استهلاك المنتجات والخدمات الصناعية فإذا ركزت التنمية في المقام الأول على زيادة إنتاج المواد الخام والأغذية، التي كانت تشكل الصادرات التقليدية للبلدان الأقل نمواً، فإن نمو هذه البلدان سوف يكون أبطأ مما كان متوقعا بشكل كبير.

- ثانياً: لا ينبغي للدول أن تعتمد أكثر من اللازم على العوامل الخارجية عند صياغة سياسات التنمية باعتبارها عوامل خارجة عن سيطرتها. ولا يمكنها التحكم فيها.

- ثالثاً: يمكن القول أن خطر عدم الاستقرار يمكن الحد منه من خلال الحد من الاعتماد الحالي لأغلب الدول المتخلفة على الصادرات، وليس من خلال خفض الحجم المطلق أو القيمة المطلقة للصادرات، بل من خلال زيادة حجم وقيمة الإنتاج المحلي، الاستهلاك والاستثمار.

وعليه فإن زيادة قيمة وحجم الإنتاج يتطلب المزيد من الاستثمارات و ضخ المزيد من الاموال وهو الامر الذي يرتبط بشكل مباشر بكفاءة وقدرة النظام المالي المحلي على تلبية هذه المتطلبات فالإنتاج الذي يؤدي بزيادته إلى تحقيق النمو الاقتصادي مرتبط بحجم رأس المال المتاح و المخصص له وعليه فإذا كانت العلاقة بين الزيادة في رأس المال والزيادة الناتجة في الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات ثابتة، فمن السهل حساب معدل زيادة الإنتاج. ومع ذلك، للوهلة الأولى، تبدو هذه العلاقة متغيرة للغاية ويصعب حسابها. من الناحية النظرية، يمكن أن تكون زيادة معينة في

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

الدخل نتيجة لأي عدد لا حصر له من التركيبات المحتملة لرأس المال والموارد الطبيعية والعمالة. ومن الناحية العملية، تختلف متطلبات رأس المال الثابت بشكل كبير عبر الصناعات والمحاصيل، ويمكن أن يختلف متوسط نسب رأس المال بشكل كبير من سنة إلى أخرى اعتمادًا على تكوين الاستثمار. إذا ومن خلال إسقاط هذه العلاقة التاريخية، يمكننا تقدير معدل التطور الذي حققته التنمية الاقتصادية من خلال عملية تراكم رأس المال. افترض أن قيمة رأس المال الحالي في الفترة صفر تساوي 3333 وحدة نقدية، والدخل القومي في نفس الفترة يساوي 1000، والادخار والاستثمار 6 يساوي كل منهما 100. الاستثمار الجديد 100 يعني أيضًا الانتهاء من المصانع والمعدات ومرافق الإنتاج الجديدة في المرحلة صفر، وبشكل عام فإن رأس المال في المرحلة الأولى هو $3333 + 100$ ، وبالتالي فإن الناتج الفعلي في هذه المرحلة سيكون أكبر مما كان عليه في المرحلة السابقة فترة. وإذا تم اعتماد متوسط معامل إنتاجية رأس المال قدره 0.30، فإن الدخل القومي سيزيد بمقدار 30 وحدة، من 1000 إلى 1030 و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 2-4: تقدير معدل التطور التنمية الاقتصادية من خلال عملية تراكم رأس المال

المدخرات الحالية	دخل قومي	استثمار جديد	مخزون رأس المال	فترة
100	1000	100	3,333	0
103	1,030	103	3,333 + 100	1

Source: Pazos, F. (1953). *Economic Development and Financial Stability*, IMF Staff Papers, 1953(002), A002.

Retrieved Oct 30, 2023, from <https://doi.org/10.5089/9781451978872.024.A002p232>.

في نموذج نمو دومار (Domar)، يتم حساب التوسع القائم على الربح على أنه 30% من الاستثمار في الفترة السابقة، ويشكل الاستثمار 10 بالمائة من الأرباح. ويبلغ معدل نمو الربح الناتج 3 بالمائة. ويتأثر معدل النمو أو التنمية المحتمل بنسبة الأرباح المدخرة والمستثمرة، فضلًا عن معامل إنتاجية رأس المال.

إذا أشرنا إلى معدل التنمية المحتملة بالحرف "D"، والميل إلى الادخار بالحرف "s"، ومعامل متوسط إنتاجية رأس المال بالحرف "α"، فيمكن التعبير عن معدل التنمية المحتملة باستخدام صيغة دومار (Domar):

$$D = \alpha s$$

سوف يتغير معدل التطور بشكل طبيعي إذا تم تغيير أي من المعاملات المذكورة. على سبيل المثال، إذا أصبح الميل إلى الادخار 0.15 بدلاً من 0.10، وأصبح متوسط إنتاجية رأس المال 0.40 بدلاً من 0.30، فإن معدل النمو سيكون 6 في المائة سنوياً. وهذا يكون رأس المال قد ساهم في تحقيق نمو اقتصادي بمقدار معين، الأمر الذي يعني أن الاستقرار في النظام المالي يدعم النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وزيادة حجم القاعدة الودائعية والتي بدورها تعزز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التمويل ومنه زيادة معدلات الاستثمار فالتشغيل فالإنتاج أي التطور والنمو الاقتصادي. (Pazos, 1953, p. 233)

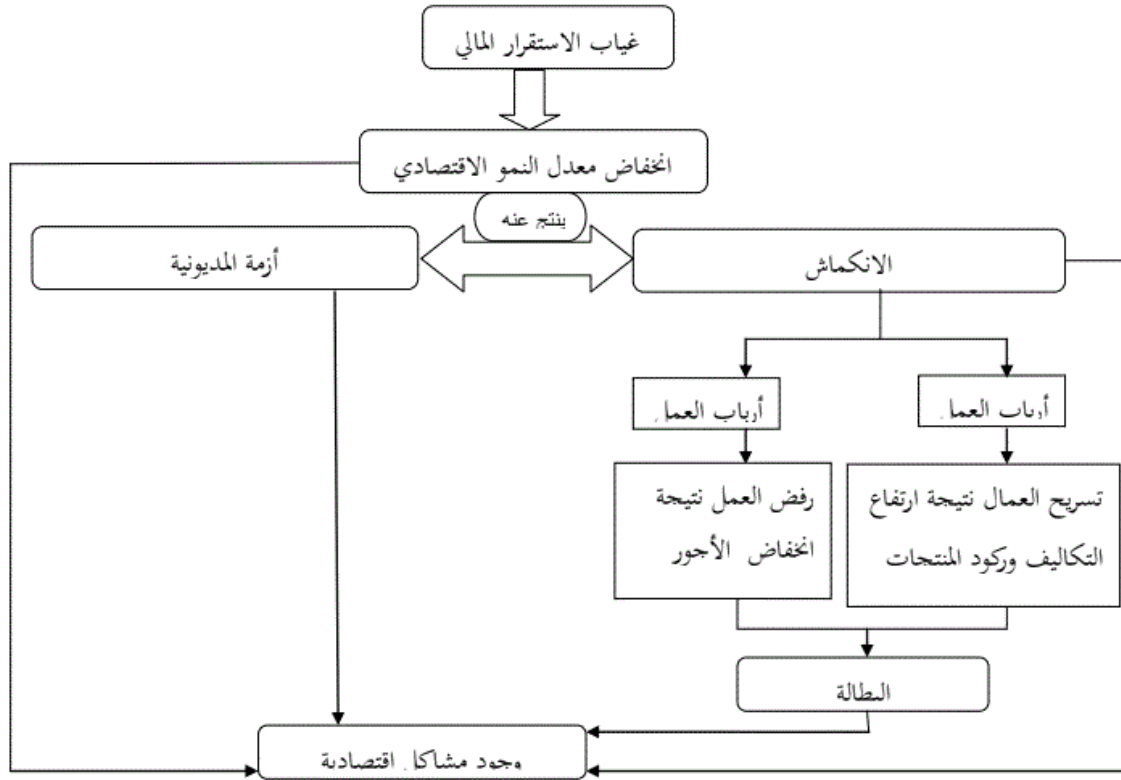
الفرع الثاني: تداعيات غياب الاستقرار المالي على الاقتصاد الكلي

يولد عدم الاستقرار المالي حالة من عدم التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشراته وخير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية التي ضربت أمريكا مطلع عام 2008 حيث انعكس الاضطراب المالي (الأزمة المالية) سلباً على الاقتصاد الكلي و على معدل النمو وأرسل معظم اقتصادات الدول الرأسمالية إلى فترة من التباطؤ و الركود الاقتصادي.

وبالتالي، فرض عدم الاستقرار قيوداً على النمو، وشمل ذلك انخفاض احتياجات هذه البلدان من السلع الأساسية والمواد الأولية كالنفط، وقد أثر ذلك سلباً على معدلات النمو ومعدلات العمالة، وانخفضت أحجام الصادرات في البلدان النامية.

ايضا فقد أدى عدم الاستقرار إلى زيادة التكاليف والمشاكل الاجتماعية، وخاصة تلك المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة والفقر، بسبب قلة النشاط الاقتصادي وركوده، فتبدأ المؤسسات بإغلاق أبوابها وتقليل أنشطتها، فتصبح نسبة البطالة مرتفعة بسبب تسريح العمال وتخفيض الأجور الحقيقية. والشكل الموالي يوضح كيف يؤثر عدم الاستقرار المالي على الاقتصاد الوطني:

الشكل رقم 2-4: تداعيات غياب الاستقرار المالي على مؤشرات الاقتصاد الكلي



المصدر: بن الدين، أ. (2020). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية - تجارب

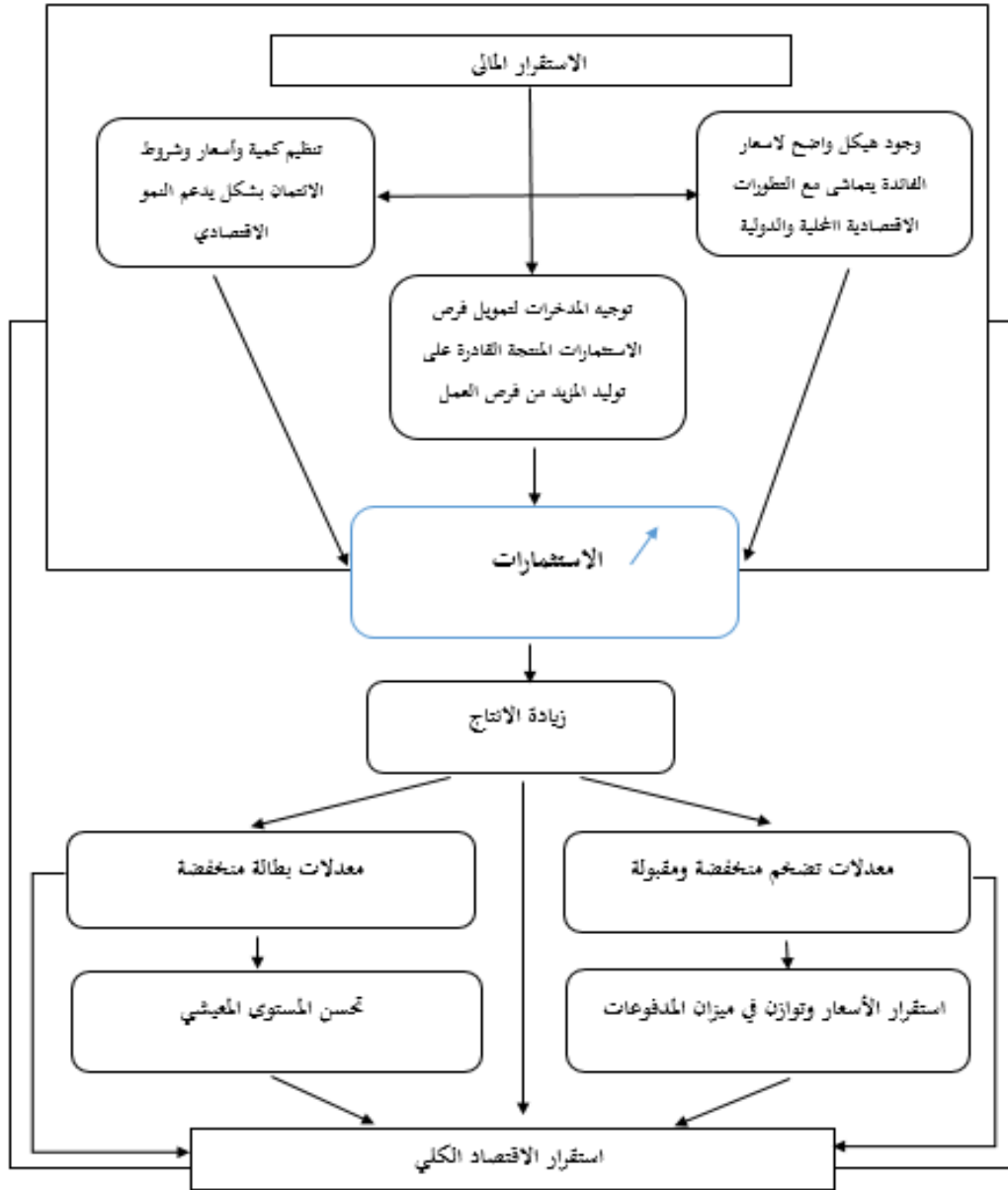
دولية. [Thèse de Doctorat, Université Hassiba Ben Bouali - Chlef].

وهكذا و في ظل السعي نحو التحكم في الآثار السلبية للاختلالات التي تنجم عن غياب الاستقرار المالي كالتضخم والانكماش والبطالة فقد تم الاجماع و التأكيد على أهمية الاستقرار المالي في استقرار الاوضاع الاقتصادية . لذلك، كان التعافي من الازمات المالية و تحقيق الاستقرار المالي أولوية مجالات الاهتمام الرئيسية التي تستحوذ على اهتمام وإجماع الأطراف والمجموعات ذات الصلة، بما في ذلك الأفراد والمنظمات الدولية والمحلية، وخاصة البنوك المركزية.

وعليه يمكن إبراز المتطلبات المالية التي تجعل الاقتصاد الكلي في حالة من الاستقرار والتوازن كما

يلي:

الشكل رقم 2-5: المتطلبات المالية من اجل تحقيق الاستقرار والتوازن على مستوى الاقتصاد الكلي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العناصر السابقة

عندما تكون الانظمة المالية قوية ومستقرة، يمكنها تقديم الدعم اللازم للأنشطة الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام. بالإضافة إلى ذلك، يلعب القطاع المالي دوراً حاسماً في تسهيل أنشطة الأعمال وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة، مما يساهم في تعزيز الفرص الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة كالتخفيض من معدلات البطالة و التحكم في التضخم بالإضافة إلى توفير مناصب شغل نتيجة توسع الاستثمارات وتطور الأعمال مما يساهم بدوره في تحسين المستوى المعيشي لافراد المجتمع. وعليه فان أهمية تحقيق الاستقرار في القطاع المالي واضحة ومهمة للغاية ، لأنه لا يحمي النظام المالي نفسه فقط، بل يمتد ذلك إلى تعزيز القدرة على مواجهة التحديات والصدمات الاقتصادية

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

والمالية بشكل أكثر فعالية فعال. وهو الامر الذي يدعم و يعزز من المرونة والاستدامة وسط مختلف الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة. ولذلك فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يعتبر خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وسلامة النظم المالية.

وأبسط مثال يمكن من خلاله توضيح العلاقة القائمة بين الاستقرار المالي و الاقتصاد الكلي هو الازمات المالية و التي تنطلق من بعض الزوايا في القطاع المالي لتضرب الاقتصاد الكلي بشكل كلي أو جزئي مما يتسبب في حالات عدم التوازن و الاستقرار في الاقتصاد الحقيقي.

حيث أن الأزمة المالية غالباً ما يسبقها أو يصاحبها أو حتى يليها فترات يكون هناك قدر من المشاكل المالية واسعة الانتشار. وهو ما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008 التي بدأ شرارتها الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007. وقد كان للقروض الائتمانية الموجهة لتمويل قروض الرهن العقاري الفضل الأكبر في تعجيل حدوث طفرة هائلة في مجال إقراض الرهن العقاري الذي يتميز بكونه عالي المخاطر، الأمر الذي أدى إلى تراكم حزمة ضخمة من قروض الرهن العقاري و التي كان محكوما عليها مسبقاً بالفشل الذريع حيث كانت منذ البداية تتجه إلى حالات التخلف عن السداد. (CFI Team, 2023)

وتؤثر الأزمة المالية أيضاً على النشاط الحقيقي للاقتصاد، والنشاط التجاري، والتضخم، والإنتاجية الاقتصادية

بشكل مباشر وغير مباشر، حتى أن عدوى الأزمة المالية تتسرب عبر مسارات وقنوات عديدة ومتنوعة إلى الاقتصاد الحقيقي . (احمد، 2021، صفحة 89) وقد تم تلخيص أهم تلك القنوات في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2-5: قنوات انتقال الأزمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي

آلية انتقال العدوى	قناة انتقال العدوى المالية
حيث غالباً ما تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة و أسعار الاسهم المنخفضة إلى زيادة متطلبات التمويل و تكاليفه في المقابل يتراجع حجم الاستثمارات.	تكاليف التمويل
حيث ان التساهل في شروط منح الائتمان يجعل الجميع يريد ان يتحصل على القروض مما يزيد من مخاطر عدم السداد	وفرة الائتمان
حيث ان زيادة عزوف المتعاملين و المستثمرين عن المخاطرة يزيد من علاوة المخاطرة	تفضيل عدم المخاطرة

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

ثروة الشركات	حيث ان انخفاض اسعار اسهم الشركات و ممتلكاتها يؤدي إلى تراجع قيمتها السوقية مما يزيد من احتمال القيام بالاختيار العكسي و المشاكل الاخلاقية
ثروة الاسر	حيث يؤدي انخفاض اسعار الاسهم و الممتلكات إلى تراجع في مستوى ثروة قطاع الاسر مما يعني تراجع القاعدة الادخارية الشيء الذي سيرفع من تكاليف الاقتراض نظرا لقة المودعين
اسعار الصرف	تنتقل الازمات المالية عن طريق اسعار الصرف الاجنبية من خلال ميزان المدفوعات ثم تمس قطاع الاستثمارات و منه ومنه اسعار الفائدة المحلية.
الثقة	عند حدوث ازمة في احد مكونات النظام المالي تتراجع الثقة في التعامل مع باقي المكونات من قبل المستهلك و المستثمرين و المتعاملين بصفة عامة

المصدر: بن السيلت احمد. (2021). اثر المتغيرات الاقتصادية والنقدية على الإستقرار المالي بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة برج بوعريج، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر. تاريخ الاسترداد 18 01 2024، من <https://dspace.univ-bba.dz:443/xmlui/handle/123456789/3624> ص 89.

هناك ايضا بعض الدراسات التي ذهبت إلى ان التكامل المالي يعتبر احدي قنوات انتقال الازمات و بالتالي انتشار حالة اللا استقرار في النظام المالي حيث ان البنوك و في سعيها لحماية نفسها من الصدمات المالية المختلفة وخاصة صدمات السيولة تلجأ إلى اقامة علاقات ترابط و تكامل مع البنوك الاخرى لكن هذا لن يخلوا من المخاطر الناتجة عن شدة الترابط أي شدة التأثير و التاثر بين تلك البنوك حيث تصبح عرضة لحجم مخاطر اكبر من المخاطر التي تنتجها ذاتيا فتصبح المخاطر التي تنتج عن أنشطة البنوك الاخرى تحدد بالبنك نفسه حيث انه يصعب تجاوز تلك المخاطر في وضع يسوده جو من الترابط و التكامل الكبير بين البنوك و المؤسسات المالية ، وعلى الرغم من تلك المخاطر الا انه لا يمكن ابداء نفي الاثر الايجابي لحالات التكامل المالي باعتباره يحث البنوك على التقليل من حجم السيولة التي تحوزها و يحثها ايضا على القيام بالتعديل على محافظها المالية نحو استثمارات أكثر مردودية باقل قدر ممكن من السيولة و المخاطر ومع ذلك فان أي خلل أو ازمة مالية أو صدمة نظامية تضرب احدي البنوك يكون لها تأثير متقارب ان لم يكن نفسه على جميع البنوك شديدة العلاقة معه لكنها تبقى اقل حدة من المخاطر التي تنتج عن التمويل الذاتي. (Augusto Hasman, Margarita Samartín, 2023, p. 02)

الفرع الثالث: متطلبات الاقتصاد الكلي للحفاظ على الاستقرار المالي

يتأثر استقرار الأوضاع المالية في البلاد بالتغيرات و الظروف التي يعيشها الاقتصاد المحلي حيث ان النظام المالي عبارة عن جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الكلي و منه فان وجود اضطرابات و حالات عدم استقرار و عدم يقين بالنسبة لمستقبل الاقتصاد المحلي يمكن ان يعصف باستقرار القطاع المالي لهذا يجب اخذ بعض التدابير الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي من اجل ضمان الاستقرار على مستوى النظام المالي: (Smail, 2012, p. 460)

اولا: ينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي أن تسعى إلى تحقيق النمو المستدام بما يتماشى مع إمكانيات الاقتصاد الوطني، وتجنب ظاهرة الانقطاع في النمو و التي تعرف بـ "Stop and Go" لأنه يخلق حالة من الضبابية و عدم اليقين العام بخصوص مستقبل الاقتصاد ما يعني زيادة احتمال التعرض للمخاطر الدائمة المسبب الرئيس للنكسات و الازمات المالية.

ثانيا: وجوب المحافظة على استقرار الاسعار في مستوياتها الطبيعية حيث ان تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ عليه ذات أهمية بالغة لدعم وتحفيز الاستثمارات و إبرام العقود طويلة الأجل و مع ضمان اقل حد من التشوهات و عدم اليقين في الأسعار النسبية و التي عادة ما تكون في البيئة التضخمية غير الصحية للاقتصاد.

ثالثا: ضرورة الحفاظ على الحالة المالية العامة سليمة: من خلال تجنب الوقوع في حالات العجز العام كما ينبغي أن تكون الديون مستدامة ومعتدلة ولا سيما تلك التي تأتي من الخارج، يجب ايضا أن تكون متنوعة بما فيه الكفاية بما في ذلك شروط العملة ومعدلات الفائدة وغيرها.

رابعا: يجب الاخذ بعين الاعتبار أن الالتزامات المستقبلية كأنظمة التقاعد الحكومي والبرامج العامة المتنوعة الأخرى التي تنطوي تحت غطاء الانفاق الحكومي أن يتم تمويلها بشكل كلي بما يتوافق مع قدرة الاقتصاد على الاستجابة لهذه الالتزامات.

المبحث الثالث: أنظمة الانذار المبكر والسلامة المالية

مع تنامي الازمات المالية والتي كانت كل مرة لاسباب مختلفة لكنها دائما تخلف نفس النتائج الكارثية على مستوى استقرار الانظمة المالية وحتى على مستوى استقرار الاقتصاد الكلي، تغيرت النهج المتبعة في تطوير طرق ومقاييس التنبؤ بحالات عدم الاستقرار المالي على مر السنين مع تحول موضع الاهتمام من الأبعاد التحوطية الجزئية إلى الأبعاد التحوطية الكلية للاستقرار المالي. ومن تحليل مؤشرات الإنذار المبكر لرصد وضع وسلامة النظام المصرفي، ولا سيما خطر تخلف المؤسسات و الافراد عن السداد، و تحول التركيز إلى تقييم أوسع على مستوى النظام المالي

للمخاطر التي تتعرض لها الأسواق والمؤسسات المالية حيث انه وفي الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام على اساليب التحليل الديناميكي للسلوكات المختلفة، والتراكم الممكن للظروف غير المستقرة، فضلا عن آليات انتقال الصدمات أو ما يعرف بنظريات العدوى المالية. وتعتبر الحاجة إلى سد الفجوات في البيانات على مستوى العديد من المجالات وخاصة المالية إحدى القضايا الرئيسية الكامنة وراء تطور هذه الاساليب و المناهج القياسية و التحليلية من اجل فهم اعمق لظاهرة عدم الاستقرار المالي ومسبباته ومحاولة التحكم فيه أو الحد من اثاره الجانبية على جميع المستويات وخاصة مالي واقتصاديا.

المطلب الاول: ماهية أنظمة الانذار المبكر

تستخدم العديد من المؤسسات والشركات أنظمة تحذيرية هدفها ملاحظة أي أداء سلبي أو نتائج معاكسة يمكن ان تؤدي في حالة تفاقمها إلى حالات من عدم الاستقرار لا يحمد عقبائها ، ومن هنا اكتسبت أنظمة الانذار المبكر و التي هي اسم على مسمى شعبيتها بين الشركات و المؤسسات وخاصة المؤسسات المالية و البنوك.

الفرع الاول: مفهوم أنظمة الانذار المبكر

من المفاهيم الرائجة لأنظمة الإنذار المبكر أنها مجموعة من الأساليب و النهج الوظيفية المبنية على بيانات ومعلومات دقيقة تسمح لها بالكشف عن المتغيرات المتعلقة بالأزمات السابقة لتنبية متخذي القرار إلى إمكانية حدوث موقف مماثل لما حدث سابقا و الذي من الممكن ان يتحول إلى أزمة مستقبلية. حيث يعتبر التحذير من الأزمات المالية والتحذير من المشاكل المالية الهدف الاساسي لأنظمة الانذار المبكر. وتعتمد هذه الاتظمة في المقام الأول على النظريات الاقتصادية العامة التي تشرح الأزمات المالية وتفسرها ، ويهدف نظام الانذار المبكر أيضا إلى التحذير من المخاطر المحتملة، وتستند هذه التحذيرات إلى أساس موضوعي ومنهجي وليس لها أي عناصر ذاتية أو غير موضوعية. وفي المجال المالي غالبا ما يستخدم للاستدلال على مخاطر المؤسسات المالية الفردية (أي أن كل مؤسسة لديها نظام إنذار مبكر خاص بها، مبني وفقا لخصائصها ومحدداتها الداخلية)، أي مخاطر المؤسسة المالية، وتسمى أيضًا بالمخاطر الوحدوية أو الجزئية رغم ذلك فهو يستخدم ايضا للنظام المالي بأكمله، أي المخاطر الكلية و الشاملة. (نظيرة، 2018، صفحة 324)

و تعتمد أنظمة الانذار المبكر على افتراضين أساسيين هما:

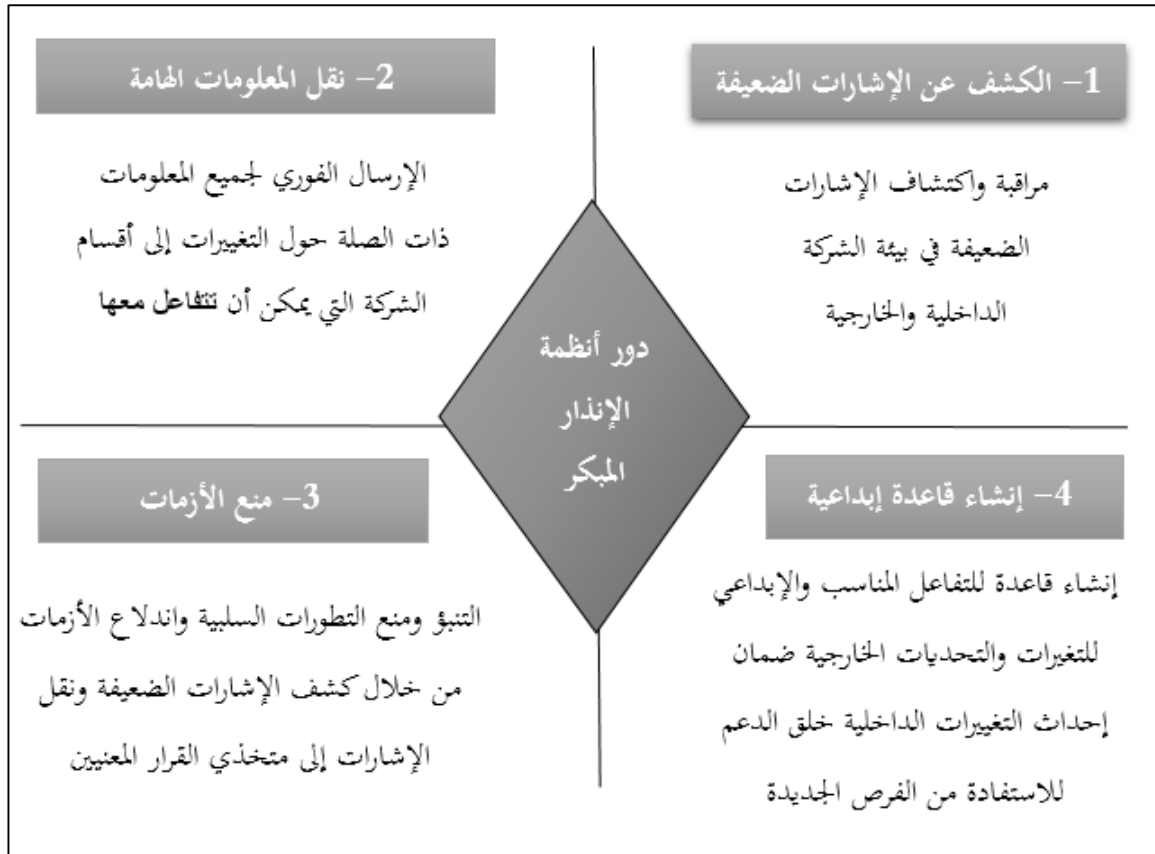
• الافتراض الاول: أنه توجد علاقة سببية (استقرار العلاقات) بين الأزمات والعوامل المسببة لتلك الأزمات،

• الافتراض الثاني: أن العوامل المسببة للأزمات يمكن تحديدها بشكل مسبق. ومن الناحية التحوطية على المستوى الجزئي، تركز أنظمة الإنذار المبكر عادة على استقرار البنوك بشكل منفرد، والذي يتم التعبير عنه عادة من حيث رأس مال البنك و تقلباته. ومن أمثلة هذه النماذج في الولايات المتحدة الأمريكية مكتب مراقب العملة (Canary) و الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (SABR-SR)، و الذي يسعى إلى تحديد ومعرفة اذا ما كانت البنوك في مرحلة مبكرة من الضائقة المالية، وعلى الرغم من أن هذه النماذج توفر نظرة جيدة فيما يتعلق بما يمكن ان تتعرض له البنوك بشكل فردي، إلا أنها تعجز على ان تلتقط تأثيرات المخاطر الكلية على النظام المصرفي ككل. ومع ذلك، فإن النتائج التي تحققها قد تكون بمثابة الأساس الاولي من اجل بداية تقييم المخاطر النظامية (قطاف، 2020، صفحة 43).

الفرع الثاني: الأدوار الرئيسية لأنظمة الإنذار المبكر (EWSs)

يكمّن دور نظام الإنذار المبكر (في التنبؤ بمدى تأثيرات البيئة المحيطة ذات الصلة بالمؤسسة و التي لا بد لها ان يكون هناك تأثير متبادل مع المؤسسة المالية، مما يتيح لها النمو والتوسع وضبط هيكلها الداخلي بشكل مرّن استجابةً للتغيرات في هذه البيئة. حيث انه يمكن أن تمثل هذه التغيرات تهديدات للمؤسسة كما يمكن ان تكون فرصًا يمكن استغلالها لصالحها من اجل تحقيق اهدافها. إحدى المهام الرئيسية لنظام الإنذار المبكر هي مراقبة وتحديد الإشارات الضعيفة في التي تصدر من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة. يتم جمع المعلومات حول هذه الإشارات الضعيفة ثم نقلها إلى صنّاع القرار ذوي الصلة الذين يجب أن يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات المناسبة و الأفضل بالنسبة للمؤسسة بأكملها بالاضافة إلى اتخاذ تدابير وقائية لتجنب العواقب و المخاطر المحتملة. ومع ذلك، لا يقتصر دور نظام الإنذار المبكر على عرض التغيرات البيئة المحيطة فقط من خلال مؤشراتها المالية؛ بل يتضمن التعامل مع العوامل و الأسباب الرئيسية أيضًا. (Bedenik.N.O, Rausch.A, Fafaliou.I & Labaš.D, 2012, p. 204) و الشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 2-6: الادوار الرئيسية لانظمة الانذار المبكر



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Bedenik, N. O., Rausch, A., Fafaliou, I., & Labaš, D. (2012). EARLY WARNING SYSTEMS--EMPIRICAL EVIDENCE. Market/Trziste, 24(2) p204.

المطلب الثاني: أنواع أنظمة الإنذار المبكر (EWSs)

أنظمة الإنذار المبكر (EWSs) هي مجموعة من الأدوات التي تستخدم بهدف التنبؤ وتحديد الأزمات والاختلالات المحتملة في القطاع المالي وخاصة المصارف. تهدف هذه الأنظمة بمختلف أنواعها إلى تزويد صانعي السياسات و القرارات المالية بالمعلومات اللازمة والكافية في الوقت المناسب من اجل اتخاذ التدابير الوقائية الحمائية والتخفيف من شدة المخاطر المصرفية. فيما يلي أشهر أنواع أنظمة الإنذار المبكر المذكورة في المصادر المتوفرة:

الفرع الأول: الاساليب والمناهج الرياضية

بالنسبة لانظمة الانذار المبكر و التي تعتمد على الاساليب الرياضية فهي تنوع إلى:

أولاً: الاسلوب الاحتمالي اللوغاريتمي (Logit Approach)

يُقترح الاسلوب اللوغاريتمي باعتباره الأكثر ملاءمة لنظم الإنذار المبكر العالمية، حيث يتم تقدير احتمالية حدوث أزمة مصرفية بناءً على مؤشرات وعوامل مختلفة.

وقد سمح الاسلوب اللوغاريتمي متعدد المتغيرات ل Demirgüç-Kunt and Detragiache سنة (1998) ربط احتمال حدوث أو عدم حدوث أزمة مصرفية بناقل من n متغيرًا تفسيريًا. ويُعطى

احتمال أن يأخذ المؤشر الدال على الأزمات المصرفية قيمة واحدة (حدوث الأزمة) في نقطة زمنية ما بقيمة التوزيع التراكمي اللوجستي المقدر للبيانات والمعلمات في تلك النقطة في الزمن. وبالتالي اعطاء العادلة بالشكل الموالي:

$$\text{Prob}(Y_{it} = 1) = F(\beta X_{it}) = \frac{e^{\beta' X_{it}}}{1 + e^{\beta' X_{it}}}$$

حيث أن:

(Yit) هي الأزمة المصرفية الوهمية للبلد (i) في الوقت (t) ، (β) هو ناقل المعاملات، (Xit) هو ناقل المتغيرات التوضيحية و F(βXit) هو التوزيع اللوجستي التراكمي. يتم الحصول على المعلمات بواسطة تقدير أقصى احتمال حيث يسهم كل قيمة ممكنة لـ Yit في الدالة المشتركة للاحتمال بحيث يصبح سجل الاحتمال اللوغاريتمي كما يلي:

$$\log_e L = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T [(Y_{it} \log_e F(\beta' X_{it})) + (1 - Y_{it}) \log_e (1 - F(\beta' X_{it}))]$$

المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تعظيم هذه الوظيفة الاحصائية ليست تأثيرات ثابتة للمتغيرات X على احتمالية الأزمة، نظرًا لأن العلاقة الأساسية غير خطية. بدلاً من ذلك، يتم حساب التأثير الطفيف لـ Xit على Yit عن طريق ضرب احتمالية حدوث الأزمة في احتمالية عدم حدوثها في معامل βi نظرًا لأن الاحتماليات تعتمد على قيم Xit، يمكن أن يكون لدى متغير توضيحي واحد تأثيرات طفيفة متغيرة على احتمالية حدوث الأزمة اعتمادًا على مستواه الأول. يظهر اللوغاريتمي أن المتغير التوضيحي سيكون له تأثير طفيف إذا كانت احتمالية الأزمة قد بلغت بالفعل المستوى الحدي الأقصى (منخفض أو مرتفع) ولكن إذا كانت احتمالية الأزمة في نطاق 0.5 تقريبًا، فإن ذلك يعني تغييراً في نفس المتغير. و من المرجح أن ينقلب الميزان ويؤدي إلى وقوع الأزمة. و مع هذا تظل اشارة المعامل تشير إلى اتجاه التغير في احتمال حدوث الأزمة. ولمقارنة تأثيرات كل متغير على الأزمة بشكل مباشر، يمكن حساب تأثيراتهم الطفيفة و الهامشية عند قيمهم المتوسطة أو في سنة محددة قبل حدوث الأزمة (E. Philip Davis, Dilruba Karim, 2008, pp. 98-99).

ثانياً: أسلوب استخراج الإشارة (Signal Extraction Approach) لـ Kaminsky & Reinhart (1999)

يوصى باستخدام أسلوب استخراج الإشارة لأنظمة الإنذار المبكر الخاصة بكل بلد، مع التركيز على استخراج الإشارات من مؤشرات محددة للتنبؤ بالأزمات.

- أسلوب استخراج الإشارة هو نظام إنذار مبكر قام بتطويره كامينسكي و رينهارت سنة (1999) والمستند إلى أسلوب الإشارة ، يراقب النظام العديد من المؤشرات التي تظهر سلوكاً غير عادياً قبل حدوث أزمة معينة، وعندما يتجاوز أحد المؤشرات أو يتدنى عن "العتبة" قيمة معينة، يصدر إشارة تشير إلى أن الأزمة قد تحدث، هذا النموذج يؤدي بشكل جيد إلى حد ما في التنبؤ ببعض الأزمات خاصة في عامي 1997-1998، ولكنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف حيث ان التجارب السابقة قد اثبت ان نتائجه التقييمية متباينة، ولكنها تشير إلى أن نظام الإنذار المبكر يجب أن يُنظر إليه على أنه أداة تشخيصية مفيدة في التنبؤ بالأزمات خاصة أزمة العملة.

- سنوضح هنا طريقة استخراج الإشارات المستخدمة من قبل K&R بشكل عام، يكون أسلوب K&R أحادي المتغيرات، حيث يتم تحليل كل متغير على حدة، يشمل هذا النهج مراقبة هذه المتغيرات لكل بلد بشكل منفرد ، وتحديد متى يتجاوز المتغير مستواه "الطبيعي" أي عندما يتجاوز القيمة المعينة "العتبة". بالنسبة لهذه القيم القصوى، يُعتبر المتغير أنه يصدر إشارة تحذير حول إمكانية حدوث أزمة محتملة. تُعتبر الإشارة "جيدة" إذا تبعها أزمة في فترة زمنية معينة أو "نافذة الأزمة" التي تستمر لعدة أشهر. عندما يصدر متغير إشارة ولا تحدث أزمة خلال نافذة الأزمة، يُعتبر ذلك إشارة "سيئة" أو تشويشاً، يحسب أسلوب K&R العتبة الأمثل بحيث تقلل من نسبة التشويش إلى الإشارة، وهي نسبة الإشارات السيئة إلى الإشارات الجيدة.

ليكن لدينا X هو المتغير المعرف كمتغير إشارة. يُقال أن X يصدر "إشارة" لأزمة في الفترة (t) إذا كان في تلك الفترة يتجاوز المؤشر العتبة الحرجة Xbar. تتميز حالة الإشارة رياضياً ب:

$$(S_t = 1) \text{ if } (|X_t| > |Xbar|)$$

أما إذا لم تتجاوز X هذه العتبة (Xbar)، فهذا يعني انه لا توجد إشارة.

$$(S_t = 0) \text{ if } (|X_t| \leq |Xbar|)$$

لكن هناك ملاحظة مهمة حيث أنه بالنسبة لبعض المتغيرات، ان انخفاض المؤشر دون قيمة معينة "العتبة" يشير إلى زيادة في احتمالية حدوث الأزمة، في حين أنه بالنسبة لمتغيرات أخرى، الارتفاع فوق قيمة "العتبة" هو الذي يشير إلى زيادة في احتمالية حدوث الأزمة. وبالتالي، يتم التعبير عن الشروط في المعادلات السابقة هي بالنسبة للقيم المطلقة للمتغيرات ومستويات العتبة الخاصة بكل متغير (Hali J. Edison, 2003, pp. 13-14).

الفرع الثاني: الاساليب التحوطية

الاساليب التحوطية هي نوع من الاساليب التي تعتمد على التحوط ضد المخاطر المحتمل حدوثها وتكمن اهميتها في أنها اساليب استباقية و تتنوع بين اساليب تحوطية كلية أي على المستوى الكلي ، اساليب تحوطية جزئية واخرى هجينة (دمج بين الاسلوبين) كما يلي:

اولا: الاسلوب التحوطي الكلي (Macroprudential Approach)

يأخذ هذا الاسلوب في الاعتبار المخاطر النظامية ونقاط الضعف في النظام المالي ككل، بهدف تحديد التهديدات المحتملة للاستقرار المالي. ويأخذ في الاعتبار عوامل مثل نمو الائتمان، وأسعار الأصول، ونسب الرافعة المالية. كما تم تعريفه في الأصل في العمل في بنك التسويات الدولية، فإن التحوط الكلي هو اتجاه أو منظور الترتيبات التنظيمية والإشرافية.

- كان الإطار التنظيمي قبل الأزمة المالية العالمية ناقصاً لأنه كان إلى حد كبير « احترازيًا جزئيًا » في طبيعته، حيث ركز على منع فشل المؤسسات المالية بشكل فردي اي تحقيق توازن وحماية المؤسسات المالية بشكل منفرد دون الاخذ بعين الاعتبار حالة النظام المالي الكلي على عكس نهج «التحوط الكلي» للتنظيم و الذي يعترف بأهمية تأثيرات التوازن العام ويهدف إلى حماية النظام المالي ككل حيث يوجد هناك اجماع من قبل الأكاديميين و الباحثين وصانعي القرارات على أن التنظيم المالي يجب أن يتحرك في اتجاه التحوط الكلي بعد الأزمة المالية (Samuel G. Hanson, Anil K. Kashyap, Jeremy C. Stein, 2011, pp. 4-6).

K. Kashyap, Jeremy C. Stein, 2011, pp. 4-6

الجدول رقم 2-6: مقارنة بين منظوري اسلوب التحوط الكلي والجزئي

معيار المقارنة	التحوط الكلي	التحوط الجزئي
الهدف الفوري (على المدى القصير)	الحد و تقليل الضغط على نظام المالي ككل	الحد و التقليل من معاناة المؤسسات بشكل فردي.
الهدف النهائي (على المدى الطويل)	تجنب تكاليف الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي)	حماية المستهلك (المستثمر/المودع)

يُعتبر مستقلاً عن سلوك الوكلاء الفردي ("خارجياً")	تعتمد على السلوك الجماعي ("ذاتية النمو")	وصف المخاطر
غير مهمة	مهمة	الترابطات والعوامل المشتركة عبر المؤسسات
من حيث مخاطر الهيئات الفردية؛ من أسفل إلى أعلى	من حيث المخاطر على مستوى النظام؛ من أعلى إلى أسفل	ضبط معايير وقياسات الاجراءات الاحترازية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Borio, Claudio E.V., Implementing a Macroprudential Framework: Blending Boldness and Realism. Capitalism and Society, Vol. 6, Issue 1, Article 1, 2011, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2208643>, p2.

يظهر مفهوم الاسلوب الاحترازي (التحوطي) الكلي التركيز على منظور شامل للنظام المالي بدلاً من النظر فقط على مستوى سلامة المؤسسات المالية بشكل فردي. يسلط النهج التحوطي الكلي الضوء على أهمية السلوك الجماعي للمؤسسات المالية وكذا النظر في الطبيعة الديناميكية للمخاطر التي يتعرض لها النظام المالي بشكل شامل حيث ان الهدف الاساسي للاسلوب التحوطي الكلي يكمن في التقليل من المخاطر المالية المختلفة على مستوى النظام المالي بشكل كامل، ليكون هدفه النهائي هو محاولة خفض تكاليف الانتاج و التي غالباً ما يتحملها الاقتصاد الحقيقي خلال فترات الازمة وشح الاموال، بشكل عام فان النظام أو الاسلوب الاحترازي الكلي هو نهج ثنائي الاقطاب أو الأبعاد حيث انه يأخذ في الاعتبار تطور الكلي للمخاطر عبر الزمن وفي نفس الوقت لا يهمل توزيع تلك المخاطر داخل النظام المالي الكلي. ويهدف اسلوب التحوط الكلي إلى وضع مبادئ اساسية محددة من اجل معالجة الأسباب الجذرية للاختلالات و المشاكل المالية على مستوى النظام المالي، و مثال على ذلك إنشاء هوامش و احتياطات في شكل مخصصات تهدف لمقاومة للتقلبات الدورية ومعالجتها كما انه يعمل على تصميم أدوات احترازية لقياس وفهم كيفية مساهمة كل مؤسسة في المخاطر النظامية على مستوى النظام المالي. (Borio, Claudio E. V., 2011, p.

03)

ثانياً: الاسلوب الاحترازي الجزئي (Microprudential Approach)

يركز هذا الاسلوب على المؤسسات الفردية داخل النظام المالي، وتقييم المخاطر ونقاط الضعف الخاصة بها. ويتضمن تحليل عوامل مثل كفاية رأس المال والسيولة وعمليات وانشطة إدارة المخاطر. يشير مصطلح الإجراءات الاحترازية الجزئية إلى نهج التنظيم والإشراف على المؤسسات

المالية الفردية لضمان استقرارها وسلامتها. وهو يركز على المخاطر ونقاط الضعف الخاصة بكل مؤسسة وكان قد ظهر مفهوم التنظيم الاحترازي الجزئي في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، يهدف منع فشل المؤسسات الفردية و إفلاسها بسبب المخاطر النظامية اللاحقة. و الهدف الرئيسي لاختبارات الضغط الخاصة بالاسلوب الاحترازي الجزئي هو ضمان أن تكون لدى البنوك، خاصة البنوك الرئيسية في النظام المالي، رأس مال كافي و ملائمة مالية كافية ليس فقط من اجل مواجهة و تحمل الصدمات في ظل أسوأ سيناريوهات السوق القصوى ولكن أيضًا لمواصلة تمويل الأفراد والأنشطة حتى خلال أسوأ حالة من حالات الضغط التي يتعرض لها البنك . (Taskinsoy, 2019, pp. 5-6) وتقوم النهج الاحترازية الجزئية على:

1- التقييم الفردي للمؤسسات: حيث تركز الأساليب و النهج الاحترازية الجزئية على صحة وسلامة واستقرار المؤسسات المالية الفردية و من ضمن ذلك القيام بتقييم عوامل ذاتية وداخلية خاصة بالمؤسسة مثل كفاية رأس المال والسيولة وادارة المخاطر بالنسبة لكل بنك أو مؤسسة مالية بشكل مستقل عن الاخرى.

2- التدابير الإشرافية والاحترازية: والتي تشمل أدوات السياسة الاحترازية الجزئية وكذا التدابير الإشرافية التي هدفها الاساسي هو ضمان الملاءة المالية والاستقرار المالي للمؤسسات المالية أي على المستوى الوحدوي.

ثالثا: الأساليب الهجينة (Hybrid Approaches)

تجمع بعض أنظمة الإنذار المبكر بين عناصر من الاسلوب التحوطي الكلي والجزئي لتوفير تقييم شامل للمخاطر المصرفية.

وتنطوي الأساليب الهجينة في أنظمة الإنذار المبكر على دمج عناصر من المنظور الاحترازي الكلي والجزئي لإنشاء تقييم أكثر شمولاً ودقة لفهم المخاطر المصرفية و التحكم فيها. وفيما يلي الجوانب الرئيسية للتكامل في الاسلوب الهجين:

1- التقييم الشامل للمخاطر: تهدف الأساليب المختلطة إلى توفير رؤية أكثر شمولية للمخاطر المصرفية من خلال الجمع بين الرؤى من المنظورين الكلي والجزئي. وهذا يسمح بفهم أكثر شمولاً للمشهد العام للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار نقاط الضعف والقوة على مستوى المؤسسة الفردية.

2- الإدارة الديناميكية للمخاطر: دمج العناصر والمؤشرات الكلية والجزئية يعطي إطاراً أكثر ديناميكية ما يعني كونه اكر تكيّفًا و مرونة لإدارة مختلف المخاطر المتوقعة، فهو يتيح لأنظمة

الإنداز المبكر من الاستجابة بشكل أكثر فعالية مما يجعله أكثر نجاعة في ضمان سلامة واستقرار مكونات النظام المالي بشكل خاص و النظام المالي ككل بشكل عام.

لكن يعتبر تكامل بيانات اسلوب التحوط الكلي وكذا تلك الخاصة بالجزئي أحد اكبر التحديات التي تواجه تطبيق واعتماد الأساليب الهجينة لان هذا الاخير في حاجة إلى تكامل بياني شامل ما يتطلب الجمع بين مصادر بيانات النهج الكلي وتلك الخاصة بالنهج الجزئي وهو ما يستوجب توفير بنية تحتية قوية للبيانات وقدرات تحليلية دقيقة وديناميكية. (Jacek Osinski, 2013, الصفحات 9-10)

الفرع الثالث: اختبارات الاجهاد (التحمل)

ويشار إلى اختبارات الاجهاد بمختلف مسمياتها كاختبارات التحمل أو الضغط بانها مجموعة من الأساليب المستخدمة لتقييم مدى تعرض المحفظة المالية للتحويلات و التقلبات العنيفة في متغيرات الاقتصاد الكلي أو تلك الأحداث غير العادية ولكن المحتمل حدوثها و التي تشكل تحديا بالنسبة للمؤسسات المالية ومحافظها. يتم استخدام اختبار الإجهاد لتقدير الخسائر المحتملة على المحفظة في الأسواق غير النمطية بهدف زيادة الشفافية حول المخاطر، كما تستخدم المؤسسات المالية في كثير من الأحيان اختبارات الضغط لتكملة نماذجها الداخلية وأنظمة الإدارة عند تحديد أفضل السبل لتخصيص الأموال. (قطاف، 2020، صفحة 57)

بالنسبة لأغلب أسواق الأصول، لا يوفر تاريخ العائدات معلومات كافية حول احتمال وقوع أحداث متطرفة. وتؤدي اختبارات الإجهاد دورًا مفيدًا من خلال استكمال النماذج الإحصائية للعائدات بمعلومات حول سلوك المحفظة في ظل ظروف استثنائية لمتغيرات السوق.

يتم تطبيق اختبارات التحمل عادة على مستوى المحفظة المالية لكنه تطور مع الوقت واصبح يطبق ايضا على المؤسسة المالية ككل مثل البنوك التجارية، وغالباً ما تستخدم لقياس مخاطر السوق. ومع ذلك، يمكن استخدام اختبارات التحمل لتحليل المكونات الفردية للمحفظة بالإضافة إلى أشكال المخاطر الأخرى. في حين تم تطوير معظم تقنيات اختبار التحمل لتطبيقات المحفظة الفردية، إلا أنه يمكن تطبيقها على المحافظ المجمع، في اختبارات التحمل الإجمالية. (Winfried Blaschke et al, 2001, p. 04) و الشكل الموالي يوضح تسلسل الاجراءات المتبعة في تطبيق اختبارات

الضغط

الشكل رقم 2-7: تسلسل قرارات (اجراءات) اجراء اختبارات الضغط



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Winfried Blaschke et al, 2001, p. 05)

للاشارة فان الإجراءات الحسابية المعروفة باسم طرق Monte Carlo أو محاكاة Monte Carlo أو تجارب Monte Carlo ، هي طريقة تعتمد على أخذ عينات عشوائية متكررة لإنتاج نتائج عددية. وتقوم محاكاة Monte Carlo على فكرة أساسية مفادها الاستفادة من العشوائية لإيجاد حلول للقضايا التي قد تكون حتمية من الناحية النظرية.

أما فيما يخص اصل التسمية فيشير مصطلح " Monte Carlo " إلى كازينو مونت كارلو الشهير في موناكو (Monte Carlo Casino)، حيث قام الفيزيائي Stanislaw Ulam بتطوير هذه التقنية بعد تأثره بميل عمه إلى القمار.

و تعتمد هذه التقنية من قبل العديد من التخصصات، بما في ذلك الفيزياء والكيمياء، الأحياء والإحصاء والمالية وغيرها من التخصصات الأخرى، وذلك لأنها تسمح بالاقتراب من حلول المشكلات التي عادة ما تكون في غاية الصعوبة بالنسبة للتحليل الرياضي المعتاد.

المطلب الثالث: نظرة مقارنة بين الأساليب الاحترازية لانظمة الانذار المبكر والنتائج التي توفرها إن أنظمة الإنذار المبكر تشكل أدوات أساسية لتعزيز الاستقرار المالي، لأنها تمكن من توقع المخاطر المالية المحتملة وتنفيذ التدابير الوقائية. ونظراً لتنوع الأساليب الحصيفة المستخدمة في هذه الأنظمة، فإن إجراء تحليل مقارنة أمر ضروري لتقييم جودة النتائج التي تقدمها ومدى فعاليتها ومساهمتها في مرونة واستقرار النظام المالي.

الفرع الأول: نظرة مقارنة الأساليب الاحترازية لانظمة الانذار المبكر

الأساليب الاحترازية هي عبارة عن أنظمة انذار مبكر تختلف من حيث المدخلات وكذلك المخرجات لكنها تعمل بنفس المبدأ، حيث انها تهدف إلى رصد حالات الفشل أو الخسائر المحتملة ان تتكبدتها المؤسسات المالية في المستقبل نظرا لعديد العوامل و المؤشرات التي تشير إلى امكانية حدوث الازمة سواء كان الاسلوب التحوطي الكلي أو الاسلوب الاحترازي الجزئي أو حتى الاسلوب الهجين بينهما و الجدول الموالي يعطينا نظرة عن الاسلوبين ومميزاتهم بالاضافة إلى عيوبهما وهو على هذا الاساس سيكون نفس الشيء بالنسبة للاسلوب الهجين :

الجدول رقم 2-7: نظرة عامة حول الأساليب الاحترازية للنظم المالية

الاسلوب	التصنيف	الهدف والاستخدام	الفوائد	العيوب
الاسلوب الاحترازي الجزئي	النهج الميكرو-	اختبارات الضغط	النماذج الداخلية	تركز بشكل
	احتياطي	الخاصة بالبنوك	المطورة تقيس	ضيق على
	البنوك	لأغراض إدارة المخاطر	كفاية رأس المال	محفوظة أو
	الفردية	الداخلية. يتم إجراء	والسيولة، تقييم	عامل خطر
	من الأسفل	تحليلات الحساسية	مرونة البنك.	واحد. تختلف
	للأعلى (BU)	والسيناريو لتحديد		طرق قياس
		وقياس التعرض		المخاطر بين
		للمخاطر.		البنوك.

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

<p>مكلفة، يُجبر البنوك على تغيير سلوك الإقراض- تخطيط رأس المال، أكثر تعقيداً.</p>	<p>تحسين الحوكمة والشفافية. جزء أساسي من رقابة البنك.</p>	<p>اختبار التوتر الإشرافي يقوم بجمع البيانات من البنوك لتقييم صلابتها وضمان أن يلبي كل بنك الحد الأدنى لرأس المال والسيولة الكافيين.</p>	<p>الرقابة البنكية المجزأة: الإشراف الفردي على المصارف، والنظرة العليا (TD)</p>	
<p>قابل للتنبؤ بشكل وروتيبي، تكلفة أكبر وقت أكبر بالإضافة إلى أنها معقدة.</p>	<p>التوزيع المخطط لرأس المال على مستوى النظام وتطبيقه بشكل متسق في سيناريوهات متعددة.</p>	<p>تخطيط رأس المال المستقبلي لضمان أن تكون لدى البنوك رأس المال الكافي والسيولة الكافية في ظروف سوق قليلة احتمال الحدوث.</p>	<p>الرقابة الهيكلية: البنوك المركزية، والنظرة العليا (TD)</p>	<p>الاسلوب</p>
<p>اسلوب طوعي ونتائجه مضللة. ايضاً فقدان المصداقية، استنزاف الموارد.</p>	<p>يتم تقاسم التكلفة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هو اختياري ومنهجي ومنظم.</p>	<p>مساعدة البلدان على تعزيز المرونة تجاه الصدمات، وتعزيز النمو من خلال تعزيز الاستقرار المالي وتحسين القطاع المالي، كما انها تُطبق بشكل مستمر.</p>	<p>الرقابة الهيكلية: برنامج تقييم النظام المالي للصندوق النقدي الدولي، النظرة السفلية (BU) والنظرة العليا (TD)</p>	<p>الاحترازي الكلي</p>

قد يكون التنفيذ أكثر تعقيداً بسبب الحاجة إلى دمج مصادر البيانات ذات الأسلوب الجزئي والكلّي فهو يتطلب بنية تحتية قوية للبيانات وقدرات تحليلية صارمة.	فهو يجمع بين مرونة ودقة الاساليب الجزئية مع التفاعل والشمولية للطرق العيانية حيث يسمح بوجود توازن بين تقييم المخاطر على المستوى الفردي والتأثير النظامي.	- يتم استخدامه لتقييم المخاطر على المستوى الوحدوي وعبر النظام المالي ككل ، ويمكن النهج المختلط الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية من تكوين صورة أكثر اكتمالاً حول المخاطر الحالية، - تهدف الطرق الهجينة إلى الجمع بين خصائص الاسلوب الجزئي والكلّي للحصول على تقييم شامل للمخاطر المالية ويسعى إلى فهم أعمق للمخاطر المصرفية من خلال دمج مهارات الاسلوبين معاً.	نظرة أكثر شمولية من الأعلى (TD) و الأسفل (BU) حيث ان هذا الاسلوب يكون ملم بكافة التفاصيل على كافة المستويات.	الاسلوب الاحترازي الهجين
---	--	---	--	--------------------------

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Taskinsoy, John, Typology of Stress Testing: Microprudential vs. Macroprudential Stress Testing of Risk Exposures (April 17, 2019). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3361528> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3361528P3>.

وبقراءة الجدول اعلاه نلاحظ أن هناك عدة نقاط يجب التوقف عندها: (ريمة، 2013، صفحة 99) النقطة الاولى وهي الفرق في الغرض والهدف من الاسلوب التحوطي حيث انه و على الرغم من أن الرقابة الاحترازية الجزئية تهدف إلى التقليل من المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية بشكل فردي، فإن هدف الاسلوب الاحترازي الكلي هو الحد من مخاطر النظام ككل؛ ايضاً فان كان الغرض من الرقابة الاحترازية الجزئية هو حماية المستهلك، فإن الهدف من الاساليب الاحترازية الكلية هو تجنب الخسائر المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي. وهنا يمكن تشبيه النظام المالي بالمحفظة المالية لتسهيل فهم الفرق بين النظم الاحترازية الجزئية و الكلية ، حيث نعتبر ان المؤسسات المالية هي عبارة عن الأوراق المالية التي تتكون منها المحفظة

المالية التي اعتبرناه النظام المالي فتعالج النظم الاحترازية الجزئية خسائر كل ورقة مالية على حدة، بينما تهتم النظم الاحترازية الكلية بمعالجة خسائر المحفظة المالية ككل، أي أنها تهتم بإجمالي المخاطر المحتمل ان تتعرض لها المحفظة .

النقطة الثانية هي ان خصائص المخاطر المستهدفة مختلفة حيث ينظر الإشراف التحوطي الكلي إلى المخاطر التراكمية باعتبارها نتيجة للسلوك الجماعي للمؤسسات المالية، والمعروف تقنيًا بالمخاطر الداخلية. هذا السلوك الجماعي بالنسبة للمؤسسات المالية، يؤثر على أسعار الأصول المالية وحجمها ومن ثم التأثير على ديناميكيات الاقتصاد نفسه. هذا الوضع يؤثر سلبا على السلامة المالية لهذه المؤسسات. من ناحية أخرى، يركز الإشراف التحوطي الجزئي على السلامة الفردية للمؤسسات المالية، حيث لا يؤخذ هذا التأثير في الاعتبار ويتم إدارة المخاطر كعوامل خارجية.

أما بالنسبة للأساليب الهجينة تعتبر أكثر استجابة وذات فعالية أكبر لتحديات المخاطر المصرفية وتقييمها، حيث تجمع بين قوة ودقة التفاصيل في الأساليب على المستوى الجزئي لتحليل المخاطر الفردية للمؤسسات على المستوى الوحدوي، مع التفاعل المنهجي بين الأساليب على المستوى الكلي ما ويوفر رؤية شاملة ودقيقة للظروف والمخاطر المالية التي تهدد الصناعة المصرفية ككل.

الفرع الثاني: مخرجات الاساليب الاحترازية لانظمة الانذار المبكر

يمكن ان يعطي نظام الانذار المبكر نتيجة من اربع احتمالات ممكنة كلها مبنية على التنبوء بحدوث الازمة المالية من عدمه كما يلي (الدين، صفحة 63):

- التوفيق: حيث يتم التعرف على العلامات التحذيرية لازمة ما، وتحدث الازمة بالفعل؛
- الإنذار الكاذب: عند اكتشاف علامات واشرات تحذيرية لازمة ما، حيث يُعتقد أن الازمة وشيكة الحدوث، ولكنها لا تحدث.

- الرفض الموفق (الصحيح): حيث لا يوجد تحذير من حدوث ازمة وفي الواقع لا تحدث الازمة.
- عدم التوفيق (الفشل): في هذه الحالة لا يتم ملاحظة العلامات التحذيرية لوجود مشكلة قد تؤدي إلى حدوث ازمة ما، ولكن تحدث الازمة فعلا.

الجدول رقم 2-8: النتائج المحتملة لأنظمة الانذار المبكر

النتيجة الاشارات	رصد اشارات تحذيرية	عدم رصد أي اشارات تحذيرية
حدوث الازمة	التوفيق	الفشل في رصد الازمة
عدم حدوث الازمة	انذار كاذب	الرفض الصحيح

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

الجدير بالذكر ان الفارق الزمني المعتمد للحكم على نتيجة الانذار المبكر أي توفيقه في الانذار أو فشله هي 12 شهر من رصد الاشارات إلى غاية حدوث الازمة أو عدم حدوثها فمثلا اذا حدثت في غضون 12 شهرا من رصد الاشارات و القيام بالتحذير فهنا كان نظام الانذار المبكر فعال و موفق في توقع الازمة أما العكس أي انه حدثت الازمة خلال 12 شهرا دون رصد أي اشارات تحذيرية فهذا يعني فشل نظام الانذار المبكر في رصد الخطر.

المطلب الرابع : نظام CAMELS لتقييم سلامة المؤسسات المالية

في الصناعة المالية و المصرفية غالبا ما يتم الاستعانة بانظمة ومعايير من اجل تقييم مدى صلابة المؤسسة المالية وسلامتها حيث ان هذه الانظمة غالبا ما تقوم على اعطاء درجات معينة تترجم مدى قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الوقوف أمام المشاكل و الازمات المالية ومن اشهر هذه الانظمة والتي يتم اعتمادها حتى من قبل وكالات التصنيف الائتماني هو نظام CAMELS لتقييم سلامة المؤسسات المالية و المعتمد من قبل الكثير من البنوك والمؤسسات المالية. عبر مختلف أنحاء العالم وحتى من قبل الجهات الحكومية والشركات الخاصة المانحة. ويمكن هذا النظام الجمهور ايضا من استخدام هذه الأرقام كدليل لمعرفة السلامة المالية لبعض المؤسسات المالية وعلى هذا الاساس يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها. ويستند CAMELS في تقديراته على مجموعة من العوامل الحساسة و الاساسية في البنوك و المؤسسات المالية كمقدار رأس المال الذي يحتفظ به البنك و جود أصوله، مقارنة بخصومه وغيرها من العوامل التي سنتطرق لها في هذا الجزء.

الفرع الاول: مفهوم نظام CAMELS لتقييم سلامة المؤسسات المالية

CAMELS هو نظام انذار مبكر لتصنيف وتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي معترف به دوليا اعتمد هذا النظام من قبل الفدرالي الامريكي على مرحلتين حيث اعتمده مجلس الفيدرالي لفاحصين لمؤسسات المالية في 13 نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1979، ثم تم اعتماده من قبل

الاتحاد الائتماني الوطني في أكتوبر من سنة 1987. وفي عام 2001، تم ادخال تحسيناتكبيرة لهذا النظام من خلال البدء في تحليل مؤشرين جديدين وتضمينهما في النظام وهما: جودة الإدارة وجودة المساهمين. وفي السنوات القليلة التالية، أثبت هذا النظام أنه فعاليتها كأداة مفيدة لرصد وتقييم استقرار البنوك. حيث اعتبره الخبراء أداة موجزة وجد مفيدة لا غنى عنها للسلطات والمنظمين والمحللين حيث يستخدمه المشرفون المصرفيون لتصنيف المؤسسات المالية بناءً على ستة عوامل موصوفة بالاختصار و يمثل كل حرف عامل من تلك العوامل الستة كالآتي : (KAGAN, 2023)

- (C) : اختصار Capital Adequacy وتعني كفاية رأس المال؛

- (A) : اختصار Asset Quality وتعني جودة الأصول؛

- (M) : اختصار Management وتعني جودة الادارة؛

- (E) : اختصار Earnings وتعني الارباح؛

- (L) : اختصار Liquidity وتعني السيولة؛

- (S) : اختصار Sensitivity وتعني الحساسية لمخاطر السوق.

الفرع الثاني: المؤشرات الاساسية لنظام CAMELS لتقييم سلامة المؤسسات المالية

يتكون نظام CAMELS من مجموعة من المؤشرات الاساسية التي تشكل اسمه كما يلي:

1- Capital Adequacy: كفاية رأس المال و هو مقياس لقدرة البنك على مواصلة العمليات في حالة عدم قيام الاطراف المدينة المدينين بسداد ديونهم.

2- Asset Quality : جودة الأصول هي عملية تقييم للمخاطر المصرفية بناءً على محافظ الاستثمار والقروض ومختلف الأصول الأخرى.

3- Management: جودة الادارة تحدد من جودة تقييمها للمخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال تحديد ما إذا كان البنك قادرا على الاستجابة بشكل مناسب للضغوط المالية المحتملة. ويعكس تصنيف هذا المؤشر قدرة إدارة البنك على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر في العمليات اليومية للبنك. ويغطي قدرة الإدارة على ضمان التشغيل الآمن للمصرف حيث أنها تتوافق مع اللوائح الداخلية والخارجية اللازمة والمناسبة.

4- Earnings: قدرة البنك على تحقيق الأرباح حتى يكون قادرًا على الحفاظ على استمرار أنشطته من اجل البقاء و المنلفسة والتوسع. حيث يقوم المشرفون على فحص ذلك بتقييم أرباح البنك، من حيث معدلات نموها ونمها ومدى استقرارها على المدينين المتوسط و الطويل.

الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار المالي

5-Liquidity: لتقييم سيولة البنك، يعتمد المحللون على فحص مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وتوافر الأصول القابلة للتحويل الى نقد بسهولة، ومدى الاعتماد على التمويل قصير الأجل المتقلب، والقدرات الفنية للإدارة في تسيير الازمات و التحكم فيها.

6-Sensitivity : يقوم المحللون بتقييم حساسية البنك لمخاطر السوق من خلال مراقبة مدى تركيز العمليات الائتمانية. وبهذه الطريقة، تتمكن الإدارة من معرفة مدى تأثير الإقراض لقطاعات معينة على اداء وسلامة المصرف. يتم أيضًا الاخذ بعين الاعتبار التعرض لتقلب اسعار صرف العملات الاجنبية والأسهم والمشتقات المالية في تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق.

الجدول رقم 2-9: المؤشرات الاساسية لنظام CAMELS

المؤشرات الفرعية	مؤشرات الرئيسية لنظام CAMELS
- نسب رأس المال المجمع المرهجة بالمخاطر - التوزيعات التكرارية لمعدلات رأس المال	كفاية رأس المال Capital Adequacy
مؤشرات المؤسسات المقرضة: -تركيز العمليات الائتمانية القطاعية -عمليات الإقراض المقيمة بالعملة الأجنبية -القروض غير العاملة (المتعثرة) -القروض للمؤسسات العامة التي تعاني الخسائر -المخاطر المرتبطة بالأصول -الاقتراض المرتبط -الرافعة المالية مؤشرات المؤسسات المقرضة: -نسبة الديون إلى حقوق الملكية -ربحية البنك -المدىونية الخاصة بالقطاع العائلي	جودة الاصول Asset Quality
- معدل الإنفاق - حجم الإيرادات بالنسبة لكل موظف - مدى التوسع في حجم و عدد المؤسسات المالية	جودة (سلامة) الادارة Management quality
- معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية - حجم ومعدلات الدخل والإنفاق - المؤشرات الهيكلية الاخرى	الربحية Earnings
- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية	

<ul style="list-style-type: none"> - معدلات الإقراض بين البنوك - إجمالي الودائع إلى الإجمالي النقدي - إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع - هيكل الاستحقاقات للأصول والخصوم - السيولة في السوق الثانوية 	<p>Liquidity السيولة</p>
<ul style="list-style-type: none"> مخاطر تقلبات : - اسعار الفائدة - اسعار الصرف - اسعار الاسهم - اسعار السندات - اسعار السلع و الخدمات 	<p>Sensitivity الحساسية تجاه مخاطر السوق to market risks</p>

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مطاي ع. ا. و بن الدين أ. (2019). تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي *دراسة تطبيقية-حالة الجزائر* مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, 12(2), 90-105.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104172> ص 96.

و يعتبر نظام التصنيف CAMELS نظاما مفيدا لتصنيف البنوك ويستخدم عالميا لتقييم وتحديد نقاط القوة والضعف لدى البنوك. ويساعد هذا النظام في التعرف على البنوك الأضعف التي تعاني من مشاكل مالية قد تسبب مشاكل تمتد لاحقا إلى النظام المالي ككل إذا لم تتم السيطرة عليها ومعالجتها. ومنع انتشاره في الوقت المناسب حيث يقوم هذا النموذج على تعيين درجة لكل بنك بناءً على كل عامل حيث تعتبر الدرجة (1) هي الأفضل، والدرجة (5) هي الأسوأ.
(أمال بن الدين ، مطاي عبد القادر، 12، صفحة 97)

خلاصة الفصل

من خلال الفصل الثاني تم تقديم دراسة وافية حول الاستقرار المالي حيث بدأ بتمهيد يوضح أهمية هذا الاستقرار في تعزيز كفاءة النظام المالي وقدرته على الصمود امام الازمات.

تناول الفصل اولاً الاطار النظري للاستقرار المالي مستعرضاً ماهية الاستقرار المالي من خلال نظرة تاريخية لتعريفه والذي اثبت ان هناك تباين كبير في كيفية تعريفه وهذا بسبب عدم وجود تصور واضح له على أرض الواقع، لكن اغلب الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع عملت على تأكيد وجهة نظر ان مفهوم عدم الاستقرار المالي الكامن في الأزمات المالية، هو من سيوضح مفهوم الاستقرار المالي من خلال العلاقة العكسية بينهما، ما سيعمل على إعطاء انطباع حول مفهوم الاستقرار المالي.

ابرز هذا الفصل ايضاً ابعاد الاستقرار المالي كما عرضت اسباب عدم الاستقرار المالي ومظاهره التي تؤثر على الاقتصاد الكلي، ثم تم توضيح العناصر التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي مع تسليط الضوء على أهميته للاقتصاد والمجتمع متبوعاً بالادوات والاجراءات اللازمة لتعزيزه والحفاظ عليه.

انتقل الفصل بعد ذلك الى دراسة مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي وعلاقتها بالاقتصاد الكلي حيث شملت الدراسة مؤشرات صلابة القطاع المصرفي مثل نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة والسيولة المصرفية كذلك تم تحليل نسب الربحية والاداء المالي وعرض مؤشر Z-score كأداة لتقييم استقرار الأوضاع المالية وتصنيف البنوك بناء على هذا المؤشر كما تم استعراض العلاقة بين الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية مع توضيح تأثير غياب الاستقرار المالي على الاقتصاد الكلي واهم المتطلبات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي.

اختتم الفصل بتناول أنظمة الانذار المبكر وأهميتها في تعزيز السلامة المالية حيث تم شرح مفهوم أنظمة الانذار المبكر وادوارها الرئيسية وتوضيح الاساليب المختلفة المستخدمة مثل الاساليب الرياضية والتحوطية واختبارات الاجهاد واعطيت لمحة عن نظام CAMELS كاطار لتقييم سلامة المؤسسات المالية مع توضيح المؤشرات الاساسية التي يعتمد عليها لضمان استقرار هذه المؤسسات.

الفصل الثالث

الشمول المالي و الاستقرار المالي وتداخلاتهما

تمهيد

يعد الشمول المالي والاستقرار المالي من أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام كبير في السياسات الاقتصادية والتنموية حول العالم نظرا لدورهما في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المستدام. يرتبط الشمول المالي بتمكين الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة والحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. من جهة أخرى يمثل الاستقرار المالي قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات الاقتصادية وضمان استمرارية العمليات المالية بكفاءة.

العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي تتسم بالتداخل حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل متبادل. من خلال هذا الفصل، سنعرض الجوانب المختلفة لفهم هذه العلاقة، مع تسليط الضوء على أوجه التآزر بينهما من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تحليل الآثار الإيجابية والسلبية للشمول المالي على الاستقرار المالي.

كما سنتناول دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي. ونظرا لأن الجزائر بلد مسلم، سنركز على منظور الصيرفة الإسلامية ودور البنوك الإسلامية في توصيل الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى إبراز تأثير التمويل الإسلامي على الاستقرار المالي في المنطقة العربية والتحديات التي تواجه هذا القطاع.

في سياق آخر، سنناقش كيف تسهم الصناعة المالية الإسلامية في دعم الاستقرار المالي من خلال عرض العوامل التي جعلت البنوك الإسلامية تصمد أمام الأزمات المالية العالمية.

أخيرا، سنتناول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من منظور المخاطر المالية، مع التركيز على أهمية إدارة المخاطر في السياسات المتعلقة بالشمول المالي وكيفية تأثيرها على الاستقرار المالي. سنختتم الفصل بتحليل انعكاسات مختلف ممارسات الشمول المالي على الاستقرار المالي، وبيان ما إذا كانت تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية أو الحد منها.

و لتقديم دراسة مفصلة و شرح وافي عن العلاقة التي تربط الشمول المالي و الاستقرار المالي وتداخلتهما ارتأينا ان نقسم هذا الفصل الى ثلاث كالاتي:

المبحث الاول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تعزيزهما.

المبحث الثاني: منظور الصيرفة الاسلامية لكل من الشمول المالي و الاستقرار المالي .

المبحث الثالث: العلاقة التي تربط الشمول المالي بالاستقرار المالي من منظور المخاطر المالية.

المبحث الاول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تعزيزهما

تتميز العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي بالتداخل والتأثير المتبادل. حيث ان زيادة الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية يقلل من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالاستبعاد المالي، مما يساهم في دعم الاستقرار المالي. وبدلاً من ذلك، يعد وجود نظام مالي مستقر عاملاً حيوياً في زيادة الثقة في النظام المالي و الخدمات التي يقدمها ما يشجع الفئات المهمشة على المشاركة في النظام المالي الرسمي. ومع ذلك، فإن التوسع غير المخطط له في الشمول المالي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر إذا لم يتم السيطرة عليه من خلال إطار تنظيمي و رقابي قوي.

المطلب الاول: الخطوات العريضة للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

يعد التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسعى الحكومات، الهيئات والمؤسسات الدولية إلى وضع استراتيجيات تضمن التوازن بين توسيع الخدمات المالية وضمان استقرار النظام المالي. ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه التفاعلات لفهم آثارها وتحديد أفضل السبل لتطوير السياسات المالية التي تعزز دورها في تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الاول: نظرة عامة حول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

يشير العديد من الباحثين و المختصين بالشؤون المالية و المصرفية إلى أن هناك علاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح المستبعدة من السكان على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة (Elsayed, 2020, pp. 4-5). كما انه من الصعب وجود استقرار في الأوضاع المالية في نفس الوقت الذي يوجد فيه نسبة معينة من المجتمع لا تزال تعاني من التهميش و الاستبعاد المالي كسكان المناطق الريفية و الفئات الهشة الفقيرة مما يعني ودون شك انه يوجد ارتباط قوي بين الشمول المالي وانتشار الخدمات المالية والاستقرار المالي.

حيث تؤكد بعض الدراسات السابقة على أن الشمول المالي يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المنخفض. كما يساهم الشمول المالي في تكوين وحدات عائلية قوية ومشاريع صغيرة من خلال التنمية الاقتصادية و الدعم المالي الذي يحصل عليه اصحاب تلك المشاريع والتي هي بدورها تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد دون اغفال الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما يمكن للشمول المالي أن يسهل عمليات الوساطة بين الادخار

والاستثمار، فضلاً عن زيادة حصة الادخار للقطاع الرسمي و الذي يكون على حساب القطاع غير الرسمي مما يساهم في رفع كفاءة النظام المالي وتحقيق التوازن الاقتصادي.

كما انه من المنتظر ان عملية الشمول المالي تدعم الاستقرار المالي لمجموعات المجتمع المدني وتساعد على إدارة المخاطر؛ فمن ناحية، تعمل على احتواء مجموعات واسعة من الفئات التي تعاني من الاستبعاد المالي، وإعادة إدماجهم في النظام المالي الرسمي، وضمان مشاركتهم في برامج التنمية ورأس المال الاجتماعي الذي سيتم بناؤه. ومن ناحية أخرى، تعمل أيضاً على الحد من مخاطر تبييض الأموال والفساد المالي وتمويل الجماعات الإجرامية والإرهاب. (خالد الهادي؛ نهي محمود ، 2022 ، صفحة 406)

يرتبط كلا من الشمول المالي والاستقرار المالي ارتباطاً جد وثيق ، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بطريقة أو باخرى بالرغم ان الاتجاه السائد في مختلف الدراسات هو ان الشمول المالي هو المؤثر الاساسي على الاستقرار المالي حيث يمكن للشمول المالي، الذي يهدف إلى توفير الوصول إلى الخدمات المالية لكل من الأفراد والشركات، أن يساهم في الاستقرار المالي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة في الدخل، والحد من المخاطر النظامية. فعندما يتمكن المزيد من الناس من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، يقل احتمال لجوئهم إلى القنوات المالية غير الرسمية والتي يحتمل أن تكون محفوفة بالمخاطر، مما يقلل من المخاطر التي تهدد النظام المالي بشكل عام. (Arora, Rashmi, 2019, pp. 05-06) كما ان استقرار الاوضاع المالية، أمر جد مهم للشمول المالي المستدام حيث ان النظام المالي الذي يتمتع بالاستقرار يدعم ويعزز الثقة ويشجع الأفراد والشركات على المشاركة في الأنشطة المالية الرسمية مما يعني المساهمة في تعميق ونفاذ الخدمات المالية ومن ثم زيادة ودعم مستوى الشمول المالي في المجتمع. بشكل عام فانه يمكن القول ان الشمول المالي والاستقرار المالي يعزز ويتم كل منهما الاخر ، حيث اثبتت التجارب ان الجهود المبذولة لتعزيز أحدهما تؤدي في غالب الأحيان إلى نتائج إيجابية على الآخر. و لشرح كيفية تأثير السياسات المطبقة من اجل تعزيز احدهما وما تأثير ذلك على الاخر نستعين بمصفوفة التأثيرات الممكنة والمتبادلة بينهما كالآتي:

الشكل رقم 3-1: مصفوفة تأثير الارتباطات الممكنة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

أثر إيجابي	لا يوجد أثر	أثر سلبي	الاستقرار المالي لا يوجد إيجابي سلبي
تأزر	تعزز الاستقرار مع عدم تسجيل أي أثر على الشمول المالي	تعزز الاستقرار مع تدهور مستوى الشمول المالي	
تعزز مستوى الشمول المالي دون تأثير على الاستقرار	سياسة غير فعالة	تدهور مستوى الشمول مع عدم تحقيق أي نتائج بالنسبة للاستقرار	
تعزز مستوى الشمول المالي مع تدهور في الاستقرار المالي	تدهور مستوى الاستقرار المالي مع عدم تحقيق أي نتائج بالنسبة للشمول	خسارة الهدفين	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (قاسي يسمينة. ميزان توفيق، 2022، صفحة 603)

الفرع الثاني: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار مساهمة الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي هناك عدة طرق يمكن من خلالها أن تساهم زيادة مستويات الشمول المالي بشكل إيجابي على الاستقرار المالي. حيث يمكن لتنوع أصول البنك بفضل زيادة معدلات الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يقلل من المخاطر الإجمالية للائتمان الأمر الذي سيعمل على تقليل حجم القروض الفردية مقارنة بالمحفظة المالية ككل ما سيقول من تقلباتها بشكل تلقائي نتيجة لسياسة التنوع المتبعة في تشكيلها، والذي سوف يقلل أيضا من مخاطر "الارتباط" في النظام المالي. كما انه من شأن زيادة عدد المدخرين الصغار أن تزيد من حجم واستقرار قاعدة الإيداع واستقرار الاحتياطيات، مما يقلل من اعتمادها على التمويل "غير الأساسي" أي الغير مبني على الوساطة المالية والذي يتسم بكونه أكثر استقرارًا خلال الأزمات. كما انه من الممكن أن يساهم النظام المالي الأكثر شمولاً أيضا في التنفيذ الناجح للسياسات النقدية والمالية مما سيحسن من أداء النظام المالي ككل، وهو ما يساهم بدوره في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. (Morgan, P., and V. Pontines, 2014, p. 6)، و الفكرة هنا أن المجموعات ذات الدخل المنخفض ليس لديها دورة اقتصادية أي ان إدراجها ضمن القطاع المالي سيوفر استقرار في قاعدة الودائع وكذا الائتمان حيث تشير الأدلة التاريخية إلى أن المؤسسات المالية التي تستهدف خدمة القاعدة الشعبية تكون لها قدرة أكبر في التغلب على الأزمات المالية هذا من جهة، كما انها تساعد بشكل أفضل في دعم النشاط الاقتصادي المحلي من جهة أخرى. مما يعني أن عدم توفر أو وجود كفاية من الائتمان الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له تأثير سلبي على نمو إجمالي الأعمال و الأنشطة الاقتصادية حيث أن هذه القطاعات تتمتع بتكامل كبير و واضح مع العمالة البشرية في انشطتها وعملياتها.

الا انه يمكن ان يكون للمستويات المرتفعة للشمول المالي اثر سلبي على استقرار النظام المالي خاصة فيما يتعلق ببحث البنوك في الوصول الى المقترضين الصغار محاولة منهم الى توسيع قاعدة المقترضين وما يرافق ذلك من تقليل وتخفيض معايير وشروط الاقراض و ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية سنة 2008 خير دليل على ذلك حيث ادت التسهيلات الائتمانية المبالغ فيها و تخفيض شروط الاستفادة من القروض العقارية في الاخير الى تراكم هذه القروض و انفجارها في شكل ازمة مالية تعدت اثارها الولايات المتحدة الامريكية. اي انه إذا لم يتم تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر (MFIs) بشكل صحيح وسليم ، فإن زيادة الإقراض الموجه لهذه الفئة قد تقلل من فعالية التنظيم في الاقتصاد بشكل عام وتزيد من احتمالية المخاطر التي تواجه النظام المالي.

الفرع الثالث: أوجه التآزر بين الشمول المالي والاستقرار

تربط الشمول المالي و الاستقرار المالي علاقة معقدة ومتداخلة حيث يمكن ان يكون الشمول المالي سببا في الاستقرار المالي كما يمكن ان يصبح سببا محتملا في الاستبعاد المالي وهذا نتيجة لعدة اسباب أو ظروف اجتمعت لتشكّل وجه هذا التأثير.

اولا: الشمول المالي سبب محتمل لعدم الاستقرار المالي

هناك العديد من التقارير و الابحاث تشير إلى ان من نتائج الشمول المالي انه يؤدي إلى حدوث فقاعات ائتمانية أولية لدى الفئات ذات الدخل المنخفض و ان هذه الفقاعات تتميز بسرعة الانتشار و التوسع ، الامر الذي يزيد من مخاطر الطلب المفرط على الائتمان و الذي عادة ما يكون انخفاض التثقيف و الوعي المالي سببا في انتشاره خاصة ولن كانت شروط الحصول عليه ميسرة من طرف مقدمي تلك القروض وهو ما ينتشر بكثرة في البلدان النامية. لكن وبالرغم من هذه المخاطر فان المراقبين و المهتمين بالشؤون المالية يرون أن الافراط في هو ظاهرة مالية تكرر من حين لآخر لكنها تبقى معزولة محلياً لا ترقى ان تكون سببا في تراجع مستوى الاستقرار المالي . وعليه، يمكن القول ان الشمول المالي يقدم فرصا جديدة للأنشطة و الأعمال لفئات مختلفة من المجتمع حيث انه لا تخلوا هذه الفرص من مخاطر خاصة يمكن تنظيمها مراقبتها و التحكم فيها والإشراف عليها بالشكل المناسب الذي يحد من اثارها . و من المستبعد جدا أن تكون المساهمة في المخاطر العامة عالية، لا سيما حماية المستهلك والاعتبارات الخاصة بمخاطر السمعة، هذا من جهة . (Alfred Hannig, Stefan Jansen, 2010, p. 23)

من الجهة الثانية وفيما يخص سياسات الشمول المالي القائمة على التكنولوجيا، مثل الخدمات المالية المقدمة عبر الوسائل التكنولوجية كالهواتف المحمولة، فقد ركزت الجهات التنظيمية على

السلامة المالية للمستهلكين و المتعاملين بدلا من التركيز على الاستقرار المالي نظرا للمخاطر الجديدة التي تهدد المستهلكين و المتعاملين على حد سواء و العمل على وضع أطر و سياسات احترازية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. خاصة وان أي خطر يهدد العمليات المالية و امنها يهدد بطبيعة الحال الاستقرار المالي .

أما فيما يخص الافراط في الاقتراض من طرف الفئات منخفضة الدخل وبالرغم من ان الطلب الهائل الذي لم يتم تلبيته يجعل الفقاعات أقل عرضة للتطور و الانتشار. فالحل يكمن في وضع نهج قائم على تنظيم المؤسسات التي تخدم العملاء ذات الدخل المنخفض و مراقبتها و مساعدتها على تقييم العملاء من خلال قواعد المعرفة الخاصة بالعملاء و من ثم القيام بالتصفية و تصنيفهم ضمن اللوائح الوطنية إما باستبعاد الأشخاص الذين لا يمتلكون أدلة تثبت هويتهم المالية أو اللجوء الى فرض تكاليف باهظة لجعلهم يمثلون للمؤسسات المالية.

ثانيا: الشمول المالي وتخفيف تأثير الأزمات المالية على المستوى المحلي

من الجدير للاشارة انه قد لوحظ خلال الأزمات المالية السابقة، استقرار ونمو بالنسبة للمؤسسات المالية التي تلبى احتياجات الفقراء وسط الاضطرابات التي أطاحت بكبر شركات وبنوك الاقتراض المكشوفة دوليا. وعليه يمكن للأنشطة الاقتصادية المحلية أن تستمر في النمو إلى حد معين على الأقل، أو أن تتعافى بسرعة أكبر من باقي الاقتصادات حيث ان تلك المؤسسات تميل الى أن تتضرر أكثر عندما تؤدي أزمة نظامية إلى أزمة ائتمانية، حيث ان هذه المؤسسات حساسة لهذا النوع من المخاطر بحيث تصبح الأموال المخصصة للإقراض للفئات ذات الدخل الضعيفة غير متاحة لان طالبات الائتمان الحالية لا يمكن تمريرها. وقد يكون الامر سلاح ذو حدين حيث انه وفي حين تكون تلك المؤسسات أكثر عزلة عن الصدمات الوطنية أو حتى الدولية يمكن أن يكون لانتقال أزمة من على أعلى مستوى من خلال قناة الائتمان ما ينجر عليها عواقب جد وخيمة على الاقتصاد المحلي. وهنا تكمن المعضلة في تأكيد مدى أهمية الوساطة المالية المحلية كآلية نقل - أو الحماية من- أزمة مالية تؤثر على مستوى استقرار النظام المالي المحلي.

ثالثا: الشمول المالي وتعزيز حماية العملاء

يسعى الشمول المالي من خلال سياساته المختلفة إلى تعزيز الاستقرار المالي و لا يمكن ان يتحقق ذلك في ضوء عدم وجود حماية للمتعاملين و مستهلكي الخدمات المالية وعليه وفي هذا الصدد يهدف الشمول المالي إلى ضمان معاملة مستخدمي الخدمات المالية بشكل عادل وشفاف ومهي و يحسن تقديم مختلف الخدمات المالية بسهولة وبتكاليف مناسبة. كما يتيح الشمول المالي لكافة مستهلكي الخدمات المالية فرضا افضل في إدارة أموالهم ومدخراتهم بالشكل السليم

الذي يضمن تجنب اللجوء إلى قنوات التمويل غير الرسمية، التي تكون عادة خارج رقابة وإشراف السلطات النقدية المختصة بالاضافة إلى أنها غالباً ما تكون مرتبطة بشروط غير مناسبة كارتفاع أسعار المعاملات والخدمات المقدمة. و تترجم أهمية الشمول المالي في حماية العملاء من خلال التركيز على مفهوم التمويل المسؤول الذي يراعي مراعاة العديد من الاعتبارات التي تدور حول العمستهلكيين كتوفير اسس الحماية المالية للمستهلكين وفهم احتياجاتهم و العمل على تليبتها وفق الشروط المناسبة حيث انه لا بد ان يأخذ في عين الاعتبار قدرة العميل على الدفع. وفي هذا الاطار سنتطرق إلى المبادئ الاساسية التي يتبناها الشمول المالي من اجل حماية المستهلك لتحقيق الاستقرار المالي كما يلي: (الطيب، 2020، صفحة 10)

- المبدأ الأول: ينبغي أن تكون حماية المستهلك جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي للصناعة المصرفية و المالية؛
- المبدأ الثاني : ينبغي أن تكون هناك هيئات تنظيمية تركز بشكل خاص على حماية المستهلك والمعاملات المالية التي يقوم بها؛
- المبدأ الثالث: ان يتم تعامل مع جميع العملاء و المستهلكين بإنصاف ونزاهة؛
- المبدأ الرابع: تطبيق معايير الصدق ، الافصاح والشفافية؛
- المبدأ الخامس: العمل على تعزيز الثقافة المالية و نشر الوعي المالي بين مختلف فئات المجتمع المستهدفة من قبل مزودي الخدمات المالية؛
- المبدأ السادس: المسؤولية و السلوك المهني الذي يجب ان يتحلى به الوكلاء الماليين والممثلين المعتمدين حيث ينبغي عليهم أن يركزوا على تقديم الخدمات للمستهلكين مع الاخذ بعين الاعتبار انهم مسؤولين عن دعم وحماية المستهلكين للخدمات المالية؛
- المبدأ السابع: حماية المستهلك من الاحتيال أو سوء الاستغلال لاصوله و امواله؛
- المبدأ الثامن: حماية بيانات المستخدم وخصوصيته؛
- المبدأ التاسع: مراقبة الشكاوى ومعالجتها؛
- المبدأ العاشر: ضمان المنافسة العادلة والشفافة.

رابعاً: اثر الشمول من خلال المساواة في الدخل والحد من الفقر على الاستقرار المالي على الرغم من أن طرق قياس الشمول المالي أصبحت اليوم مفهومة بشكل أفضل، إلا أننا ما زلنا لا نفهم بشكل كامل الطرق المحددة التي يعمل بها الشمول المالي على تقليل المساواة في الدخل والفقر ورغم ذلك فان بعض الدراسات الحديثة التي أجريت على المستخدمين في بعض الدول ذات الاقتصادات النامية بدأت تزيل الضباب عن هذه القضية. على سبيل المثال، تساعد التجارب

الميدانية المبنية على تجارب عشوائية محكومة في تفسير العلاقات السببية بين الشمول المالي الذي يعمل على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وخاصة في مجال الادخار، وتحسين حياة الفقراء في تلك البلدان وودوره يعمل الادخار على تحقيق نوع من الاستقرار على مستوى دخل الأفراد والأسر وطريقة ادارتها، ونظراً لكثرة المدخرات، فإن المدخرات الصغيرة يمكن أن تساهم في استقرار النظام المالي، حتى لو كان من الممكن استكشاف الأثر المثبت للمدخرات على هذين المستويين بشكل أكثر عمقاً، لا سيما على مستوى الاقتصاد الكلي. النظام المالي. (CGAP, 2012, p. 02)

وإذا أدى الشمول المالي إلى تحسين وضع الأسر والشركات الصغيرة، فمن الممكن أن يساهم أيضاً في زيادة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والنظام المالي ليس استثناء؛ ومع ذلك فإن الأدوات المالية "السيئة"، أو التقديم الغير المدروس للخدمات المالية المعقدة والتي تمتاز بمخاطر مرتفعة، ترتبط بعواقب وخيمة و لعل أبرز اسبابها انخفاض مستوى التعليم و الثقافة المالية، وهو ما يوضح إلى حد ما أهمية حماية المستهلك بالنسبة للجهات المعنية، وخاصة انه و لتحسين الاستقرار المالي على المستوى الجزئي يجب احداث استقرار على مستوى الاسر في معاملتهم المالية و ادارة مدخراتهم حيث هناك صلة بين الشمول والاستقرار على المستوى الجزئي من خلال ظهور ورسملة ونمو الشركات الصغيرة غير المالية وتوجد أيضاً روابط م بين معدل وصول ونمو تلك الشركات والتطور المالي. علاوة على ذلك، فإن آثار تخفيف القيود المالية تظهر بشكل خاص على معدلات نمو الشركات الصغيرة. فالبرغم من وجود احتمال التعرض إلى أن الخسائر على القروض الصغيرة الموجهة لتلك الشركات نتيجة لندرتها و صعوبة التنبؤ بها لكنها أقل حدة من الخسائر الفادحة الناتجة عن القروض الاخرى. وعليه فان زيادة الشمول المالي فيما يتعلق بالحصول على الائتمان للقطاع الاسر و المؤسسات الصغيرة و الأعمال الناشئة قد يتزامن أيضاً مع زيادة في الاستقرار بين مقدمي الخدمات المالية وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: الاثار المتوقعة للشمول المالي على الاستقرار المالي

ان تطبيق الشمول المالي من خلال تحقيق ابعاده المتمثلة في الاستخدام ، الوصول و جودة الخدمات المالية لا شك ان له العديد من الاثار الايجابية على القطاع المالي وهذا ما اثبتته العديد من الدراسات حيث يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و السلامة المالية، لكن تبقى له اثار جانبية خاصة اذا زادت مستوياته عن الحدود الطبيعية. ولهذا وقبل التطرق إلى تلك الاثار سنتطرق في هذا الجزء إلى الاستقرار المالي وعلاقته بكل بعد من ابعاد الشمول المالي.

الفرع الاول: الاستقرار المالي وابعاد الشمول المالي

إن الوصول إلى الخدمات المالية لا يعني بالضرورة استخدام تلك الخدمات المالية. فقد يستطيع الاعوان الاقتصاديون و الافراد على حد سواء الوصول إلى الخدمات المالية لكنهم لا يقررون استخدامها لعدة أسباب وظروف تحول دون ذلك كالعوامل الاجتماعية والثقافية والعقائدية وغيرها ، أو لظروف اقتصادية كأن تكون تكاليف الفرصة البديلة مرتفعة للغاية. لهذا من الضروري التمييز و التفرقة بعناية بين هذين المفهومين المختلفين عند مناقشة التوعية المالية و نشر الثقافة المالية للتعريف بالنظام المصرفي : الوصول إلى الخدمات المالية وإمكانية استخدامها و الاستخدام الفعلي لتلك الخدمات المالية. (Beck, Thorsten and Demirgüç-Kunt, Asli and Martinez Peria, Maria Soledad, 2005, p. 4)

هناك فئتان من المؤشرات، تتوافق مع مفاهيم مختلفة للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. وعلى وجه التحديد، يمكن الاعتماد على بيانات عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف شخص بالغ فيما يتعلق بالسكان لفهم التغلغل الديمغرافي للنظام المصرفي و 1000 كيلومتر لفهم التغلغل الجغرافي له. ويشير ارتفاع كثافة الصناعة المصرفية من حيث عدد السكان و التوزيع الجغرافي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من قبل الأسر والشركات. ولقياس الاستخدام الفعلي لخدمات الودائع والقروض، نقدم مؤشرات لعدد حسابات القروض والودائع بالنسبة لعدد السكان ومتوسط حجم القروض والودائع مقارنة بإجمالي الناتج المحلي للفرد. كحيث انه كلما ارتفعت نسبة عدد القروض وحسابات الودائع للفرد، انخفضت نسبة متوسط مبلغ القرض والودائع مقارنة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن نسبة أكبر من السكان والعملاء "الأصغر" يستخدمون الودائع وخدمات القروض.

اولا: بعد الوصول

ويمكن التركيز عند الحديث عن بعد الوصول الى الخدمات المالية على مؤشرين اساسين وهما الاختراق(تغلغل) الخدمات المالية في المجتمع و توفر الخدمات المالية للافراد بالحجم و النوع المطلوبين كما يلي: (Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN, 2020, p. 51)

1- الاختراق :

يتم قياس بُعد الاختراق من حيث عمق مستويات الوصول المالي، وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فإن عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 شخص بالغ (BRAN1) وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف شخص بالغ (ATM1) هي المؤشرات الأكثر أهمية لأنها تعكس الاختراق الديموغرافي والسكاني للقطاع المصرفي دون تحديد الفئات المعنية بالضبط. حيث يعد متوسط عدد فروع

البنوك وأجهزة الصراف الآلي للفرد هو مقياس لمتوسط عدد الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المرافق المصرفية والمالية أي الخدمات المالية الرسمية، حيث يشير المستوى العالي من التغلغل السكاني إلى أنه يمكن للعملاء الوصول بسهولة إلى الفروع أو أجهزة الصراف الآلي، كما أن زيادة التغلغل السكاني للخدمات المصرفية يرتبط بانخفاض أو زيادة في الاستقرار المالي بشكل عام ، حيث يعتمد ذلك على الخدمات التي يستخدمها الفرد. على سبيل المثال، قد تؤدي الزيادة في حجم السكان إلى فقدان البنوك السيطرة التقديرية على عملية تقييم الائتمان، مما يخلق احتمال زيادة حالات التأخر في السداد وما ينجر عنه من حالات تعثر القروض في المستقبل.

2- التوفر (التوافر):

يركز بُعد التوفر على نطاق التوزيع الجغرافي الواسع لقطاع الخدمات المالية، حيث تعتبر المسافة الجغرافية لمقدمي الخدمات المالية عائقًا أمام الشمول المالي وبالنسبة للبنوك فتشمل المتغيرات الأكثر صلة عدد فروع البنوك لكل 1000 كيلومتر مربع (BRAN2) وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع (ATM2) ويعني التوافر الجغرافي الأكبر لفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي مسافات جغرافية أقصر وبالتالي سهولة الوصول الجغرافي للخدمات المالية وفيما يتعلق بالارتباط بين الشمول المالي واستقرار النظام المالي، يعتقد أن الحد من توافر فروع البنوك استجابة لارتفاع نسب القروض المتعثرة قد يساعد في خفض أسعار الفائدة المفترضة للمؤسسات المالية حيث أن موقع فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي يمكن أن يوفر المزيد من الفرص المتفرقة جغرافياً وديموغرافياً، خاصة للمناطق الأكثر فقراً، وهذا بدوره يعتمد على الخدمات المقدمة والتي تؤثر على استقرار النظام المالي.

ثانياً: بعد الاستخدام

و يمكن عرض بعض مؤشرات استخدام الخدمات المالية كما يلي: (Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN, 2020, pp. 51-52)

1- الائتمان:

يلعب الائتمانية دورًا حيويًا فوق مستوى معين في دعم نمو الاقتصاد من خلال قنوات الوساطة المالية ، ان التوسع في الوصول إلى الائتمان يسهل أيضًا تقديم خدمات ائتمان متنوعة للأفراد، لتلبية احتياجاتهم المختلفة ، مما يزيد من استقرار النظام المالي بشكل عام داخل الاقتصاد. علاوة على ذلك، يوجد تأثير إيجابي للغاية للسياسة الائتمانية على استقرار النظام المالي، خاصة في نظام مالي يخضع لتنظيم صارم يلتزم بسلوكيات مالية محددة من قبل البنوك المركزية (على سبيل

المثال، مبادئ بازل للرقابة المصرفية). ومع ذلك، يمكن أن يكون التركيز المفرط على نمو الائتمان من خلال زيادة حجم القروض الممنوحة له عواقب سلبية على مرونة و استقرار النظام المالي على المدى البعيد. حيث ان عدم الاستقرار المالي قد ينجم عن التمويل الغير مدروس جيدا خاصة فيما يتعلق باعمال الإقراض المتعلقة بالمقترضين الذين لديهم سجلات ائتمانية ضعيفة وأولئك الذين يمتلكون تاريخ ائتماني لا يتسم بالسلامة و المصداقية، وخاصة عند إجراء هذه الأنشطة خارج النظام المصرفي التقليدي ما سيفاقم من مخاطر التخلف عن السداد ومنه زيادة حجم الديون المتعثرة و المعدومة وما ينجر عن ذلك من اضطرابات و اختلالات مالية على مستوى المؤسسات المقرضة ما ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار في النظام المالي ككل.

2- الادخار:

التوفير هو عامل إيجابي جد مهم في تحسين استقرار النظام المالي على مستوى الأفراد وعلى مستوى أوسع من النظام المالي، من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة و على جميع المستويات، حيث ان المدخرين الصغار يميلون إلى الحفاظ على سلوك مالي مستمر و مستقر ، وهو السبب الجوهرى في أن يكون للودائع أهمية كبيرة كمصدر ثابت لتمويل المؤسسات المالية الرسمية، خاصة إذا كان تمويل هذه المؤسسات أقل من المعدلات التي تلبى متطلبات السوق، حيث يعتبر الادخار عنصرا هاما للبنوك خاصة منها التي تسعى لتأسيس قاعدة رأس مال قوية عبر ودائع العملاء مما يجعل نشاط البنك أكثر استقلالية عن التغيرات التي تحدث في السوق والاقتصاد بشكل عام، ويعمل كدرع مؤقت لامتصاص صدمات عسر السيولة والضائقة المالية لذا فان مؤشر الادخار (SAV) "نسبة البالغين الذين قاموا بالتوفير في مؤسسة مالية في السنة الماضية (%) " ضروريًا في حساب مستويات الشمول المالي من خلال بعد الاستخدام ، كما انه من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على الاستقرار المصرفي.

3- الحساب:

من المعروف انه من مظاهر الشمول المالي و تغلغل الخدمات المالية بين افراد المجتمع هو زيادة عدد الحسابات المصرفية خاصة تلك الحسابات النشطة وعليه يمكن أن تؤدي زيادة استخدام الحسابات المالية إلى زيادة الكفاءة، وتحسين عملية توظيف الاموال مع تقليل التكاليف ذات الصلة وتحسين الخدمات المرتبطة بها، وبشكل أكثر دقة، فإن زيادة استخدام الحسابات المالية الرسمية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على خدمات الادخار والدفع حيث أنها تشجع العملاء على تحويل حسابات التوفير من الأصول الحقيقية والودائع النقدية وتساعد العملاء على الاستهلاك

بسلاسة مع مرور الوقت، وهو ما يجعل أسعار الفائدة أكثر فعالية عند استخدامها كأداة سياسة نقدية ما من شأنه أن يخفف من جهود البنك المركزي للحفاظ على استقرار الموارد المالية.

4- الدفع:

تعتبر المنصات الرقمية الحديثة التي تطور بشكل متزايد، على سبيل المثال منصات الدفع الرقمي على جهاز الهاتف المحمول أو كمبيوتر شخصي أو اي جهاز مربوط بشبكة إنترنت من معالم تسهيل عمليات الدفع التي يمكن للأفراد إجراؤها عبر معاملات اقتناء السلع والخدمات، بالإضافة إلى الوصول إلى شبكات الدفع التقليدية حيث انه قد يتم التفاعل مع المؤسسات المصرفية مباشرة أو مع مزود الخدمة المالية، قد يؤدي هذا الاتجاه المتزايد نحو الخدمات المالية الإلكترونية إلى تشجيع كفاءة نظام الدفع ما يضمن سلاسة العملية مما يجعل هذه الوظيفة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الشامل ومع ذلك، قد يؤدي هذا أيضًا إلى آثار سلبية على المؤسسات التقليدية كالبنوك من حيث زيادة أنواع جديدة من المخاطر الناجمة عن المنتجات الإلكترونية و التي يمكن ان يكون لها اثر سلبي على الاستقرار المالي، مثل الهجمات و الاختراقات الإلكترونية، وغسيل الأموال كما ان زيادة حجم المبالغ المدفوعة قد يزيد من خطر تمويل الإرهاب خاصة اذا اضعفنا تلك المدفوعات التي تتم خارج النظام المصرفي، ما يعني تقليل ثقة العملاء بالقطاع المالي وعلى هذا الأساس فان المدفوعات الإلكترونية المستخدمة لإجراء الدفع (%العمر +15) وبطاقات الخصم يتم الاعتماد عليها لفحص مدى تأثير الشمول المالي على حالة استقرار النظام المالي و التي من المتوقع أن يكون لها تأثيرا صريحا اما سلبي أو إيجابي على الاستقرار المالي.

الفرع الثاني: الاثار الايجابية للشمول المالي على الاستقرار المالي

يسمح الشمول المالي بتعزيز الوساطة بين المدخرين والمستثمرين من خلال ما يوفره للمؤسسات المالية من مجموعة واسعة من الوكلاء الاقتصاديين مما يجعل تنوع أصولهم يتميز بمرونة اكثر حيث تؤدي زيادة إقراض المؤسسات الصغيرة إلى تنوع أصول المؤسسات المالية وتقليل الحجم النسبي للقروض الممنوحة للفرد الواحد ضمن المحفظة الشاملة، والتي توفر التوازن و الاستقرار المالي من خلال خفض القروض غير مضمونة الوفاء (NPLs) وإمكانية التخلف عن السداد. كما أن الوضع الذي يتمتع فيه النظام المالي بالشمولية في تقديم الخدمات المالية قد يسمح للمؤسسة المالية بزيادة ودائعها بتكاليف منخفضة مع خفض مصاريف التمويل الهامشية، نتيجة لذلك، كما انه يمكن للبنك التدخل في تثبيت الاسعار في السوق المالي مما يساهم في تحقيق الاستقرار في النظام المالي، علاوة على ذلك، فإن الزيادة في عدد المدخرين الصغار تؤدي إلى زيادة كل من قاعدة

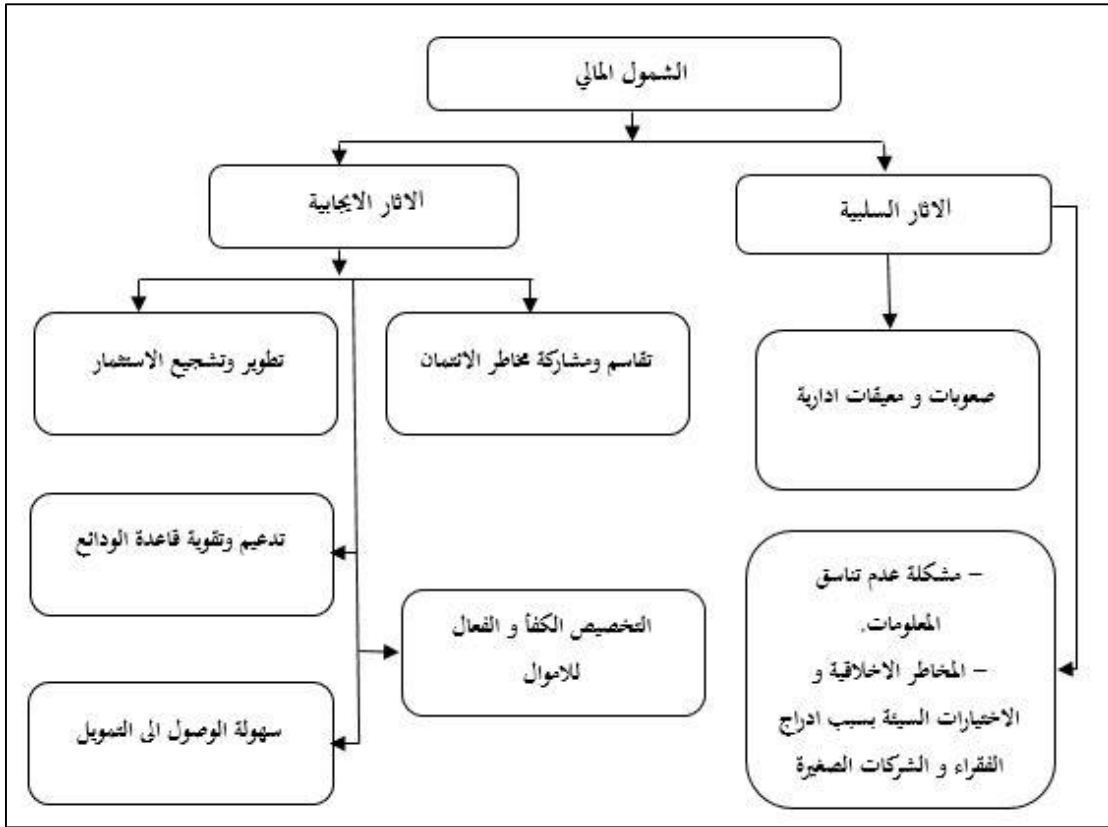
الودائع واستقرار البنك في ان واحد، كما ان الشمول المالي يقدم ظروفًا أفضل لتطبيق ادوات السياسة النقدية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار في القطاع المالي من خلال القيام بذلك، حيث يمكن للبنوك المركزية تحقيق الاستقرار المصرفي وتوسيع نطاق الوصول معًا. (BOULAHBEL Samira, SALHI Salima, 2023, p. 68)

بالإضافة إلى ان للشمول المالي اثر ايجابي على الاستقرار المالي من خلال تقديم الدعم لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز الفضاء الإلكتروني من اجل زيادة و تعميق ثقة الافراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية في النظام المصرفي الرسمي. ما سيؤدي إلى زيادة الاستقرار في القطاع المصرفي لأنه سيتم تقليل قيود السيولة إلى الحد الأدنى الناتج عن استقرار الودائع من خلال توسيع نطاق الوصول المالي. (Richard Boachie, Godfred Aawaar , Daniel Domeher, 2021, p. 12)

الفرع الثالث: الآثار السلبية للشمول المالي على الاستقرار المالي

هناك عدد من الآثار السلبية للشمول المالي على الاستقرار المالي حيث يتيح الوصول الواسع إلى الخدمات المالية مشاركة الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة من خلال تقليل متطلبات وشروط الإقراض ولكن في الوقت نفسه سيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المعاملات و الوصول إلى المعلومات، مما يقلل من أداء وكفاءة النظام المالي ، حيث ان البنوك وفي سعيها من أجل الوصول إلى المقترضين الصغار والمتوسطين، تلجأ إلى إجراء التقييمات الائتمانية الخارجية التي يمكن أن تضرها بدلا من ان تنفعها، كما انه يمكن أن يؤدي التوسع المفرط في قاعدة الائتمان إلى حدوث مشكلات في التقييم السليم للمقترضين وهو الشيء الذي يزيد من احتمالية التخلف عن سداد القروض و تعثرها وربما يؤدي حتى إلى أزمات سيولة داخل المؤسسة المالية كنتائج لذلك. (BOULAHBEL Samira, SALHI Salima, 2023, p. 69)

الشكل رقم 2-3: التأثيرات المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على BOULAHBEL Samira, SALHI Salima. (2023, 06 02). *Peut-on concilier inclusion financière et stabilité macroéconomique ?* Les Cahiers du MECAS, 19(01), 65-78. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/174/19/1/222184.p70>

المطلب الثالث: ماهية البنك المركزي

البنك المركزي، هذه المؤسسة النقدية التي تترع على عرش النظام المالي في كل دولة أو اقليم ولأنه يؤدي مجموعة متنوعة من الوظائف المصرفية التي تتطلبها الإدارة الحكومية، يعتبر البنك المركزي السلاح الأساسي تحت تصرف الحكومة لتفعيل سياستها النقدية. حيث انه يخدم الحكومة ويكون بمثابة مكان لحفظ الأموال التي يتلقاها من الضرائب والرسوم والمصادر الأخرى. لكنه لا يرتبط فقط بالخطومة فهو مؤسسة موكل بها الكثير من المهام التي من بينها الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار المالي و الحفاظ عليه، ولهذا الغرض يتبع البن المركزي العديد من السياسات و الاجراءات من بينها التحكم في الاصدار النقدي، اسعار الفائدة و الخصم، توجيه الائتمان، تنظيم تداول العملة الصعبة في البلاد وغيرها من الادوار التقليدية المعروفة على نطاق واسع، لكن و في السنوات الاخيرة اتجهت بوصلة هذه المؤسسة النقدية إلى عامل اخر من شأنه ان يحقق الكثير من النتائج الايجابية على كافة المستويات وهو الشمول المالي حيث تسعى

البنوك المركزية عبر تبني استراتيجيات وطنية لدعم وتعزيز الشمول المالي أو بالاعتماد على مبادئ وتوجهات المبادرة العالمية للشمول المالي التابعة للبنك الدولي وهذا من اجل تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي وكذا الاقتصادي.

الفرع الاول: مفهوم البنك المركزي وصفاته

البنك المركزي أو بنك الدولة هو البنك الرئيس في كل دولة أو اقليم حيث انه يميزه عن باقي البنوك العديد من الصفات و التي تجعل منه منبع للسياسة النقدية و مصدر للحفاظ على مستويات جيدة من الشمول المالي و الاستقرار المالي للنظام المالي المحلي.

اولا: مفهوم البنك المركزي

البنك المركزي هو مؤسسة نقدية مملوكة للدولة مسؤولة عن العمليات النقدية والتمويلية، يتولى البنك المركزي مسؤولية إدارة النظام المصرفي والنقدي، وتنظيم هذه العمليات بعدة طرق، والتأثير على المؤسسات المالية والنقدية لدعم ومساعدة السياسات الاقتصادية للبلاد. (باحان، 2014، صفحة 173)

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية مستقلة أنشئت في الجزائر. تم إسناد جميع المهام الموكلة إلى البنوك المركزية في جميع دول العالم لبنك الجزائر. حيث يعد الجهة المسؤولة و الوحيدة الموكلة اليها عملية خلق وصك النقود القانونية و تدميرها، كما انه المسؤول عن تحديد وتطبيق معدلات الخصم. بالإضافة إلى دوره كبنك للحكومة، وهذا يتطلب منه توفير تسهيلات لها كنتيجة لذلك عن طريق إعطاء قروض وتسهيلات ائتمانية للخزينة العمومية أو إعادة خصم السندات التي تصدرها هذه الاخيرة. (محمود، 2019، صفحة 12)

ثانيا: الصفات التي يتسم بها البنك المركزي

يطلق على البنك المركزي العديد من الصفات و الاسماء التي تم اشتقاقها من الادوار الرئيسية التي يقوم بها فهو بنك البنوك وبنك الاصدار بنك الحكومة، كذلك هو المقرض الاخير للاقتصاد إضافة إلى انه يقوم بالاشراف و الرقابة على عمل البنوك و عمليات المقاصة و الائتمان كما تخول له عملية ادارة الاحتياطات الوطنية من العملات الاجنبية، إضافة إلى انه اعلى سلطة رقابية في البلاد تسند له عمليات ادارة السياسة النقدية و المالية للنظام المالي المحلي. (مهران، 2019، الصفحات 32-35)

1- بنك البنوك : يعتبر البنك المركزي بنك البنوك لانه هو اعلى سلطة نقدية في البلاد تمارس عمليات الرقابة و الاشراف على عمل البنوك ونشاطها، تقوم بتوجيهها و مسانبتها في ادارة انشطتها وتجاوز مشاكلها وازماتها كما يمكن له اغلاق بعضها ان تطلب الامر ذلك، اطلق عليها بنك البنوك

لانه يمارس الدور الذي تلعبه البنوك مع عملائها مع البنوك في حد ذاتها فيحتفظ بأرصدها النقدية ويقوم باقراضها في حالة احتياجها لذلك مقابل شراء سنداتها.

2- بنك الاصدار : لان الجهة الوحيدة المخول لها اصدار النقود القانونية في البلاد فيقوم بتحويل اصوله أو حقوق له لدى الغير إلى البنكنوت فتصبح النقود أو البنكنوت المصدرة خصوما و التزامات على البنك المركزي لصالح الافراد و المؤسسات التي تحوزها ، وتتنوع الاصول التي يقوم البنك المركزي على اساسها باصدار البنكنوت أي المقابلات لتغطية الاصدار النقدي من احتياطات الذهب و العملات الاجنبية و الكمبيالات و الاوراق التجارية المخصصة بالاضافة إلى اذونات الخزينة وهو ما يعني ان الاصدار النقدي مرتبط بالمقابلات (اصول) التي يمتلكها البنك المركزي من اجل تحقيق التوازن بين الانتاج الحقيقي للاقتصاد و ما يقابل هذا الانتاج من نقد متداول.

3- بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي: لان ملكيته تعود للدولة حصرا أي انه مؤسسة عمومية يغلب على اهدافها المصلحة العامة للبلاد فيقوم بالاحتفاظ بالأرصدة التقديرية للحكومة؛ يقوم ايضا بتحصيل إيراداتها و صرف نفقاتها وتسند اليه ايضا بصفته وكيل مالي للحكومة عملية إصدار القروض العامة وبيع السندات الحكومية واذونات الخزينة العامة نيابة عنها و بتفويض منها كما انه يقوم باقراض الخزينة العمومية بهدف تقطية أي عجز حاصل.

يقدم البنك المركزي للحكومة المعلومات والنصائح اللازمة لاتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية الصحيحة باعتباره مستشارها المالي كما انه يمثل الحكومة امام الهيئات و المؤسسات المالية العالمية باعتباره ممثلها القانوني.

4- الملجأ الاخير للاقراض :

يعتبر البنك المركزي الملجأ الاخير للاقتصاد حيث يقوم بتقديم القروض اللازمة للبنوك في حالات الاعسار و العجز المالي من خلال شراء السندات التي تصدرها حتى تتجاوز تلك البنوك الضائقة المالية ، كما ان البنك المركزي و في العديد من دول العالم هو المشتري الاكبر للسندات الحكومية واذونات الخزينة أي انه المصدر الاكبر للنقود التي تحتاجها الخزينة العمومية من اجل تغطية عجزها و تمويل انشطتها المختلفة.

5- مراقبة الائتمان: يقوم البنك المركزي بعملية مراقبة القروض التي تمنحها البنوك نظراً لأهمية هذه القروض وتأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلاد، لانه و في بعض الأحيان يتجاوز الإقراض المصرفي الحدود المرغوبة . كما يستخدم البنك المركزي هذه القروض في تنفيذ سياست و توجهات

الحكومة من خلال التخطيط والمراقبة أو حتى الإقراض إلى قطاعات معينة من خلال البنوك الأخرى. (محمود، 2019، صفحة 18)

الفرع ثاني: خصائص البنك المركزي

يتمتع البنك المركزي بمجموعة من الخصائص التي تجعله مؤسسة فريدة من نوعها مقارنة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مما يضعه في مكانة لا تضاهى من قبل البنوك والمؤسسات الأخرى يمكن عرض أهم هذه الخصائص في النقاط التالية: (زعيبي عمار . سلطاني أمنة ، 2020، صفحة 726)

- البنك المركزي يحتل ذروة هرم النظام المصرفي لأن لديه السلطة لتنظيم البنوك التجارية. كما أنه جهة إصدار العملة وهو أداة حيوية في يد الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية من خلال السياسات النقدية والائتمانية المعتمدة ؛

- يمتلك القدرة على تحويل الأصول، مما يعني أن البنك المركزي وحده لديه القوة لتحويل الأصول الحقيقية إلى نقود قانونية، والتي تتميز بالبراءة الكاملة والنهائية. هذه الخاصية الفريدة غير متاحة للبنوك التجارية الأخرى، ولهذا السبب يُكَلَّف بمراقبة سياسة الائتمان في البلاد نظرًا للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة المرتبطة بهذه السياسة؛

- إنها مؤسسة عامة بوصفها فرعًا للحكومة. تسلط هذه الخاصية الضوء على أهمية وجدية الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، سواء في إصدار العملة أو التأثير على الائتمان والإشراف على البنوك التجارية من حيث التوجيه والمراقبة؛

- غالبًا ما لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، لأن تركيزه الرئيسي هو تنظيم ومراقبة العمليات المصرفية للبنوك التجارية. لذلك، لا يستطيع أداء الوظائف التي تقوم بها عادة البنوك التجارية.

- إنها مؤسسة غير ربحية. نشاط البنك المركزي لا تدفعه دوافع الربح؛ بل تأتي له كنتيجة عرضية، على عكس البنوك الأخرى. هدفه الرئيسي هو تحقيق المصلحة العامة.

المطلب الرابع: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات في الاقتصاد الحديث، وتعتبر البنوك المركزية أساس استقرار وتطوير الصناعة المالية برمتها، حيث تلعب دورا رقابيا فعالا في إدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار القطاعي من خلال تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وبالتالي إرساء

الأساس الصحيح لمناخ اقتصادي مستدام. حيث ان البنك المركزي يعمل جاهدا من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة للنمو المستقر من خلال مساهمته في جذب استثمارات القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص ناهيك عن جهوده الرامية من اجل تعزيز مستويات الشمول المالي ودمج اكبر قدر ممكن من الفئات التي تعاني الاستبعاد المالي، الأمر الذي يتطلب تطويره لآليات وأدوات عمل تتواءم مع التطورات المالية والنقدية الحديثة، بالإضافة إلى التنبؤ والاستجابة السريعة للأزمات و الاختلالات المالية وحوكمة البنوك المركزية، فهي تشمل أيضاً مكافحة غسيل الأموال والرقابة المصرفية الصارمة والإدارة الفعالة للسيولة.

الفرع الاول: دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي

للبنك المركزي دورا محوري في تحقيق الاستقرار المالي و توفير الظروف الملائمة لذلك من خلال سهره على سلامة مكونات النظام المالي من بنوك و مؤسسات مالية من خلال السلطة الاشرافية و الرقابية المسندة له و التي تخوله بتطبيق كافة الاجراءات و العمليات الرقابية التي يرى أنها مناسبة لتحقيق استقرار النظام المالي

اولا: الأدوار التقليدية للبنك المركزي

يلعب البنك المركزي من خلال هيكله الرقابي دوراً مهماً في ضمان الاستقرار المالي، وله عدة أدوار في هذا الصدد تسند إليه بحكم تأسيسه وطبيعته وظيفته، إذ تقليدياً هناك ثلاثة أدوار للبنك المركزي ، والتي نوجزها فيما يلي: (عدلاني جوال ، جعلاي وليد ، زين يونس، 2022، الصفحات 293-294)

-المسؤول الوحيد عن توفير وسائل الدفع القانونية ووسائل الدفع الفوري؛
-التأكد من فعالية أنظمة الدفع في الدولة وضمن سلامة وأمن أنظمة الدفع فيها والتي تمثل بطبيعتها مخاطر نظامية؛

- الحفاظ على استقرار النظام المصرفي والقدرة على إدارة الأزمات في مرحلة مبكرة، مع الاستعداد و التأهب الدائم للإصلاحات و الاجراءات التصحيحية؛

ويرتبط الاستقرار المالي بشكل شبه كامل بالاستقرار النقدي. وعندما يحدث خلل وعدم استقرار مالي فغالبا ما تتبعه حالة عدم استقرار نقدي، وهذا ينشئ صلة بين الدور التقليدي الذي يلعبه البنك المركزي في المدفوعات ودوره في الحفاظ على الاستقرار المالي. يمكن استكشاف هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في التفسيرات التي اعطيت للأزمة المالية من خلال تحديد الخلل في العلاقة بين المال الذي يحتفظ به البنك المركزي في شكل احتياطات نقدية للبنوك وعرض النقود من خلال السياسة النقدية

ثانيا: الدور الوقائي الذي يلعبه البنك المركزي

وبغض النظر عن دور البنك المركزي في تحقيق السلامة والاستقرار المالي ، فمن المهم أن يتمتع النظام المالي بما يلي:

- آليات تعديل السوق (التصحيح الذاتي) ، والتي تعمل في معظمها وفق قواعد السوق الفعالة؛
- ضرورة توفر بنية تحتية تسمح بتحديد نقاط الضعف، ومنع تلك الثغرات التي تؤدي إلى الاختلالات والازمات، ومعالجتها في حالة الفشل. ويمكن عرض التدابير الوقائية الرئيسية كما يلي:
- انضباط السوق وتنظيمه:

- وضع خطط و انظمة للحواجز في المؤسسات المالية؛
- إدارة المخاطر والتخطيط؛
- الشفافية والإفصاح الغير مشروط عن المعلومات المالية وفي الوقت المناسب.
- الحوكمة الرشيدة لأصحاب المصلحة (المساهمين، الشركاء)؛
- الرقابة: مراقبة السوق المالي سواء في البورصة أو حتى خارجها.

ثالثا: دور البنك المركزي في حل الأزمات

يلعب البنك المركزي باعتباره الصلطة النقدية و المالية و الاشرافية الرئيسية في البلاد دورا مهما في معالجة الاختلالات و تصحيحها قبل حتى ان تتحول إلى ازمة مالية ، لكن ايضا لديه الكثير من التدابير و الاجراءات التي يتبناها في حالة وقوع الازمة من خلال مجموعة عناصر تمثل دور البنك المركزي في حل الأزمات ، ولكن قبل سردها يمكن التطرق إلى اهم مسببات الازمات المالية وكيف يتعامل البنك المركزي معها حيث يوجد هناك ثلاثة أسباب رئيسية للأزمات المصرفية: فقدان الثقة، والسيولة، والتقلبات المفردة التي تؤدي إلى مشاكل عدم القدرة على سداد القروض. ويمكن فحص هذه الأسباب بدورها تحليليا في سبعة أبعاد رئيسة ، ولكل منها تأثيره الخاص على سياسة البنك المركزي الذي يسعى عن طريق ادواته واساليبه النقدية و المالية وضمن اطار صلاحياته إلى الحد منها كما يلي: (Bléjer, 2004, pp. 273-277)

1- التقلبات الاقتصادية الكبرى داخل وخارج البلاد :

وغني عن القول أن البنوك المركزية يجب أن تنفذ سياسات نقدية ثابتة من أجل الحد من تقلب الأصول الخاضعة لسيطرتها. يمكن للبنوك المركزية أن تمنع الأزمات وتديرها بشكل صحيح من خلال إدارة العوامل المؤسسية التي يمكن أن تؤثر على مستوى التقلبات الكلية. أحد العوامل المؤسسية التي يمكن التحكم فيها هو تعزيز التنوع ويقصد هنا بالتنوع هو السماح للبنوك

الاجنبية بالاستثمار داخل السوق المحلي حيث ينبغي للبنوك المركزية أن تعمل بنشاط على تشجيع دخول البنوك الأجنبية؛ وإذا كانت هناك أزمة بالفعل، فإن البنوك الأجنبية قادرة على تقليل اثارها وتساعد في توزيع تاثيرها خارجيا. وهناك ايضا عاملان اساسيان آخرا من الممكن أن يساعدا في الحد من التقلبات على المستوى الكلي، وهما تطوير أدوات التحوط الكلي و الجزئي مثل المشتقات المالية ومستويات رأس المال. ومن المؤكد أن الأدوات المالية التي توفر التأمين ضد التقلبات في أسعار الأصول، فضلاً عن الاحتفاظ بنسب مرتفعة من رأس المال كلها عوامل من شأنها ان تعمل على تحسين قدرة القطاع المصرفي على تحمل ومواجهة التقلبات. ولكن رغم ذلك تبقى هناك شكوك حول فعالية رفع الحد الأدنى لرأس المال وتعزيز التنوع المؤسسي وأسواق المشتقات المالية خلال الأزمة حيث انه يعتبر الوقت قد فات على مثل هكذا اجراءات و التي تكون قبل حدوث الازمة وليست حلولا فورية تعالج الازمة خلال حدوثها.

2- ارتباط ارتفاع الإقراض بتسارع القروض المقدمة من البنوك التجارية، وما صاحبها من تدفق رؤوس الأموال من الخارج:

فعندما يتوسع الائتمان بسرعة، كثيراً ما تُنصح البنوك المركزية برفع متطلبات الاحتياطي. وإذا حدثت أزمة، فمن الممكن خفض نسبة الاحتياطي، مما يوفر السيولة اللازمة لحل الأزمة. كما ان البنوك المركزية تلجأ إلى سياسة التعقيم من اجل الحد من تدفقات رأس المال المتزايدة بسرعة لكن التحدي هنا هي أن سياسة التعقيم مكلفة حيث أنها فعلا قد تؤدي إلى الحد من تأثير تدفقات رأس المال ولكن ذلك يكون تحت تكلفة مالية مرتفعة للغاية هذي التكلفة يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على البنك المركزي لاحقاً من خلال تقويض استقلاليتته المالية وخاصة التشغيلية.

3- انفجار فقاعات أسعار الأصول أو الانخفاض الحاد لأسعار الأصول:

في هذه الحالة يجب ان يتدخل البنك المركزي باستخدام ادوات سعر الفائدة أو السياسة النقدية من اجل السيطرة على أسعار الأصول قبل انفجار الفقاعة لكن ذلك يبقى امرا معقد وخطيرا حيث يمكن ان يؤدي التدخل إلى الحالة العكسية وهي تفجير الفقاعات لهذا فانا البنك المركزي في هذه الحالة يكون تحت ضغط رهيب من اجل التصرف بحذر قبل تطبيق السياسة المناسبة و التي تحول دون انفجار الفقاعات من خلال تحليل معمق لاسبابها و التصرف على هذا الاساس.

4- الإفراط في مشاركة القطاع العام والتدخلات الحكومية والضغط السياسي الذي تفرض على البنوك والمؤسسات المالية:

إن القرارات التي تتخذها الهيئات العامة هي قرارات سياسية أكثر منها اقتصادية. فالكثير من تدخلات القطاع العام والضغط السياسية من الممكن أن تؤدي إلى تقويض نشاط البنوك. ويمكن للحكومة أن تؤثر بشكل كبير على تخصيص الائتمان لبنوك أو قطاع معين لاسباب غير اقتصادية بغض النظر عن المخاطر والعائد ، ويمكن للتدخلات الحكومية أن تمنع البنوك من الانخراط في أنشطة تحقق لها الارباح لاسباب غير اقتصادية كمنع استثمارها في دول أو مناطق معينة أو تقديم خدمات معينة . ومن ناحية أخرى، يمكن للبنوك المركزية أن تتدخل بقوة من خلال رفع أسعار الفائدة زمتطلبات الاحتياطيات. كل هذه التدخلات ضارة لكن الاسوأ هو عندما تتخل الحكومة مباشرة في نشاط البنك المركزي وجعله مجبرا على تمويل أنشطة الاقتصاد العمومي وعلى هذا الاساس يكون البنك المركزي مضطرا على شراء على السندات الحكومية والاحتفاظ بها بأسعار أقل من اسعار السوق أو العكس بأسعار أعلى من السوق دون النظر إلى المخاطر الائتمانية الناجمة عن تلك السندات ويعتبر تمويل الاقتصاد من خلال هذه القنوات اداة تهدف بشكل اساسي إلى استنزاف طاقة البنوك وجعلها غير قادرة على العمل بشكل طبيعي وكمثال عن ذلك فالتدخل الحكومي السبب الرئيسي لاحدى اشهر الازمات المالية وهي الأزمة الأرجنتينية.

5- زيادة عدم تطابق تواريخ وأجال الاستحقاق التدفقات النقدية في المحافظ لدى البنوك: ويمكن أن ترجع الزيادات في عدم تطابق وأجال الاستحقاق و العملات إلى القواعد التنظيمية التي تحد من عمليات التحوط وتتحكم في الوصول إلى التمويل الأطول أجلا. ولمنع عدم التطابق وبالتالي الحد من الأزمات المالية،

6- نقاط الضعف في القواعد والانظمة الاحترازية واللوائح والاجراءات القانونية والتنظيمية: يتعين على البنك المركزي أن يدعم الاجراءات التنظيمية التحوطية التي تحد من الاقتراض القصير الأجل بالعملة الأجنبية.

7- المخاطر الأخلاقية الناشئة عن التقديرات الخاطئة للحوافز المقدمة للمصرفيين والمديرين والمالكين والمودعين:

ان الافتقار إلى الحوافز اللازمة لانضباط السوق وما يترتب على ذلك من خطر أخلاقي، وخاصة في سياق الأزمات المصرفية حيث ان للحوافز المناسبة أهمية كبيرة في إدارة الأزمات و الاختلالات المالية و المصرفية .

كما انه ينبغي على البنك المركزي تطهير النظام المالي أما باغلاق المصارف التي تعاني مشاكل غير قابلة للحل أو اتخاذ تدابير و اجراءات اخرى من اجل تجنب حالات الذعر المالي ، باختيار إعادة

هيكله تلك البنوك واعادة دمجها لكن التجارب تشير إلى أن عمليات إغلاق البنوك على نطاق واسع وبشكل غير مدروس من الممكن أن تؤدي إلى نتائج جد وخيمة على النظام المالي و يعمل على تفاقم الأزمة المالية من خلال المزيد من تقويض الثقة في النظام المالي بشكل عام

الفرع الثاني: دور البنك المركزي في تعزيز مستويات الشمول المالي من اجل تحقيق الاستقرار المالي

الشمول المالي ، هذا المصطلح الذي اصبح شائعا في الاوساط المالية خلال السنوات الاخيرة واصبح احدى الاهداف التي تسعى البنوك الوطنية في كل دولة الى تحقيقها نظرا لانه يعتبر احد اهم الركائز التي تساهم في تطور الانظمة المالية و استقرارها. حيث انه وحسب الدراسة التي اجرتها مؤسسة التمويل الدولية سنة 2015 وجد ان اكثر من نصف البنوك المركزية التي شملتها الدراسة لها استراتيجية وطنية خاصة بالشمول المالي ، حتى ان تلك البنوك التي لا تمتلك إستراتيجية وطنية للشمول المالي يشعر مسؤولوها باهمية امتلاك واحدة. بالنسبة للبنوك المركزية فهي تمتلك كافة الصلاحيات من اجل التدخل في النظام المالي و تطبيق الاجراءات و الاساليب الرقابية و الكمية التي تراها مناسبة لتعزيز مستوى الشمول المالي بما يخدم استقرار الاوضاع المالية و من ثم المساهمة في تحقيق التوازن و الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

ويمكن للبنوك المركزية دعم الاستقرار المالي من خلال دوره المحوري في تعزيز مستوى الشمول المالي من خلال: (Bruno Tissot , Blaise Gadanez, 2017, p. 04)

اولا: تعزيز الوعي المالي ونشر الثقافة المالية

غالبًا ما يكون للسلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي صلاحيات تدخل ضمن هدف تعزيز الوعي و التثقيف المالي بالإضافة إلى هدف حماية المستهلك. حيث يمكن للبنك المركزي على سبيل المثال لا الحصر اصدار نشرات تتضمن معايير الثقافة المالية والنقاط البارزة التي تساعد على حماية مستهلكي الخدمات المالية من مختلف المخاطر وهو في الواقع ركيزة جد مهمة لتعزيز الشمول المالي. حيث انه و مع زيادة ادراك الأفراد بدخلهم، يكتسبون بعض المعارف و المؤهلات العملية التي تدخل ضمن اختصاص محاسبة المعاملات فيصبح بإمكانهم ادارة حساباتهم بشكل فعال و استخدامه للمعاملات الاساسية كالدفع والاحتفاظ بالاموال، و من ثم يمكنهم من خلال التعمق اكثر الوصول إلى الخدمات المالية الأخرى.

ثانيا: دور البنك المركزي كمشرف ومر اقب مالي

البنوك المركزية هي بنوك ذات مهام وصلاحيات في الرقابة والإشراف على عمل البنوك و المؤسسات المالية الأخرى من خلال الرقابة على الخدمات المالية والمنتجات الأخرى وأنظمة الدفع. ومن المنتظر أن يساهم الدور الإشرافي و الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي بشكل عام. حيث ان الإشراف، مثلا يساعد في الحد من السلوكيات السيئة من قبل المشاركين في السوق من خلال فرض المعايير الأخلاقية التي تضبط تلك السلوكيات. وعليه تتيح للسلطات النقدية وضع إطار واضح يتم من خلاله تقديم مختلف الخدمات المالية بالاضافة الى توفير الخبرة في السوق المالي وخدمات الوساطة المالية ، و على سبيل المثال لا الحصر، يعد نظام الدفع عبر الهاتف المحمول في الدول الأفريقية بوابة من اجل تقديم (الوصول) للخدمات المالية الأخرى ويمكن أن يحسن الشمول المالي ومن ثم يحسن من مستويات الاستقرار المالي عن طريق توفير اليات امنة تتم من خلالها المعاملات المالية الامر الذي يدعم ثقة الجمهور في مزودي الخدمات المالية بشكل خاص و النظام المالي بشكل عام. هذه الثقة تعمل على جلب المزيد من الشرائح السكانية المستبعدة و التي كانت مترددة و غير واثقة في سلامة المعاملات المالية و مزودها ، مثال آخر عن دور البنك المركزي و صلاحياته الاشرافية هو قدرته على إدخال آليات جديدة و مبتكرة للدفع والتحويل و التي من المنتظر ان تلعب دورًا حيويًا في تسهيل امكانية الوصول إلى الخدمات المالية كالدفع والتسوية بالاضافة الى دورها في خفض تكاليف تلك المعاملات.

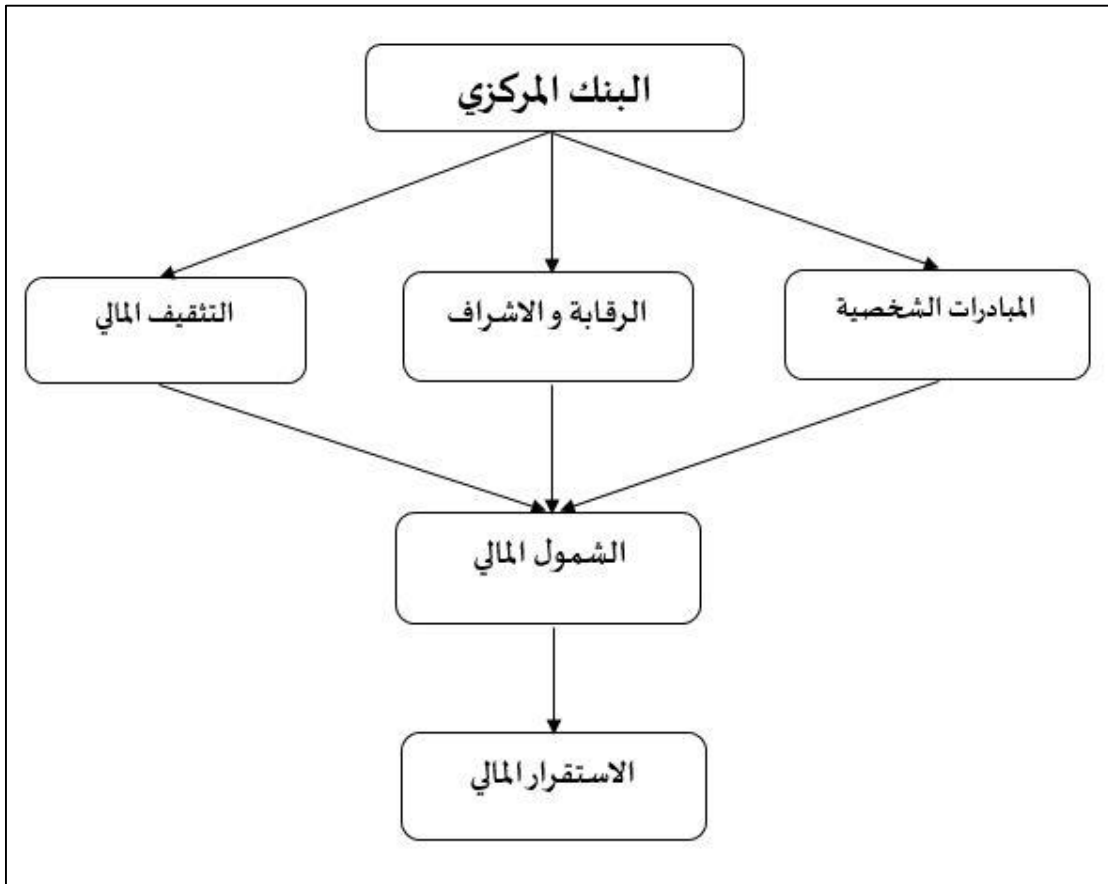
ثالثًا: تبني البنك المركزي للمبادرات الخاصة التي تستهدف شرائح المجتمع التي تعاني من الاستبعاد المالي ودعمها

حيث تشارك في بعض الاحيان البنوك المركزية في تقديم الخدمات المالية مباشرة للجمهور كان يقوم بالترويج لبرامج التمويل المصغر أو حتى مساعدة البنوك التجارية على توفير الأموال المطلوبة لدعم سياسات الإقراض للمجموعات المقترضة. ويهدف البنك المركزي من خلال هذه الأنشطة إلى دعم النمو الاقتصادي وما ينجر عن ذلك من تحسين المستوى المعيشي للأفراد و يحد من انتشار الفقر؛ بالاضافة الى أنها تساهم في الحد من عدم مساواة في الوصول إلى مختلف الخدمات المالية.

وبشكل غير مباشر، ترى العديد من البنوك المركزية أن استقرارها المالي هو أهم هدف تسعى الى تحقيقه ولن يكون ذلك الا من خلال مساهماتها في تعزيز مستوى الشمول المالي. وهذا الدور أن تعمل البنوك المركزية جاهدة من خلاله على توفير أنظمة دفع أكثر سلامة وأكثر كفاءة، بالاضافة الى تركيزها على تحسين سيرورة الأنشطة التي تتم على مستوى النظام المالي و حماية المستهلكين

ومستخدمي الخدمات المالية. و عليه فان الجهود التي تبذل من طرف السلطات النقدية ممثلة في البنوك المركزية من اجل حماية الاستقرار المالي من غير الممكن أن لا تمر عبر هدف تعزيز الشمول المالي و دمج الفئات المستبعدة ماليا، الشيء الذي من شأنه ان يساهم بشكل كبير في سلامة النظام المالي و استقراره. حيث انه من المرجح أن الأنظمة المالية التي تتمتع بمستويات عالية من الشمول المالي تكون أنظمة فعالة كفؤة وقوية في علاقتها مع الأسر أو الشركات التي تكون بدورها غير مقيدة مالياً مقارنة بالأنظمة التي يهيمن عليها الاستبعاد المالي والتي غالباً تعاني من عدم الاستقرار المالي و مختلف الضغوطات المالية التي تؤثر سلباً على كافة جوانب النظام المالي.

الشكل رقم 3-3: آليات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي من اجل تحقيق الاستقرار المالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثاني: منظور الصيرفة الإسلامية لكل من الشمول المالي والاستقرار المالي

تمثل المصارف الإسلامية أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول والمجتمعات ذات الغالبية الإسلامية، حيث تسع الصناعات المالية الإسلامية إلى تقديم الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تلبى احتياجات كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك

الفئات المهمشة والهشة. وتساهم الصيرفة الإسلامية من خلال أدواتها المبتكرة في توسيع فرص الحصول على التمويل وتعزيز العدالة الاجتماعية داخل الدولة.

المطلب الاول: نظرة عامة عن الصيرفة الإسلامية

تلعب المصارف الإسلامية دورا حاسما في تعزيز الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي، حيث ان الصناعة المالية الإسلامية تعتمد على مبادئ تقلل من المخاطر المالية، مثل تحريم أسعار الفائدة والمضاربة المفرطة، وتعزز من وصول الخدمات المالية لكافة افراد المجتمع دون تمييز أو اقصاء، مما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية العالمية، وتعمل على دعم وتحسين ثقة العملاء واستقرار النظام المالي ككل.

الفرع الاول : ماهية الصيرفة الإسلامية

جاءت الصيرفة الإسلامية كصناعة منافسة وبديلة للصناعة المصرفية التقليدية المبنية على الربا و المخاطرة من خلال مبادئها القائمة على تحريم الربا وتقاسم الربح و الخسارة مما يجعلها أكثر امانا وتناسبا مع المجتمعات المسلمة كونها ذات مخاطر اقل واكثر امانا الشيء الذي جعلها تساهم في تعزيز الاستقرار المالي ، الاجتماعي و الاقتصادي للدولة.

اولا: مفهوم الصيرفة الاسلامية

يوفر التمويل الإسلامي التنظيمات والإجراءات التي تشجع تعزيز الشمول المالي من حيث مفهومه من خلال توفير كافة الخدمات المالية الاستثمارية و الادخارية و ضمان وصول الأفراد للتمويلات اللازمة و التي تلبي احتياجاتهم طبعا كل هذا من تقديم المؤسسات المالية الإسلامية كالمصارف الإسلامية و مؤسسات التأمين الإسلامي وغيرها ، حيث حولت المالية الإسلامية تعويض كافة الخدمات المالية التقليدية التي تخالف العقيدة الدينية للمسلمين بمنتجات و خدمات تلبي تلك الحاجات دون الوقوع في ما يتعرض مع الدين الإسلامي ناهيك عن توفير صيغ للتمويل مبنية على مظاهر التكافل الاجتماعي بين المسلمين و التي هي احد الأركان المهمة في الشريعة الإسلامية كالزكاة أو الأوقاف و الصدقة وغيرها وكلها تتمثل في تحويلات مالية أو عينية يمكنها المساهمة في دمج المحرومين من الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي الرسمي فالأوقاف تحديدا (في شكلها النقدي) إطارا للمؤسسات الاجتماعية للوصول إلى النقد والمشاركة في النظام المالي الرسمي.

يمكن النظر إلى التمويل الإسلامي على أنه يلعب دورًا رئيسيًا في مساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع من خلال تمكينهم من المشاركة في النظام المالي الرسمي ، كما لعب التمويل الإسلامي دورا مهما في تمويل الأعمال الصغيرة و الأفكار الطموحة التي كانت تفتقر لعنصر التمويل من اجل

البروز و المساهمة في تحسين الإطار المعيشي لأصحابها من جهة و تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد من جهة أخرى. (Ledhem, p. 644)

ثانيا: ماهية المصارف الإسلامية

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية (المدخرين) و أصحاب العجز المالي (المستثمرين) و الذين هم بحاجة لتلك الأموال من اجل تجسيد أفكارهم و استثماراتهم، كل هذا يكون تحت مظلة الصيغ الشرعية كالمضاربة المبنية على المشاركة في الربح كما الخسارة و التي تترجم القاعدة الشرعية و المبدأ الأساسي و هو "الغنم بالغرم"، بالإضافة إلى ذلك تقدم المصارف الإسلامية مجموعة مختلفة و متنوعة من الخدمات المصرفية حسب حاجة الأفراد و بالطريقة التي تدفع عجلة التنمية المحلية و الاقتصادية و الاجتماعية طبعاً وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. (بن عشور حملات، قادة عيود، 2021، صفحة 137)

وقد قَدِّمَت للمصارف الإسلاميّة العديد من التعريفات من بين اهم تلك التعريفات نذكر ما يلي:

1- التعريف الأول : "مؤسسة نقدية ومالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع ووظيفتها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيم نموها في إطار القواعد المتفقة وقواعد الشريعة الإسلامية و بما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصادياتها". (محلّق، 2021، صفحة 06)

2- التعريف الثاني : "يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً". (فلاق علي، سالمي رشيد، 2018، صفحة 165)

3- التعريف الثالث: "مؤسسة ماليّة مصرفيّة لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلاميّة بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي". (محلّق، صفحة 06)

من التعاريف السابقة نستنتج تعريف شامل للبنوك أو المصارف الإسلامية على أنها تلك المؤسسات المالية و النقدية التي تقدم خدمات الوساطة المالية و الخدمات المصرفية المختلفة تحت مظلة الشريعة الإسلامية و قواعد المبنية على مبادئ الدين الإسلامي الذي حرم الربا و اقر المشاركة في الربح و الخسارة كل بما شارك فالبنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسة مصرفية استثمارية و نقدية مالية كما يلي:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع مبني على مبدأ التكافل الإسلامي المشترك و يحقق بذلك العدالة الاجتماعية و

العدالة في توزيع الدخل ووضع المال في المسار الإسلامي الصحيح؛

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية استثمارية تعمل على تجسيد رسالة تنمية بأهداف إنسانية واجتماعية، ويهدف إلى تعبئة الأموال اللازمة من اجل الاستخدام الأمثل لموارد المتاحة بموجب احترام و مراعاة قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية من اجل تحقيق مجتمع إسلامي مبني على التكافل و التعاون و التآزر؛

- أيضا هي مؤسسات نقدية و مالية مهمتها جلب الموارد النقدية المتاحة لدى أفراد المجتمع وتوظيفها بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية و الاقتصادية بما يضمن الرفاه الاجتماعي للشعوب و الأمة الإسلامية و ذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية و في إدارتها جميع أعمالها وذلك بما يخدم أهداف المجتمع الإسلامي على جميع الأصعدة و المستويات.

الفرع الثاني: مبادئ الصيرفة الإسلامية وخصائصها

بعد ان كنا قد تطرقنا إلى مفهومي الصناعة المالية الاسلامية و البنوك الإسلامية يمكن استخراج مبادئ الصيرفة المالية الإسلامية و خصائصها والتي تقوم على معايير شرعية بالدرجة الاولى وأخلاقية ومعنوية و حتى اجتماعية، واقتصادية كما يلي:

اولا: مبادئ الصيرفة الإسلامية

تستمد الصناعة المالية الإسلامية مبادئها الاساسية و التي تمثل عمودها الفقري من الشريعة الإسلامية وهذا ما يميزها عن الصيرفة التقليدية ويجعلها مختلفة تماما عن ما تعود عليه العملاء من معاملات مصرفية تقليدية:(مصرف البراق الاسلامي، 2023)

1 - الأصل في المعاملات المالية الإسلامية هو الإباحة؛

2 - تحريم الربا أخذًا و عطاءً،

3 - تحريم الغرر كالقمار غير معروف النتائج؛

4 - تحريم المتاجرة في الأنشطة المحرمة دينيا أو تلك الأنشطة المشبوهة فاجتناب الشبهات تركها؛

5 - الاستثمار الحقيقي من خلال ضرورة ربط العمليات المصرفية و المالية بالاقتصاد الحقيقي؛

6 - مبدأ " الغنم بالغرم" المشاركة في الربح و الخسارة اعتماد مبدأ تقاسم المخاطر في صيغ البيوع وتقاسم الأرباح والخسائر في صيغة المشاركة، وتقاسم الأرباح في صيغة المضاربة؛

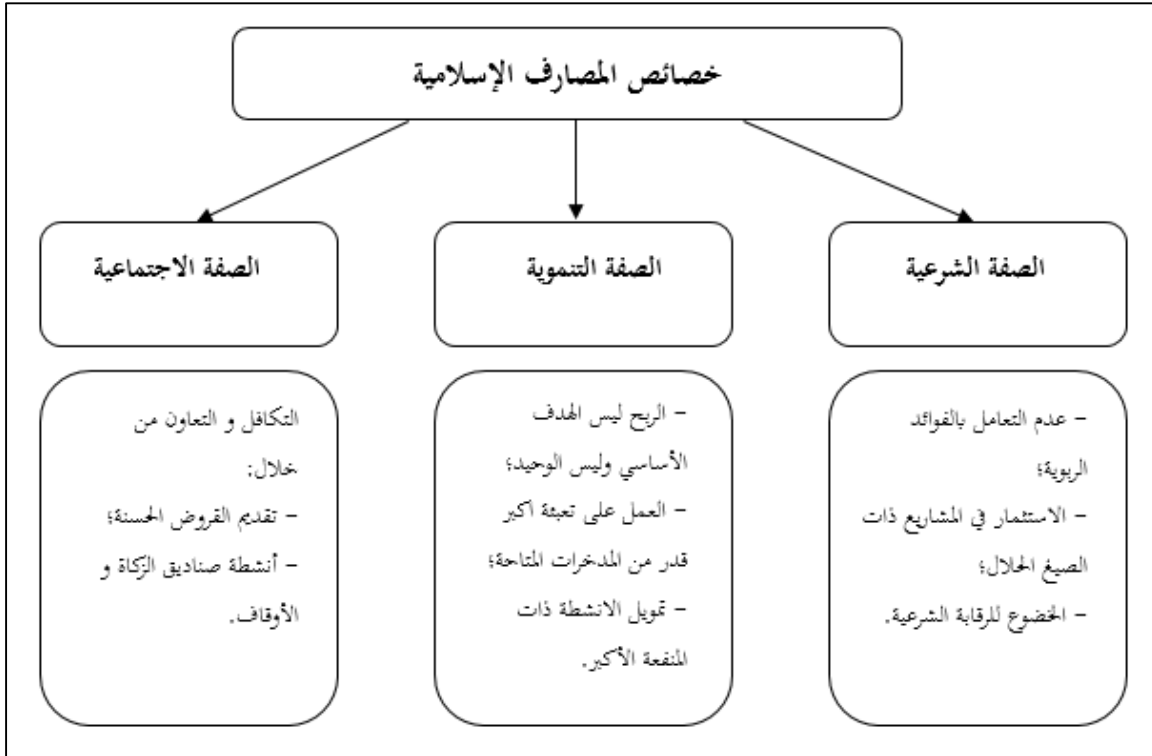
7 - تحريم بيع ما لم يقبض و ربح ما لم يضمن؛

8- وغيرها من المبادئ الشرعية ذات الصلة بالمعاملات المالية الإسلامية.

ثانياً: خصائص الصيرفة الإسلامية

تتمتع الصيرفة الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الصيرفة التقليدية و التي تجعل منها انعكاس لقيم الشريعة الإسلامية و مقاصدها في الجانب المالي من حياة المجتمعات المسلمة و يمكن تلخيص أهم تلك الخصائص في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-4: خصائص العمل المصرفي الاسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (مخلق، صفحة 08)

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

هناك العديد من أنواع التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية ، سواء كانت تمويلات خاصة للأفراد أو الشركات أو البنوك أو حتى الحكومات، بعضها تمويل ميسر، وبعضها الآخر صعب من حيث الشروط، وبعضها يشمل أكثر من خيار، وبعضها يشمل شراء الديون والبيع بما في ذلك التمويل المباشر وغير المباشر وهناك العديد من صيغ التمويل الإسلامي فمنها ما هو قائم على المشاركات و منها ما هو قائم على المداينات ومنها ما يعتمد على عنصر التكافل و التعاون بين المسلمين تطبيقاً لمبدأ البر والإحسان و يمكن تعداد أشهر الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية فيما يلي:

الفرع الأول: الصيغ القائمة على عقود المشاركات

وتشمل الصيغ كل من عقود المضاربة، المشاركة، المساقاة، المغارسة، المزارعة.

أولاً: المضاربة

هو ذلك العقد القائم بين طرفين أو أكثر يدخل أحدهما في العقد بماله و الآخر بعمله و جهده على أن يتم اقتسام الأرباح حسب الاتفاق و حسب مساهمة كل منهما في عملية المضاربة بشرط أن يكون الربح معلوماً بنسبة معينة من الإيرادات أي أن المضاربة هو ذلك العقد الذي يدفع من خلاله أحد الأطراف ماله للطرف الآخر لكي يضارب فيه و يتم تقاسم الأرباح بموجب ما تم الاتفاق عليه في العقد بنسب معلومة و يمكن قياسها ، و تعتبر المضاربة من أكثر الطرق و الأساليب نجاعة في استثمار الأموال بالنسبة للذين لا يملكون خبرات و لكنهم يمتلكون المال و العكس صحيح بالنسبة للذين لديهم الخبرات و ليس لديهم عنصر المال ز المضاربة يمكن أن تكون بين فردين طبيعيين و تسمى مضاربة عادية و يمكن أن تتدخل فيها المصارف كطرف مساهم و تسمى مضاربة مصرفية ، و المضاربة تكمن فعاليتها في أن الأطراف المشاركة تتشارك في الربح و الخسارة كل بما شارك فصاحب العمل من عمله و صاحب المال من ماله و هنا يكمن عنصر الحلال المبنية عليه صيغ التمويل الإسلامي فلا وجود لضمان لا للمال و للعمل و لا للأرباح على عكس التمويل التقليدي الذي يكون فيه رأس المال مضموناً مع نسبة أرباح ثابتة سواء نجح المشروع أو خسر إلا في حال ما تم مخالفة صريحة لأحد البنود المتفق عليها في العقد فهنا يعتبر العقد ملغى و باطل و عليه و جب تعويض الطرف المتضرر نتيجة لعدم احترام مضمون العقد من قبل الطرف الآخر. (ساجي، 2022، صفحة 79)

ثانياً: المشاركة

لا تختلف المشاركة كثيراً عن المضاربة و الفرق البارز بينهما أن المضاربة يكون هناك طرفان، الطرف الأول يقدم الأموال و الطرف الثاني يقدم العمل على عكس ذلك فالمشاركة يكون هناك تشارك في رأس المال أو في العمل من جهة أو في كليهما من جهة أخرى. و هي عبارة عن اتفاق ينشأ بين طرفين أو أكثر يترجم في شكل عقد ملزم لهما ، يتم بموجبه المشاركة في رأس المال أو الجهد بغرض تحقيق أرباح يتم تقاسمها حسب الاتفاق الموجود في العقد ، أما المشاركة المصرفية فهي صيغة تمويلية يدخل فيها المصرف كشريك في المال أو حتى العمل لأحد عملائه كنوع من الاستثمار الذي يقرره هو بتلك الأموال المودعة لديه من طرف أصحابها بغرض الاستثمار و تنمية تلك الأموال بالشكل الحلال كما يمكن أن يشارك عدة أطراف مع المصرف و يمكن للمصرف من خلال عقود المشاركة أن يحصل على الأموال اللازمة لتمويل عميله للقيام بأعمال تجارية تحقق الربح مثلاً ، أو العكس يمكن للمصرف توظيف الأموال التي لديه في عقد

مشاركة واستثمارها لتدر أرباحا من الأعمال المشروعة التي يقوم بها العميل. (صادق، 2017، صفحة 319)

ثالثا: التمويل بالمساقاة

تعدد صور الاستثمار الفلاحي في الإسلام، و من بينها نجد صيغة المساقاة التي تدخل تحت باب المشاركة، و تعتبر من العقود الخاصة بالقطاع الزراعي الى جانب كل من المزارعة و المغارسة. و شرعا: "هي معاقدة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما أو هي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج؛ وبعبارة أخرى: هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره". (نصار، 2022، صفحة 31)

رابعا: المغارسة

تعتبر المغارسة من إحدى الأعمال الفلاحية التي مارسها الكثير من المسلمين فيما مضى، و قد عرفها ابن رشد (الحفيد) كما يلي: "و هي عند مالك أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيها عددا من الثمار معلوما، فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض متفق عليه" (عربناك، المغارسة، 2023)

خامسا: المزارعة

المزارعة هي نوع من الشركة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها أي أنها (معاملة على الأرض بحصة من نمائها).

وقد عرفها آخرون أنها نوع من الزرع أو الإنبات أو إلقاء البذور في الأرض أو أنها إعطاء الأرض الى شخص آخر الذي هو العمل المزارع ليقوم بزراعتها مقابل حصة معلومة من الزرع أو على نسبة من الإنتاج أي الحب أو المحصول أو الناتج أي كان. (خلف، 2005، صفحة 75)

الفرع الثاني: الصيغ القائمة على المدائينات

وتظم كل من عقود المرابحة ، بيع سلم ، الاستصناع والاجارة.

اولا: المرابحة

تعرف صيغة التمويل بالمرابحة على أنها "بيع سلعة حسب سعر شرائها مع هامش ربح محدد ومتفق عليه قد يكون نسبة مئوية من سعر الشراء أو مبلغ محدد، و يمكن إبرام هذه الصفقة دون وعد مسبق بالشراء وتسمى مرابحة عادية، أو مع وعد مسبق بالشراء يقدمه المشتري لصاحب السلعة وفي هذه الحالة تسمى المرابحة للأمر بالشراء". (ملحم، 2005، صفحة 81)

ثانياً: البيع بالسلم

"السلم هو عقد على موصوف في الذمة ببديل يعطى عاجلاً" (صادق، 2017، صفحة 321)
أي أن السلم هو عملية بيع لسلعة محددة الأوصاف لكن الاختلاف بينه وبين البيع العادي هو أنه يتم تأجيل تسليم السلعة لوقت آخر مع تعجيل الثمن لحاجة اقتضتها ضرورة المبتاعين ولهذا يطلق عليه أيضاً "بيع السلف"

ثالثاً: التمويل عن طريق الاستصناع

يعرف الاستصناع على أنه: "هو عقد يطلب بموجبه أحد الطرفين (وهو المستصنع) من آخر (وهو الصانع) تصنيع أو بناء سلعة ما الشيء (المستصنع) مقابل أجر يدفع مقدماً أو على أقساط أو في المستقبل". (محلوق، 2021، صفحة 30)

ويختلف التمويل بالاستصناع من نوع إلى آخر حيث ينقسم التمويل بالاستصناع إلى نوعين أساسيين وهما إما التمويل المباشر و في هذا النوع من التمويل بالاستصناع يقوم المصرف الإسلامي بصناعة السلعة وفقاً للمواصفات والشروط التي تلقاها من عميله وتم الاتفاق عليها ، أما النوع الثاني من التمويل بالاستصناع هو التمويل غير المباشر و الذي يطلق عليه أيضاً بالتمويل الموازي و في هذا النوع من عقود الاستصناع لا يقوم المصرف الإسلامي بعملية التنفيذ للشيء المستصنع بذاته وإنما يقوم بذلك طرف آخر يتم إحالة عملية التنفيذ لهذا الطرف المختص الذي يكون مسؤولاً عن التنفيذ أمام المصرف أما المصرف فيكون مسؤولاً عن التنفيذ أمام العميل أي أن هذا النوع من التمويل بالاستصناع يدخل البنك كوسيط لتصنيع الطلبية للعميل و ينوب عنه في ضمان حسن سير عملية التصنيع وفق الشروط المتفق عليها مع العميل وهذا من خلال عقدين منفصلين الأول بين البنك وعميله و الثاني بين البنك و الجهة المختصة و الموكل إليها تنفيذ عملية التصنيع. (بن الدين أحمد . طروبيا نذير، 2020، صفحة 233)

رابعاً: الإجارة

الإجارة وتعني العمل بأجر، أي الأجرة في اللغة الأجر و الثواب و العوض و المكافأة. وهي الجزء الذي يتلقاه المؤجر على العمل والعوض عن المنفعة. التي حصل عليها المستأجر و الإجارة في الاصطلاح تعني منح تملك مؤقتة لمنافع مباحة و لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم. وهو ثمن الإجارة أي ثمن المنفعة الناشئة عن الاستخدام و الانتفاع من الأصل محل عقد الإجارة. (العجلوني، 2008، صفحة 260)

و يتضمن عقد الإجارة شراء منفعة استخدام أصل معين لمدة زمنية نسبياً محددة دون الحصول على ملكيته و قد يراد به تملك منفعة مشروعة تدر الإجارة مقابل في شكل عوض يتصف بأنه مشروع ومعلوم. ويحقق التمويل بالإجارة العديد من المزايا و الفوائد أهمها: (خولة عزاز ، سعيدة ممو، 2018، صفحة 32)

- تساعد البنوك على امتصاص المدخرات و توظيف الودائع بطريقة تدر عوائد مشروعة لا بأس بها؛

- تسمح للمستأجر بتوسيع نشاطه ودعم استقلالته و تعمل على عدم إرهاقه بالديون مما يؤدي الى تحسين مركز السيولة المالية له؛

- العائد الذي تدره صيغة التمويل بالإجارة عائد مقبول للمؤجر سواء كان ذلك المؤجر بنكاً أو شخصاً طبيعياً مما يعني تنمية لأمواله المستثمرة دون الحاجة للعوائد الاقراضية المبنية على سعر الفائدة(الربا).

الفرع الثالث: الصيغ القائمة على البر والاحسان(صيغ التمويل التكافلي)

وشمل الصيغ التالية: القرض الحسن ، الزكاة ، الوقف.

اولاً: القرض الحسن

القرض الحسن هو مهمة إنسانية للبنوك الإسلامية لتحقيق والحفاظ على قيم التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع نفسه ، بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق التماسك الجيد والمشاركة الفعالة لهؤلاء الأفراد في المجتمع.

و القرض لغة هو القطع، أي ما تعطيه من مالك لتقضاه، أي أن ستسترده وكأنه جزء قد قطع من مالك الخاص. أما من الناحية الشرعية فهو: (ابراهيم، 2022، الصفحات 147-149)

- عند المذهب الحنفي: ما تعطيه من مال لتتقاضاه بمثله أيضاً هو عقد مخصوص يرد على دفع مال مثلي لآخر ليرد مثله.

- عند المذهب المالكي: دفع المال على وجه القرية لله تعالى لينتفع به أخذه ثم يرد له مثله أو عينه.

- عند المذهب الشافعي: تملك الشيء بشرط أن يرد بمثله.

- عند المذهب الحنبلي: دفع مال حتى ينتفع به أخذه على أن يرده بدله. وهو نوع من السلف لانتفاع

المقترض بالشيء الذي قام باقتراضه، كما عرفه عدد آخر من فقهاء المذهب على انه "دفع المال رافة

و إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله"

ومن عملية منح المال من طرف لطرف آخر نستنتج أطراف القرض الحسن فيسمى المال المدفوع والممنوح قرضا، والشخص دافع المال مقرضا، أما الشخص الآخذ لهذا المال لينتفع به مقترضا أو مستقرضا، أما المال الذي يعود لصاحبه المقرض عوضا عن القرض فيسمى بدل القرض، والعملية التي تم فيها أخذ المال على جهة القرض اقتراضا.

ثانيا: الزكاة

تعتبر الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام، وفي حديث صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما كليهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة،...".

1- معاني الزكاة:

للزكاة معان كثيرة في اللغة، وهذه المعاني هي:

- النماء و الزيادة، فيقال: زكا الزرع أي: زاد ونما.

- التطهير، وهذا بقول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ سورة التوبة،

الآية:103

أما من الناحية الشرعية فهي حصة تقديرية لمبلغ محدد من الإنفاق لمجموعة محددة أي انه يصرف على طائفة مخصصة. (zakatfund, 2023)

2- مصارف الزكاة:

بين الله تعالى الجهات التي تصح فيها الزكاة من خلال قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة التوبة، الآية:60.

- الفقراء و المساكين و الذين اختلف حولهم أهل العلم و الفقهاء في صفة الفقير و صفة المسكين. فبعضهم رأى أن الفقير هو المحتاج المتعفف عن المسألة، أما المسكين فهو المحتاج السائل ولكن يجمعون على أنهم يملكون ما دون النصاب، أي أنهم لا يملكون ما يسد حاجتهم لعيش حياة كريمة وتلبية حاجياتهم من مأكّل ومشرب وملبس ورعاية صحية وغير ذلك من ضروريات الحياة. وتعطى الزكاة للفقراء بما يكفهم من حاجياتهم لمدة سنة لان الرأي الأرجح و الأصح عند جمهور الفقهاء باعتبار أن الزكاة تتكرر كل عام.

-العاملين عليها: هم الذين يلفون من قبل الإمام أو نائبه بعمل من أعمال جمع الزكاة وكذا توزيعها وما يدخل في نطاق ذلك. ويعطى لهم الزكاة حتى لو كانوا من الأغنياء حتى يحفظ عليهم.

- المؤلفة قلوبهم: أي عتق العبيد ومن في حكمهم من ملكية أسيادهم و ملاكهم حتى يكون ولاءهم للإسلام باعتباره هو من اعتقهم .

- في الغارمين: و هم الأشخاص الذين يعانون من ثقل الديون.و يعطى لهم قدرا من الزكاة يتوقف على مقدار ما تم تحصيله في عملية جمع الزكاة.

- في سبيل الله: إنه الإشباع الواسع للاحتياجات الاجتماعية الأساسية للأمة. سواء تم تفسيرها بشكل أساسي للمجاهدين أو بشكل عام في جميع أشكال الحياة العمومية.

- ابن السبيل: بمعنى من سافر في أرض ليس له فيها مال من الزكاة. إذا كان ثرياً، فإنه يأخذها كمثال قرض حسن على أن يسدده بعد عودته إلى وطنه. أما لو كان فقيراً ، فهو لا يرده باعتباره من الفقراء والمحتاجين.و تعطى له زكاة بما يكفيه حتى العودة إلى بلاده. (فاطمة دغفل، عبد الغفار بن الرجم ، حمزة منصورى ، 2018، صفحة 231)

ثالثاً: الوقف

من صيغ التمويل التكافلي المبنية على مبدأ البر و الاحسان نجد الوقفو الذي سنتعرف عليه أكثر في هذا الجزء.

1- تعريف الوقف:

اختلف الفقهاء في بيان التعريف الاصطلاحي للوقف وشروطه وذلك لاختلاف المذاهب، لكن مجمل المفاهيم تصب في التعريف التالي: (محمد راكان الدغمي، محمد علي محمد العمري، 2014، صفحة 31)

الحبس عن التصرف في الممتلكات ويقال فلان اوقف كذا أي حبسه تصدق به أي جعله في سبيل الله إلى الأبد ، وجمع الكلمة أوقاف، أما شرعا فيعني تحبيس الأصل بهدف التقرب إلى الله، وتسبيل نفعة ذلك الأصل الموقوف بحيث يصرف ريعه إلى جهة معينة تحتاجه ويجوز فيها ذلك والمراد بالأصل الشيء الذي يمكن الانتفاع به مع بقاء قائما و مدرا للمنافع كالاراضي و العقارات مثلابحلاصة القول ان الوقف هو "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة".

2- انواع الوقف:

ينقسم الوقف حسب الجهة التي وقف لها إلى نوعين اساسيين: (دائرة الاوقاف، 2023)

- العطاء الخيري : وهو وقف مبدئي لقضية خيرية تمثلها جهة معينة، ولو لفترة معينة من الزمن ، ثم تصبح وقفا لشخص أو أشخاص معينين ، مثل إعطاء أرضه لمستشفى أو مدرسة ، ثم نفسه وأولاده.

- الوقف الأهلي أو الوقف الذري: وهو الأصل الذي يُمنح لنفس الشخص الذي مُنح له الوقف أو لشخص معين أو أشخاص معينين ، حتى وإن كان قد أنفق لسبب خيري ، مثل الوقف لنفسه ومن ثم اولاده وبعدها لجهة خيرية.

المطلب الثالث: الشمول المالي من وجهة نظر الصيرفة الإسلامية

يتوافق الشمول المالي في مفهومه إلى حد كبير مع التمويل الإسلامي وصيغته التي تتقيد بتعاليم الشريعة الإسلامية وخصائصها ومفاهيمها والتي لا تتعارض مع ما يهدف إليه الشمول المالي من تعميق للخدمات المالية من أجل تحسين حياة الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع بل بالعكس من ذلك تماما فصيغ التمويل الإسلامي كلها مبنية على أهداف قومية مشتركة و إنسانية بدرجة أولى و هنا يكون الالتقاء الأكبر بين هذين المفهومين بشرط أن الخدمات التي يهدف إليها الشمول المالي تكون مقبولة شرعا و لا تتعارض مع أي نص أو شرط من شروط المعاملات المالية الإسلامية.

الفرع الاول: مسؤولية البنوك الإسلامية في إيصال الخدمات المالية لأفراد المجتمع

ينظر التمويل الاسلامي إلى الشمول المالي على انه قدرة الأشخاص المعنويين و الطبيعيين في مجتمع ما على الوصول لمجموعة من الخدمات المالية التي تتصف بالشرعية - تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية- و القدرة على استخدامها حيث أن هذه الخدمات تتمتع بالجودة العالية مع مراعاة الأسعار المعقولة لتلك الخدمات التي تتوافق بشكل مناسب مع احتياجات كافة فئات المجتمع و

التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية في ذلك البلد. (Ledhem, 2022, p. 642)

أولا يمكن التطرق إلى الواجبات التي اقرها الشرع وهي إما وجب عيني و الذي يعني طلب الشارع الفعل من عين المكلف أي تحديد المكلف به و وجب عليه القيام به ، فالشارع هنا ينظر إلى الفاعل لا الفعل عكس النوع الثاني وهو الفرض الكفائي.

الذي ينظر فيه الشارع للفعل نفسه لا للمكلف الذي يفعل ذلك الفعل ، أي أن الله عز وجل يريد أن يفعل هذا الأمر ولا يريد من الكل أن يفعلوه، بل واحد فقط يقوم به ويسقط عن البقية كالقاء السلام على الجماعة مثلا ، وتأثم كل الأمة إن لم تقم به كلها يعني انه ليس مفروضا على الكل لكن إن لم يقم به أي احد من الأمة تؤثم ككل.

و مثال ذلك: طلب العلم و كذا الفقه في الدين ، ليس فرض على الأمة كلها أن تكون علماء، ولا أن يطلب الكل العلم، بل طائفة تطلب العلم فيسقط هذا الفرض عن باقي طوائف و مكونات الأمة، حيث قال الله تعالى {فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ } (التوبة:122)،

فوجود طائفة واحدة تقوم بالفعل يعتبر فرض كفائي وقد تم فيسقط عن باقي الأمة، ومن هنا يمكن إعطاء تعريف شامل للفرض الكفائي على انه: "تلك الواجبات التي إذا قام بها احد أفراد الأمة على الوجه الصحيح و الأكمل بالشكل الذي يحقق الكفاية لها، أخرجت نتيجة لذلك الأمة من التكليف و برئت من المسؤولية أي الفرض الكفائي هو طلب الشارع إيجاد الفعل نفسه دون النظر إلى عين المكلف". (الغفار، صفحة 13)

و بالتالي و من هذا المنطلق فأن هذا الواجب الكفائي يقع على عاتق ولي الأمر و الذي هو الدولة ، فالدولة مكلفة بجميع الفروض الكفائية المتعلقة بالرعية ممثلة في المجتمع وقيامه. وقد أشار الإمام العز بن عبد السلام ما يؤيد ذلك حيث روى أنه يجب على ولي الأمر أن يصرف من المال العام في ما فيه مصلحة العامة. وأن يقدم الأهم على المهم فإن لم يقم ولي الأمر بهذه الفروض الكفائية لأي سبب من الأسباب و الذي حال دون قدرته على القيام بتلك الواجبات، في هذه الحالة و جب على المجتمع أن يقوم بها لكي لا تقع الأمة في الضلال و الإثم الناتج عن الجهالة. لكن هذا الوجوب متعلق بفئة محددة وهم القادرين من الأمة؛ لأنهم هم المؤهلين لأداء مثل هذه الواجبات وما على باقي أفراد و مكونات الأمة سوى إعانة القادرين على أداء تلك الواجبات و دفعهم إليه. و في هذا الصدد يقول الشيخ محمد الخضري: "الواجبات الكفائية إذا ورد من الشارع طلب شيء منها فإنما يوجه للبعض القادر على العمل. وعلى بقية الأمة أن تحمل هؤلاء على القيام به"

وباعتبار أن الدولة لا تستطيع توفير كل شيء فهي تقوم بإنشاء مؤسسات وهيئات للنيابة عنها في مثل هكذا أمور، وهنا يأتي دور الصناعة المالية الإسلامية و مكوناتها فالبنوك الإسلامية هي الجهة المسؤولة و المكلفة شرعا بواجب إيصال الخدمات المالية المناسبة للأفراد المسلمين باعتبارها الجهة القادرة على ذلك وهو الشيء الذي يطلق عليه أيضا تسمية الواجبات الاجتماعية تجاه الأفراد الذين يتبعون ما تنتجه الصناعة المالية الإسلامية وهذا حتى لا يقع المسلمون في فخ الخدمات المالية الحرام المبنية على الربا و القمار وهنا يكون الإثم على الأمة شيء حتمي و عليه يجب على المصارف الإسلامية أن تجعل ضمن منتجاتها ما يراعي قيام الأفراد بتلك الواجبات. وذلك من خلال مراعاة الاحتياجات المالية لجميع الطبقات و بمختلف شرائحه من أفراد وشركات ومؤسسات. وأن تعمل جاهدة لتحقيق ذلك بالإضافة إلى قيامها بالاستثمار فيما يعود بالنفع على الأمة جمعاء.

وأن تجعل تلك الواجبات من ضمن أهدافها الإستراتيجية التي تسعى لتنفيذها بالقدر الذي تستطيع إلى ذلك سبيلا وذلك من خلال وضع و تصميم خطط إستراتيجية شاملة ويفضل أن تكون جماعية أي بمشاركة جميع المصارف بحيث تسير كلها باتجاه هذا الهدف بطريقة منظمة ومدروسة

وبالشكل الذي يعمل على تحقيق هذا الهدف دون الإخلال بطبيعتها الربحية أو تعريضها لتحمل أعباء تؤدي بها إلى الخسارة. (الدكاش، 2019)

جدول رقم 1-3: مواطن اختلاف المسؤولية الاجتماعية ما بين الفكر الإسلامي والغربي

البيان	الفكر الإسلامي	الفكر الغربي
الهدف	تحقيق كافة المنافع في الدنيا والآخرة	تحقيق المنافع المادية في الأجل الطويل
مصدر التشريع	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي	التشريع الحكومي وفكرة المصالح المتبادلة
موجبات التكليف	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي	ظروف بيئية واجتماعية
العائد	المنفعة الدنيوية والثواب في الآخرة	الربح أو الخسارة
دوافع الالتزام	قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي القائمة على الشريعة الإسلامية	مبادئ وضعية (الإنسانية، الوصاية أو النظارة، آراء المصلحين)
مجال التطبيق	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه

المصدر: (العاني، 2017، صفحة 284)

الفرع الثاني: آليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي

للصناعة المالية الإسلامية أهمية كبيرة أهمية في تعزيز الشمول المالي حيث أنها تساهم بشكل كبير و على نحو متزايد في تحسين مستويات الشمول المالي و تغلغل الخدمات المالية في المجتمع؛ حيث تعمل الصيرفة الإسلامية على تطبيق آليات فعالة لدعم و تعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من الاستبعاد و الإقصاء من الاستفادة من الخدمات المالية الضرورية و يتجلى الدور المهم للصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تركيزها على تحقيق أهداف الشمول المالي و توفير الحلول الشرعية الملائمة والمناسبة لذلك من خلال: (فلاق صليحة، سوداني نادية، حمدي معمر،

2021، صفحة 287)

1 - معالجة مشكلة الفقر المدقع (تحت خط الفقر): وذلك من خلال العديد من الخيارات أهمها عن طريق الزكاة و الصدقات بالإضافة إلى الوقف وتقاسم المخاطر الجماعية؛

2 - معالجة ظاهرة الفقر: يتم معالجة هذا المشكل من خلال مساعدة الفئات التي تعاني من الفقر و العسر المالي عن طريق توفير آليات تساعد على تحسين أعمالهم و مشاريعهم الصغيرة ما يعمل على انتشارهم من خطر النزول إلى ما دون هذا المستوى و هنالك العديد من الآليات التي تتبعها المصارف الإسلامية كتقديم نوع خاص من القروض الميسرة و السهلة من حيث الشروط و هو القرض الحسن بالإضافة إلى استخدام أملاك الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر؛

3 - الدخل المنخفض (فوق خط الفقر): أما بالنسبة للفئات التي تعتبر أحسن حال من سابقتها لكنها تبقى بحاجة ماسة إلى مصادر تمويل للنهوض بمشاريعها و تحقيق مستويات مقبولة من الدخل تسمح لها بالانتقال من الطبقة الفقيرة إلى الطبقات الميسورة ماليا فللمالية الإسلامية العديد من الحلول القائمة على السوق و والتي تعمل بشكل أساسي على تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يسهل انطلاقتها و استمرارها في الإنتاج و من ثم التطور و الازدهار و ما ينعكس عن ذلك من نتائج ايجابية على أصحابها و على العاملين بها.

و لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؛ باعتباره يقوم بتقديم حلول فعالة و متوافقة مع رغبات تلك الفئات التي تحجم عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي باعتباره منافي لأحكام الشريعة الإسلامية أي انه لا يتماشى مع معتقداتهم، وهنا تجلى دور المالية الإسلامية في تصميم منتجات وخدمات مالية ملائمة لتلك المعتقدات المبنية بشكل رئيس على مراجع الدين الإسلامي وهم القرآن الكريم و السنة التي تركها الحبيب عليه أفضل الصلاة و التسليم في مسعى منها لتلبية احتياجات الأفراد والشركات وهو ما يعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم و خاصة الدولة المسلمة و العربية بشكل محدد؛ مما يعني أن الصناعة المالية الإسلامية تعمل على جذب فئات من المجتمع كانت تعاني الاستبعاد المالي وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية هو الحل الأنسب الذي من شأنه توسيع رقعة الفئات المستفيدة من الخدمات المالية من خلال وصولها و تمكينا من الحصول على هذه الخدمات. كما تعتبر عقود المشاركة وتقاسم المخاطر المستخدمة في المالية الإسلامية بديلاً عملياً ذو فعالية مؤكدة في تعويض طرق التمويل التقليدية المبنية على الربا. ومن بين هذه المنتجات على سبيل المثال لا الحصر: التأمين التكافلي والتمويل التكافلي المبني على تقديم تمويل مشروع

يتشارك فيها الأطراف الربح والخسارة تستخدم في تمويل المشاريع متناهية الصغر وكذا الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وهو ما يعزز فرص حصول تلك المشاريع على التمويل دون تعريضها لخطر الخسارة المنفردة مما يهدد مستقبلها عند تسجيل أي خسائر. ناهيك عن الوسائل والأدوات الفريدة التي تعود ملكيتها حصرا للصناعة المالية الإسلامية كالزكاة والصدقة والتي تعمل على إعادة توزيع الثروات في شكل الوقف والقرض الحسن؛ هذه الأدوات التي من شأنها استهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع ودمجهم بكل سهولة في النظام المالي الرسمي وهنا يظهر الدور المهم للتمويل الإسلامي في انتشار الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

الفرع الثالث: تأثير التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية والتحديات التي تواجهه

في الدول العربية مثلها مثل اغلب دول العالم تسعى الحكومات من خلال بنوكها المركزية على تعزيز مفهوم الشمول المالي لكنها تواجه العديد من التحديات والعراقيل التي تحول دون تحقيق المستويات المطلوبة منه خاصة مع ضعف الانظمة المالية وتخلفها، لكن هناك امل في تحقيق مستويات جيدة من خلال الاعتماد على الصناعة المالية الإسلامية التي يمكن ان تلعب دورا محوريا وحاسما في جذب الفئات المستبعدة ماليا ودمجها في النظام المالي الرسمي.

اولا: أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في الدول العربية

يعتبر توسع منتجات وخدمات الصناعة المالية الإسلامية في الدول العربية عامل تحفيز ودعم لمستويات الشمول المالي والمصرفي حيث المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة البنوك الإسلامية تعمل على توفير إمكانيات هائلة تدعم النمو في الاقتصاديات العربية باعتبار أن قطاع المالية الإسلامية يتمتع بقدرته الهائلة على استيعاب المزيد من المتعاملين من غير الفئات التي قد تم دمجها واشتمالها سابقا وهو ما عززه ما حدث في السنوات الأخيرة حيث اعترفت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي بالصناعة المالية الإسلامية كأحد ابرز أدوات مواجهة تحدى الاستبعاد المالي والمصرفي كما تشير التوقعات أن الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في بدايتها فقط وهي مقبلة على المزيد من التطور لاسيما فيما تعلق بالابتكار والإبداع والتطوير في الخدمات المالية والمصرفية ما يتيح لها قدرة الوصول إلى قاعدة أكبر من العملاء ومنه تغلغل الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية بشكل ينقلها إلى تحقيق أرقام هامة في القطاعين المالي والمصرفي ومنه تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات متزايدة طبعاً هذا في حال اتبعت الدول

العربية استراتيجيات تعزيز الشمول المالي من جهة و التوسع في الصناعة المالية الإسلامية من جهة أخرى.

و في دراسة لصندوق النقد العربي سنة 2021 تحت عنوان اثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية قام بها جمال الجويني و عبد الكريم قندوز تُوضح النتائج التقديرية للنموذج الوارد في الجداول التالي:

الجدول رقم 2-3: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

<i>BR</i>		<i>ATM</i>		
الانحراف المعياري	المقدرة	الانحراف المعياري	المقدرة	
1.459	0.057	1.889	-3.034	<i>Intercept</i>
0.028	0.038	0.037	0.180 ^{***}	<i>IS</i>
0.059	-0.068	0.076	0.189 ^{**}	<i>CR</i>
0.156	0.272 [*]	0.202	0.539 ^{***}	<i>GC</i>

ATM ترمز إلى أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)، *BR* ترمز إلى الفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ)، *Intercept* ترمز إلى القاطع، *IS* ترمز إلى مؤشر التطور المالي الإسلامي، *CR* ترمز إلى الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، و *GC* ترمز إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010). ^{***}، ^{**} و ^{*} تشير إلى المعنوية الإحصائية عند مستوى 1، 5 و 10 في المائة، على التوالي.

المصدر: جمال الجويني، عبد الكريم قندوز، اثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، صندوق النقد العربي، جوان 2021، ص 30.

ان مؤشرات التطور المالي الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهم تأثير موجب و معنوي على مؤشر الشمول المالي الذي تم في قياسه الاعتماد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في مجموعة الدول العربية قيد الدراسة. و ارتأت الدراسة بما أن المعلمات اللاحقة بهذه المتغيرات التفسيرية لها دلالة إحصائية عند مستويات المعنوية التي تم اعتمادها. وبالتالي فان الزيادة بنسبة 01 في المائة في مؤشر التطور المالي الإسلامي يؤدي إلى زيادة بنسبة 0.180 في المائة في مؤشر الشمول المالي و زيادة بنسبة 01 في المائة في مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة بنسبة 0.189 في المائة في مؤشر الشمول المالي، أما الزيادة ب 01 في المائة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة في مؤشر الشمول المالي بنسبة تقدر ب 0.539 في المائة (جمال جيلاني، عبد الكريم قندوز، 2021، الصفحات 22-23)

وكما هو ملاحظ فإن مؤشر التطور المالي الإسلامي و مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لهما نفس الأثر تقريبا على مؤشر الشمول المالي الذي تم قياسه بأجهزة الصراف الآلي. وعلى عكس الحالة الأولى التي تم فيها قياس الشمول المالي بالصرافات الآلية فإن مؤشرات التطور المالي الإسلامي و الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص فإن الحالة الثانية التي تم استخدام مؤشر عدد الفروع البنكية أشارت النتائج إلى أن مؤشر التطور المالي الإسلامي الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لا يؤثران على مؤشر الشمول المالي في مجموعة الدول العربية قيد الدراسة وذلك لأن المعلمتين اللاحقتين بهذين المتغيرين المستقلين ليست لهما أي دلالة إحصائية عند مستويات المعنوية المعتمدة في النموذج المعتمد.

لكن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر الشمول المالي له اثر موجب على مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد الفروع البنكية، حيث أن المعلمة الخاصة بهذا المتغير موجبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 10%. وبالتالي تؤدي الزيادة بنسبة 10% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة في مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية بنسبة 0.272%.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن تأثير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أكثر أهمية من مؤشرات التطور المالي الإسلامي و الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص عند قياس الشمول المالي سواء من خلال عدد الصرافات الآلية أو من خلال الفروع البنكية، لكن المؤشر الأكثر دلالة بالنسبة لتأثير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مستوى الشمول المالي كان من خلال أجهزة الصراف الآلي الذي قدر ب 0.539% وليس من خلال الفروع البنكية الذي قدر ب 0.272%.

ولقد توصلت هذه الدراسة في الأخير الى استخلاص مجموعة من التوصيات مفادها ضرورة تعزيز دور التمويل الإسلامي ضمن القطاع المالي في الدول العربية من اجل تحسين مستويات الشمول المالي و تعزيزها. في هذا الصدد يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة المصرفية منها أن تلعب دوراً أكبر في تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم خاصة في المنطقة العربية من خلال تقديمها لمنتجات وخدمات مالية ممتوافقة مع الشريعة الإسلامية بتكاليف معقولة وتلبي احتياجات الأفراد وهو البديل الذي يمكن أن ينوب عن المنتجات المالية التقليدية التي تتعارض مع الحالة الخاصة بكل دولة خاصة الدول ذات الغالبية المسلمة التي لا تناسب اغلب الأفراد المسلمين مما يستلزم

دعم عمل الجهات الإشرافية على القطاع المالي على تكثيف المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ مما يساعد على تعزيز الشمول المالي في تلك الدول. و في نفس السياق فقد أشارت دراسة قامت بها "بيت المشورة العلمية المحكمة" أن مؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بادخار أموالهم لدى مؤسسات مالية رسمية في دولة قطر يعتبر من بين المعدلات الأعلى في المنطقة العربية ب 25.4 % مقارنة مع مستويات بلغت 22.6 % في سلطنة عمان و نسبة 21.2% في دولة لبنان ، أما في تونس فقد سجل مستوى 18.3 % و ليبيا ب 17.1 % وتم تسجيل ما نسبته 14.3 % في المملكة العربية السعودية وفي حين سجلت الجمهورية الجزائرية مستويات بلغت 11.4 % و 10.1 % و 9.1 % في الأردن و موريتانيا على التوالي و كأخر معدل سجل في السودان و بلغت نسبته 7.5 %.

ثانيا: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في مسعاه لتعزيز الشمول المالي

يقف امام الصناعة المالية الإسلامية مجموعة من العوائق و التحديات التي تحول دون وصول العملاء إلى خدمات مالية ومصرفية شاملة واستخدامها. ومن أبرز هذه التحديات ما يلي: (صندوق النقد العربي، 2012) ، (عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، 2019، الصفحات 92-99)

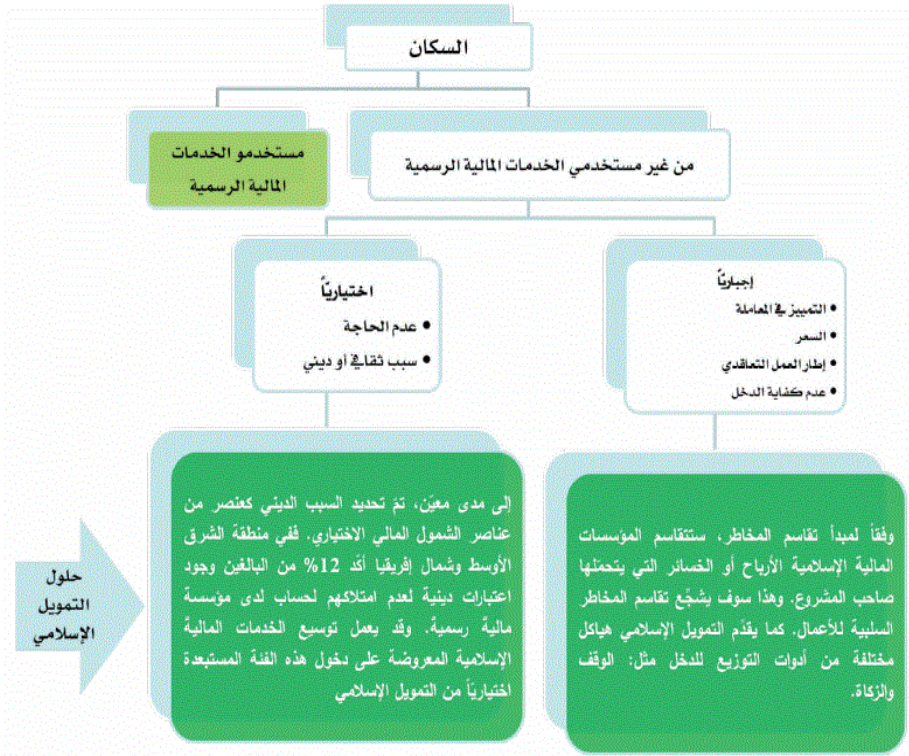
1- تخلف البنية التحتية لقطاع التمويل الإسلامي حيث لم يتطور النظام المالي الإسلامي إلى الحد الذي يمكن فيه زيادة الوصول إلى التمويل ، والأهم من ذلك الحاجة إلى عملية استعلام ائتماني فعالة و العمل على حماية حقوق المقترضين؛

2- ضعف المنافسة في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وارتفاع مستويات الإقراض سواء على شكل تمويل للأفراد أو الشركات؛

3- عدم وجود أطر مالية وقانونية محددة للشركات الصغيرة في الاقتصاديات العربية والإسلامية، والحد من قدرتها على حشد الموارد المالية كميزة ضرورية لأدائها من خلال استقطابها الحد الأدنى من التمويل أو جذب الائتمان؛

4- نمو بطيء للمؤسسات المالية غير المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على القروض المصرفية، وإنتاج موارد قصيرة الأجل غير كافية لتلبية الاحتياجات المالية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات، كما أن المؤشرات المنخفضة للشمول المالي في الاقتصادات الإسلامية كمجموعة واحدة، مقارنة بالمجموعات، كشفت الحاجة إلى تعزيز الشمول المالي الذي يتم تشجيعه في التمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية ، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمكتظة بالسكان بسبب تأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛

- 5- انخفاض مستوى التثقيف المالي وعدم وعي بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة؛
 - 6- تدني مستوى المعرفة المصرفية لدى بعض العملاء أثناء التعامل مع المؤسسات المالية الحكومية؛
 - 7- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وأجهزة الصرف الآلي خاصة في القرى والمناطق النائية؛
 - 8- زيادة تكلفة المعاملات المالية سواء كانت فتح حساب بنكي أو التحقق من الرصيد أو التعامل مع أجهزة الآلية للتحويل النقدي؛
 - 9- دخول بعض المواطنين متدنية لدرجة تمنعهم من التعامل مع المؤسسات المالية الحكومية.
 - 10- ضعف الجهود المبذولة في عملية الترويج للشمول المالي لشرح الفوائد التي تعود على المواطن والدولة في حال تحقيقه
 - 11- تدني ثقة المستهلكين أو المواطنين في الخدمات المصرفية ، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تنميتها وتعزيزها؛
 - 12- عدم وجود تعاون بين البنوك الإسلامية : تشترك جميع البنوك الإسلامية في هدف ورسالة مشتركة ، وتسعى إلى امتلاك نظام مصرفي منظم يتوافق مع مبادئها ومنهجها. إلا أن المنافسة بين البنوك بشكل عام سواء كانت تقليدية أو إسلامية في سياق العولمة المالية صعبت التعاون فيما بينها ، كما أن التعاون بين المصارف الإسلامية في هذه المرحلة مهم لأنه يحتاج إلى ركيزة وقاعدة لمنافسة البنوك التقليدية ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال خلق تعاون حقيقي بين هذه البنوك.
- الشكل رقم 3-5: الحواجز المحتملة أمام الشمول المالي والحلول المقترحة من التمويل الإسلامي



المصدر: غربي، مجلة المشورة، العدد 08، دولة قطر، افريل 2018، ص108 (غربي، 2018، صفحة 108)

الصناعة المالية الإسلامية جاءت بالعديد من الحلول التي تعمل على جذب العملاء المستبعدين ماليا للعديد من الأسباب ودمجهم في النظام المالي الرسمي من خلال توفير كافة الأدوات والوسائل البديلة التي كان ينتظرها غالبية هذه الفئات المقصية فهن خلال صيغ التمويل الإسلامي المبنية على المشاركات فهي تعمل على زيادة ثقة الأفراد والشركات في المؤسسات المالية الرسمية وذلك لان هذه الصيغ مبنية على أن المؤسسات المالية تشارك العميل في الربح أو الخسارة وبالتالي لا يكون العميل معرض للخسارة الكلية والإفلاس، كما أن الصناعة المالية الإسلامية توفر العديد من صيغ التمويل التي تتوافق مع المستوى المادي لكل مكونات المجتمع حيث أن الفئات المعوزة التي ليس لها أي دخل تماما ولا يمكنها إطلاق مشاريع في الصيغ السابقة توفر لها المؤسسات المالية الإسلامية طرق تمويل تكافلية مبنية أساسا على مبدأ "البر والإحسان" من خلال ما تحوزه تلك المؤسسات من زكاة وأموال وقف بالإضافة إلى تقديم القروض الحسنة سهلة السداد ومنخفضة التكاليف.

المطلب الرابع: المنظور الإسلامي لآليات الاستقرار المالي وضوابطه

يبرز المنظور الإسلامي كإطار متكامل يقدم رؤية شاملة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، هذا من جهة. ومن جهة

أخرى، يمثل الاستقرار المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في أي مجتمع، وتحقيقه هدف مشترك بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة. ومن هذا المنطلق، فإن مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي هي جهد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتبقية.

الفرع الاول: المبادئ التي يقوم عليها التمويل الاسلامي لتحقيق الاستقرار المالي

يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي من وجهة نظر إسلامية. فيما يلي بعض الجوانب التي يعمل التمويل الإسلامي عليها لتحقيق هذا الهدف: (أسماء، 2023، صفحة 806) و (العراي مصطفى، قدي عبد المجيد، 2016، الصفحات 14-16)

اولا: التعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية

يعتمد التمويل الإسلامي على مبادئ وأحكام مستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تدعو إلى العدل والمساواة وتجنب الاحتكار والاحتيايل. هذا ما سيساهم بشكل فعال في خلق بيئة مالية مستدامة ومستقرة.

ثانيا: تقاسم الأرباح والخسائر

في الأنظمة المالية الإسلامية، يتشارك البنك والعميل الأرباح والخسائر الناتجة عن الأعمال المالية القائمة بينهما. وهذا احد العوامل التي تحفز على اتخاذ المزيد من قرارات الاستثمار نظرا للتوازن الذي يقدم بين المخاطر والعوائد.

ثالثا: تحريم التعامل بالفائدة (الربا)

يحرم التمويل الإسلامي دفع واستلام الفوائد تحت مبدأ "تحريم الربا اخذا وعطاء"، وهو مفهوم مهم لتجنب استغلال المحتاجين والحفاظ على استقرار مال و اقتصادي أفضل.

رابعا: الأصول الحلال والتحليل المالي الشرعي

يتطلب النظام المالي الإسلامي أن تستند الأصول المالية إلى مبادئ الشريعة الاسلامية، ويتطلب التحليل المالي الشرعي للمعاملات المالية ضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية و مبادئها.

خامسا: الصكوك والأدوات المالية الإسلامية

يقدم التمويل الإسلامي الصكوك والأدوات المالية الأخرى بناءً على مبادئ تختلف عن الأدوات المالية التقليدية. تهدف هذه الأدوات إلى توفير خيارات تمويل مبتكرة ومستدامة فضلا عن كونها متوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية.

سادسا: تحفيز الاستثمار الإنتاجي

يشجع النظام المالي الإسلامي الاستثمار الحقيقي في القطاعات الإنتاجية ويدعم تمويل المشاريع التي تعزز الاقتصاد وتخدم المجتمع.

سابعاً: الرقابة الشرعية

تضمن المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال المجالس الشرعية والهيئات الرقابية المتخصصة في هذا النطاق.

بشكل عام ، يهدف التمويل الإسلامي إلى بناء نظام مالي مستدام وعادل يحقق الاستقرار المالي من خلال خلق توازن بين القضايا المالية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

الفرع الثاني : تأثير نموذج الوساطة المالية الإسلامية على الاستقرار المالي

أبرزت أزمة الرهن العقاري في عام 2008 مجموعة من العوامل التي عرقلت واعاقة الاستقرار في الهيكل المالي العالمي. وقد أثارت النتائج المدمرة التي خلفتها الأزمة النقاش حول العوامل والظروف التي يجب توفرها في النظام المالي حتى يضمن ليس فقط استقرار العوامل المالية ولكن أيضاً يبرز قوة تسطيع تحمل ومقاومة أزمات مالية مستقبلية. (M. S. Shabbir, M. S. Ghazi, 2015, pp. 30-31)

- في سياق المعاملات المالية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعتمد على البنوك الإسلامية، يتجاوز مفهوم العائدات مجرد تجميع "فارق" بين تكاليف الحصول على الأموال والعائد على الأموال المقدمة - وهو سمة من سمات العلاقات المدينة-مدين؛

- يتمثل الأمر الأساسي في الشكل الإسلامي للوساطة المالية في الحاجة الأساسية لأن تكون المعاملات المالية مدعومة بنشاط اقتصادي حقيقي أي ان التمويل الإسلامي يكون منتج تحت مبدأ "النقود لا تلد نقوداً" وانما النقود تزداد من خلال النمو وتحقيق الأرباح على مستوى القطاع الانتاجي الحقيقي. و يعتبر هذا المتطلب الأساسي ركناً مهماً للاستقرار المالي بشكل عام. حيث انه يخلق توازن بين الاقتصاد الحقيقي و الجانب المالي من الاقتصاد؛

- تعمل المصارف الإسلامية في إطار قائم على الأصول. تكون أرباحها ناتجة عن الأصول، سواء عن طريق البيع أو التأجير. في حالة الشراكات، يتم تحويل الأموال مرة أخرى إلى أصول لكسب الأموال. - تعديل قيمة المسؤوليات و الاعباء بناءً على تقلبات أسعار الأصول. حتى إذا بقيت قيمة الأصول الممولة ثابتة، قد تنخفض العوائد المتوقعة للشركاء، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل الأرباح المقسمة.

- يتم الحد من تأثيرات الرافعة المالية و تقييدها بشكل طبيعي بسبب ان الأصول مندمجة و مشاركة في تمويل المصارف الإسلامية كما انه ممنوع بيع الديون و هو ما يحول دون التوريق مما يعني تقليل المخاطر الانتجة عنها بشكل كلي؛
- تتميز الصناعة المالية الإسلامية بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح و المصدقية حيث انها تعتبر جزءاً أساسياً من العلاقات التعاقدية بين المصارف و عملائها، مما يزيد من درجة الحماية و حفظ حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة؛
- الحفاظ على الحالة الحقيقية للسيولة بدلاً من صنع سيولة اصطناعية اي توريق الأصول الحقيقية بدلاً من الأصول المالية. وهو الامر الذي يضمن الاستقرار المالي؛
- تقلل المعاملات المالية الإسلامية من مخاطر عدم الاستقرار المالي حيث يُسمح فقط بتلك المعاملات التي تجوز في الشريعة الإسلامية و كمثل عن ذلك يتم حظر عنصر الغموض (الغرر) و يمنع السلوك القماري (الميسر). كما انه كل المعاملات البيع تتم وفق القاعدة التالية "لا تباع ما ليس عندك"؛
- ساهمت الهندسة المالية غير المبررة و المبالغ فيها في تذبذب استقرار الاوضاع المالية أثناء أزمة المالية العالمية عام 2008 ، هذه الازمة التي نجت منها المؤسسات المالية الإسلامية لا لسبب و انما لان الابتكار المالي ضمن الصناعة المالية الإسلامية مبنية على الالتزام يلتزم بمعايير الشريعة هذه المعايير التي يعتبر فيها بيع الديون مقابل ديون اخرى محظوراً و يتم العمل على ضمان ذلك من خلال الفحص والاختبارات التي تقام لاي ابتكار جديد مع مراعاة انه متوافق مع مقاصد الشريعة و أهدافها التي يكون فيها التركيز على تحقيق الفوائد للمجتمع؛
- في الصناعة المالية التقليدية يعتبر مفهوم العدالة والانصاف في التوزيع غائب، الشيء الذي يجعل حامل الدين أو الممول عرضة للاستغلال. حيث انه غالبا ما تكون أرباح و العوائد المتأتية عن الأنشطة التجارية متقلبة بطبيعتها وتتأثر بعوامل خارجية وغير قابلة للتحكم، بينما تبقى التدفقات الخارجية (مدفوعات الفائدة) ثابتة عندما يتم تمويل الأعمال عن طريق الديون وهنا يكمن الفرق حيث انه إذا كانت التدفقات مساوية أو أقل من التدفقات الخارجية، تكون الاعمال عرضة للخسائر، مما قد يؤدي إلى عجز في الانتاج و اعلان حالات الإفلاس وبالتالي زيادة البطالة و الكثير من النتائج الكارثية الاخرى. و من الجهة المقابلة، إذا حققت الشركات الاعمال إيرادات و ارباح كبيرة، يتم استغلال الممول، حيث ان التمويل المكتسب أقل من حصته الفعلية طبعاً هذا في

التمويل عن طريق السندات لكن في حالة التمويل القائم على الاسهم (حصص الملكية) يضمن توزيعاً عادلاً للإيرادات، مما يعود بالفائدة على الطرفين؛

- يركز التمويل الإسلامي مبدأ الانضباط في تنفيذ الاعمال الشيء الذي يسهم في تحقيق النمو المستدام والاستقرار المالي. في المقابل، يؤدي النظام الربوي يعمل على تفاقم الاضرار و الخسائر لطرف على حساب الاخر نتيجة لعدم المساواة في الدخل والثروة ما يؤدي بالضرورة إلى تخصيص غير فعال للموارد.

الفرع الثالث: المعالم الاساسية التي جعلت البنوك الاسلامية تصمد أمام الازمات المالية العالمية

في ظل الأزمة المالية ، هناك دروس ذات أهمية قصوى يمكن اشتقاقها من التمويل والبنوك الإسلامية (Alasrag, 2018, pp. 65-66-67) :

1- هناك ثقة كبيرة في نزاهة التمويل الإسلامي و في تصميمه على تحقيق الدخل من خلال المبيعات وعقود الإيجار والشراكات ، وكذلك من خلال تجنب جميع أشكال الديون و ما شابهها خاصة انها تقوم على الربا التي تمنع وفق مبادئ الشريعة الاسلامية ، وعلى نفس المنوال ، هناك ثقة متأصلة في مبدأ رفض بيع القرض أو تأمينه.

هذه هي أهم التأكيدات بأن النظام المالي لن يدخل في حالة ركود أو انه غير معرض بشكل اكبر للازمات باعتبار ان مثل هذه الممارسات هي منيع تلك الاختلالات؛

2 - من الضروري التوقف عن محاولة تقليد الأساليب والممارسات الغربية للاقتصاد التي تفتقر إلى حقيقة الأشياء ونقصد بالضبط الادوات المالية التقليدية التي تركز معظمها على معاملات مالية بحتة لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي وهو ما كان ولازال دئماً احد اسباب الازمات في القطاع المالي، وخاصة منها العقود التي لا تضيف أرباحاً بل تنقل الثروة فقط من جهة إلى أخرى؛

3 - ضرورة إعادة النظر في بعض الخدمات المالية التي تتبناها بعض البنوك الإسلامية - وهي تلك الخدمات التي تفصل المعاملات المالية وخاصة التمويل عن السوق الحقيقي و التي تركز في معملاتها على تجنب خلق منتج ذي قيمة مضافة. بل تستند هذه المعاملات على التكاليف المتراكمة (ديون، سندات ، فوائد) التي لا تشمل الخدمات والبنية التحتية. لا تؤثر مثل هذه التفاعلات على تكوين الثروة ، و في المقابل تعمل على توسيع الفجوة بين الأسواق المالية ونظيرتها الحقيقية ، وتساهم في زيادة الديون بطريقة تخلق فقاعات مالية ما يتسبب في الاخير في حالة عدم الاستقرار

المالي؛

4- الابتعاد عن الديون المبنية على التبادل غير الحقيقي والذي لا يخلق اي قيمة انتاجية مضافة في الاقتصاد حيث تعتبر تلك الديون عبارة عن عقود متداخلة تقوم على تراكمات مالية وهمية لا تعكس الهوية الحقيقية والهدف من التمويل الإسلامي. وبالتالي فان مصير التمويل الاسلامي هو الفشل في حالة عدم القدرة على الحفاظ على نقاوته الأخلاقية وسيفشل في تطبيق المعايير الاخلاقية على المعاملات التي يتبناها خاصة وانها باطله منذ البداية واهنا نشير الى معاملات التوريق بشكل خاص.و التي لطالما كانت سببا في عدم استقرار الانظمة المالية الربوية .

الفرع الرابع: دور التمويل الإسلامي في استقرار الاوضاع المالية

الاستقرار النقدي يلعب دورًا حيويًا و مهما في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال منع التشوّهات و الاختلالات التي يمكن ان تحدث على مستوى الأسعار كما انها تعمل على تقليل عدم اليقين المتعلق بتقلبات الأسعار. حيث تسهم سياسات أسعار الفائدة في التمويل التقليدي بشكل كبير في عدم الاستقرار النقدي من خلال عوامل متعددة يمكن ان نذكر منها ما يلي: (العربي مصطفى، قدي عبد المجيد، 2016، صفحة 17)

-زيادة أسعار الفائدة : يعمل رفع أسعار الفائدة على زيادة ضغوطات التضخم عن طريق زيادة تكاليف الإنتاج. هذه الزيادات ف-ي التكاليف يمكن ان تنقل بفعالية إلى المستهلكين من قبل القطاعات المتحكمة في السوق، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات. ونتيجة لذلك، يمكن للتضخم الذي ينشأ من جانب الطلب أن يتحول إلى تضخم مدفوع بالنفقات.

-تثبيط الاستثمار: يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة الى عزوف المستثمرين ورجال الأعمال عن المشاركة في الاستثمارات. وهو الامر الذي سيؤدي حتما إلى زيادة تكاليف الإنتاج و من ثم المنتجات هذه التكاليف ستستقر في الاخير على جيب المستهلكين ومنه تعمل هذه السياسة على توسيع الفجوة بين التمويل(القطاع المالي) والاقتصاد الفعلي(الحقيقي).

-الافراط في منح الائتمان : ان الزيادة المفرطة في منح الائتمان من خلال إصدار النقود هي واحدة من أسباب التضخم وهذا الامر مرتبط بشكل خاص بالبنوك التجارية، لان جل عملياتها الأساسية تعتمد على الإيداع والإقراض بأسعار الفائدة.

-زيادة الاعتماد على سياسات أسعار الفائدة : ان الاعتماد المفرط على آلية أسعار الفائدة فقط للنشاط الاقتصادي يمكن أن يقوض الاستقرار النقدي.

على الجانب الاخر، يُعزز التمويل الإسلامي، مع تركيزه على المعاملات التشاركية المبنية على المشاركة في الأرباح والخسائر، و انشطته التي تعتمد على الروابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي.

تقوم العقود والاتفاقيات بين الممولين وأصحاب المشاريع بتحديد القيمة الاقتصادية والجدوى للمشاريع و العوائد المتوقعة مما يُعزز الترابط القوي و الفعال بين نمو القطاع المالي وأنشطة القطاع الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل المشاريع فقط بناءً على حصة الممول في الأرباح، مما يمنع أي أعباء إضافية على سعر المنتجات النهائية. وهو الأمر الذي يُسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار النقدي.

ببساطة فإن الصناعة المالية الإسلامية، تضمن توافق التمويل المتاح مع احتياجات النشاط الاقتصادي الحقيقي من جهة وتحدد من نمو الكتلة النقدية بالشكل الذي يجعلها لا تتجاوز حدود الاستقرار النقدي من جهة أخرى. وهو ما يتوافق أيضًا مع متطلبات الاستقرار على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يُعزز الاستقرار الاقتصادي الشامل.

المبحث الثالث: العلاقة التي تربط الشمول المالي والاستقرار المالي من منظور المخاطر المالية

عند الحديث عن الاستقرار المالي لا يمكن ابدأ وبأي شكل من الأشكال التغاضي عن المخاطر المالية السبب الرئيسي في حالات عدم الاستقرار للمؤسسات المالية و حتى الانظمة التابعة لها هذا من جهة. في الجهة المقابلة يسعى الشمول المالي الى زيادة معدلات العمق و الانتشار المالي من خلال دمج أكبر قدر من فئات المجتمع المختلفة في النظام المالي الرسمي هذا الهدف له انعكاسات على الاستقرار المالي حيث يمكن ان تكون له نتائج جد ايجابية في التقليل من المخاطر المالية كما يمكن ان يحدث العكس خاصة اذا لم يتم مراعاة هذا الجانب واخذه على محمل الجد عند تطبيق سياسات الشمول المالي ولهذا سنتطرق الى العلاقة التي تربط الشمول المالي و الاستقرار المالي من خلال المخاطر المالية.

المطلب الاول: ماهية المخاطر المالية

تعبر المخاطر المالية على احتمالية التعرض لخسارة مالية لأسباب عدة تختلف من مؤسسة مالية الى اخرى. ومن اجل تحسين النتائج المالية، من المهم فهم المخاطر المالية وإدارتها بشكل فعال. فهناك مخاطر مرتبطة بكل استثمار مالي، وإدارة هذه المخاطر تشبه السفر في طريق مليء بالمنعرجات و يتميز هذا الطريق بعاملين احدهما جيد والاخر لا وهو انه طريق هادئ ولكنه مليء بالصخر. قد يقلل البنوك و المؤسسات المالية من احتمالية تعرضهم للخسائر ويحسنون فرصهم في تحقيق أهدافهم المالية من خلال إدراكهم لأنواع كثيرة من المخاطر التي ينطوي عليها الأمر ووضع تقنيات إدارة المخاطر الصحيحة موضع التنفيذ.

الفرع الاول: تعريف المخاطر المالية

اختلفت الابحاث و الدراسات في تعريف المخاطر المالية لكنها دائما ما تصب في معنى واحد وهو ان المخاطر هي احتمال تخلف النتائج عن التوقعات اي توقع نتائج معينة كتحقيق مكاسب ثم يحدث عكس ما كان متوقعا فيتم تحقيق خسائر وهو التعريف المشهور للمخاطر المالية الذي قدمه الكاتب الشهير (Madura). (بن علي بلعزوز وآخرون، 2013، صفحة 31) اي وجود نوع من اللبس و عدم اليقين في النتائج.

وقد تم تداول مصطلح الخطر في قاموس اكسفورد على انه: "امكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه وتعني في الوقت نفسه ذلك الشيء الذي من الممكن ان يؤدي الى الخطر نفسه". (قادري إيمان . خليل عبد القادر، 2021، صفحة 731)

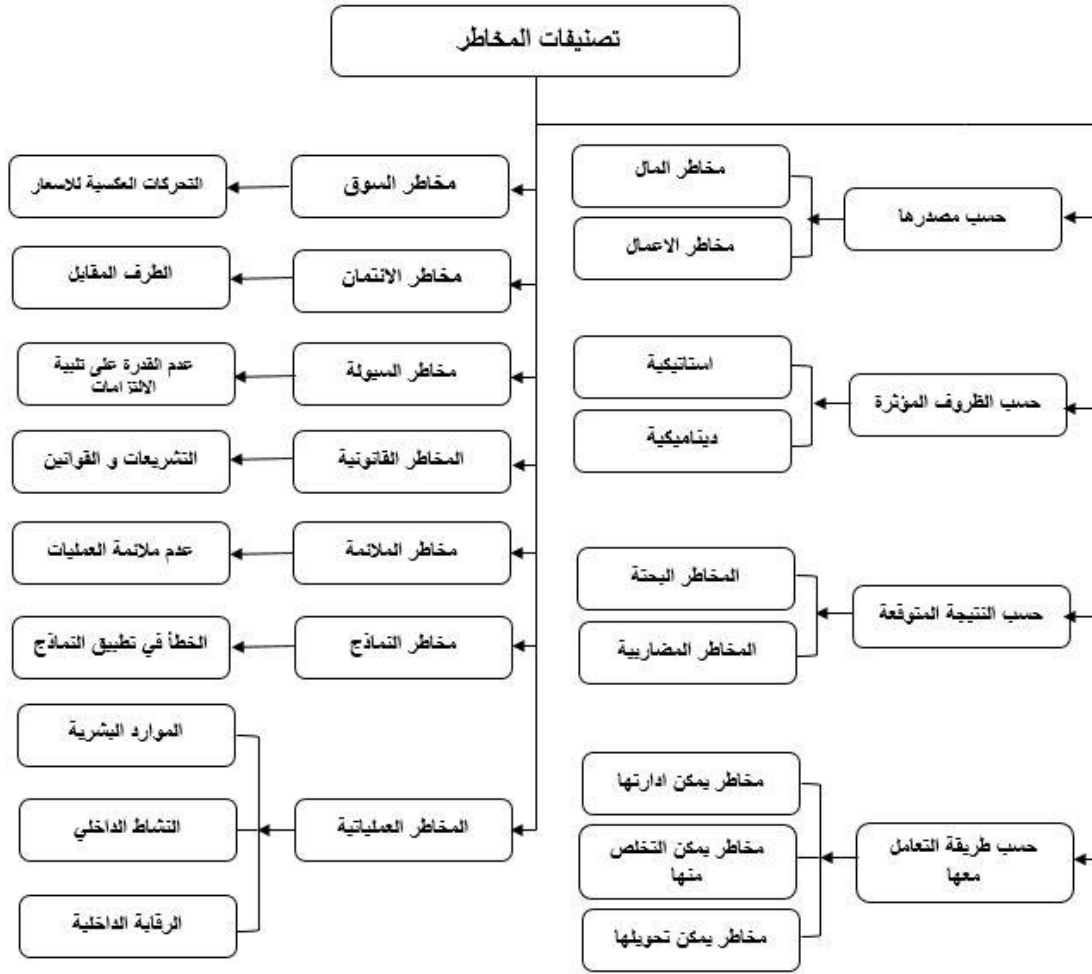
يتم تعريف المخاطر أيضاً على أنها احتمال التعرض لخسائر غير متوقعة، أو أن يتغير العائد عن النتيجة المنتظرة أو المتوقعة على استثمار معين مثلاً.

ويعتبر مفهوم المخاطرة وعدم اليقين مترادفان بشأن حدوثهما ، أي أنهما أي حدث ينجم عنه احتمال معين للربح أو الخسارة، لأن كل قرار مالي او مصرفي ينطوي على مجموعة من المخاطر، وذلك بحسب تباين نتائجه عن النتائج المحددة وفق الأهداف الموضوعية، وبالتالي فإن المخاطر تكمن في أداء هذه البنوك وادارة العمليات الخاصة بها. وتعتبر المخاطر شيء طبيعي في عمل البنوك حيث لا يمكن للبنك أن يقوم بمنح القروض بدون مخاطرة، ولا يمكن للمستثمر أن يقوم بادارة مشروعاً تجارياً دون ان يكون معرضاً لخطر الإفلاس. حيث كلما زاد عدم اليقين بشأن استلام القرض مثلاً ، كلما زادت المخاطر. بالمعنى العام، يتم تعريف المخاطر وفقاً لنظرية الاحتمالات على أنها احتمال حدوث نتيجة أخرى غير متوقعة، في حين يتم تعريف الاحتمال الحقيقي على أنه فرصة حدوث هذا الإجراء في المستقبل. (محمود، 2019، صفحة 38)

الفرع الثاني: تصنيفات المخاطر

عادة ما تلجأ المؤسسات المالية الى اتباع تصنيفات معينة من اجل تسهيل القيام بمهام تحديد وتنظيم المخاطر وقياسها ومراقبتها بالاضافة الى تقييمها ، هذه التصنيفات تختلف من مؤسسة مالية الى اخرى حسب خصائصها وطبيعة نشاطها ، تعتمد عليها المؤسسات المالية من اجل القيام بادارة جيدة وفعالة للمخاطر المحتمل التعرض لها وفيما يلي اهم التصنيفات التي يمكن ان تتبعها المؤسسات المالية بما فيها البنوك:

الشكل رقم 3-6: تصنيفات المخاطر المالية من اجل ادارتها بفعالية



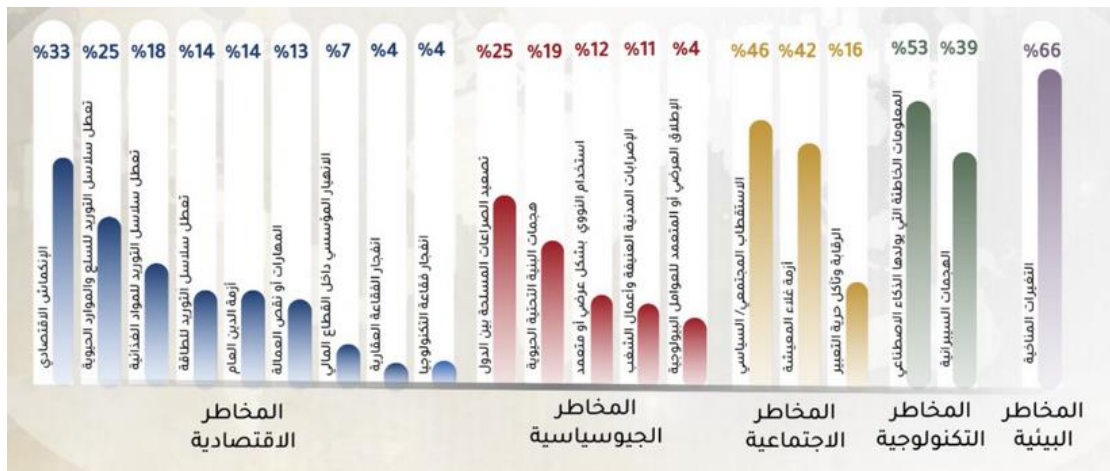
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الاطلاع على العديد من المراجع

وفي خضم التطرق الى اهم مصادر ومسببات المخاطر التي تهدد استقرار المؤسسات المالية و بالتالي استقرار الانظمة المالية و ما ينجر عنه من عواقب وخيمة على مستوى استقرار الاقتصاد الكلي فيجب ان لا نهمل التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي و الذي يعطينا لمحة عن المخاطر التي ستواجهه الاقتصاديات عبر مختلف أنحاء العالم. ففي وسط التقدم التكنولوجي السريع، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتغير المناخ، والحروب، يدرس تقرير المخاطر العالمية بعضاً من أخطر المخاطر التي قد تواجهها البشرية على مدى السنوات العشر المقبلة. وتحت ضغط التعاون، لا تحتاج الاقتصادات والمجتمعات الأضعف إلا إلى أدنى صدمة لتجاوز نقطة الانهيار في القدرة على الصمود.

اليوم لقد أصبحت المخاطر التي تهدد العالم و المؤسسات المالية بدرجة كبيرة باعتبارها احد اهم روافد الاقتصاد العالمي، واضحة للغاية خاصة بعد انتشار وباء كوفيد-19 والحرب المستمرة بين

روسيا وأوكرانيا، والتي تؤدي إلى تفاقم الاوضاع الاجتماعية المتوترة بالفعل ليس فقط في الدولتين وانما في الكثير من البلدان خاصة وانهما اكبر مصدري القمح الذي يعتبر المادة الغذائية الاساسية في كثير من دول العالم خاصة تلك الدول النامية. ومع ذلك، فلا يزال النظام العالمي يصمد أمام هذه التحديات أنه قوي للغاية. لكن وعلى الرغم من احتواء حالات عدم الاستقرار المالي بسرعة وعدم حدوث الركود الاقتصادي الذي انتظره الكثير من المختصين في العام الماضي، فإن التكهينات بشأن النتائج على الاقتصاد بشكل عام و على استقرار القطاع المالي بشكل خاص لا تزال غير واضحة. فالاوضاع تتسارع من احداث غزة و الكيان إلى الانقلاب في النيجر والسودان، لم تؤثر هذه الاضطرابات السياسية والحروب الطاحنة سوى القليل من الدول في بعض الأماكن، بينما جذبت انتباه الناس و زادت مخاوفهم في جميع أنحاء العالم، فأثرت على قرارات الاستثمارات في قطاعات معينة كما انها ادت الى توترات بين البنوك و المتعاملين الماليين في بعض الدول نتيجة للصراع بين تلك الدول. ولكن بشكل عام فان هذه صراعات لم تسفر بعد عن تغييرات كبيرة يمكن ان تقوض الاستقرار المالي العالمي إلا أن تشخيصها على المدى الطويل قد يؤدي إلى نتائج أكبر في المستقبل خاصة ان لم يتم اتخاذ اجراءات استباقية لاحتواء الاثار الالسيئة التي يمكن ان تضرب الاقتصادات العالمية و تؤدي الى اضطرابات مالية كبيرة تكون عواقبها وخيمة. و من خلال الشكل الموالي يمكن عرض اهم المخاطر و التحديات التي تواجه الاستقرار المالي العالمي لسنة 2024 و التي اصدرها منتدى الاقتصاد العالمي في تقريره السنوي الاخير. (World Economic Forum, 2024, p. 12)

الشكل رقم 3-7: اهم المخاطر العالمية لسنة 2024



المصدر: تم الاسترداد في 05\02\2024 من <https://www.interregional.com/article>

المطلب الثاني: انواع المخاطر المالية

وتنقسم المخاطر الى ثلاث انواع رئيسية وهي المخاطر المالية و مخاطر السوق بالاضافة الى المخاطر التشغيلية كما يلي:

الفرع الاول: مخاطر السيولة

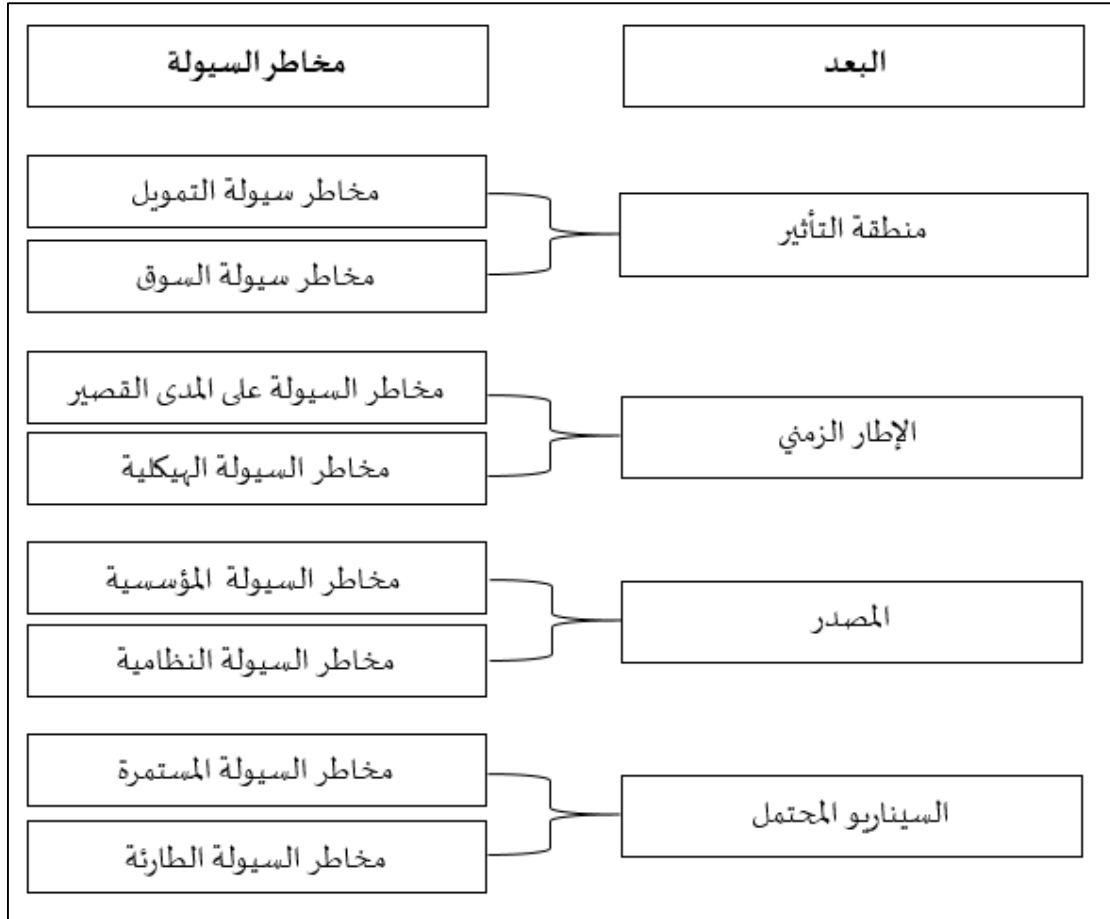
تنجم مخاطر السيولة عن العناصر المكونة المختلفة التي يتم التعامل معها بطرق مختلفة في كل بنك، وفقاً لهيكله الداخلي ورغبته في المخاطرة. ومع ذلك، اعتماداً على المنطقة المحتمل ان تؤثر عليها المخاطر ، تقع مخاطر السيولة التي تواجهها البنوك ضمن واحدة من فئتين رئيسيتين مرتبطين ارتباطاً قويا. (Roberto. R, Pierpaolo. F, 2013, p. 09)

- مخاطر سيولة التمويل: وتشير مخاطر سيولة التمويل إلى احتمال عدم قدرة البنك على تسوية التزاماته على قصيرة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف. ويعتمد ذلك على التدفق الاجل ات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة وغير المتوقعة والمرتبطة بسداد التزاماتها أو التزاماتها بتوفير الأموال أو طلبات زيادة الضمانات المقدمة بالفعل.

- مخاطر سيولة السوق: وعلى النقيض من مخاطر سيولة التمويل، فإن مخاطر السيولة في السوق هي المخاطر التي قد تواجهها البنوك عندما تكون غير قادرة على تحويل أصل مالي معين إلى أموال أو عند الحاجة الى سيولة اي انها تواجه صعوبة في تسهيل اصولها من اجل تلبية متطلبات السيولة لديها.

وتختلف مخاطر السولة حسب الابعاد الاقتصادية كمنطقة التأثير أو مدة التأثير أو مصدر تلك السيولة و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 3-8: تصنيفات مخاطر السيولة حسب مختلف الابعاد



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما جاء في (Roberto. R, Pierpaolo. F, 2013, p. 10)

الفرع الثاني: مخاطر الائتمان

عند منح القروض يواجه البنك مشكلة تقدير المخاطر المختلفة المتعلقة بالقرض، ويحاول البنك السيطرة عليها أو التخفيف من آثارها، والتي قد تؤدي ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض. بل بالعكس من ذلك قد يتحمل خسارة مال القرض نفسه.

و تعتمد مخاطر الائتمان على ركنين اساسيين هما الخسارة والمستقبل (الاحتمال، الضبابية، عدم اليقين). اي انه يعكس الخسارة المحتملة التي يتضرر منها الدائن وليس المدين. ولذلك فهو يؤثر على الطرف المؤمن اي الذي يمنح الائتمان، سواء كان ذلك الطرف بنك أو مؤسسة مالية أو مؤسسة تجارية تتعامل بالتقسيط أو تبيع لأجل. (محمود، 2019، صفحة 39)

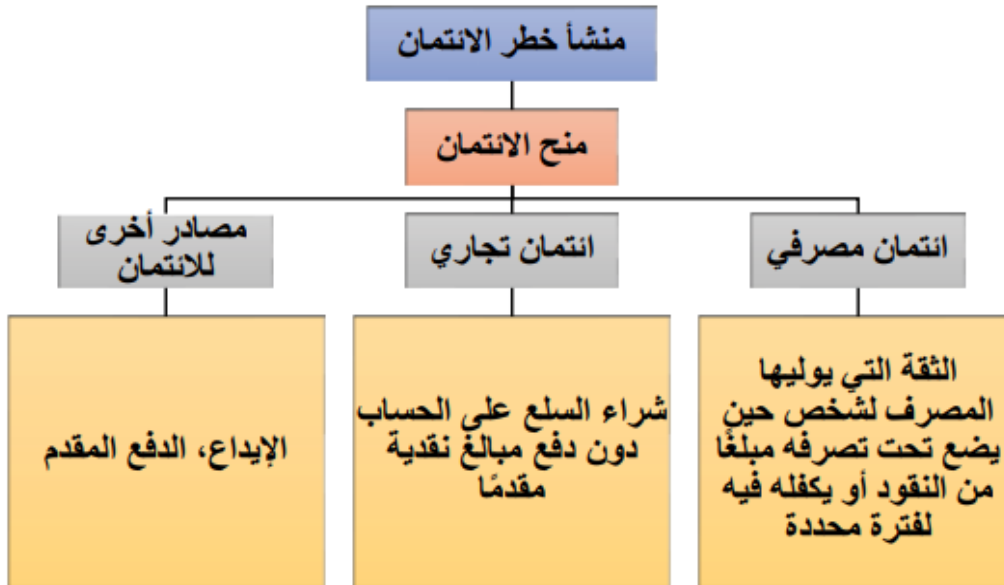
وبشكل عام، تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة المدين أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق المحدد مسبقا، مما يؤدي إلى خسائر مالية مباشرة للبنك. قد تشمل هذه الخسائر تكاليف الفرصة البديلة (تكلفة الفرصة البديلة) بالإضافة إلى الرسوم والنفقات المتعلقة بمعاملات المتابعة للقروض المتعثرة.

قد تتجسد مخاطر الائتمان في شكل انخفاض في التصنيف الائتماني للعملاء، أو التخلف عن سداد التزامات الدفع أو أثناء عملية تسوية المعاملات. (CEB, 2022, p. 21) وعلى هذا الأساس فإن تصنيف العملاء هو النقطة المركزية في عملية منح الائتمان، وهذا ما نصت عليه اتفاقية بازل (II) بحيث يمكن للبنوك الاختيار بين الخيارات الثلاثة المستخدمة لتصنيف الائتمان. حيث يتم الاعتماد تصنيف الائتمان الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف المعترف بها دولياً أو الاعتماد على طرق واساليب التصنيف الائتماني الداخلي الاساسي و المتقدم. (فرهان، 2008، صفحة 16)

أولاً: تعريف مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي احتمالية تعرض البنك لخسارة الفوائد أو الاصل (كله أو جزء منه) وذلك في حالة إذا لم يفي الطرف المقابل أو المقترض بالتزاماته بنهاية تاريخ الاستحقاق. ونظرًا لأن المقترضين والأطراف المقابلة قد لا يفون بالتزاماتهم التعاقدية أو لأن قيمة أصول البنك قد تنخفض، فإن البنك يمكن ان يتعرض لمخاطر الائتمان في أنشطة الإقراض. بالإضافة إن انخفاض التصنيف الذي قد يكون له تأثير سلبي على رأس مال البنك أو تكوين مخصصات مقابل خسائر الائتمان هو طريقة أخرى يمكن أن تظهر بها مخاطر الائتمان. تشتمل مخاطر الائتمان على مخاطر ما قبل التسوية ومخاطر التسوية. وعلى نفس المنوال، يُنظر إلى مخاطر الضمانات على أنها عنصر من عناصر مخاطر الائتمان لأن الضمانات تعمل بشكل أساسي كاستراتيجية احتياطية للتخفيف من مخاطر الائتمان. وبشكل عام، تحدد درجة التصنيف الائتماني وجودة ائتمان المقترض أو المعاملة مدى امكانية التعرض لمخاطر الائتمان.

الشكل رقم 3-9: منشأ الخطر الائتماني



المصدر: عبد الكريم احمد قندوز. (2020). *المخاطر المصرفية وأساليب قياسها*. ابوظبي: صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/banking-risks-and-ways-to-measure-them.pdf>.p24.

ثانياً: أنواع مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان جانباً حاسماً بالنسبة للمقرضين، لأنها تؤثر بشكل مباشر على ربحيتهم واستقرارهم المالي. يقوم المقرضون بتقييم مخاطر الائتمان قبل منح القروض أو تقديم الائتمان للمقترضين. ويقومون بتقييم عوامل مختلفة مثل التاريخ الائتماني للمقترض، واستقرار الدخل، ونسبة الدين إلى الدخل لتحديد احتمالية التخلف عن السداد. يساعد هذا التقييم المقرضين في تحديد أسعار الفائدة، وتحديد شروط القرض، وتحديد ما إذا كان سيتم الموافقة على طلبات القروض أو رفضها.

لإدارة مخاطر الائتمان، غالباً ما يستخدم المقرضون استراتيجيات تخفيف المخاطر مثل متطلبات الضمانات، ونماذج تسجيل الائتمان، وتعهيدات القروض. وتساعد هذه التدابير على تقليل الخسائر المحتملة المرتبطة بالتخلف عن السداد وحماية المصالح المالية للمقرض. باختصار، تشير مخاطر الائتمان إلى خطر فشل المقرض في سداد المدفوعات المطلوبة على التزامات ديونه. وهو اعتبار أساسي للمقرضين ويتم إدارته من خلال استراتيجيات مختلفة لتخفيف المخاطر ويمكن إبراز أهم التقسيمات لمخاطر الائتمان كما يلي:

- 1- مخاطر التخلف عن سداد الائتمان (مخاطر الطرف المقابل): هذا هو خطر الخسارة الذي يظهر عندما لا يُتوقع من المدين سداد القرض بالكامل أو عندما يكون هناك التزام ائتماني كبير متأخر السداد لأكثر من 10 أيام. يمكن أن يتأثر عدد من المعاملات الحساسة للائتمان، مثل المشتقات المالية والأوراق المالية والقروض، بمخاطر التخلف عن السداد. (Banks, 1993, p. 56)
- 2- مخاطر التركيز: يتعلق هذا النوع من المخاطر بوحدة أو أكثر من التعرضات التي تنطوي على مخاطر عالية بحدوث خسائر كبيرة، مما قد يعرض أنشطة الأعمال الرئيسية للبنك للخطر. إن التركيز على مقترض أو قطاع معين هو إحدى الطرق التي تظهر بها مخاطر التركيز.
- 3- مخاطر الدولة (المخاطر السيادية): هي مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل دولة ذات سيادة في الوفاء بالتزاماتها (المخاطر السيادية) أو تجميد المدفوعات بالعملات الأجنبية (مخاطر التحويل/التحويل). وقد تتأثر المؤسسات المالية التي تعمل على المستوى الدولي بهذه المخاطر، والتي ترتبط عمومًا بالمعاملات عبر الحدود. (Bijoy, p. 01)

4- مخاطر التسوية: تُعرف المخاطر الناشئة عن عدم تسوية الاتفاقية وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها مسبقاً بمخاطر التسوية. على سبيل المثال، من المعتاد في تداول السندات أن يتم تسليم الأوراق المالية بعد يومين من اتفاقية الشراء\البيع والدفع. مخاطر التسوية هي احتمال عدم حدوث هذا التسليماً بعد انقضاء اليومين تظهر مشاكل و عوامل تحول دون تسليم السندات و الدفع. (قندوز، 2020، صفحة 22)

الفرع الثالث: مخاطر كفاية رأس المال

مخاطر رأس المال أو كفاية رأس المال هي المخاطر المحتملة والتي يمكن ان يواجهها البنك أو اي مؤسسة مالية إذا انخفضت قيمة أصوله إلى درجة انه لا يستطيع معها الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والدائنين الآخرين. ببساطة، فان الخطر الناتج عن رأس المال هو الخطر المتمثل في عدم توفر الأموال الكافية لدى البنك لخدمة ديونه وتكبده خسائر على اثر ذلك، مما يؤثر على الأموال المودعة من قبل العملاء. (شهبون، 2015، صفحة 52)

يشير مصطلح "رأس المال" هنا إلى رأس مال البنك أو حقوق الملكية ويمثل الفرق بين موجودات البنك والتزاماته ويعتبر وسادة امان أو جدار يحمي دائني البنك في حالة حدوث خسائر معينة. - يتم قياس درجة مخاطر رأس المال من خلال مقارنة القيمة السوقية لأصول البنك مع القيمة السوقية لخصومه. فإذا كانت قيمة الأصول أقل من الخصوم، فقد لا يستطيع البنك الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه عملائه. (امحمد بن الدين . يونس مونة، 2017، صفحة 694)

- و خطر رأس المال مهم بدرجة كبيرة للمؤسسات المالية وبشكل اكثر اهمية بالنسبة للبنوك لأنها تعتمد بشكل كبير على أموال الغير، مثل ودائع العملاء، من اجل تمويل عملياتها. حيث انه اذا حدث وانخفضت قيمة أصول البنك الى حدود معينة ، فقد لا يكون لديه ما يكفي من الأموال لسداد مطالبات الدائنين، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار المالي والإفلاس المحتمل للبنك في اقصى الحالات، كما ان تأثير مخاطر رأس المال لا يقتصر فقط على المدخرين (المودعين) فقد يتأثر ايضاً المتعاملون الاخرون كالدائنين مثل حاملي السندات أو الموردين جراء ان البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته.

الفرع الرابع: مخاطر التشغيل

عرفها بنك التنمية الاجتماعية لأوروبا (The social development bank for Europe) على انها " هي احتمالية التعرض لخسارة نتيجة لعدم كفاية أو عدم نجاح الأنظمة الداخلية أو الموظفين أو العمليات بالإضافة إلى الأحداث الخارجية. يتم تضمين المخاطر القانونية في المخاطر التشغيلية،

كما يتم أخذ مخاطر السمعة المرتبطة بأنشطة البنك بعين الاعتبار عند الإشارة إلى مخاطر التشغيل". (CEB, Operational Risk, 2023)

أولاً: مفهوم مخاطر التشغيل

ويميز البعض بين مفهومين لمخاطر التشغيل أحدهما مفهوم ضيق تقليدي والآخر مفهوم واسع حديث كما يلي: (زواوي، 2018، صفحة 10)

- النظرة الضيقة لمفهوم المخاطر التشغيلية: تقليدياً، يتم النظر إلى المخاطر التشغيلية على أنها تلك المخاطر الناتجة عن عوامل إدارية أو تشغيلية أي عن العامل البشري، وتوصف بأنها ناتجة عن أخطاء أو إغفال في الإشراف والتنفيذ الضوابط الرقابية من قبل المورد البشري، بالإضافة إلى التخطيط والتعامل غير السليم مع العمليات المختلفة. مما يؤدي إلى خسائر محتملة.

- النظرة الموسعة للمخاطر التشغيلية: تم تعريف المخاطر التشغيلية على أنها احتمال الفشل الذي لا يرتبط مباشرة بالمخاطر الأخرى كمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

ثانياً: أسباب ومصادر مخاطر التشغيل

ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى أنواع المخاطر العملية التي تسبب خسائر كبيرة للمؤسسات المالية و المصرفية كما يلي: (فرهان، 2008، صفحة 11)

1- الاحتيال الداخلي: هي الأعمال التي تهدف إلى الخداع أو إساءة استخدام الممتلكات أو التحايل على قانون أو لائحة أو سياسة الشركة من قبل مسؤوليها أو موظفيها.

2- الاحتيال الخارجي: تسمى أفعال أو تصرفات طرف ثالث لخداع الممتلكات أو إساءة استخدامها أو التحايل على القانون بالاحتيال الخارجي.

3- تقنيات العمل والسلامة في مكان العمل: هي الأنشطة أو الأعمال التي لا تتوافق مع قوانين الصحة والسلامة أو أي اتفاق أو إجراء يترتب عليه دفع تعويضات عن الإصابات الشخصية.

4- الزبائن والمنتجات والممارسات المتصلة بالأعمال التجارية: فهي تنشأ إما عن إشراف أو إهمال في أداء واجبات مهنية تجاه زبائن معينين (مثل متطلبات سلطة الوفاء والموثوقية) أو عن خلل في طريقة وضع مفهوم المنتج.

5- الأضرار المادية: وتشمل الأضرار التي تلحق بالأصول المادية فقدان أو تسجيل خسائر في الأصول المادية فضلاً عن اختلال النظام العام.

6- تنفيذ وإدارة المعاملات: عدم القدرة على تنفيذ المعاملات أو الإشراف على العمليات التجارية والعلاقات مع الموردين ومنظمي المشاريع ومختلف المتعاملين.

الفرع الخامس: مخاطر السوق

هناك احتمال أن تؤدي التقلبات في أسعار الأصول أي قيمتها السوقية إلى انخفاض مؤقت أو يمكن أن يكون دائم في قيمة تلك الأصول المالية. ستصبح بذلك المعاملات أكثر خطورة في السوق إذا دفعتها الأسعار في هذا الاتجاه. و عندما تكون مخاطر السوق إيجابية أي تحرك الأسعار بشكل معاكس سوف يتخلف الطرف المقابل عن السداد، وبالتالي فإن البنك سوف يخسر ماله باعتبار أن الطرف المقابل يعجز عن الدفع. (Banks, 1993, p. 57)

أولاً: تعريف مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق وبهذا يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية مثل البنوك رأس مال كافٍ للتعامل مع هذه الخسائر المحتملة ، و تعد مخاطر التخلف عن السداد وسعر الفائدة وانتشار الائتمان والأوراق المالية والعملات الأجنبية والسلع من بين المخاطر التي تخضع لمتطلبات رأس المال لمخاطر السوق. في حين أن المخاطر المحددة التي تنطوي عليها تختلف بالنسبة لمحافظ التداول (المتاجرة) وأدوات المحفظة المصرفية، فإن هذه المعايير هي نفسها لكليهما. (BIS, 2023, p. 03)

ثانياً: أنواع مخاطر السوق

تطورت إدارة مخاطر السوق لتصبح صمام أمان لاستقرار جميع المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك التجارية وشركات الاستثمار والتمويل والتأمين والخدمات. وذلك لأن جميع أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، بما في ذلك مخاطر هامش الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم، السندات والسلع، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخاطر السوق.

وتجد هذه المؤسسات في نهاية المطاف أنه من المستحيل اتخاذ قرارات استثمارية موثوقة على المدى الطويل بسبب عدم القدرة على التنبؤ بديناميكيات السوق وتغيراته أو عدم قدرتها على التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تنتج عن تلك التقلبات، الأمر الذي له تأثير كبير على الأسواق المالية. فعلى سبيل المثال تتجه البنوك التجارية إلى القروض قصيرة الأجل بدلاً من القروض طويلة الأجل لأنها غير متأكدة من تحركات السوق وانعدام الشفافية المحيطة بها. ويمكن عرض أهم أنواع هذه المخاطر كما يلي:

1- مخاطر سعر الفائدة:

عادة ما تكون التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق هي سبب مخاطر أسعار الفائدة. وبما أن العديد من الأصول والالتزامات لها قيم تعتمد على سعر الفائدة الحالي في السوق، فإن هذا يؤدي إلى خسائر فعلية عند إعادة تقييم الأصول والالتزامات.

وفي غياب نظم المعلومات التي تتيح للبنك معرفة معدلات العائد على أصوله، ومعدلات تكلفة التزاماته، ومقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة عند إعادة التسعير، فإن مخاطر أسعار الفائدة تزايدت. وتعتبر مخاطر أسعار الفائدة من أهم وأعقد المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية. وغالبا ما تظهر هذه المخاطر على طريقتان أساسيتان هما: (قندوز، 2020، صفحة 60) - التقلبات في أسعار الفائدة في سوق المال والتي تتمثل في تعديلات على سعر الفائدة في سوق المال، كما يتضح من الاختلافات في العائد على الاستثمار. المقرضون والمقرضون هم العملاء في هذا السوق.

- تكون تقلبات أسعار الفائدة في سوق العملات مدفوعة ببيع العملات الأجنبية والعائد على الاستثمار؛ يشكل المشترون والبائعون العملاء في هذا السوق.

2- مخاطر أسعار الصرف:

تشمل مخاطر أسعار الصرف تلك الفئة من المخاطر المرتبطة بالتداول بالعملات الأجنبية وتقلبات أسعار العملات. وهو الأمر الذي يدعو إلى إيلاء اهتمام كبير و دقيق للتفاصيل والبحوث المتعمقة في العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار الصرف. وقد تكون لتقلبات أسعار الصرف نتائج إيجابية وأخرى سيئة حيث يمكن ان يستفيد المصرف مثلا عندما ترتفع أسعار صرف العملة، ويتكبد خسارة عندما تنخفض قيمة العملة مقارنة بقيمتها عند استدانة المبلغ المقرض. (شهبون، 2015، صفحة 51)

3- مخاطر تقلبات أسعار الاسهم :

اسعار الاسهم مثلها مثل اي اسعار فهي معرضة للتقلبات ما يشكل خطرا على المتعاملين بالاسهم سواء ملاك الاسهم أو المستثمرين و بالإضافة إلى أن مخاطر أسعار الأسهم غالبا ما تكون أعلى وأكبر و اشد من مخاطر تقلبات الأسعار الأخرى لأنها تؤثر على عوامل السوق المالية وكذلك عوامل السوق الحقيقية، حيث انها يمكن ان تؤدي على سبيل المثال الى زيادة الضغوطات التضخمية. وبالتالي، هناك مخاطر مضاعفة لتقلبات أسعار الأسهم خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية بشكل حصري، باعتبار انها تتعامل مع هذا النوع من المخاطر أكثر من أي نوع آخر من المؤسسات الأخرى.

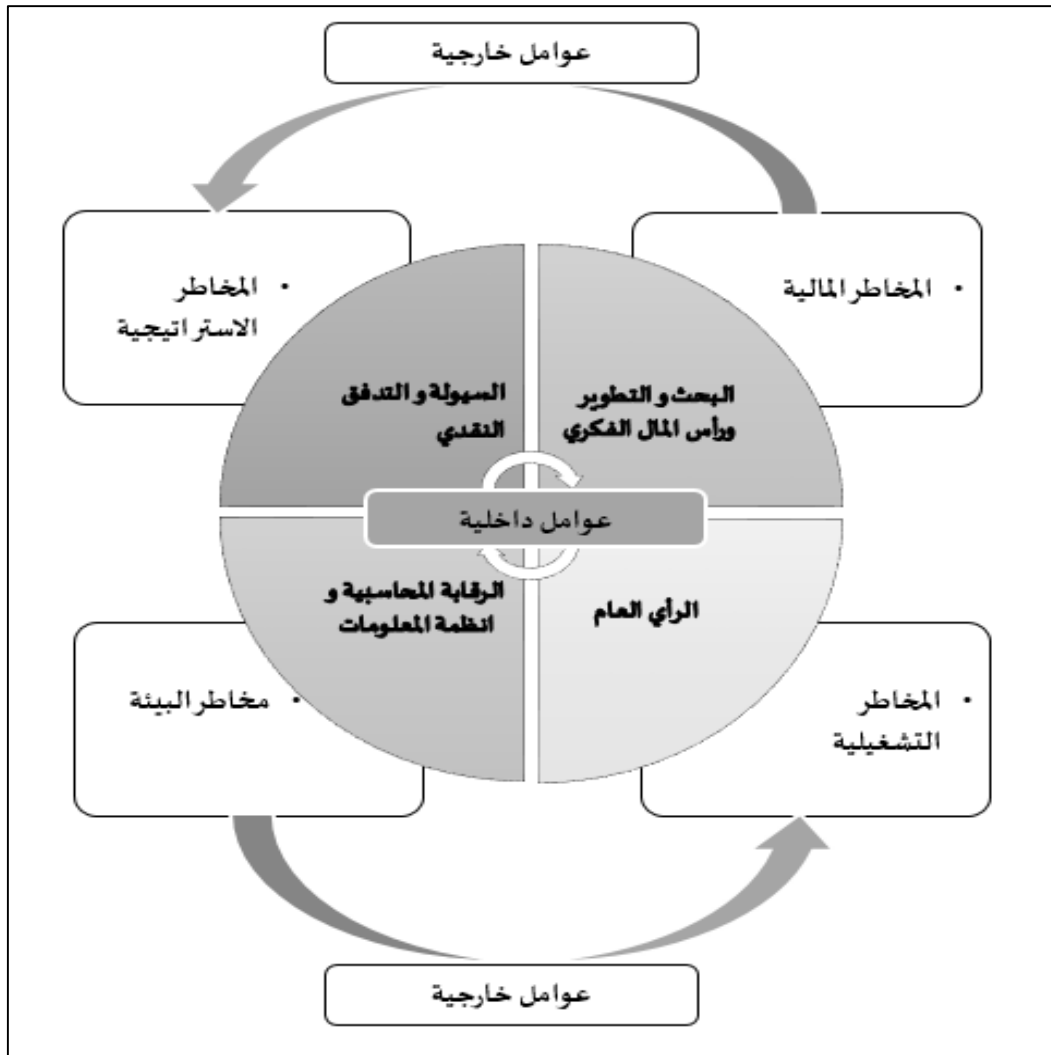
فعلى سبيل المثال لا الحصر المؤسسات المصرفية حساسة بشكل خاص اتجاه مخاطر أسعار الأسهم لأن الأسهم يتم تسجيلها في دفاتر البنك التجاري و المصرفي. (قندوز، 2020، صفحة 61)

4- المخاطر المرتبطة بتسعير الأصول:

هذا النوع من المخاطر ناجم عن التقلبات في قيمة الأصول، ولا سيما سندات الائتمان وحافظات الاستثمار، وهو يتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية على السواء، مثل استقرار النظام المالي وحالة الاقتصاد. (شهبون، 2015، صفحة 51)

ويمكن ان نوجز انواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية و المصرفية واهم مسبباتها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-10: انواع المخاطر المالية واهم مسبباتها



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على A Risk Management Standard , published by IRM:2002,London,at

https://www.theirm.org/media/4709/arms_2002_irm.pdf,p 03.

المطلب الثالث: اهمية ادارة المخاطر المالية بالنسبة لسياسات الشمول المالي وقنوات تأثيره عليها

تلعب إدارة المخاطر المالية دورا هاما في ضمان فعالية سياسات الشمول المالي، حيث تساهم في ضمان سلامة الخدمات المالية الموجهة للفئات الهشة والمهمشة. ومن خلال الحد من المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية وتحسين كفاءة المؤسسات المالية، تؤثر إدارة المخاطر بشكل مباشر على الشمول المالي وقدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الاول: اسباب اهتمام سياسات الشمول المالي بالمخاطر المالية في ظل الجهود المبذولة للحفاظ على الاستقرار المالي

يهدف الشمول المالي في اطار تعزيز الاستقرار المالي الى رفع درجة مؤشرات العمق المالي و الانتشار المصرفي من خلال ابعاده المشهورة والتي تتمثل في الاستخدام الوصول و جودة الخدمات المالية وتكاليفها،وعيه وعلى هذا الاساس يتم العمل على دمج كافة فئات المجتمع بما فيها الهشة ضمن النظام المالي الرسمي وبغض النظر عن التأثيرات السلبية الممكنة لادماج هذه الفئات كزيادة حالات عدم السداد، فان اكبر تحدي أمام الجهات المختصة هو كيفية حماية هذه الفئات من المخاطر المالية المتزايدة من اجل الحفاظ على استقرارها وسلامتها ومن ثم عدم تقويض استقرار وسلامة النظام المالي الكلي . والنقاط التالية تبين لماذا يجب اخذ المخاطر المالية بعين الاعتبار عند السعي لتعزيز الشمول المالي: (بن علي بلعزوز وآخرون، 2013، صفحة 34)

- إن تحرير الأسواق المصرفية والمالية ، وكذلك عولمة الأسواق المالية، جعل الجميع عرضة للمخاطر التي قد يواجهها أي مشارك في النظام المالي والاقتصادي العالمي؛
- أصبح حالات عدم اليقين والتعقيد القائم في البيئة التي تعمل فيها المؤسسات أكثر وضوحا بسبب ظهور الابتكارات والهندسة المالية؛

- الإفراط في استخدام المشتقات المالية بجميع أنواعها ، وخاصة من قبل المضاربين الذين يفضلون كسب المال عوضا عن التحوط وإدارة المخاطر بالرغم من ان اول سبب لخلق المشتقات المالية هو إدارة المخاطر؛

- حالات الكساد، التي تتفاوت شدتها بسبب السياسات النقدية أو التحديات في مجال الأعمال أو الاستثمار، خاصة على مدى فترة طويلة من الزمن؛

- السياسة النقدية والأدوات المستخدمة للتحكم في عرض النقود؛

- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية بسبب التضخم وما يترتب على ذلك من ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛

- عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية.

الفرع الثاني: قنوات تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال المخاطر المالية

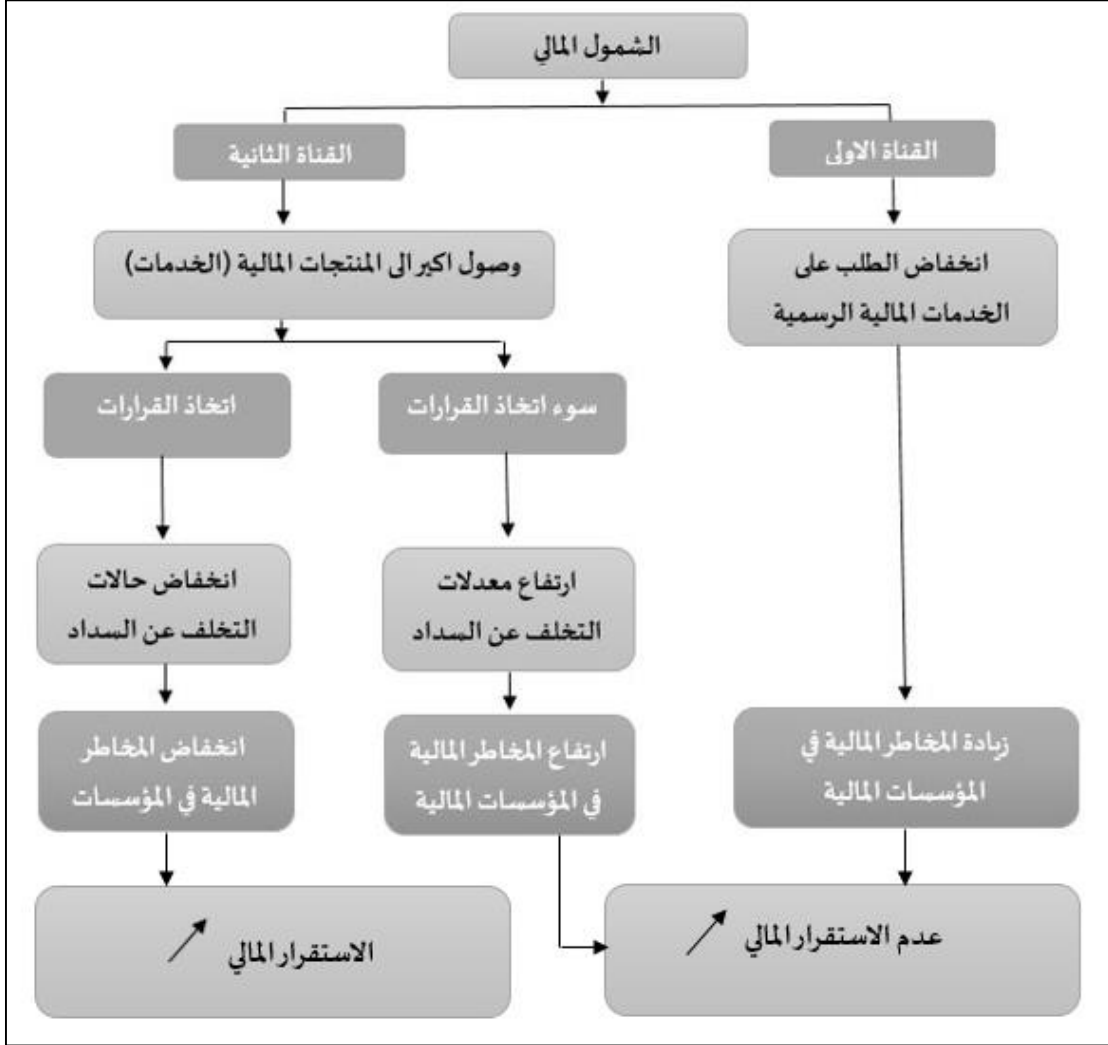
في الإطار الذي يوضح العلاقة التي تربط الشمول المالي بالمخاطر المالية ضمن القطاع المالي الرسمي، فإن الشمول المالي يؤثر على مخاطر المؤسسات المالية من خلال منفذين أو قناتين أساسيتين كما يلي:

- القناة الأولى: ينقل الشمول المالي المخاطر المالية إلى القطاع المالي الرسمي عندما يكون الطلب على الخدمات المالية الأساسية منخفضاً. سبب الانخفاض الطلب على الخدمات المالية الرسمية الأساسية قد يكون متمثل في نقص الوعي و التثقيف بالخدمات المالية المتاحة بالإضافة الى نقص الاهتمام بالخدمات المالية الرسمية بشكل أو بسبب البيروقراطية الادارية و كثرة الوثائق الزائدة والأوراق المطلوبة لفتح حساب رسمي أو طلب خدمة مالية معينة بالإضافة الى العديد من العوامل المتعلقة بخصائص المجتمع بحد ذاته كنقص المستوى التعليمي وارتفاع معدلات الأمية المالية، إضافة الى ومستويات الفقر العالية.

- القناة الثانية: يهدف الشمول المالي الى السماح للأفراد والأسر الفقيرة بالحصول على مختلف الخدمات المالية التي يحتاجونها والتي من المفترض ان تساعدهم في تسيير حياتهم اليومية وتخفف عليهم الكثير من الاعباء كالائتمان والتأمين والمنتجات الاستثمارية الأساسية التي تعمل على تحسين رفاهيتهم، ومن هنا يمكن لهؤلاء الأفراد والأسر الفقيرة اتخاذ قرارات مالية تعمل على تحسين الرفاهية الاجتماعية مثل الحصول على القروض الصغيرة التي يمكن ان تسدد بشكل مريح نتيجة للتسهيل الممنوحة لهم في طرق الدفع ويمكن للاستخدام الفعال للائتمان الذي يحصلون عليه ان يقلل من التخلف عن سداد تلك القروض، وبالتالي فان نسب القروض المتعثرة والمخاطر المالية المرتبطة بها تنخفض في الميزانية العامة للمؤسسات المالية المانحة، هذا طبعاً كله بافتراض ان هؤلاء الافراد و الاسر الفقيرة قامت باتخاذ قرارات مالية جيدة ، لكن في الحقيقة و نظراً للعديد الاسباب التي تم ذكرها سابقاً كالامية المالية يمكنها ان تجعل بعض هؤلاء الأفراد والأسر تتخذ قرارات مالية خاطئة يمكنها ان تدمر تلك الرفاهية الاجتماعية التي يبحثون عنها بدلاً من تحسينها و كمثال عن ذلك يمكن لإساءة استخدام القروض المتحصل عليها ان تؤدي الى فشل الاغراض أو الاعمال التي تم استثمارها فيها مما يؤدي إلى التوجه مرة اخرى الى الاقتراض فيقع الفرد في فخ الإفراط في

المديونية ما يجعله غير قادر على سداد تلك القروض وبالتالي زيادة نسبة القروض المتعثرة والمخاطر المالية بالنسبة للمؤسسات المالية. (Ozili, 2021, p. 05)
و الشكل الموالي يوضح ذلك بالتفصيل:

الشكل رقم 3-11: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال المخاطر المالية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Ozili, Peterson K, *Has Financial Inclusion Made the Financial Sector Riskier?*(2021). Available at

SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3768963> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3768963.p4>

وعيله و عبر استخدام البيانات الخاصة بالبلدان، كشفت النتائج المنبثقة عن دراسات تأثير الشمول المالي من خلال زيادة ملكية الحسابات حيث يمكن ان يؤدي الى زيادة المخاطر المالية من خلال تسجيل معدلات و مستويات أعلى من القروض المتعثرة والديون المنعدمة في الاقتصادات النامية و تلك الاقتصاديات التي تعيش مرحلة انتقالية الى التقدم و النمو اذا فان زيادة مستويات

الشمول المالي لا يعني بالضرورة زيادة في الاستقرار المالي بل يمكن ان يحدث العكس من خلال زيادة المخاطر المالية و من ثم التأثير سلبا على الاستقرار المالي العام.

المطلب الرابع: انعكاسات ممارسات الشمول المالي على الاستقرار المالي

يعد الشمول المالي أداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ولكن له أيضًا تأثير مباشر على الاستقرار المالي. حيث ان تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية يعزز الأساس الاقتصادي ويحسن مرونة النظام المالي في حالات الأزمات. ومع ذلك، فإن توسيع نطاق الشمول المالي دون وجود بنية تحتية وسياسات فعالة يمكن أن يؤدي إلى مخاطر تؤثر على استقرار القطاع المالي، مثل تضخم حجم المديونيات وزيادة مخاطر الائتمان بالاضافة الى نقص فعالية إدارة المخاطر.

الفرع الاول: سياسة الادمج المالي وتأثيرها على الاستقرار المالي (تحليل خطر الطرف المقابل)

مثلما هو معروف وتم التطرق له سابقا وحسب الدراسات السابقة و العديد من الابحاث التي اقيمت من اجل تحليل العلاقة بين الشمول المالي و استقرار النظام المصرفي فان العلاقة غالبا ما كانت سلبية فيما يخص زياد الائتمان حيث ان ادمج فئات أكثر في النظام المالي بغض النظر عن قدراتها الائتمانية وقدرتها على سداد القروض فان الشمول المالي بهذا سيؤدي إلى وصول فئات ذات مراكز مالية هشة إلى الائتمان خاصة وان سياسات الشمول المالي التي تطبقها العديد من البنوك تشجع المنافسة في هذا المجال ما يعني تسهيل شروط الحصول على القروض وعدم الصرامة في متابعتها وهو الامر الذي حتما بل وان اغلب الدراسات اثبتت ان له تأثير سلبي مباشر على استقرار البنوك ومن ثم حدوث عدم استقرار مصرفي ومالي بسبب مساهمة الشمول المالي بشكل ما في زيادة حجم مخاطر الائتمان التي تم تعريفها سابقا على أنها مخاطر ترتبط بشكل كبير بالطرف المقابل و على نحو ادق عدم تنفيذ الاتفاق الذي قام عليه عقد الائتمان لهذا فان مخاطر الائتمان نجدها في كل معاملة عندما تتأخر إحدى النتيجتين المحتملتين أو المفترضتين - السعر أو السلعة يعني ان مخاطر الائتمان ليست فقط نتيجة لعدم سداد القرض من قبل العميل يمكن ايضا ان تكون نتيجة لعدم تسليم الاصل محل العقد في الوقت المحدد قانونيا كسواء السندات مثلا . ولا يقتصر الأمر على القطاع المالي فقط بل يتعداه إلى كمجالات مختلفة وبعبارة أخرى ادق و اوضح فان ، مخاطر الائتمان تنتج عن فعل الذي ترجم في تقديم الائتمان

ومن الممكن أن يكون للشمول المالي آثار سلبية أكبر على سلامة البنوك من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان. ويمكن أن يؤدي هذا إلى إضعاف معايير الائتمان، وزيادة نمو الائتمان،

والإفراط في مديونية الأسر والشركات الضعيفة، وفي نهاية المطاف انخفاض الربحية وارتفاع مخاطر الإعسار بالنسبة للبنوك. من النتائج الشائعة في الأدبيات المتعلقة بالأزمات المالية أهمية تأخر نمو الائتمان في تفسير الأزمات على أنها "ظفرات ائتمانية سارت على نحو خاطئ. وقد سلطت العديد من الأحداث الأخيرة الضوء على هذه المخاطر، بما في ذلك حالات التخلف عن السداد في قطاع الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة والتي أدت إلى الأزمة المالية العالمية، وشدة الأزمة في اليونان الناجمة عن النمو وارتفاع مستوى الديون. (M. Mostak Ahamed, Sushanta K. Mallick, 2019, p. 404) و يأتي الائتمان في نوعين: الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

أولاً: الائتمان التجاري

هو مصطلح يستخدم لوصف ترتيب مالي بين مشتري وبائع، حيث يُسمح للمشتري بشراء سلع و(أو) خدمات دون ان يدفع مبلغ فوراً من المال بغض النظر عن ان كان نقداً أو شيك. ويعتبر الائتمان التجاري احدى الممارسات الشائعة في المعاملات التجارية، خاصة بين الشركات التي لها علاقات قوية وتتميز بالاستمرارية فبدلاً من دفع ثمن البضائع أو الخدمات وقت الشراء، يعطي البائع للمشتري حق الدفع في فترة زمنية معينة، تعرف بفترة الاعتماد يتم فيها دفع المبلغ المطلوب. وخلال هذه الفترة الائتمانية، يمكن للمشتري أن يستخدم تلك المقتنيات من السلع أو الخدمات لتوليد الإيرادات أو بيعها إلى الزبائن حسب نوع النشاط، وذلك دون الحاجة إلى تدفق نقدي فوري إلى الخارج أي دون ان يقوم بانفاق مالي معين. وهذا الترتيب مفيد لكل من المشتري والبائع. حيث يسمح للمشتري بأن يدير تدفقاته النقدية على نحو أكثر فعالية بتأخير السداد إلى فترات لاحقة تكون التدفقات الموجبة قد دخلت، في حين يمكن للبائع أن يضمن البيع دون اشتراط السداد الفوري.

وكثيراً ما يعكس الائتمان التجاري العلاقات التي يقيمها الموردون مع عملائهم كوسيلة لبناء علاقة تجارية جيدة والحفاظ عليها من اجل الاستمرار في العمل وتحقيق المبيعات كما انه يعتبر نوعاً من انواع التمويل الذي يقدمه الموزعون لزبائنهم الاوفياء.

- وعادة ما يتم التفاوض بشأن شروط الائتمان التجاري، مثل فترة الائتمان وأي فائدة أو خصومات قابلة للتطبيق مستقبلاً، بين المشتري والبائع استناداً إلى اتفاقهما المتبادل و و المبني اساساً على طبيعة العلاقة التجارية التي تربطهما .

ورغم ذلك لا بد للأعمال التجارية أن تدير بعناية خاصة ان تعلق الامر بالائتمان التجاري من اجل تجنب خطر عدم السداد أو التسليم في الوقت المناسب والحفاظ على علاقات ائتمانية جيد

بين المورددين و المشتريين حيث يمكن أن تؤدي بعض الافعال المقصودة أو غير النمقصودة كعدم القيام بالتسوية في الوقت المناسب إلى نشوء توترات على العلاقة ويعثر أي اتفاقيات للحصول على ائتمانات تجارية في المستقبل. (ACCA, 2024)

ثانياً: الائتمان المصرفي

على وجه الخصوص في ساق الأنشطة المصرفية، يتم تعريف الائتمان المصرفي على النحو التالي: ثقة البنك التجاري في الفرد عندما يوفر له مبلغاً معيناً من المال أو يضمه لفترة زمنية محددة مسبقاً، وبعد ذلك يفى المقترض بالتزاماته. ويحصل البنك على عوائد محددة من المقترض، هذه العوائد تتمثل في التكاليف والعمولات والفوائد. ويتضمن المفهوم السابق عدة عناصر أساسية، في مقدمتها ما يلي: (سالم، 2019، صفحة 100)

- 1- الثقة: هي القدرة على قبول مستوى المخاطرة المرتبطة بالإجراء؛
- 2- الحد الائتماني: والذي يتم تحديده على أساس حجم الموارد القابلة للتوظيف وملاءة البنك العميل وقدرته على السداد؛
- 3- الغرض من الائتمان: أن يكون استخدام الائتمان بغرض تمويل الأنشطة أو الاستثمارات. العمليات في الوقت الحاضر؛
- 4- فترة الائتمان: يتم تحديدها بطول المدة التي يمكن خلالها سداد الدفعات كاملة أو على أقساط.
- 5- الضمانات: تضمن للبنك استرداد القروض والنفقات المرتبطة بها؛
- 6- تكلفة الائتمان: شاملة العمولات والرسوم وسعر الفائدة.

الفرع الثاني: سبل تجنب تحفيز الشمول المالي للمخاطر الائتمانية

من اجل تجنب الاثار السلبية لعمليات الادماج المالي الواسع لمختلف شرائح المجتمع و التي يهدف الشمول المالي الى تحقيقها في سعيه الى الوصول الى درجات متقدمة من العمق و الانتشار المالي يجب على ان يتم اخذ بعض التدابير الاجراءات في عين الاعتبار كما يلي:

- 1 - يتوجب على المؤسسات المالية أن تعمل وفقاً لمعايير الإقراض المناسبة، والتي تشمل امتلاكها لتصورًا واضحًا للأسواق التي تهدف إلى خدمتها، وفهمًا شاملاً للمقترضين أو العملاء الآخرين، والبروتوكولات المحددة والمفصلة التي يجب تنفيذها لسداد القروض؛
- 2 - يجب على البنوك أن تضع حدودًا مطلقة للإقراض على مستوى المقترضين الأفراد والأطراف الثالثة وأولئك الذين لديهم علاقات مالية محتملة المخاطر؛

3 - يجب على البنوك وضع قواعد وأسس للموافقة على القروض الجديدة. بعد التعديل والتجديد وإعادة تمويل القروض الحالية؛

4 - يجب أن تكون هناك قواعد مستقلة وواضحة لتمديد اتفاقيات الائتمان. أما فيما يتعلق بالقروض المقدمة للشركات والأفراد المرتبطين بالبنك، فيجب معاملتها وفقاً لقواعد خاصة ويجب مراقبتها بشكل صحيح وعناية. يتم اتخاذ التدابير المناسبة والكافية للسيطرة على المخاطر أو الحد منها؛

5 - يجب على البنوك وضع أسس محددة لنظام إدارة المؤسسات المالية التي تتحمل مخاطر الائتمان؛

6 - يجب على البنوك تطبيق أنظمة المراقبة الخاصة بشروط الائتمان وعلى وجه الخصوص، كيفية تحديد مدى ملاءمة التصنيفات؛

7 - تشجيع وتشجيع البنوك على تطوير وتنفيذ والاستفادة من أنظمة توزيع المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان، والتي تكون مطلوبة إذا كان نظام التخصيص يتناسب مع طبيعة وحجم وتعقيد عمليات البنك، فإنه لا يتحمل الصعوبة؛

8 - يجب أن يكون لدى البنوك أنظمة ومعلومات وآليات تحليلية لدعم قدرة الإدارة على تقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالأنشطة المسجلة داخل أو خارج الميزانية العمومية. يجب أن يوفر نظام معلومات الإدارة معلومات كافية حول تكوين المحفظة الائتمانية، بما في ذلك أي تصنيف للمخاطر؛

9 - يجب على البنوك تطبيق نظام لتقييم كفاءة وجودة التسهيلات الائتمانية؛

10 - يجب على البنوك أن تأخذ في عين الاعتبار إمكانية حدوث تغيرات مستقبلية محتملة في الظروف والعوامل الاقتصادية عند القيام بعملية تقييم القروض الشخصية وأنواع القروض ذات الصلة، ويجب عليها أيضاً تقييم مدى تعرضها لمخاطر الائتمان في ظل الظروف المختلفة؛

11 - يجب على البنوك التأكد من مراقبة عملية الإقراض بشكل صحيح ومراقبة والتأكد من أن مخاطر الائتمان ضمن مستويات محددة سلفاً المعايير التنظيمية المركزية للبنوك. يجب إنشاء البنوك تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والممارسات الأخرى لضمان تلبية التوقعات يتم أيضاً تضمين السياسات والإجراءات والمعايير ذات الصلة. يتم الإبلاغ عنها من وقت لآخر يتم تحويلها إلى الإدارات المعنية للمعالجة. (أشمري، 2016، صفحة 68)

الفرع الثالث: الشمول المالي وزيادة المخاطر المالية

يواجه القطاع المصرفي بشكل خاص و القطاع المالي بشكل عام العديد من المشاكل المتعلقة اصلا بإدارة المخاطر المالية خاصة وان هذا القطاع يواجه المخاطر الناتجة عن التغيرات العكسية في المستقبل حيث ان جل اعمال هذه القطاعات وانشطتها تقوم على عنصر الخطر المرتبط بعدم اليقين لانه امر مستقبلي ولهذا فالبنوك تحتاج أكثر من غيرها من المؤسسات الاقتصادية الى تطوير أساليب وأدوات ومعايير للتعامل مع تلك المخاطر وادارتها بشكل يجنبها الخسائر الفادحة التي يمكن ان تضرب عائدات البنك و اكثر من ذلك حيث يمكن ان تمتد الى اصوله وتعرضه لخطر الافلاس.

في الوقت الحالي زادت حجم وحدة هذه المخاطر بشكل نتيجة للتطورات و التغيرات السريعة في الحياة الاقتصادية بالاضافة الى العولمة وما نتج عنها من قوة الارتباط و الاندماج بين مختلف الوحدات المالية و الاقتصادية وغيرها مما يجعل من انتقال المخاطر امرا اكثر سهولة و في وقت وجيز.

ويتميز عمل القطاع المصرفي بانه اكثر القطاعات الاقتصادية حساسية و اكثرها عرضة للمخاطر نتيجة لا البنوك تعتمد بشكل اساسي على أموال الغير في جل انشطتها التمويلية ، كما ان اغلب أصولها والتزاماتها هي نقود، حيث تعتمد في نشاطها وتحقيق عائداتها على المعاملات النقدية كالإقراض والاقراض. اضافة الى انها تتميز بصغر حجم رؤوس أموالها مقارنة باصولها ما يعني درجة عالية جداً من الرفع المالي وما يحمله من مخاطر جد مرتفعة حيث ان القاعدة في الانشطة و الاستثمارات المالية هي انه اذا كانت المخاطرة اكثر تعني تحقيق ارباحا اكثر لكنها تعني في نفس الوقت خسارة اكثر، و في حين أن السلطات النقدية حول العالم تسعى الى تحقيق شمولاً مالياً تساهم به في تعزيز استقرار القطاع المالي، تحث البنوك بتقديم خدمات مالية اكثر من خلال الوصول الى فئات اكثر من المجتمع، تلك الفئات التي تعاني الاستبعاد المالي هذه النقطة بالذات يمكن ان تؤدي الى نتائج عكسية اذا لم تتم دراستها بشكل جيد خاصة وان بعض الدراسات اثبتت ان يمكن لتقديم الائتمان لفئات هشة ان ترفع من احتمال التعرض لانواع مختلفة من المخاطر المالية الناتجة اساساً عن عدم قدرة تلك الفئات عن الالتزام بدفع الفوائد وتسديد القروض التي قامت باقتراضها الشيء الذي يعني ان الشمول المالي وفي سعيه لتحقيق الاستقرار المالي يمكن ان يقوضه بسبب بعض الاجراءات المتخذة دون دراسات وتحريات كافية.

خلاصة الفصل

يعرض لنا هذا الفصل العلاقة المتداخلة والمعقدة بين مفهومي الشمول المالي والاستقرار المالي، مبرزاً على الأهمية المتزايدة لهذا الارتباط في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشير التحليل الموجود في هذا الفصل إلى أن الشمول المالي و من خلال توسيع الخدمات المالية للمجموعات المهمشة و المستبعدة مالياً، يلعب دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار المالي من خلال توسيع قاعدة العملاء الماليين وتعزيز كفاءة النظام المالي.

و مع ذلك، فإن هذه العلاقة تفرض تحديات معينة، حيث أن مبادرات الشمول المالي وسياساته التي تم تصميمها بشكل سيئ قد تزيد من المخاطر المالية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة. وبالتالي، فإن دور البنك المركزي هنا ضروري من أجل إيجاد التوازن بين تعزيز الشمول المالي والحفاظ على الاستقرار المالي، والاستفادة من أدواته الإشرافية وتنظيم السياسات النقدية والمالية.

يلقي الفصل أيضاً الضوء على منظور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز كل من الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي، حيث يقدم هذا الشكل من الخدمات المصرفية بدائل مالية تتوافق مع قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي توسيع قاعدة المستفيدين وتعزيز الاستقرار من خلال نماذج التمويل المتجذرة في المشاركة والإنصاف.

وأخيراً، يتناول الفصل المخاطر المالية المرتبطة بالشمول المالي، موضحة الآليات التي تؤثر من خلالها هذه المخاطر على الاستقرار المالي، ومسئول الضوء على الأهمية الكبيرة التي تلعبها إدارة المخاطر المالية كاستراتيجية رئيسية حاسمة لضمان استدامة سياسات الشمول المالي مع تحقيق أهدافها دون التأثير سلباً على استقرار النظام المالي.

الفصل الرابع

دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على

الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة

(1980-2022)

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

تمهيد

يعد الاستقرار المالي أحد الركائز الأساسية لضمان كفاءة النظام المالي في أي اقتصاد، حيث يساعد على بناء الثقة في المؤسسات المالية وتمكينها من لعب دور في دعم النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يبدو أن الشمول المالي يشكل وسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار الدائم من خلال توسيع قاعدة مستخدمي الخدمات المالية وتعزيز التكامل بين مختلف مكونات النظام المالي.

يتناول هذا الفصل دراسة تأثير سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)، حيث يقدم تحليلاً شاملاً للنظام المالي الجزائري وتطوره، كما انه مبني بشكل اساسي على نمذجة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي باستخدام أدوات القياس الاقتصادي. يبدأ الفصل بالقاء نظرة عامة على النظام المالي الجزائري، مع التركيز على مراحل تطوره الرئيسية، بما في ذلك فترة ما قبل الاستقلال، ومرحلة التكوين، وفترة الإصلاح الكبرى والتطورات اللاحقة في ظل قوانين النقد والقروض. كما يسلط الضوء على دور أنظمة الدفع الحديثة وآلياتها في دعم اداء واستقرار النظام المالي.

ثم ينتقل الفصل إلى تحليل الحالة الحالية للقطاع المالي والمصرفي الجزائري، مع التركيز على مرونته وسيولته وأدائه المالي خلال الاعوام الماضية. بالإضافة إلى ذلك، تم بناء مؤشرين متكاملين: أحدهما للشمول المالي والآخر للاستقرار المالي، من خلال تحليل أبعادهما ومكوناتهما الخاصة.

وأخيراً، يقدم هذا الفصل نهجاً للنمذجة الاقتصادية القياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) لتحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر. ويشمل ذلك فحص العلاقات القصيرة والطويلة الأجل، وتقييم قدرة النموذج على امتصاص الصدمات، ومناقشة النتائج التي تم الحصول عليها. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم منظور متكامل يعزز فهم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر، مع التركيز على الفترة وفهم السياسات التي لعبت دوراً محورياً في تشكيل هذه العلاقة.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

المبحث الاول : النظام المالي والمصرفي الجزائري

مرّ النظام المالي الجزائري منذ الاستقلال الى يومنا هذا بالعديد من المراحل و الاصلاحات و التعديلات الهيكلية خاصة في قانون النقد و القرض. شملت هذه الاصلاحات العديد من النقاط التي كان ابرزها استقلالية البنك المركزي وتنظيم علاقته بالخزينة العمومية وتقييد تدخلاتها في صلاحياته وكل ما يتعلق بالسياسة النقدية في البلاد، قام النظام المالي الجزائري بعد الاستقلال و في بداية الامر على الارث الذي تركه المستعمر الفرنسي لينتقل بداية من السبعينات الى مرحلة التأميمات و تأسيس البنوك منها البنك المركزي والتضييق على البنوك الخاصة خاصة تلك التي تعود ملكيتها للمستعمر وكخلاصة يمكن تلخيص المراحل التي مر بها النظام المصرفي الجزائري الى ثلاث مراحل اساسية ، المرحلة الاولى وهي مرحلة ما قبل الاستقلال اين كان النظام المصرفي تابع لنظام الاحتلال الفرنسي، اما المرحلة الثانية فهي مرحلة التكوين أو تشكيل النظام المصرفي للجزائر المستقلة و يمكن حصر هذه المرحلة من سنة 1962 الى غاية سنة 1986. بالنسبة للمرحلة الثالثة وهي مرحلة الاصلاحات الكبرى لقانون النقد والقرض و التي بدأت بقانون 10/90 اي سنة 1990 الى غاية الالفية الثانية كما يمكن اضافة مرحلة رابعة واخيرة وهي المرحلة التي تمتد من سنة 2000 الى غاية يومنا هذا.

وبما ان النظام المصرفي الجزائري كان ولا يزال هو العمود الفقري لتمويل الاقتصاد الوطني في ظل غياب سوق مالي متطور. حيث لعبت ولا زالت البنوك تلعب دورا محوريا في تعبئة الموارد المالية و تمويل المشاريع سيكون اغلب هذا المبحث مركزا على النظام المصرفي بالاضافة الى تطور علاقته بالخزينة العمومية ودورها في قطاع التمويل.

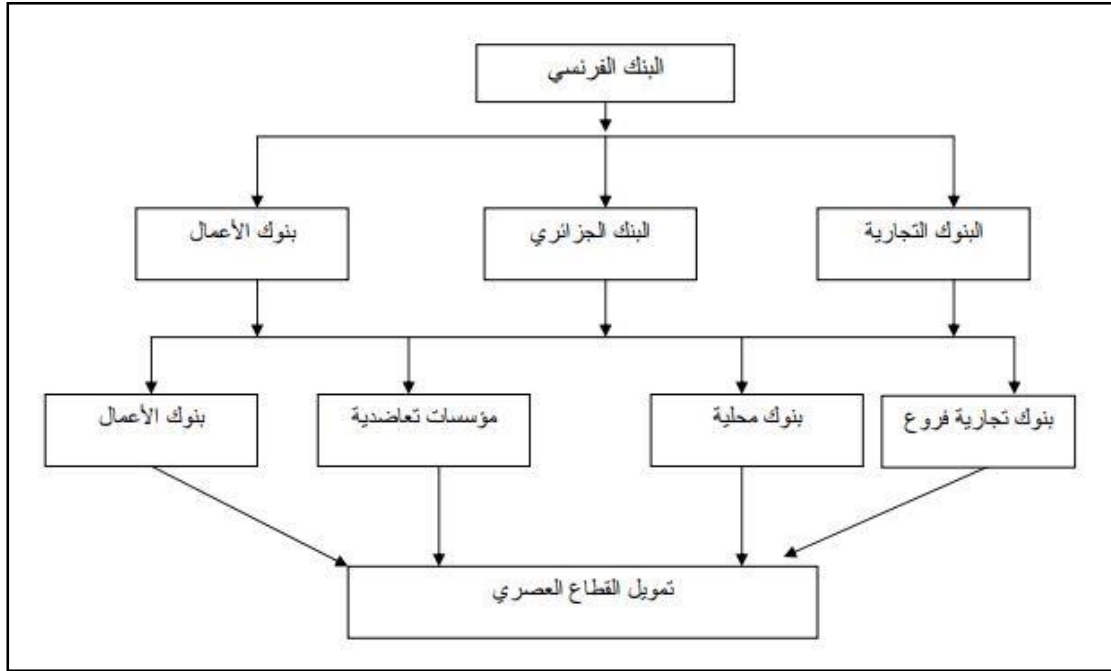
المطلب الاول : النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال (ما قبل 1962)

كان للحقبة الاستعمارية تأثير كبير على الصناعة المصرفية الجزائرية قبل الاستقلال. حيث كانت غالبية المؤسسات المالية و المصرفية التي كانت تعمل في ذلك الوقت فروعا ووكلاء لمصارف فرنسية كبيرة ومعروفة، وكانت منتشرة في جميع المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران وعنابة وغيرها. وبالإضافة إلى شبكة المصارف المعروفة ، يمكننا أيضاً أن نحدد طابعا فريدا محليا و مرتبطا بإقراض النشاطات و الاعمال المعاصرة كالقطاع الزراعي و التجارة وغيرها وهي التي كانت تعرف بالقطاع الحديث، حيث توجد في هذا الاطار أنواع من الهياكل المبادلة أو التعاونيات.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

(SACAM, SAP) اما ما يسمى بالقطاع التقليدي هو في الغالب القطاع الزراعي والحرفي، الذي يتألف من الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، و الذي يتشكل من غالبية المواطنين المحليين الذين تم استبعادهم من النظام المالي بشكل كبير. والشكل الموالي يوضح هيكل النظام المصرفي و المالي الجزائري ابان الحقبة الاستعمارية:

الشكل رقم 1-4: هيكل القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال (تمويل القطاع الحديث)

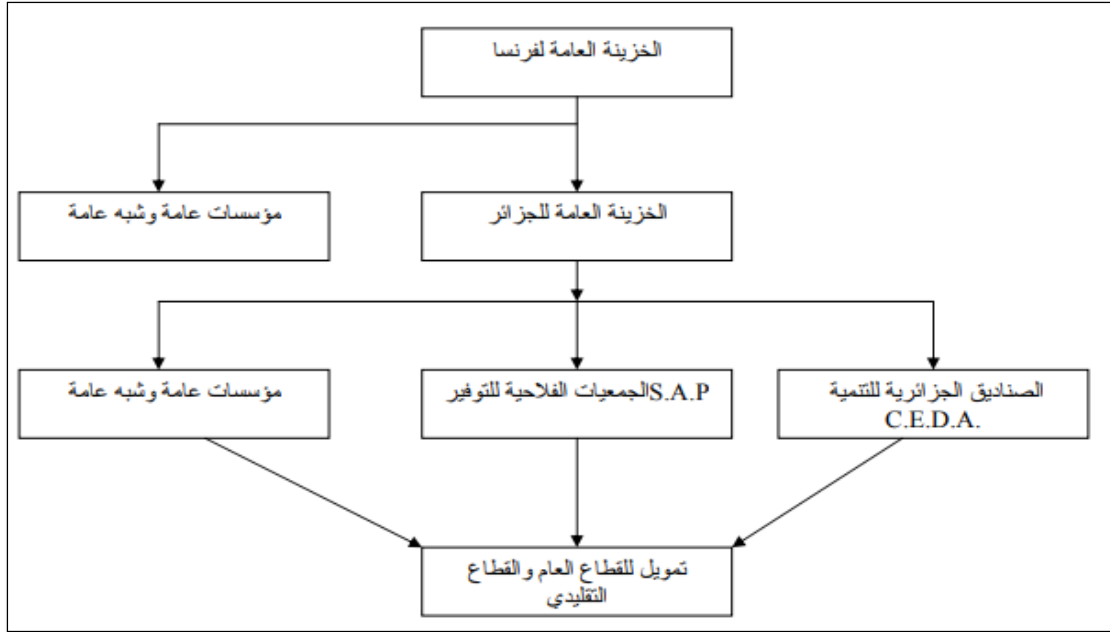


المصدر: مفتاح, ص. (2013). أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات [Articles Scientifiques Et Publications, Université Kasdi Merbah - Ouergla]. الصفحة 105.

كما ان ان هيكل تمويل القطاع التقليدي لم يختلف كثيرا فقد كان تابعا للخزينة العامة الفرنسية و التي كانت بدورها تقوم بتمويل الخزينة العامة الجزائرية وهي كانت بدورها تقوم بتمويل صناديق التنمية و التعاونيات الفلاحية للادخار و التوفير و الشكل الموالي يوضح الاساس الذي كان يقوم عليه هيكل التمويل في الجزائر قبل الاستقلال:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

الشكل رقم 4-2: هيكل تمويل القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال للقطاع التقليدي



المصدر: مفتاح، ص. (2013). أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات [Articles Scientifiques Et Publications, Université Kasdi Merbah - Ouergla]. الصفحة 105.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال / مرحلة التكوين (1962-1986)

مباشرة و بعد الاستقلال، قامت الجزائر بمحاولة اعتماد نظام مصرفي مستقل عن الاقتصاد الفرنسي. من خلال تأسيس مؤسسات مالية وطنية بداية بإنشاء بنك مركزي للجزائر المستقلة واطلق عليه تسمية بنك الجزائر، حيث أنشئ بنك الجزائر بموجب القانون رقم 62-144 الذي صادق عليه المجلس الوطني في 13 ديسمبر من عام 1962، والمتعلق بإنشاء وتحديد قوانين البنك المركزي الجزائري. و على الرغم من التغييرات التي أجريت في السبعينات وأوائل الثمانينات على صعيد النظام المصرفي الجزائري الا انه لا يزال يحتاج إلى إصلاح عميق من حيث سماته وخصائصه وأسلوب إدارته هذه الإصلاحات التي سيتم التطرق لها لاحقا. (بنك الجزائر، 2023)

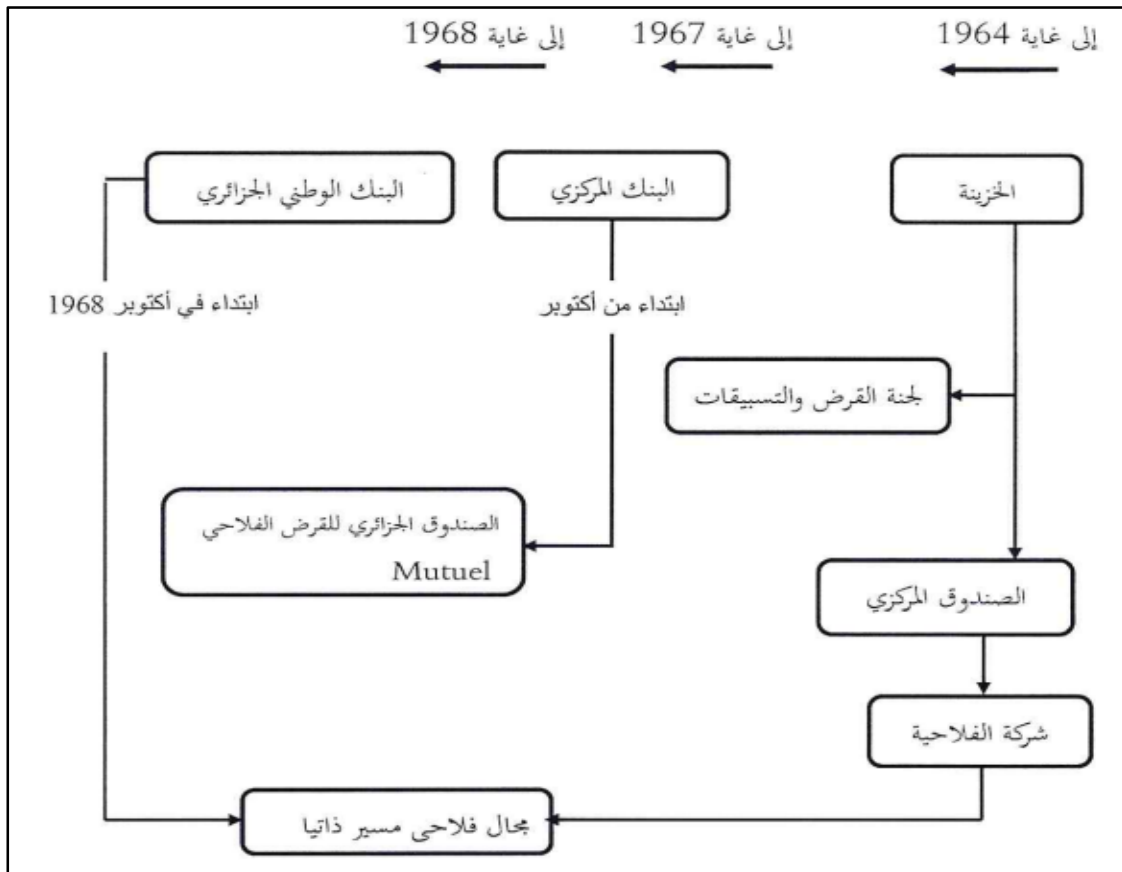
ثم تم انشاء الخزينة العمومية والتي ومنذ إنشائها في اوت/ آب/ أغسطس سنة 1962، تولت المسؤولية الموكلة لكل الخزائن العمومية مع منحها أيضا امتيازات هامة انعكست سلبا فيما بعد، مثل القدرة على إقراض الأموال للاستثمارات في الاقتصاد بالاضافة إلى تمويل معدات القطاع الزراعي، والذي لم يتمكن من الاستفادة من تمويل من المؤسسات المصرفية القائمة بالفعل. ودامت الوظيفة الاستثنائية للخزينة العمومية "اقراض الاقتصاد" حتى بعد تأميم البنوك الأخرى

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

بين سنتي 1966 و1967 و ادراجها رسميا ضمن النشاط الاقتصادي سنة 1971. (مفتاح، 2005، صفحة 106)

كما تم انشاء بنك التنمية الجزائري اضافة للبنك المركزي و الخزينة العمومية إلا أن الاشكال كان ان هناك نظامًا مصرفيًا مزدوجًا قائمًا في ذلك الوقت، لكن وفي سعيها الى استكمال استقلالها وقطع التبعية للمستعمر تم اتخاذ العديد من الإصلاحات من قبل الحكومة الجزائرية اندلك استنادًا إلى المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت تهدف تلك الإصلاحات إلى تحسين النظام المصرفي الجزائري وتحديثه وجعله احد الدعائم الرئيسية للاقتصاد الوطني. والشكل الموالي يوضح هيكل التمويل في تلك الفترة كما يلي:

الشكل رقم 3-4: هيكل التمويل بعد الاستقلال (1964 – 1968)



المصدر: بن شنو فريدة. (2015). "الإصلاحات البنكية في الجزائر تطور واقع وفاق" اطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر. الصفحة 140.

و من تلك الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة هي تأميم البنوك، حيث ان النظام المصرفي الجزائري ولغاية سنة 1966 كان لا يزال نظاما ليبراليا يتكون من عدد كبير من البنوك الاجنبية ذات

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

راس المال الاجنبي، فاق عددها في ذلك الوقت العشرين بنكا وفوق كل هذا كانت تلك البنوك تحجم عن تمويل الانشطة الاقتصادية للقطاع العمومي بحجة ان النظام المصرفي مازال لا يتمتع حتى باسسط الظروف التقليدية لمزاولة النشاط المصرفي وانه يتسم بالهشاشة و ان الحكومة ليست لها قاعدة نقدية قوية تضمن من خلالها تسديد الديون و خدماتها ولهذا اضطرت الحكومة للتدخل وتمويل الاقتصاد من خلال الخزينة العمومية وعلى هذا الاساس كان هناك نظامين مصرفيين داخل نظام واحد، الاول وهو الارث الاستعماري الذي كان يشمل البنوك الاجنبية التي تتبع النظام الليبرالي الحر وتتعامل مع الخواص وتسعى فقط لتحقيق الارباح، اما النظام الثاني فكان اشتراكيا تقوده الخزينة العمومية من خلال عمليات تمويل الانشطة الحكومية مما ادى الى تناقضات وتصدمات حتمية ادت في نهاية المطاف الى تأميم جميع البنوك وجعلها بنوكا عمومية. ونتج عن هذا الاجراء انشاء اول ثلاث بنوك حكومية تعود ملكية رأسمالها بالكامل للدولة الجزائرية وهي: (اشهيو، 2015، الصفحات 130-137)

- القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛

- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛

- البنك الخارجي الجزائري (BEA).

وكان الهدف الرئيسي من انشاء هذه البنوك هو كسر الاحتكار الاجنبي للنشاط المصرفي في الجزائر، اضافة الى تمويل الانشطة الاقتصادية الحكومية التي احجمت البنوك الاجنبية عن تمويلها وتخصصت هذه البنوك في:

- كان القرض الشعبي الجزائري (CPA) مكلفا بتمويل الانشطة الحرفية و السياحية كالفندقة بالاضافة الى المهن الحرة؛

- اوكلت مهمة تمويل الانشطة الفلاحية و الزراعية وما شابهها الى البنك الوطني الجزائري (BNA)،

- بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA) فقد كانت مهمته تمويل الانشطة الخارجية وبالضبط التجارة الخارجية.

وكان تأسيس العديد من البنوك الجزائرية تعويضا للبنوك الاجنبية التي يتم اغلاقها واسترجاع اصولها للبنوك المنشأة حديثا كالآتي:

- البنك الجزائري للتنمية و الذي تاسس في 07 ماي سنة 1963 وحل محل البنوك التالية:

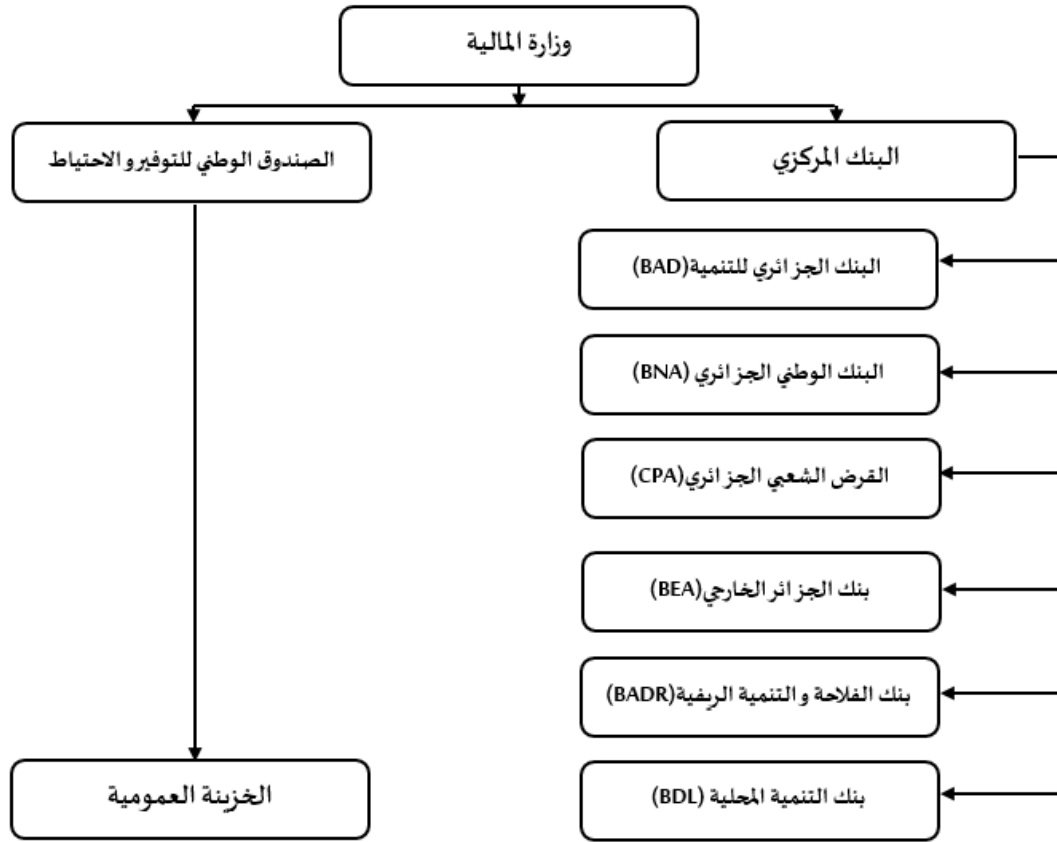
• القرض العقاري ؛

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

- القرض الوطني؛
 - صندوق الودائع و الازتهان ؛
 - صندوق صفقات الدولة؛
 - صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.
 - البنك الوطني الجزائري و الذي تم تأسيسه في 13 جوان 1966 و كان بمثابة تعويض للبنوك الاجنبية التالية:
 - القرض العقاري للجزائر وتونس والذي تم استعادة اصوله سنة 1966؛
 - القرض الصناعي و التجاري والذي تم استرجاعه سنة 1967؛
 - بنك باريس الوطني وتم استرجاعه سنة 1968 في نفس سنة استرجاع بنك باريس وهولندا .
 - القرض الشعبي الجزائري تم تأسيسه في 29 ديسمبر من عام 1966 وقام هو بدوره باسترجاع البنوك الاجنبية التالية:
 - البنك الشعبي التجاري و الصناعي الوهراني؛
 - البنك التجاري و الصناعي للجزائر (العاصمة حاليا)؛
 - البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة ؛
 - البنك الجهوي للقرض الشعبي .
 - بنك الجزائر الخارجي و الذي تم تأسيسه في 01 اكتوبر من عام 1967 عن طريق استرجاع اصول البنوك التالية:
 - قرض ليوني ؛
 - الشركة العامة الفرنسية؛
 - البنك الصناعي الجزائري ؛
 - بنك البحر الابيض المتوسط ؛
 - بنك باركيلز الفرنسي ؛
 - بنك الشمال للتسليف .
- ويوضح الشكل الموالي هيكل النظام المصرفي الجزائري في تلك المرحلة (الفترة).

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الشكل رقم 4-4: هيكل النظام المصرفي الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال (1962 - 1986)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

في هذه الفترة كان بنك الجزائر بنكا مركزيا تابعا في قراراته للخزينة العمومية التي كانت تأخذ جل تمويلاتها من الاصدار النقدي الذي ينفذه بنك الجزائر دون مراعاة شروط وضوابط الاصدار بل فقط خضوعا لقرارات الحكومة في تمويل الخزينة العمومية بالمبالغ التي تطلبها وهو الامر الذي جعله بنكا صوريا لا يمتلك من صلاحيات البنوك المركزية الا اسمها وكانت كل البنوك عبارة عن بنوك عمومية موجهة من قبل الحكومة لتمويل قطاعات معينة فمثلا صندوق التوفير والادخار موجه لتمويل المشاريع السكنية، البنك الوطني الجزائري موجه لتمويل الصناعات الثقيلة والنقل، اما بنك الجزائر الخارجي فقد كان مخصص لتمويل عمليات التجارة الخارجية و تجارة المحروقات، فيما كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية موجه لتمويل الانشطة الزراعية و بنك الجزائر للتنمية موجه لتمويل المشاريع و الاستثمارات الكبرى. ويمكن ايضا توضيح الهيكل المويلي الذي كان تابعا للخزينة العمومية في هذه الفترة كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

المطلب الثالث: فترة الاصلاحات الكبرى: 1986 – 2000

عرفت هذه المرحلة من تاريخ النظام المصرفي الجزائري اصلاحات بالجملة مست هيكل النظام المصرفي الجزائري وتنظيمه حيث بدأت هذه الاصلاحات باصدار القانون الخاص بتنظيم عمل البنوك والقرض سنة 1986 ثم تلتها اصلاحات اخرى تتعلق اساسا باستقلالية المؤسسات النقدية و خصوصا البنك المركزي والذي كان قد صدر عام 1988. لتنتهي هذه المرحلة باصدار احد اهم القوانين في هذا المجال سنة 1990 وهو قانون النقد و القرض والذي كان له تأثيرات كبيرة على مستوى النظام المصرفي الجزائري الى يومنا هذا.

الفرع الاول : اصلاحات 1986 - 1988

بدأ الإصلاح الشامل للقطاع المالي الجزائري بالقانون رقم 86-12 المؤرخ 19 اوت/آب/أغسطس 1986 بشأن النظام المصرفي. ونتيجة لذلك، استعاد المصرف المركزي سلطته في تحديد وتنفيذ سياسات الإقراض والسياسة النقدية، وأعيد تقييم علاقاته مع الخزينة العمومية. غير أن تلك التغييرات أثبتت مع مرور الوقت أنها غير ملائمة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية في الفترات الموالية خاصة وانها شهدت تغيرات هامة وكبيرة. (بنك الجزائر، 2023)

وعليه فان هذا القانون وفي اطار إعادة هيكلة النظام المصرفي اصبح البنك المركزي يقوم بالمهام المنوطة به كبنك مركزي ، هذه المهام المتعارف عليها في كافة أنحاء العالم و التي تترجم في النقاط التالية:

- احتكار الاصدار النقدي؛

- تنظيم ومراقبة التداول النقدي؛

- ادارة احتياطات الصرف بالعملة الصعبة؛

- تنظيم وتوجيه الاقراض الموجه للاقتصاد وخاصة للخزينة العمومية.

كما انه وفي هذا الاطار اصبح البنك المركزي يقوم بتطبيق اسس السياسة النقدية التي يراها مناسبة دون الخضوع لاوامر أو توجيهات اي جهة كانت حيث اعاد هذا القانون النظر في العلاقة التي تربط البنك المركزي كسلطة نقدية مع الخزينة العمومية و حد من تدخلاتها في تسيير وادارة السياسة النقدية للبلاد، حيث جاءت المادة 19 من القانون (86/12) من اجل تحديد وتسقيف إعادة الخصم والقروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية من اجل تقليل اعتماد الاقتصاد على الاصدار النقدي وفي هذا الشأن حفز القانون البنوك التجارية على تكثيف مجهوداتها من اجل

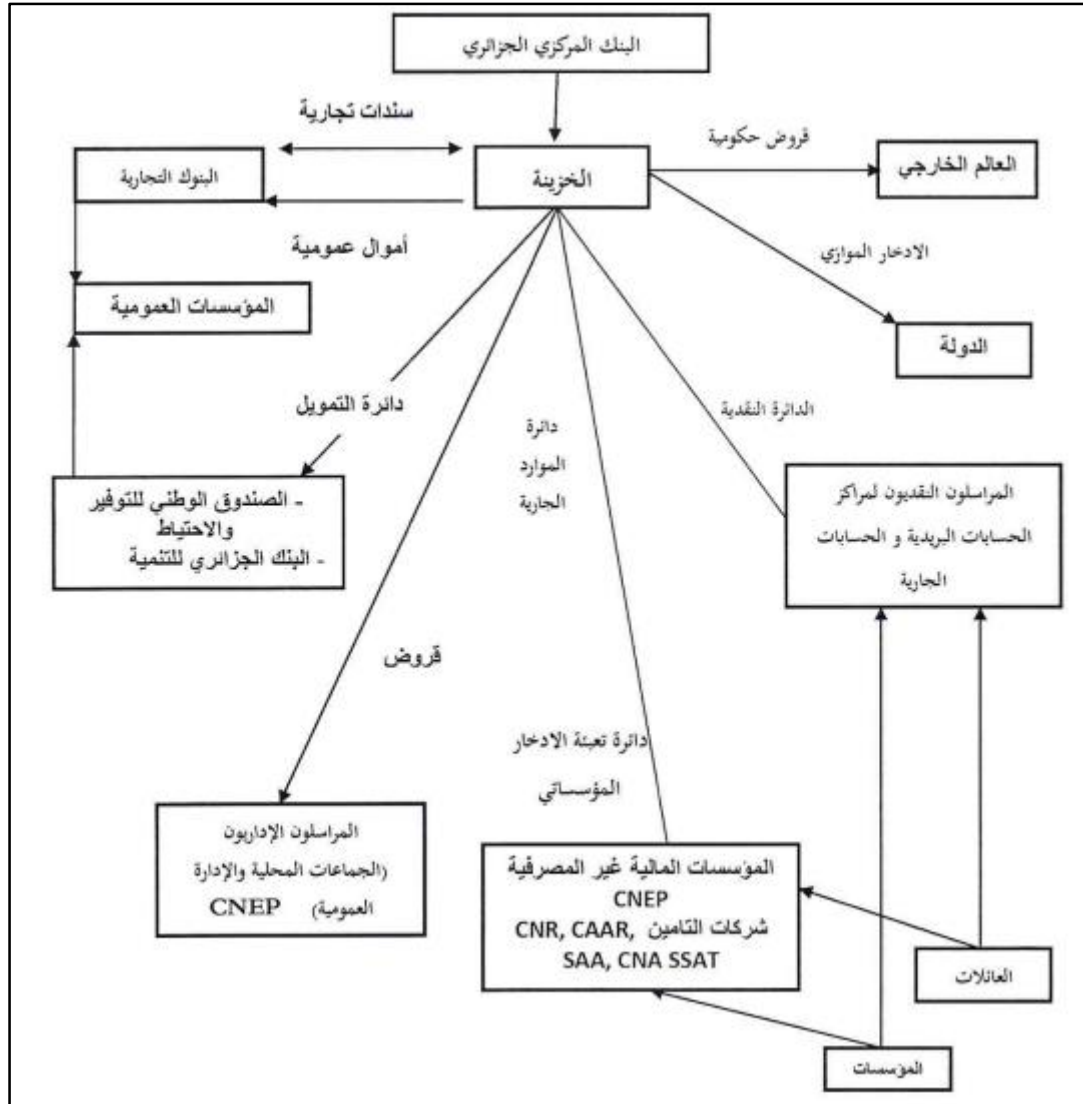
الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

إعادة تنشيط العمليات المصرفية التقليدية كتعبئة المدخرات و منح القروض، كل هذا في اطار المخطط الوطني للقرض الذي ينسجم مع المخطط الوطني للتنمية و في نفس الوقت يراعي المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية. و بفضل هذا القانون اصبح للبنوك و المؤسسات المالية القدرة على طرح السندات للاكتتاب ونخص بالذكر سندات متوسطة وطويلة الاجل وفي هذا الشأن كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو اول بنك يقوم باصدار هذا النوع من السندات للاكتتاب من قبل الجمهور وجاءت السندات التي اصدرها تحت تسمية السندات الذهبية او سندات القمح الذهبي. (بطاهر، 2006، صفحة 152)

بالاضافة الى كل ذلك وفي اطار ادارة المخاطر ومراقبة الانشطة المصرفية و الاشراف عليها جاء هذا القانون بانشاء هيئات رقابية تابعة للسلطة النقدية وهم هيئتين. الهيئة الاولى تنفيذية وهي لجنة مراقبة عمليات البنوك و هيئة اخرى استشارية وهي السلطة الوطنية للقرض. وابتداءا من سنتي 1987 و 1988 ومع خروج الخزينة العمومية رسميا من المهام " الاستثنائية التي كانت موكلة اليها و المتمثلة في تمويل الاقتصاد كما يوضحه الشكل رقم (28)، تنفست المؤسسات المالية و المصرفية الاخرى وبدأت ملامح الاستقلالية تتجلى على انشطتها خاصة في مجال التمويل و ادارة المدخرات كما يسمح للمؤسسات طالبة القروض بالتفاوض المباشر مع المؤسسات و البنوك المقرضة الى ان هذه الاستقلالية لم تتجسد على ارض الواقع بسبب الديون التي كانت على عاتق المؤسسات ولم تتمكن من التخلص منها.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الشكل رقم 4-5: الهيكل التمويلي للنظام المالي والمصرفي الجزائري الى غاية سنة 1987



المصدر: بن شنو فريدة. (2015). "الإصلاحات البنكية في الجزائر تطوّر واقع وفاق" اطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر. الصفحة 150.

لهذا تم اصدار القانون رقم 01-88 الصادر سنة 1988 و هو قانون متمم ومعدل للقانون الذي سبقه اي قانون 1986 وكان قد جاء هذا القانون التوجيهي للنشاط المؤسسات العمومية الاقتصادية من اجل اعطاء الاستقلالية الحقيقية للبنوك في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد وبهذا اصبحت البنوك عبارة عن مؤسسات ذات شخصية معنوية وتجارية تخضع لمبدأ الاستقلال المالي و تسعى لتحقيق التوازن المحاسبي، اي ان نشاطها اصبح تجاريا بحثا تسعى الى تحقيق اقصى

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

حد من الأرباح وتجنب المخاطر و الخسائر عملاً بمبدأ "الربحية و السيولة" كما جاء هذا الأمر من أجل تعزيز الدور الأساسي للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية. (مفتاح، 2005، صفحة 114)

الفرع الثاني: قانون النقد و القرض 90 – 10

في إطار توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتماشياً مع التغييرات التي تنجر عن ذلك، جاء قانون النقد و القرض كوثبة نوعية وحاسمة في القطاع المصرفي الجزائري حيث كان يهدف هذا القانون إلى الحد من التمويل القائم على ثنائية المديونية و التضخم و التوجه أكثر نحو تعزيز دور الوساطة المالية في توفير التمويلات اللازمة، كما يعتبر قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ 14 أفريل من سنة 1990 أول نص قانوني يؤسس ويحدد بنك الجزائر و صلاحياته كما أنه أول نص قانوني يتطرق للنظام المصرفي الجزائري و يقوم بتعريفه بشكل شامل و واضح. (بنك الجزائر، 2023) و يمكن تلخيص أهم ما جاء به هذا القانون في النقاط التالية: (زواوي فضيلة وآخرون، 2021، صفحة 77)

- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية و جعله سلطة نقدية حقيقية باستقلاله التام عن السلطات المالية و الخزينة العمومية و إعادة تنظيمه من خلال خلق هيئات جديدة تتولى إدارة البنك و تسييره و الإشراف عليه و مراقبته؛

- إعادة تنظيم و هيكله نشاط البنوك العمومية من خلال التخلي عن التخصص في التمويل و جعلها أكثر انفتاحاً في هذا المجال من أجل تعزيز دورها في الوساطة المالية من جهة و جعلها أكثر تنافسية خاصة مع انفتاح السوق على البنوك الخاصة و الأجنبية من جهة أخرى حيث أنه تم إزالة جميع العراقيل أمام نشاط و استثمار البنوك الخاصة و الأجنبية في القطاع المصرفي المحلي؛

- التخلي عن مركزية تسيير الموارد المالية من خلال إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة التمويل الموجه للقطاع العام مع تسقيف التسبيقات الموجه لها من قبل البنك المركزي و وضع حد لعجزها المالي، بالإضافة إلى إلزامها بدفع الديون التي عليها اتجاه البنك المركزي في أجل أقصاه 15 سنة.

هذه النقاط ترجمت من خلال المبادئ التي أتت بها قانون النقد و القرض، هذا القانون الذي أدخل تعديلات جذرية على القطاع المصرفي الجزائري بهدف تنظيم النظام المصرفي و تحديد دور الخزينة العمومية و السلطة النقدية و تشمل بعض المبادئ الأساسية لهذا القانون النقاط التالية:

أولاً: فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية

وهي تهدف إلى فصل القرارات النقدية عن القرارات الحقيقية من خلال وضع أهداف نقدية مستقلة تراعي الظروف النقدية وليس الحقيقية، حيث كانت في وقت سابق يتم اتخاذ القرارات

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

النقدية بناء على اساس القرارات الحقيقية و المرتبطة اساسا بالاقتصاد الحقيقي الكمي ، حيث لم تكن القرارات نقدية بحتة بل كانت ترجم لاحتياجات القطاع الحقيقي للتمويل. وتبني هذا المبدأ يسمح بتحقيق الاهداف المهمة التالية: (اشنهو، 2015، صفحة 175)

- تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل الانشطة الحقيقية (الاقتصاد)؛
- تفعيل الدور الطبيعي للبنوك في جمع الموارد في شكل مدخرات ومنح القروض حسب الشروط المطبقة اي تعزيز دورها في الوساطة المالية؛
- الائتمان الممنوح يصبح خاضعا للشروط الاقتصادية و جدوى المشاريع وليس لقرارات الدائرة الحقيقية.

ثانيا: الفصل بين الإدارة النقدية وميزانية الدولة:

وهو ما يحد من دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات العامة ويحدد قواعد وضوابط منح القروض، حيث كانت الخزينة سابقا وتنفيذا للدور الموكل لها بصفة استثنائية لتمويل الاقتصاد تحصل على كافة احتياجاتها من الموارد المالية من البنك المركزي عن طريق الاصدار خاصة عندما لا تكون الميزانية المخصصة للتمويل غير كافية، هذا الامر الذي جعل السياسة النقدية غير فعالة وساهم في تفاقم الاوضاع النقدية وارتفاع معدلات التضخم ناهيك عن التعدي على سلطة البنك المركزي كمؤسسة نقدية مستقلة هدفا تحقيق التوازن و الاستقرار في النظام المالي، جاء هذا المبدأ ليحد من تدخلات السلطة المالية ممثلة بالخزينة العمومية وفك سلطتها على البنك المركزي كسلطة نقدية هذا من جهة، من جهة اخرى كان هذا المبدأ يهدف الى تحفيز الاقراض المدروس و الغير موجه من قبل البنوك التجارية. (زواوي فضيلة وآخرون، 2021، صفحة 78)

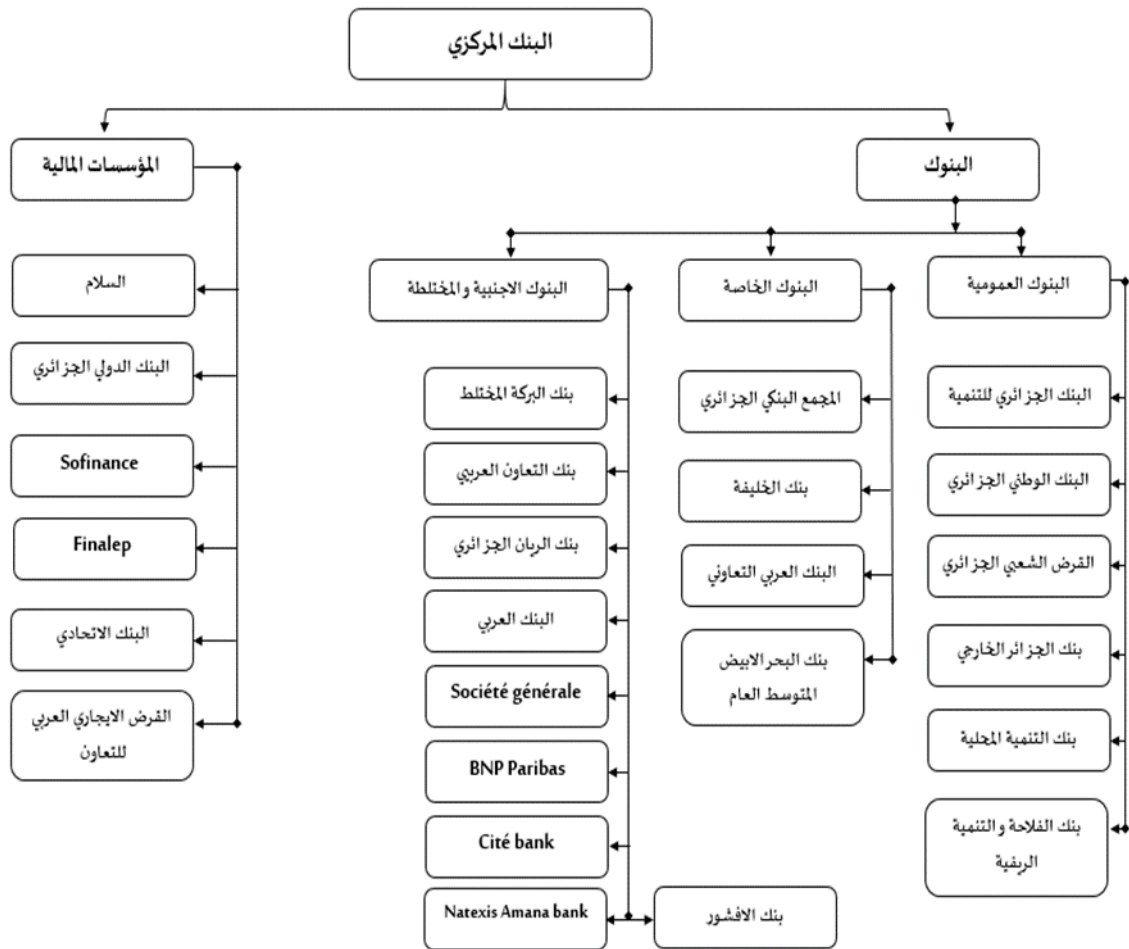
ثالثا: إنشاء سلطة نقدية مستقلة

جاء قانون 90-10 من اجل الغاء تعدد السلطات النقدية و إنشاء سلطة نقدية واحدة ومستقلة من اجل الاشراف على السياسة النقدية وتنفيذها بدلا من جهات متعددة كما كان سابقا حيث كانت وزارة المالية هي من تتحكم في اغلب الامور النقدية بالاضافة الى الخزينة العمومية التي كانت تسيطر على قرارات وسيادة البنك المركزي فقام هذا القانون بانشاء هيئة جديدة مختصة في هذا المجال وسماها " مجلس النقد والقرض" مكلف بكل ما يتعلق بالسلطة النقدية وله كافة الصلاحيات التي تخوله ووحده فقط في اتخاذ الاجراءات والقرارات التي يراها مناسبة طبعا تم انشاء هيئة اخرى معنية بمراقبة تنفيذ كافة الاجراءات الصادرة عن المجلس وهي اللجنة المصرفية

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

والتي لها الصلاحيات الردعية وفق ما يخوله لها القانون. هذه الهيئات بطبيعة الحال تابعة للبنك المركزي باعتباره أعلى سلطة نقدية في البلاد. (اشهيو، 2015، صفحة 176) ويمكن توضيح هيكل النظام المصرفي الجزائري في إطار قانون النقد والقرض 10-90 و الذي كان قد فتح المجال أمام اعتماد العديد من البنوك الخاصة و الاجنبية وحتى المؤسسات المالية الجديدة من خلال الصلاحيات التي تم منحها لمجلس النقد و القرض في هذا الإطار. في الشكل التالي:

الشكل رقم 4-6: هيكل النظام المالي والمصرفي الجزائري في إطار قانون 10-90 للنقد والقرض



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما ورد سابقا مع الاستعانة بدراسة (عزي، خ. مسعودي، ز. زلامي، ر، 2021، الصفحات 306-307)

المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد والقرض

بعد اصدار قانون النقد و القرض 90 – 10 تبين انه غير كافي من اجل تنشيط النظام المصرفي، لهذا لجأ بنك الجزائر الى الخوض في مجموعة من التعديلات باتخاذ العديد من الاجراءات و القيام باصدار اوامر معدلة و متممة لهذا القانون، كان من بين اول الاجراءات التي تم اتخاذها

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

سنة 1992 هي تكليف مجموعة من البنوك الأوروبية و الآسيوية المتطورة من اجل مراجعة حسابات البنوك العمومية تمهيدا لخصخصتها، طبعاً هذا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي فرضها عليها من اجل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. اما بالنسبة للبنوك التجارية فقد تم إعادة رسميتها بالتعاون مع البنك الدولي ولواقعه ابتداءً من سنة 1995 حيث كان الحد الأدنى لرأس المال مرجحاً للمخاطر المعتبرة في حدود 5% سنة 1996 وفي هذا الاطار استفادت مجموعة من البنوك العمومية من تحويلات مالية تجاوزت 10 مليار دينار من اجل إعادة تكييف رأس مالها وفق المتطلبات الجديدة لرأس المال .

الفرع الاول: تعديل سنة 2001

منذ اصدار القانون الاساسي للنقد و القرض سنة 1990 والى غاية 2001 ونظراً للعديد من الاختلالات و النقائص التي تم تسجيلها في هذا القانون كان لا بد ان يتم اضافة وتعديل بعض الاحكام التي جاء بها، وعلى هذا الاساس وبعد مرور 10 سنوات وبالضبط في 27 فيفري عام 2001 تم اصدار الامر الرئاسي رقم 01-01 و المتعلق اساساً باعادة تنظيم بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض على وجه الخصوص حيث جاء هذا الامر بالنقاط التالية: (بهناس.ع ، بن احمدل، 2013، صفحة 37)

- فصل مجلس النقد و القرض الى هيئتين أو جهازين، الجهاز الاول وهو المكلف بادارة وتسيير بنك الجزائر ضمن الصلاحيات المخولة له قانونياً ويتكون من مجلس الادارة حيث وبموجب هذا الامر اصبح مجلس الادارة يتكون من محافظ رئيس ونوابه كأعضاء في مجلس الادارة بالاضافة الى ثلاث موظفين يتم تعيينهم نظراً لخبرتهم في الامور المالية و المحاسبية من طرف رئيس الحكومة. اما الجهاز الثاني فهو يتكون اساساً من مجلس النقد والقرض وعلى هذا الاساس كلف بادارة السياسة النقدية و ابعاده تماماً عن التدخل في ادارة بنك الجزائر.

و وفقاً لهذا الامر يمكن ملاحظة انه تم التشديد على بنك الجزائر والحد من استقلاليته من خلال توسيع اساليب تدخل الحكومة في مهامه خاصة تعيين اعضاء مجلس الادارة.

الفرع الثاني: تعديل 2003

وكان الغرض من الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003 والمتعلق بالائتمان والنقد إلغاء القانون رقم 90-10 المؤرخ 14 أفريل 1990. الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003، المتعلق بالنقدية، الأمر رقم 1004 المؤرخ 26 أوت/أب/أغسطس 2010 المكمل والمعدل له. وهكذا، فإن المصرف المركزي،

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

المعروف الآن باسم مصرف الجزائر، يتمتع باستقلالية واسعة بموجب القانون، من الناحيتين العضوية والوظيفية على حد سواء.

يتولى المحافظ ومجلس الإدارة، الذي يرأسه المحافظ واثنين من المراقبين، مسؤولية إدارة البنك وتوجيهه ومراقبته، على التوالي. ويشكل مجلس المحافظين ثلاثة نواب للمحافظ وثلاثة موظفين من كبار المسؤولين، يتم اختيارهم لكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية. ويتم اختيار نواب المحافظ الثلاثة وفق نفس الإجراءات المعتمدة للمحافظ الذي يتم اختياره بمرسوم رئاسي. ويتم بمرسوم تنفيذي آخر اختيار باقي أعضاء مجلس الإدارة. يتم تعيين المراقبين وفق مرسوم رئاسي بناء على اقتراح تقدمه وزارة المالية ممثلة بحامل حقيبتها "وزير المالية". وسيكون لمجلس الإدارة السلطة المقبولة عادة لهذا النوع من الكيانات. (بنك الجزائر، 2023)

كما جاء هذا القانون من اجل تدعيم الجانب الردي لقانون النقد والقرض نظرا للتجاوزات التي شهدتها القطاع في تلك الفترة ونخص بالذكر فضيحة بنك الخليفة وكانت الجوانب الرديعية ممثلة في: (بهناس.ع ، بن احمد.ل، 2013، الصفحات 41-42)

- قمع جريمة الغش وتبييض الاموال من خلال ما جاء في المادة 80 و 91 من الامر 03-11 حيث اشارت المادة الاولى بالزامية ان يقوم مجلس النقد والقرض بالتحقيق من نشاط وخلفية الاشخاص الذين يريدون فتح بنوك حيث يجب على المجلس التاكيد من ان هذا الشخص غير متورط في جرائم تبييض الاموال أو تجارة المخدرات ، اما المادة الثانية فتتص على التحقيق من مصادر اموال ذلك الشخص.

- قمع جرائم افشاء السر المصرفي من خلال احكام المادة 177 التي تلزم جميع موظفي البنوك دون استثناء على الحفاظ على الاسرار المهنية الخاصة بالعمل المصرفي واي تجاوز لاحكام هذه المادة يخض صاحبها للعقوبات الجزائية الصادرة في هذا الشأن المتضمنة في المادة رقم 301 من قانون العقوبات. لكن تجدر الاشارة الى انه توجد مجموعة من الهيئات و المؤسسات التي يمكنها الحصول على هذه المعلومات وهي:

- اللجنة المصرفية؛
- السلطات العمومية المكلفة بعرض وتقديم مجموعة من المعلومات في هذا الشأن للهيئات الدولية؛

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

- الهيئات العمومية المكلفة بتسيير وإدارة البنك المركزي؛
 - البنك المركزي في تعاملاته مع البنوك المركزية للدول التي يعقد معها اتفاقيات تشمل هذه الاجراءات؛
 - السلطات القضائية.
- عرقلة السير الحسن لعمل اللجنة المصرفية من خلال ما جاء في المواد 136 و 137 من الامر 11-03 و التي تنص على ان يتم المعاقبة بالسجن لفترة تتراوح ما بين السنة الى الثلاث سنوات مع غرامات مالية تتراوح بين 05 ملايين دينار جزائري الى 10 ملايين دينار وهذا لكل شخص حاول عرقلة عمل اللجنة المصرفية من خلال رفض تقديم معلومات لها أو من خلال عرقلة ممارسة عملياتها الرقابية أو من خلال تزويدها بمعلومات مغلوبة قصد تضليلها.
- جرائم النصب و الاحتيال و خيانة الامانة وهذا وفق ما جاء في نص المواد 134 و 135 و التي تؤكد على مدى اهمية الالتزام بالصدق و الامانة في ممارسة الاعمال المصرفية حيث بينت المادة 135 انه يمنع منعاً باتاً من ممارسة اي عمل يتعلق بالنشاط المصرفي كل من ثبت تورطه في الاعمال الواردة في المادة 134 من الامر 11-03.

- جريمة استعمال اموال البنك لامور شخصية حيث وحسب المادة 131 من الامر 11-03 يعاقب كل من كانت له سؤ نية أو مع سبق الاصرار و التردد في استغلال اموال البنك لاغراض شخصية بالسجن من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من 05 ملايين دينار الى 10 ملايين دينار جزائري.

الفرع الثالث: تعديل 2010

- بعد ان كان الامر 11-03 قد قلص من صلاحيات البنك المركزي و استقلاليتة جاء الامر 10-04 ليعدل ويتمم امر 2003 ويعيد لبنك الجزائر مكانته كأعلى سلطة نقدية في البلاد. هذا الامر الذي صدر في 26 اوت من سنة 2010 كان قدر تطرق الى الكثير من النقاط بخصوص البنك المركزي و اعفائه من بعض الرسوم وغيرها كما يلي: (الجريدة الرسمية، 2010، الصفحات 11-15)
- حافظ هذا الامر على تعريف البنك المركزي السابق لكنه لم يكتفي بذلك فقد اضاف بعض النقاط الهامة كانت ابرزها انه لا يخضع لاجراءات المحاسبة العمومية ولا لرقابة مجلس المحاسبة كباقي المؤسسات العمومية، كما انه مؤسسة غير خاضعة لاجبارية التسجيل ضمن السجل التجاري، اما فيما يتعلق بممارسة نشاطه الاساسي فالبنك المركزي معفى من كافة اشكال الرسوم و الضرائب و الاعباء المماثلة؛

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

وجاءت المادة 35 من هذا الامر للتأكيد على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية و السيولة من احد الاهداف الرئيسية له و المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار وما يتطلبه ذلك من شروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و العمل على الحفاظ عليها لدعم نمو الاقتصاد و المحافظة على الاستقرار النقدي و المالي؛

- وفي اطار مهامه في اعداد حساب ميزان المدفوعات اصبح كل بنك أو هيئة أو شخص مجبر على تزويده بالمعلومات الصحيحة اللازمة من اجل تسهيل اتمام ذلك، بالاضافة الى انه يجب على كل بنك ينشط في الجزائر ان يمتلك حساب جاري دائن لدى بنك الجزائر من اجل تسوية المعاملات ، كما ورد في المادة 56 انه يلزم على بنك الجزائر ادارة وسائل الدفع ومراقبتها من اجل ضمان سلامتها كما منح له هذا الامر جميع الصلاحيات التي تخول له تأدية الاعمال الموكلة له في هذا الشأن، حيث يمكنه رفض دخول اي وسيلة دفع يرى ان ضماناتها غير كافية ؛

بالنسبة للنشاط الاجنبي في القطاع المصرفي فقد اكد هذا الامر انه لا يمكن لرأس المال الاجنبي المساهمة في راس مال البنوك و المؤسسات المالية الا بالشراكة مع رأس المال المحلي تحت قاعدة الاستثمار الشاملة (51/49). وعليه فان هذا الامر جاء من اجل تنظيم عمل البنك المركزي و توسيع قاعدة صلاحياته من أجل دعم أسس سلامة النظام المصرفي و مكوناته من خلال دعم وظيفة الرقابة الداخلية و الخارجية للنشاط المصرفي على جميع مكوناته.

الفرع الرابع: قانون 2023

وكان القانون رقم 09-23 المؤرخ 3 ذي الحجة 1444 الموافق ل 21 جوان 2023، والذي يلغي القانون رقم 03-11 المؤرخ 26 مارس 2003، يهدف إلى تعديل الإطار القانوني والتنظيمي من أجل معالجة عميقة للنظام المالي وجعله أكثر مرونة وتكيف مع التغيرات المالية والاقتصادية وكذلك التحديات التكنولوجية والتقنية للسماح بالانفتاح على الفرص الاقتصادية و الاستثمارية الجديدة. وهذا جزء من الإصلاحات المالية والاجتماعية والاقتصادية والتي بدأتها السلطات العمومية. ويدعو هذا القانون على وجه التحديد إلى تحسين حوكمة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وهيئة النقد والاستثمار، والهيئة المصرفية، وحتى بنك الجزائر. (بنك الجزائر، 2023)

كما يهدف هذا القانون إلى زيادة الشفافية وتعزيز قيادة بنك الجزائر للقطاع المصرفي.

اما بالنسبة لمجلس النقد و القرض و لمساعدته على مواكبة التطورات في المشهد المالي، تم منحه المزيد من الصلاحيات ضمن ما تنص عليه الواج و القوانين. بالإضافة إلى ذلك، فإنه تم توسيع

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

نطاق تلك الصلاحيات لتشمل اعتماد الوسطاء المستقلين والبنوك الرقمية والبنوك الاستثمارية ومقدمي خدمات الدفع، كما تم أيضا منحه صلاحية الموافقة على افتتاح مكاتب الصرافة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القانون جاء ليعزز وظائف الرقابة والحوكمة للجنة المصرفية. (وزارة المالية، 2023)

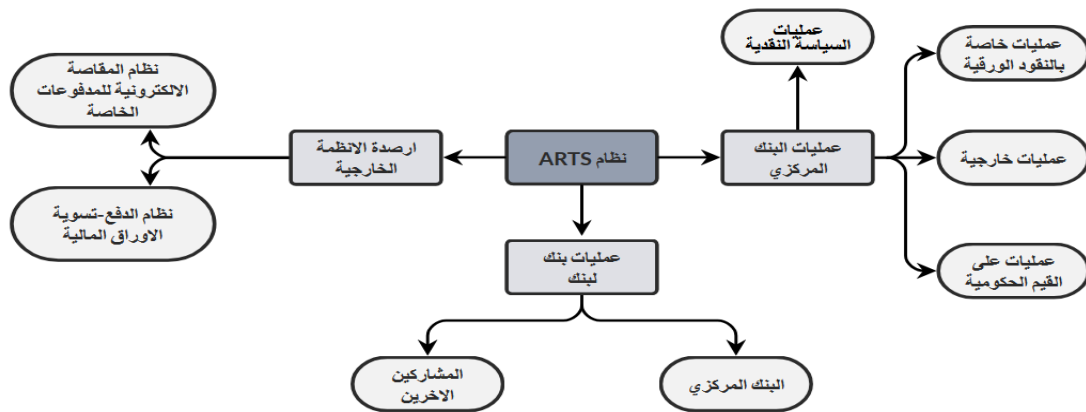
المطلب الخامس: انظمة الدفع في القطاع المالي الجزائري

في محاولة منه لمواكبة التطورات الحاصلة عالميا في مجال الدفع قام البنك المركزي الجزائري باستحداث انظمة دفع تتماشى مع هذه التطورات من جهة وتراعي خصائص النظام المصرفي المحلي من جهة اخرى، وعليه ومن اجل ضمان سلامة عمليات دفع و تحويل الاموال بين المصارف قام بانشاء نظامين للدفع كالآتي:

الفرع الاول: نظام الدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة المستعجلة (ARTS)

صادق محافظ بنك الجزائر على النظام رقم 04-05 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 و المتعلق بأنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل بعد مداولات مجلس النقد و القرض واعتماده من قبله. وعرفته المادة الثانية من هذا القانون على انه " نظام للتسوية بين البنوك للمدفوعات و التحويلات الفورية للمبالغ الكبيرة من طرف المشاركين في هذا النظام". وتتم عمليات الدفع بين البنوك وفق نظام ارتس (ARTS) و التي هي اختصار ل (Algeria Real Time Settement) دون الخضوع للمقاصة اي على أساس اجمالي العمليات المسجلة في الوقت الحقيقي على حسابات التسوية المفتوحة. للاشارة يتم فتح حسابات التسوية لابرام اتفاقيات بين بنك الجزائر و البنوك المشاركة في هذا النظام. و الشكل التالي يوضح طبيعة المعالجة حسب نظام ارتس (ARTS):

الشكل رقم 4-7: التحويلات المعالجة وفق نظام (ARTS) حسب طبيعة العملية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

تجدر الإشارة الى انه بدأ العمل بهذا النظام رسميا مع مطلع عام 2006، حيث منذ ذلك الوقت والى يومنا هذا وهو يعمل باستمرار وبشكل فوري كل يوم من الساعة الثامنة صباحا الى غاية الساعة السابعة مساء على معالجة العمليات القائمة بين البنوك و السوق المالي من جهة و تسوية الارصدة التي يتم صيها من طرف غرفة المقاصة التقليدية تمهيدا لزوال هذه الاخيرة وتعويضها كليا بالمقاصة الالكترونية من جهة اخرى.

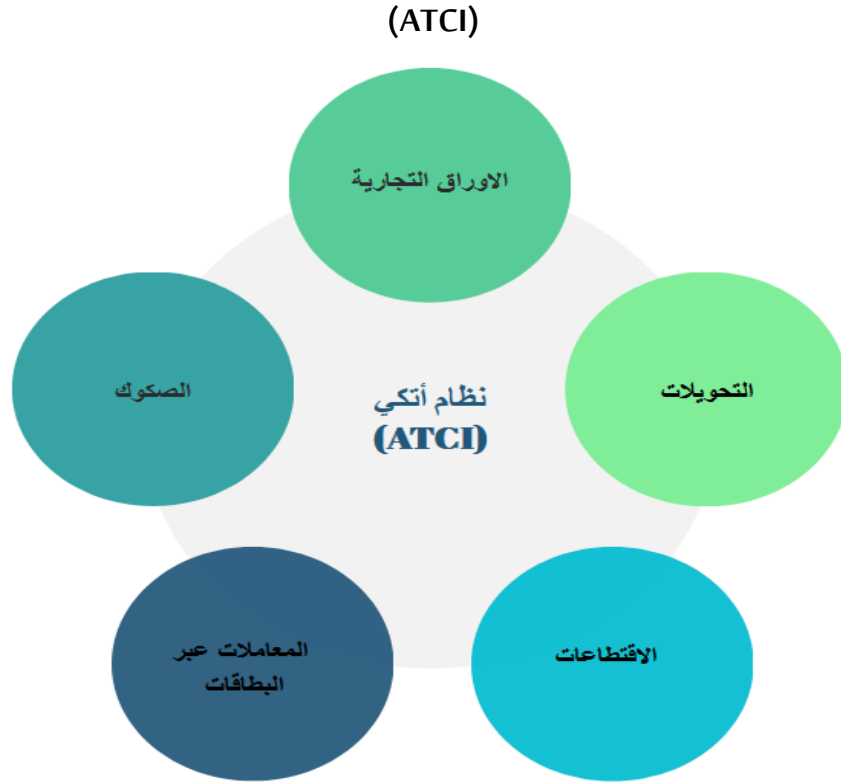
الفرع الثاني: نظام الجزائر للمقاصة الالكترونية (المسافية) ما بين المصارف

وضع بنك الجزائر هذا النظام من اجل معالجة التسديدات الخاصة بالجمهور العريض و اطلق عليه تسمية " نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك " أتكي (ATCI)، حيث ان هذا النظام لا يقبل الا التحويلات التي تقل قيمتها عن 01 مليون دينار جزائري حيث ان أي اوامر تحويل يفوق قيمتها هذا المبلغ تعالج على مستوى النظام الاول للمدفوعات كبيرة الحجم (ARTS) ويتم على مستوى هذا النظام المقاصة الالكترونية للصكوك و التحويلات و السندات و الاقطاعات الاتوماتيكية والسحب و الدفع باستخدام البطاقات البنكية.

يشتغل نظام اتكي وفق مبدأ المقاصة ذات الاطراف المتعددة لاوامر الدفع التي تقدم من طرف المشاركين في هذا النظام، بعد حساب أرصدة العمليات الصغيرة على مستوى هذا النظام يتم تحويلها الى نظام (ARTS) من اجل تسويتها، يسير نظام أتكي (ATCI) من قبل شركة ذات اسهم تسمى مركز المقاصة المصرفية المسبقة (CPI) وهي مؤسسة تابعة لبنك الجزائر. يقوم نظام اتكي على نفس مبدأ المقاصة التقليدية حيث يقوم المشاركون في هذا النظام بتكوين صندوق ضمان يستخدم من اجل تغطية رصيد المقاصة السالب لاحد المشاركين أو لمجموعة منهم، يخضع هذا النظام لاشراف بنك الجزائر وتحت راقبته الشخصية من اجل ضمان سلامة و امان اتمام عمليات التسوية بالشكل الذي يعود بالايجاب على استقرار النظام المصرفي الجزائري. (بنك الجزائر، 2023) و الشكل الموالي يوضح أهم العمليات و وسائل الدفع التي يمسهها هذا النظام وفق ما جاء في تقرير الجزائر السنوي لعام 2022:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

الشكل رقم 4-8: التحويلات التي يتم معالجتها وفق النظام البياني للمقاصة الالكترونية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022

المبحث الثاني: تحليل اهم مؤشرات القطاع المالي في الجزائر خلال (2013-2022)

قبل الشروع في تحليل النتائج الرئيسية لتقييم استقرار النظام المالي في الجزائر خلال السنوات الاخيرة. تجدر الاشارة انه لم يكن للأزمة العالمية أي تأثير فعلياً على النظام المالي الجزائري، الذي يظل مستقراً بشكل عام وهذا ليس لانه قوي بل لانه متخلف تماماً. وكانت الضوابط المنتشرة على سعر الصرف، والملكية العامة واسعة النطاق، ووفرة التمويل المحلي، سبباً في حماية البنوك من الصدمات الخارجية. وقد دفعت إصلاحات القطاع المالي إلى حماية إضافية بسبب ظهور الاضطرابات المالية العالمية والإقليمية السياسية، مع توقف خصخصة البنوك وتعليق الإقراض الاستهلاكي. كما أحرزت السلطات تقدماً في عدد من المجالات المتعلقة بتنفيذ توصيات تحديث برنامج تقييم القطاع المالي.

المطلب الاول: نظرة عن مكونات النظام المالي والمصرفي الجزائري

29 ديسمبر من سنة 2022 تاريخ الانطلاق الرسمي للعمل من قبل البنك الجديد الذي دخل حيز الخدمة تحت اسم البنك الوطني للاسكان ليزيد حصة البنوك العمومية في القطاع المصرفي

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الجزائري وكذا حجم القطاع المصرفي ككل حيث أصبح النظام المصرفي الجزائري يضم في مجمله 28 بنكا ومؤسسة مالية حتى ديسمبر 2022، كل هذه البنوك مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة. ومن الجدير بالذكر أن اثني عشر (12) بنكا من بين 20 بنكا النشطة في الساحة المالية تقوم بتقديم منتجات وخدمات تتعلق بالتمويل الإسلامي خاصة مع التوجه الجديد للحكومة الذي يهدف الى جذب و تعبئة المدخرات الوطنية التي يتفادا اصحابها التعامل مع البنوك الربوية. و حسب نوعية الخدمات و المنتجات المالية المقدمة، تتوزع المؤسسات المالية و البنوك في النظام المصرفي الجزائري الى سبعة (07) بنوك عمومية و ثلاثة عشر (13) بنكا تابعا للقطاع الخاص كلها برأس مال أجنبي ما عدا بنكا واحدا يعد رأس ماله مختلط ، هذا فيما يخص البنوك اما فيما يخص المؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر فيقدر عددها ب سبعة (07) مؤسسات مالية. منها مؤسستان (02) عموميتان تعنى بتقديم خدمات مالية ذات طابع عمومي و خمس (05) مؤسسات اخرى ذات أنشطة متخصصة في التأجير التمويلي منها ثلاث (03) مؤسسات تابعة للقطاع العمومي ايضا بالاضافة الى انه قد تم تأهيل (01) تعاونية (تعاضدية) للتأمين الفلاحي لمزاولة الأعمال المصرفية وحصولها على صفة مؤسسة مالية نهاية سنة 2009 لتضاف الى عدد المؤسسات العمومية. (التقرير السنوي 2022، 2023) ويمكن توضيح تطور حجم القطاع المصرفي الجزائري من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 4-1: حجم ومكونات القطاع المصرفي الجزائري

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المصارف العمومية	06	06	06	06	06	06	06	06	06	07
المصارف الخاصة	13	14	14	14	14	14	14	14	13	13
مجموع المصارف	19	20	20	20	20	20	20	20	19	20
المؤسسات المالية العمومية	06	06	07	07	07	06	06	06	06	06

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

02	02	02	02	02	02	02	02	03	03	المؤسسات المالية الخاصة
08	08	08	08	08	09	09	09	09	09	مجموع المؤسسات المالية
28	27	28	28	28	29	29	29	29	28	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2013 الى غاية 2022.

عرف حجم النظام المالي الجزائري استقرارا من حيث عدد مكوناته حيث تراوحت في مجملها بين 27 و 29 مصرفا و مؤسسة مالية، وكان عاملي الانتشار و الوصول خلال هذه الفترة هو العامل الرئيسي حيث عملت جل المصارف و المؤسسات المالية على تعزيز تواجدها في مختلف أنحاء البلاد من اجل تعزيز مؤشرات العمق و الاختراق المالي من خلال دعم شبكت فروعها ووكلائها بالاضافة الى توفير اكبر قدر ممكن من الصرافات الالية و ماكينات الدفع .

وكما هو معروف في الجزائر، فإن القطاع العام يهيمن على معظم المجالات، والقطاع المصرفي ليس الاستثناء. لكن على الرغم من هيمنة البنوك العامة التي شهدت زيادة في كثافة شبكة فروعها ووكلائها نظراً لأهمية انتشارها وتواجدها في كافة أنحاء البلاد.

فقد زاد وكلاء الخدمات المصرفية الخاصة في السنوات الأخيرة، حيث يمثل القطاع الخاص ما يقرب من ربع شبكة الوكلاء على الصعيد الوطني، ولكن صناعة الخدمات المصرفية الخاصة غالباً ما تركز على وجودها في شمال البلاد من خلال شبكة من وكلاء الخدمات المصرفية الخاصة. في حين أن شبكة المؤسسات المصرفية العمومية تغطي كافة أنحاء التراب الوطني.

المطلب الثاني: تحليل صلابة القطاع المالي الجزائري

انطلاقاً من الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2008 قام بنك الجزائر بمراجعة قانون النقد والقرض و الذي تولد عنه القانون رقم 03-11، وهو تغيير تصحيحي و نوعي للقانون رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت من سنة 2010، وذلك من أجل تعزيز استقرار النظام المصرفي الجزائري و دعم مؤشرات صلابته وجعله اكثر مقاومة للزمات المالية المحتملة. (ط. عباسي ، ع.ولاد زاوي، 2019، صفحة 470) وبناء على توصيات البعثة الخاصة بتقييم النظام المالي الجزائري سنة 2013 و بهدف تعزيز ومواصلة تطوير دور الرقابة الإشرافية لبنك الجزائر في إطار دعم صلابة وسلامة النظام المصرفي الجزائري و منذ شهر فيفري 2014 تخضع البنوك و المؤسسات المالية الناشطة

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

في القطاع المالي الجزائري للقواعد الاحترازية و المالية الجديدة و نخص بالذكر النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فيفري من سنة 2014 الموافق ل16 ربيع الثاني عام 1435، والذي يتضمن تحديد وتعريف الاموال الخاصة وهيكلها بالنسبة للبنوك و المؤسسات المالية، حيث انه يتوجب على البنوك و المؤسسات المالية الحرص على احترام نسب الملاءة المالية التالية: (بنك الجزائر، 2020، صفحة 90)

- نسبة الملاءة الكلية (نسبة الأموال الخاصة الكلية):

و التي تحسب بقسمة قيمة رأس المال التنظيمي على الاصول المرجحة بالمخاطر حيث انه يجب ان لا تقل هذه النسبة عن الحد الأدنى المقدر ب9,5% بين مجموع اموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القروض (الائتمانية) و المخاطر التشغيلية (النشعيلية) و مخاطر السوق و التي تتوزع كما يلي:

• نسبة الملاءة القاعدية (نسبة الأموال الخاصة القاعدية) و التي تحسب بقسمة قيمة رأس المال القاعدي على الاصول المرجحة بالمخاطر حيث انه يجب ان لا تقل هذه النسبة عن الحد الأدنى المقدر ب7% .

• وسادة امان تتكون في الاساس من الأموال الخاصة القاعدية وتغطي ما يقارب 2,5% من الاصول المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان ، المخاطر التشغيلية- عملياتية- و مخاطر السوق). وعليه تصبح الصيغة المحدثة لنسبة الملاءة المالية الكلية كما يلي:

$$\text{معدل الملاءة} = \frac{\text{الاموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض مرجحة} + \text{مخاطر العملياتية مرجحة} \times 12.5 + \text{مخاطر السوق مرجحة} \times 12.5} \leq 9.5\%$$

حيث انه كلما ارتفعت هذه النسبة كانت البنوك قادرة على مواجهة المخاطر المحتملة دون المخاطرة أو المساس برأسمالها. وتجدر الاشارة الى انه قد كانت نسبة الملاءة المطبقة سابقا مقدرة ب8% و التي جاء بها القانون رقم 74-94 الصادر سنة 1994 و الذي كان تحت فترة تجريبية الى غاية 1999. (ط. عباسي ، ع.ولاد زاوي، 2019، صفحة 471)

كما انه و بالنسبة لوسادة الامان التي تم تحديدها سابقا وفقا لمقررات واحكام المادة 4 من النظام 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 و المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية ونظرا للازمة التي يعاني منها القطاع بسبب الظروف السائدة و المتمثلة في جائحة فيروس كورونا (Covid19) و للتخفيف من وطئته على البنوك و المؤسسات المالية ؛ فقد قررت السلطات

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

النقدية في البلاد ممثلة في البنك المركزي مع مطلع شهر ماي من سنة 2020 اعفاء البنوك و المؤسسات المالية منه و بالتالي يصبح معدل الملاءة المالية يقدر ب 7% فقط وعلى هذا الاساس سيتم تقييم كل فترة و المعدل المطبق فيها كما يلي:

الجدول رقم 2-4: نسب الملاءة المالية المطبقة في فترة الدراسة

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
النسبة المطبقة	8 %	9,5 %							7 %		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

وسنعرض في الجدول الموالي تطور نسب الملاءة المالية في النظام المصرفي الجزائري ونقارنها بالنسب القانونية الدنيا المفروضة من قبل بنك الجزائر من جهة ومع النسبة المحددة من قبل لجنة بازل للسيولة المصرفية و التي كانت ضمن اتفاقية بازل الثالثة

الجدول رقم 3-4: نسب الملاءة المصرفية في الجزائر ما بين سنتي 2013 و 2022

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ملاءة المصارف العمومية (%)										
الكلية	(N/D)	14,71	17,75	18,37	19,58	19,24	17,81	18,95	22,21	21,04
القاعدية	(N/D)	11,65	14,64	15,42	14,33	14,43	13,49	14,58	17,60	17,56
ملاءة المصارف الخاصة (%)										
الكلية	(N/D)	20,40	20,99	20,32	18,92	18,20	18,81	20,29	19,06	19,33
القاعدية	(N/D)	19,68	20,26	19,64	18,14	17,43	18,03	19,46	18,24	18,52
ملاءة القطاع المصرفي الجزائري (%)										
الكلية	21,5	16,02	18,40	18,75	19,45	19,05	17,99	19,17	21,60	21,53
القاعدية	15,51	13,31	15,76	16,25	15,03	14,98	14,26	15,38	17,72	17,74

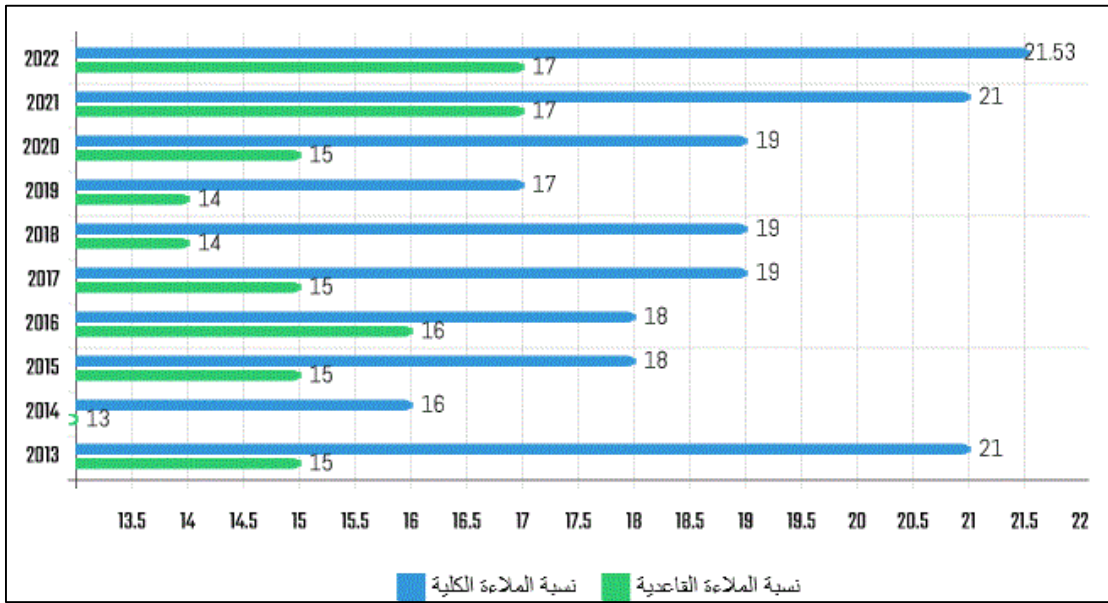
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية

من الجدول اعلاه نلاحظ أن الزيادة في نسبة الملاءة المالية للجهاز المصرفي الجزائري تجاوزت النسبة القانونية المنصوص عليها قبل عام 2014، و التي كانت فيها نسبة الملاءة المالية للبنوك و المؤسسات المالية ضمن نطاق 8% ، والتي ارتفعت إلى 9.5% في عام 2014 . ويرجع ذلك إلى قيام البنوك بزيادة مستويات احتياطياتها للوفاء بشروط و متطلبات الملاءة المفروضة من قبل بنك الجزائر حيث عرفت نسبة الملاءة الكلية و كذلك القاعدية زيادة متواصلة من سنة 2014 الى غاية

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

2017. ومن الجدير بالذكر أن النسبة المسجلة بعد 2013 انخفضت بسبب ان النسبة الجديدة المطبقة ارتفعت الى 9.5% في سنة 2014 حيث ضمت زيادة على نسبة الملاءة القاعدية و المقدره ب 7% نسبة اضافية قدرت ب 2.5% كوسادة امان اضافية لان نسبة الملاءة المالية بدأت تأخذ في الاعتبار جميع المخاطر المحتملة و المتمثلة في مخاطر القروض و المخاطر العمليانية بالاضافة الى مخاطر السوق ، لكنها لا تزال أعلى من النسبة المنصوص عليها في مقررات بازل 3 و المقدره ب 9.5%.

الشكل رقم 4-9: تطور ملاءة النظام المصرفي الجزائري خلال العشريه الاخيره



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

على المستوى الكلي، و بعد أن شهد انخفاضات في العامين الماضيين، بدأ مؤشر الملاءة الإجمالية للصناعة المصرفية في الجزائر بالتحسن مع نهاية عام 2020، حيث وصل إلى 19.17%، مرتفعا من 17.99% في عام 2019 هذا بعد ان كان قد انخفض مقارنة بالعام السابق (2018) حيث كانت تقدر ب 19.05%. و واصل الارتفاع في سنة 2021 ليسجل 21.60% ثم يعود ويسجل انخفاضا طفيفا سنة 2022 قدره 21.53% و يعود هذه الزيادات الى الانخفاض المسجل في وزن المخاطرة في عام 2020 (-0.3%)؛ حيث ساهم ذلك بنسبة +0.7% في تطوير الملاءة الإجمالية هذا من ناحية؛ اما من ناحية أخرى، فقد ساهمت الزيادة المسجلة في رأس المال التنظيمي بمقدار 3.9% في تحسن مؤشر الملاءة الكلية بمقدرا 0.05%. وبشكل عام، كان لهذه المساهمات تأثير إيجابي قدره 0.77% على نسبة الملاءة الإجمالية. ونفس الشيء حدث نسبة الملاءة القاعدية 1 للنظام المصرفي 15.38%، مقارنة ب 14.26% في نهاية عام 2019 وترجع هذه الزيادة إلى تحقيق

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

تحسن في نسبة حقوق الملكية ب 5.3% في نفس الوقت عرف المخاطر المرجحة انخفاضا قدره 0.3% .

في سنة 2022 سجلت نسبي الملاءة الكلية و القاعدية مستويات اعلى من الحد الادنى المطلوب ما جعل البنوك و المؤسسات المالية تمارس نشاطها بكل اريحية خاصة وانها استفادت من الاجراءات الاحترازية التي اقرها بنك الجزائر بموجب الامر رقم 12-2021 المؤرخ في 30 من شهر ديسمبر 2021 تزامنا مع انتشار فيروس كورونا حيث انها لم تعد مجبرة على الاحتفاظ باحتياطات اضافية كوسادة امان هذه الاخيرة التي تم اقرارها سنة 2014 ضمن القانون 01-14 وعليه تم تسجيل تحسن في نسب الملاءة المالية الكلية وكذا القاعدية في سنوات 2020 ، 2021 ، و 2022 نتيجة لمجموعة من العوامل التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاجراءات الاحترازية التي اقرها البنك المركزي لصالح البنوك و المؤسسات المالية؛
- قانون التمويل الخاص و الذي تم وقف العمل به في مارس 2022؛
- تحسن في مستوى راس المال التنظيمي (حقوق الملكية)؛
- انخفاض في اوزان المخاطر المرجحة.

المطلب الثالث: تحليل سيولة القطاع المصرفي الجزائري

يعتمد البنك المركزي الجزائري على نسبتين للسيولة مستمدتين من المؤشرات التي تم طرحها من قبل صندوق النقد الدولي عام 2006 و التي جاءت ضمن حزمة من المؤشرات الاخرى التي تدخل ضمن مؤشرات تقييم صلابة الانظمة المصرفية و هذان المؤشران هما : (ط. عباسي ، ع.ولاد زاوي، 2019، صفحة 472)

- نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول وتقيس حجم الاصول السائلة في البنوك الى اجمالي اصولها و التي تعطي نظرة عن قدرة البنك على مواجهة متطلبات السيولة المحتملة لديه وصيغتها الرياضية كما يلي:

$$100 \times \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- نسبة الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل والتي تدل قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الاجل بواسطة اصوله السائلة و صيغتها كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

$$100 \times \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{خصوم قصيرة الأجل}}$$

و الجدول الموالي يوضح تطور نسب السيولة المصرفية في الجزائر خلال فترة الدراسة و الممتدة من سنة 2013 الى سنة 2022 .

الجدول رقم 4-4: نسب السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2022

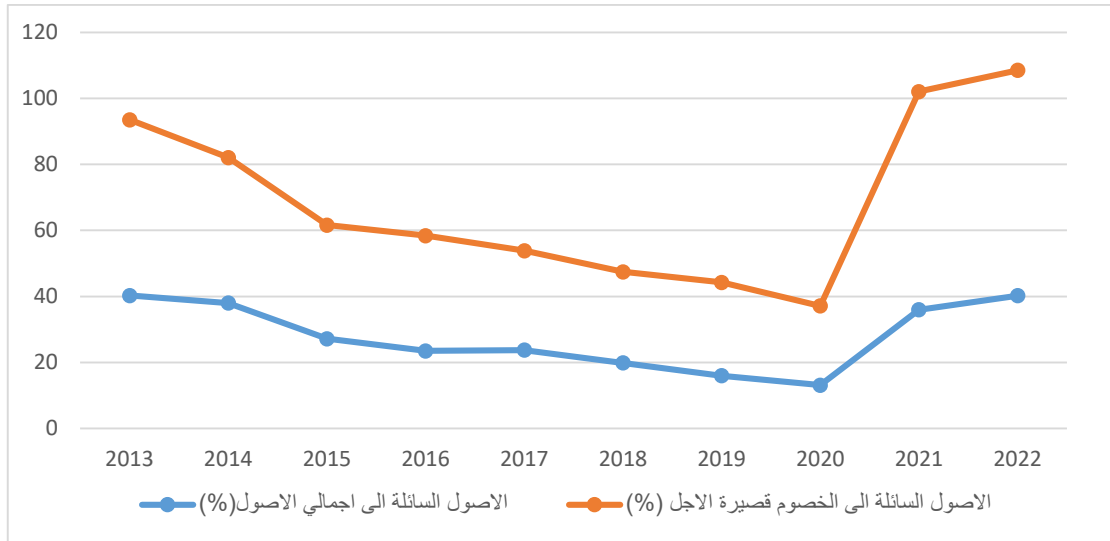
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاصول السائلة الى اجمالي الاصول (%)	40,26	38	27,2	23,5	23,74	19,84	15,97	13,11	35,98	40,22
الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل (%)	93,52	82,1	61,6	58,4	53,86	47,45	44,23	37,14	102,06	108,53

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

وعلى عكس الفترة التي شهد فيها النظام المصرفي الجزائري فائضاً في السيولة المصرفية، والتي استمرت من عام 2002 حتى نهاية عام 2014، فإن ارتفاع معدلات القروض الممنوحة سواء المتوسطة أو الطويلة الأجل، لعب دوراً محورياً وهاماً في المنحنى التنافسي للنسب السيولة المصرفية ممثلة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول و التي عرفت انخفاضا متسلسلا من نسبة 40.26 % سنة 2013 وهي اعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة الى نسبة 13.11 % سنة 2020 كادنى نسبة تم تسجيلها حيث ان الكثر من العوامل وخاصة منها الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة وخاصة تراجع الإيرادات البترولية وتقلص الاحتياطات من العملة الصعبة اضافة الى ارتفاع معدلات التضخم و البطالة لتنتهي مع انكماش الاقتصاد العالمي جراء القيود التي فرضها انتشار الفيروس القاتل كورونا 19 حيث كان لها الاثر الكبير على تراجع نسب السيولة المصرفية وادى بها الحال الى التدهور الحاد حيث بلغت نسبة الانخفاض من سنة 2013 الى غاية 2020 ال 27.25 % ، وكذلك الحال بالنسبة لنسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل التي انخفضت من 93.52% في 2013 الى 37.14% سنة 2020. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

الشكل رقم 4-10: تطور نسب السيولة في القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

وفي عام 2017، أدى تحسن مستوى الأصول السائلة في النظام المصرفي بالجزائر بنسبة 9.5% إلى زيادة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. ولو كانت هذه الزيادة طفيفة لتنتقل من 23.5% عام 2016 إلى 23.7% عام 2017. أما معدل الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل فحدث العكس، إذ انخفضت بنسبة 4.3% بسبب الزيادة في الخصوم قصيرة الأجل. وتجدر الإشارة إلى أن الأصول السائلة للنظام البنكي الجزائري شهدت، خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020، تراجعاً متواصلاً، باستثناء سنة 2017 التي شهدت تطبيق تمويل غير تقليدي، لكن بعد الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل بنك الجزائر من أجل التخفيف من الآثار السلبية لجائحة كورونا على البنوك والمؤسسات المالية، والتي تتمثل في برنامج إعادة التمويل الخاص الذي تم اغلاقه سنة 2022، شهدت السيولة المصرفية ارتفاعاً كبيراً واستمرت خلال السنتين الموالتين، بفوارق تصاعدية و التي سجلت أعلى مستوياتها في عام 2022، بمعدل نمو تجاوز 27% مقارنة بعام 2021. وعلى هذا الأساس، تمكنت البنوك و المؤسسات المالية، ولأول مرة منذ مدة طويلة، من تجاوز حد 100% من مستوى المتطلبات التنظيمية لنسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل حيث انتقلت من أقل من 40% عام 2020 إلى أكثر من 102% عام 2021 وبلغت ذروتها بتسجيل نسبة 108.53% عام 2022 وهو نفس الأمر الذي حدث مع نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الأصول حيث عرفت هذه النسبة بدورها منحى تصاعدياً، إذ انتقلت من 13.11%، وهي أقل نسبة مسجلة خلال العقد

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الأخير في عام 2020، إلى 35.98% في عام 2021، وإلى 40.22% في عام 2022، مما يعني ارتفاعاً بنسبة 27.11%، فيما سجلت زيادة في حجم الأصول تقدر بنحو 14.18% فمع نهاية عام 2022.

الجدول رقم 4-5: نسبة الاصول السائلة للمصارف الجزائرية

2022	2021	2020	2019	2018	
المصارف العمومية					
740,54	735,93	710,34	714,21	718,42	الأصول السائلة/اجمالي الأصول
7115,57	7110,16	731,54	742,24	746,30	الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل
المصارف الخاصة					
737,88	736,29	730,29	727,31	728,52	الأصول السائلة/اجمالي الأصول
773,80	768,90	759,46	752,45	752,61	الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022 - <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

سمح الموقف الموحد للبنوك العامة بتغطية الأصول السائلة لأكثر من 115% من التزاماتها قصيرة المدى بعد تسجيل معدل تغطية بلغ 31.54% سنة 2020 و يتجاوز 110% بنهاية 2021 و 117% سنة 2022 ليستمر في منحاه التصعدي، ويدل هذا الوضع على أن المشاكل التي تؤثر على سيولة البنوك العمومية قد تمت السيطرة عليها تماما بين عامي 2021 و 2022. ومثل ما حدث مع البنوك العمومية فقد استطاعت البنوك الخاصة من تغطية التزاماتها قصيرة المدى بنسبة بلغت 73,8% سنة 2022 مسجلة ارتفاعا قدره 5% عن سنة 2021 والذي بلغ فيه معدل التغطية نسبة 68.90% ويرجع هذا التحسن في معدل التغطية الى الزيادة المعتبرة في نسبة الاصول السائلة مقارنة بالزيادة المسجلة في حجم الخصوم قصيرة الاجل و التي كانت قد بلغت 10.5% و 3.2% على التوالي.

المطلب الرابع: تحليل حالة المستحقات غير الناجعة (القروض المتعثرة) ومخصصاتها حسب تعريف الاتحاد الاوروبي فان القروض المتعثرة هي تلك القروض المصرفية التي تعاني من التأخر في السداد أو انه من غير المرجح أن يتم سدادها من قبل الجهة المقترضة (European Commission, 2023).

و يعكس ارتفاع نسبة القروض المتعثرة ارتفاعا في مخاطر الائتمان التي تواجه المصارف خاصة ان لم تكن لديها القدر الكافي من الاحتياطات لمواجهة خطر التعثر كليا أو جزئيا من قبل المقترضين، و على الرغم من أن اغلب الهيئات و المؤسسات المالية تتفق حول التعريف شائع الاستخدام للمستحقات غير الناجعة، فقد عملت كل دولة على تطوير تعريفها ومنهجيتها الخاصة لحساب

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

معدل القروض المتعثرة. لكن يعتبر مؤشر نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض أحد المؤشرات الأساسية التي تشير إلى جودة المحافظ الائتمانية للبنوك ويعطي بالصيغة الرياضية التالية:

$$100 \times \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض}}$$

وتعتبر الديون المعدومة جزءا لا يمكن تجاهله في الصناعة المصرفية، خاصة مع النمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي وظهور ما يسمى بالمشتقات المالية. حيث يعد قياس نسبة الديون المعدومة معيارًا ممتازًا لتقييم كفاءة العمليات المالية للبنوك و المؤسسات المالية و ادائها المالي. و طبقا لأحكام الأمر عدد 94-74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 المتعلق بوضع قواعد احترازية للبنوك و المؤسسات المالية في النظام المصرفي الجزائري ، يجب على جميع البنوك التصريح عن مستحقاتها غير الناجعة بشكل دوري . (س.قاسم ، ه. بت الحاج مصباح، ع.م. احمد اباد، 2021، صفحة 503) و الجدول الموالي يوضح تطور الديون المتعثرة و المؤونات المخصصة لها منذ سنة 2013 الى غاية نهاية سنة 2022.

الجدول رقم 4-6: تطور القروض المتعثرة و مؤوناتها منذ سنة 2013 الى غاية نهاية عام 2022

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل القروض المتعثرة (%)	10,56	9,21	9,80	11,88	12,96	12,70	14,76	16,36	19,64	19,86
معدل المؤونات المخصصة لها (%)	68,19	65,22	59,23	54,50	52,28	50,12	46,69	46,14	48,73	49,94
صافي القروض المتعثرة الى رأس المال القانوني (%)	17,12	21,40	27,01	34,32	36,42	39,35	52,27	59,56	58,15	26,24

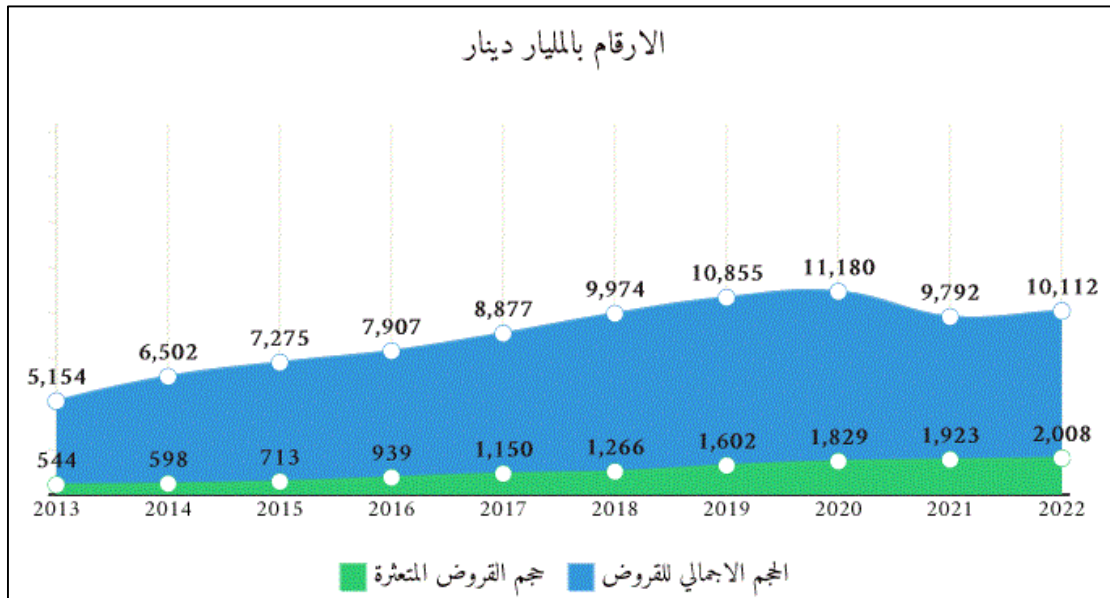
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يشهد معدل القروض المتعثرة في الجزائر بعد سنة 2013 زيادة مستمرة الوتيرة ، حيث و بعد ان شهد انخفاضاً من 10.56% سنة 2013 الى 9.21% في سنة 2014 ، عاد للارتفاع مجدداً خلال

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

السنوات المقبلة حيث ارتفع الى 9.80% سنة 2015 بسبب ارتفاع القروض المتعثرة للبنوك الخاصة من 5.1% سنة 2014 الى 8.7% سنة 2015 في نفس الوقت عرف معدل المؤونات المخصصة لتغطية القروض المتعثرة انخفاضا قدره 5.99%. و الى غاية 2017 استمرت زيادة نسبة القروض المتعثرة مقارنة بالسنوات السابقة رغم الانخفاض المسجل في معدلاتها لدى البنوك الخاصة حيث وصل الى 7.87% سنة 2017 مقارنة ب 8.21% و 8.75% لسنتي 2016 و 2015 على التوالي. ويرجع هذا الارتفاع الى الزيادة المسجلة في حصة البنوك العمومية من القروض المتعثرة نتيجة تحويل نسبة كبيرة قدرة ب 42% من قروض الدعم الموجهة للشباب في اطار برنامج دعم التشغيل عبر الوكالات المخصصة لذلك (ANSEJ, ANJEM, CNAC) الى قروض غير محصلة لانها بلغت اجال استحقاقها ولم يتم تسديدها، وساهمت هذه القروض في رفع حجم القروض المتعثرة في البنوك العمومية بنسبة 78% مع نهاية سنة 2017 في المقابل تواصل المؤونات انخفاضا وهذا بسبب ان تلك القروض كانت قد استفادت من ضمانات بلغت نسبتها 74% من قبل مؤسسات ضمان القروض.

الشكل رقم 11-4 : تطور حجم القروض المتعثرة مقارنة بالحجم الاجمالي للقروض من سنة 2013 الى غاية سنة 2022



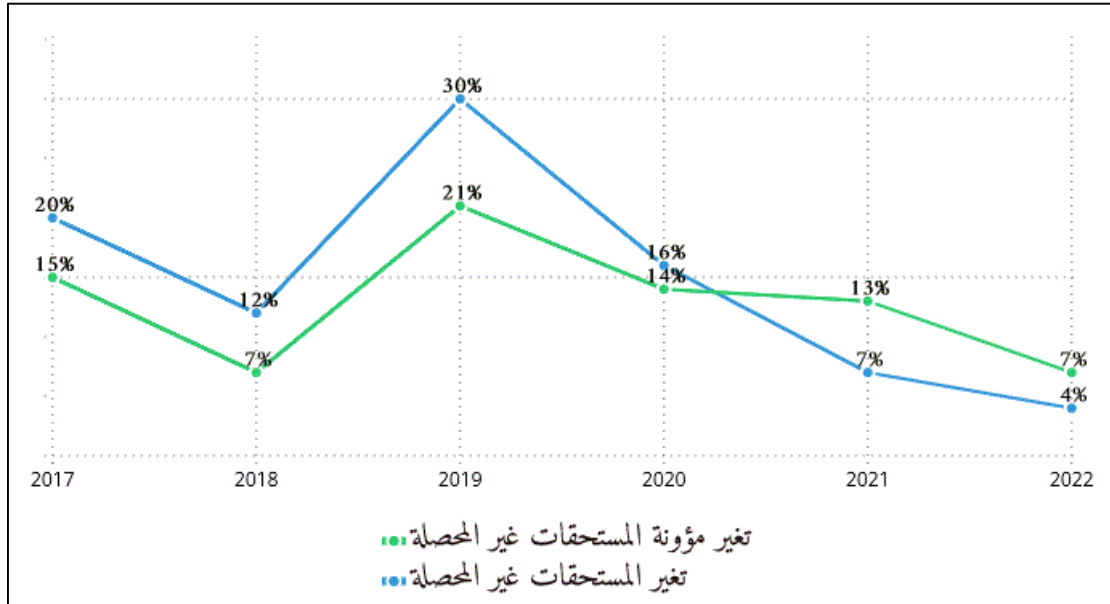
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

وقد واصلت القروض المتعثرة وتيرتها المتزايدة الى غاية 2019 رغم الانخفاض الطفيف الذي تحقق سنة 2018 مقارنة بسن 2017 قدر ب 0.26% نتيجة للتمويل غير التقليدي الذي تم تطبيقه سنة 2017. لكن وبالرغم من الزيادة المستمرة في نسبة القروض المتعثرة الا ان نسبة نموها عرفت

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

تراجعا خلال ثلاث سنوات التالية مسجلة نسبة ارتفاع قدرت ب 4.7% سنة 2022 مقارنة بسنتي 2020 و 2021 و التي سجلت نسب 16.4% و 7.9% على التوالي و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 4-12: نسب تطور القروض المتعثرة ومؤونهاها خلال الفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2022



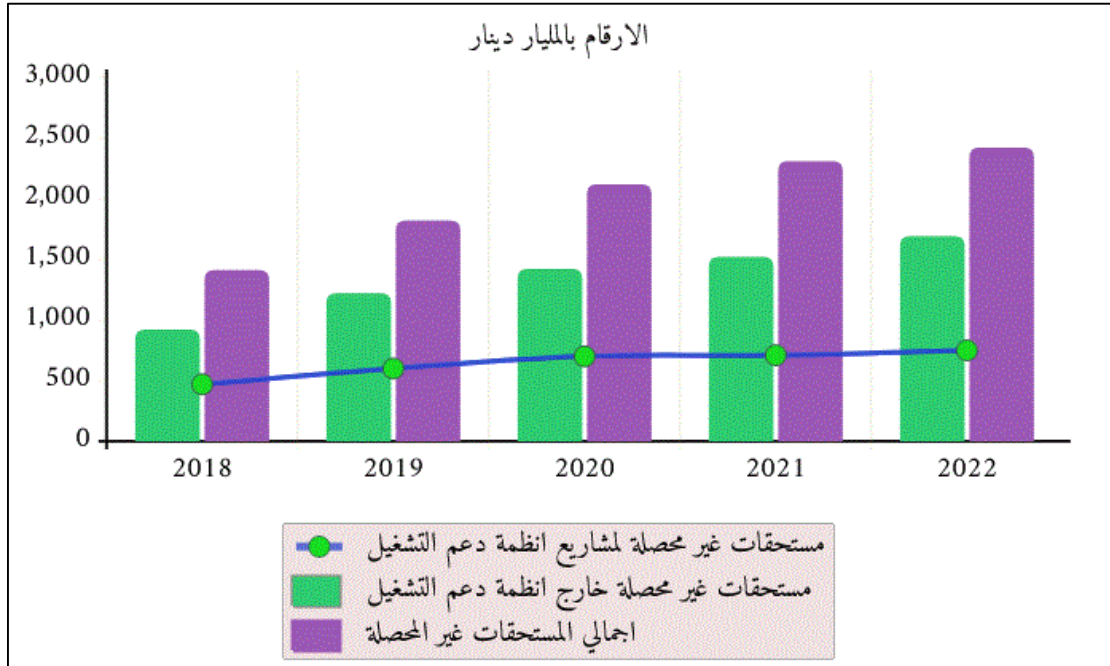
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022 حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر

وكما هو مبين في الشكل فانه و لأول مرة منذ فترة طويلة ينخفض معدل نمو القروض المتعثرة تحت معدل نمو المؤونات المخصصة لها و هو مؤشر جيد ، اعتبره بنك الجزائر بداية استقرار في معدلات القروض المتعثرة خاصة وان البنوك و المؤسسات المالية اصبح لديها الامكانية في تاجيل دفع اقساط بعض القروض التي وصلت اجال استحقاقها طبعاً هذا بعد دراسة معمقة لكل حالة على حدى، ومن ثم يتم اعادة جدولة الديون لعمالها دون ان يؤثر ذلك على تصنيفها ، هذه الاجراءات التي اعتمدها بنك الجزائر ضمن حزمة اخرى من الاجراءات التي تهدف اساسا الى التخفيف من الابعاء على البنوك و المؤسسات المالية التي خلفتها ازمة كوفيد-19. والى غاية نهاية سنة 2022 لا تزال القروض المتعثرة الناتجة عن مشاريع انظمة دعم التشغيل تلعب دورا كبيرا في حجم القروض المحصلة بشكل اجمالي حيث بلغت 31.03% رغم انها سجلت انخفاضا طفيفا عن السنة السابقة و التي كانت قد سجلت نسبة 32.3% مساهمة بنسبة 12.8% في التغيير من اجمالي القروض غير المحصلة مقارنة ب 28.6% مع نهاية سنة 2021. و الشكل الموالي يوضح كيف يتغير حجم القروض

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

المتعثرة الناتجة عن انظمة دعم التشغيل من اجمالي حجم القروض المتعثرة مقارنة بحجم القروض الاخرى خارج انظمة دعم التشغيل كالآتي:

الشكل رقم 4-13: تطور حجم القروض المتعثرة الناتجة عن انظمة دعم التشغيل مقارنة بباقي القروض



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022 حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر

المطلب الخامس: تحليل الاداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للبنوك من أهم أدوات التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء البنوك بشكل خاص و الجهاز المصرفي ككل. وبشكل عام فإن الأداء المالي للبنوك يشير إلى مدى كفاءة الجهاز المصرفي في استغلال الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول. وقدرته على تحقيق الأهداف الموضوعية أيضاً، وخاصة تسهيل عمل البنوك لتحقيق احد اهم اهدافها و المتمثل في تحقيق أقصى قدر من الارباح المالية. و يمكن الاعتماد على ثلاثة مؤشرات مالية للربح كمتغيرات تقيس الأداء المالي للقطاع المصرفي، وهي كالآتي: معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)، و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وكذلك معدل الهامش المصرفي و هامش الفائدة.

الفرع الاول: معدل العائد على الأصول (Return On Assets Ratio (ROA)

يشير معدل العائد على الأصول إلى مدى مساهمة أصول البنك في تحقيق أرباحه. ويعتبر من المؤشرات التي تستخدم للحكم على مدى فعالية السياسات المالية، الاستثمارية والتشغيلية

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

المعتمدة من قبل البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة لديه. حيث انه كلما ارتفع معدل العائد على الأصول، كلما دل ذلك على الجودة التي تتمتع بها أصول البنك ، ويدل كذلك على ارتفاع مستوى الأمان والاستقرار المالي لدى البنك. والذي يساهم بدوره في استقرار القطاع المصرفي ككل (السيد، 2023، صفحة 23). ويتم قياس هذه المؤشر على النحو الموالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

والجدول التالي يعطينا كيفية تطور معدل العائد على الأصول في الجزائر خلال الفترة الاخيرة: الجدول رقم 4-7: يمثل تطور معدلات العائد على الاصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري ومكوناته

السنة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	القطاع المصرفي
2013	0,0164	0,0374	0,0167
2014	0,0188	0,0340	0,0198
2015	0,0165	0,0317	0,0183
2016	0,0171	0,0283	0,0186
2017	0,0192	0,0259	0,0201
2018	0,0227	0,0338	0,0242
2019	0,0126	0,0316	0,0151
2020	0,0123	0,0273	0,0143
2021	0,0153	0,0290	0,0172
2022	0,0114	0,0306	0,0138

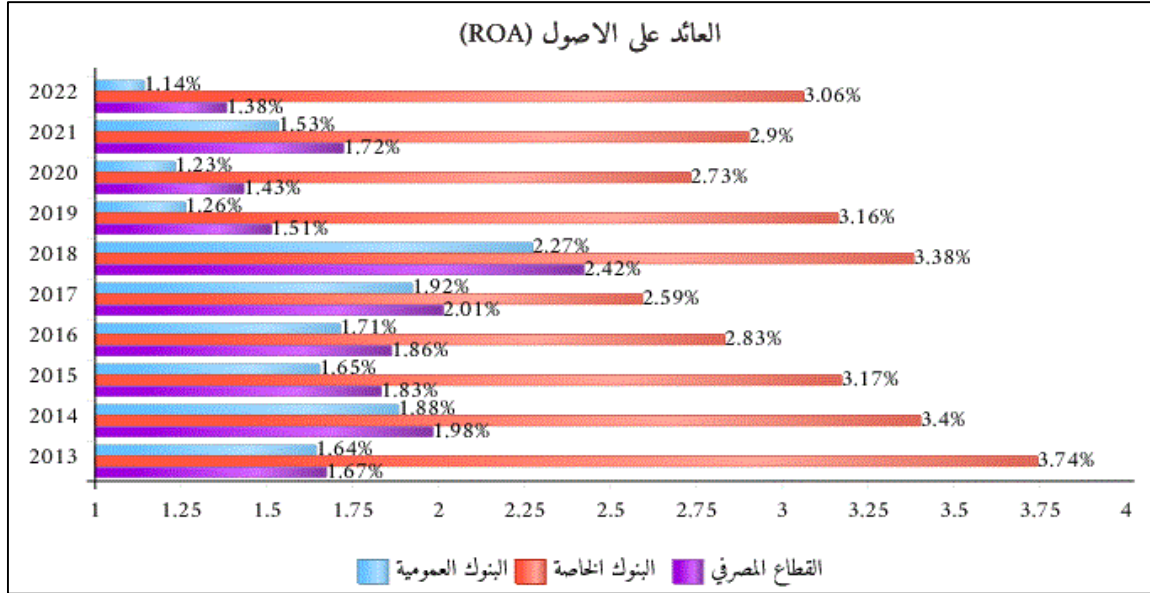
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

بقيت مردودية الاصول للمصارف الجزائرية العمومية والخاصة جيّدة على حد سواء الى غاية سنة 2016 على الرغم من الانخفاض الطفيف مقارنة بالمعدلات المسجلة في سنة 2014. حيث بلغ معدل العائد على الاصول 18.6% مقابل 19.8% سنة 2014 و يُفسر الاستقرار النسبي للعائد على الاصول بارتفاع مماثل للاصول مقارنة بالنتائج المحققة خاصة تلك التي تعود للبنوك العمومية ، من ناحية أخرى، و بالنسبة للبنوك الخاصة فقد ظلت معدلات العائد على أصولها مستقرة نسبيا خلال العامين السابقين (2014 و 2015) وانخفضت في عام 2016 بسبب ارتفاع

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

متوسط أصولهم بنسبة 10.8% لتتخفص مردودية الاصول من 3.40% سنة 2014 الى 3.17% في 2015 ثم 2.83% سنة 2016 .

الشكل رقم 14-4: يمثل تطور معدل العائد على الاصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

خلال سنتي 2017 و 2018 عرفت مردودية أصول القطاع المصرفي تحسنا ملموسا حيث فاقت %2 لتسجل %2.01 و %2.42 مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك الى التحسن الذي عرفته مردودية الاصول للبنوك الخاصة و العمومية نتيجة لارتفاع النتائج بنسبة نمو فاقت ارتفاع قيمة الاصول، اما في سنة 2019 فقد عرفت انخفاضا ب 0.95 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2018 حيث انتقلت من %2.42 في 2018 إلى %1.51 في 2019.

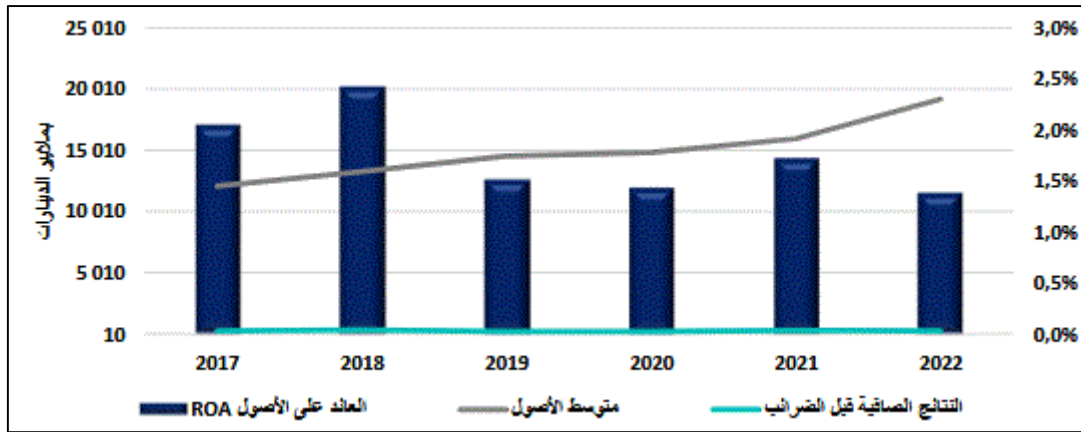
يعود الانخفاض المسجل سنة 2019 بسبب ما شهدته المصارف العمومية من انخفاض في نتائجها الصافية المجمعة بنسبة قدرت 41.1% في 2019 مقابل انه تم تسجيل زيادة قدرها 26.1% في 2018. وانعكس هذا التغيير في صافي الناتج من خلال الانخفاض في مردودية الأصول من 2.27% في 2018 الى 1.26% مسجلا خسارة قدرها 1.1% ، اما بالنسبة للبنوك الخاصة فالبرغم من الانخفاض المسجل صافي نتائجها المجمعة بسبب انتشار فيروس كورونا الى ان معدل العائد على الاصول الخاص بها لا يزال يسجل استقرارا نسبيا اذا ما قارناه بالانخفاض الذي سجلته البنوك العمومية .

اما في السنوات 2020 و 2021 و 2022 فقد شهد المعدل القطاعي للعائد على الأصول تقلبا طفيفا فبعد ان كان قد سجل اتخفاضا في سنة 2020 قدر ب 0.7 نقطة مئوية. مسجلا ما نسيته 1.43%

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

سنة 2020 مقابل 1.51% سنة 2019 ليعود ويرتفع سنة 2021 مسجلا نسبة ارتفاع قدرة ب 0.29 نقطة مئوية ليلعب معدل قطاعي للعائد على الأصول قدره 1.72% ليعود وينخفض مرة أخرى مع نهاية سنة 2022 ويسجل معدل 1.38%. وتعكس هذه التغيرات التقلبات الحاصلة في الناتج الصافي قبل الضريبة وأخرها الانخفاض في الربح قبل الضريبة المسجل سنة 2022 و المقدر بنحو 3.8% على المستوى القطاعي وهو ما شهدته المصارف العمومية من انخفاض في أرباحها الموحدة قبل الضريبة بنسبة 8.75% بين عامي 2021 و2022 وأدى هذا الانخفاض مقابل الارتفاع الكبير في متوسط أصولها والتي تعد مقام بالنسبة لمعدل العائد على الأصول بنسبة 22.2% إلى تحقيق انخفاض في مردودية الأصول من 1.53% سنة 2021 إلى 1.14% سنة 2022

الشكل رقم 4-15: تطور معدل العائد على الأصول ومكوناته على مستوى القطاع المصرفي ككل



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022 - <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

في الجهة المقابلة وبالنسبة للمصارف الخاصة فقد حدث العكس حيث أدت الزيادة في نتائجها المسجلة قبل الضريبة إلى زيادة معدل العائد على الأصول بواقع 0.16 نقطة مئوية في نهاية سنة 2022 لتسجل مردودية أصول البنوك الخاصة ارتفاع من 2.90% سنة 2021 إلى 3.06% سنة 2022.

الفرع الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity Ratio (ROE)

معدل العائد على حقوق الملكية هو مؤشر يعكس إلى أي مدى تساهم حقوق الملكية (المساهمين) في توليد أرباح البنك؛ ويعتبر من المؤشرات التي تستخدم للحكم على مدى فعالية السياسات المالية، الاستثمارية والتشغيلية المعتمدة من قبل البنك في الاستغلال والتوظيف الجيد لحقوق المساهمين المتاحة لديه، حيث أنه كلما تم تسجيل معدلات مرتفعة من العائد على حقوق الملكية

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

كلما دل ذلك على ان حقوق المساهمين قد ساهمت في تعظيم الارباح، طبعا هذه الارباح تترافق مع المخاطر المالية التي تصاحب هذه الاستثمارات و التي يتحملها ايضا اصحاب حقوق الملكية باعتبارهم حملة اسهم في راس مال البنك.

ويتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي :

$$\text{معدل العائد على حقوق المساهمين ROE} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}} \times 100\%$$

و الجدول التالي يعطينا قيم العائد على الاصول في القطاع المصرفي الجزائري:

الجدول رقم 4-8: يمثل تطور معدلات العائد على الاصول ROE في القطاع المصرفي الجزائري ومكوناته

السنة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	القطاع المصرفي
2013	0,183	0,2151	0,19
2014	0,2427	0,2033	0,2355
2015	0,2176	0,1633	0,2034
2016	0,1904	0,1521	0,1814
2017	0,2	0,1469	0,1885
2018	0,2272	0,2121	0,2241
2019	0,1231	0,2251	0,1408
2020	0,0734	0,1359	0,0831
2021	0,1347	0,1829	0,1435
2022	0,1179	0,2011	0,1347

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

عرفت مردودية المصارف العمومية و الخاصة تحسنا ملحوظا مواصلة لسلسلة النتائج الايجابية و المرضية حيث قدرت نسبة مردودية الاموال الخاصة ممثلة بمعدل العائد على رأس المال (return on equity) للقطاع المصرفي ب 19% وكانت قد سجلت الحصة الاكبر منه لدى المصارف الخاصة حيث سجلت نسبة 21.51% مقابل 18.3% للبنوك العمومية هذا في سنة 2013 ، اما في سنة 2014 وبالرغم من الانخفاض الذي سجلته البنوك الخاصة في العائد على رؤوس اموالها حيث انخفضت النسبة الى 20.33% فقد ارتفعت مردودية الاموال الخاصة للقطاع المصرفي الى 23.55%

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

مدعومة بالتحسن الكبير في مردودية الاموال الخاصة للبنوك العمومية و التي ربحت 06 نقاط مئوية لتبلغ معدل عائد على راس المال قدره 24.27% .

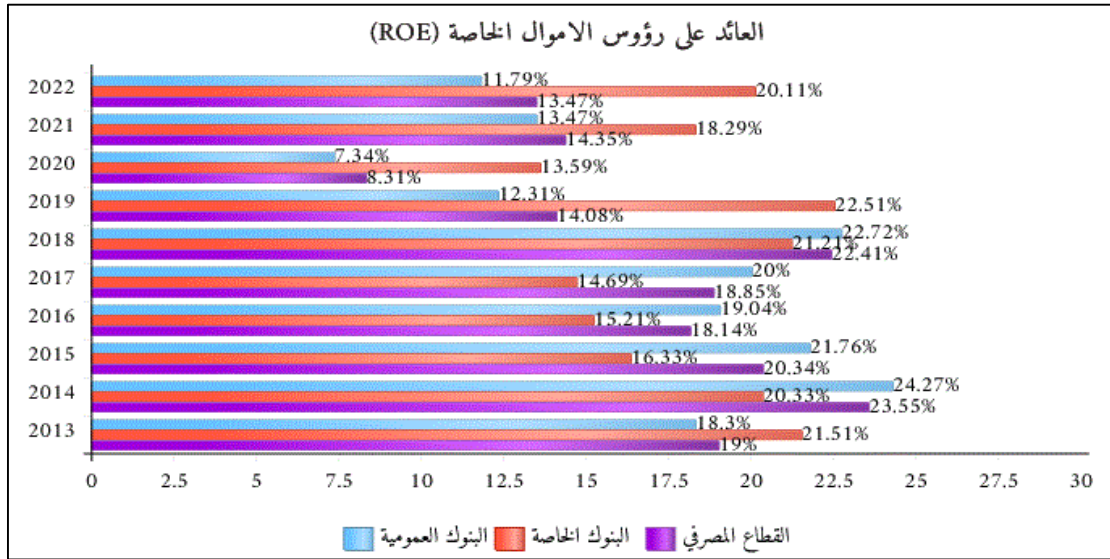
كما حافظت عوائد البنوك العامة والخاصة على مستوى جيد في عام 2015 على الرغم من انخفاض عوائد الأسهم الخاصة قليلاً عن عامي 2014 و2013. ويبلغ معدل عائد الأسهم الخاصة (العائد على رأس المال) 20.30% وكان قد خص تراجع العائد على راس المال كل البنوك العمومية و الخاصة على حد سواء لكن لاسباب مختلفة.

بالنسبة للبنوك العمومية يرجع سبب تراجع مردودية رؤوس الاموال الخاصة الى ارتفاع كبير للاموال الخاصة مقارنة بالنتائج المحققة يعني ان تراجع مردودية الاموال الخاصة ليس دليل على تراجع في النتائج المحققة وانما يمكن ان يكون معدل نمو النتائج المحققة (البسط) اقل من معدل نمو الاموال الخاصة (المقام) وبالتالي تراجع النسبة، اما بالنسبة للمصارف الخاصة فلم يكن تراجع معدل العائد على راس المال بسبب زيادة حجم رؤوس اموالها وانما بسبب تراجع في نتائجها مقارنة بارتفاع حاد في تكاليف الاستغلال و الاحتياطات و الاهتلاكات و المؤونات لتبلغ 22.9% نتيجة لزيادة حجم المستحقات غير الناجعة سنة 2015.

في سنة 2016 واصلت مردودية الاموال الخاصة تراجعها نتيجة لاستمرار تراجع نتائج البنوك مقارنة بنمو اموالها الخاصة ليبلغ معدل العائد على حقوق المساهمين 18.14% ، في 2017 عرف المعدل استقرارا عند 18.85% بسبب استقرار النتائج و حجم رؤوس الاموال حيث يرافق نمو الأداء نمو رؤوس الاموال، مما يضمن عائدا مستقرا نسبيا على رأس المال.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

الشكل رقم 4-16: يمثل تطور معدل العائد على الاموال الخاصة ROE في القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

من ناحية أخرى، وفي سنة 2018 قفزت مردودية الاموال الخاصة الى 22.41% بفضل النمو الاستثنائي في النتائج (+30%) مقارنة بنمو متوسط راس المال (+9.5%)، هذا النمو خص كل البنوك سواء العمومية أو الخاصة حيث سجلت على التوالي 22.72% و 21.21%.

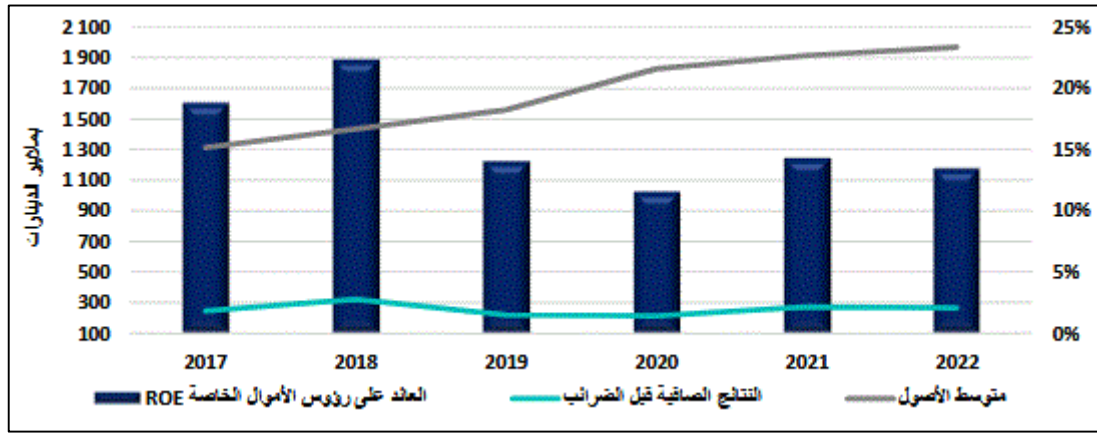
في 2019 وتحت التأثير المزدوج لارتفاع رؤوس الاموال الخاصة بنسبة (+5.4%) و انخفاض صافي النتائج المحققة ب (-33.6%) شهد معدل العائد على راس المال انخفاضا حادا تزامنا مع بداية الجائحة وما تبعها من اجراءات احترازية وكبح لجميع الانشطة الاقتصادية و المالية ليخسر العائد على راس المال ما يفوق 08 نقاط مئوية منتقلا من 22.4% سنة 2018 الى 14.08% سنة 2019 فالبرغم من الاستقرار الذي عرفته البنوك الخاصة في مردودية رؤوس اموالها الخاصة نتيجة للاستقرار في نمو النتائج مقارنة بنمو رؤوس الاموال الا ان الهيمنة الكبيرة للبنوك العمومية و امتلاك الحصة الاكبر لاجمالي رؤوس اموال القطاع المصرفي ونتائجه وبسبب تدهورهما لدى البنوك العمومية حيث شهدت نتائجها الصافية المجمعة انخفاضا حادا بنسبة 41.1% مقارنة بارتفاع قدره 26.1% سنة 2018 تدهو معدل العائد الكلي لرؤوس الاموال للقطاع المصرفي الجزائري.

في السنوات الثلاثة الاخيرة عرف معدل النمو التراكمي للاموال الخاصة لدى البنوك ارتفاعا كبيرا نتيجة لتشديد القوانين التنظيمية و الرقابية فاصبحت اكثر صرامة في تحقيق متطلبات السلامة المالية ولكن وبالرغم من ذلك ضلنت النتائج المحققة غير مرضية بل و بالعكس فهي تشكل مخاطر

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

على سلامة واستقرار النظام المصرفي ففي سنة 2020 استمر التراجع في معدل العائد على الاموال الخاصة لكن بنسبة اقل من تلك المسجلة في السنة السابقة حيث بلغ معدل التراجع (-07%) مقارنة ب(-08%) سنة 2019 ليبلغ معدل مردودية الاموال الخاصة 8.31% ويرجع هذا الانخفاض مثلما اوردنا سابقا الى الزيادة المعتبرة في رؤوس الاموال المصارف و التي بلغت 62.6% بين عامي 2019 و 2020 و التي لم تكن تترافق مع نفس المعدل في نمو النتائج الذي كان يقدر ب 6.7% فقط خلال الفترة ذاتها.

الشكل رقم 4-17: تطور العائد على حقوق المساهمين ومكوناته في القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022 <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

سجل العائد على راس المال تحسنا ملحوظا خلال عامي 2021 و 2022 مقارنة بسنة 2020 ليلعب على التوالي 14.35 و 13.47 و يرجع سبب هذا التحسن بشكل مباشر الى التحسن المسجل في العوائد المصرفية حيث عرفت النتائج المصرفية (قبل الضرائب) انتعاشا قدر ب (+29.3%). في سنة 2022 ومقارنة بسنة 2021 اين عرفت النتائج المحققة لدى البنوك العمومية تراجعاً بواقع (-8.75%) ادى بدوره الى تسجيل تراجع في مردودية رؤوس الاموال الخاصة من 13.47% الى 11.97% ، في المقابل عرفت البنوك الخاصة تحسنا في مردودية اموالها الخاصة بواقع (+1.69%) منقلا من 18.29% سنة 2021 الى 20.11% سنة 2022 نتيجة للتحسن الكبير المسجل في نتائجها الصافية قبل الضريبة قدر ب(+13.71%)

ويعود التحسن المسجل في النتائج المسجلة خلال عامي 2021 و2022 الى الاجراءات المختلفة التي تم اتخاذها من قبل بنك الجزائر من اجل احتواء نتائج الغلق الذي فرضته الازمة الصحية منذ سنة 2019 ، وبهذا يكون النظام المصرفي الجزائري قد جنى بعض ثمار الاصلاحات المتعلقة باستئناف الانشطة المالية و الاقتصادية.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الفرع الثالث: معدل الهامش المصرفي

هو احدى المؤشرات المهمة و الذي يقيس قيمة صافي المنتج المصرفي الى اجمالي الاصول ويعكس هذا المؤشر ايضا كفاءة ادارة البنك في تحقيق انتاج مصرفي صافي معين باستغلال الاصول التي يحوزها البنك، حيث انه كلما زاد هذا المؤشر كلما دل ذلك على ان البنك يقوم باستغلال جيد لاصوله وجعلها تساهم في الانتاج و الارباح ويتم قياسه على النحو التالي: (التقرير السنوي 2022، 2023، صفحة 72)

$$\text{معدل الهامش المصرفي} = \frac{\text{صافي المنتج المصرفي}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100\%$$

ومن خلال الجدول التالي سنعرض قيم الهامش المصرفي في الجزائر خلال اخر عشر سنوات توفرت فيها البيانات:

الجدول رقم 4-9: يمثل تطور معدلات الهامش المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري ومكوناته

القطاع المصرفي	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	
3,26	5,08	2,91	2013
3,56	5,74	3,21	2014
3,86	6,40	3,51	2015
4,14	5,85	3,89	2016
4,15	5,98	3,87	2017
4,32	6,57	3,96	2018
3,85	6,85	3,39	2019
3,70	6,16	3,33	2020
3,37	5,58	3,02	2021
5,36	5,37	3,27	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

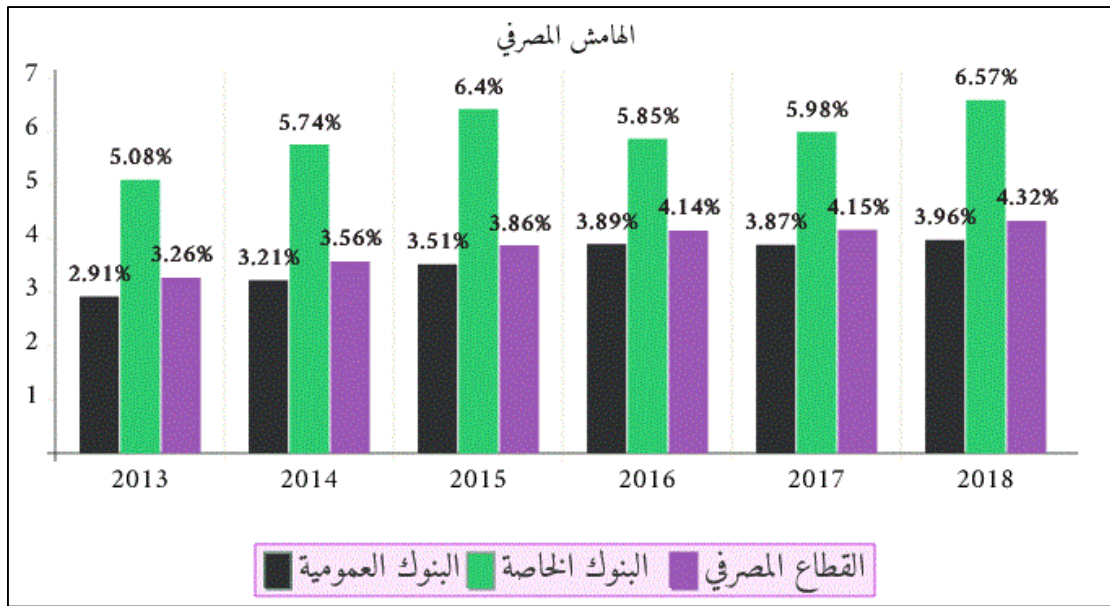
ملاحظة: الهامش المصرفي لسنة 2013 تم حسابه انطلاقا من نسبة النمو المسجلة بين سنتي 2014 و 2015.

منذ سنة 2013 و الى غاية سنة 2017 عرف الهامش المصرفي تحسنا مستمرا حيث انتقل من 3.56% سنة 2014 الى اكثر من 4.32% سنة 2018 نتيجة للمعدلات التي سجلتها كل من البنوك العمومية و الخاصة، و يعود السبب الرئيسي الى تسجيل معدلات نمو في النتائج المحققة في صافي

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

المنتوج المصرفي أكثر من معدلات نمو الأصول في أغلب الأحيان حيث نتج الارتفاع في الهامش المصرفي لسنة 2018 عن الآثار التي رافقت عملية تخفيض مستويات المؤونات و الاحتياطات الموجهة لتغطية مخاطر القروض لدى المصارف العمومية أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد كان نتيجة تحقيق ارتفاع في مستويات صافي المنتوج المصرفي .

الشكل رقم 4-18: تطور الهامش المصرفي للقطاع المصرفي الجزائري ومكوناته خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

بعد الارتفاع الذي كان قد شهده الهامش المصرفي سنة 2018 سجل والى غاية سنة 2021 انخفاضا متتاليا حتى بلغ نسبة 3.37% مع نهاية سنة 2021.

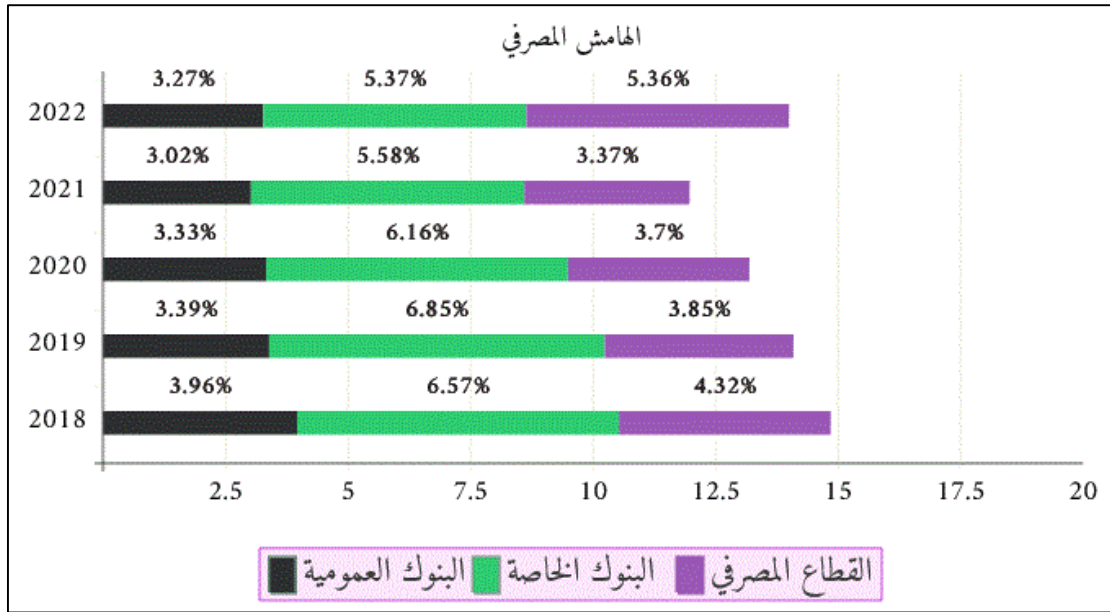
يعود الانخفاض المسجل سنة 2019 بسبب ما شهدته المصارف العمومية من انخفاض في نتائجها المجمعة بنسبة قدرت 41.1% في المقابل تم تسجيل زيادة قدرها 26.1% في سنة 2018 ، اما بالنسبة للبنوك الخاصة وبالرغم تسجيل انخفاض طفيف في نتائجها المحققة الا ان الهامش المصرفي لديها عرف ارتفاعا في معدله النهائي نتيجة للتقلبات التي مست مقام النسبة (اجمالي الاصول).

في سنتي 2020 و 2021 واصل الهامش المصرفي القطاعي تراجعاً لينتقل من 3.85% في سنة 2019 الى 3.70% و 3.37% على التوالي نتيجة لانخفاضات المتزامنة للهوامش المصرفية للبنوك العمومية و الخاصة على حد سواء

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

ويرجع هذا الانخفاض الى الزيادة المعتمدة في رؤوس الاموال المصارف (مما يعني زيادة الاصول) و التي بلغت 62.6% بين عامي 2019 و 2020 و التي لم تكن تترافق مع نفس المعدل في نمو صافي المنتج المصرفي الذي كان يقدر ب 6.7% فقط خلال الفترة ذاتها.

الشكل رقم 4-19: تطور الهامش المصرفي للقطاع المصرفي الجزائري ومكوناته خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2022



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

في 2022 و بدعم من الانتعاش الكبير الذي عرفه صافي المنتج المصرفي سجل معدل الهامش المصرفي ارتفاعا معتبرا لينتقل من 3.37% سنة 2021 الى 3.36% في نهاية سنة 2022 مستفيدا من الارتفاع الذي حققه الهامش المصرفي للبنوك العمومية بواقع (+0.25%) منتقلا من 3.02% سنة 2021 الى 3.27% نهاية 2022 بالرغم من الانخفاض الطفيف الذي شهدته الهامش المصرفي للبنوك الخاصة من 5.58% الى 5.37% في نفس الفترة وهذا راجع اساسا الى حصة البنوك العمومية الاكبر في نتائج وصول القطاع المصرفي لهذا نلاحظ انه اي تغير و لو كان طفيفا في نتائج وصول البنوك العمومية ينعكس بشكل مباشر وبنسب ملموسة و ملحوظة على نتائج القطاع المصرفي ككل.

الفرع الرابع: هامش الفائدة (IM)

يعتبر هامش الفائدة احدى اهم مؤشرات الربحية التي تعتمدها البنوك لتقييم ادائها المالي و تحديد مدى قدرتها على تحقيق الفوائد من خلال عمليات الاقراض و الاقتراض حيث يعكس هذا المؤشر الفرق بين اسعار الفائدة التي يدفعها المقترضون للبنك مقابل القروض و اسعار الفائدة التي يمنحها البنك لاصحاب الودائع وعليه فهو احدى مؤشرات الربحية التي تعكس قدرة البنوك على

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

تحقيق الأرباح من خلال أنشطتها الأساسية (الموارد المجمعة والقروض الممنوحة)، حيث أنه كلما زاد ذلك الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة أي التي يحصل عليها المصرف من المقترضين وأسعار الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع، زاد هامش الفائدة وبالتالي زيادة عوائد وأرباح البنك، أيضا كلما زاد حجم الودائع التي تستقبلها البنوك والقروض التي تنمحتها زادت فرصة تحقيق الأرباح من خلال هامش الفائدة المحقق. كما أنه كلما استطاعت البنوك التحكم في تكاليف الإقراض والتخفيض منها زاد هامش الفائدة وبالتالي زيادة الأرباح.

الجدول رقم 4-10: يمثل تطور معدلات هامش الفائدة في القطاع المصرفي الجزائري ومكوناته

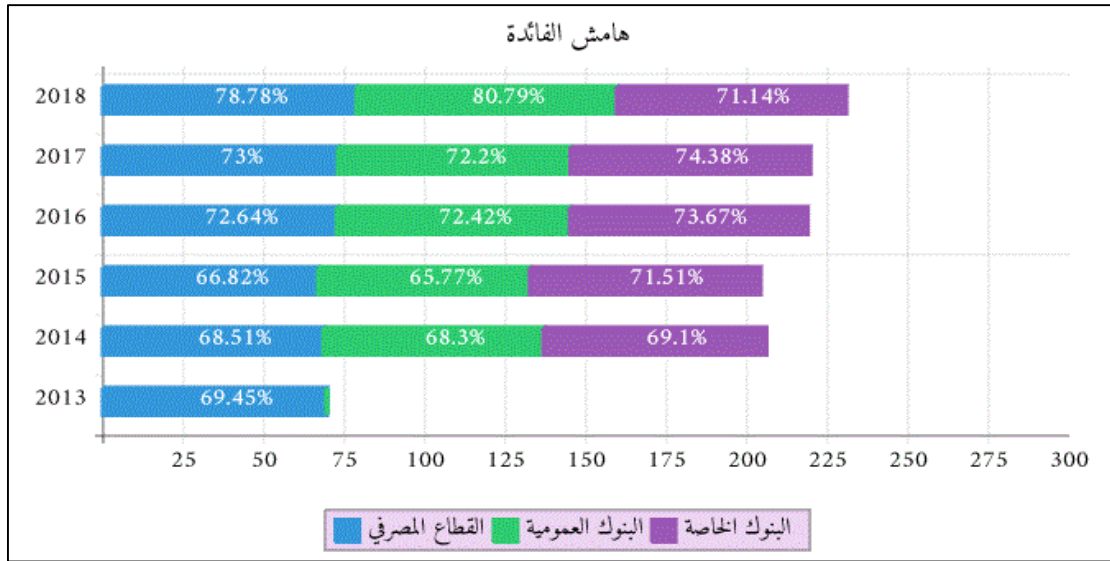
السنوات	هامش الفائدة في البنوك العمومية (%)	هامش الفائدة في البنوك الخاصة (%)	هامش الفائدة في القطاع المصرفي (%)
2013	69,45
2014	68,3	69,1	68,51
2015	65,77	71,51	66,82
2016	72,42	73,67	72,64
2017	72,20	74,38	73
2018	80,79	71,14	78,78
2019	81,71	69,72	78,89
2020	72,99	75,34	73,47
2021	78,27	77,07	78,45
2022	79,12	77,36	78,69

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

والشكل الموالي يوضح أكثر منحنى تطور هامش الفائدة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة المحددة:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

الشكل رقم 20-4: تطور صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي الجزائري (2013-2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

تتميز الفترة الزمنية الممتدة من عام 2013 إلى عام 2017 بتغيرات معتدلة في هامش الفائدة داخل القطاع المصرفي، حيث شهد هامش الفائدة في القطاع المصرفي انخفاضا طفيفا من عام 2013 إلى عام 2015، من 69.45% في عام 2013 إلى 66.82% في عام 2015. ومع ذلك، من عام 2016 إلى عام 2017، بدأ الهامش في الارتفاع، ليصل إلى 73% في عام 2017، مما يشير إلى تحول واعد جدا في الظروف الاقتصادية أو تغييرات في استراتيجيات التسعير للبنوك. ولهذا سنلجأ إلى مقارنة البنوك العامة والخاصة:

في عامي 2014 و 2015، لوحظ أن هامش الفائدة للبنوك الخاصة تجاوز هامش الفائدة للبنوك العامة. و يشير هذا التفاوت إلى قدرة أكبر على التكيف بين البنوك الخاصة في تعديل أسعار الفائدة أو ميل أقوى نحو تعظيم الأرباح مقارنة بنظيرتها العامة. وعلى العكس من ذلك، في عامي 2016 و 2017، تقلصت الفجوة في هامش الفائدة بين البنوك العامة والخاصة، مما يشير إلى وجود توافق في استراتيجيات التسعير و تأثير السياسة النقدية.

تأثرت الفترة من 2013 إلى 2015 بتداعيات انخفاض أسعار النفط، الذي بدأ في عام 2014، مما أثر على الاقتصاد الجزائري وبالتالي أثر على السيولة المصرفية، مما يؤدي إلى انخفاض هامش الفائدة. وعلى النقيض من ذلك، حيث عكست الأعوام من 2016 إلى 2017 نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر لمعالجة الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض عائدات النفط،

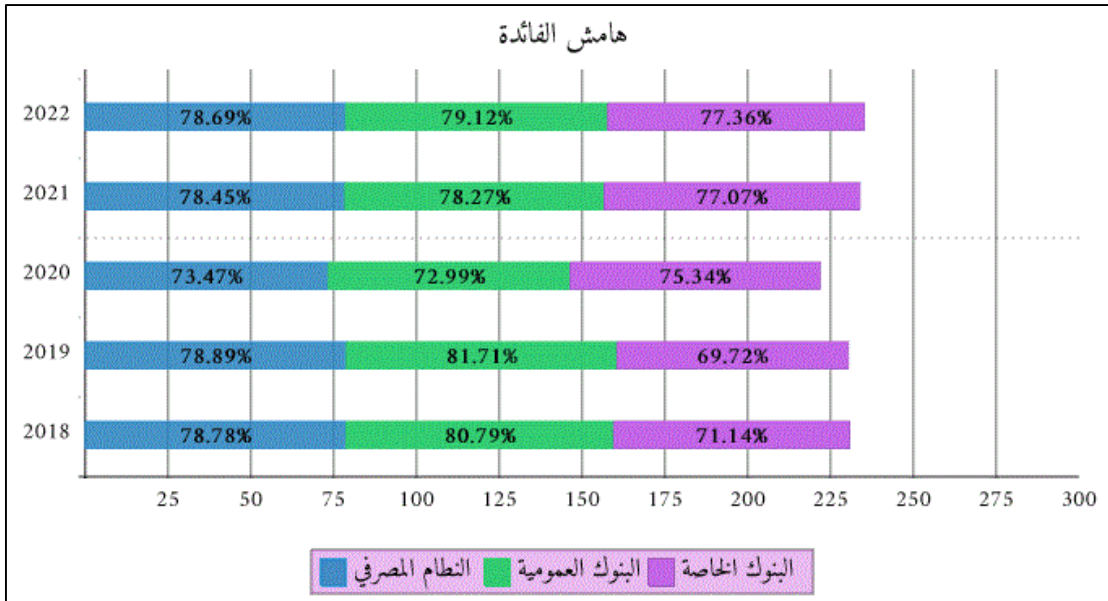
الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

حيث تسعى البنوك الى زيادة من هوامش الفائدة للتعويض عن انخفاض السيولة أو التخفيف من مخاطر الإقراض.

خلال عامي 2018 و2019، برز تباين ملحوظ بين هوامش الفائدة للبنوك العمومية والخاصة. فقد أظهرت البنوك العمومية هوامش أعلى بكثير مقارنة بنظيراتها الخاصة، على النقيض من الفترة السابقة من 2014 إلى 2017، عندما كان فارق الهامش ضئيلاً نسبياً.

في عام 2020، انعكس هذا الاتجاه، حيث حققت البنوك الخاصة هامشاً أعلى من البنوك العمومية. ويمكن أن يُعزى هذا التحول إلى ضغوط الجائحة، التي سمحت للبنوك الخاصة بالتكيف بشكل أكثر فعالية مع التحديات الاقتصادية منه من البنوك العمومية. وبحلول عامي 2021 و2022، بدأت هوامش الفائدة للبنوك العمومية والخاصة تتقارب بشكل ملحوظ. ويشير هذا التقارب إلى انسجام استراتيجيات التسعير بين القطاعين كما انها تشير إلى أن التأثيرات الاقتصادية الإجمالية كانت تؤثر عليهما بطريقة مماثلة. و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 4-21: تطور صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي الجزائري (2018-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس الجدول السابق

في عام 2018، يمكن أن يُعزى الارتفاع الكبير في هوامش الفائدة داخل القطاع المصرفي (من 73% إلى 78.78%) إلى سياسة نقدية أكثر صرامة نفذها البنك المركزي الجزائري، والتي تنطوي على رفع أسعار الفائدة المرجعية لمكافحة التضخم أو معالجة أزمة السيولة.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

في عام 2019، تشير هوامش الفائدة المرتفعة المستمرة، على الرغم من الهوامش المنخفضة نسبياً في البنوك الخاصة، إلى أن البنوك العمومية اضطرت إلى زيادة هوامشها بشكل أكبر، ربما بسبب الضغوط الحكومية أو انخفاض هوامش الربح في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

في عام 2020، أدت تداعيات جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض كبير في هوامش الفائدة، وخاصة داخل البنوك العمومية، حيث تبنت الحكومات في جميع أنحاء العالم سياسات نقدية توسعية تهدف إلى تحفيز الإقراض ودعم الاقتصادات المتعثرة.

من عام 2021 إلى عام 2022، ومع بدء التعافي من الوباء، عاد القطاع المصرفي إلى مستويات مرتفعة من هوامش الفائدة، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على القروض وارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية، مما أدى إلى زيادة المخاطر المصرفية ودفع البنوك إلى رفع هوامش الفائدة للتخفيف من هذه المخاطر.

الفرع الخامس: نسبة التوظيف (LDR)

تعتبر نسبة توظيف الأموال أداة جد مهمة في عملية تقييم الاداء المالي للبنوك. وتستخدم بشكل حصري لمعرفة ما يملكه البنك كمستوى سيولة وتوفر رؤية حول مستوى المخاطر التي يمكن ان تواجهها المصارف، واستخدام الأموال، وأنشطة الوساطة. ويتم حساب نسبة توظيف الأموال من خلال القيمة الإجمالية للقروض المصدرة مقسومة على القيمة الإجمالية للودائع المجمعة وتعطى رياضياً بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة توظيف الاموال LDR} = \frac{\text{اجمالي القروض و السلفيات المصدرة}}{\text{اجمال الودائع المجمعة}} \times 100\%$$

ومن خلال الجدول الموالي سنقوم بعرض التطور الذي عرفه النظام المالي الجزائري فيما يخص نسبة التوظيف خلال الفترة المعنية بالتحليل.

الجدول رقم 4-11: تطور مجموع القروض الى مجموع الودائع في النظام المصرفي الجزائري (2013-2022)

السنوات	مجموع القروض (مليار دج)	مجموع الموارد المجمعة (مليار دج)	مجموع القروض/مجموع الموارد المجمعة	نسبة التوظيف (%)
2013	5154,5	7787,4	0,661902561	66,19

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

71,32	0,713232794	9117,5	6502,9	2014
79,07	0,790757325	9200,8	7275,6	2015
87,09	0,870912675	9079,9	7907,8	2016
86,76	0,867643322	10232,2	8877,9	2017
91,31	0,913144186	10922,7	9974	2018
102,03	1,020311105	10639,5	10855,6	2019
103,94	1,039438453	10756	11180,2	2020
78,43	0,784315453	12484,9	9792,1	2021
69,59	0,695940924	14530,4	10112,3	2022

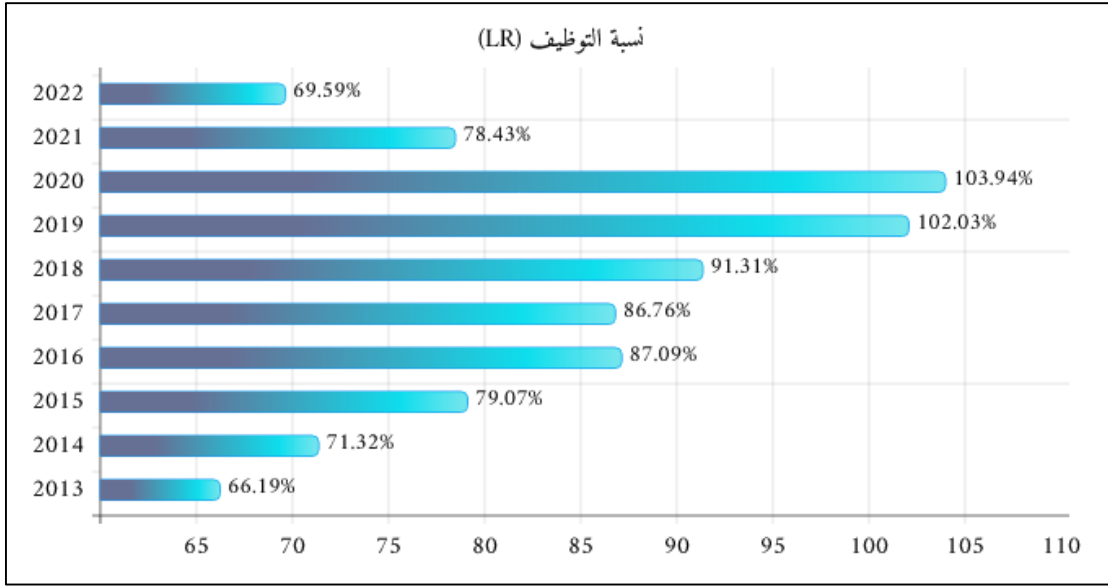
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات المعنية من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة التوظيف في القطاع المصرفي الجزائري شهدت زيادة منذ سنة 2013 و إلى غاية 2020 و التي شهدت فيها المصارف نسبة توظيف تراوحت ما بين 66% إلى أكثر من 100% سنتي 2019 و 2020 وهذا يفسر إلى أي مدى اعتمدت المصارف الجزائرية على مواردها المجمعة (ودائعها الخاصة) في تقديم القروض لعملائها حيث انه كلما كانت قيمة التوظيف (LDR) اقل من واحد (LDR < 01) أي 100% كلما كان يعني ذلك ان البنوك اعتمدت فقط على مواردها المجمعة في تمويل قروضها وهذا ما حصل منذ سنة 2013 و إلى غاية سنة 2018 بينما عندما تكون نسبة توظيف الأموال (LDR) أكبر من واحد (LDR > 01) أي أكبر من 100%، كما حدث في سنوات 2019 و 2020 فقد فاقت نسبة التوظيف 100% لتسجل 102.03% و 103.94% على التوالي ما يعني ان البنوك منحت قروضا أكبر من حجم الودائع التي بحوزتها، بمعنى اخر ان البنوك اما استخدمت جزءا من احتياطياتها في تقديم القروض وهو امر مستبعد أو قامت باللجوء إلى الاقتراض ثم اعادت اقراض تلك الامول باسعار فائدة اعلى من تلك التي سيتم دفعها على تلك القروض وهو الامر الوارد و المعتمد بكثرة في الصناعة المصرفية. وعادت نسبة التوظيف للتراجع خلال سنتي 2021 و 2022 لتسجل 78.43% و 69.59% على التوالي نتيجة للاجراءات المعتمدة من قبل بنك الجزائر و التي تهدف إلى دعم السيولة في المصارف و التقليل من حجم المخاطر المرجحة ، وتشير هذه النسبة إلى ان البنوك الجزائرية بصفة عامة تعتمد بشكل كبير على الودائع وما في حكمها لتلبية طلبات الاقتراض للعملاء. حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة البنوك على التعامل مع القروض الإضافية. لكن وفي الوقت نفسه، يظهر تراجعاً في فعالية البنوك في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المودعين أي أنه يظهر تراجعاً في مستويات السيولة لديها.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

ومن ثم، يجب على البنوك أن تكون جد حذرة في عملية التوسع في منح القروض حتى لا تقع في فخ عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الآخرين.

والشكل الموالي يوضح كيف تطورت نسبة التوظيف في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم 4-22: تطور نسبة التوظيف في القطاع المصرفي الجزائري بين سنتي 2013 و2022



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

ويظهر من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية لقياس الاستقرار المالي مع نهاية سنة 2022. هذا التحليل الذي نستعرض من خلاله نشاط القطاع المصرفي الجزائري من حيث الصلابة المالية و مؤشرات المردودية، يظهر ان القطاع المصرفي ظل مستقرا ويتمتع بمستويات عالية من الملاءة والسيولة تفوق النسب و المعايير المطلوبة حيث انه وبالرغم من التقلبات التي شهدتها مؤشرات الاستقرار المالي، لا تزال ربحية البنوك إيجابية وعلى الرغم من تسجيل ارتفاع في مزيج القروض وخاصة تلك المستحقات غير الناجعة، إلا أن جودة المحافظ المالية لم تتأثر كثيرا. ناهيك عن ان مستويات الملاءة و السيولة لم تنزل ابدا عن النسب الدنيا المحددة بل وفي كثير من الاحيان كانت اضعاف متطلباتها ونتيجة لذلك، يمكن القول ان القطاع المصرفي الجزائري وخلال الفترة المدروسة و الممتدة من سنة 2013 الى غاية نهاية سنة 2022 كان يشهد استقرارا في مؤشراتته فوق المتطلبات و المعايير المفروضة على مكونات القطاع المصرفي حتى يبقى بعيدا عن عنصر الخطر. لكن من الجدير بالذكر ان البنوك وخاصة العمومية منها، فان امامها تحدي كبير يلاحق تحسن جودة محفظة القروض و هو التخلص و معالجة القروض الناتجة عن مختلف البرامج و التدخلات

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الحكومية حيث يمثل نظام القروض الدعم مشكلة عويصة تضغط من خلاله المستحقات القديمة على ميزانيات البنوك العمومية و تقيد نشاطها الاقراضي.

المبحث الثالث: تكوين مقياس شامل و موحد للاستقرار المالي

يتضمن بناء مقياس شامل و موحد للاستقرار المالي اتباع عدة خطوات محددة جيداً والتي تشمل وضع الأساس النظري لاختيار المتغيرات وتعريفها ودمجها، يليها التحليل متعدد المتغيرات والتطبيق والوزن والتجميع و عديد من الخطوات التي تختلف من جهة الى اخرى.

المطلب الاول: اسلوب بناء مقياس شامل للاستقرار المالي

من اجل تشكيل مقياس شامل و موحد للاستقرار المالي (AFSI) ، عادة ما يتم استخدام اربعة مقاييس مركبة ممثلة في تطور النظام المالي، والتعرض للمخاطر المالية، والسلامة المالية، ومناخ الاقتصاد العالمي. لكن ونظرا لخصائص الاقتصاد الجزائري و الذي يمكن ان تلعب دورا مهما في تعزيز الاستقرار المالي أو العكس سنقوم باعتماد خمسة ابعاد حيث سنضيف بعد الاقتصاد الوطني. ويعرض الجدول أدناه هذه المؤشرات الخمسة المركبة، والتي يتكون كل منها من مجموعة من المؤشرات التي ستلعب دورا في تعزيز الاستقرار المالي أو تقويضه . (صغير، 2021، صفحة 76)تختلف اهمية هذه المؤشرات المكونة للمؤشر الرئيسي للاستقرار المالي على حسب الدولة او المنطقة التي يراد قياس استقرارها المالي حيث في العديد من الدراسات يتم الاستغناء عن المؤشر الرابع الخاص بالاقتصاد العالمي وربما هذا حسب درجة ارتباط السوق المحلي بالاقتصاد العالمي وتقلباته، كما انه في بعض الدراسات الاخرى تم الاكتفاء باهم ثلاث مؤشرات فرعية لكل مؤشر رئيسي من المؤشرات المعتمدة و التي لها تأثيرات واضحة و مباشرة على الاستقرار المالي و الجدول ادناه يوضح مكونات المؤشر الموحد للاستقرار المالي الذي شكلناه اعتمادا على خصائص النظام المالي و الاقتصاد الجزائري من جهة و على مدى توفر البيانات و المؤشرات المعتمدة من جهة اخرى:

الجدول رقم 4-12: المؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار المالي الجزائري ومكوناتها

المؤشر	المؤشرات الفرعية المكونة لكل مؤشر	الرمز	التاثير المتوقع	الرقم
	الانتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	ld1	+	01
	اصول البنوك التجارية المودعة إلى مجموع اصول البنوك التجارية و اصول البنك المركزي (%)	ld2	+	02

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

03	-	ld3	التزامات السيولة (GDP%)	مؤشر التطور المالي (FDI)
04	+	ld4	ودائع النظام المالي (GDP%)	
05	+	ld5	انتشار سعر الفائدة	
06	-/+	ld6	النقود بمعناها الواسع (GDP%)	
07	+	ld7	القيمة السوقية للشركات المحلية (GDP%)	
08	+	lv1	مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (100 = 2010)	مؤشر التعرض للمخاطر المالية (FVI)
09	-/+	lv2	الائتمان على الإيداع	
10	-/+	lv3	قروض وودائع خارجية لدى البنوك و المبلغ عنها في جميع القطاعات/ إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية	
11	-/+	lv4	عجز/فائض الموازنة العامة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
12	-/+	lv5	عجز/فائض الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
13	-	lv6	علاوة المخاطرة على الاقراض	
14	+	ls1	ايرادات البنوك من غير الفوائد إلى إجمالي الايادات	مؤشرات الصلابة و السلامة المالية (FSI)
15	-	ls2	تكاليف ادارة البنوك إلى إجمالي اصولها	
16	+	ls3	العائد على الاصول (ROA)	
17	-	ls4	القروض المتعثرة الى إجمالي القروض	
18	+	ls5	مؤشر Z-Score	
19	-	ls6	اجمالي خدمات الدين الخارجي (GNI%)	
20	+	Es1	العائدات النفطية (GDP%)	مؤشر المناخ الاقتصادي الوطني (ISE)
21	-	Es2	التضخم السنوي (اسعار المستهلك)	
22	+	Es3	تدفقات التحويلات الواردة (GDP%)	
23	+	Es4	اجمالي الاحتياطات/اجمالي الديون	
24	-	Es5	معدلات البطالة (من إجمالي القوى النشطة)	
25	+	Es6	نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP growth)	

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

26	-	lw1	معدل التضخم العالمي	مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (WECI)
27	+	lw2	معدل نمو الاقتصاد العالمي	
28	+	lw3	الاتئمان المقدم للقطاع الخاص على مستوى العالم (GDP%)	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Goran Karanovic, Bisera Karanovic, Developing an Aggregate Index for Measuring Financial Stability in the Balkan ,Procedia Economics and Finance,Volume 33, 2015,Pages 3-17,ISSN 2212-5671, [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(15\)01690-1](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)01690-1),p07.

المطلب الثاني: تحليل وفهم الابعاد والمؤشرات المكونة للمؤشر الاجمالي للاستقرار المالي
كما هو موضح في المطلب السابق، فقد تم استخدام ما مجموعه 28 مؤشراً فرعياً تتوزع على 05 مؤشرات جزئية تم اختيارها بعناية لبناء مؤشر موحد للاستقرار المالي في الجزائر. يوضح العمود الأول الاسم الكامل لكل مؤشر (بعد) مستخدم في القياس. ويبين العمود الثاني اسماء المؤشرات الفرعية المستخدمة في قياس كل بعد اساسي، بينما يوضح العمود الثالث الاختصار الذي يرمز لكل مؤشر فرعي اما العمود الرابع فيشير الى التأثير المتوقع لكل مؤشر على المؤشر العام للاستقرار المالي وذلك وفقاً للدراسات السابقة و النظرية الاقتصادية. ونظراً للطبيعة التي تتمحور حول البنوك وخصائصها و مدى توفر البيانات للنظام المالي الجزائري فإنه يمكن الاستغناء على بعض المؤشرات الفرعية أو تعويضها بمؤشرات اخرى و التركيز فقط على المؤشرات التي تشير الى التأثير الفعلي على الانشطة المالية و المصرفية المعروفة في البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر وعلى هذا الاساس تم بناء الجدول اعلاه بعد التنقيه و التمحيص الدقيق.

الفرع الاول: مؤشر التطور المالي

يتكون البعد الأول (FDI) من متغيرات تم اختيارها لقياس مستوى تطور النظام المالي. كنسبة إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (Id1) والذي يعطينا نظرة عن قدرة البنوك على أداء مهامها الأساسية و المتمثل في وظيفة الوساطة المالية في الاقتصاد دون تركيز على قطاع معين حيث انه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، كلما زاد تطور النظام المالي. اما المؤشر الفرعي الثاني (Id2) في البعد الاول فهو مؤشر اصول البنوك التجارية المودعة إلى مجموع اصول البنوك التجارية و اصول البنك المركزي، وهو المؤشر الذي يعبر عن الثقة التي يضعها الجمهور في البنوك التجارية من خلال اقبالهم على الايداع لديها، حيث ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على تفضيل الجمهور لايداع اموالهم لدى البنوك التجارية ما يعكس زيادة ثقتهم في النظام المالي

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

واعتمادهم عليه في تلبية احتياجاتهم المالية الشيء الذي حتما سيكون له تأثير ايجابي على الاستقرار المالي.

أما المؤشر الفرعي الثالث فهو التزامات السيولة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي ، هذا المؤشر يعكس التزامات السيولة التي تقع على عاتق الاقتصاد كي يسددها في المستقبل وهذا يعني ان ارتفاع هذا المؤشر يمكن ان تكون له اثار سلبية على الاقتصاد واستقرار النظام المالي للبلد المعني حيث يعمل تزايد نسبة السيولة المستحقة على اضعاف قدرة الاقتصاد على التحمل ويزيد من مستوى وحجم المخاطر المالية ما سيقوض الاستقرار المالي بكل تأكيد.

المؤشر الفرعي الموالي هو نسبة ودائع النظام المالي مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي حيث تشمل ودائع النظام المالي كل من الودائع المصرفية إضافة إلى الودائع لدى الشركات و المؤسسات المالية الاخرى كصناديق الاستثمار و شركات التأمين، يعكس ارتفاع هذا المؤشر قوة وتطور النظام المصرفي حيث ان زيادة حجم الودائع في الاقتصاد عادة ما تنتج عن الثقة الكبيرة من قبل الجمهور و الافراد في مؤسساته المالية ما يدل على قوة النظام المالي واستقراره بصفة خاصة.

بالنسبة للمؤشر الفرعي الخامس فيعطينا نظرة عن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر و هو القيمة السوقية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يقيس مستوى تطور سواق رأس المال كما يظهر من خلال القيمة السوقية للأسهم المدرجة بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي. حيث تعكس الزيادة في قيمة هذا المؤشر تطوراً إيجابياً في النظام المالي و الذي يؤدي بدوره إلى تحسن الاقتصاد بشكل عام. أما المؤشر الفرعي السادس ضمن مؤشر التطور المالي هو مؤشر التوسع النقدي (Id6) و يُعتبر عادةً مؤشراً على تطور النظام المالي في الاقتصاد، عندما يزيد حجم النقود بمعناها الواسع ، يشير ذلك إلى زيادة في السيولة وتوفر النقدية والودائع، وهذا يعكس عادة تطوراً إيجابياً في النظام المالي بشكل عام. يمكن أن يشير هذا المؤشر الى زيادة و توسع خدمات البنوك والمؤسسات المالية، وزيادة في القروض المتاحة للمشاريع الاقتصادية والأفراد، وزيادة في الاستثمارات، والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام. (Goran Karanovic ,Bisera, Karanovic, 2015, p. 7)

بالنسبة للمؤشر الاخير و المتمثل في مؤشر انتشار اسعار الفائدة (Id7) فيُعرف بأنه الفرق بين اسعار فائدة الإقراض والايذاع والتي تعكس مستوى الاداء و التنافسية في القطاع المالي. وتفسر العلاقة العكسية على انه قد يكون الارتفاع في فرق الفائدة أحد مؤشرات فترة غير مستقرة حيث

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

ان المؤسسات المالية و في سعيها إلى تحوط إضافي ضد المخاطر المالية المحتملة تقوم برفع معدلات الفائدة ، وبالتالي وجود علاقة عكسية هنا.

الفرع الثاني: مؤشر التعرض للمخاطر المالية

اما البعد الثاني (FVI) فيحتوي على عدد من متغيرات المالية و الاقتصادية التي تم اختيارها بدقة لقدرتها على تقييم الضعف المالي لكل دولة وقدرتها على مقاومة الصدمات. كمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي تكون العلاقة العكسية صحيحة حيث كلما ارتفع سعر الصرف شكل ذلك خطرا كبيرا على الاصول المالية وفقدان قيمتها بالاضافة الى معدلات الفائدة و جميع المعاملات الخارجية المقيمة بالعملة الاجنبية.

ومؤشر القروض والودائع الخارجية لدى البنوك و المبلغ عنها في جميع القطاعات الى إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية هذا المؤشر يعكس مدى استقلالية النظام المالي واعتماده على الودائع المحلية في تمويل نشاطاته ما يقلل من تأثير التقلبات الخارجية على الاستقرار المالي المحلي ، حيث من المهم ان يتمتع النظام المالي بنوع من التوازن بين الودائع و القروض المحلية و نظيرتها الخارجية أي التي تأتي من الخارج حتى تتمتع المؤسسات المالية و المصرفية بمرونة و استقلالية أكثر من جعلها رهينة للعوامل الخارجية.

المؤشر الاقتصادي الاول والمتعلق بالمخاطر التي يتعرض لها النظام المالي و المتمثل في العجز/الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعتبر مقياسا جيد لأداء الحكومة وكذلك ثقة المستثمرين وعليه فان كان هناك فائض في الموازنة العامة فعالبا ما يعزز ذلك من استقرار النظام المالي و العكس حيث ان العجز يعني ان النظام المالي سيكون تحت ضغط مالي من اجل تمويل ذلك العجز . بالنسبة للمؤشر الاقتصادي الثاني والذي يعتبر الافضل فيما يخص قابلية التعرض للصدمات الخارجية من خلال قياس عجز/فائض الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وعليه فان اي تدهور في قيم كل من عجز الموازنة أو الحساب الجاري من شأنه أن يشكل خطراً على المدى الطويل، وهو ما يعني وجود علاقة إيجابية لهما على الاستقرار المالي في حالة الفائض وعلاقة سلبية في حالة العجز. اما بالنسبة لمؤشر نسبة الائتمان إلى الودائع ، فيقوم بتقييم قدرة البنوك على الاستجابة لطلبات السحب النقدي وقدرتها على الاستمرار في أداء الوظيفة الاساسية وهي عملية الوساطة المالية حتى في اقصى حالات الضغط على السيولة. وكأخر مؤشر يعكس مستوى المخاطر المالية التي يتعرض لها النظام المالي هو مؤشر علاوة المخاطرة على

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الاقراض ، هذا المؤشر حتما يعكس مدى المخاطرة في الاقراض حيث تزيد نسبة علاوة المخاطر كلما زادت نسبة الخطر وعليه فان ارتفاع هذا المؤشر يعكس ارتفاع المخاطر المتعلقة بالاقراض هذه المخاطر التي وان حدث ستؤدي بالتأكيد الى نتائج سلبية على الاستقرار المالي للبنوك و المؤسسات المالية المعنية.

الفرع الثالث: مؤشر صلابة وسلامة النظام المالي

بالنسبة للبعد الثالث والذي يرمز له اختصارا ب (FSI) فهو يتشكل من ستة مؤشرات فرعية تستخدم لتقييم سلامة النظام المالي وصلابته من خلال قياس نسب كل من ايرادات البنوك من غير الفوائد والذي يمثل تنوع مصادر دخل البنوك هذا التنوع الذي يجب ان يكون حتى يتحقق التوازن في مداخيل البنوك ولا تكون رهينة لتقلبات اسعار الفائدة وتكون لها مرونة كبيرة في ايراداتها ما يحقق لها التوازن و الاستقرار المالي هذا الاخير الذي سيساهم في تحقيق الاستقرار المالي الكلي باعتبار البنوك احد اهم ان لم نقل اهم مكونات النظام المالي، ولكي نستطيع الحكم على الحالة المالية للبنوك ومدى استقرارها نستعين بمؤشر الابعاء التي تتحملها البنوك من خلال ادارتها حيث انه كلما ارتفع هذا المؤشر كان ذلك مؤشر سلبي بالنسبة للبنك خاصة اذا ما صاحبه انخفاض في ايراداتها ما سيعمل حتما على تقليل من مستوى استقرار تلك البنوك ومن ثم استقرار النظام المالي ككل. اضافة الى ذلك ليعتبر معدل العائد على الاصول ROA اي نسبة رأس مال البنك إلى اصوله ، من اهم المؤشرات التي تستخدم لتقييم اداء البنوك حيث انه وكما هو معروف فان هذا المؤشر يعكس مستوى الرسملة لدى البنوك، هذا المستوى الذي كلما ارتفع عزز من نشاط البنك وتنافسيته وقدرته على التوسع والنمو . بالنسبة للمؤشر الفرعي الموالي وهو المستحقات غير الناجعة ممثلة بالقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ، يوضح جودة القروض الممنوحة من قبل البنوك. حيث كلما زادت نسبة الديون المتعثرة زاد تدهور الاداء المصرفي و بالتالي فان العلاقة العكسية امر منطقي للغاية بين هذا المؤشر و الاستقرار المالي.

كما هو مبين في المؤشر الفرعي الخامس و المتمثل في مؤشر Z-Score ، فهو يعكس احتمالية التخلف عن السداد في بلد ما لأنها تقارن بشكل واضح الهوامش المصرفية ، مثل راس المال والعائدات (ROA, E/A)، مع المخاطر المرجحة لها $\delta(ROA)$ ، اي تقلب العائدات وغالبا ما يستخدم هذا المؤشر في تقييم سلامة البنوك واستقرارها و بالتالي ارتفاع هذا المؤشر يعني ان البنوك في حالة من التوازن و الاستقرار المالي وهو ما يفسر العلاقة الطردية بين هذا المؤشر و

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

المؤشر الاجمالي للاستقرار المالي. اما المؤشر الأخير هو نسبة خدمات الدين الى الدخل الوطني الاجمالي حيث انه يعتبر مقياساً مهماً يتم استخدامه لقياس السلامة والصلابة المالية للاقتصاد ككل حيث ان انخفاض هذا المؤشر يعكس قدرة النظام المالي على تحمل الاعباء الناتجة عن القروض بشكل عام ولهذا فان علاقة هذا المؤشر مع الاستقرار المالي هي علاقة عكسية يعني انه كلما انخفضت خدمات الدين كلما كان الاقتصاد في اريحية واستقرار افضل كما انه يعكس قدرة النظام المالي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل اضافة لكونه يعتبر مقياسا يعكس مدى مرونة الاقتصاد في الوفاء بالتزاماته المالية.

الفرع الرابع: مؤشر المناخ الاقتصادي الوطني

بالنسبة للبعد الرابع (ISE) و المتعلق بالمناخ العام الذي يعيشه الاقتصاد الوطني و الذي يكون تأثيره حتميا ومباشرا على الاستقرار المالي المحلي و بالتالي الاستقرار المصرفي وحسب النظرية الاقتصادية فان اي مؤشر له تأثير سلبي على الاقتصاد حتما سيكون له نفس التأثير على القطاع المالي و المصرفي، ولهذا تم اختيار مجموعة جد مهمة من متغيرات الاقتصاد الكلي كان اولها معدل الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك باعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي فان استقرار اقتصادها يعتمد على زيادة العائدات من الانشطة النفطية و البترولية وعليه فان ارتفاع هذا المؤشر سينعكس ايجابا على التوسع المالي للحكومة من خلال ضخ المزيد من النفقات و الاستثمارات في الاقتصاد ما يعمل على تنشيط القطاع المالي ويدفعه الى النمو والتطور من جهة وتحقيق استقرار الاوضاع المالية جهة اخرى،بالاضافة الى هذا المؤشر اعتمدنا مؤشرات اقتصادية جد حيوية وتعكس حالة الاقتصاد بشكل كبير كمعدلات البطالة و التضخم و التي من المتوقع ان يكون لها اثر سلبي على الاستقرار المالي و المصرفي نظرا لتاثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني في حالة تسجيل زيادات في نسبها نفس خاصة معدلات التضخم . هذا الاخير الذي لا يقيس المستوى العام لاستقرار الأسعار في الدولة فقط، بل هو أيضاً أحد المتغيرات الأولية التي تخضع للتدقيق في حالة تعرض الاقتصاد لانكماش . حيث ان ارتفاع معدلاته واحدة من علامات الضعف الاقتصادي ولهذا فان تأثيرها الإجمالي على الاستقرار المالي سلبي، وهو ما تشير اليه النظرية الاقتصادية الامر متوقع من مؤشرات المديونية(الداخلية و الخارجية) حيث ان الدين الخارجي مثلا يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي خاصة اذا فاق مستوى معين أو لم يتم استغلاله على الوجه الكفأ في التنمية المحلية و التطوير الاقتصادي حيث اظهرت الدراسة التي اجراها (عبد الحق بنم تفات, محمد

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

ساحل، 2023، صفحة 39) انه توجد علاقة موجبة بين معدلات المديونية الخارجية و النمو الاقتصادي فقط في المدى القصير وعند الاستغلال الجيد لتلك الديون وبالعكس من ذلك ففي المدى الطويل تؤدي اي زيادة في معدل الدين الخارجي الى انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

اما بالنسبة للقطاع المالي فان زيادة الاعتماد على الدين الخارجي له تاثير جد سيء على معدلات الادخار المحلي في المقابل يزيد حجم الاستهلاك المحلي ما ينتج عنه حدوث خلل بين الادخار و الاستثمار المطلوب لينتقل هذا الخلل الى قوى العرض و الطلب و يضرب الاستقرار العام للاقتصاد. (بن كاملة محمد عبد العزيز، 2012، صفحة 77). بالنسبة للدين الداخلي فقد أظهرت الدراسات أن له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهو ما يتوافق مع مبدأ أثر المزاخمة. فالمديونة الداخلية، تؤدي الى الزيادة في خدمة الدين خاصة وان الديون الداخلية عادة ماتكون تكاليفها مرتفعة و اجال استحقاقها منخفضة وهو ما من شأنه أن يحد من النمو الاقتصادي في الأمد البعيد الشيء الذي حتما سيكون له نفس التأثير على الاستقرار المالي. (هنادي عبد الرفاعي، 2015، صفحة 20) ونظرا لاهمية هاته المؤشرات تم اعتماد مؤشر يعكس قدرة الاقتصاد على تحمل هاته الديون و الذي سيعطينا نتائج افضل عند تضمينه في المؤش الكلي للاستقرار المالي وهو مؤشر الاحتياطات التي يحوزها الاقتصاد نسبة الى اجمالي الديون التي تقع على عاتقه ، حيث ان هذا المؤشر يعكس لنا مدى قدرة الاقتصاد على سداد الديون المستحقة من خلال ما يمتلكه من احتياطات من الذهب و العملة الصعبة وبالتالي فان ارتفاع هذا المؤشر سيكون له اثار ايجابية على الاقتصاد بصفة عامة ما يعزز الاستقرار المالي في البلاد. وكمؤشر حيوي يعكس مدى تطور الاقتصاد ونموه اعتمدنا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي وبلا شك فان ارتفاعه سيكون له تأثير جد ايجابي على نمو واستقرار القطاع المالي نظرا للعلاقة الطردية التي تربط النمو الاقتصادي بالاستقرار المالي، استخدمنا ايضا مؤشر فرعي ممثلا بتدفقات التحويلات الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، هذا المؤشر يمثل حجم التحويلات المالية من الخارج إلى الداخل أي بالشكل الايجابي وهو ما تساهم به الجالية الوطنية في الخارج في الاقتصاد الوطني ، هذه المساهمة التي تعزز الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة وما ينجم عن ذلك من نتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني ومثلها على القطاع المالي.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الفرع الخامس: مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي

بالنسبة للبعد الأخير (WECI) و المتمثل في المناخ الاقتصادي العالمي هذا الذي غالبا ما تم اعتماده عند بناء مؤشر موحد للاستقرار المالي لما للتقلبات و التغيرات الاقتصادية العالمية من تأثيرات على الاقتصادات و الانظمة المالية المحلية و قد تم قياسه من خلال ثلاث مؤشرات اساسية . المؤشر الأول المعتمد ضمن هذا البعد هو النمو الاقتصادي العالمي (Iw1) ، حيث يقيس متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين ان المؤشر الفرعي الثاني (Iw2) يوفر نظرة عن مستويات استقرار الأسعار العالمية ممثلة بمعدل التضخم العالمي. بالاضافة الى احد المؤشرات المهمة و التي تعكس تطور السوق المالي العالمي وهو مؤشر حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص حول العالم وكنا قدر اعطيناه الرمز التالي (Iw3). و يقيس هذا المؤشر الجزئي مناخ الأعمال العالمي و فرص الاستثمار المتاحة. وتشكل كل هذه المؤشرات ضرورة لتعزيز مستويات ثقة المستثمرين العالميين، وأي انخفاض أو ارتفاع مفاجئ قد يشير إلى تحولات جذرية في الأسواق العالمية .

المطلب الثالث: خطوات عملية بناء مؤشر موحد للاستقرار المالي

بعد القيام بعملية الجمع و التمحيص للبيانات المتضمنة في الجدول السابق ياتي دور حساب مؤشر الاستقرار المالي (AFSI) لكن قبل ذلك يتم بناء المؤشرات الفرعية المكونة له. تتضمن عملية بناء المؤشر الموحد للاستقرار المالي AFSI ثلاث خطوات كما يلي:

الخطوة الأولى: تتمثل اول خطوة في وجوب توحيد متغيرات المؤشرات الفردية المختارة. والسبب في ذلك هو أن المتغيرات التي بين ايدينا معبر عنها بوحدات ومقاييس مختلفة حيث يتم قياس بعض المتغيرات بالنسبة المئوية، بينما يتم قياس البعض الآخر بمليارات الدولارات . وهذا يجعل من الصعب مقارنة المتغيرات وتجميعها في مؤشر واحد. وبالتالي، يجب اللجوء الى عملية تطبيع المتغيرات. حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على منهج التطبيع التجريبي (empirical normalization) حسب ما جاء في دراسة موريس سنة 2010 . و هو المنهج المستخدم بكثرة خاصة فيما يتعلق ببناء المؤشرات التجميعية، وتسمح عملية تطبيع و توحيد المتغيرات ان تقع جميع قيم المؤشرات ضمن نطاق موحد يتراوح بين [0, 1]. يمثل الحد الأدنى أضعف قيمة للمؤشر ويظهر الحد الأعلى أقوى قيمة. حيث تشير القيم التي تقترب من 0 الى حالات من عدم الاستقرار (أو التوتر) المحتمل و بالعكس من ذلك فانه كلما اقتربت قيم المؤشر الى 1 يعني تسجيل حالة

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

استقرار في النظام المالي (Tuduetso .P. M, Lekgatlhamang. L. S , Lesego .S, 2023, p. 741). تم تحديد صيغة التطبيع كالآتي:

$$nX_{it} = \frac{X_{it} - \min X_i}{[\max(X_i) - \min(X_i)]}$$

حيث:

nX_{it} : المؤشر الذي تم تطبيعه i في الوقت t

X_{it} : قيمة المؤشر الاصيلي في الوقت t

$\max(X_i)$: أكبر قيمة لكل مؤشر في فترة الدراسة.

$\min(X_i)$: أصغر قيمة لكل مؤشر في فترة الدراسة.

الخطوة الثانية: في هذه المرحلة يتم تجميع المتغيرات الفردية الموحدة في مؤشرات فرعية تشير إلى الظروف المتعلقة بالتنمية المالية، والضعف المالي، والسلامة المالية، والبيئة الاقتصادية المحلية والعالمية. تم تحقيق هذا التجميع من خلال المعادلات الاربعة الموالية:

- مؤشر التطور المالي (FDI):

$$FDI = \frac{\sum_1^7 ID_i}{7} = \frac{ID1+ID2+ID3+ID4+ID5+ID6+ID7}{7}$$

- مؤشر التعرض للمخاطر المالية (FVI):

$$FVI = \frac{\sum_1^6 IV_i}{6} = \frac{IV1+IV2+IV3+IV4+IV5+IV6}{6}$$

- مؤشرات الصلابة والسلامة المالية (FSI):

$$FSI = \frac{\sum_1^6 IS_i}{6} = \frac{IS1+IS2+IS3+IS4+IS5+IS6}{6}$$

- مؤشر المناخ الاقتصادي الوطني (ISE):

$$ISE = \frac{\sum_1^6 ES_i}{6} = \frac{ES1+ES2+ES3+ES4+ES5+ES6}{6}$$

- مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (WECI):

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

$$WECI = \frac{\sum_1^3 IW_i}{3} = \frac{IW_1 + IW_2 + IW_3}{3}$$

الخطوة الثالثة: يتم حساب المؤشر التجميعي الموحد للاستقرار المالي من خلال الجمع بين المؤشرات الفرعية باستخدام طريقة المتوسط المرجح، كما هو مبين في المعادلة الخاصة به، ويتم تخصيص الوزن الأكبر للمؤشر الجزئي الذي يشكل أكبر عدد من المؤشرات الفرعية التي تدخل في حساب المؤشر الكلي. و الجدول الموالي يوضح الاوزان الترجيحية لكل مؤشر جزئي معتمد:

الجدول رقم 4-13: الاوزان الترجيحية الموافقة لكل مؤشر جزئي المكونة للمؤشر الموحد للاستقرار المالي

رمز المؤشر	المؤشر الجزئي	عدد المؤشرات الفرعية	الوزن الترجيحي المناسب (المعامل)
FDI	مؤشر التطور المالي	07	0,25
FVI	مؤشر التعرض للمخاطر المالية	06	0,214...
FSI	مؤشرات الصلابة و السلامة المالية	06	0,214...
ISE	مؤشر المناخ الاقتصادي الوطني	06	0,214...
WECI	مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي	03	0,1...
المجموع	05	28	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

وعليه فالمؤشر الموحد للاستقرار المالي (AFSI) يحسب كما يلي:

$$AFSI = \frac{7(FDI) + 6(FVI) + 6(FSI) + 6(ISE) + 3(WECI)}{28}$$

$$AFSI = 0,25 * FDI + 0,214 * FVI + 0,214 * FSI + 0,214 * ISE + 0,1 * WECI$$

سنقوم في هذه الخطوة بتطبيع البيانات ولهذا سنحتاج الى استخراج بعض الاحصائيات كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 4-14: القيم الدنيا والعليا للسلاسل الزمنية وفروقات تلك القيم

(MAX-MIN)	MAX	MIN	المؤشرات الفرعية	المؤشرات الجزئية

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

0,654	0,693	0,039	ID1	مؤشر التطور المالي FDI
0,3441	0,9994	0,6553	ID2	
0,5437	0,8737	0,33	ID3	
0,3644	0,5822	0,2178	ID4	
0,0445	0,0625	0,018	ID5	
0,63	0,96	0,33	ID6	
0,155339	0,568739	0,0534	ID7	
363,32	450,12	86,8	IV1	مؤشر الضعف المالي FVI
1,4227	1,82	0,1593	IV2	
0,5313	0,5816	0,0503	IV3	
0,304	0,147	-0,157	IV4	
0,412	0,247	-0,165	IV5	
0,076	0,078	0,002	IV6	
0,274	0,4243	0,1503	IS1	مؤشر الصلابة والسلامة المالية FSI
0,91	1,74	0,83	IS2	
2,398	2,42	0,022	IS3	
0,3552	0,374	0,0188	IS4	
0,1963	0,2482	0,0519	IS5	
0,21124	0,2124	0,00116	IS6	
0,245	0,304	0,059	ES1	مؤشر مناخ الاقتصاد الوطني ISE
0,3133	0,3166	0,0033	ES2	
3,21	3,27	0,06	ES3	
38,305	38,401	0,096	ES4	
0,2314	0,3184	0,087	ES5	
0,123	0,072	-0,051	ES6	
0,1297	0,134	0,0043	IW1	مؤشر الاقتصاد العالمي WECI
0,093	0,062	-0,031	IW2	
0,4404	0,9807	0,5403	IW3	

المصدر: من اعداد الباحث

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

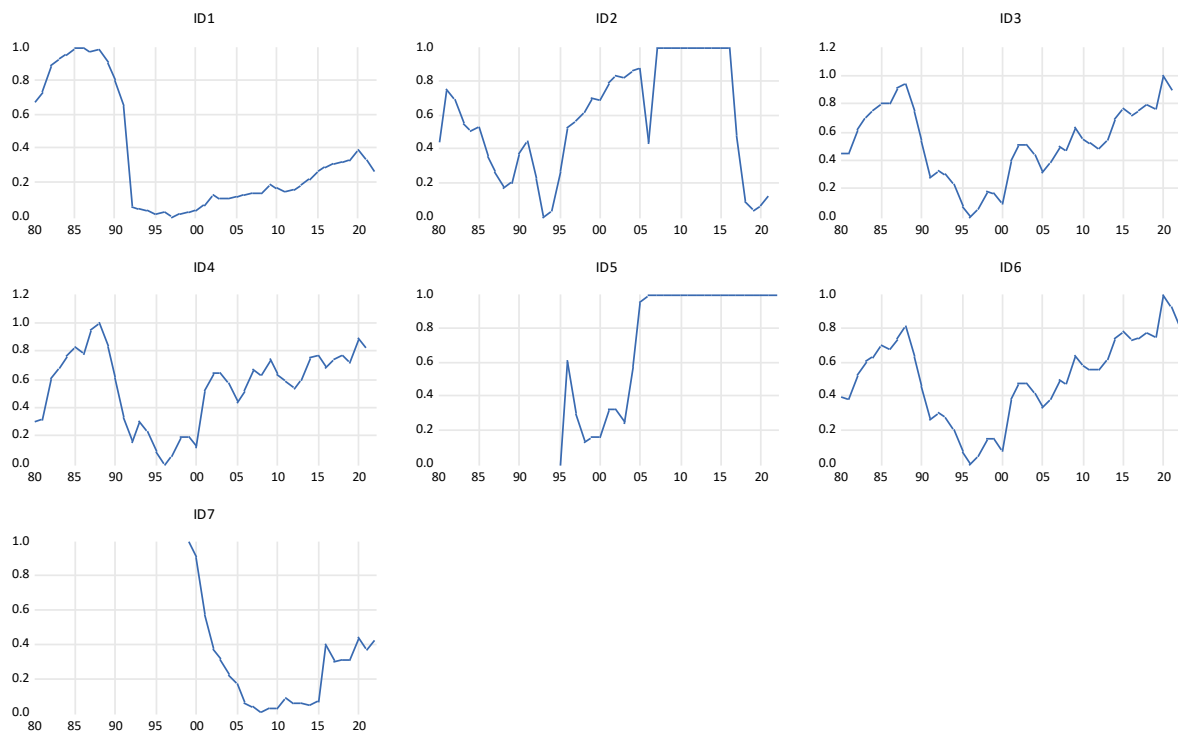
المطلب الرابع: حساب المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشر الموحد للاستقرار المالي

بعد الانتهاء من عملية تطبيع البيانات بالاعتماد على المنهج التجريبي، ياتي الدور الان الى حساب كل المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشر التجميعي الاساسي.

الفرع الاول: حساب مؤشر التطور المالي

قبل الشروع في حساب هذا المؤشر سنتطرق لعرض وصفي للمؤشرات الفرعية المكونة له بعد التحيين

الشكل رقم 4-23: تطور المؤشر الفرعية لتطور النظام المالي الجزائري



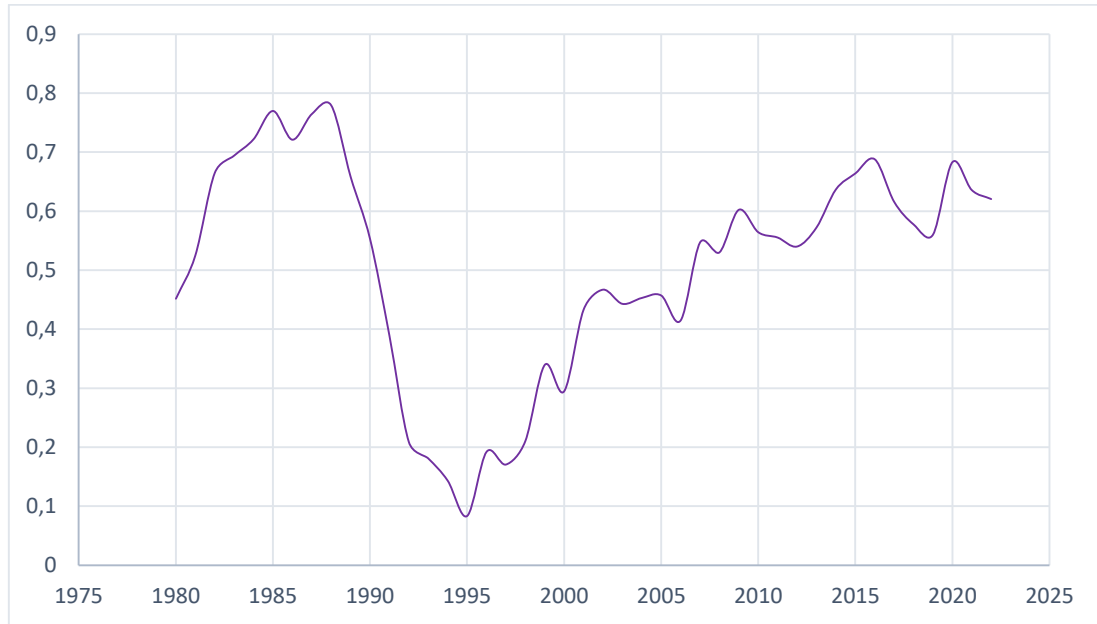
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

مثلما هو واضح في الشكل اعلاه فان بعض المؤشرات تبدأ من بداية فترة الدراسة اي من سنة 1980، لكن توجد بعض المؤشرات الاخرى تبدأ من فترات مختلفة فمثلا مؤشر (ID5) يبدأ من سنة 1995 و مؤشر (ID7) يبدأ من سنة 1998 وهذا راجع لقلّة البيانات الخاصة بكل المؤشرين لكن ونظرا لاهميتهما يتم اضافتهما الى المؤشر الجزئي للتطور المالي وهذا طبعا سيزيد من موثوقية المؤشر المحسوب ودقته. كما انه وبالرغم من ذلك فمختلف المنحنيات البيانية تتفق الى حد ما ان المؤشر الجزئي يمر بثلاث مراحل، المرحلة الاولى و عرفت فيها جميع المؤشرات الفرعية ارتفاع وكانت في العشر سنوات الاولى من الدراسة، المرحلة الثانية وكانت جميع المؤشرات تنخفض بشكل متفاوت الحدة لكنها كلها عرفت انخفاضا يمكن ان يوصف بالمتزامن وهذا لوجود نفس الاسباب

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

والتي تطرقنا لها سابقا من الاوضاع السياسية و الاقتصادية الجديسة التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة، اما المرحلة الثالثة و الاخيرة فهنا عرفت اغلب المؤشرات ارتفاعا في قيمها ما يعكس بالتأكيد تحسن المؤشر الجزئي للتطور المالي، ومن الجدير بالذكر ان هذه المرحلة عرفت استقرارا سياسيا و اقتصاديا عاما فالبرغم من وجود بعض الازمات المحلية و العالمية التي كانت لها بعض التأثيرات السلبية على المؤشرات الفرعية الا انها لم تدم كثيرا حتى تعود المؤشرات للارتفاع لهذا يمكن وصفها بشكل عام انها شهدت ارتفاعا على المدى الطويل ولدعم هذا التحليل يمكن عرض المنحنى البياني الذي يوضح تطور مؤشر التطور المالي للجزائر خلال فترة الدراسة كما يلي:

الشكل رقم 4-24: تطور مؤشر التطور المالي



المصدر: من اعداد الباحث بواسطة برنامج Microsoft Excel

وبالفعل فان مؤشر التطور المالي كان مطابقا تقريبا لاغلب منحنيات المؤشرات الفرعية المكونة له وهذا لان جملها عرفت نفس التقلبات وهذا يدعم حسن اختيار المؤشرات الفرعية للتطور المالي في الجزائر.

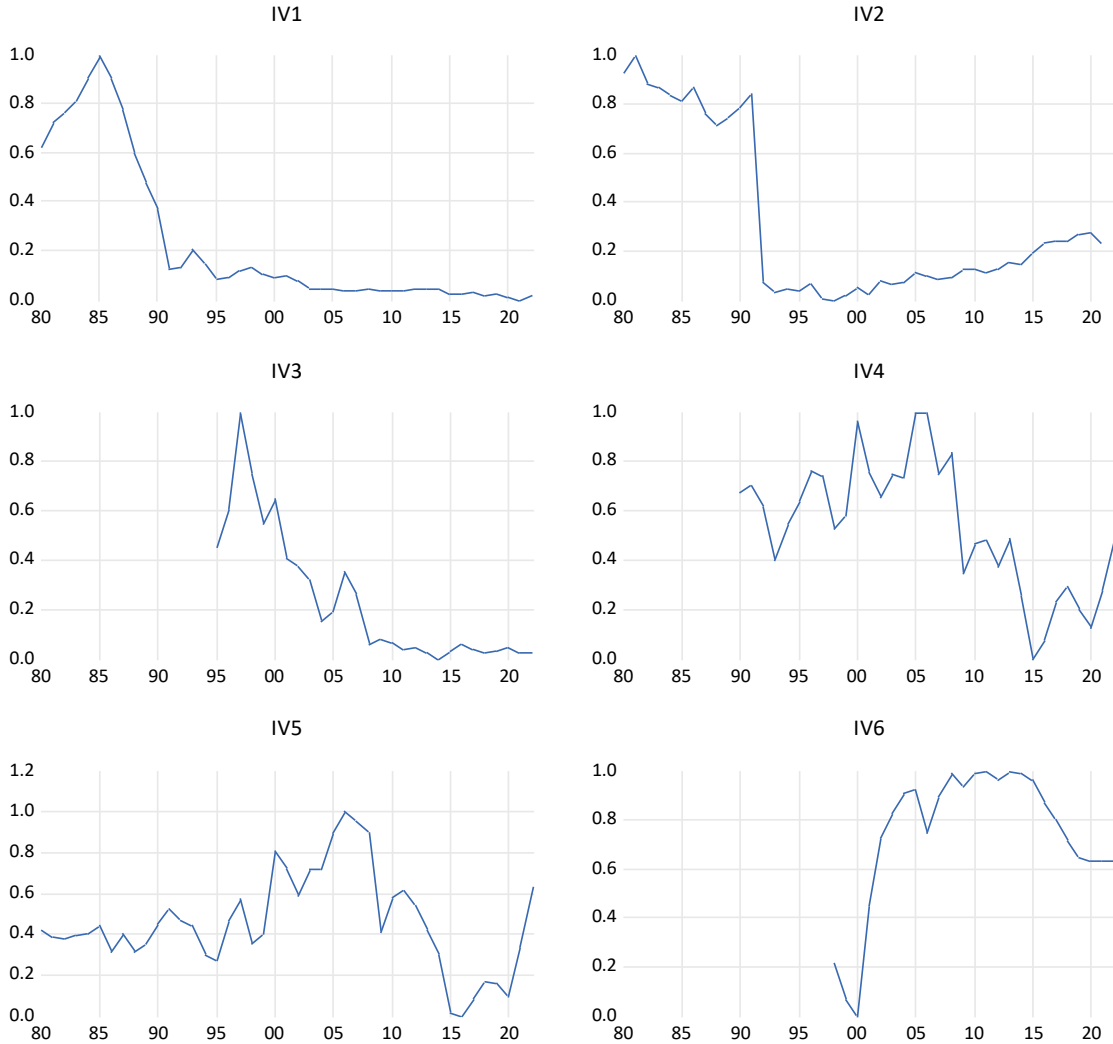
الفرع الثاني: حساب مؤشر التعرض للمخاطر المالية (الضعف المالي)

يشير مؤشر الضعف المالي الى قدرة النظام المالي على مواجهة المخاطر المحتملة. ويعتمد هذا المؤشر على العديد من المؤشرات الفرعية التي تعكس مجموعة مختلفة من العوامل المالية و الاقتصادية كمستويات السيولة و الرسملة بالاضافة الى عوامل الرقابة و التنظيم و حالة الاقتصاد الكلي. في

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الشكل التالي سنعرض تطور المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الضعف المالي ، هذه المؤشرات التي تم اعتمادها بالنظر الى العديد من العوامل اهمها الدراسات السابقة و توفر البيانات.

الشكل رقم 4-25: تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر الضعف المالي في الجزائر



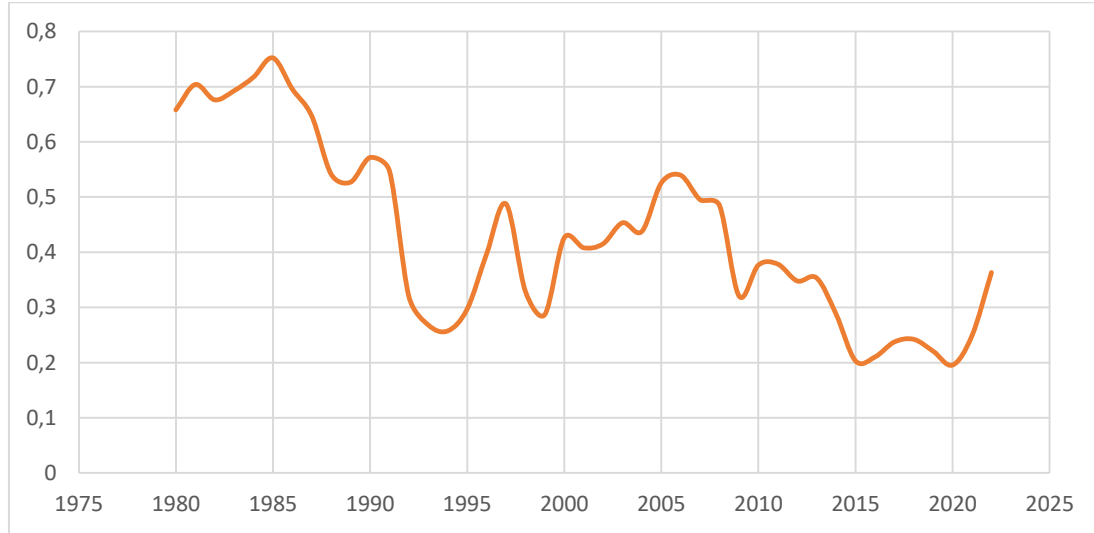
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

من خلال اخذ نظرة عامة على تطور المؤشرات و حسب الشكل اعلاه فان اغلب المؤشرات لا تتفق في تطورها خلال فترة الدراسة رغم ان هناك بعض الفترات التي تكون فيه متزامنة التغير وفي نفس الاتجاه وهذا طبعا راجع الى اختلاف العوامل المؤثرة في كل مؤشر جزئي فمهما ما هو مرتبط بحالة الاقتصاد الوطني و منها ما يرتبط بوضع المؤسسات المالية ونشاطها كما ان بعض المؤشرات هي مؤشرات سلبية يعني انها تنقص في حالات الاستقرار الاقتصادي و المالي كمؤشر التعرض للمخاطر المالية و بعضها الاخر العكس فهناك مؤشوات تعرف تحسنا ملحوظا في حالة انتعاش الاقتصاد

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الوطني لكن ان دققنا النظر نجد انه جل المؤشرات عرفت تراجعاً خلال 15 سنة الاخيرة وهذا حتماً سؤدي الى تراجع مؤشر التعرض للمخاطر المالية. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 4-26: تطور مؤشر الضعف المالي



المصدر: من اعداد الباحث بواسطة برنامج Microsoft Excel

بشكل عام فان مؤشر الضعف المالي يعرف انخفاضاً مضطرباً خلال فترة الدراسة وهو ما سيساهم بالتأكيد في انخفاض المؤشر العام للاستقرار المالي لاحقاً.

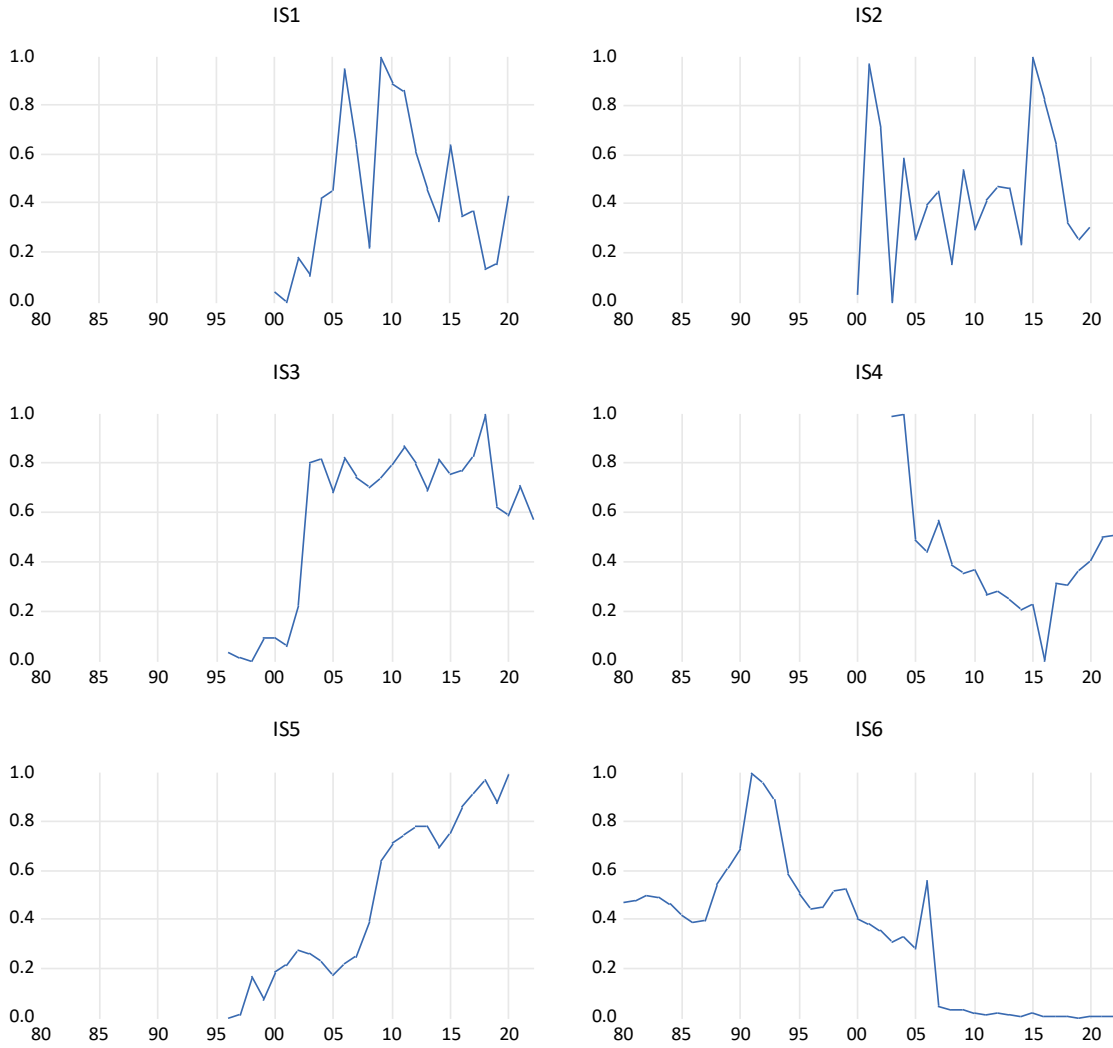
الفرع الثالث: حساب مؤشر الصلابة و السلامة المالية

يشير هذا المؤشر غالباً الى مدى صلابة النظام المالي ومكوناته أمام الصدمات و الضغوطات المالية و الاقتصادية التي تتعرض لها مكوناته ، حيث تستمد البنوك و المؤسسات المالية سلامتها من قدرتها على تحقيق الإيرادات و تقليص التكاليف بالإضافة الى التزامها بالمستويات المطلوبة من السيولة هذا من جهة. من جهة اخرى تعكس الصلابة المالية قدرة البنوك و المؤسسات المالية على تسديد ديونها و التحكم في حجم القروض المتعثرة و تقليصها الى اقل قدر ممكن وعلى هذا الاساس تم اعتماد مجموعة من المؤشرات التي تمثل كل ما سبق ذكره لكن نقطة الضعف الوحيدة لهذا المؤشر هو ان اغلب المؤشرات المكونة له بياناتها لا تغطي كل فترة الدراسة حيث ان جلها يبدأ بعد سنة 1995، ولهذا فان هذا المؤشر يكون ممثل بمؤشر فرعي واحد قبل هذه السنة وهو مؤشر اجمالي خدمات الدين الخارجي كنسبة من الدخل الوطني (طبعا كل هذه المؤشرات هي مؤشرات كلية) وهو يعكس نوعاً ما صلابة النظام المالي ضد الصدمات الخارجة الرئيسية وهي المديونية الخارجية ممثلة بخدمات الدين حيث كلما كان النظام المالي المحلي قادراً على توفير التمويلات اللازمة للدولة و مؤسساتها الاقتصادية كلما اغناها ذلك عن التوجه للاقتراض الخارجي من جهة

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

و يجعلها قادرة على تسديد ديونها في وقتها المحدد من خلال تحس النشاط الاقتصادي للبلاد وتحقيق إيرادات جيدة من العملة الصعبة من جهة أخرى. و الشكل الموالي يمثل تطور مؤشرات الصلابة و السلامة المالية للجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم 4-27: تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر الصلابة و السلامة المالية للجزائر



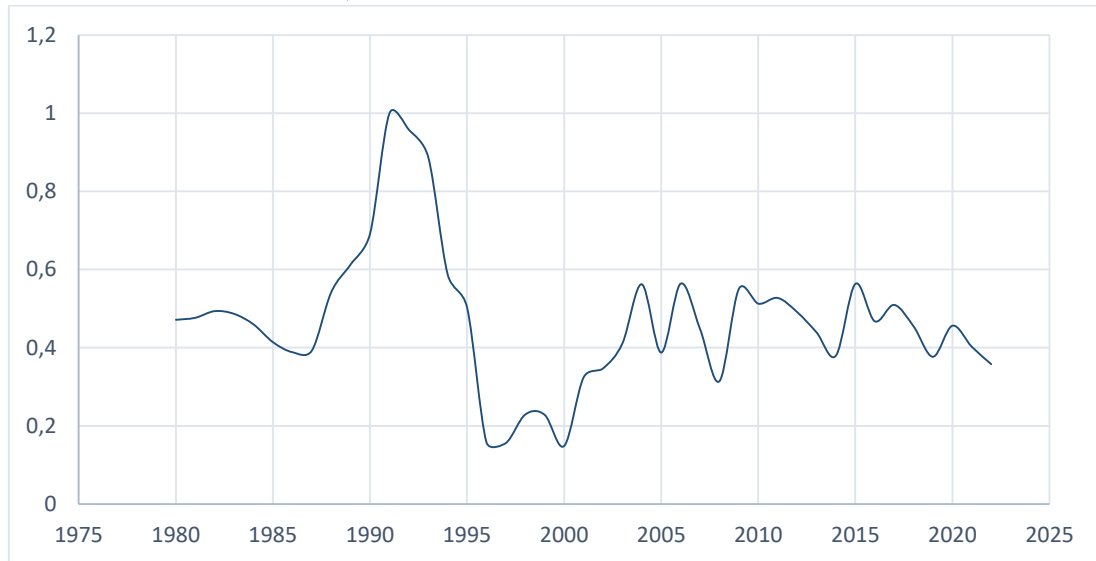
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

في الشكل اعلاه يتبين ان هناك تباين كبير في اتجاهات تطور مختلف مؤشرات الصلابة و السلامة المالية فمثلا مؤشري إيرادات البنوك من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات (IS1) و تكاليف ادارة البنوك إلى إجمالي أصولها (IS2) عرفت تقلبات حادة تعكس عدم قدرة المؤسسات المالية على التحكم في إيراداتها وتكاليفها الامر الذي سيؤثر حتما على استقرارها و من ثم استقرار النظام المالي ككل، اما بالنسبة لمؤشر معدل العائد على الاصول (IS3) فقد مر بمرحلتين، المرحلة الاولى عرف فيها ارتفاعا كبيرا من سنة 2000 الى سنة 2005 ثم استقر ما بين 0,6 الى 0,8 خلال الفترة اللاحقة

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

اي الى غاية سنة 2022 . بالنسبة لمؤشر القروض المتعثرة فعرف تراجعاً ملحوظاً الى غاية سنة 2015 ثم عاود الارتفاع الى بشكل معتدل الى غاية سنة 2022 عكس المؤشر الموالي (IS5) وهو مؤشر Z-score للاستقرار المصرفي الذي يعبر عن صحة واستقرار البنوك و المؤسسات المالية وقدرتها على مواجهة الضغوطات المالية و الاقتصادية و بالضبط قدرتها على تحقيق الارباح في وجود المخاطر المحتملة، حيث عرف هذا المؤشر تحسناً ملحوظاً من اول سنة تم اعتماده فيها (1995) ما يعكس قدرة البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية على توليد الارباح وتحقيق العوائد ومواجه الضغوطات المالية و الاقتصادية خلال فترة الدراسة. اما بالنسبة للمؤشر الاخير وهو المؤشر الذي مثل الصلابة و السلامة المالية وحده لغاية سنة 1995 بشكل عام عرف انخفاضاً منذ دخول باقي المؤشرات في الحساب لكن قبل ذلك كان مرتفعاً نوعاً ما نتيجة للظروف الاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد و اجبرتها على التوجه للمديونية الخارجية ما زاد من معدلات خدمات الدين الشيء الذي اثر سلباً على سلامة النظام المالي المحلي، والشكل الموالي يمثل المؤشر التجميعي لصلابة و سلامة النظام المالي للجزائر:

الشكل رقم 4-28: تطور مؤشر صلابة و سلامة النظام المالي الجزائري



المصدر: من اعداد الباحث بواسطة برنامج Microsoft Excel

و مثلما تطرقنا له سابقاً فإنه و في الفترة الممتدة من 1980 الى غاية 1995 كان مؤشر صلابة و سلامة النظام المالي الجزائري مطابقاً تماماً لمؤشر خدمات الدين الخارجي نظراً لقلّة البيانات و عدم توفرها بالنسبة لباقي المؤشرات الفرعية، لكن بعدها عرف تحسناً ملحوظاً الى غاية سنة 2004 ثم توالى

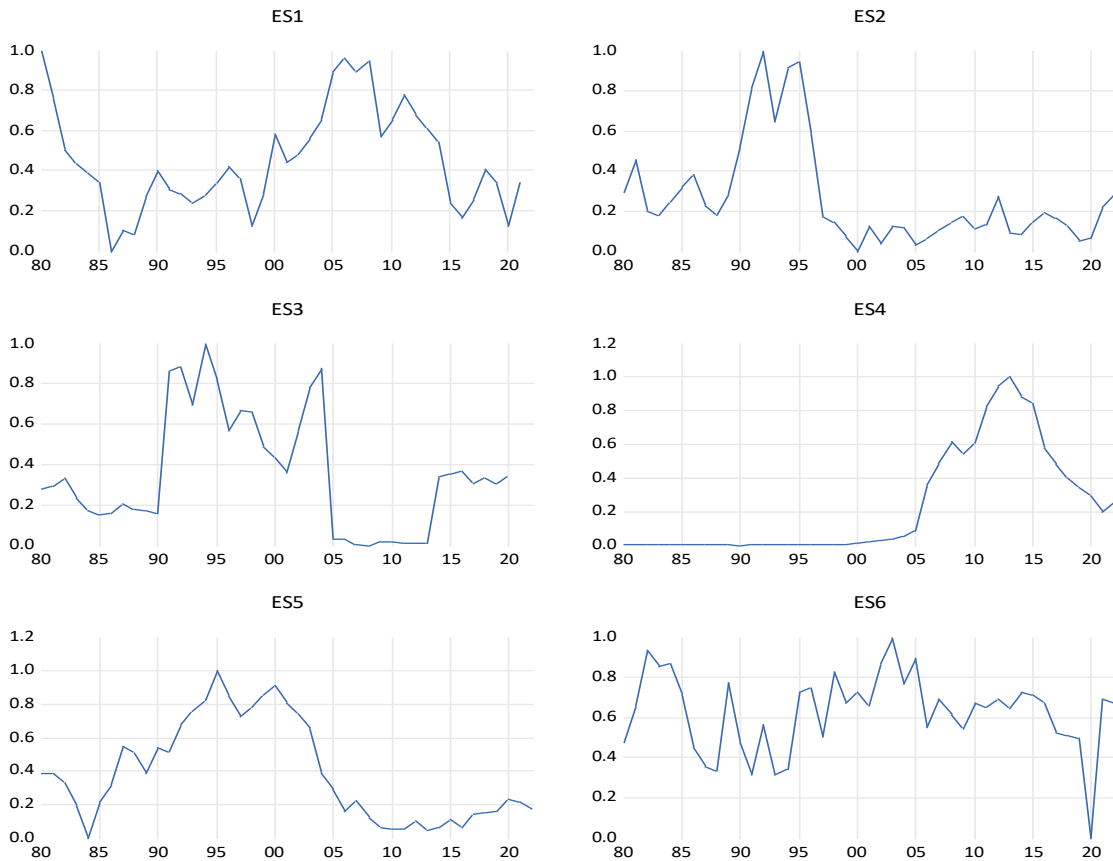
الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

الانخفاضات و الارتفاعات الى غاية سنة 2022 لكنه بشكل عام عرف نوع من الاستقرار ما بين 0,4 الى 0,6 خلال هذه الفترة.

الفرع الرابع: حساب مؤشر مناخ الاقتصاد الوطني

يؤثر المناخ الاقتصادي الوطني على استقرار النظام المالي المحلي في العديد من الجوانب ، فبغض النظر على المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في حساب مؤشر الضعف المالي هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تعكس مدى استقرار الأوضاع الاقتصادية وملائمتها لممارسة الأنشطة و الأعمال المالية و بالتالي تأثيرها المحتوم على الوضع المالي للبلاد حيث ان النظام المالي جزء لا يتجزء من النظام الاقتصادي الكلي و يتأثر بكل العوامل و الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني كعائدات المحروقات ، زيادة الاحتياطيات من العملة الصعبة ، ارتفاع المستوى العام للأسعار، معدلات التوظيف وغيرها من العوامل الأخرى التي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-29: المؤشرات الفرعية لمؤشر مناخ الاقتصاد الوطني



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

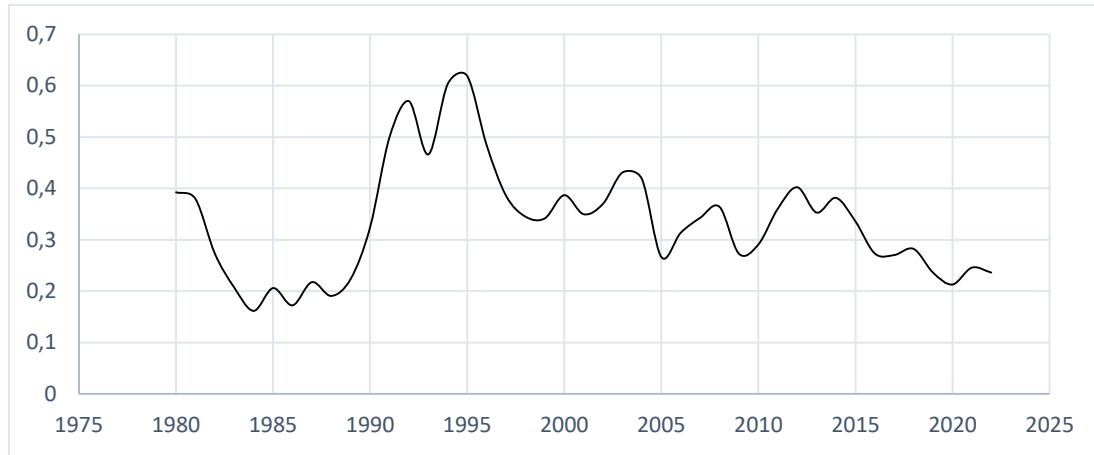
ولإبراز الدور الذي يلعبه المناخ الاقتصادي الوطني على الاستقرار المالي في الجزائر قمنا باعتماد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثيرات واضحة على النظام المالي ومكوناته لعل أبرزها هي العائدات النفطية (ES1) خاصة وان الجزائر بلد ريعي يعتمد في إيراداته بشكل شبه كلي على

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

العائدات المتأتية من المحروقات وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي في الجزائر غالبا ما يرتبط باستقرار اسعار النفط حيث ان اي ازمة عالمية تضرب هذا القطاع لا بد ان تضرب الاقتصاد الوطني وتقوض استقراره وبما ان حصة البنوك العمومية في الجزائر هي الغالبة وملكية رأسمالها كله يعود للدولة والتي غالبا ما تقوم بانعاشه كل مرة تصل فيه تلك البنوك الى ضائقة مالية خاصة وان نشاطاتها موجهة لدعم المخططات الحكومية للتنمية و الاسكان وعليه فان اي صدمات تضرب عائدات الحكومة ستؤثر بشكل سلبي على اداء هذه البنوك واستقرارها ، كما ان تراجع ايرادات الدولة يعني تقليص النفقات وزيادة الضرائب وهو امر لا شك انه سيؤدي الى كبح الانشطة المالية والاقراضية و يقلص من حجم الاستثمارات وبالتالي تراجع الاداء الاقتصادي للمؤسسات المالية و المصرفية الامر الذي سياسهم من دون شك في تراجع مستوى استقرار المناخ الاقتصادي الوطني الذي سيعمل بدوره الى تراجع مستوى الاستقرار المالي للبلاد. وتجدر الاشارة الى ان اغلب الازمات التي وقعت فيها الجزائر بما في ذلك الازمات السياسية كان ورائها انخفاضات حادة في عائدات المحروقات فمثلا الازمة السياسية التي كانت في الثمانينات كانت نتيجة لتدهور القدرة الشرائية للمواطنين طبعا كان ذلك كنتيجة للتراجع الكبير في العائدات النفطية ونفس الامر كان في السنوات الاخيرة اي بعد سنة 2014 و الازمة الحادة التي اودت بالبلاد الى حافة الافلاس و العكس من ذلك الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2012 كانت البلاد تعيش استقرار على كافة المستويات وهذا بسبب استقرار اسعار النفط في مستويات مرتفعة فاقت حتى 100 دولار للبرميل في بعض الاحيان واذ لاحظنا الشكل الممثل للايرادات النفطية (ES1) سنجد تتطابق بين تراجع الاسعار و الازمات التي تاتي بعدها بسنة أو سنتين على الاكثر الامر الذي يؤدي الى تدهور الوضع الاقتصادي و السياسي للبلاد في كل مرة . ولهذا سيكون هذا المؤشر ذو دور كبير في تحديد تطور المستوى العام للمناخ الاقتصادي الجزائري المبين في الشكل التالي:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الشكل رقم 4-30: تطور مؤشر مناخ الاقتصاد الوطني



المصدر: من اعداد الباحث بواسطة برنامج Microsoft Excel

لعبت ايضا كل من مؤشرات التضخم (ES2) و البطالة (ES5) دورا كبيرا في تدهور المناخ الاقتصادي الوطني في اغلب الاحيان وكانت كلها مرتبطة بالعائدات النفطية. فتدهور معدلات التوظيف و تراجع القدرة الشرائية و ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمجرد تراجع اسعار المحروقات نتيجة لسياسة التقشف التي تدخل فيها البلاد وهو ما تبينه المنحنيات البيانية الخاصة بها. فقط مؤشر اجمالي الاحتياطات الى الديون (ES4) الذي كان يعرف تحسنا ليس لان حجم الاحتياطات يزيد وانما لان الديون يتم سدادها في فترة ذروة العائدات من جهة واتباع سياسة عدم اللجوء الى الاقتراض من جهة اخرى و بالتالي كان هذا المؤشر يتحسن سنة بعد اخرى وساهم في التخفيف من تدهور مستوى المناخ الاقتصادي الوطني في العديد من المرات التي كانت سببها تدهور باقي المؤشرات مثلما توضحه المنحنيات السابقة.

الفرع الخامس: حساب مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي

يؤثر الاقتصاد العالمي على الاستقرار المالي المحلي من خلال قناتين رئيسيتين هما:

اولا: الاقتصاد الوطني

حيث ان الاقتصاد الوطني لا يمكن ان لا يتأثر بالصدمات و التغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي واكثر مثال على ذلك هو ركود الاقتصاد العالمي ممثلا في الدول الصناعية الكبرى يؤدي الى تراجع الطلب على المواد الاولية وهو بدوره يؤدي الى تدهور اسعار النفط الشيء الذي حتما سيؤدي الى تراجع عائدات الاقتصاد الوطني وما ينجر عنه من اثار سلبية على الانفاق و زيادة الضرائب وغيرها، ايضا يمكن ان يؤدي الارتفاع الكبير في اسعار الاغذية العالية الى حدوث تضخم محلي

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

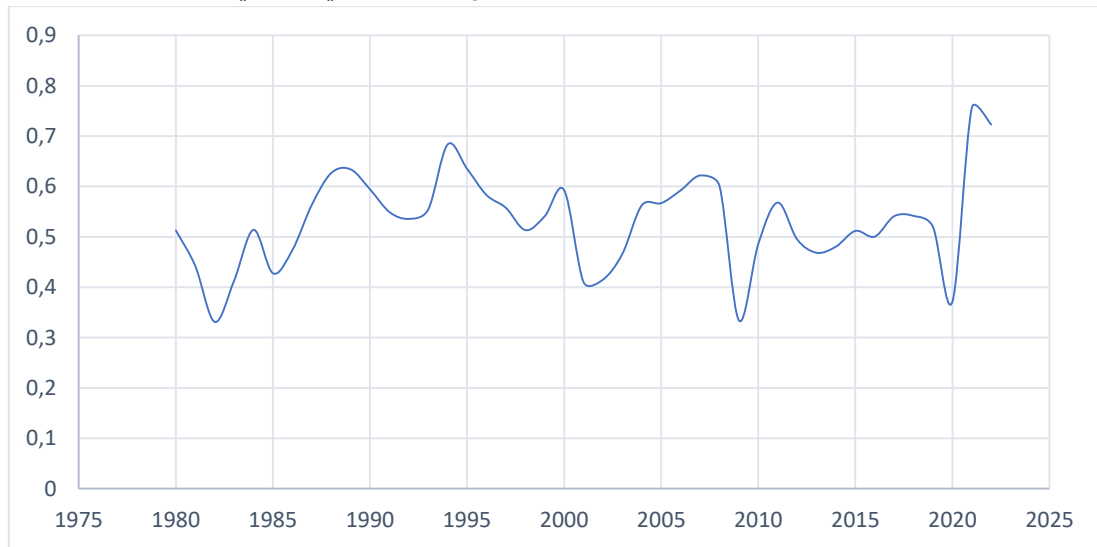
مستورد خاصة ان كانت الامن الغذائي للدولة مرتبط بدول اخرى مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر خاصة بالنسبة للقمح الذي يعتبر اكبر مادة مستهلكة محليا.

ثانيا: ارتباط النظام المالي المحلي بالانظمة المالية الاخرى (السوق المالي العالمي)

ففي وقت تتجلى فيه العولمة بكل معانها نتيجة للتطور التكنولوجي لا يمكن لاي نظام مالي ان يبقى دون ربط علاقات استثمار وشراكة مع الانظمة المالية للدول الاخرى وحتى المؤسسات المالية الدولية لان اغلب المعاملات التجارية اليوم يتم تسويتها في الاسواق العالمية ولهذا فان اي تغيرات أو ازمات تصيب هذه الاسواق ستحد من قدرة الدولة في الوصول الى التمويل اللازم لدعم الاستثمارات المحلية الامر الذي سيؤدي من جهة الى تراجع النشاط الاقتصادي الوطني و انتقال الازمة الى السوق المالي المحلي عبر القنوات الفرعية المختلفة كاسعار الفائدة ، اسعار الصرف ، الاسهم والسندات الحكومية وغيرها من جهة اخرى.

و الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي الذي اعتمدناه:

الشكل رقم 4-31: تطور مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي



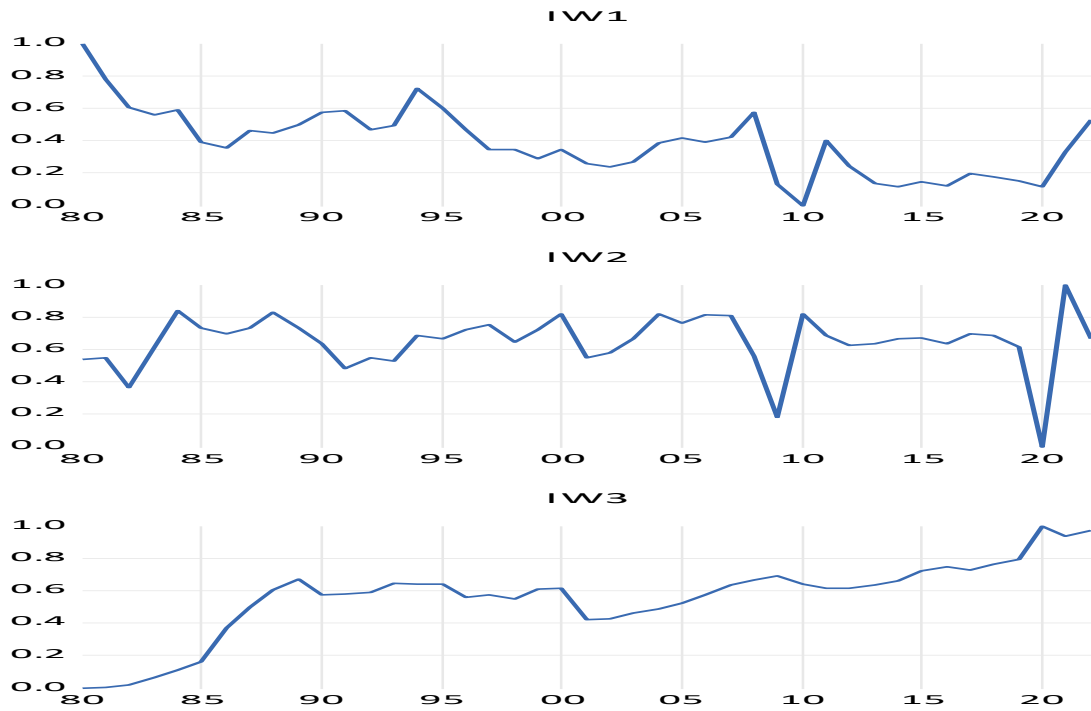
المصدر: من اعداد الباحث بواسطة برنامج Microsoft Excel

بشكل عام مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي عرف العديد من الانخفاضات الحادة اولها كانت في الثمانينات وهي التذبذب الشديد في اسعار المحروقات نتيجة لمجموعة من العوامل الجيوسياسية كالثورة الايرانية 1979 و الحرب العراقية و النزاعات التي تفاقمت في الشرق الاوسط صاحب اكبر احتياطات للنفط في العالم ، ايضا عرف المناخ الاقتصادي العالمي تراجعا لا يستهان به في الفترة (2000-2002) هذه الفترة التي ضربت فيها ازمة مالية عالمية سميت بازمة دوت كوم نتيجة لانفجار/انفجار فقاعات الاسهم التكنولوجية مما ادى الى تسجيل خسائر كبيرة للمستثمرين في

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

ذلك الوقت، كما شهد العالم أزمة مالية أخرى اشد قسوى من أزمة دوت كوم وهي أزمة الرهن العقاري سنة 2008 و التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت الى باقي الدول الأوروبية و الآسيوية حيث ادى انفجار فقاعة الديون العقارية الى كساد السوق العالمي للعقارات ما ادى في النهاية الى الكساد الاقتصادي الذي عرف بالأزمة المالية العالمية 2008. و أخيرا الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم من شرقه الى غربه نتيجة لانتشار فيروس كوفيد-19 سريع الانتقال والقاتل في اغلب الاحيان وهو الذي كبل الاقتصاد العالمي وخفض من مختلف الأنشطة الاقتصادية الامر الذي ادى الى تراجع اقتصادي عالمي شامل ، و الواضح من خلال الشكل ادناه ان هذه الازمات ساهمت بشكل كبير في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي (IW1) من جهة و ارتفاع معدلات التضخم (IW2) في اغلب دول العالم نتيجة للقيود المفروضة على الحركة التجارية لكنها لم تؤثر كثير أو لنقول ان تأثيرها على مؤشر الائتمان العالمي المقدم للقطاع الخاص (IW3) لم يدم طويلا حتى يعود للارتفاع مجددا ما ينم على قدرة تكيف الاسواق المالية و مكونات القطاع الخاص مع الصدمات التي تضرب الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم 4-32: المؤشرات الفرعية لمؤشر مناخ الاقتصاد العالمي



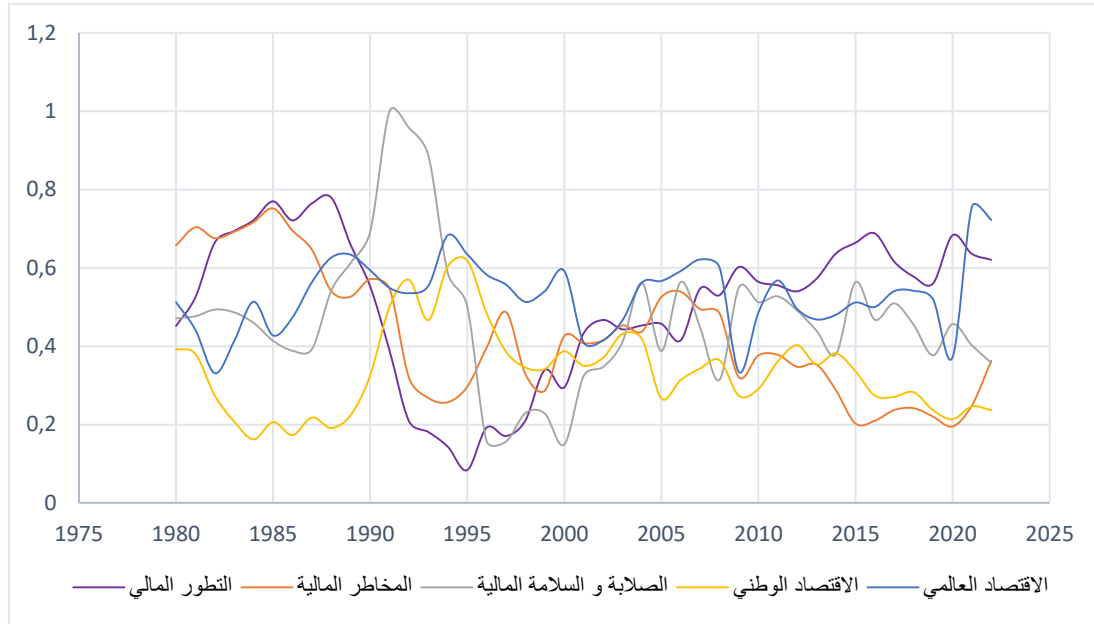
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

المطلب الخامس: تطور الاستقرار المالي في الجزائر

تم إنشاء مؤشر الاستقرار المالي الإجمالي للجزائر باستخدام البيانات السنوية للفترة 1980-2022. يمكن رؤية القيم المعيارية والمرجحة للمؤشرات الفرعية المركبة إلى جانب مجاميعها في الجدول رقم 28 ، بينما يتم عرض عرضها البصري في الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-33: مساهمة كل مؤشر جزئي في تكوين المؤشر الموحد للاستقرار المالي الجزائري



المصدر: من اعداد الباحث بواسطة برنامج Microsoft Excel

حسب الشكل يمكن ملاحظة وتخمين اي المؤشرات الجزئية ستساهم في الاستقرار المالي واياها كانت السبب في تراجعها عديد المرات. ومثلما يبينه الشكل اعلاه فان مؤشر التطور المالي FDI خاصة في السنوات الاخيرة وبالضبط منذ سنة 2013 و الى غاية 2022 عرف تحسنا كبير ما يعكس ان النظام المالي الجزائري عرف اوج تطوره خلال العشر سنوات الاخيرة وبلغ ذروة تطوره سنة 2020، ايضا يتضح لنا ان مؤشر الاقتصاد الوطني سيساهم بشكل كبير في تراجع الاستقرار المالي في العديد من المرات تزامنا مع التقلبات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري ونخص بالذكر تقلبات اسعار المحروقات التي تشكل 90 في المائة من حجم الإيرادات الوطنية وهو واضح جدا خلال سنوات التي عرفت ازمتا في اسعار البترول مثل 1986 بالاضافة الى ازمة انتشار فيروس كورونا في سنة 2019.

تجدد الإشارة الى انه و على الرغم من الوزن المنخفض المخصص لمؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WECI، وكما اوردنا سابقا ان الامر يدل على ان الجزائر محمية من التقلبات الحادة التي تحدث في

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

السوق المالي العالمي وحتى النشاط الاقتصادي العالمي ماعدا تقلبات اسعار النفط التي كانت عبارة عن قنوات عاملة وفعالة لنقل التقلبات الخارجية بالقدر الكافي الذي سمح بعدم الاستقرار المالي في العديد من المرات.

بشكل عام، يوضح مؤشر AFSI الخاص بالجزائر بعض القيم المنخفضة نسبيًا، أقل من 0.5، كما هو مبين في الجول التالي:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

الجدول رقم 4-15: المؤشر الموحد للاستقرار المالي في الجزائر والمؤشرات الجزئية المشكلة له

AFSI	WECI	ISE	FSI	FVI	FDI	السنة
0,494046	0,512545	0,392726	0,471691	0,657733	0,451823	1980
0,513062	0,441674	0,37992	0,476898	0,703875	0,525221	1981
0,510999	0,330862	0,273568	0,493941	0,676012	0,664893	1982
0,515011	0,413092	0,207384	0,48684	0,692488	0,694394	1983
0,522526	0,513703	0,162029	0,459856	0,717167	0,722187	1984
0,532475	0,427389	0,206363	0,41441	0,752038	0,770039	1985
0,50042	0,473495	0,1727	0,388847	0,695443	0,721334	1986
0,520969	0,563295	0,217926	0,392634	0,646732	0,764783	1987
0,535108	0,626441	0,191025	0,542227	0,54123	0,779544	1988
0,524916	0,633745	0,224205	0,613236	0,526977	0,658558	1989
0,542285	0,594111	0,324707	0,69182	0,571635	0,553239	1990
0,594838	0,549075	0,500091	1	0,547374	0,389066	1991
0,505497	0,535436	0,569938	0,957868	0,319797	0,208858	1992
0,452318	0,554219	0,466416	0,887805	0,268209	0,181097	1993
0,419531	0,683267	0,603678	0,587673	0,257477	0,143445	1994
0,392945	0,634902	0,619087	0,502935	0,296826	0,083526	1995
0,333254	0,582869	0,484799	0,158068	0,396675	0,192179	1996
0,32319	0,557405	0,386188	0,1565	0,487605	0,170765	1997
0,30136	0,513177	0,345403	0,229532	0,329235	0,210504	1998
0,326619	0,540788	0,342016	0,2284	0,287146	0,339658	1999
0,343376	0,592474	0,387103	0,148882	0,426114	0,29493	2000
0,384125	0,409884	0,350034	0,324225	0,408075	0,433121	2001
0,404034	0,414895	0,370472	0,347291	0,415217	0,467201	2002
0,438362	0,46611	0,431229	0,411061	0,453346	0,443143	2003
0,47761	0,562409	0,418613	0,562673	0,437768	0,453077	2004
0,427967	0,566651	0,26689	0,387881	0,525586	0,457284	2005
0,47093	0,592024	0,313931	0,564208	0,539425	0,414942	2006
0,479033	0,621629	0,342947	0,448314	0,495058	0,547159	2007
0,44633	0,601113	0,364372	0,314667	0,484502	0,530378	2008
0,431721	0,333945	0,273157	0,550746	0,320821	0,602573	2009
0,446173	0,485314	0,291109	0,512993	0,376769	0,564524	2010
0,47117	0,567908	0,360658	0,527647	0,378429	0,55552	2011
0,454271	0,494926	0,402551	0,491631	0,347942	0,540296	2012
0,438921	0,468282	0,353199	0,439689	0,353273	0,572566	2013
0,435653	0,480332	0,381833	0,380025	0,287785	0,637061	2014
0,457214	0,511613	0,336206	0,563617	0,203174	0,664169	2015
0,429597	0,500305	0,273581	0,468029	0,210184	0,688149	2016
0,430069	0,540699	0,27064	0,509819	0,237421	0,61608	2017
0,412424	0,541439	0,2826	0,455042	0,242219	0,57777	2018
0,374556	0,51969	0,236404	0,377172	0,22071	0,560396	2019
0,396054	0,371113	0,213325	0,456609	0,195629	0,683255	2020
0,432371	0,755668	0,246164	0,402744	0,249024	0,635972	2021
0,43789	0,722656	0,23647	0,358194	0,36325	0,620782	2022

المصدر: من اعداد الباحث بواسطة برنامج Microsoft Excel

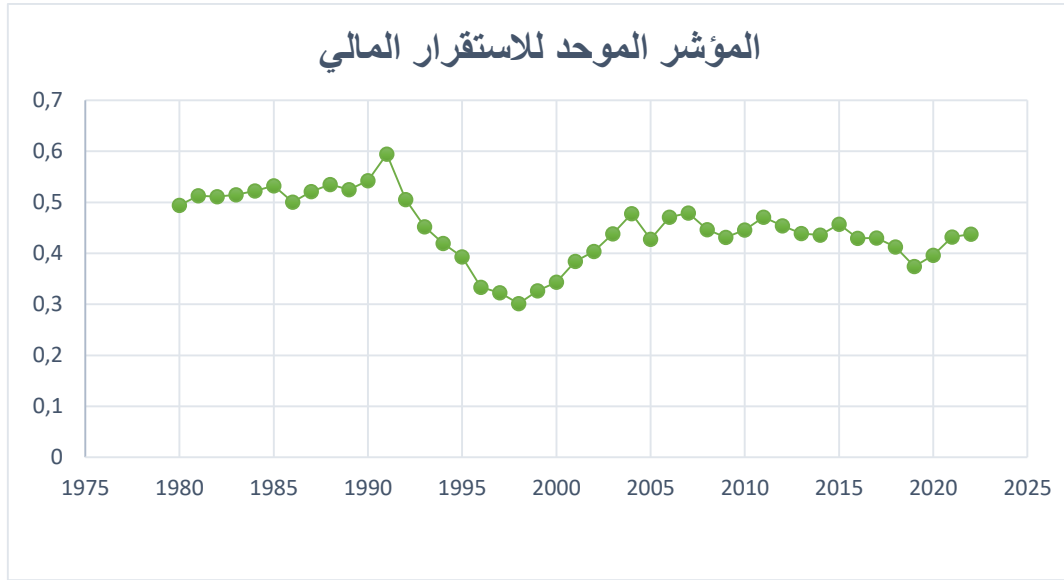
والتي انخفض إلى 0.32 في عام 1996 ، وهو اكد وواضح انه يعود لتراجع متزامن لكل المؤشرات الداخلة في تشكيل المؤشر الكلي للاستقرار المالي كما هو مبين في الجدول اعلاه ماعدا مؤشر المناخ

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الاقتصادي العالمي و الذي يعد تأثيره على الاستقرار المالي هامشيا كما اوردنا سابقا. ثم شهد مؤشر الاستقرار المالي تارجحا بين الزيادة و النقصان الى غاية سنة 2019 اين كان هناك تراجع ملحوظ في مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر تزامنا مع تراجع حاد في مؤشرات المخاطر المالية من جهة و المناخ الاقتصادي الوطني من جهة اخرى. كان هذا التراجع وبلا شك نتيجة لسببين رئيسيين اولهما الازعاج السياسية التي عاشتها البلاد و ما خلفته من حالات عدم اليقين من قبل المستثمرين و المؤسسات المالية على حد سواء اما السبب الثاني فكان جائحة كورونا التي ضربت العالم و الجزائر لم تكن الاستثناء فقد كان لاجراءات التباعد الاجتماعي و الحجر الصحي تأثيرات جد سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة العائدات النفطية تزامنا مع تراجع مستوى النشاط الاقتصادي العالمي و انخفاض اسعار النفط نظرا لانخفاض الطلب عليه نتيجة للقيود المفروضة على الحركة التجارية في تلك الفترة من جهة وتراجع النشاط الاقتصادي من جهة اخرى. اضافة الى ذلك فان هذه الظروف زادت من مستوى المخاطر المالية ونخص بالذكر لا الحصر زيادة امكانية التخلف عن سداد القروض نتيجة لان اغلب الافراد اصبحوا مجبرين على البقاء في المنازل دون ممارسة اي نشاطات تمكنهم من تحقيق مداخيل يستغلونها في السداد نفس الامر بالنسبة للانشطة التجارية التي عرفت ركودا كبيرا جراء القيود المفروضة عليها لمنع انتشار الفيروس الامر الذي كان له تأثير سلبي على المعاملات المالية ، بشكل عام عرف الاستقرار المالي خلال سنة 2019 تراجعا جد محسوس نتيجة لتراجع جميع المؤشرات الداخلية بالاضافة الى تراجع في مؤشر الاقتصاد العالمي ، ليعود مستوى الاستقرار المالي ويستقر عند 43% في اخر سنتين نتيجة للخروج من الازعاج السياسية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد وبداية اتضاح الرؤية اكثر بالنسبة للمشاركين في السوق المالي الجزائري ، بالاضافة الى عودة الاستقرار على المستوى الاقتصادي الوطني وخاصة العائدات النفطية. من الجدير بالذكر ان مؤشر الاستقرار المالي الجزائري عرف اعلى مستوى له سنة 1991 حيث بلغ ما يقدر ب 59% كنتيجة لتسجيل معدلات مرتفعة لاغلب المؤشرات أو الابعاد المكونة للمؤشر الموحد للاستقرار المالي حيث بلغ مؤشر الصلابة و السلامة المالية اعلى مستوياته على الاطلاق وكانت المؤشرات الاخرى كلها فوق المتوسط ماعدا مؤشر التطور المالي الذي عرف تراجعا لم يكن له تأثير كبير مقابل الارتفاع المحسوس لباقي المؤشرات. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الشكل رقم 4-34: تطور مؤشر الاستقرار المالي والمصرفي الجزائري



المصدر: من اعداد الباحث

بصفة عامة و بالنسبة للنظام المالي و المصرفي الجزائري ورغم انه يعاني من عدم استقرار في معظم سنوات الدراسة الى انه لم يشهد تقلبات قوية بل بالعكس كانت هناك دائما تحسنات ملحوظة حتى مع وجود ظروف اقتصادية سيئة.

وكخلاصة فان المؤشر الإجمالي هو، قبل كل شيء، مجموع أجزائه بمعنى انه يعكس المتغيرات التي دخلت في تشكيله حيث انه عبارة عن بناء متعدد الأبعاد قائم على مجموعة من المؤشرات الجزئية والتي تقوم بدورها على كمية كبيرة من البيانات و المؤشرات الفرعية يتم معالجتها ودمجها في مؤشر كمي إجمالي واحد يهدف إلى توفير معلومات منظمة حول الوضعية المالية للبلاد حيث يبرز اهم المخاطر المحتمل ان تواجه النظام المالي ومصادر عدم استقراره خلال فترة معينة.

ونظرا لاهمية هذا المؤشر فانه من الضروري ان يتم إنشائه بشكل جيد ويتم فحصه بشكل منفصل، للتأكد من مدى جودته حتى لا يكون أداة مالية غامضة ومضللة لهذا يجب استخدامه بحذر مع الوعي بحدود استعماله نظرا لكيفية تشكيله حتى لا ينعكس سلبا على القرارات والاجراءات المتخذة من اجل الرفع من مستوى الاستقرار المالي للبلاد. ومع ذلك، يبقى هذا المؤشر ذات مزايا عديدة، حيث انه يوفر مقياس إجمالي معقد وشفاف في نفس الوقت يمكن من خلاله تتبع تطور العديد من المتغيرات ذات الاهمية في عملية مراقبة الاستقرار المالي ومقارنة تغيراته عبر المكان والزمان، لكنه يبقى اداة مكتملة لمجموعة اخرى من المؤشرات و الاساليب التي تسمح بتحليل كلي للاستقرار المالي للبلاد .

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

للاشارة فقط فان المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الجزائر AFSI والذي قمنا ببنائه ليس محصناً ضد بعض أوجه القصور في بنائه، هذا القصور وان كان غير متعمد فهو ينبع اساساً من نقص البيانات خاصة على امتداد فترة الدراسة حيث كان من الضروري اطالة الفترة الخاضعة للتدقيق من اجل متطلبات النموذج القياسي، وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن من الممكن استرجاع سوى البيانات السنوية بدلا من البيانات الربع أو نصف سنوية لأغلب المتغيرات مما حتم اعتماد البيانات السنوية بفترة دراسة طويلة نسبياً، مما أدى إلى مزيد من تقليل الدقة في المؤشر خاصة وان العديد من المؤشرات لم تتوفر فيها البيانات الا بعد 2000.

أصبح الاستقرار المالي الإجمالي في الجزائر عند مستويات منخفضة نسبياً، ويرجع هذا إلى حقيقة مفادها أن بعض الأبعاد المالية ليست متطورة مقارنة مع بعض الدول الشقيقة حيث مزال هناك مجال كبير للتحسين، ونظراً للاسس التقليدية التي يقوم عليها النظام المالي و المصرفي الجزائري بالإضافة الى القيود المفروضة على حركة انتقال رؤوس الاموال من و الى الجزائر مع طبيعة الانشطة التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني ، لا يمكن اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح إلا من خلال توحيد الجهود المشتركة من قبل جميع الاطراف الفاعلة وفي مختلف القطاعات بداية من أعلى سلطة في البلاد الى اصغر عون اقتصادي فيها. ومن الممكن أن يشمل أحد هذه الجهود النشر المنتظم للتقرير السنوي لبنك الجزائر دون تاخير بالإضافة الى قيامه بالتعاون مع الجهات المختصة بانشاء واصدار مؤشر كلي للاستقرار المالي للجزائر يكون مبني بشكل يراعي خصوصية النظام المالي الجزائري من جهة و طبيعة الاقتصاد الوطني من جهة اخرى من اجل تسهيل عملية تقييم ورصد مستويات الاستقرار المالي المحلي ومنه العمل على معالجة مواطن الضعف و مسببات عدم الاستقرار فيه.

المبحث الرابع: بناء وحساب مؤشر اجمالي موحد للشمول المالي في الجزائر

بناء على العديد من الابحاث و التقارير يمكن حساب مؤشر مجمع لأي ظاهرة أو عامل من العوامل الاقتصادية و المالية من خلال مؤشر تجميعي موحد يعتمد في اساسه على مجموعة من المؤشرات الجزئية التي تعكس المؤشر الكلي بشكل أو باخر، و عليه وتلبية لضرورة توفير قيم سنوية متواصلة للشمول المالي في الجزائر وبعيدا عن قيم المؤشر العالمي للشمول المالي الذي يصدر كل ثلاث أو اربع سنوات وذلك بداية من سنة 2011 هذا ما يجعلنا نضطر الى تشكيل مؤشر شمول مالي خاص بالجزائر يعكس خصائص النظام المالي الجزائري من جهة من اجل تقييم حالة الشمول

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

المالي في البلاد و من جهة اخرى نقوم باعتماد هذا المؤشر من خلال ثلاث ابعاد رئيسية تعكس مدى تغلغل الخدمات المالية في مكونات المجتمع الجزائري. هذه الابعاد التي سيتم الاعتماد عليها من اجل استخراج العلاقة بين الشمول المالي كمتغير مستقل و الاستقرار المالي في الجزائر كمتغير تابع.

المطلب الاول: اسلوب بناء وحساب مؤشر اجمالي للشمول المالي في الجزائر

بدأ الاهتمام بمصطلح الشمول المالي ومفهومه مع نهاية الازمة المالية العالمية وبداية العقد الاخير، لكن كواقع فالشمول المالي كان دائما موجود بوجود الانظمة المالية، فدائما هناك مؤشرات يمكنها ان تعكس مدى تغلغل الخدمات المالية ومدى وصول الافراد لها و قدرتهم على استخدامها، فالبرغم من ان المؤشرات الرئيسية المعروفة و التي تمثل ابعاد الشمول المالي (الوصول، الاستخدام و الاختراق-العمق) اغلبها جديدة نسبيا خاصة في النظام المالي الجزائري نظرا لضعف اداءه و تطوره البطيء الا انه وبالاعتماد على قاعدة الشمول المالي العالمي التي تعتمد على كم هائل من المؤشرات المالية التي تستخدم في حساب الشمول المالي منها ما هي اساسية ومباشرة ومنها ما هي الا مؤشرات مساعدة أو مؤثرة في الشمول المالي بطريقة غير مباشرة وعلى هذا الاساس سنعتمد على كل المؤشرات المتاحة امامنا والتي توفر لنا تصورا لمستوى الشمول المالي في الجزائر و نظرا لطول فترة الدراسة سيكون هناك بعض المؤشرات الواسعة اي غير المخصصة لكنها تعكس بشكل أو باخر الشمول المالي في الجزائر في تلك الفترة، قمنا بتوزيع المؤشرات على الابعاد الرئيسية للشمول المالي حيث نقوم باضافة المؤشرات لكل بعد في سنة توفر بياناته الموثوقة والتي غالبا ما تكون صادرة عن البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي بالاضافة الى بنك الجزائر، لنتحصل في الاخير على قيمة تقريبية محصورة بين الصفر و الواحد الصحيح (0-1) تعكس كل بعد من ابعاد الشمول المالي الثلاث المعتمدة من اجل تطبيق الدراسة القياسية وفي الجدول التالي يمكن عرض التوزيع المعتمد للمؤشرات الفرعية تحت كل بعد من ابعاد الشمول المالي التي اخترناها:

الجدول رقم 4-16: ابعاد الشمول المالي ومؤشراتها

الرمز	المؤشرات الفرعية المكونة لكل بعد	البعد
ac1	الفروع البنكية لكل 1000 كم ²	الوصول المالي (AC)
ac2	عدد اجهزة الصراف الالي لكل 1000 كم ²	
ac3	التركيز البنكي	
ac4	الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ	
ac5	عدد اجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ	

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

ac6	معدل البطالة	
ac7	اسعار الفائدة الحقيقية	
ac8	معدل انتشار القروض و الودائع	
us1	عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ	استخدام الخدمات المالية (US)
us2	عدد حسابات الائتمان لكل 1000 بالغ	
us3	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع عبر محطات الدفع الالي	
us4	عدد عمليات الدفع عبر الانترنت	
us5	عدد عمليات السحب من ATM	
us6	عدد الحسابات النشطة لكل 1000 بالغ	
us7	عدد بطاقات الائتمان لكل 1000 بالغ	
us8	اجمالي الادخار المحلي (GDP%)	
us9	اقساط التأمين (GDP%)	
pn1	التحويلات الشخصية المستلمة (GDP%)	
pn2	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	
pn3	عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	
pn4	حجم الودائع في البنوك التجارية (GDP%)	
pn5	حجم القروض في البنوك التجارية (GDP%)	
pn6	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (GDP%)	
pn7	اجمالي ودائع واصول البنوك التجارية (GDP%)	

المصدر: من اعداد الباحث

المطلب الثاني: حساب ابعاد الشمول المالي

قبل الشروع في حساب المؤشرات نالتي تمثل ابعاد الشمول المالي لابد ان نقوم بمعالجة البيانات نظرا لاختلافها من حيث وحدات القياس، وهنا سنتبع نفس الطريقة التي اعتمدها عند بناء المؤشر التجميحي للاستقرار المالي اي اننا سنقوم بتطبيع البيانات وجعلها كلها ذات قيم محصورة بين 0 و 1 وهذا كي نتوصل في الاخير الى قيم للشمول المالي محصورة في نفس النطاق كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الفرع الاول: بعد الوصول للخدمات المالية Access to Financial Services

يشير الوصول إلى الخدمات المالية إلى عدم وجود حواجز تمنع الأفراد من استخدام الخدمات المالية، بما في ذلك القيود أو العوائق المتعلقة بالتكاليف أو غيرها. وكمثال على هذه العوائق نجد التعقيدات الادارية حيث تتطلب بعض المؤسسات المالية عادة كم كبير من الوثائق و الاجراءات، الأمر الذي يمكن أن يشكل تحدياً للأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي الذين قد لا يمتلكون الوثائق اللازمة.

كما يمكن ان يشكل ارتفاع التكاليف عائقاً آخر. هذه التكاليف التي يمكن ان تكون في شكل رسوم مرتفعة أو متطلبات حد ادنى من الرصيد الذي تفرضه العديد من المؤسسات المالية خاصة وان تلك الرسوم والمتطلبات قد لا تكون في متناول شريحة كبيرة من المجتمع، مما يحد من وصولهم إلى الخدمات المالية.

ولهذا عادة ماتركز الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي وخاصة الوصول إلى الخدمات المالية إلى معالجة مختلف العوائق التي تحول دون وصول الافراد بسلاسة الى ادنى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي ما يعني تعزيز الشمولية في القطاع المالي، الامر الذي ولا شك انه في نهاية المطاف سيسمح للأفراد من مختلف شرائح المجتمع بالاستفادة من كافة المنتجات والخدمات المالية المقدمة في السوق المالي. (Agus, Anna Amalyah and Hermanto, Bambang, 2013, p. 1)

وبما ان هذا البعد يعكس قدرة الافراد على الوصول الى الخدمات المالية اي مدى نفاذ الخدمات المالية الى مختلف فئات المجتمع فيمكن حساب مؤشر هذا البعد عن طريق العديد من المؤشرات المالية الفرعية ، لكن نحن وبسبب قلة البيانات خاصة ذات المصدقية العالية قمنا باعتماد اكبر عدد متاح من المؤشرات التي صدر اغلبها عن مجموعة البنك الدولي كما استعنا في اكمال بعض المشاهدات المفقودة ببيانات بنك الجزائر وعليه كانت المؤشرات المختارة والتي يمكن من خلالها تغطية فترة الدراسة كما يلي:

- الفروع البنكية لكل 1000 كم²؛
- عدد اجهزة الصراف الالي لكل 1000 كم²؛
- التركيز البنكي؛
- الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ؛
- عدد اجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ؛

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

- معدل البطالة؛

- اسعار الفائدة الحقيقية؛

- معدل انتشار القروض و الودائع.

يمكن اعتماد معدل البطالة كؤشر للشمول المالي للعديد من الاسباب لعل اهمها الارتباط الوثيق بين ثلاثية البطالة - الدخل - الفقر، حيث ان اغلب الاشخاص الذين يعانون من البطالة لا يمكنهم الوصول للخدمات المالية نظرا لافتقارهم لمصدر دخل مستقر يسمح لهم بفتح حسابات مالية من اجل استلام مرتباتهم أو القيام بدفع الرسوم و الفواتير وغيرها ، ولهذا فان الحصول علة وظيفة في بلد أو منطقة معينة يعني امكانية الفرد في فتح حساب و الوصول إلى الخدمات المالية وخدمات التأمين و الاستثمار ومن ثم تحقيقه للاستقرار المالي له ولعائلته وهذا بدوره سيساهم في الاستقرار الاقتصادي و المالي.

وما يثبت امكانية اعتماد معدل البطالة ضمن مؤشرات الشمول المالي (بعد الوصول) هو الدراسة التي قام بها كل من Xiaoling Song, Jiaqi Li & Xueke Wu سنة 2024 و التي جاءت تحت عنوان "Financial inclusion, education, and employment" ، حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص العلاقة بين الشمول المالي والتوظيف، مع التركيز أيضًا على كيفية تأثير مستوى التعليم على هذه العلاقة. استخدم الباحثون تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين الشمول المالي ومستويات التوظيف باستخدام بيانات من المسح العالمي للشمول المالي وتوافر الخدمات المالية التابع للبنك الدولي للسنوات 2011 ، 2014 ، 2017 و 2021.

ووفقًا للنتائج المتوصل اليها في هذا المقال، فان الشمول المالي يساعد على زيادة معدلات التوظيف والعكس صحيح ، خاصة في المجالات التي تهيمن عليها النساء. كما تظهر النتائج أن مستوى التعليم يسهم بشكل كبير في تعزيز فرص الحصول على وظيفة ومنه المساهمة في تعزيز الشمول المالي، مما يعزز الآثار الإيجابية بين الشمول المالي و التوظيف.وعليه تؤكد هذه الدراسة الدور الحيوي الذي يلعبه الشمول المالي والتعليم في خلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية. (Song, X., Li, J. & Wu, X., 2024)

اما فيما يخص لماذا يمكن ادماج سعر الفائدة الحقيقي ضمن ابعاد الشمول المالي؟ فيمكن الاجابة على هذا السؤال كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

في ظل شح البيانات و المعلومات خاصة مع عدم بروز شيء اسمه الشمول المالي في السنوات الماضية بالاضافة الى كون أنشطة المؤسسات المالية و المصرفية كانت تقتصر على اهم خدمات الوساطة المالية التقليدية الاساسية و في ظل الضرورة القصوى التي تحتم علينا تبني بيانات تمثل الشمول المالي في تلك الفترة يمكن إدراج سعر الفائدة الحقيقي ضمن البعد الثاني لمؤشرات الشمول المالي، وهو البعد المتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية. حيث يؤثر سعر الفائدة الحقيقي على قدرة الأفراد والشركات على الاقتراض و الحصول على التمويل، وبالتالي يلعب دورًا حاسمًا في تحديد الوصول إلى الخدمات المالية. وعلى وجه الخصوص يمكن اعتبار اسعار الفائدة الحقيقية احد مؤشرات الشمول المالي و التي تقيس مدى توفر خدمات التمويل وإمكانية الوصول إليه من طرف المتعاملين والذي يعكس من خلال أسعار الفائدة على القروض والودائع، بالاضافة الى شروط الاقتراض، و حجم التمويل المتاح للقطاعين الخاص والعام حيث انه عندما يكون السعر الحقيقي للفائدة منخفضا فسيعمل على تشجيع الاقتراض ويحفز النشاط الاقتصادي، مما يعمل على تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وعليه يمكن اعتماده كاحد المؤشرات التي تعكس بعد الوصول للخدمات المالية اي يمكنه مع بعض المؤشرات الاخرى ان يعكس مستويات الشمول المالي في تلك الفترة.

بالنسبة لباقي المؤشرات فهي بالفعل معتمدة من قبل المؤشر العالمي للشمول المالي وتم اخذها من موقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعليه يمكن اعطاء المعادلة التالية لبعده الوصول للخدمات المالية في الجزائر اعتمادا على الترميز المبين في الجدول السابق كما يلي:

$$AC_t = \sum_{i=1}^{i=8} ac = \frac{ac1 + \dots + ac8}{8}$$

الفرع الثاني: بعد استخدام الخدمات المالية Financial Services Usage

يقيس مؤشر استخدام الخدمات المالية درجة استخدام الافراد و المؤسسات للخدمات المالية المتاحة في النظام المالي المحلي ويمكن قياسه من خلال العديد من المؤشرات لعل اهمها:

- عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ؛
- عدد حسابات الائتمان لكل 1000 بالغ؛
- العدد الاجمالي لمعاملات الدفع عبر محطات الدفع الالي؛

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

- عدد عمليات الدفع عبر الانترنت؛

- عدد عمليات السحب من ATM؛

- عدد الحسابات النشطة لكل 1000 بالغ؛

- عدد بطاقات الائتمان لكل 1000 بالغ؛

- اجمالي الادخار المحلي (GDP%)؛

- اقساط التأمين (GDP%).

بالنسبة للمؤشرات المستخدمة في قياس بعد استخدام الخدمات المالية فاعلمها معتمدة دوليا في حساب مؤشر الشمول المالي ، لكننا نحن قمنا باضافة مؤشرين كليين نظرا لنقص البيانات و المؤشرات في الجزائر، اولها مؤشر الادخار المحلي، يمكن اعتماده كمؤشر يعكس استخدام الخدمات المالية أي كمؤشر للشمول المالي لان الادخار هو قدرة الافراد والمؤسسات بما فيهم القطاع العمومي و الخاص وقيامهم بتخصيص جزء من دخولهم كمدخرات ما يعني مشاركتهم في النظام المالي المحلي عن طريق استخدام الخدمات المالية وبالضبط من خلال فتح حسابات للادخار ، كما ان الادخار المحلي يتم اعتماده في العديد من الدراسات و التقارير كمؤشر لمقارنة الدول و المجتمعات ومدى استخدامها للخدمات المالية لهذا لم يكن الامر معقد حتى نستقر على خيار إضافة هذا المؤشر من اجل قياس مؤشر الشمول المالي في الجزائر خاصة وانه يحتوي على بيانات زمنية طويلة و ذات مصداقية عالية.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني فهو مؤشر اقساط التأمين إلى الناتج المحلي الاجمالي هذا المؤشر بطبيعة الحال فهو يعكس حجم الانفاق الذي تخصصه كافة القطاعات من اجل الحصول على مختلف انواع خدمات التأمين ما يعكس استخدام الخدمات المالية بشكل جيد.

وعليه يمكن اعطاء المعادلة التالية لقياس بعد استخدام الخدمات المالية في الجزائر:

$$US_t = \sum_{i=1}^{i=9} us = \frac{us1 + \dots + us9}{9}$$

الفرع الثالث: بعد اختراق (عمق) الخدمات المالية Financial Services Penetration

الاختراق المالي هو احد ابعاد الشمول المالي الذي يكون فيه الهدف الاساسي هو ضمان توسيع و اصال الخدمات المالية إلى الفئات المحرومة منها خاصة تلك التي تعاني الاقصاء و الاستبعاد المالي

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

كونها لا تتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية للعديد من الاسباب كارتفاع التكاليف أو بسبب المعتقدات الدينية وعدم تخصيص خدمات ومنتجات مالية تتماشى و خائص المجتمع سواء المادية أو الفكرية ولهذا فانه غالبا ما يرتبط هذا البعد بشكل اكبر بمقدمي الخدمات المالية من جهة و بالارادة السياسية من جهة اخرى في اىصال الخدمات المالية الاساسية كفتح حسابات مالية لاستقبال الاموال و توفير القروض و التأمين وغيرها .

يشير بعد الاختراق الى المجهودات المبذولة من طرف مقدمي الخدمات المالية في الوصول الى اكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يستخدمون تلك الخدمات المالية حيث يعنى هذا البعد تجاوز العديد من العوائق التي يمكن ان تؤثر على البعدين السابقين اي الوصول و الاستخدام .

اهم هذه العوائق هو الوصول المادي، والذي يرجع سببه في بعض الاحيان الى العوامل الجغرافية ، ولهذا يكون الاختراق الحل الامثل من خلال توفير المؤسسات المالية و المصرفية لعملائها إمكانية الوصول إلى خدماتها من خلال الهاتف المحمول أو عن طريق تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وهو ما يعرف بالصيرفة الالكترونية، بينما في حالات أخرى، قد يحتاج العملاء إلى زيارة احد فروع تلك المؤسسة المالية أو استخدام ماكينة صرف آلي الخاصة بها من اجل إجراء المعاملات المالية التي يحتاجها العميل لهذا من الضروري توسيع شبكة الفروع في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وتوفير مكاتب أو حتى صرافات الية في المناطق منخفضة السكان.

وهذه بعض المؤشرات الجزئية الممثلة لبعده الاختراق:

- التحويلات الشخصية المستلمة (%GDP)؛

- عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛

- عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛

- حجم الودائع في البنوك التجارية (%GDP)؛

- حجم القروض في البنوك التجارية (%GDP)؛

- الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (%GDP)؛

- اجمالي ودائع واصول البنوك التجارية (%GDP).

كل المؤشرات المعتمدة في هذا البعد تعكس احد جوانب اختراق الخدمات و المنتجات المالية للمجتمع ومدى وصولها لمختلف الشرائح كمثال فان التحويلات المستلمة وباعتبارها ايسر معاملتها يمكن ان يتلاقها اي فرد حتى وان كان منعدم الدخل من خلال المساعدات و المنح، فهذا المؤشر

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

يعكس العمق المالي بشكل صريح حيث ان هذا المؤشر يشمل اصغر تحويل مالي يمكن ان يتم اجرائه الى اكبر التحويلات التي تتم بالمليارات ، اضافة الى بعض المؤشرات التي تعكس الخدمات المالية الاساسية في اي سوق مالي مثل عدد المقترضين و عدد المودعين أو حجم الودائع وحجم الاقتراض وغيرها. اما بالنسبة لمؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص هو في الغالب يعكس مدى تطور النظام المالي من خلال حجم التمويل الذي يتلقاه القطاع الخاص بكل مكوناته ما يعكس بصفة كبيرة اختراق الخدمات المالية لاكثر الفئات صعوبة وتهميش في اغلب الانظمة المالية حول العالم.وعيه تعطى معادلة بعد الاختراق كما يلي:

$$PN_t = \sum_{i=1}^{i=7} pn = \frac{pn1 + \dots + pn7}{7}$$

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشر الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2022) بعد القيام بتطبيع البيانات وتطبيق الثلاث معادلات حسابية التي رأيناها سابقا تحصلنا على قيم الابعاد التي تمثل الشمول المالي في الجزائر كما يوضحه الملحق رقم 02 و الجدول التالي يمثل لمحة عن خصائص هل المؤشرات :

الجدول رقم 4-17: الخصائص الوصفية للشمول المالي في الجزائر وابعاده خلال الفترة

الممتدة من 1980 إلى 2022

الشمول المالي	بعد الاختراق المالي	بعد استخدام الخدمات المالية	بعد الوصول للخدمات المالية	
0,229163	0,035208	0,005244	0,065456	القيمة الصغرى
0,692396	0,705769	0,748307	0,821297	القيمة الكبرى
0,390216	0,441731	0,299726	0,430584	المتوسط

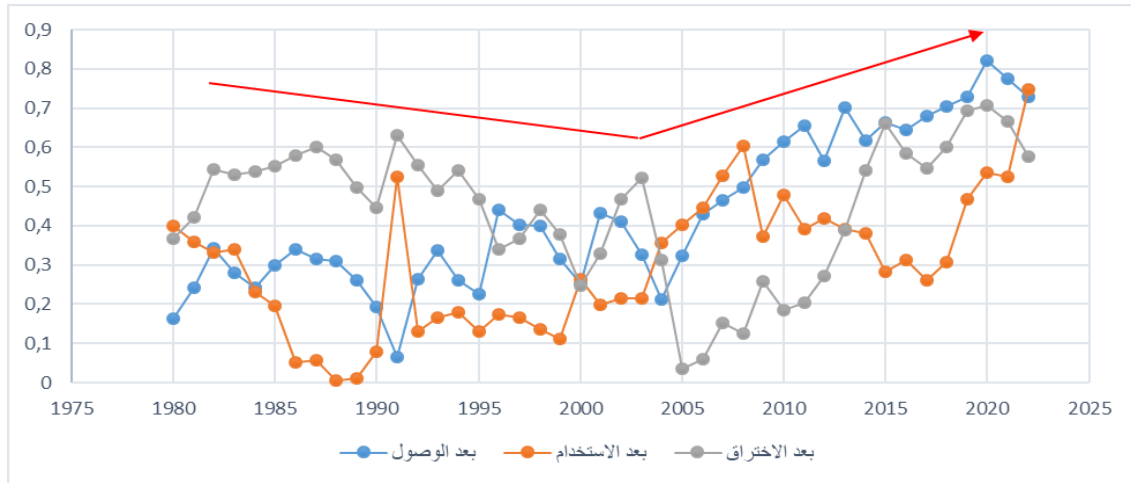
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الملحق رقم 02

مثلما يبينه الجدول اعلاه فان ادنى مستوى للشمول المالي سجل خلال فترة الدراسة في الجزائر كان 0,22 اي بالتقريب 23% سنة 1990 وكان هذا نتيجة لتراجع مستويات ابعاده وخاصة بعدي الوصول و الاستخدام مع تسجيل تراجع ايضا في بعد الاختراق لكنه كان اقل حدة من الابعاد الاخرى ، فيما سجل اعلى مستوى للشمول المالي في الجزائر حسب المنهج المتبع في حسابه سنة

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

2020 والذي بلغ فيها 0,692 اي ما يقارب 70% وهو نفس الامر للسنوات الموالية رغم انه عرف انخفاضا طفيفا في سنة 2021 بسبب التراجع الطفيف في مستويات الوصول و الاستخدام وحتى الاختراق لكنها كانت مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة. ولم يلبث الى ان عاد مستوى الشمول المالي وارتفع مجددا لمستوى 69% في سنة 2022 نتيجة لعودة التحسن في المؤشرات الفرعية المكونة لبعدها الاستخدام هذا رغم تواصل تراجع بعدي الوصول و الاختراق بنسب طفيفة لم يكن لها تأثير مقابل الارتفاع الكبير في مؤشر الاستخدام. و الشكل الموالي يبين تغيرات ابعاد الشمول المالي خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم 4-35: تطور ابعاد الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)



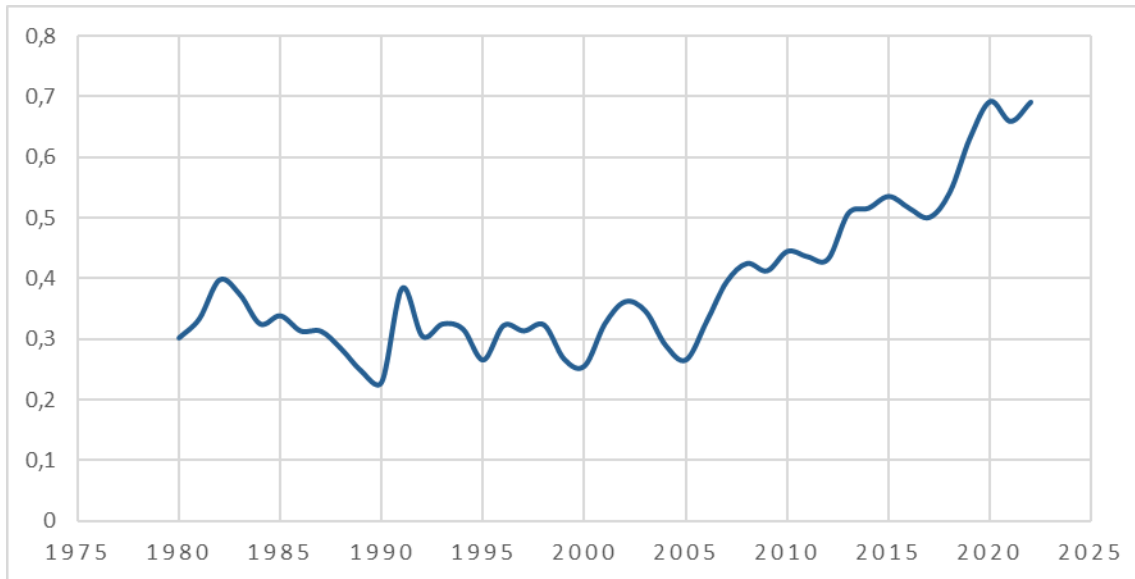
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 02

مثلما هو ملاحظ من خلال الشكل اعلاه فان ابعاد الشمول المالي في الجزائر مرت على مرحلتين المرحلة الاولى امتدت من سنة 1982 تقريبا الى غاية سنة 2004 عرفت فيها الابعاد الثلاثة انخفاض عام رغم وجود سنوات شهدت مستوى طفيف من التعافي لاحد الابعاد أو كلها وخاصة بعد الاستخدام اما بعد الوصول و الاختراق فكانت حركتهما تقريبا متوازيتان بنفس التغيرات يعود هذا التراجع للعديد من الاسباب التقلبات الاقتصادية و الاجتماعية في الثمانينات و الامنية في التسعينات اما في ما بعد الافين فكانت هناك قضية تراجع الثقة في المعاملات المالية بسبب فضيحة بنك الخليفة سنة 2003. ولهذا من المتوقع ان يشهد الشمول المالي في هذه الفترة من الدراسة تراجعا الى غاية سنة 2004. اما المرحلة الثانية والتي امتدت من بالضبط من سنة 2005 الى غاية سنة 2022 فقد عرفت فيها ابعاد الشمول المالي الثلاثة تحسنا ملحوظا وارتفاعا متسقا خاصة خلال 05 سنوات الاخيرة اي من سنة 2018 والى غاية سنة 2022 هذه التحسنات تعود

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

بالطبع للعديد من الاسباب و الي يمكن استنتاجها بكل بساطة من خلال الاطلاع على المؤشرات الفرعية فنجد ان هذه الفترة شهدت انتعاش للاقتصاد الوطني من خلال استقرار الذي عرفته اسعار النفط بالاضافة الى انه و في هذه الفترة اتخذت العديد من الاجراءات لتنظيم التجارة الالكترونية هذه الاخيرة التي قفزت قفزة نوعية بسبب ظروف الحجر الصحي وفرض قيود على التقارب الاجتماعي كما انها كانت فترة انتقالية من الناحية السياسية هذه الانتقالة كانت قد نجم عنها التوسع في الانفاق الحكومي من جهة كقرار منحة البطالة لعدد هائل من الشباب الجزائري بالاضافة الى اقرار العديد من الزيادات في منح المتقاعدين و الموظفين الامر الذي كان له اثر جد ايجابي على زيادة المعاملات المالية واستخدام الحسابات المالية في تلقي وتحويل الموالم. كما ان هذه الفترة تم فيها دمج الدفع الالكتروني للفواتير المختلفة كفواتير الكهرباء و الماء و الهاتف و الانترنت وغيرها بالاضافة الى اعتماد طريقة الدفع الموضوعي من خلال النهايات المالية في العديد من المؤسسات و المراكز التجارية الكبرى وهو ما يفسر النمو المتزايد والكبير لبعده الاستخدام في هذه الفترة بالذات وهو الامر الذي سينعكس ايجابا على المؤشر الاجمالي للشمول المالي في الجزائر خلال هذه الفترة مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-36: يمثل تطور مؤشر الشمول المالي في الجزائر خلال (1980-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق 02

بالنسبة لتطور مستوى الشمول المالي في الجزائر وكما هو ملاحظ فهو يثبت التحليل الذي قمنا به سابقا حيث يتوافق تقريبا مع المرحلتين التي مرت بها ابعاده المرحلة الاولى و التي شهد فيها الشمول المالي تقلبا بين 0,2 الى 0,4 وهذا من سنة 1980 و الى غاية 2005 وهذا يعود للاسباب التي تم

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

التطرق لها سابقا و المتعلقة اساسا بالتقلبات التي عرفتها الجزائر في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، المرحلة الثانية والتي كانت ما بعد سنة 2005 اين عرف مستوى الشمول المالي تطورا ايجابيا بشكل عام رغم بعض الفترات التي عرفت تراجع معدله بنسب طفيفة وكان قد بلغ الشمول المالي ذروته سنة 2020 بقيمة قاربت 0,70 هذا المعدل رغم اختلافه عن القيمة التي اعطاها البنك الدولي وهذا راجع لاختلاف طريقة الحساب و حجم العينة و مضمونها لكنها تتوافق معه في كونها اكبر قيمة للشمول المالي في الجزائر، ما يدعم صحة وموثوقية المؤشر الذي توصلت اليه الدراسة.

المبحث الخامس: النمذجة القياسية لاثرا الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 الى غاية سنة 2022.

في اطار هدف الدراسة المتمثل في معرفة اثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة وباستخدام البيانات المتوفرة سنقوم في هذا المبحث باختيار النموذج القياسي المناسب بناء على اهداف الدراسة ونوعية البيانات وحجمها ، طبعا هذا بعد الاطلاع على الدراسات السابقة و الاستفادة من النتائج والعمل الذي قامت به. وللإمام بمختلف الجوانب من تحضير البيانات وبناء و تقدير النموذج الى استخراج العلاقات و النتائج قسمنا هذا المبحث الى خمسة مطالب مثلما سنراه تاليا.

المطلب الاول: منهجية الدراسة و الاطار العام للنموذج

من خلال تقسيم هذا المطلب الى مجموعة من الفروع التي تشمل لنا بناء النموذج العام للدراسة وصياغة المعادلة بناء على المتغيرات المعتمدة إلى توقع العلاقات و ووضوح فرضيات الدراسة.

الفرع الاول : النموذج العام للدراسة - الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL-

تم تطوير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (Autoregressive Distributed Lag) والذي يرمز له اختصارا (ARDL) والذي تم اقتراحه في البداية بواسطة Shin و Pesaran و Smith سنة 2001. حيث قام الباحثون بتوسيع العمل الأصلي لـ Granger و Engle الخاص بتحليل التكامل المشترك و قدموا نهج جديد تمثل في نموذج ARDL حيث كان هذا النموذج نتاج لمحاولة ايجاد حل يمكن من خلاله معالجة بعض المشاكل القياسية المتعلقة بالسلاسل الزمنية كمعالجة التجانس الداخلي، وديناميكيات الانحدار الذاتي، وتأثيرات الفجوات الزمنية في النمذجة

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

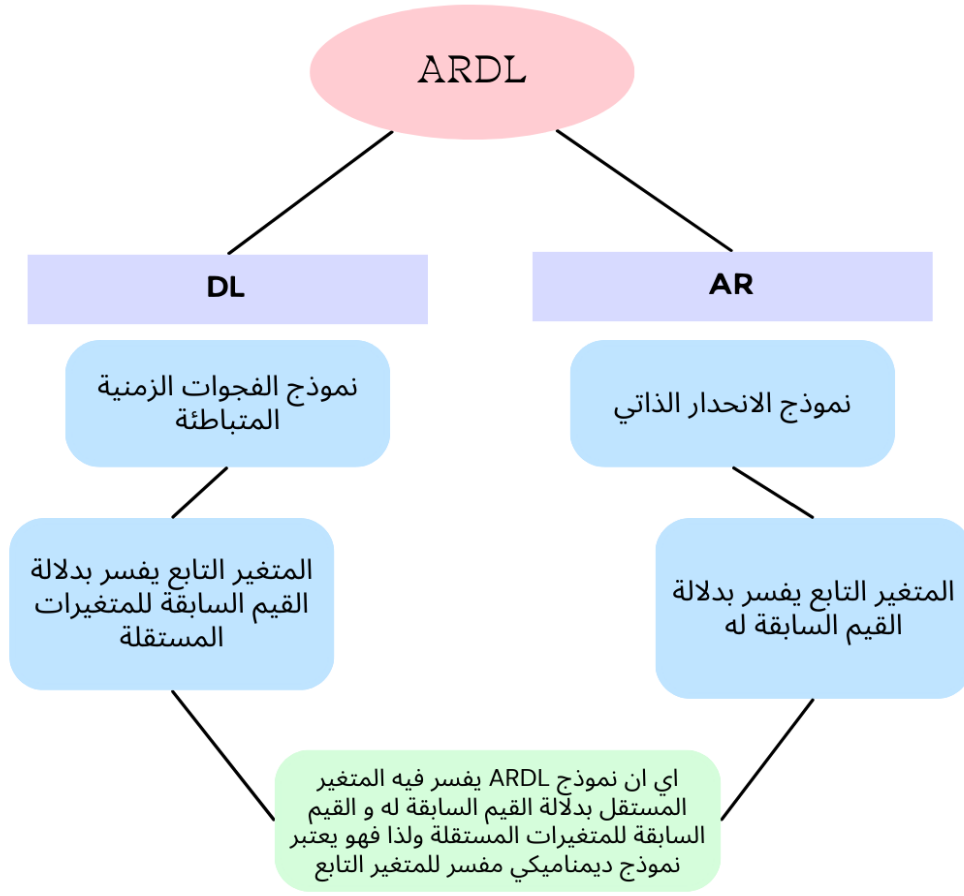
الاقتصادية القياسية. ولم يتوقف نموذج ARDL عند هذا المستوى بل شهدا العديد من التحسينات و التعديلات والتي كانت قد شملت اختبارات المتانة وطرق البديلة للتقدير بالاضافة إلى إجراءات الاستدلال المحسنة. (غازى. س & الجزار. ف، 2023، صفحة 22)

ومن الجدير بالذكر أن نموذج ARDL يقوم على العديد من الافتراضات و الشروط التي يجب ان تتوفر في السلاسل الزمنية محل الدراسة حتى يمكن تطبيقه بشكل صحيح وحتى لا يعطي نتائج زائفة من أهم هذه المتطلبات هي غياب الارتباط الذاتي حيث يعتبر اهم شرط بالنسبة لنموذج ARDL ألا يكون للبواقي أي ارتباط ذاتي. بالاضافة انه يجب ان لا يحدث أي تغير في البيانات. بعبارة اخرى يجب أن تظل التباينات والمتوسطات ثابتة في جميع أنحاء النموذج. كما يجب ان يجب أن تتبع البواقي التوزيع الطبيعي. كما يجب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة إما في المستوى (0) أو عند الفرق الاول (1) أو ان تكون مزيج بينهما ، حيث انه ان حدث وكانت احدى السلاسل مستقرة عند الفرق الثاني لا يمكن تطبيق نموذج ARDL بل يجب اللجوء إلى نماذج اخرى لا يمكنها التعامل مع البيانات ذات الاستقرار من الدرجة الثانية (2). (حسين ي . داودي م، 2021، صفحة 331)

نمذجة ARDL والتي هي اختصارا "AutoRegressive Distributed Lag" هو عبارة عن مزيج من نماذج الانحدار الذاتي ورمزها (AR) ، ونماذج الفجوات الزمنية المتباطئة (DL) أو ما يعرف بالنماذج ذات التأخير المتدرج أو التأخير الموزع. حيث ان نماذج (AR) يتم فيها تفسير المتغير التابع بواسطة القيم السابقة له أما نماذج (DL) فيتم فيها تفسير المتغير التابع بواسطة القيم السابقة للمتغيرات المستقلة وعليه فان النموذج المولد (ARDL) يتم فيه تفسير سلوك المتغير التابع بواسطة قيمه السابقة و القيم السابقة للمتغيرات المستقلة.

ويمكن تلخيصه في الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-37: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العنصر السابق

وكانت المعادلة الاصلية لنموذج ARDL في الشكل التالي: (حسين ي . داودي م ، 2021 ، صفحة 331)

$$\Delta y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_k \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_k \Delta x_{t-i} + \varphi_1 y_{t-1} + \varphi_2 x_{t-1} + u_t$$

حيث

- y_t : المتغير التابع

- x_t : المتغيرات التفسيرية

- (p,q): الحد الاعلى لفترات الابطاء في النموذج

- Δ : يمثل الفروقات

- β_k, δ_k : تشير الى معاملات الاجل القصير

- φ_2, φ_1 : تشير الى معاملات الاجل الطويل.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الفرع الثاني: خصائص بيانات الدراسة وبناء النموذج

بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تتناول نفس الموضوع و الدراسات القريبة منها اي تلك التي يشكل احد اطراف العلاقة فيها احد متغيرات دراستنا اي الشمول المالي ممثلا باحد ابعاده/مؤشراته الجزئية أو الاستقرار المالي أو احد المؤشرات الداخلة في حسابه، حاولنا اعتماد اكبر فترة ممكنة، والتي يمكن فيها إيجاد بيانات من مصادر موثوقة تمثل متغيراتنا خاصة في الفترة ما قبل سنة 2004 حيث تقلص عدد المؤشرات بشكل كبير نظرا للوضع الذي كان يعيشه النظام المالي من تخلف وافتقاره للمقومات الاساسية التي يمكن من خلالها دراسة وضعه بشكل مناسب ، وعلى هذا الاساس تشكلت دراستنا من فترة زمنية امتدت ل 42 سنة اي من سنة 1980 الى غاية اخر سنة توفرت فيها البيانات وهي سنة 2022. تم الاعتماد على بيانات مستمدة من قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي و المؤشر العالمي للشمول المالي بالاضافة الى التقارير السنوية لبنك الجزائر. وعليه تم صياغة المعادلة الاساسية للنموذج كالآتي:

$$AFSI = f(fxi ; fyi ; fzi)$$

حيث:

- AFSI: يمثل المتغير التابع في العلاقة وهو الاستقرار المالي (المصرفي) والذي تم حسابه بالاعتماد على طريقة المؤشر التجميعي.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة: هي ثلاث ابعاد ممثلة للشمول المالي تمثلت في بعد الوصول ، بعد الاستخدام وبعد الاختراق كما يلي:

- fxi: المتغير المستقل الاول وهو بعد الوصول

- fyi: المتغير المستقل الثاني وهو بعد الاستخدام

- fzi: المتغير المستقل الثالث وهو بعد الاختراق.

حيث اننا وفي دراستنا هذه سنقوم بتقدير النموذج باستخدام نموذج ARDL و الذي تم اقتراحه من قبل (Pesaran and Shin 1998) ثم نقوم بإجراء اختبار الحدود (Bound test) لاختبار فرضية وجود علاقة طويلة الاجل (Pesaran, Shin et al. 2001).

حيث يسمح نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطننة (ARDL) بتحليل العلاقة على المدىين الطويل والقصير في معادلة واحدة، كما ان هذا النموذج من ميزاته انه يمكن تطبيقه على

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

أحجام عينات صغيرة (حوالي 30 مشاهدة) كما انه يأخذ قدرًا معقولاً وكافياً من فترات التأخير (الابطاء) من العينات للحصول على أفضل المعلومات من النموذج الأصلي للبيانات. تجدر الإشارة الى انه تم الاعتماد على الفروقات بدلا من البيانات الاصلية وذلك راجع لعدة اسباب لعل اهمها تحسين جودة البيانات من خلال ابراز اعمق مرونتها بالاضافة الى التقليل من تشتتها ، كما انه من المعروف ان الفروقات تجعل السلاسل الزمنية اكثر استقرارا ما يجنبنا الكثير من المشاكل، و لعدم الوقوع في فخ انحراف النتائج قمنا بأخذ فروقات كل المتغيرات حتى يتسنى لنا معرفة السلوك الحقيقي لكل متغير اعتماد على التغير في قيمة الفروقن طبعاً تم الاعتماد على برمجية EViews في اغلب أنحاء الدراسة مع الاستعانة ببرنامج MSExcel من اجل تنظيف البيانات وترتيبها. وعليه تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره بالشكل التالي:

$$D(AFSI) = B0 + B1 D(fxi) + B2 D(fyi) + B3 D(fzi) + Ui$$

حيث:

- $D(AFSI)$: المتغير التابع ممثلا بفروقات الاستقرار المالي
- $D(fxi)$: المتغير المستقل الاول ممثلا بفروقات بعد الوصول للخدمات المالية
- $D(fyi)$: المتغير المستقل الثاني ممثلا بفروقات بعد استخدام الخدمات المالية
- $D(fzi)$: المتغير المستقل الثالث ممثلا بفروقات بعد الاختراق للخدمات المالية
- $B0$: الحد الثابت في النموذج (قيمة مؤشر الاستقرار المالي عندما تكون كل المتغيرات الاخرى منعدمة اي تساوي الصفر)

- $B1$: معامل الانحدار الخاص ببعد الوصول للخدمات المالية

- $B2$: معامل الانحدار الخاص ببعد استخدام الخدمات المالية

- $B3$: معامل الانحدار الخاص ببعد الاختراق

- Ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي)

- D : هي اختصار لكلمة Differences وتعني الفروق وتحسب بالصيغة التالية: $D(X) = X - X(-1)$.

الفرع الثالث: تنقيه وتمحيص بيانات الدراسة

في النماذج الاحصائية وخاصة في المجالات المالية و الاقتصادية غالبا ما يتم العمل على ضبط البيانات وجعلها اكثر كفاءة من خلال ازالة كافة المشاكل المحتملة فيها وفي هذا الصدد هناك العديد من الطرق و الاساليب التي يتم تطبيقها على البيانات لزيادة جودتها وقوتها التفسيرية

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

كاستعمال اللوغارتيم أو تحويل البيانات الى فروقات اي تغيرات. وبخصوص الفروقات بالضبط فهناك العديد من الدراسات التي اثبتت انها تعمل على زيادة جودة البيانات و تحسن من الاداء التفسيري للنماذج، طبعاً هذا يتم مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة البيانات المحددة و الهدف من التحويل.

- استخدام سلاسل الفروقات (التغيرات) بدلا من السلاسل الزمنية الاصلية
لقد اثبتت العديد من الدراسات ان تحويل البيانات الى فروقات يزيد من جودتها التحليلية و الاستقرارية بالاضافة الى جعل النماذج اكثر قدرة على استخراج العلاقات الكامنة بين متغيرات الدراسة ، كما اجمعت هذه الدراسات و الابحاث على قدرة الفروقات على تجاوز العديد من المشاكل كالانحدار الزمني و الارتباط الذاتي بالاضافة الى استقرار السلاسل الزمنية ، باختصار فان هذا النهج يعمل على تقليل التأثيرات الغير مرغوب فيها ويحسن من بناء و صياغة النموذج التفسيري ما يعزز بشكل ملحوظ التقديرات و النتائج التي يعطيها النموذج التفسيري المعتمد، من بين ابرز هذه الدراسات التي تحدثت بشكل عام وفي اغلب النقاط الايجابية التي يعطيها لنا نهج تحويل البيانات الى فروقات، ما يلي:

- دراسة كل من مارسيل بييري و أنجلينا كابلارز في سنة 2006 والتي جاءت تحت عنوان " Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels " والتي نشرت في مجلة " Journal of Applied Econometrics".

- دراسة ألبرتو أبادي و أليكساندر سيفيتش في سنة 2020 و التي كانت تحت عنوان " The Difference-in-Differences Method: Principles and Practice " نشرت من قبل Oxford University Press.

- دراسة وليام جرانجر سنة 1983 والتي كانت تحت عنوان " Differencing and ARMA " والتي نشرت في مجلة "Journal of Business & Economic Statistics".

كل هذه الدراسات اشارت الى فائدة استخدام الفروقات من اجل الوصول الى نتائج افضل بفضل تحسين نوعية البيانات ، لكن يجب ان نأخذ بعين الاعتبار انه يجب ان لا تكون البيانات تعاني من مشاكل كبيرة لانه كلما كانت البيانات لا تعاني من اي مشاكل قياسية هذا سيولد لنا فروقات ذات جودة عالية و يمكنها تمثيل البيانات الاصلية تمثيلاً دقيقاً ما يرفع من جودة النتائج و التفسيرات

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

التي سيتم الوصول إليها ولهذا سنقوم أولاً بتطبيق مجموعة من الاختبارات التي تؤكد لنا صلاحية البيانات التي لدينا وانها لا تعاني من أي مشاكل قياسية وبطبيعة الحال سنقوم بتطبيق هذه الاختبارات على مرحلتين ، المرحلة الأولى يتم تطبيقها على البيانات الأصلية للتأكد من جودتها وخلوها من المشاكل القياسية وعلى هذا الأساس نختار النموذج الذي سنطبقه . أما في المرحلة الثانية سيتم إعادة تطبيق الاختبارات على البيانات الجديدة المولدة للتأكد من أن العملية حسنت من بياناتنا الأصلية وليس العكس ثم نقوم ببناء النموذج و استخراج النتائج.

الفرع الرابع: توقع العلاقات ووربط فرضيات الدراسة بالجانب التطبيقي

بناءً على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو جزء منه و الذي يمكن أن يساهم في تفسير العلاقات والاعتماد على العديد من المؤشرات الإحصائية والاقتصادية يمكن أن نشكل توقع أولي للعلاقات التي سنتحصل عليها في نهاية إجراء مختلف الاختبارات في دراستنا هذه وعلى هذا الأساس سنقوم بوضع مجموعة من الفرضيات التي سنقوم باختبارها من خلال تطبيق النموذج المعتمد والتي يمكن أن نقبل بعضها ونرفض بعضها الآخر بناءً على نتائج الجزء التطبيقي للنموذج.

أولاً: توقع العلاقات

وفقاً للنظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة المتعلقة بالاستقرار المالي و الشمول المالي فاننا نتوقع أن تكون العلاقة بشكل إجمالي طردية (ايجابية) بين الاستقرار المالي و الشمول المالي ، لكن يمكن أن لا تكون كذلك بالنسبة لكافة ابعاده وخاصة بعد الوصول الذي وكما رأينا في الجزء النظري حيث أنه من الممكن أن يؤدي الوصول اليسير إلى الخدمات المالية إلى التقليل من مستويات الاستقرار المالي وعليه نتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين ابعاد الشمول المالي المعتمدة (الاستخدام ، الاختراق) و الاستقرار المالي من جهة و بالتالي ستكون معاملاتها موجبة.وعلاقة عكسية بين بعد الوصول للخدمات المالية و الاستقرار المالي من جهة أخرى وبالتالى سيكون معامل بعد الوصول سالبا.

ثانياً: فرضيات الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

أ. توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين ابعاد الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر؛

ب. توجد علاقة عكسية بين الوصول إلى الخدمات المالية والاستقرار المالي في الجزائر؛

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

- ج. توجد علاقة طردية بين استخدام الخدمات المالية والاستقرار المالي في الجزائر؛
د. توجد علاقة طردية بين اختراق الخدمات المالية والاستقرار المالي في الجزائر؛

المطلب الثاني: الاختبارات القبلية للنموذج

من اجل القيام بالدراسة القياسية و تطبيق النموذج ومن اجل الحصول على نتائج صحيحة وغير مضللة هناك مجموعة من الاختبارات القبلية التي تتم على عينات الدراسة و التي تعطينا مجموعة من المؤشرات و المعلومات بخصوص قابلية تطبيق النموذج القياسي المختار ام لا، نجد من هذه الاختبارات دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و تحديد فترات الابطاء المثلى ثم نقوم بتقدير النموذج.

الفرع الاول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبارات السكون)

قبل الشروع في تطبيق النموذج القياسي المختار لا بد من اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المعتمدة.

حيث يعتبر شرط سكون السلاسل الزمنية امر ضروري في اغلب النماذج القياسية لان تحقق هذا الشرط يمنح دقة كبيرة للنتائج التي سيعطيها لنا النموذج المطبق وتكون السلاسل الزمنية مستقرة اذا تحققت فيها بعض الشروط التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (حسن علي عثمان فطر، سفيان أبوالبشر آدم سعد، 2022، صفحة 38)

- ان يكون المتوسط الحسابي للقيم ثابتا عبر الزمن؛
 - ان يكون التباين ثابتا عبر الزمن؛
 - ان يكون التغير بين اي قيمتين لنفس السلسلة الزمنية (نفس المتغير) يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين المعنيتين وليس على القيمة المطلقة للزمن؛
- وتوجد العديد من الطرق و الاساليب التي يمكن من خلالها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه نذكر منها:
- دالة الارتباط الذاتي؛

- اختبارات جذر الوحدة و التي هي بدورها تشمل العديد من الاختبارات المقدمة و المطورة من قبل العديد من الباحثين و الاقتصاديين على سبيل المثال لا الحصر: اختبارات ديكي فولر البسيط (Dickey fuller - 1979) و المعزز (Augmented Dickey Fuller - 1981)، بالاضافة الى اختبار فيليبس و بيرون (Phillips and Perron - 1988)

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

بالنسبة لنا وكما تظهر النتائج المبينة في الجداول اختبار الاستقرارية باستخدام اختباري جذر الوحدة الأكثر شهرة وهما Phillips-Perron (PP) و Augmented Dickey-Fuller (ADF) على المتغيرات DASFI و DFXI و DFYI و DFZI عند المستوى و بعد اخذ الفرق الأول .

اولا: اختبار فيليبس بيرون (PP)

1- البيانات الاصلية:

1-1 عند المستوى (I0) :

تظهر كل الاختبارات قيم سلبية لـ t-Statistic مع قيم احتمالية (Prob) تقترب من الواحد وبالضبط اكبر من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني عدم قبول الفرضية البديلة (فشل رفض H_0) القائمة على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي فجميع المتغيرات غير مستقرة عند في المستوى.

2-1 بعد الفرق الاول (I1) :

مثلما يظهر في الجدول الموالي فان جميع الاختبارات عند اخذ الفرق الاول تظهر قيم سلبية لـ t-Statistic مع قيم احتمالية (Prob) تقترب من الصفر اياقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني قبول الفرضية البديلة (رفض H_0) القائمة على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي فجميع المتغيرات مستقرة عند اخذ الفرق الاول.

الجدول رقم 4-18: اختبار جذر الوحدة لفيلبس بيرون (PP) لسلاسل الفروقات

فرضية العدم H_0 : المتغيرات تحتوي على جذر وحدة					
في المستوى I(0)					
المتغيرات	الاختراق	الاستخدام	الوصول	الاستقرار المالي	
الترميز	PN	US	AC	AFSI	
احصائية T	-0.7258	-1.7184	-1.1334	-1.8437	مع ثابت
الاحتمالية	0.8291	0.4149	0.6937	0.3549	
النتيجة	n0	n0	n0	n0	
احصائية T	-1.3236	-2.9463	-3.0293	-1.9363	مع ثابت واتجاه عام
الاحتمالية	0.8682	0.1591	0.1367	0.6180	
النتيجة	n0	n0	n0	n0	
احصائية T	0.2497	-0.1298	1.3385	-0.5003	
الاحتمالية	0.7538	0.6331	0.9522	0.4936	

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

n0	n0	n0	n0	النتيجة	بدون ثابت وبدون اتجاه عام
عند الفرق الاول (1)					
d(AFSI)	d(AC)	d(US)	d(PN)		
-5.5536	-13.5555	-8.4701	-5.7939	احصائية T	مع ثابت
<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	الاحتمالية	
***	***	***	***	النتيجة	
-5.5100	-14.3604	-8.6932	-5.7813	احصائية T	مع ثابت واتجاه عام
<i>0.0003</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0001</i>	الاحتمالية	
***	***	***	***	النتيجة	
-5.6075	-7.2508	-8.5242	-5.8114	احصائية T	بدون ثابت وبدون اتجاه عام
<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	الاحتمالية	
***	***	***	***	النتيجة	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

2- البيانات الجديدة (الفروقات):

1-2 عند المستوى (I0) :

تظهر كل الاختبارات قيم سلبية وكبيرة لـ t-Statistic مع قيم احتمالية (Prob) تقترب من الصفر وبالضبط اقل بكثير من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني قبول الفرضية البديلة (رفض H_0) القائمة على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي فجميع المتغيرات مستقرة في المستوى.

2-2 عند اخذ الفرق الاول (I1) :

جميع الاختبارات عند اخذ الفرق الاول تظهر قيم سلبية لـ t-Statistic مع قيم احتمالية (Prob) تقترب من الصفر ايضا اي اقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني قبول الفرضية البديلة (رفض H_0) القائمة على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي فجميع المتغيرات مستقرة حتى عند اخذ الفرق الاول.

الجدول رقم 4-19: اختبار جذر الوحدة لفليبس يرون (PP) لسلاسل الفروقات

فرضية العدم H_0 : المتغيرات تحتوي على جذر وحدة

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

في المستوى I(0)					
المتغيرات	الاختراق	الاستخدام	الوصول	الاستقرار المالي	
الفروقات	DPN	DUS	DAC	DAFSI	
احصائية T	-5.7939	-8.4701	-13.5555	-5.5536	مع ثابت
الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
النتيجة	***	***	***	***	
احصائية T	-5.7813	-8.6932	-14.3604	-5.5100	مع ثابت واتجاه عام
الاحتمالية	0.0001	0.0000	0.0000	0.0003	
النتيجة	***	***	***	***	
احصائية T	-5.8114	-8.5242	-7.2508	-5.6075	بدون ثابت وبدون اتجاه عام
الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
النتيجة	***	***	***	***	
عند الفرق الاول I(1)					
	d(DPN)	d(DUS)	d(DAC)	d(DAFSI)	
احصائية T	-25.6761	-25.6524	-21.5751	-12.9437	مع ثابت
الاحتمالية	0.0001	0.0001	0.0001	0.0000	
النتيجة	***	***	***	***	
احصائية T	-26.0202	-26.8224	-21.1313	-12.7868	مع ثابت واتجاه عام
الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
النتيجة	***	***	***	***	
احصائية T	-23.1096	-25.3907	-21.9306	-13.1462	بدون ثابت وبدون اتجاه عام
الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
النتيجة	***	***	***	***	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

ومن الجدير بالذكر ان هذا نتيجة لاعتماد الفروقات (Differences) بدلا من القيم الاصلية وهي احد مزايا اعتمادها ما يجعل البيانات قابلة للقياس بالعديد من النماذج الاحصائية و القياسية. وهو نفس الامر المتوقع لاختبار ديكي فولر المعزز.

ثانيا: اختبار ديكي فولر المعزز (ADF)

1- البيانات الاصلية:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

1-1 عند المستوى I(0):

أظهرت جميع الاختبارات قيم إحصائية t-Statistic سالبة و غير معنوية وباحتمالية (prop) قريب من الواحد مما يعني فشل رفض الفرضية الصفرية التي تقر بوجود جذر الوحدة ويظهر عدم ثبات المتغيرات وعدم استقرارها في المستوى.

2-1 بعد الفرق الأول I(1):

تظهر كافة الاختبارات قيم t-Statistic سلبية كبيرة جدًا مع احتمالية Prob قريبة من الصفر مما يدل كذلك على رفض فرضية وجود جذر الوحدة مما يعني استقرار المتغيرات بعد اخذ الفرق الأول. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4-20: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعزز (ADF) لسلاسل الاصلية

فرضية العدم H0: المتغيرات تحتوي على جذر وحدة					
في المستوى I(0)					
الاستقرار المالي	الوصول	الاستخدام	الاختراق	المتغيرات	
AFSI	AC	US	PN	الترميز	
-1.5932	-1.3397	-1.7970	-0.7258	احصائية T	مع ثابت
0.4771	0.6022	0.3769	0.8291	الاحتمال	
n0	n0	n0	n0	النتيجة	
-1.6129	-3.0747	-3.1090	-1.2819	احصائية T	مع ثابت و اتجاه عام
0.7709	0.1254	0.1175	0.8788	الاحتمالية	
n0	n0	n0	n0	النتيجة	
-0.5048	0.4025	0.0520	0.2866	احصائية T	بدون ثابت وبدون اتجاه عام
0.4917	0.7953	0.6938	0.7642	الاحتمالية	
n0	n0	n0	n0	النتيجة	
عند الفرق الاول I(1)					
d(AFSI)	d(AC)	d(US)	d(PN)	المتغيرات	
-5.5265	-6.6008	-8.4510	-5.8084	احصائية T	مع ثابت
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	الاحتمالية	
***	***	***	***	النتيجة	
-5.4846	-5.8196	-8.6932	-5.8369	احصائية T	

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

<i>0.0003</i>	<i>0.0001</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0001</i>	الاحتمالية	مع ثابت واتجاه عام
***	***	***	***	النتيجة	
-5.5791	-7.0692	-8.5131	-5.8133	احصائية T	بدون ثابت وبدون اتجاه عام
<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	الاحتمالية	
***	***	***	***	النتيجة	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

و تشير الرموز (***) إلى تبني (قبول) الفرضية البديلة (1) التي ترفض وجود جذور الوحدة، بعد اخذ الفرق الأول، حيث كانت المتغيرات كلها ذات دلالة احصائية و مدعومة إحصائيا.
2- البيانات الجديدة (الفروقات):

1-2 عند المستوى I(0):

أظهرت جميع الاختبارات قيم سالبة لإحصائية t-Statistic و معنوية جداً و باحتمالية (prop) قريب من الصفر مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تقر بوجود جذر الوحدة ويظهر ثبات المتغيرات واستقرارها في المستوى.

2-2 بعد الفرق الأول I(1):

تظهر كافة الاختبارات قيم سالبة وكبيرة جدا لاحصائية t-Statistic مع احتمالية Prob قريبة من الصفر مما يدل كذلك على رفض فرضية وجود جذر الوحدة مما يعني استقرار المتغيرات حتى بعد اخذ الفرق الأول. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4-21: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعزز (ADF) لسلاسل الفروقات

فرضية العدم H0: المتغيرات تحتوي على جذر وحدة					
في المستوى I(0)					
المتغيرات	الاختراق	الاستخدام	الوصول	الاستقرار المالي	
الفروقات	DPN	DUS	DAC	DAFSI	
احصائية T	-5.8084	-8.4510	-6.6008	-5.5265	مع ثابت
الاحتمالية	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	
النتيجة	***	***	***	***	
احصائية T	-5.8369	-8.6932	-5.8196	-5.4846	مع ثابت واتجاه عام
الاحتمالية	<i>0.0001</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0001</i>	<i>0.0003</i>	
النتيجة	***	***	***	***	

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)

-5.5791	-7.0692	-8.5131	-5.8133	احصائية T	بدون ثابت
<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	الاحتمالية	وبدون اتجاه
***	***	***	***	النتيجة	عام
عند الفرق الاول (1)					
d(DAFSI)	d(DAC)	d(DUS)	d(DPN)		
-8.1673	-6.3671	-6.8249	-6.9864	احصائية T	مع ثابت
<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	الاحتمالية	
***	***	***	***	النتيجة	
-8.0879	-6.2595	-4.4808	-6.8446	احصائية T	مع ثابت و اتجاه عام
<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0054</i>	<i>0.0000</i>	الاحتمالية	
***	***	***	***	النتيجة	
-8.2775	-6.4665	-6.8781	-7.0918	احصائية T	بدون ثابت
<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	الاحتمالية	وبدون اتجاه
***	***	***	***	النتيجة	عام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

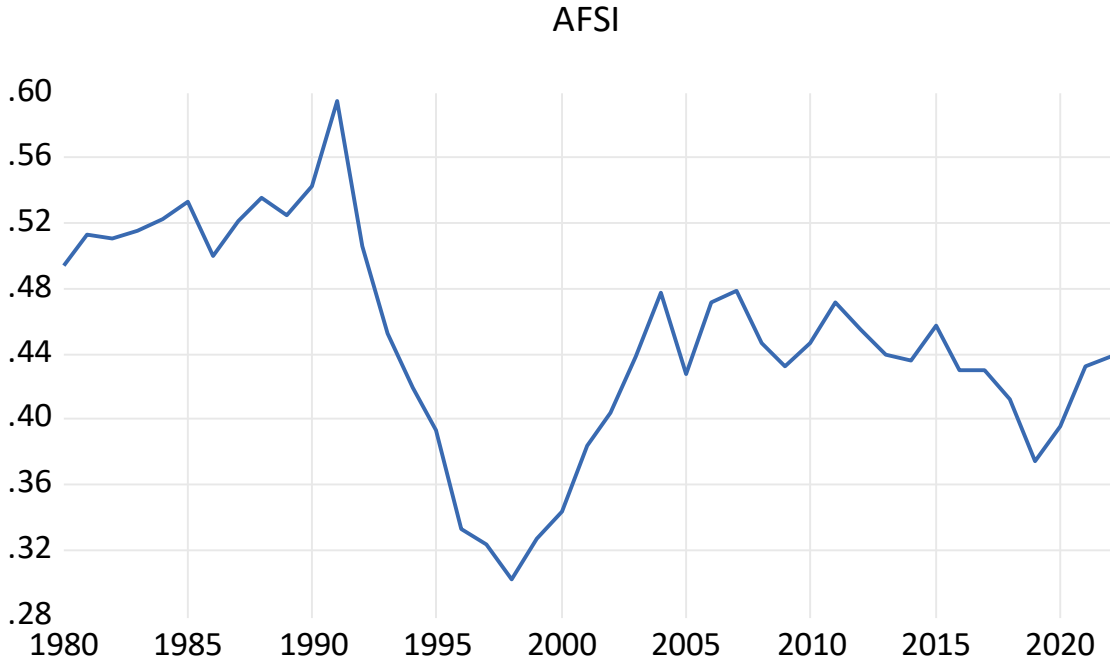
مثلما نلاحظ فان السلاسل الزمنية الاصلية كانت مستقرة كلها عند المستوى الاول ما يجعل تطبيق اختبار الحدود لـ ARDL ممكنا وحتى انه بعد تحويل البيانات الى فروقات تدعم مستوى الاستقرار اكثر فاصبحت البيانات مستقرة في المستوى وبعد الفرق الاول ما يثبت فكرة ان الفروقات تعزز من جودة البيانات و بالتالي الحصول على نتائج اكثر دقة من خلال جعل النموذج المعتمد يلتقط كل العلاقات و التأثيرات الممكنة بين المتغيرات.

الفرع الثاني: اختيار وتحديد مكونات النموذج

في هذه الخطوة سنقوم بتحديد احد أهم الخصائص التي يمكن ان تؤثر فيما بعد على نتائج القياس وهي هل النموذج بدون ثابت ولا اتجاه عام أو مع ثابت واتجاه عام أو مع احدهما دون الاخرى ويمكن معرفة ذلك واستنتاجه من خلال عرض الشكل البياني للمتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي كما يلي:

الشكل رقم 4-38: يمثل تطور مؤشر الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة (السلسلة الاصلية)

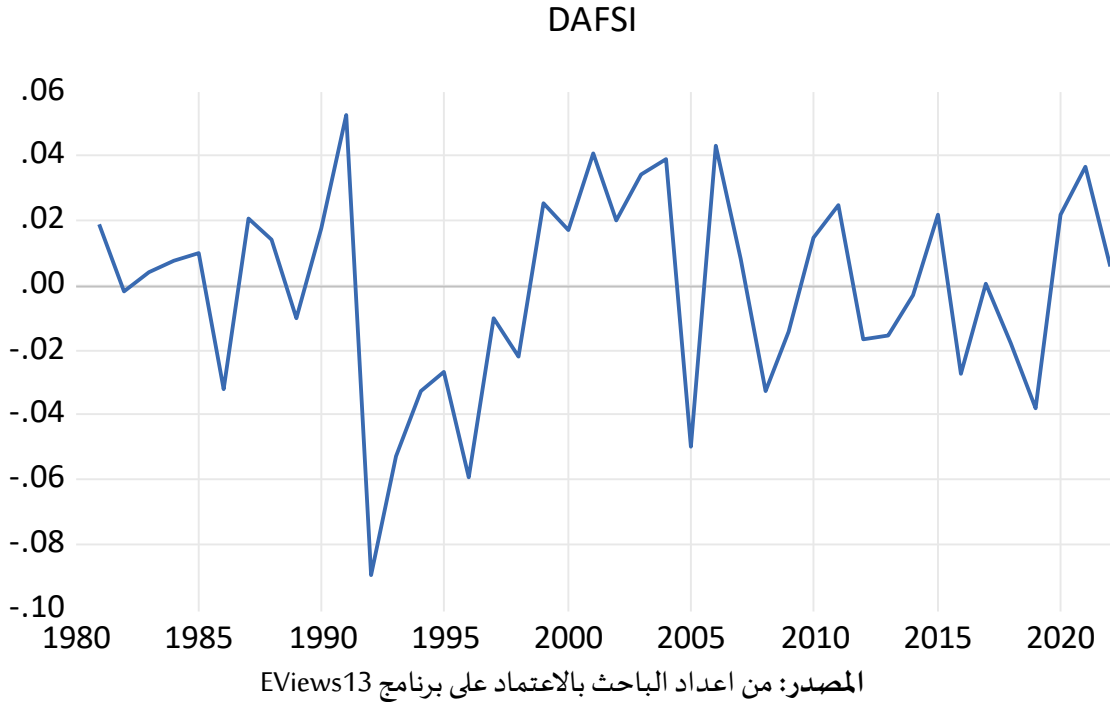
الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

مثلما هو واضح جدا فان السلسلة التي لدينا تتمتع بوجود ثابت لكن دون وجود اتجاه عام ولن يختلف الامر كثيرا بالنسبة للسلسلة الجديدة التي سننعتها فهي تحمل نفس خصائص السلسلة الاصلية و الشكل الموالي يثبت ذلك:

الشكل رقم 4-39: يمثل تطور مؤشر الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة (سلسلة الفروقات)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

ومثل ما هو ملاحظ فان السلسلة الزمنية (سواء السلسلة الاصلية شكل رقم (00) أو السلسلة بعد تطبيق الفروقات) ذات ثابت (constant) طبعاً لانها لم تبدأ من الصفر، لكنها دون اتجاه عام ولهذا سنطبق النموذج بوجود ثابت فقط.

الفرع الثالث: اختبار فترات الابطاء المثلى وتقدير نموذج ARDL المعتمد

لاختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج نقوم باختيار أصغر قيمة لمعيار (AIC) حيث انه يعد من بين الأشهر في هذا المجال والذي يتم اعتماده بكثرة مع معياري BIC و HQ كما يلي:

الجدول رقم 4-22: جدول معايير اختيار النموذج

الرتب	HQ	BIC	AIC*	LogL	النموذج
ARDL(1,0,0,2)	-4.215	-4.027	-4.322	93.455	52
ARDL(2,0,0,2)	-4.160	-3.945	-4.282	93.656	25
ARDL(x,y,z,p)
ARDL(2,2,2,1)	-3.809	-3.512	-3.976	90.539	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

كما يظهر في الجدول ومن بين 54 نموذج مختبر يتم اختيار النموذج رقم 52 اي ARDL(1,0,0,2) لانه يعطي اقل قيمة لأكايك (-4,322) والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم 4-40: افضل 20 نموذج حسب معيار (AIC)



الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(2022-1980)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

وبالتالي فهذا هو نموذج ARDL ذو فترات الابطاء المثلى الذي تم اعتماده:

الجدول رقم 4-23: هيكل نموذج الدراسة (ARDL)

Dependent Variable: DAFSI				
Method: ARDL				
Sample: 1983 2022				
Included observations: 40				
Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): DAC DUS DPN				
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 54				
Selected model: ARDL(1,0,0,2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DAFSI(-1)	0.267573	0.143116	1.869629	0.0704
DAC	-0.089556	0.055690	-1.608099	0.1173
DUS	0.078900	0.036878	2.139458	0.0399
DPN	0.072499	0.028985	2.501293	0.0175
DPN(-1)	-0.046354	0.029771	-1.557041	0.1290
DPN(-2)	0.069706	0.029104	2.395070	0.0225
C	-0.003104	0.004339	-0.715326	0.4794
R-squared	0.440063	Mean dependent var		-0.0018
Adjusted R-squared	0.338257	S.D. dependent var		0.0316
S.E. of regression	0.025754	Akaike info criterion		-4.3227
Sum squared resid	0.021889	Schwarz criterion		-4.0272
Log likelihood	93.45581	Hannan-Quinn criter.		-4.2159
F-statistic	4.322539	Durbin-Watson stat		2.0618
Prob(F-statistic)	0.002531			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

وعليه يمكن اعطاء اهم مواصفات النموذج في النقاط التالية:

- المتغير التابع : الاستقرار المالي ورمزه AFSI؛
- الفرق الاول للمتغير التابع ورمزه D(DAFSI)؛
- فترة الدراسة : من 1980 إلى غاية 2022؛
- معيار اختيار فترات الابطاء المثلى هو معيار المعلومات لأكايك (AIC)؛
- النموذج الذي تم اختياره بافضل فترات ابطاء مثلى: $ARDL(1,0,0,2)$ اي المتغير التابع (الاستقرار المالي) مؤخر بفترة واحدة، بالنسبة للمتغيرات المستقلة كانت رتب كل من الوصول و الاستخدام تساوي صفر (0) اي من دون تأخيرات. اما الاختراق المالي فتم اعتماده بتأخيرين اثنين.

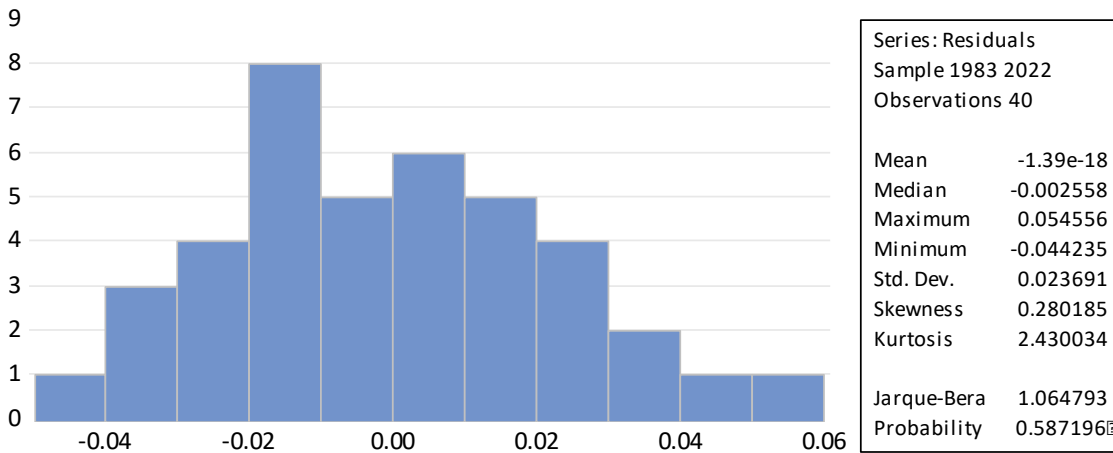
المطلب الثالث: الاختبارات البعدية (اختبار جودة النموذج)

قبل الشروع في تطبيق اختبار الحدود وفق نموذج ARDL وقياس وجود علاقة على المدى الطويل و القصير ، ينبغي اولاً ان نتأكد من ملائمة النموذج و جودة ادائه على البيانات محل الدراسة وانه لا توجد اي مشاكل متعلقة بالبيانات ستؤدي الى نتائج مشوهة أو زائفة. و هذا من خلال مجموعة من الاختبارات المعتمدة و المعروفة في هذا السياق.

الفرع الاول: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من اجل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي سنعتمد على احصائية Jarque-Bera والتي تنص فيها فرضية العدم (الفرضية الصفرية) على ان البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، طبعاً هذا في حالة كانت القيمة الاحتمالية لاحصائية Jarque-Bera أكبر من قيمة الدلالة المرجعية (5%)

الشكل رقم 4-41: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

ومثلما يتبين من الشكل اعلاه فان $proba > 0.05$ حيث ان $proba = 0.58$ ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية عدم القائمة على ان البواقي تتبع توزيعا طبيعيا كما ان الشكل يبين انه لا توجد نقاط شاذة (الفراغات) و التي ان وجدت من الممكن ان تؤثر على البواقي في باقي الاختبارات.

الفرع الثاني: اختبار التغيرات غير المتجانس (عدم ثبات التباين) Heteroskedasticity

تقوم النماذج القياسية الانحدارية على العديد من الفرضيات و الشروط ومن بينها نجد انها تفترض ان التباينات ثابتة عبر الزمن بما معناه ان التباين لا يعتمد على قيم المتغيرات المستقلة من اجل زيادة مصداقية و موثوقية نتائج الاختبارات و العلاقات القائمة بين المتغيرات فهذا الاختبار يعني ازالة احتمالية وجود تقديرات منحازة وزيادة دقة التنبؤات المستقبلية، ومن بين اشهر الاختبارات المتبعة في اختبار مشكلة اختلاف (عدم ثبات) التباين هو اختبار ARCH وهو الاختبار الاكثر تناسبا مع نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

الجدول رقم 4-24: اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.121358	Prob. F(1,37)	0.1537
Obs*R-squared	2.114777	Prob. Chi-Square(1)	0.1459

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

حسب قيمة Obs*R-squared والتي تساوي 2.11 وهي اقل من القيمة المقابلة لمستوى المعنوية 5% أي اكثر من 3.84 هذا يعني قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود مشكلة اختلاف التباين وما يدعم ذلك هو الاحتمالية $Prob. Chi-Square(1) = 0.14$ وهي اكبر من 0.05 وهو ما تؤكد ايضا احصائية فيشر F-statistic فمثلما هو ملاحظ ان $Prob. F(1.37) = 0.15 > 0.05$

الفرع الثالث: اختبار وجود الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي Serial Correlation LM Test

اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء (البواقي) هو اختبار جد مهم في الكثير من النماذج الاحصائية و القياسية خاصة النماذج الانحدارية حيث ان وجود ارتباط ذاتي بين البواقي يعني انها غير مستقلة عن بعضها البعض ما يؤدي الى نتائج زائفة في الغالب، لهذا من المهم دائما قبل اعتماد النموذج ان يتم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ونحن من خلال اختبار Breusch-Godfrey سنقوم برفض أو قبول الفرضية العدمية (H0) القائمة على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي وذلك بناء على النتائج المتوصل لها كما يوضحه الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

الجدول رقم 4-25: يمثل النتائج المتحصل عليها من اختبار Breusch-Godfrey Serial

Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.157744	Prob. F(2,31)	0.8547
Obs*R-squared	0.402979	Prob. Chi-Square(2)	0.8175

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews13

حسب الجدول فان $Obs^*R-squared=0.40$ أي اكبر من 5.99 المقابلة لمستوى الدلالة 0.05 باحتمالية $Prob. Chi-Square(2)=0.81 > 0.05$ أي يتم قبول الفرضية العدمية (H_0) بعدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء وما يؤكد ذلك هو F-statistic حيث ان $Prob(F-statistic)=0.85$ وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05).

الفرع الرابع: اختبار جودة النموذج Ramsy Rest Test

حسب نتائج اختبار رامسي للبواقي فالنموذج موصف جيدا باعتبار ان قيمة الاحتمالية المقابلة ل FIT^2 اكبر من مستوى المعنوية ($prob > 0.05$) و الجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم 4-26: معادلة الاختبار غير المقيدة ل Ramsy Rest Test

Unrestricted Test Equation				
Method: Least Squares				
Included observations: 40 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAFSI(-1)	0.311454	0.149419	2.084442	0.0452
DAC	-0.080825	0.056322	-1.435054	0.1610
DUS	0.079879	0.036873	2.166341	0.0378
DPN	0.065491	0.029779	2.199213	0.0352
DPN(-1)	-0.047021	0.029763	-1.579847	0.1240
DPN(-2)	0.066446	0.029266	2.270437	0.0301
C	-0.000454	0.005060	-0.089754	0.9290
FITTED^2	-5.655620	5.564823	-1.016316	0.3171

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

توضح الاختبارات التي قمنا بها على البواقي عدم وجود أي مشاكل فيها وهذا ما سيسمح لنا بمتابعة النموذج أي الانتقال إلى اختبار العلاقات.

المطلب الرابع: اختبار الحدود Bounds test واستخراج النموذج طويل الأجل وقصير الأجل
من خلال هذا المطلب سندسعى لتحديد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل)، وهذا بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو عند أخذ الفرق الأول $I(1)$ بشرط أن لا تكون مستقرة عند الفرق الثاني $I(2)$ كما سنتطرق إلى النموذج طويل الأجل و الذطي يوضح التوازن المستقر بين المتغيرات. إضافة إلى النموذج قصير الأجل والذي يفسر التغيرات الديناميكية وكيفية عودة النظام إلى حالة التوازن.

الفرع الأول: اختبار معلمات النموذج

يهدف استكشاف إمكانية وجود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نلجأ إلى تقدير وتقييم معلمات النموذج وهما احصائية F -bound test و احصائية T -bound test. الأولى للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمها و الثانية للتأكد من وجود العلاقة فعلا.

أولاً: اختبار F -bound test

من خلال هذا الاختبار يتم التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة المدى (تكامل مشترك) بين المتغيرات أم لا من خلال فحص الفرضيات التالية:

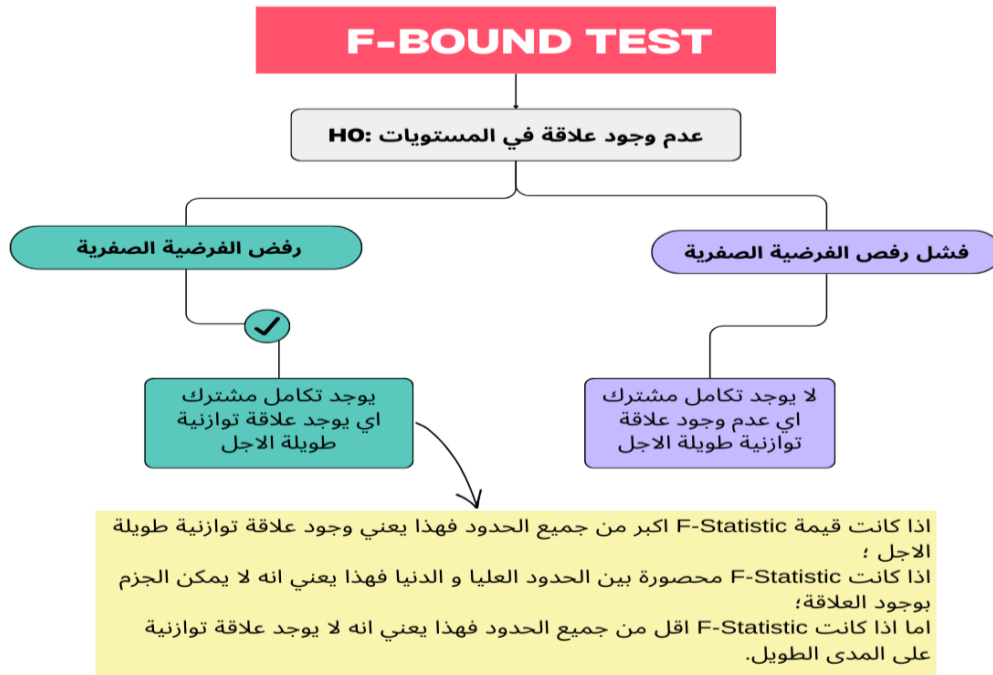
- الفرضية العدمية: (H_0) لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

- الفرضية البديلة: (H_1) توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

و الشكل الموالي يوضح آلية عمل ذلك:

الشكل رقم 4-42: اختبار f -bound test والنتائج المحتملة له

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العديد من المراجع الخاصة بنموذج ARDL

وعليه وبعد تطبيق الاختبار في برنامج EViews13 كانت النتائج كما يلي:

إحصائية F تقدر ب 25.029365 ولتحديد مدى أهمية هذه الإحصائية، نقوم بمقارنتها بالقيم الحرجة عند مختلف مستويات الدلالة (المعنوية) المعتمدة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 4-27: مخرجات إحصائية F-Statistic

إحصائية F-Statistic			مستوى المعنوية
10%	5%	1%	القيمة الحرجة
4.020	4.803	6.610	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

وبما أن إحصائية F-Statistic البالغة 25.02 أكبر من جميع القيم الحرجة مثلما يبينه الجدول اعلاه، فيمكننا رفض الفرضية الصفرية القائمة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) اي انه بالفعل توجد علاقة من خلال قبول الفرضية البديلة.

ثانيا: اختبار T-bound test

وللتأكد من ان العلاقة التوازنية طويلة الاجل موجودة فعلا وليست زائفة نعلم على إحصائية T-bound test. وبمعكس إحصائية F فانه يجب ان تكون قيمة T المحسوبة اصغر من القيم الحرجة عند جميع الحدود حتى نستطيع رفض الفرضية الصفرية وتأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

كانت قيمة T-bound test المحسوبة تساوي 5.11- وهي اقل من جميع القيم الحرجة عند الحدود المختلفة و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 4-28: مخرجات احصائية T-Statistic

إحصائية T-Statistic			مستوى المعنوية
%10	%5	%1	
-3.460	-3.780	-4.370	القيمة الحرجة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

وعليه يمكن تأكيد رفض الفرضية الصفرية اي انه توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بالفعل بين مختلف ابعاد الشمول المالي و الاستقرار المالي.

من الجدير بالذكر ان الجدول الناتج عن تنفيذ اختبار الحدود Bounds test يوفر لنا قيم حرجة إضافية لمختلف أحجام العينات اما بالنسبة لنا و بما أن حجم العينة الخاصة بنا هو 40 مشاهدة، فإننا نعتمد على القيم المتواجدة في الصف الثاني و المقابل لحجم العينة الاقرب لنا و في حالتنا كانت نفس حجم العينة لدينا وهي 40 مشاهدة. وكخلاصة لاختبار bound test وبالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 4-29: اختبار الحدود Bounds test

الفرضية الصفرية H0 : لا توجد علاقة بين المستويات						
عدد متغيرات التكامل المشترك: 3						
نوع الاتجاه: ثابت (الحالة 3)						
حجم العينة: 40						
القيمة			الاختبارات الاحصائية			
10.073577			احصائية F			
-5.117725			احصائية T			
1%		5%		10%		
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	حجم العينة
احصائية F-Statistic						
6.845	5.198	4.913	3.615	4.100	2.958	35
6.610	5.018	4.803	3.548	4.020	2.933	40
5.610	4.290	4.350	3.230	3.770	2.720	Asymptotic

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

احصائية T-Statistic						
-4.370	-3.430	-3.780	-2.860	-3.460	-2.570	Asymptotic

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

وبالنظر الى القيم الحرجة المتوصل اليها، يمكننا رفض الفرضية الصفرية (H0) القائمة على فكرة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عند جميع مستويات المعنوية المقدمة (10% ، 5% ، 1%).

الفرع الثاني: استخراج النموذج طويل الاجل وقصير الاجل

من اجل اثبات وجود العلاقة في المدى الطويل وكذا القصير ننتقل الى نموذج تصحيح الخطأ و النتائج كانت كما يلي:

اولا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المشروط (ECM) لنموذج ARDL من اجل تحديد العلاقة طويلة الاجل:

الجدول رقم 4-30: نموذج تصحيح الخطأ المشروط

Dependent Variable: D(DAFSI)				
Method: ARDL				
Sample: 1983 2022				
Included observations: 40				
Selected model: ARDL(1,0,0,2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAFSI(-1)*	-0.732427	0.143116	-5.117725	0.0000
DAC**	-0.089556	0.055690	-1.608099	0.1173
DUS**	0.078900	0.036878	2.139458	0.0399
DPN(-1)	0.095851	0.049994	1.917247	0.0639
D(DPN)	0.072499	0.028985	2.501293	0.0175
D(DPN(-1))	-0.069706	0.029104	-2.395070	0.0225
C	-0.003104	0.004339	-0.715326	0.4794
R-squared	0.678766	Mean dependent var		0.000190
Adjusted R-squared	0.620360	S.D. dependent var		0.041799
S.E. of regression	0.025754	Akaike info criterion		-4.322790
Sum squared resid	0.021889	Schwarz criterion		-4.027236
Log likelihood	93.45581	Hannan-Quinn criter.		-4.215927

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

F-statistic	11.62149	Durbin-Watson stat	2.061855
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

يمثل هذا الجدول نموذج تصحيح الخطأ المشروط ضمن نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL وفيما يلي تحليل للنتائج وتفسيرها:

1- المعاملات وتفسيرها

1-1 المتغير التابع مؤخر بفترة واحدة (-1) DAFSI

الجدول رقم 4-31: تأثير تأخير القيم السابقة للمتغير التابع على قيمه الحالية

المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t-Statistic	الاحتمال Prob
-0.732427	0.143116	-5.117725	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

حسب الجدول السابق فان المتغير التابع المؤخر بفترة واحدة له تأثير سلبي على قيمته الحالية ، هذا التأثير ذو دلالة احصائية كبيرة جدا باحتمالية Prob= 0.000 مع احصائية t-Statistic عالية جدا مما يشير إلى قوة الدلالة الإحصائية، وعليه فان زيادة وحدة واحدة في المتغير التابع في الفترة السابقة يؤدي إلى تراجع قيمته في الفترة الحالية بما يقارب 73%.

2-1 المتغيرات المستقلة

1-2-1 المتغير المستقل الاول: بعد الوصول DAC

الجدول رقم 4-32: تأثير بعد الوصول على الاستقرار المالي

المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t-Statistic	الاحتمال Prob
-0.089556	0.055690	-1.608099	0.1173

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

يرتبط بعد الوصول (ببدون اي تأخير DAC**) بعلاقة عكسية مع الاستقرار المالي لكن بتأثير هامشي قدر بـ 9% اي ان زيادة الوصول الى الخدمات المالية يؤدي الى تراجع مستوى الاستقرار المالي بـ 0.089 وحدة. لكن يبقى هذا التأثير من دون اي دلالة احصائية حيث بلغت الاحتمالية نسبة جد عالية (اكبر من مستوى المعنوية 0.05) قدرت بـ Prob= 0.000 مع احصائية t-Statistic منخفضة مما يشير إلى ضعف الدلالة الإحصائية.

2-2-1 المتغير المستقل الثاني: بعد الاستخدام DUS

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

الجدول رقم 4-33: تأثير بعد الاستخدام على الاستقرار المالي

المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t-Statistic	الاحتمال Prob
0.078900	0.036878	2.139458	0.0399

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

كما هو ملاحظ يرتبط بعد الاستخدام (DUS) بعلاقة موجبة مع الاستقرار المالي لكنه يعد تأثير هامشي ايضا يقارب بـ 8% اي ان زيادة استخدام الخدمات المالية في النظام المالي الجزائري بوحدة واحدة يؤدي الى تحسن مستوى الاستقرار المالي بـ 0.078 وحدة. كما ان هذا التأثير ذو دلالة احصائية حيث بلغت الاحتمالية نسبة منخفضة اي اقل من مستوى المعنوية 0.05 حيث قدرت بـ Prob= 0.039 مع احصائية t-Statistic متوسطة مما يشير إلى وجود فعلي لتأثير ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الا وهو الاستخدام على المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي.

3-2-1 المتغير المستقل الثالث (بعد الاختراق):

- القيمة المتأخرة ل DFYI
- الفرق الأول ل DFYI
- الفرق الأول المتأخر ل DFYI

الجدول رقم 4-34: تأثير بعد الاختراق على الاستقرار المالي

المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t-Statistic	الاحتمال Prob	
0.095851	0.049994	1.917247	0.0639	DPN(-1)
0.072499	0.028985	0.028985	0.0175	D(DPN)
-0.069706	0.029104	-2.395070	0.0225	D(DPN(-1))

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

حسب الجدول اعلاه فان العلاقة بين بعد الاختراق بتأخير واحد DPN(-1) له علاقة موجبة مع الاستقرار المالي اي ان اي تغير بوحدة واحدة في بعد الاختراق في الفترة السابقة له تأثير يقدر بـ 0.095 وحدة على مستوى الاستقرار المالي لكن يبقى هذا التأثير من دون اي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% (Prob=0.06>0,05) لكن وفي نفس الوقت يبقى مرتبطاً إيجابياً مع DAFSI، وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 10% مما يشير إلى وجود تأثير فعلي للتغيرات السابقة لبعده الاختراق على المستوى الحالي للاستقرار المالي.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

أما بالنسبة للفرق الأول ليعتد الاختراق فله دلالة إحصائية عند 5%، مما يشير إلى أن التغييرات الفورية في $D(DPN)$ تؤثر بشكل إيجابي على DAFSI. هذا التأثير تبلغ نسبته 7% و احصائية t-Statistic تؤكد ذلك.

بالنسبة للفرق الأول المتأخر ($D(DPN(-1))$) فله تأثير عكسي حيث يؤثر سلبا على مستوى الاستقرار المالي في الفترة الحالية رغم انه تأثير هامشي لكنه يبقى ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ($Prob=0.0225>0,05$).

3-1 بالنسبة للثابت (C):

الجدول رقم 4-35: تأثير الثابت على الاستقرار المالي

المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t-Statistic	الاحتمال Prob
-0.003104	0.004339	-0.715326	0.4794

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

يرتبط الثابت بعلاقة عكسية مع مستوى الاستقرار المالي لكن قيمته تبقى من دون أي دلالة احصائية عند جميع مستويات المعنوية.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المشروط لنموذج ARDL وتحديد العلاقة في الاجل القصير

الجدول رقم 4-36: نموذج تصحيح الخطأ غير المشروط

Dependent Variable: D(DAFSI)				
Method: ARDL				
Sample: 1983 2022				
Included observations: 40				
Selected model: ARDL(1,0,0,2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.732427	0.110471	-6.630040	0.0000
D(DPN)	0.072499	0.021544	3.365216	0.0018
D(DPN(-1))	-0.069706	0.021905	-3.182202	0.0030
C	-0.003104	0.003948	-0.786186	0.4369
R-squared	0.678766	Mean dependent var		0.000190
Adjusted R-squared	0.651997	S.D. dependent var		0.041799

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

S.E. of regression	0.024658	Akaike info criterion	-4.472790
Sum squared resid	0.021889	Schwarz criterion	-4.303902
Log likelihood	93.45581	Hannan-Quinn criter.	-4.411726
F-statistic	25.35598	Durbin-Watson stat	2.061855
Prob(F-statistic)	0.000000		
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

يمثل هذا الجدول مخرجات و نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المشروط ضمن متطلبات تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL). وفيما يلي تحليل للنتائج المتوصل لها وتفسيرها:

1- المعاملات وتفسيرها

1-1 معامل التصحيح (COINTEQ):

معامل تصحيح الخطأ وحسب مخرجات نموذج تصحيح الخطأ فهو سالب ومعنوي ما يعني انه فعلا لا توجد اي مشاكل في النموذج والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4-37: معامل تصحيح الخطأ

المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t-Statistic	الاحتمال Prob
-0.732427	0.110471	-6.630040	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

معامل تصحيح الخطأ يقيس لنا نسبة التصحيح في كل فترة اي ان يظهر لنا الوقت اللازم للنظام حتى يتعافى من التغيرات والصدمات قصيرة الاجل ويعود مجددا الى حالة التوازن طويل الاجل وكما هو موضح في الجدول فان معامل التصحيح هو -0.73 اي يمكن حساب نصف العمر للتصحيح من اجل فهم سرعة التعافي و الرجوع الى حالة التوازن كما يلي:

بما ان معمل التصحيح يساوي (-0,732427) و فترات الدراسة هي 01 سنة فيمكننا صياغة المعادلة الرياضية لنصف العمر للتصحيح في المعدلة الموالية:

$$Half - Life = \frac{\ln(2)}{|\gamma|}$$

حيث:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

- / γ /: هو معامل تصحيح الخطأ

- $\ln(2)$: لوغاريتم القاعدة

وبالتعويض نحصل على

$$Half - Life = \frac{\ln(2)}{0.732427} \approx 0.946$$

اذن فان النظام يستغرق حوالي 0.946 فترة اي حوالي سنة ليعود بنصف الفرق الى حالة التوازن طويل الاجل عند حدوث صدمة في الاجل القصير .

كما انه و في حالة ان سرعة التعديل نحو التوازن طويل الأجل تكون بنفس النسبة (غير ممكن اقتصاديا) هي 73% بصيغة اخرى فان حوالي 73% من الانحرافات يتم تصحيحها في الفترة الموالية اي انه يمكن الرجوع الى حالة التوازن خلال سنة و ثلاثة اشهر وثمانية ايام اي يتم تصحيح 73% خلال السنة الاولى تبقى حوالي 27% يتم تصحيحها في الفترة المتبقية اي 03 اشهر و 08 ايام .

كما ان قيمة المعنوية الاحصائية $Prob=0.000$ يعني ان هناك دليل احصائي جد قوي على ان هذا المعامل لتصحيح الاخطاء و الرجوع لحالة التوازن ليس محظ الصدفة أو انه يعكس تأثيرات عابرة وانما هو فعلا يعكس تأثيرا فعليا وحقيقا في قدرة النظام المالي على العودة إلى حالة التوازن و الاستقرار المالي في الاجل الطويل .وبما ان معامل التصحيح سالب وذو دلالة احصائية فهذا يدل على انه فعلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قوية وسريعة التصحيح.

2-1 المتغيرات المستقلة:

من الملاحظ من مخرجات نموذج تصحيح الخطأ ان بعض المتغيرات المستقلة لا تظهر في المعادلة وهذا لان رتبها (0) لانه في المدى القصير العلاقة تتميز بالحركية ما معناه ان المتغيرات التي لم تظهر فهي لا تتمتع بهذه الحركية وفعلا في المدى القصير هناك متغير مستقل واحد يلعب دورا في عملية التصحيح وهو بعد الاختراق و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4-38: تأثير مؤشر الاختراق على الاستقرار المالي في المدى القصير

المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t-Statistic	الاحتمال Prob	
0.072499	0.021544	3.365216	0.0018	D(DPN)
-0.069706	0.021905	-3.182202	0.0030	D(DPN(-1))

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

كما بينه الجدول اعلاه فان التغير الفوري في بعد الاختراق DPN له تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية قوية وعند مختلف المستويات ($0.01 < 0.05 < 0.1 < 0.0018 = \text{ProbD}(\text{DPN})$) على مستوى الاستقرار المالي في الجزائر DAFSI، هذا يعني أن زيادة بوحدة واحدة في DPN تؤدي إلى زيادة بـ 0.072 وحدة في DAFSI في نفس الفترة.

اما بالنسبة للتغير المتأخر بفترة واحدة في مؤشر بعد الاختراق فله تأثير سلبي على مؤشر الاستقرار المالي وهذا التأثير طبعاً هو ذو دلالة احصائية حيث ان احتمالته بلغت الـ 0.0030 وهي دلالة قوية عند مختلف مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، وعليه فان الزيادات في مؤشر بعد الاختراق خلال الفترة السابقة ((-1)DPN) لها تأثير إيجابي على المستوى الحالي لمؤشر الاستقرار المالي في الجزائر DAFSI.

3-1 بالنسبة للثابت C:

بالنسبة للثابت في العلاقة من المنتظر ان يكون له نفس التأثير الذي كان في المدى الطويل

الجدول رقم 4-39: تأثير الثابت على الاستقرار المالي في المدى القصير

المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t-Statistic	الاحتمال Prob
-0.003104	0.003948	-0.786186	0.4369

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

بالفعل وكما هو موضح فان تأثير الثابت (C) ليس ذا دلالة إحصائية، مما يدل على ان الثابت ليس له تأثير ملموس على مؤشر الاستقرار المالي (DAFSI) في ظل غياب باقي المتغيرات.

- اذن وحسب قيمة معامل التحديد R-squared فان حوالي 68% من التغيرات التي تحدث في مؤشر الاستقرار المالي (DAFSI) يتم تفسيرها بواسطة النموذج المحدد.

كما انه يمكن التأكيد على ان النموذج ذو دلالة احصائية من خلال $\text{Prob F-Statistic} = 0.0000$ وهذا تشير إلى أهمية النموذج ككل.

كخلاصة فان النتائج المتوصل اليها اثبتت وجود علاقات بين المتغيرات في المدى القصير وطويل الأجل. كما ان معامل التصحيح يظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تتسم بسرعة التعديل و الرجوع الى الوضع التوازني بين متغيرات الدراسة .

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

وبالتالي فإن نموذج ARDL يُظهر لنا أن متغيرات الدراسة المستقلة لها تأثيرات مهمة في المديين القصير والطويل على المتغير التابع DAFSI الممثل للاستقرار المالي، مما يوفر صورة أوضح حول العلاقات الديناميكية بين هذه المتغيرات في الجزائر وللتأكد من صحة هذه النتائج نلجأ إلى النظرية الاقتصادية والعلاقات التي كنا نتوقعها أن تكون بين ابعاد الشمول المالي و الاستقرار المالي في الجزائر وعليه فإنه يمكن القول ان النتائج كانت مطابقة تماما للتوقعات التي وضعناها حسب الدراسات السابقة و حسب النظرية الاقتصادية فكانت التوقعات ان تكون هناك علاقة بين ابعاد الشمول المالي و الاستقرار المالي وفعلا وجدنا هذا، كما توقعنا ان تكون العلاقة بين بعد الوصول و الشمول المالي علاقة عكسية خاصة وان الكثير من الدراسات تطرقت الى هذا الاحتمال وفعلا وحسب النتائج التي توصلنا اليها باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) كانت العلاقة عكسية حيث كان معامل مؤشر الوصول سالبا لكنه لم يكن معنويا، بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة فكانت التوقعات ان تكون هناك علاقة طردية وبالفعل كانت كذلك حيث اثبتت نتائج نموذج الدراسة ان اي زيادة في مؤشري الاستخدام وخاصة الاختراق يعمل على زيادة بنسبة معينة في مستوى الاستقرار المالي ، لكن تجدر الاشارة الى ان بعدي الاستخدام والوصول لهم تأثير على الاستقرار المالي في المدى الطويل اما بعد الاختراق فله تأثير فوري على الاستقرار المالي في الجزائر.

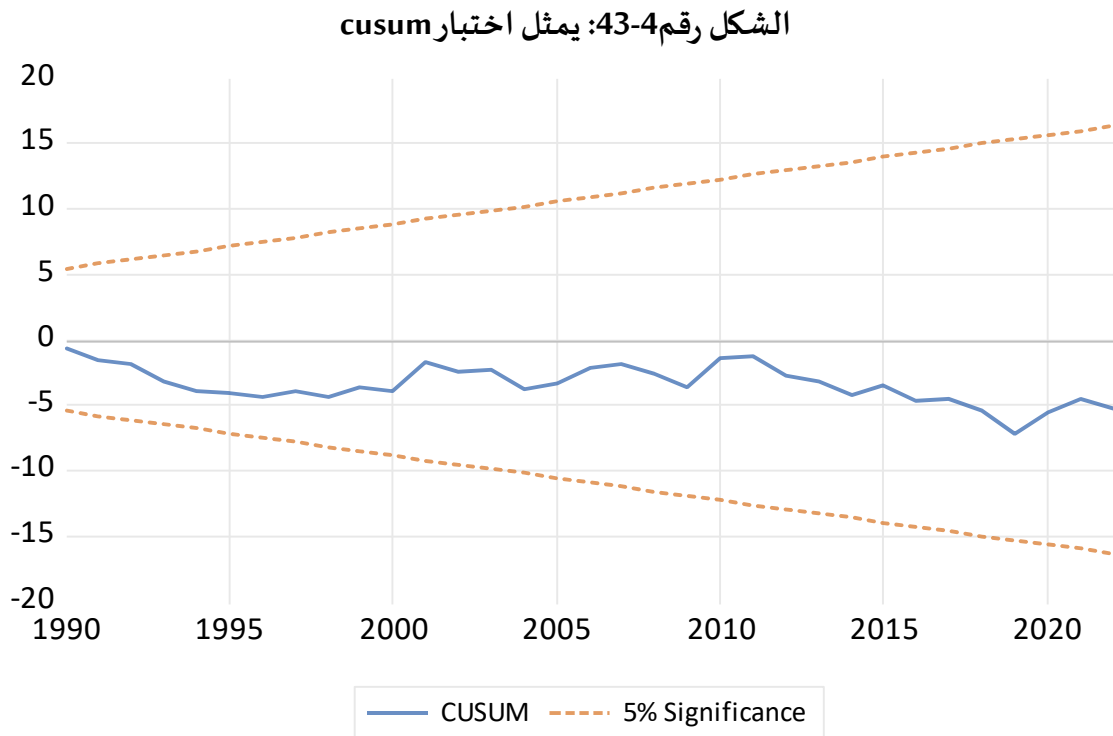
المطلب الخامس: اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج وقدرته على التنبؤ و امتصاص الصدمات ومناقشة النتائج

إن اختبار الاستقرار البنوي للنماذج الاقتصادية القياسية وقوتها التنبؤية وقدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات أمر ضروري لضمان موثوقيتها في تحليل العلاقات الاقتصادية والمالية. وتقييم اختبارات الاستقرار البنوي ما إذا كانت معلمات النموذج تظل متسقة بمرور الوقت في وجود تغييرات أو صدمات، وبالتالي زيادة دقة ومصداقية النتائج. كما تقييم هذه الاختبارات قدرة النموذج على التنبؤ بدقة بناءً على البيانات المتاحة وقياس استجابته للتغيرات غير المتوقعة وقدرته على التعافي إلى حالة التوازن. وتشكل مثل هذه التقييمات أهمية أساسية لتقييم قوة وملاءمة النماذج لدراسة الظواهر الاقتصادية الديناميكية.

الفرع الاول: اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج ومعلماته

يتم من خلال اختباري cusum و cusum of squares و النتائج كانت كما تبينه الاشكال الموالية:

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)



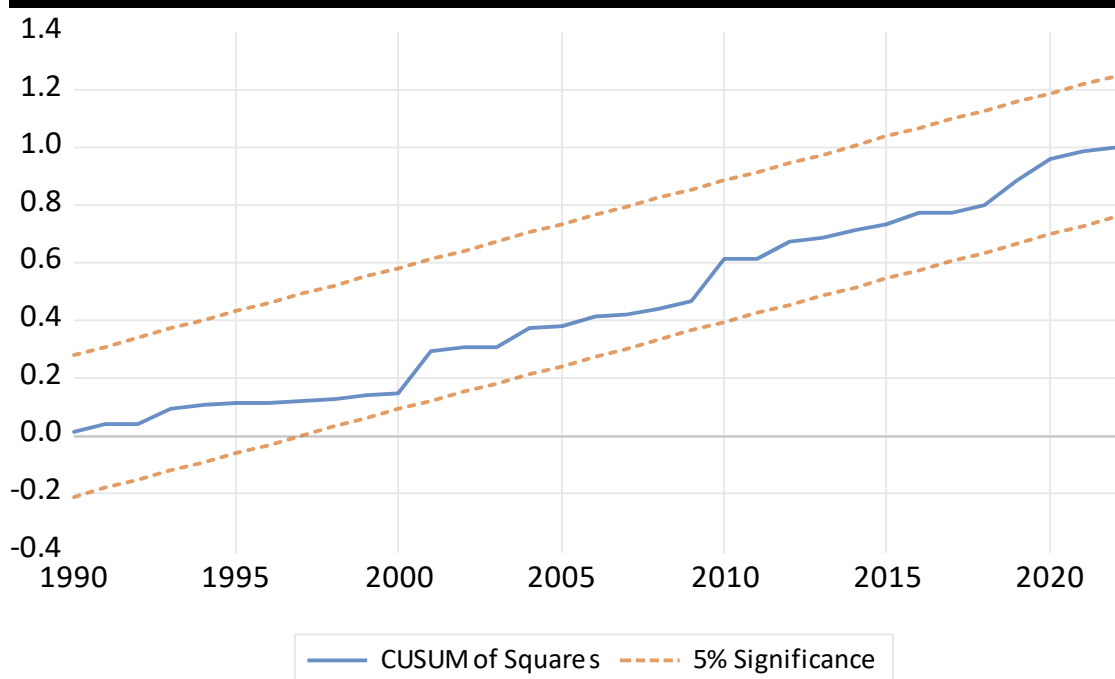
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

مثلا يوضحه الشكل الخاص باختبار CUSUM فان الرسم البياني لم يتجاوز حدود الثقة سواء الحدود العليا ام الدنيا عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يشير الى ان معاملات النموذج مستقرة على المدى الطويل.

اما بالنسبة للاختبار التريبيعي لـ Cumulative Sum وحسب ما يبينه الشكل الموالي والخاص باختبار CUSUM of Squares فان المنحنى لم يتجاوز حدود الثقة الدنيا و العليا وهو ما يعني وجود استقرار في تباين اخطاء النموذج.

الشكل رقم 4-44: يمثل اختبار cusum of squares

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2022-1980)



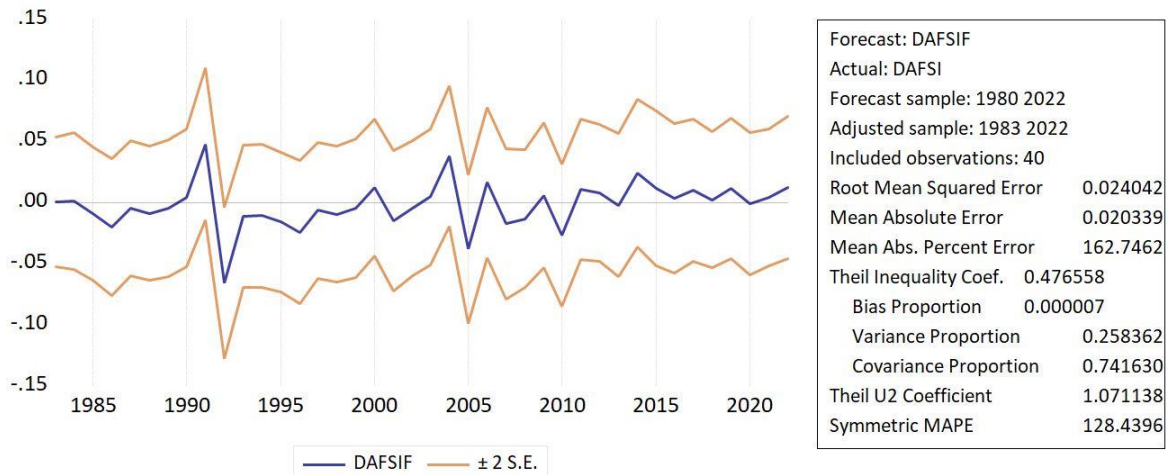
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

وعليه وبحسب اختبار Cumulative Sum فان النموذج لا يعاني من اي تغيرات هيكلية في معاملاته خلال فترة الدراسة. كما انه وحسب اختبار CUSUM of Squares فان النموذج لم يعاني ايضا من تغيرات كبيرة في تباين البواقي ما يدعم الاستقرار العام للنموذج. وعليه يمكن القول ان النموذج مستقر هيكليا و ذو ثقة مرتفعة في التقديرات و النتائج التي يقدمها.

الفرع الثاني: قياس قدرة النموذج على التنبؤ

لفحص قدرة النموذج المعتمد على التنبؤ سنقوم بفحص معامل ثايل (Theil) لعدم التساوي و ايضا متوسط مربعات الاخطاء (MSE) وهذا ما يمكن استخراجها من الشكل التالي:

الشكل رقم 4-45: تحليل القدرة التنبؤية للنموذج



الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

ومثلما هو واضح من خلال الشكل فان معامل ثايل لعدم التساوي منخفض جدا وقريب من الصفر $Theil\ InC=0.47$ ، كما ان متوسط مربعات الاخطاء ذو قيمة منخفضة جدا $MSE=0.02$ وهي كلها مؤشرات تدل على ان النموذج يتمتع بقدرة تنبؤية جد عالية.

الفرع الثالث: تحليل الصدمات Shock

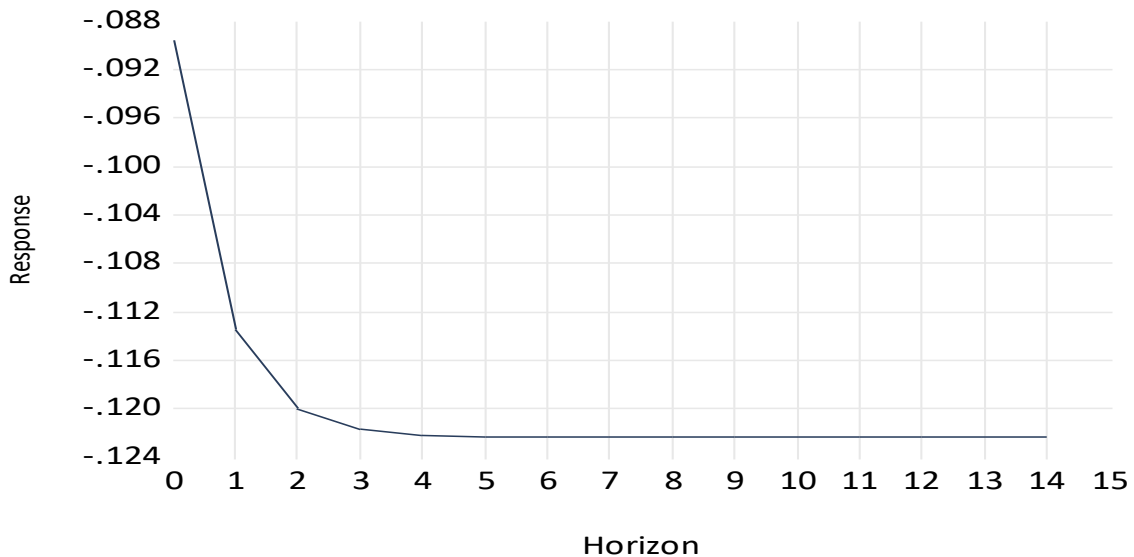
سنقوم في هذه المرحلة بتحليل الصدمات اي نقوم باختبار تجاوب (ردة فعل) الاستقرار المالي ان كان هناك تغير مفاجئ وقوي (صدمة) في احد المتغيرات المستقلة اي احد ابعاد الشمول المالي. عادة ما يتم اعتماد تحليل الصدمات لانه يعطي نظرة اوسع واكثر دقة ويعتبر منطقي مقارنة ببعض الاختبارات الاخرى ، ويتم من خلال دوال الاستجابة كما يلي:

اولا: دالة الاستجابة الخاصة ببعده الوصول الى الخدمات المالية

يوضح الشكل الموالي دالة استجابة الاستقرار المالي في الجزائر لحدوث تغير مفاجئ في مؤشر بعد الوصول للخدمات المالية.

الشكل رقم 4-46: تأثير الصدمات في مؤشر الوصول للخدمات المالية على الاستقرار المالي

Cumulative Dynamic Multiplier: DAC on DAFSI
Shock Evolution



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

وعليه وكما يوضحه الرسم البياني فان حدوث صدمة (زيادة) بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير المستقل اي في مؤشر الوصول يؤدي الى انخفاض متواصل وحاد في مؤشر الاستقرار المالي من لحظة حدوث الصدمة الى غاية الفترة الرابعة (السنة الرابعة) وبعدها يختفي تأثير تلك

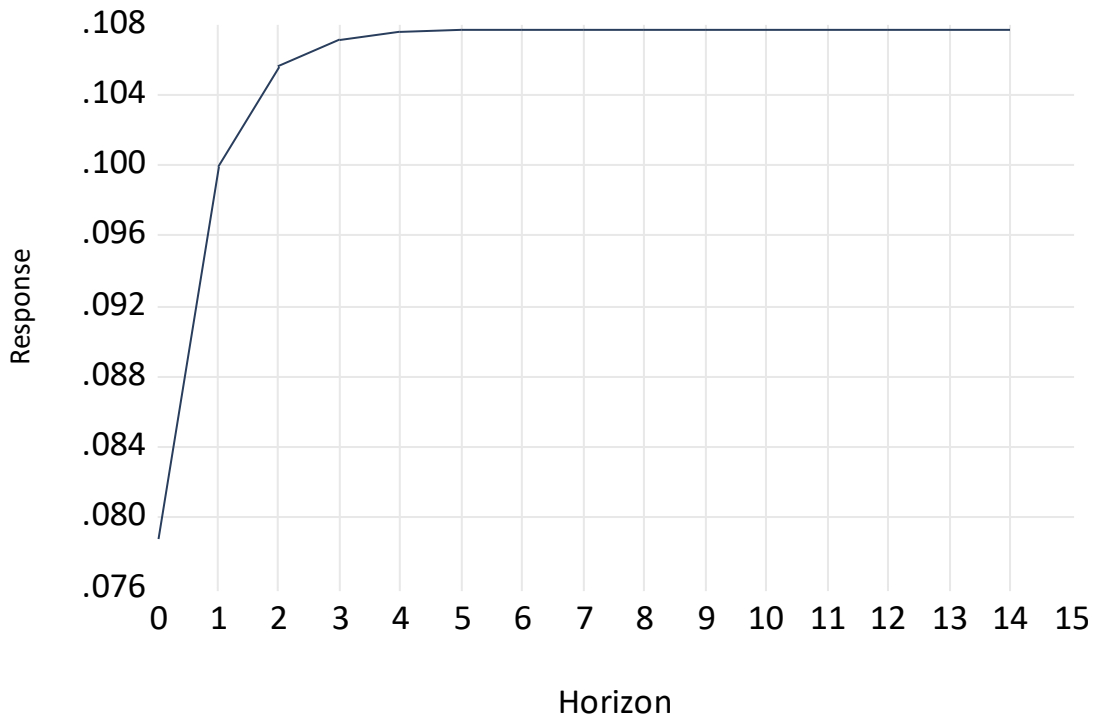
الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

الصدمة ويحدث ثبات لمؤشر الاستقرار المالي ما يعني انه يصبح معدوم المرونة و يصبح الاستقرار المالي غير قابل للتأثر بالصدمات التي ضربت بعد الوصول.

ثانيا: دالة الاستجابة الخاصة ببعء استخدام الخدمات المالية

وكما هو واضح فان الصدمة التي تضرب بعد الاستخدام تؤدي الى زيادة مستمرة في مؤشر الاستقرار المالي من لحظة التعرض للصدمة الى ما بعد السنة الرابعة بقليل ثم يثبت مستوى الاستقرار المالي ويصبح غير قابل للتأثر بالصدمة وهو الامر الذي كان متوقعا بالنظر للعلاقة الطردية المتوصل اليها بين مؤشر استخدام الخدمات المالية و مؤشر الاستقرار المالي. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 4-47: تأثير الصدمات في مؤشر استخدام الخدمات المالية على الاستقرار المالي
Cumulative Dynamic Multiplier: DUS on DAFSI
Shock Evolution



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

ثالثا: دالة الاستجابة الخاصة ببعء الاختراق

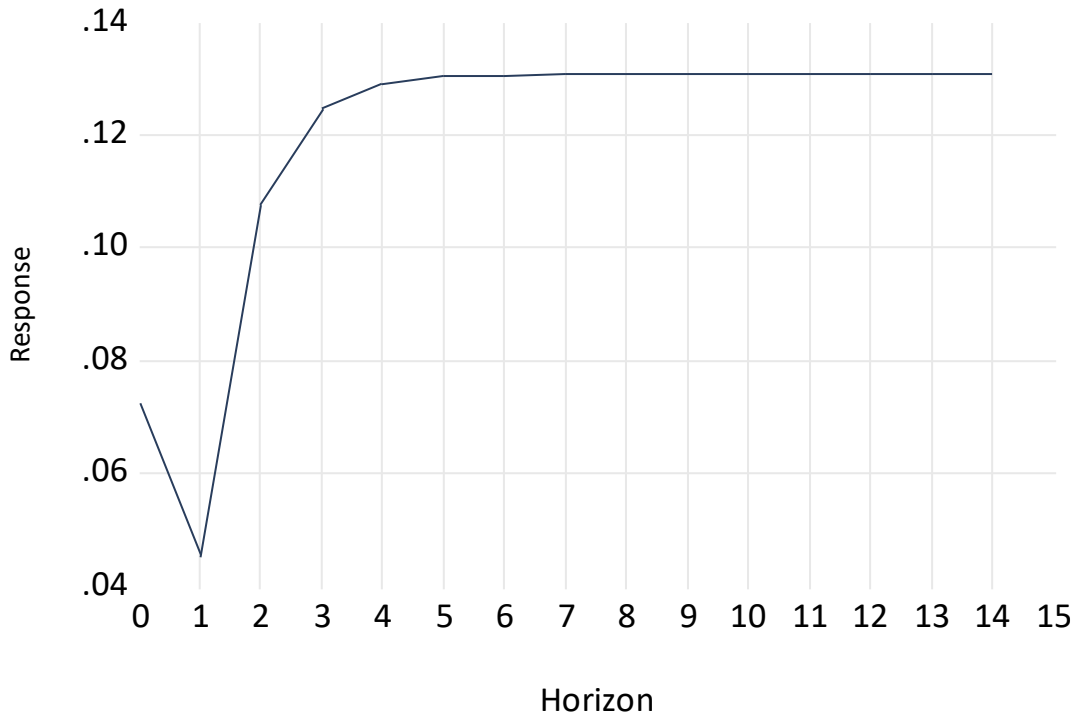
بالنسبة لبعء الاختراق فان الصدمة (الزيادة المفاجئة) في مؤشر الاختراق يؤدي في البداية الى انخفاض مستوى الاستقرار المالي وبالضبط في السنة الاولى اي في المدى القصير لكنه سرعان ما يتحول التأثير الى موجب فيعاود مؤشر الاستقرار المالي الارتفاع الى ما بعد السنة الخامسة وهو

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة
(1980-2022)

امر متوقع نظرا للعلاقات التي تم التوصل اليها بين مؤشر اختراق الخدمات المالية ومؤشر
الاستقرار المالي.

الشكل رقم 4-48: تأثير الصدمات في مؤشر الوصول للخدمات المالية على الاستقرار المالي

Cumulative Dynamic Multiplier: DPN on DAFSI
Shock Evolution



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

الفرع الرابع: النتائج ومناقشتها

من خلال تطبيق نموذج الدراسة المعتمد (النموذج الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL) وبعد
اجراء كل الاختبارات القبلية و البعدية توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كما يلي:

- ان معامل تصحيح الخطأ ذات قيمة سالبة ومعنوية ما معناه ان اي انحراف في المدى القصير يتم
تصحيحها في المدى الطويل بنسبة 73% في فترة الدراسة اي سنة تقريبا اما ما نسبته 27% يتم
تصحيحه في 03 اشهر في الفترة الموالية بما معناه ان التصحيح الكلي (احصائيا طبعا) و الرجوع الى
حالة التوازن يستغرق حوالي 1.38 سنة اي سنة وثلاثة اشهر وثمانية ايام. لكن وبما انه من غير
المنطقي ان التصحيح يتم بنفس النسبة في كل الفترات فيمكن الاشارة الى سرعة التصحيح من
خلال نصف العمر للتصحيح والذي كنا قد وجدناه يقدر بـ 0.946 فترة اي ما يقارب سنة ليعود
بنصف الفرق الى حالة التوازن في الاجل الطويل. اذا ما قيمنا النتيجة احصائيا فمعامل التصحيح

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

معنوي وذو دلالة احصائية اما بالنسبة للتقييم الاقتصادي فهو ايضا مقبول حيث وبالرغم ان سرعة التصحيح تعتبر كبيرة نوعا ما لكنها مقبولة حيث انها اكثر من سنة اي حوالي 15 شهرا وهي فترة ممكن جدا ان يتم فيها الرجوع عن الانحرافات التي كانت في المدى القصير حيث ان فترة التصحيح لا هي قصيرة جدا بحيث يستحيل الرجوع الى حالة التوازن اقتصاديا ولا هي طويلة مبالغ فيها.

- هناك علاقة معنوية جد قوية بين درجة الاستقرار المالي الحالي وقيمتها السابقة وهي نتيجة مقبولة احصائيا وحتى اقتصاديا، مقبولة احصائيا لان معامل التأثير مرتفع و يقدر بـ 0.732427 ما يعني ان الزيادة بوحدة واحدة في قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الفترة السابقة يؤدي الى زيادة تقدر بـ 0.73 وحدة في الفترة الحالية وهذه النتيجة ذات دلالة احصائية قوية حيث بلغت درجة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5% الى $Prob=0.000$. اما اقتصاديا فمن الواضح ان اغلب المتغيرات الاقتصادية تكون جد مرتبطة بقيمتها السابقة وهذا لانها تؤثر على مجموعة من العوامل التي تحدد قيمتها الحالية، والاستقرار المالي ليس استثناء فمثلا يعد اتخاذ القرارات الاستثمارية عامل مهم سيؤثر فعلا على درجة الاستقرار المالي في المستقبل.

- توجد علاقة عكسية بين بعد الوصول و الاستقرار المالي حيث ان زيادة وحدة واحدة في بعد الوصول الى الخدمات المالية يؤدي الى تراجع في مستوى الاستقرار المالي بـ 0.089 وحدة. لكن هذا التأثير غير دال احصائيا (احتمالية اكبر من مستوى المعنوية 0.05)، وكما اوردنا سابقا فان هذه العلاقة كانت جد متوقعة نظرا لان زيادة مستوى الوصول الى الخدمات المالية وخاصة الاقتراض مقترن بشكل كبير بخطر التخلف عن السداد هذا العامل الذي يلعب دورا كبير في تقويض الاستقرار المالي ما يعني ان النتيجة مقبولة اقتصاديا رغم انها غير معنوية احصائيا.

- توجد علاقة طردية بين بعد الاستخدام و الاستقرار المالي حيث تؤدي زيادة استخدام الخدمات المالية في النظام المالي بوحدة واحدة الى زيادة مستوى الاستقرار المالي بقيمة قدرها 0.078 وحدة والعكس. احصائيا هذه العلاقة ذو دلالة احصائية حيث ان الاحتمالية سجلت نسبة اقل من مستوى المعنوية 0.05 ($Prob=0.039$) كما ان هذه العلاقة مقبولة اقتصاديا فغالبا ما يؤدي زيادة استخدام الخدمات المالية إلى تنشيط المؤسسات المالية وزيادة عائداتها الامر الذي سيعود بالايجاب على الاستقرار المالي في البلاد هذا من جهة كما ان زيادة استخدام الخدمات المالية يعكس تحسن ادارة الافراد وتسييرهم لاموالهم ويزيد من فهمهم لاهمية الاستثمار وادارة الميزانيات بشكل

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

افضل كلها عوامل تساهم في تحقيق نوع من الاستقرار المالي لهم هذا الاستقرار الذي سيلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى الكلي .

- بالنسبة لبعده الاختراق فكانت له علاقة طردية مع الاستقرار المالي حيث زيادة مؤشر بعد الاختراق بوحدة واحدة في الفترة السابقة له تأثير يقدر بـ 0.095 وحدة على مستوى الاستقرار المالي في الفترة الحالية وهذه العلاقة أو التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 10% مما يشير إلى وجود تأثير فعلي للتغيرات السابقة لبعده الاختراق على المستوى الحالي للاستقرار المالي.

كما ان الفرق الأول لبعده الاختراق له دلالة إحصائية عند 5%.، مما يثبت أن التغيرات الفورية في بعد الاختراق تؤثر بشكل موجب على الاستقرار المالي. حيث قدر هذا التأثير ما قيمته 0.07 و هو ذو دلالة احصائية ايضا ، اقتصاديا تعتبر العلاقة مقبولة حيث انه منطقيا عند زيادة مستوى اختراق الخدمات المالية للمجتمع سيزيد استخدام هذه الخدمات ويزيد معها حسن ادارة الاموال و المحافظ المالية و التوجه أكثر نحو العقلانية في الانفاق و زيادة فرص الاستثمار كلها عوامل ستسهم في تدعيم درجة استقرار المؤسسات المالية و المصرفية و التي تعني بدورها المساهمة في الاستقرار المالي للبلاد.

بشكل عام فان الشمول المالي في الجزائر يؤثر على الاستقرار المالي عبر قناتين كالآتي:

- من خلال بعد الوصول، حيث اظهرت نتائج الدراسة ان زيادة وصول الى الخدمات المالية نتيجة للتسهيلات الممنوحة قد يؤدي الى تدهور الاستقرار المالي هذه النتيجة رغم انها غير معنوية احصائيا الا انها ذو دلالات اقتصادية قوية واكبر مثال عن ذلك هو قيام الدولة مثلا بمنح قروض من دون اي شروط للشباب في اطار دعم وتشغيل الشباب هذا الاجراء فتح الباب أمام الاف المواطنين الذين قاموا بسحب قروض بقيم مختلف كانت نتيجتها في اخر المطاف فشل ذريع حيث ان اكثر من 80% من هذه القروض اصبحت قروض معدومة هذا الامر من دون شك اثر على استقرار المالي العام للدولة ونفس الامر حدث في سنة 2003 اين كان بنك الخليفة يمنح معدلات فائدة جد مرتفعة جلبت الكثير من المودعين الذين تعرضوا في الاخير للنصب هذا الامر الذي زعزع الثقة التي كانت بين الافراد و المؤسسات المالية ما اثر سلبا على الاستقرار المالي وكل هذه النتائج تم التطرق لها سابقا.

-من خلال بعدي الاستخدام و الاختراق، فان الشمول المالي له تأثير ايجابي على زيادة الاستقرار المالي في الجزائر وكانت هذه النتائج مدعومة احصائيا بشكل قوي، كما انها تتماشى مع النظرية

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الاقتصادية و الدراسات السابقة فزيادة استخدام الخدمات المالية واختراقها للمجتمع الجزائري كانت لها نتائج طيبة على تحسن اداء المؤسسات المالية وزيادة فرص الاستثمار وساهمت في زيادة مستويات السيولة في النظام المالي منت جهة و التقليل من استخدام النقد في كافة المعاملات المالية من جهة اخرى كما انها دمجت بشكل كبير المواطنين في النظام المالي من خلال بحثهم عن تحقيق اهداف مالية مستقبلية كالتقاعد وتوفير تعليم جيد للاولاد الامر الذي يعزز الثقة في الخدمات المالية المقدمة ومن ثم زيادة استقرارهم المالي. فاليوم وبعسك نظرة المتشائمين الفرد الجزائري وخاصة الجيل الجديد هو جيل متعطش للاستكشاف الخدمات المالية التي يمكن ان تساعده في تسهيل مهامه اليومية و تزيد من فرص تحسين مستواه المعيشي وهو الامر الذي يعد حافزا للمؤسسات المالية من اجل توسيع نشاطها وشبكة خدماتها حتى يجد المواطن كل الخدمات التي يتطلع لها في النظام المالي الرسمي وقطع الطريق على الاستغلاليين في السوق الموازي. وعليه واعتمادا على النتائج التي تم مناقشتها فانه يتم قبول جميع الفرضيات التي تم وضعها للدراسة و التي سيتم اثباتها فيما بعد و هي كما يلي:

- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين ابعاد الشمول المالي و الاستقرار المالي في الجزائر؛
- توجد علاقة عكسية بين الوصول الى الخدمات المالية و الاستقرار المالي في الجزائر؛
- توجد علاقة طردية بين استخدام الخدمات المالية و الاستقرار المالي في الجزائر؛
- توجد علاقة طردية بين اختراق الخدمات المالية و الاستقرار المالي في الجزائر.

الفصل الرابع: دراسة تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

خلاصة الفصل

أبرز لنا هذا الفصل أهمية الشمول المالي كأداة هامة لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، حيث أظهرت النتائج استقرارًا نسبيًا في النظام المالي الجزائري من حيث عدد مكوناته، مع جهود مستمرة لتعزيز الانتشار والوصول المالي عبر توسيع شبكة الفروع وتوفير الوسائل التقنية الحديثة. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية، فإن النظام المالي الجزائري تمكن من الحفاظ على تحسن تدريجي في مؤشر الاستقرار المالي، الذي يعكس أداءً إيجابيًا رغم عدم استقرار بعض المؤشرات الجزئية. من جهة أخرى، شهد مؤشر الشمول المالي تطورًا ملحوظًا، حيث بلغ أدنى مستوياته في 1990 بنسبة 23%، في حين حقق أعلى مستوياته عام 2020 بنسبة تقارب 70%، مع تحسن واضح في أبعاد الاستخدام خلال السنوات الأخيرة. والأهم من ذلك، أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الشمول المالي (الوصول، الاستخدام، الاختراق) والاستقرار المالي، حيث تتجه التأثيرات من أبعاد الشمول المالي بوصفها متغيرات تفسيرية إلى الاستقرار المالي بوصفه متغيرًا تابعًا، مما يعزز أهمية تعزيز السياسات التي تدعم الشمول المالي لتحقيق استقرار مالي مستدام في الجزائر.



خاتمة

بالنظر لأهمية الشمول المالي في المجتمعات و دوره الحيوي في تحسين اداء الانظمة المالية وعلى ضوء الأهمية الحاسمة للشمول المالي في ضمان الاستقرار المالي المستدام في الدولة ومن خلال دراستنا هذه حاولنا دراسة والتحليل المعمق حول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر و على هذا الاساس فالنتائج تشير إلى أن الشمول المالي يتجاوز التمكين الاقتصادي للأفراد، فهو يحسن أيضًا الكفاءة الإجمالية للنظام المالي، وبالتالي يعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل وعلى الرغم أن الجزائر تواجه تحديات مختلفة في الشمول المالي، مثل مخاطر الائتمان والسيولة، فإن التنفيذ المناسب للسياسات، بما في ذلك من خلال أدوات البنك المركزي وسلطته، يمكن أن يوازن بين توسيع الخدمات المالية والحاجة إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي. في هذا السياق، يعد التحول الرقمي ضروريًا لدعم هذه المبادرات وزيادة فعاليتها في الجزائر. كما تسلط الدراسة الضوء على أن الشمول المالي لا يقتصر على هدف اقتصادي، بل يمثل استراتيجية حقيقية لتعزيز استقرار النظام المالي، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. لذلك، من الضروري أن تستمر السياسات المالية الجزائرية في تعزيز وتطوير الشمول المالي من أجل خلق بيئة مالية أكثر استقرارًا ومرونة، مواتية للتنمية المستدامة ورفاهية المجتمع وتحقيق استقرار مالي مستدام.

اولا: نتائج الدراسة

- عرف النظام المالي الجزائري استقرارًا نسبيًا في من حيث عدد مكوناته خلال فترة الدراسة؛
- رغم وجود بعض حالات عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة، لم يشهد النظام المالي الجزائري تقلبات حادة، بل تميز بتحسن ملحوظ تدريجي حتى في ظل الظروف الاقتصادية السيئة؛
- أدنى مستوى للشمول المالي سُجل عام 1990 بنسبة 23%، نتيجة تراجع أبعاد الوصول؛ الاستخدام، والاختراق المالي.
- أعلى مستوى سُجل عام 2020 بنسبة تقارب 70%، واستمر قريبًا من هذا المستوى حتى عام 2022، على الرغم من انخفاض طفيف في أبعاد الوصول والاختراق، مقابل ارتفاع كبير في مؤشر الاستخدام.

- وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة تتجه من المتغيرات التفسيرية (ابعاد الشمول المالي) الى المتغير التابع (الاستقرار المالي)؛
- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الشمول المالي و الاستقرار المالي في الجزائر؛
- توجد علاقة عكسية بين الوصول للخدمات المالية و الاستقرار المالي في الجزائر لكنها غير معنوية احصائيا؛
- توجد علاقة طردية ومعنوية بين استخدام الخدمات المالية و الاستقرار المالي في الجزائر؛
- توجد علاقة طردية ومعنوية بين اختراق الخدمات المالية للمجتمع الجزائري و استقرارها المالي؛
- يخلو النموذج المعتمد في الدراسة من اي مشاكل قياسية؛
- معامل التصحيح الذي يحدد لنا سرعة الرجوع لحالة التوازن مقبول احصائيا حيث انه كان سالبا ومعنويا عند مستويات الدلالة المعتمدة كما انه مقبول اقتصاديا فالفترة التي ينم فيها التصحيح معقولة ومقبولة من الجانب العملي فهي لا تعتبر طويلة بشكل مبالغ فيه ولا هي قصيرة جدا بحيث يستحيل تصحيح الاختلالات التي حدثت في المدى القصير؛
- بينت الدراسة ان 73% من الانحرافات التي حدثت في الاجل القصير يمكن تصحيحها في الاجل الطويل خلال 1.38 سنة اي ما يقارب سنة وثلاثة اشهر هذا طبعا في حالة اعتبرنا انه يتم التصحيح بنفس النسبة في كل فترة من فترات الدراسة؛
- سرعة التصحيح و الرجوع الى حالة التوازن من خلال قاعدة نصف العمر للتصحيح تقدر بـ 0.946 فترة اي ما يقارب سنة ليعود الاستقرار المالي بنصف الفرق الى حالة التوازن في الاجل الطويل.

ثانيا: تحليل الفرضيات وتقييمها بناءً على النتائج

1- الفرضية العامة

- الفرضية: تساهم سياسات الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.
- القرار: تأكيد الفرضية
- السبب: أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين أبعاد الشمول المالي (الوصول، الاستخدام، الاختراق) والاستقرار المالي في الجزائر، حيث تتجه التأثيرات من متغيرات الشمول المالي إلى المتغير التابع (الاستقرار المالي). كما بينت النتائج أن 73% من الانحرافات قصيرة الأجل يتم تصحيحها في الأجل الطويل، مما يثبت أن تعزيز الشمول المالي يؤدي إلى استقرار مالي أفضل.

2- الفرضيات الجزئية

- الفرضية الجزئية الأولى

- الفرضية: يوجد تأثير ايجابي و معنوي لبُعد الوصول إلى الخدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر.
- القرار: رفض الفرضية
- السبب: تم رفض الفرضية جزئيًا، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية وغير معنوية إحصائيًا بين بُعد الوصول والاستقرار المالي. إحصائيًا، هذا يدل على أن زيادة الوصول للخدمات المالية لم تترجم إلى تحسن واضح أو موثوق في استقرار النظام المالي. أما اقتصاديًا، قد يُفسر ذلك بأن توفير الخدمات المالية وحده لا يكفي إذا لم يقترن باستخدام فعّال لها من قبل الأفراد والمؤسسات، مما يؤدي إلى ضعف تأثيره المباشر على الاستقرار المالي.

- الفرضية الجزئية الثانية

- الفرضية: يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لاستخدام الخدمات المالية على الاستقرار المالي في الجزائر.
- القرار: تأكيد الفرضية
- السبب: تم قبول الفرضية، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائيًا بين استخدام الخدمات المالية والاستقرار المالي. إحصائيًا، يشير هذا إلى أن ارتفاع مستوى الاستخدام كان مرتبطًا بتحسن استقرار النظام المالي بشكل واضح. أما اقتصاديًا، فإن زيادة استخدام الأفراد والشركات للخدمات المالية، مثل الادخار والاقتراض، يساهم في تقوية القاعدة المالية للنظام المصرفي، ويقلل من الاعتماد على الأسواق غير الرسمية، مما يدعم الاستقرار المالي.

- الفرضية الجزئية الثالثة

- الفرضية: يساهم اختراق الخدمات المالية بشكل إيجابي وفعال في دعم الاستقرار المالي في الجزائر.
- القرار: تأكيد الفرضية
- السبب: تم قبول الفرضية، حيث أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائيًا بين اختراق الخدمات المالية والاستقرار المالي. إحصائيًا، يدل ذلك على أن اتساع نطاق

الخدمات المالية في المجتمع ساهم في تحقيق استقرار مالي أكبر. اما اقتصاديًا، فإن اتساع قاعدة المستفيدين من الخدمات البنكية يخفف من المخاطر المالية ويزيد من استقرار القطاع المالي من خلال تنوع مصادر التمويل وتقليل التعاملات النقدية غير الرسمية. وعليه تم تأكيد جميع الفرضيات سواء الفرضية العامة أو الفرضيات لجزئية ما عدا الفرضية الجزئية الاولى لكنها كما اوردنا سابقا تبقى غير معنوية احصائيا رغم دلالاتها الاقتصادية، حيث أثبتت النتائج أن سياسات الشمول المالي تساهم بشكل واضح في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر. وأظهرت النموذج القياسي المستخدم في الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي (أبعاده الثلاثة: الوصول، الاستخدام، الاختراق) والاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، بينت الدراسة أن معظم الانحرافات قصيرة الأجل يمكن تصحيحها في الأجل الطويل، مع سرعة تصحيح مقبولة اقتصاديا، وهو ما يدعم فرضية وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

- يجب العمل على تعزيز مستويات الشمول المالي بطريقة مدروسة وبالشكل الذي يدعم من تحسين درجة الاستقرار المالي؛
- يجب ان يتم تقديم الخدمات المالية بشكل اكثر صرامة من خلال وضع سياسات ولوائح تنظم ذلك بهدف الحد من الوصول السهل والغير مجدي للخدمات المالية و خاصة القروض لتفادي الوقوع في مشكلة تعثرها أو حتى انعدامها
- يجب دعم بعدي الاختراق و الوصول من خلال توسيع شبكة المصارف خاصة تلك التي تتبع القطاع الخاص مع العمل على توفير اكبر قدر ممكن من ماكينات الصراف الالي (ATM) حيث يتم تسهيل العمليات المالية للمواطنين والتقليل من مخاطر التعامل بالنقود السائلة؛
- اقتراح سياسات مالية ونقدية تعزز الشمول المالي كأداة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع ربط هذه السياسات بالاستقرار المالي؛
- يجب توسيع شبكة الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية النشطة داخل النظام المالي الجزائري وتعزيز فرص استخدام الخدمات المالية من قبل شريحة أكبر من المجتمع وعدم جعلها محصورة على فئة معينة خاصة وان اغلب تلك الخدمات موجهة للفئات التي لا يشكل التعامل بالفائدة (الربا) عائقا أمام التعامل مع المؤسسات المالية خاصة وان المجتمع الجزائري مجتمع مسلم ومحافظ.

- وضع خارطة طريق وطنية لتعزيز الشمول المالي، تشمل أهدافاً واضحة وقابلة للتحقيق ومؤشرات قابلة للقياس، إلى جانب تحديد الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية (البنك المركزي، البنوك التجارية، شركات التكنولوجيا المالية)؛

- يجب دعم برامج التوعية المالية من أجل رفع الحس المعرفي للمجتمع بأهمية الخدمات المالية المقدمة و العمل على محو الأمية المالية بين أفراد المجتمع خاصة تلك التي تعاني الحرمان و الاقصاء المالي.

رابعاً: افاق الدراسة

وفقاً للنتائج المستخلصة من هذه الدراسة، يمكن اقتراح العديد من الافاق البحثية والعملية لتعزيز فهم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير استراتيجيات أكثر فعالية في المستقبل. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية المواضيع التالية:

- دراسة تأثير الشمول المالي الرقمي على الاستقرار المالي في الجزائر، مع التركيز على كيفية استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) لتعزيز ابعاد الشمول المالي (الوصول والاستخدام والاختراق المالي)؛
- القيام بدراسة تأثير الشمول المالي على فئات محددة من المجتمع، مثل النساء أو الشباب، أو سكان المناطق الريفية، وتقييم مساهمة إدماج هذه الفئات في تعزيز الاستقرار المالي أو تقييم اثر اقصائها على الاستقرار المالي؛

- القيام بدراسة تعتمد على دمج مؤشرات الشمول المالي في أنظمة الإنذار المبكر للكشف عن الأزمات المالية المحتملة ومعالجتها قبل حدوثها؛

- دراسة معمقة حول آليات دمج القطاع المالي غير الرسمي في النظام المالي الرسمي، وتحليل أثر ذلك على الاستقرار المالي في الجزائر؛

- دراسة المخاطر المالية المرتبطة بتوسع مستويات الشمول المالي في البلاد، مثل مخاطر الائتمان، السيولة، والتشغيل، وتأثيرها على الاستقرار المالي المحلي؛

- دراسة العلاقة السببية بين الشمول المالي والاستقرار المالي باستخدام أساليب تحليل متقدمة، مثل نموذج (VECM) نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي) أو تقنيات الانحدار الذاتي الموجه (VAR) لفهم اتجاه العلاقة وأثرها في المدين القصير والطويل؛

- استخدام نماذج قياسية متقدمة) مثل نماذج GMM^1 الديناميكية (لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، مع الأخذ في الاعتبار التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية (التضخم، النمو الاقتصادي) وكذا المتغيرات الإقليمية (ساسةن اقتصادية)؛
- انجاز دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع تحليل أثر ذلك على الاستقرار المالي.

¹ نموذج (Generalized Method of Moments) GMM الديناميكي

هو نموذج قياسي يُستخدم لتحليل البيانات الديناميكية. يتيح هذا النموذج تقدير المعادلات التي تحتوي على متغيرات تابعة متأخرة (أي قيم المتغير التابع في الفترات السابقة) كمتغيرات تفسيرية.



المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الكتب

1. أحمد، محمد محمود نصار. (2022). المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية - دراسة شاملة لأسس ومبادئ المصرفية الإسلامية للمبتدئين (المجلد 01). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
2. أحمد سالم ملحم. (2005). بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية (المجلد 01). عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
3. إبراهيم، السيد. (2014). المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع. تاريخ الاسترداد 02 09، 2023، من https://www.google.dz/books/edition/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%88_%D8%B9%D9%84/pwCLCgAAQBAJ?hl=fr&gbpv=0
4. الد احمد علي محمود. (2019). فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال (المجلد 01). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
5. محمد محمود العجلوني. (2008). البنوك الاسلامية. عمان، الأردن: دار المسيرة.
6. محمد حسن عبد الغفار. (بلا تاريخ). تيسير اصول الفقه للمبتدئين (المجلد 01).

- المقالات والمدخلات العلمية

1. احمد عبد الله السبيئي صادق. (05 02, 2017). مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، 09(01)، 309-364.
2. احمد نوري حسن. (2018). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية (عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول 2018).
3. أشرف إبراهيم عطية. (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، 02(02)، 367-426.
4. أمال بن الدين ، مطاي عبد القادر. (19, 12). تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي *دراسة تطبيقية حالة الجزائر*. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(02)، 90-105. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104172>

5. البشير عبدالكريم. (1 1, 2009). دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 5(6)، 175-196. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/9/5/6/48171>
6. العربي، مصطفى، قدي، عبد المجيد. (2016). ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي. مجلة الاقتصاد الجديد، 02(15).
7. الويزة، أوصغير. (2020). مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 06(10)، 69-87. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/245/6/1/147157>
8. البشير، عبدالكريم. (2009). دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 5(6)، 175-196. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/9/5/6/48171>
9. بن الدين أحمد. طروبيا نذير. (2020, 03 31). التمويل بالاستصناع ودوره في تعزيز النشاط المصرفي الإسلامي. مجلة التكامل الاقتصادي، 08(01)، 226-241.
10. بن عشور حملات، قادة عيبود. (2021, 10 09). الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الفرص والتحديات. مجلة التنظيم و العمل، 10(03)، 135-144.
11. بورقبة قويدر ، عمري ريم، عمري سامي. (2019, 7 16). المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول في إطار الاقتصاد الرقمي - دراسة حالة البنك المحمول الأمريكي -. Wingspan.com Bank: المعيار، 10(2)، 91-107.
12. بوغدة ابتسام ، نجار حياة. (2021, 12 31). كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 5(2)، 31-51. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/650/5/2/174272>
13. بن مداني صديقة، سعودي بلقاسم. (2015, 8 1). القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها. دراسات اقتصادية، 9(2)، 69-83. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/9/2/63558>.
14. بن عياد محمد سمير، رديف مصطفى، غفار فيصل. (2022, 07 21). التحول الرقمي كألية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر. مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية و الثقافية، 01(05)، 185-301. doi:<https://doi.org/10.56961/mejhss.v1i5.211>

15. بن كاملة محمد عبد العزيز. (6, 2012). المديونية الخارجية واستراتيجية التنمية المالية للاقتصادات الناشئة: سياسات وانعكاسات. مجلة الاقتصاد الجديد(6)، 71-82. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/296/3/1/56275>
16. بهناس.ع، بن احمد.ل. (01 09, 2013). النظام المصرفي الجزائري في ظل الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له. مجلة دفاتر اقتصادية، 04(02)، 42-55. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40802>
17. بوزانة، أيمن، حمدوش، وفاء. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(01)، 71-87.
18. بوغافيه، رشيد، زيتة، محمد صالح. (2010). الصيرفة الالكترونية - الواقع والتحديات. مجلة الاقتصاد الجديد، 1(2)، 143-162.
19. بوغدة ابتسام، نجار حياة. (31 12, 2021). كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 5(2)، 31-51. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/650/5/2/174272>.
20. بورقبة قويدر، عمري ريم، عمري سامي. (16 7, 2019). المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول في إطار الاقتصاد الرقمي - دراسة حالة البنك المحمول الأمريكي: Wingspan.com Bank المعيار، 10(2)، 91-107.
21. حدباوي أسماء. (13 04, 2023). دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر 2011-2021. دراسات اقتصادية، 17(1)، 804-820. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/17/1/218774>.
22. حسن علي عثمان فطر، سفيان أبوالبشر آدم سعد. (2022). استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان - دراسة قياسية إحصائية للمدة (1990-2020). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 06(19)، 28-55. رابط الدراسة: <https://doi.org/10.26389/AJSRP.C100522>
23. حسين ي . داودي م. (2021). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة: تحليل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL للجزائر (1990-2019). مجلة "Les Cahiers du Mecas"، 17(04)، 324-338. رابط الدراسة: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/174443>
24. خالد احمد علي محمود. (2019). فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال (المجلد 01). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

25. خالد الهادي، نهي محمود. (10, 2022). تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع: الدور المعدل للتحوّل الرقمي. مجلة البحوث التجارية، 44(04)، 395-437. تم الاسترداد من https://zcom.journals.ekb.eg/article_262624_f236ab88905e5db7f85c4b6c73cf444f.pdf
26. خميسي فايدى، أمينة بن خزناجي. (2016). قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية-حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية. مجلة الابتكار و التسويق(03)، 75-101. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/204/3/1/23074>
27. خولة عزاز، سعيدة ممو. (31 03, 2018). صيغ التمويل الاسلامي كألية لدعم ربحية البنوك الاسلامية: دراسة حالة بنك قطر الاسلامي مع الاشارة الى تجربة بنك البركة الجزائري. الأفق للدراسات الاقتصادية، 04(06)، 28-46.
28. دغفل، فاطمة، بن الرجم، عبد الغفار، منصورى، حمزة. (2018). الصيغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري. مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، 02(02)، 229-242.
29. ذهبي ريمة. (2013). الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة. تم الاسترداد من <https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories-dz/1771226475824509.pdf>.
30. رجب، ج. ا. (2018, 12 27). دراسة حول "احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية". دراسات اقتصادية(45)، 1-30.
31. رديف مصطفى، غفار فيصل، بن عياد محمد سمير. (21 07, 2022). التحوّل الرقمي كألية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر. مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية و الثقافية، 01(05)، 185-301. doi:<https://doi.org/10.56961/mejhss.v1i5.211>
32. رشيد بوعافية، محمد صالح زويطة. (12 5, 2010). الصيرفة الالكترونية - الواقع و التحديات-. مجلة الاقتصاد الجديد، 1(2)، 143-162.
33. رشيد نعيبي، عبد الحفيظ بن ساسي. (09, 2021). تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة الى الدول العربية. مجلة التكامل الاقتصادي، 09(03)، 369-388.
34. زبير عياش، خلف الله بن يوسف. (12 31, 2021). مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية - دراسة ميدانية على عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 08(02)، 362-384.

35. زغبى عمار، سلطاني أمانة. (09 09, 2020). دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 04(01)، 722-737. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/441/4/2/126854>
36. زواوي فضيلة وآخرون. (03 30, 2021). اثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية. مجلة البحوث والدراسات التجارية، 05(01).
37. س. قاسم، ه. بت الحاج مصباح، ع.م. احمد اباد. (2021). تقييم موجز لأدوات السياسة الاحترازية الكلية ومسار السياسة النقدية وأثرهما على القروض في الجهاز المصرفي الجزائري (200-2020). المؤتمر الدولي للنظام الاقتصادي الإسلامي ، 19 ، الصفحات 482-511. تم الاسترداد من <https://oarep.usim.edu.my/jspui/bitstream/123456789/13626/1/61.pdf>
38. سفاري أسماء، بوطالب عزيز. (06 07, 2023). الفجوة الرقمية وتأثيرها على مستويات الشمول المالي في الجزائر. مجلة المنهل الاقتصادي، 06(01)، 747-762. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/479/6/1/223941>.
39. شاوي حنان، بن دعاس زهير. (06 01, 2022). قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-score. مجلة معارف، 17(01)، 274-293.
40. شني صورية ، بن لخضر السعيد. (2019). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزير الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث العلوم المالية والمحاسبية، 04(01).
41. صالح مفتاح. (2005). أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات. المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز. الجزائر: جامعة ورقلة. تم الاسترداد من <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2856/1/9-meftah.pdf>
42. ط. عباسي ، ع.ولاد زاوي. (12, 2019). واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ، 06(03)، 463-483. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/58/6/3/110395>
43. عادل عبد العزيز السن. (بلا تاريخ). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. جامعة الدول العربية.
44. عبد الحليم عمار غربي. (04, 2018). دور الصّيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرف: اقتصادات العالم العربي نموذجاً. بيت المشورة، 08(08)، 79-131.
45. عبد الحق بنم تفات، محمد ساحل. (2023). دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000- 2020). مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد، 7(1)، 31-50. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/504/7/1/224894>

46. عبد الناصر براني، زينب هراوة. (2022). محددات الاستقرار المالي في النظام المالي الإسلامي. الملتقى الاقتصادي الدولي الأول عبر تقنية التحاضر عن بعد بعنوان: "الربا من الأزمات الدورية إلى الحلول المالية الإسلامية" (صفحة 15). قسنطينة: المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة. تم الاسترداد من <http://www.univ-emir-constantine.edu.dz/download/somairesemexterne/chaira-eco/abdelnacer.barani/abdelnacer.barani-constantine-ecole.pdf>
47. عبد القادر تشيكو. (2008, 8 1). مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها. دراسات إقتصادية، (2)2، 65-49. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/2/2/85578>
48. عدلاني جوال، جعلالي وليد، زين يونس. (2022, 12 31). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال التكنولوجيا الاشرافية. مجلة العلوم الادارية و المالية، (02)06، 307-288. تم الاسترداد من <http://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/20134>
49. عديلة خنوسة، لحسن فوضيل. (2019, 11 15). التحديات التي تواجهها البنوك الاسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة المقاولاتية و التنمية المستدامة، (01)01، 103-86.
50. علي الخزرجي، ث. ع. ا. و سعيد الأعرجي. (2020, 04 30). القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (119)29، 344-323. doi:10.33095/jeas.v26i119.1886
51. عمار عريس، مجدوب بحوصي. (2017, 03). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي. مجلة البشائر الاقتصادية، (01)03. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/196/3/1/21835>
52. عمار صغير. (2021, 06 18). دراسة العلاقة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ECM للفترة (2000-2018). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، (2)12، 86-71. تم الاسترداد من <https://core.ac.uk/download/482645597.pdf>
53. عزاوي أسامة، رفاع توفيق. (2021, 12 31). تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة دولة العالم العربي. مجلة العلوم التجارية والتسيير، (01)17، 120-104.
54. عزي، خ. مسعودي، ز. زلاسي، ر. (2021, 12 31). واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، (02)06، 315-300. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/174478>
55. غازي، س & الجزار، ف. (2023). استخدام نموذج ARDL لقياس استهداف التضخم باستخدام السياسات النقدية والمالية في مصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية، (1)48، 42-9. رابط الدراسة: <https://doi.org/10.21608/sjsc.2022.117973.1098>

56. فاطمة دغفل، عبد الغفار بن الرجم ، حمزة منصورى . (2018, 09 01). الصبغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري. مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، 02(02)، 229-242.
57. فاطمة ساجي. (2022, 08 31). إدارة مخاطر صبغ التمويل بالبنوك الاسلامية: دراسة تحليلية. مجلة البشائر الاقتصادية، 08(02)، 75-92.
58. فاطمة محفوظ. (2023, 01 13). الخدمات المالية الرقمية كألية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. دفاتر البحوث العلمية، 10(02)، 249-264.
59. فلاق صليحة، حمدي معمر. (2019, 12). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي، 07(04)، 01-14.
60. فلاق صليحة، سوداني نادية، حمدي معمر. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار، 12(01)، 278-291.
61. فلاق علي، سالم رشيد. (2018). النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية). مجلة البشائر الاقتصادية، 04(02)، 164-177.
62. فهد فرحان عوض، جمال هداش محمد. (2022, 12 31). قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18(60)، 603-618.
doi:www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33.
63. قاسي يسمينة، مزيان توفيق. (2022, 05 10). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة - دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية. مجلة المنهل الاقتصادي، 05(01)، 597-608. تم الاسترداد من
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/188335>.
64. قشاري يسمينة. (2022, 10 14). تحقيق الشمول المالي في الدول العربية - الواقع والأفاق. مجلة الاقتصاد والبيئة، 05(02)، 127-148.
65. قلادي نظيرة. (2018, 03 29). مدى فعالية أنظمة الإنذار المبكر في قياس الاستقرار المالي. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 04(03)، 318-332. تم الاسترداد من
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51716>.
66. كركار مليكة. (2019, 12 31). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(03)، 362-377.

67. محلق، ع. ا. (2021). الصيرفة الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تجارب بعض الدول. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، 286. جامعة يحيى فارس بالمدينة.
68. محمد محروس سعدون. (2021, 05). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 52(04)، 197-238.
69. محمد بن باحان. (2014, 01 01). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 03(01)، 171-181. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8192>
70. محمد محروس سعدوني. (2021, 05). الشمول المالي وأثاره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 52(04)، 197-238.
71. محمد راكان الدغمي، محمد علي محمد العمري. (2014). الوقف ودوره في تمويل عمل الإغاثة الإنسانية. الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات (صفحة 92). المفرق- الاردن: جامعة آل البيت. تم الاسترداد من <http://hdl.handle.net/123456789/731>
72. مجدي الشوربيجي. (2006, 06). أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 08(02). تم الاسترداد من https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/669/669_j8-2-1.pdf
73. معتوق وآخرون. (2021). الشمول المالي. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 35(01)، 81-102.
74. مرابط محمد، حناش إلياس. (2020, 10 29). تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل. مجلة مجاميع المعرفة، 6(2)، 228-242. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/132933>.
75. مطاير، س. (2022, 06 14). دراسة محددات الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي و استخدام الجيل الثاني للتكامل المتزامن ومنهجية ARDL-Panel مجلة مجاميع المعرفة، 08(01)، 09-27.
76. مهند عبد المنعم الدكاش. (2019). دور التكنولوجيا المالية في دعم المالية الاجتماعية وتحصيل الشمول المالي: نظرة مقاصدية. المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلماء العلماء الشريعة في المالية الإسلامية ISSF، (صفحة 20). ماليزيا.
77. نيكولا بلانشيه وآخرون. (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة MENAP ومنطقة CCA. صندوق النقد الدولي - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. تم الاسترداد من

<https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-46335>

78. نهلة ابوالعز. (04, 2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية. مجلة السياسة و الاقتصاد، 11(10)، 341-371. doi:10.21608/JOCU.2021.56828.1092
79. نورة زيري. (30, 06, 2022). تحليل مؤشرات الشمول المالي- Findex دراسة مجموعة من الدول العربية-. مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 06(02)، 41-56. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/198686>
80. هاتف عبد السادة، إلهام ناظم، بلال نوري سعيد. (2008). تقييم الأداء المصرفي اعتمادًا على تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية. مجلة جامعة كربلاء العلمية، 06(01)، 119-133.
81. هاني أحمد السيد. (01, 2023). دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك. مجلة البحوث الإدارية، 41(01)، 1-66. تم الاسترداد من https://jso.journals.ekb.eg/article_283398_638c61dba02715a93c97ca1be79cd186.pdf
82. هناء عفيف، وهيبه خولوفي. (15, 04, 2022). الاتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أم خيار؟ مجلة اقتصاد المال والأعمال، 06(01)، 276-291.
83. هنادي عبد الرفاعي. (2015). أثر الدين الداخلي والدين الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن. الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع. رابط الدراسة: <https://jssr.jo/wp-content/uploads/2019/12/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%8A.docx>
84. وامومن إبراهيم. (08, 02, 2022). دور القرض الحسن وأثاره الإيجابية على المجتمع في التخفيف من أضرار وباء كورونا كوفيد-19. مجلة متون، 15(01)، 145-172.
85. ياسمين مردان، غيتي إيماجز. (5, 02, 2020). كيف يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات على تعزيز الشمول الرقمي في المنطقة العربية. تم الاسترداد من <https://www.itu.int/hub/2020/02/how-itu-is-boosting-digital-inclusion-in-the-arab-region/>

1. أمهناس، ا. (2014). *الإصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية: حالة الجزائر*. أطروحة دكتوراه، جامعة براهيم سولطان شعيبوت - الجزائر 3.
2. بن الدين، أمال. (بدون تاريخ). *دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية - تجارب دولية*. أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
3. بن السيلت، احمد. (2021). *أثر المتغيرات الاقتصادية والنقدية على الاستقرار المالي بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي*. أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعرييج، الجزائر. تم الاسترداد من <https://dspace.univ-bba.dz:443/xmlui/handle/123456789/3624>
4. علي بظاهر. (2006). *إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية*. (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المحرر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 318. تم الاسترداد من <https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories-dz/3154187190959649.pdf>
5. سهيلة قطاف. (2020). *دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية: حالة أزمة جنوب شرق آسيا 1997 مع اقتراح نظام إنذار مبكر لأزمة محتملة بالجزائر*. (جامعة الجزائر 3، المحرر) الجزائر العاصمة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. تم الاسترداد من <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1848>.
6. فريدة بن اشهبو. (2015). *الإصلاحات البنكية في الجزائر تطور واقع وآفاق*. (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المحرر) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، 356. تم الاسترداد من <https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories-dz/2134017941561497.pdf>
7. محلق، ع. ا. (2021). *الصيرفة الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تجارب بعض الدول*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير مالي، 286. جامعة يحيى فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

- التقارير والمصادر الإلكترونية

1. إليزابيث برايس. (2022). *الشمول المالي يمثل عاملاً رئيسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء*. تاريخ الاسترداد 23 12، 2022، من البنك الدولي : <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

2. الزكاة. (2023). *الزكاة*. تاريخ الاسترداد 03 18، 2023، من صندوق الزكاة :
https://www.zakatfund.gov.ae/zfp/web/Page_alzaka.aspx
3. البنك الدولي. (2022). *الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 11 15، 2022، من albankaldawli:
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>
4. الأمم المتحدة. (2022). *أهداف التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 12 23، 2022، من منظمة الأمم المتحدة:
<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/>
5. التقرير السنوي 2022. بنك الجزائر. تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>
6. بنك الجزائر. (2020). التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. تقرير سنوي،
بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 12 17، 2023، من <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf>
7. بنك الجزائر. (06 02، 2023). أنظمة الدفع: نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين المصارف. تاريخ
الاسترداد 03 07، 2023، من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/06_05.pdf
8. بنك الجزائر. (2023). عن بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 02 28، 2024، من <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/>
9. د. علاء. (19 01، 2021). الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.. والثماني دعائم. تاريخ الاسترداد 19
11، 2022، من صدى البلد: <https://www.elbalad.news/4663095>.
10. دائرة الاوقاف. (27 02، 2023). الوقف وأحكامه. تاريخ الاسترداد 03 19، 2023، من دائرة الاوقاف-
حكومة الشارقة: <https://awqafshj.gov.ae/waqfmeaning.php>.
11. زكريا مهران. (2019). البنك المركزي في العصور المختلفة. المملكة المتحدة: مؤسسة هندواي. تم
الاسترداد من <https://www.hindawi.org/books/58379149/>.
12. ستيف ويلان. (2018). آلات الصراف الآلي. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. تم الاسترداد من
https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-ar-atm-machines-22645_0.pdf.
13. جمال جيلاني، عبد الكريم قندوز. (2021). اثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة
العربية. ابوظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

14. حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. (صندوق النقد العربي، المحرر) سلسلة كتيبات تعريفية(1)،
26. تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-inclusion.pdf>
15. صفا مصطفى. (2019, 02 28). كيفية قياس مدى التحول الرقمي في البلدان العربية. تاريخ الاسترداد 21 03 2023، من البوابة العربية للتنمية:
<https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/how-measure-digital-transformation-arab-countries>.
16. صندوق النقد العربي. (2020). مؤشر الاستقرار المالي. تاريخ الاسترداد 09 08 2023، من صندوق النقد العربي: <https://www.amf.org.ae/en/financial-sector/financial-stability/index>.
17. صندوق النقد العربي. (2012, 12 01). التقرير الاقتصادي الموحد. تاريخ الاسترداد 15 03 2023، من صندوق النقد العربي. amf.org.
18. صندوق النقد العربي. (2023). مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) أوظيفي: صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/ar/publications/almbadrt-alaqlymyt-ltzyz-alshmw-almaly-fy-aldwl-alrbyt/mbadrt-alshmw-almaly-2>.
19. صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.
20. عربناك. (2023). المساقاة. تاريخ الاسترداد 07 03 2023، من عربناك: <https://www.arabnak.com/المساقاة/>.
21. عربناك. (2023). المغارسة. تاريخ الاسترداد 08 03 2023، من عربناك: <https://www.arabnak.com/المغارسة/>.
22. رامي عبيد. (2020). مؤشر الاستقرار المالي العربي. تأليف امانة اللجنة الفنية-صندوق النقد العربي- (المحرر)، الاجتماع السابع لمبادلة الاحصاءات العربية "عربسات" (صفحة 27). صندوق النقد العربي. تاريخ الاسترداد 9 8 2023، من financial-stability-index-amf.pdf
23. مصرف البراق الإسلامي. (2023). مبادئ الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 26 01 2023، من مصرف البراق الإسلامي: <https://alburqaq.bank-abc.com/ar/CountrySites/Alburqaq/About/islamic-banking-principles>.
24. ياسمين مردان ، غيتي إيماجز. (2020, 02 5). كيف يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات على تعزيز الشمول الرقمي في المنطقة العربية. تاريخ الاسترداد 21 03 2023، من الاتحاد الدولي للاتصالات:

<https://www.itu.int/hub/2020/02/how-itu-is-boosting-digital-inclusion-in-the-arab-region/>

- القوانين والتعليمات

1. الجريدة الرسمية. (2010). الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (11)، 11-15.
2. وزارة المالية. (2023). قانون رقم 09-23 يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

ثانيا: المراجع باللغات الاجنبية

- Books/book Chapters:

1. Arora, Rashmi. (2019). The links between financial inclusion and financial stability: A study of BRICS. In C. F. Anand P, The Oxford Handbook of BRICS and Emerging Economies (p. 33). New York: Oxford University Press. Retrieved from <https://bradscholars.brad.ac.uk/handle/10454/13281>
2. Bléjer, M. I. (2004). 16 The Role of Central Banks in Financial Crises: General Considerations and an Analysis of the Argentine Crisis. In Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems (p. 307). USA: International Monetary Fund. doi: <https://doi.org/10.5089/9781589062177.072>
3. G.Corsetti, P.Pesenti, N.Roubini. (1999, 04). What caused the Asian currency and financial crisis? Retrieved from Federal Reserve Bank of New York: <https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/economists/pesenti/whatjapwor.pdf>
4. Lucía Satragno. (2022). Monetary Stability. In Monetary Stability as a Common Concern in International Law (Vol. 7, pp. 36-58). Brill | Nijhoff.
5. ommaso Padoa-Schioppa. (2002). Central Banks and Financial Stability: Exploring a Land in Between. Second ECB Central Banking Conference, (p. 43). Frankfurt am Main. الرابط: <https://www.ecb.europa.eu/events/pdf/conferences/tps.pdf>

- Academic Articles:

1. Adenuga, A. O., Mohammed, J. A., Laniyan, C. V., Akintola, A. A., and Asuzu, O. C. (2021, 06). Measuring the Impact of Loan-to-Deposit Ratio (LDR) on Banks' Liquidity in Nigeria. Economic and Financial Review, 59(2), 43-59.

2. Agus, Anna Amalyah and Hermanto, Bambang. (2013). Financial Service Penetration, Consumer Characteristic and Urban-Rural Difference-Empirical Evidence on Indonesia Financial Service Access. 23rd Pacific Conference of the Regional Science Association International (RSAI) 2013, (p. 25). Bandung, Indonesia.
3. Ahmed Belouafi, Chaouki Achour Bourakba, Karima Saci. (2017, 11 03). Islamic Finance and Financial Stability: A Review of the Literature. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 28(2), 40. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3063842
4. Arnesh Telukdarie, Aviksha Mungar. (2023). The Impact of Digital Financial Technology on Accelerating Financial Inclusion in Developing Economies. Procedia Computer Science, 217, 670-678. doi:<https://doi.org/10.1016/j.procs.2022.12.263>
5. Aristides Papatomas, George Konteos. (2023, 04 10). Financial institutions digital transformation: the stages of the journey and business metrics to follow. J Financ Serv Mark, 1-17. doi: 10.1057/s41264-023-00223-x
6. Augusto Hasman, Margarita Samartín. (2023). Government intervention, linkages and financial fragility. Economic Modelling, 126, 1-10. doi:<https://doi.org/10.1016/j.econmod.2023.106429>.
7. Borio, Claudio E. V. (2011). Implementing a Macroprudential Framework: Blending Boldness and Realism. Capitalism and Society, 06(01), 1-23. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2208643
8. Bléjer, M. I. (2004). The Role of Central Banks in Financial Crises: General Considerations and an Analysis of the Argentine Crisis. In Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems (p. 307). USA: International Monetary Fund. doi:<https://doi.org/10.5089/9781589062177.072>
9. Bruno Tissot, Blaise Gadanez. (2017, 07 14). Measures of financial inclusion - a central bank perspective. Retrieved from Bank for International Settlements: https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb47q_rh.pdf
10. Carin van der Crujisen, Jakob de Haan, Ria Roerink. (2021, 09 30). Trust in financial institutions: A survey. Journal of Consumer Affairs, 41. doi: <https://doi.org/10.1111/joes.12468>
11. Dehnert, M. (2020, 12 04). Sustaining the current or pursuing the new: incumbent digital transformation strategies in the financial service industry. Business Research, 13, 1071–1113. doi:<https://doi.org/10.1007/s40685-020-00136-8>.

12. E. Philip Davis, Dilruba Karim. (2008, 06). Comparing early warning systems for banking crises. *Journal of Financial Stability*, 4(2), 89-120.
doi:<https://doi.org/10.1016/j.jfs.2007.12.004>.
13. Elsayed, A. (2020, 12 09). The Interrelationship Between Financial Inclusion, Financial Stability, Financial Integrity and Consumer Protection (I-SIP Theory). 11. doi:
<http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3745874>
14. Gupta, A., Chotia, V., & Rao, N. M. (2014). Financial inclusion and human development: A state-wise analysis from India. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 2(5), 1-23. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/280094078_Financial_Inclusion_and_Human_Development_A_State-Wise_Analysis_from_India
15. Garry J. Schinasi. (2004, 10 01). Defining Financial Stability. *International Monetary Fund*. doi:<https://doi.org/10.5089/9781451859546.001>
16. Hali J. Edison. (2003, 01). Do Indicators of Financial Crises Work? An Evaluation of an Early Warning System. *International Journal of Finance & Economics*, 08(01), 11-53. doi:
<https://doi.org/10.1002/ijfe.197>
17. Goran Karanovic, Bisera Karanovic. (2015). Developing An Aggregate Index For Measuring Financial Stability In The Balkans. *Procedia Economics And Finance*, 33, 3-17.
doi: [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(15\)01690-1](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)01690-1)
18. Hasanul Banna, Md Rabiul Alam. (2021, 03). Is Digital Financial Inclusion Good for Bank Stability and Sustainable Economic Development? Evidence from Emerging Asia. *ADB Economics Working Paper Series*(1242), 21. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/350975135_IS_DIGITAL_FINANCIAL_INCLUSION_GOOD_FOR_BANK_STABILITY_AND_SUSTAINABLE_ECONOMIC_DEVELOPMENT_EVIDENCE_FROM_EMERGING_ASIA
19. Jolevski, Ljube. (2017). Non-performing loans and profitability indicators: The case of the Republic of Macedonia. *Journal of Contemporary Economic and Business Issues*, 4(2), 5-20. Retrieved from <http://hdl.handle.net/10419/193475>
20. Kazemikhasragh A, Buoni Pineda MV. (2022, 04 04). Financial inclusion and education: An empirical study of financial inclusion in the face of the pandemic emergency due to Covid-19 in Latin America and the Caribbean. *Rev Dev Econ*, 26(03), 1785-1797. doi: 10.1111/rode.12884

21. Ledhem, M. A. (2022). Role of Islamic finance on enhancing financial inclusion: Recommended lessons for Algeria from the Malaysian experiment. *Journal of Management and Economic Sciences Prospects*, 06(01), 640-659.
22. Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 07(06), 47-59. doi: 10.13106/jafeb.2020.vol7.no6.047
23. Mishkin, F. S. (1999). Global Financial Instability: Framework, Events, Issues. *Journal of Economic*
24. M. Mostak Ahamed, Sushanta K. Mallick. (2019, 01). Is financial inclusion good for bank stability? International evidence. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 157, 403-427. doi: <https://doi.org/10.1016/j.jebo.2017.07.027>
25. M.S. Shabbir, M. S.Ghazi. (2015). The viability of Islamic finance and its impact on global financial stability: evidence from practical implications. *European journal of Economics*, 5(85), 27-37.
26. Richard H. Pells, Cricina D Romer. (2023). Great Depression. *Britannica*
27. Richard Boachie, Godfred Aawaar, Daniel Domeher. (2021, 07 26). Relationship between financial inclusion, banking stability and economic growth: a dynamic panel approach. *Journal of Economic and Administrative Sciences (Emerald Publishing Limited)*. doi: 10.1108/JEAS-05-2021-0084
28. Tough Chinoda, Forget Mingiri Kapingura. (2023, 01 05). The Impact of Digital Financial Inclusion and Bank Competition on Bank Stability in Sub-Saharan Africa. *Economies*, 11(15), 12. doi: 10.3390/economies11010015
29. Tduetso P. M, Lekgathamang L. S, Lesego S. (2023, 08 21). Constructing an aggregate financial stability index for Botswana. *Asian Economic and Financial Review*, 13(11), 738-755. doi: 10.55493/5002.v13i11.4859


- Reports and Websites:

1. afi-global.org. (2022, 05 10). National Financial Inclusion Strategies: Current State of Practice (2022). Retrieved from <https://www.afi-global.org/publications/national-financial-inclusion-strategies-current-state-of-practice-2022/>

2. Altimeter. (2022). Six Stages of Digital Transformation for Financial Institutions. Retrieved from Aunalytics: <https://www.aunalytics.com/digital-transformation-for-financial-institutions/>
3. APRA. (2023). APRA Explains: Liquidity in banking. Retrieved from The Australian Prudential Regulation Authority (APRA): <https://www.apra.gov.au/apra-explains-liquidity-banking>
4. Alasrag, H. (2018, 03). Global Financial crisis and Islamic finance. Retrieved from findevgateway.org: <https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-en-paper-global-financial-crisis-and-islamic-finance-apr-2010.pdf>
5. Bank Nagra Malaysia. (2024). FINANCIAL STABILITY. Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/the-importance-of-financial-stability>
6. Bank of Namibia. (2023). WHAT IS FINANCIAL STABILITY AND WHY IS IT IMPORTANT? Retrieved from <https://www.bon.com.na/Bank/Financial-Stability/What-is-financial-stability-and-why-is-it-importan.aspx>
7. Bank of Thailand. (2023). Financial stability. Retrieved from <https://www.bot.or.th/en/our-roles/financial-stability/financial-stability.html>
8. bpayd. (2023, 04 07). Le Z-score d'Altman : définition, calcul et interprétation. Retrieved from <https://bpayd.fr/blog/z-score-altman-definition-calcul/#:~:text=Le%20Z%2Dscore%20d'Altman%20est%20une%20formule%20perme,ttant%20de,et%20les%20ratios%20d'activit%C3%A9>
9. CFI Team. (2023). Financial Crisis. Retrieved from Corporate Finance Institute: <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/financial-crisis/>
10. CGAP. (2012, 05). Inclusion financière et stabilité: Que démontrent les études? Retrieved from Consultative Group to Assist the Poor: <https://www.cgap.org/sites/default/files/Brief-Financial-Inclusion-and-Stability-May-2012-French.pdf>
11. Central Bank of Srilanka. (2018). Monetary Policy Instruments and Implementation. Retrieved from <https://www.cbsl.gov.lk/en/monetary-policy/instruments-and-implementation/monetary-policy-instruments-and-implementation>
12. CGAP. (2012, 05). *Inclusion financière et stabilité: Que démontrent les études?* Consulté le 01 28, 2024, sur *Consultative Group to Assist the Poor.*:

- <https://www.cgap.org/sites/default/files/Brief-Financial-Inclusion-and-Stability-May-2012-French.pdf>
13. *coordination*. (U. C. d'Azur, Ed.) Economics and Finance.: <https://theses.hal.science/tel-02882235/document>
 14. Ema, R. (2015). The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. Brief for GSDR. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definiton_rev.pdf
 15. European Banking Authority. (2019). EXPLANATORY NOTE TO ANSWERS TO THE CEBS QUESTIONNAIRE ON SUPERVISORY POWERS AND OBJECTIVES. Retrieved from European Banking Authority: https://www.eba.europa.eu/documents/10180/586211/IT_Cover+note+on+triggers.doc/c8cd9cd7-6bc0-426e-a30b-f50d991e439d
 16. European Commission. (2023). *Non-performing loans (NPLs)*. Retrieved 12 20, 2023, from European Commission: https://finance.ec.europa.eu/banking/non-performing-loans-npls_en#:~:text=Non%2Dperforming%20loans%2C%20or%20%E2%80%9C,crisis%20and%20the%20subsequent%20recessions.
 17. GFIA. (2018). The importance of financial education in promoting financial inclusion. Retrieved from gfiainsurance.org: <https://gfiainsurance.org/mediaitem/21dd4172-cc1f-414a-a755-f218469be0e9/The%20importance%20of%20financial%20education%20in%20promoting%20financial%20inclusion.pdf>
 18. GoCardless. (2020, 12). What Is a Liquidity Ratio? Retrieved from GoCardless: <https://gocardless.com/guides/posts/what-is-a-liquidity-ratio/>
 19. GPFi. (2016). G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. GPFi. Chengdu: Global Partnership for Financial Inclusion. Retrieved from <file:///C:/Users/pc/Downloads/G20%20High%20Level%20Principles%20for%20Digital%20Financial%20Inclusion%20-%20Full%20version-.pdf>
 20. GUSTAVO JOAQUIM FELIPE NETTO JOSÉ RENATO H. ORNELAS. (2023, 09 27). Government banks and interventions in credit markets. Retrieved from blogs.worldbank: <https://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/government-banks-and-interventions-credit-markets>

21. GPFI. (2016). G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. Global Partnership for Financial Inclusion
22. GoCardless. (2020). What Is a Liquidity Ratio? Retrieved from <https://gocardless.com/guides/posts/what-is-a-liquidity-ratio/>.
23. Jake Frankenfield. (2023, 4 9). What is Online Banking? Definition and How It Works. Retrieved from Investopedia: <https://www.investopedia.com/terms/o/onlinebanking.asp>
24. Kenton, W. (2023, 02 15). Financial Crisis: Definition, Causes, and Examples. Retrieved from Investopedia: <https://www.investopedia.com/terms/f/financial-crisis.asp>
25. Maimona Gigi, Douglas Pearce, Nuru Andriamihaga. (2022). Digital financial services and financial technology and their important role in Madagascar's post-COVID-19 recovery. World Bank.
26. Morgan, P., and V. Pontines. (2014). *Financial Stability and Financial Inclusion*. ADBI Working Paper 488, Asian Development Bank Institute, Tokyo.: <http://www.adbi.org/working-paper/2014/07/07/6353.financial.stability.inclusion/>
27. Nathan, V. (2019). 4 Dimensions of Digital Transformation with the Industrial Internet of Things. Retrieved from <https://www.forbes.com/sites/vinaynathan/2019/07/16/4-dimensions-of-digital-transformation-with-the-industrial-internet-of-things/?sh=5797130fe649>.
28. OECD. (2022). G20/OECD High-Level Principles on Financial Consumer Protection 2022. OECD.
29. The Economic Times. (2023, 08 24). What is 'Cash Reserve Ratio'. Retrieved 08 25, 2023, from *The Economic Times*: <https://economictimes.indiatimes.com/definition/cash-reserve-ratio>
30. un.org. (2023). Do you know all 17 SDGs? (D. o. Affairs, Producer) Retrieved 02 20, 2024, from *United Nation*. الرابط: <https://sdgs.un.org/goals>



الملاحق

الملحق رقم 01: المؤشر الموحد للاستقرار المالي والمؤشرات المكونة له

السنة	التطور المالي	المخاطر المالية	الصلابة و السلامة المالية	الاقتصاد الوطني	الاقتصاد العالمي	المؤشر الموحد للاستقرار المالي
1980	0,451823	0,657733	0,471691	0,392726	0,512545	0,494046
1981	0,525221	0,703875	0,476898	0,37992	0,441674	0,513062
1982	0,664893	0,676012	0,493941	0,273568	0,330862	0,510999
1983	0,694394	0,692488	0,48684	0,207384	0,413092	0,515011
1984	0,722187	0,717167	0,459856	0,162029	0,513703	0,522526
1985	0,770039	0,752038	0,41441	0,206363	0,427389	0,532475
1986	0,721334	0,695443	0,388847	0,1727	0,473495	0,50042
1987	0,764783	0,646732	0,392634	0,217926	0,563295	0,520969
1988	0,779544	0,54123	0,542227	0,191025	0,626441	0,535108
1989	0,658558	0,526977	0,613236	0,224205	0,633745	0,524916
1990	0,553239	0,571635	0,69182	0,324707	0,594111	0,542285
1991	0,389066	0,547374	1	0,500091	0,549075	0,594838
1992	0,208858	0,319797	0,957868	0,569938	0,535436	0,505497
1993	0,181097	0,268209	0,887805	0,466416	0,554219	0,452318
1994	0,143445	0,257477	0,587673	0,603678	0,683267	0,419531
1995	0,083526	0,296826	0,502935	0,619087	0,634902	0,392945
1996	0,192179	0,396675	0,158068	0,484799	0,582869	0,333254
1997	0,170765	0,487605	0,1565	0,386188	0,557405	0,32319
1998	0,210504	0,329235	0,229532	0,345403	0,513177	0,30136
1999	0,339658	0,287146	0,2284	0,342016	0,540788	0,326619
2000	0,29493	0,426114	0,148882	0,387103	0,592474	0,343376
2001	0,433121	0,408075	0,324225	0,350034	0,409884	0,384125
2002	0,467201	0,415217	0,347291	0,370472	0,414895	0,404034
2003	0,443143	0,453346	0,411061	0,431229	0,46611	0,438362
2004	0,453077	0,437768	0,562673	0,418613	0,562409	0,47761
2005	0,457284	0,525586	0,387881	0,26689	0,566651	0,427967
2006	0,414942	0,539425	0,564208	0,313931	0,592024	0,47093
2007	0,547159	0,495058	0,448314	0,342947	0,621629	0,479033
2008	0,530378	0,484502	0,314667	0,364372	0,601113	0,44633

قائمة الملاحق

2009	0,602573	0,320821	0,550746	0,273157	0,333945	0,431721
2010	0,564524	0,376769	0,512993	0,291109	0,485314	0,446173
2011	0,55552	0,378429	0,527647	0,360658	0,567908	0,471117
2012	0,540296	0,347942	0,491631	0,402551	0,494926	0,454271
2013	0,572566	0,353273	0,439689	0,353199	0,468282	0,438921
2014	0,637061	0,287785	0,380025	0,381833	0,480332	0,435653
2015	0,664169	0,203174	0,563617	0,336206	0,511613	0,457214
2016	0,688149	0,210184	0,468029	0,273581	0,500305	0,429597
2017	0,61608	0,237421	0,509819	0,27064	0,540699	0,430069
2018	0,57777	0,242219	0,455042	0,2826	0,541439	0,412424
2019	0,560396	0,22071	0,377172	0,236404	0,51969	0,374556
2020	0,683255	0,195629	0,456609	0,213325	0,371113	0,396054
2021	0,635972	0,249024	0,402744	0,246164	0,755668	0,432371
2022	0,620782	0,36325	0,358194	0,23647	0,722656	0,43789

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 02: المؤشر الموحد الاجمالي للشمول المالي وابعاده

السنة	Access الوصول	USE الاستخدام	الاختراق financial penetration	الشمول المالي Financial inclusion
1980	0,162245	0,339701	0,569383	0,340145
1981	0,242177	0,326365	0,646626	0,388204
1982	0,341863	0,330902	0,824805	0,479067
1983	0,279461	0,285822	0,883889	0,457873
1984	0,241138	0,201142	0,929097	0,42846
1985	0,298518	0,172411	0,977701	0,454577
1986	0,33884	0,10412	0,995413	0,4521
1987	0,316448	0,131906	0,983641	0,449532
1988	0,309647	0,092854	0,968526	0,429556
1989	0,260706	0,064615	0,865358	0,371699
1990	0,192577	0,106012	0,766695	0,331173
1991	0,065457	0,63597	0,526151	0,389997
1992	0,264959	0,380221	0,140521	0,267085
1993	0,338146	0,340487	0,165154	0,288471

قائمة الملاحق

1994	0,260749	0,453963	0,062095	0,267213
1995	0,22685	0,359174	0,070125	0,225247
1996	0,440463	0,303729	0,068948	0,286526
1997	0,403102	0,310818	0,065707	0,273934
1998	0,398822	0,312342	0,112518	0,28649
1999	0,315727	0,2367	0,146779	0,240108
2000	0,253818	0,319742	0,047988	0,215759
2001	0,433485	0,252933	0,18062	0,299549
2002	0,409847	0,332264	0,246829	0,336439
2003	0,325767	0,403566	0,186683	0,311134
2004	0,21217	0,460109	0,158288	0,279101
2005	0,322673	0,328393	0,053205	0,245985
2006	0,430924	0,363512	0,077925	0,305495
2007	0,463891	0,422772	0,180005	0,367385
2008	0,498498	0,483174	0,151896	0,392298
2009	0,56787	0,313195	0,287207	0,401118
2010	0,614687	0,403054	0,211611	0,426579
2011	0,654772	0,328689	0,227005	0,421312
2012	0,566552	0,36082	0,296801	0,419297
2013	0,701824	0,338081	0,41855	0,497955
2014	0,616709	0,373943	0,522954	0,508442
2015	0,663761	0,289833	0,646124	0,533974
2016	0,644873	0,31769	0,570685	0,514174
2017	0,67918	0,2652	0,547264	0,502711
2018	0,702958	0,310558	0,600108	0,54216
2019	0,728277	0,451811	0,69979	0,627813
2020	0,821297	0,516464	0,713759	0,688321
2021	0,774106	0,452846	0,667211	0,635842
2022	0,729262	0,623195	0,580251	0,650445

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 03: المؤشرات الفرعية لمؤشر الضعف المالي في الجزائر

قائمة الملاحق

السنة	مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي = 2010 (100)	الائتمان المصرفي إلى الودائع المصرفية (%)	الائتمان المصرفي إلى الودائع المصرفية (%)	عجز/فائض الموازنة العامة (GDP%)	عجز/فائض الحساب الجاري (GDP%)	علاوة مخاطرة الاقراض (سعر الفائدة الاساسي مطروح منه سعر الفائدة على سندات الخزانة)
1980	314,69	1,4837	-	-	0,006	
1981	349,58	1,582	-	-	-0,005	-
1982	365,68	1,4173	-	-	-0,01	-
1983	383,53	1,3901	-	-	-0,002	-
1984	417,82	1,3508	-	-	0,001	-
1985	450,12	1,3179	-	-	0,017	-
1986	415,61	1,3945	-	-	-0,036	-
1987	367,67	1,2431	-	-	0,002	-
1988	304,23	1,1759	-	-	-0,037	-
1989	260,96	1,2258	-	-	-0,02	-
1990	221,11	1,2813	-	0,048	0,022	-
1991	131,87	1,3551	-	0,056	0,051	-
1992	135,24	0,2595	-	0,029	0,026	-
1993	162,27	0,1988	-	-0,036	0,016	-
1994	140,07	0,2178	-	0,009	-0,043	-
1995	117,42	0,2106	0,2914	0,037	-0,053	-
1996	119,65	0,2461	0,3723	0,074	0,027	-
1997	129,17	0,1632	0,5816	0,069	0,072	-
1998	135,54	0,1593	0,4488	0,003	-0,019	-
1999	125,31	0,1867	0,3425	0,019	0,001	0,018
2000	119,41	0,2275	0,3953	0,136	0,167	0,007
2001	123,2	0,1965	0,267	0,072	0,129	0,002
2002	114,23	0,2679	0,2489	0,042	0,077	0,036
2003	103,08	0,2474	0,2212	0,07	0,13	0,057
2004	103,51	0,2588	0,1317	0,066	0,13	0,065
2005	101,73	0,3135	0,1503	0,146	0,205	0,071
2006	101,3	0,2956	0,2367	0,147	0,247	0,072
2007	99,92	0,2794	0,1868	0,07	0,227	0,059

قائمة الملاحق

2008	102,24	0,2857	0,0814	0,096	0,205	0,07
2009	100,27	0,3338	0,0899	-0,051	0,003	0,077
2010	100	0,3376	0,0835	-0,015	0,075	0,073
2011	99,12	0,318	0,0684	-0,012	0,088	0,077
2012	103,91	0,3394	0,0718	-0,044	0,058	0,078
2013	101,79	0,3796	0,0618	-0,009	0,006	0,075
2014	102,92	0,3706	0,0503	-0,08	-0,044	0,078
2015	96,57	0,4314	0,0653	-0,157	-0,16	0,077
2016	95,58	0,4916	0,0818	-0,134	-0,165	0,075
2017	97,8	0,4999	0,0695	-0,086	-0,131	0,068
2018	93,51	0,5018	0,0627	-0,068	-0,096	0,063
2019	95,45	0,537	0,0672	-0,096	-0,1	0,056
2020	91,22	0,5502	0,0718	-0,119	-0,128	0,051
2021	86,8	0,4848	0,0618	-0,072	-0,028	0,05
2022	92,18		0,0618	-0,002	0,098	0,05
min	86,8	0,1593	0,0503	-0,157	-0,165	0,05
max	450,12	1,582	0,5816	0,147	0,247	0,002
max-min	363,32	1,4227	0,5313	0,304	0,412	0,078

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 04: مؤشر الضعف المالي والمؤشرات المكونة له بعد التطبيع

YEAR	IV1	IV2	IV3	IV4	IV5	IV6	IV
1980	0,627243	0,930906	-	-	0,415049	-	0,657733
1981	0,723274	1	-	-	0,38835	-	0,703875
1982	0,767588	0,884234	-	-	0,376214	-	0,676012
1983	0,816718	0,865116	-	-	0,395631	-	0,692488
1984	0,911098	0,837492	-	-	0,402913	-	0,717167
1985	1	0,814367	-	-	0,441748	-	0,752038
1986	0,905015	0,868208	-	-	0,313107	-	0,695443
1987	0,773065	0,761791	-	-	0,40534	-	0,646732
1988	0,598453	0,714557	-	-	0,31068	-	0,54123
1989	0,479357	0,749631	-	-	0,351942	-	0,526977
1990	0,369674	0,788641	-	0,674342	0,453883	-	0,571635
1991	0,12405	0,840515	-	0,700658	0,524272	-	0,547374

قائمة الملاحق

1992	0,133326	0,070429	-	0,611842	0,463592	-	0,319797
1993	0,207723	0,027764	-	0,398026	0,43932	-	0,268209
1994	0,14662	0,041119	-	0,546053	0,296117	-	0,257477
1995	0,084278	0,036058	0,453793	0,638158	0,271845	-	0,296826
1996	0,090416	0,061011	0,606061	0,759868	0,466019	-	0,396675
1997	0,116619	0,002741	1	0,743421	0,575243	-	0,487605
1998	0,134152	0	0,750047	0,526316	0,354369	0,210526	0,329235
1999	0,105995	0,019259	0,549972	0,578947	0,402913	0,065789	0,287146
2000	0,089756	0,047937	0,649351	0,963816	0,805825	0	0,426114
2001	0,100187	0,026147	0,407867	0,753289	0,713592	0,447368	0,408075
2002	0,075498	0,076334	0,3738	0,654605	0,587379	0,723684	0,415217
2003	0,044809	0,061925	0,321664	0,746711	0,716019	0,828947	0,453346
2004	0,045993	0,069937	0,153209	0,733553	0,716019	0,907895	0,437768
2005	0,041093	0,108385	0,188218	0,996711	0,898058	0,921053	0,525586
2006	0,03991	0,095804	0,350838	1	1	0,75	0,539425
2007	0,036111	0,084417	0,256917	0,746711	0,951456	0,894737	0,495058
2008	0,042497	0,088845	0,058536	0,832237	0,898058	0,986842	0,484502
2009	0,037075	0,122654	0,074534	0,348684	0,407767	0,934211	0,320821
2010	0,036332	0,125325	0,062488	0,467105	0,582524	0,986842	0,376769
2011	0,03391	0,111548	0,034067	0,476974	0,614078	1	0,378429
2012	0,047093	0,12659	0,040467	0,371711	0,541262	0,960526	0,347942
2013	0,041258	0,154846	0,021645	0,486842	0,415049	1	0,353273
2014	0,044369	0,14852	0	0,253289	0,293689	0,986842	0,287785
2015	0,026891	0,191256	0,028233	0	0,012136	0,960526	0,203174
2016	0,024166	0,23357	0,059289	0,075658	0	0,868421	0,210184
2017	0,030276	0,239404	0,036138	0,233553	0,082524	0,802632	0,237421
2018	0,018469	0,240739	0,023339	0,292763	0,167476	0,710526	0,242219
2019	0,023808	0,265481	0,031809	0,200658	0,157767	0,644737	0,22071
2020	0,012166	0,274759	0,040467	0,125	0,089806	0,631579	0,195629
2021	0	0,22879	0,021645	0,279605	0,332524	0,631579	0,249024
2022	0,014808	-	0,021645	0,509868	0,63835	0,631579	0,36325

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق السابق

الملحق رقم 05: المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التطور المالي في الجزائر

قائمة الملاحق

السنة	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	أصول البنوك المودعة إلى أصول البنوك المودعة وأصول البنك المركزي (%)	الخصوم السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	فرق سعر الفائدة (سعر الإقراض مطروحاً منه سعر الإيداع، %)	النقود الواسعة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
1980	0,485	0,8065	0,5756	0,3255	-	0,576	-
1981	0,526	0,9129	0,5699	0,331	-	0,57	-
1982	0,622	0,8912	0,6642	0,4374	-	0,664	-
1983	0,651	0,8447	0,7099	0,467	-	0,71	-
1984	0,665	0,8282	0,7378	0,4982	-	0,728	-
1985	0,687	0,837	0,7676	0,5207	-	0,768	-
1986	0,693	0,775	0,7653	0,5016	-	0,758	-
1987	0,675	0,7432	0,8247	0,5621	-	0,797	-
1988	0,681	0,7128	0,8425	0,5822	-	0,838	-
1989	0,632	0,7234	0,7301	0,5168	-	0,728	-
1990	0,561	0,7831	0,6192	0,4392	-	0,618	-
1991	0,463	0,8079	0,481	0,3345	-	0,491	-
1992	0,073	0,7301	0,5066	0,2725	-	0,519	-
1993	0,066	0,6553	0,491	0,3259	-	0,501	-
1994	0,065	0,6663	0,4544	0,2985	-	0,453	-
1995	0,052	0,7476	0,369	0,245	0,018	0,372	-
1996	0,054	0,8354	0,33	0,2178	0,045	0,33	-
1997	0,039	0,8508	0,3608	0,2391	0,031	0,361	-
1998	0,046	0,867	0,4237	0,2857	0,02375	0,424	-
1999	0,054	0,8946	0,4207	0,2867	0,025	0,422	0,568739
2000	0,06	0,8906	0,3782	0,2614	0,025	0,378	0,520704
2001	0,08	0,9272	0,5433	0,4059	0,0325	0,568	0,345523
2002	0,122	0,9404	0,603	0,4539	0,0325	0,627	0,242866
2003	0,112	0,9394	0,6034	0,4521	0,02875	0,628	0,210236
2004	0,11	0,9504	0,5669	0,4239	0,04354	0,593	0,163
2005	0,119	0,9557	0,5017	0,3778	0,06062	0,538	0,137336
2006	0,121	0,8039	0,538	0,4096	0,0625	0,573	0,080577

قائمة الملاحق

2007	0,13	0,9976	0,6004	0,4619	0,0625	0,641	0,071615
2008	0,128	0,9981	0,5882	0,4471	0,0625	0,63	0,0534
2009	0,163	0,9981	0,674	0,4866	0,0625	0,732	0,065635
2010	0,152	0,9979	0,6292	0,4498	0,0625	0,691	0,065389
2011	0,137	0,998	0,6097	0,4306	0,0625	0,681	0,098393
2012	0,14	0,9981	0,5963	0,4127	0,0625	0,68	0,079794
2013	0,165	0,9989	0,6283	0,4342	0,0625	0,717	0,084305
2014	0,184	0,999	0,7083	0,4944	0,0625	0,793	0,07871
2015	0,217	0,9992	0,7455	0,4987	0,0625	0,82	0,08677
2016	0,229	0,9994	0,7223	0,4648	0,0625	0,789	0,258807
2017	0,244	0,8181	0,7384	0,4877	0,0625	0,793	0,207613
2018	0,249	0,6852	0,7615	0,4958	0,0625	0,816	0,212348
2019	0,258	0,6685	0,7472	0,4801	0,0625	0,805	0,212348
2020	0,295	0,6785	0,8737	0,5393	0,0625	0,96	0,281
2021	0,258	0,6988	0,8137	0,5151	0,0625	0,909	0,242
2022	0,211	-	-	-	0,0625	0,829	0,274
min	0,039	0,6553	0,33	0,2178	0,018	0,33	0,0534
max	0,693	0,9994	0,8737	0,5822	0,0625	0,96	0,568739
max-min	0,654	0,3441	0,5437	0,3644	0,0445	0,63	0,515339

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 06: المؤشرات الفرعية لمؤشر التطور المالي في الجزائر بعد التطبيع

YEAR	ID1	ID2	ID3	ID4	ID5	ID6	ID7	ID
1980	0,681957	0,439407	0,45172	0,295554	-	0,390476	-	0,451823
1981	0,744648	0,74862	0,441236	0,310648	-	0,380952	-	0,525221
1982	0,891437	0,685557	0,614677	0,602634	-	0,530159	-	0,664893
1983	0,93578	0,550421	0,698731	0,683864	-	0,603175	-	0,694394
1984	0,957187	0,50247	0,750046	0,769484	-	0,631746	-	0,722187
1985	0,990826	0,528044	0,804856	0,831229	-	0,695238	-	0,770039
1986	1	0,347864	0,800625	0,778814	-	0,679365	-	0,721334
1987	0,972477	0,255449	0,909877	0,944841	-	0,74127	-	0,764783
1988	0,981651	0,167103	0,942615	1	-	0,806349	-	0,779544
1989	0,906728	0,197908	0,735884	0,820527	-	0,631746	-	0,658558
1990	0,798165	0,371404	0,531911	0,607574	-	0,457143	-	0,553239

قائمة الملحق

1991	0,648318	0,443476	0,277727	0,320252	-	0,255556	-	0,389066
1992	0,051988	0,217379	0,324811	0,15011	-	0,3	-	0,208858
1993	0,041284	0	0,296119	0,296652	-	0,271429	-	0,181097
1994	0,039755	0,031967	0,228803	0,22146	-	0,195238	-	0,143445
1995	0,019878	0,268236	0,071731	0,074643	0	0,066667	-	0,083526
1996	0,022936	0,523394	0	0	0,606742	0	-	0,192179
1997	0	0,568149	0,056649	0,058452	0,292135	0,049206	-	0,170765
1998	0,010703	0,615228	0,172338	0,186334	0,129213	0,149206	-	0,210504
1999	0,022936	0,695437	0,16682	0,189078	0,157303	0,146032	1	0,339658
2000	0,03211	0,683813	0,088652	0,119649	0,157303	0,07619	0,90679	0,29493
2001	0,062691	0,790177	0,392312	0,516191	0,325843	0,377778	0,566856	0,433121
2002	0,126911	0,828538	0,502115	0,647914	0,325843	0,471429	0,367653	0,467201
2003	0,111621	0,825632	0,502851	0,642975	0,241573	0,473016	0,304337	0,443143
2004	0,108563	0,8576	0,435718	0,565587	0,573933	0,41746	0,212676	0,453077
2005	0,122324	0,873002	0,315799	0,439078	0,957753	0,330159	0,162875	0,457284
2006	0,125382	0,431851	0,382564	0,526345	1	0,385714	0,052736	0,414942
2007	0,139144	0,994769	0,497333	0,669868	1	0,493651	0,035345	0,547159
2008	0,136086	0,996222	0,474894	0,629254	1	0,47619	8,7E-08	0,530378
2009	0,189602	0,996222	0,632702	0,737651	1	0,638095	0,023741	0,602573
2010	0,172783	0,995641	0,550303	0,636663	1	0,573016	0,023265	0,564524
2011	0,149847	0,995931	0,514438	0,583974	1	0,557143	0,087307	0,55552
2012	0,154434	0,996222	0,489792	0,534852	1	0,555556	0,051216	0,540296
2013	0,192661	0,998547	0,548648	0,593853	1	0,614286	0,05997	0,572566
2014	0,221713	0,998838	0,695788	0,759056	1	0,734921	0,049112	0,637061
2015	0,272171	0,999419	0,764208	0,770856	1	0,777778	0,064753	0,664169
2016	0,29052	1	0,721538	0,677827	1	0,728571	0,398586	0,688149
2017	0,313456	0,473118	0,75115	0,74067	1	0,734921	0,299246	0,61608
2018	0,321101	0,086893	0,793636	0,762898	1	0,771429	0,308433	0,57777
2019	0,334862	0,038361	0,767335	0,719813	1	0,753968	0,308433	0,560396
2020	0,391437	0,067422	1	0,882272	1	1	0,441651	0,683255
2021	0,334862	0,126417	0,889645	0,815862	1	0,919048	0,365973	0,635972
2022	0,262997	-	-	-	1	0,792063	0,428068	0,620782

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق السابق

الملحق رقم 07: المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الصلابة والسلامة المالية في الجزائر

قائمة الملاحق

السنة	الدخل غير القائم على الفوائد للبنك إلى إجمالي الدخل (%)	تكاليف التشغيل العامة للبنك إلى إجمالي الأصول (%)	العائد على الأصول	القروض المتعثرة/ إجمالي القروض %	Z-Score	إجمالي خدمات الدين الخارجي (GNI%)
1980	-	-	-	-	-	0,1008
1981	-	-	-	-	-	0,1019
1982	-	-	-	-	-	0,1055
1983	-	-	-	-	-	0,104
1984	-	-	-	-	-	0,0983
1985	-	-	-	-	-	0,0887
1986	-	-	-	-	-	0,0833
1987	-	-	-	-	-	0,0841
1988	-	-	-	-	-	0,1157
1989	-	-	-	-	-	0,1307
1990	-	-	-	-	-	0,1473
1991	-	-	-	-	-	0,2124
1992	-	-	-	-	-	0,2035
1993	-	-	-	-	-	0,1887
1994	-	-	-	-	-	0,1253
1995	-	-	-	-	-	0,1074
1996	-	-	0,095	-	0,0519	0,0949
1997	-	-	0,053	-	0,0533	0,0961
1998	-	-	0,022	-	0,085	0,111
1999	-	-	0,236	-	0,0657	0,1122
2000	0,1611	0,86	0,233	-	0,0878	0,0859
2001	0,1503	1,71	0,16	-	0,0936	0,0823
2002	0,2002	1,47	0,56	-	0,105	0,0764
2003	0,1788	0,83	1,95	0,371	0,103	0,0659
2004	0,2665	1,36	1,98	0,374	0,0963	0,0702
2005	0,275	1,06	1,65	0,192	0,0852	0,061
2006	0,4097	1,19	2	0,175	0,0949	0,1193
2007	0,3256	1,24	1,8	0,221	0,1002	0,0102
2008	0,2107	0,97	1,7	0,157	0,1296	0,0073
2009	0,4243	1,32	1,8	0,145	0,1772	0,0077

قائمة الملاحق

2010	0,394	1,1	1,93	0,149	0,1923	0,0042
2011	0,3858	1,21	2,1	0,1123	0,199	0,0032
2012	0,3177	1,26	1,93	0,1173	0,2049	0,0041
2013	0,2753	1,25	1,67	0,1056	0,2054	0,0026
2014	0,241	1,04	1,98	0,0921	0,1882	0,0014
2015	0,3251	1,74	1,83	0,098	0,1996	0,0042
2016	0,2461	1,58	1,86	0,0188	0,2213	0,0022
2017	0,2506	1,41	2,01	0,1296	0,2312	0,0014
2018	0,187	1,12	2,42	0,127	0,2428	0,00127
2019	0,1911	1,06	1,51	0,1476	0,2243	0,00116
2020	0,27	1,11	1,43	0,1636	0,2482	0,00122
2021	-	-	1,72	0,1964	-	0,00119
2022	-	-	1,38	0,1986	-	0,0016
min	0,1503	0,83	0,022	0,0188	0,0519	0,00116
max	0,4243	1,74	2,42	0,374	0,2482	0,2124
max-min	0,274	0,91	2,398	0,3552	0,1963	0,21124

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 08: مؤشر الصلابة والسلامة المالية للجزائر و المؤشرات الفرعية له بعد التطبيع

Year	IS1	IS2	IS3	IS4	IS5	IS6	IS
1980	-	-	-	-	-	0,471691	0,471691
1981	-	-	-	-	-	0,476898	0,476898
1982	-	-	-	-	-	0,493941	0,493941
1983	-	-	-	-	-	0,48684	0,48684
1984	-	-	-	-	-	0,459856	0,459856
1985	-	-	-	-	-	0,41441	0,41441
1986	-	-	-	-	-	0,388847	0,388847
1987	-	-	-	-	-	0,392634	0,392634
1988	-	-	-	-	-	0,542227	0,542227
1989	-	-	-	-	-	0,613236	0,613236
1990	-	-	-	-	-	0,69182	0,69182
1991	-	-	-	-	-	1	1
1992	-	-	-	-	-	0,957868	0,957868
1993	-	-	-	-	-	0,887805	0,887805

قائمة الملاحق

1994	-	-	-	-	-	0,587673	0,587673
1995	-	-	-	-	-	0,502935	0,502935
1996	-	-	0,030442	-	0	0,443761	0,158068
1997	-	-	0,012927	-	0,007132	0,449441	0,1565
1998	-	-	0	-	0,168619	0,519977	0,229532
1999	-	-	0,089241	-	0,070301	0,525658	0,2284
2000	0,039416	0,032967	0,08799	-	0,182883	0,401155	0,148882
2001	0	0,967033	0,057548	-	0,21243	0,384113	0,324225
2002	0,182117	0,703297	0,224354	-	0,270504	0,356183	0,347291
2003	0,104015	0	0,804003	0,991554	0,260316	0,306476	0,411061
2004	0,424088	0,582418	0,816514	1	0,226184	0,326832	0,562673
2005	0,455109	0,252747	0,678899	0,487613	0,169638	0,28328	0,387881
2006	0,946715	0,395604	0,824854	0,439752	0,219052	0,559269	0,564208
2007	0,639781	0,450549	0,741451	0,569257	0,246052	0,042795	0,448314
2008	0,220438	0,153846	0,69975	0,389077	0,395823	0,029066	0,314667
2009	1	0,538462	0,741451	0,355293	0,638309	0,03096	0,550746
2010	0,889416	0,296703	0,795663	0,366554	0,715232	0,014391	0,512993
2011	0,859489	0,417582	0,866555	0,263232	0,749363	0,009657	0,527647
2012	0,610949	0,472527	0,795663	0,277309	0,779419	0,013918	0,491631
2013	0,456204	0,461538	0,687239	0,244369	0,781966	0,006817	0,439689
2014	0,331022	0,230769	0,816514	0,206363	0,694345	0,001136	0,380025
2015	0,637956	1	0,753962	0,222973	0,75242	0,014391	0,563617
2016	0,349635	0,824176	0,766472	0	0,862965	0,004923	0,468029
2017	0,366058	0,637363	0,829024	0,311937	0,913398	0,001136	0,509819
2018	0,133942	0,318681	1	0,304617	0,972491	0,000521	0,455042
2019	0,148905	0,252747	0,620517	0,362613	0,878248	0	0,377172
2020	0,436861	0,307692	0,587156	0,407658	1	0,000284	0,456609
2021	-	-	0,70809	0,5	-	0,000142	0,402744
2022	-	-	0,566305	0,506194	-	0,002083	0,358194

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق السابق

الملحق رقم 09: المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر المناخ الاقتصادي الوطني

السنة	إيرادات الموارد النفطية (%) من الناتج المحلي	التضخم، أسعار المستهلك	تدفقات التحويلات المالية	اجمالي الاحتياطات الى اجمالي	معدلات البطالة (من اجمالي)	نمو الناتج المحلي
-------	--	------------------------	--------------------------	------------------------------	----------------------------	-------------------

قائمة الملاحق

	الإجمالي - الجزائر	(النسبة السنوية %)	إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الديون الخارجية	القوى النشطة	الاجمالي (GDP growth)
1980	0,304	0,0951	0,95	0,3648	0,1764	0,008
1981	0,245	0,1465	1	0,3219	0,176	0,03
1982	0,183	0,0654	1,12	0,2819	0,163	0,064
1983	0,165	0,0596	0,8	0,245	0,131	0,054
1984	0,154	0,0811	0,61	0,2004	0,087	0,056
1985	0,143	0,1048	0,54	0,2543	0,1359	0,037
1986	0,059	0,1237	0,56	0,1696	0,1614	0,004
1987	0,085	0,0744	0,72	0,1776	0,214	-0,007
1988	0,08	0,0591	0,64	0,1222	0,205	-0,01
1989	0,126	0,093	0,62	0,1132	0,1764	0,044
1990	0,158	0,1665	0,56	0,096	0,2126	0,008
1991	0,135	0,2588	2,82	0,1214	0,206	-0,012
1992	0,13	0,3166	2,89	0,1212	0,2438	0,018
1993	0,117	0,2054	2,28	0,1391	0,2623	-0,012
1994	0,127	0,2904	3,27	0,1591	0,2774	-0,009
1995	0,142	0,2977	2,68	0,126	0,3184	0,038
1996	0,163	0,1867	1,87	0,1871	0,2832	0,041
1997	0,148	0,0573	2,2	0,3128	0,2543	0,011
1998	0,09	0,0495	2,19	0,2754	0,2686	0,051
1999	0,13	0,0264	1,62	0,2179	0,2854	0,032
2000	0,202	0,0033	1,44	0,5324	0,2977	0,038
2001	0,167	0,0422	1,22	0,8627	0,273	0,03
2002	0,177	0,0141	1,88	1,091	0,259	0,056
2003	0,197	0,0426	2,57	1,491	0,2372	0,072
2004	0,221	0,0396	2,88	2,038	0,1765	0,043
2005	0,279	0,0138	0,16	3,463	0,1527	0,059
2006	0,295	0,0231	0,16	13,8	0,1227	0,017
2007	0,279	0,0367	0,07	18,754	0,1379	0,034
2008	0,291	0,0485	0,06	23,73	0,1133	0,024
2009	0,199	0,0573	0,109	20,92	0,1016	0,016
2010	0,22	0,0391	0,12	23,5	0,0996	0,0316
2011	0,25	0,0452	0,101	31,611	0,0996	0,029

قائمة الملاحق

2012	0,226	0,0889	0,102	36,36	0,1097	0,034
2013	0,209	0,0325	0,099	38,401	0,0982	0,028
2014	0,193	0,0291	1,14	33,751	0,102	0,038
2015	0,117	0,0478	1,2	32,237	0,112	0,037
2016	0,1	0,0639	1,24	22,1102	0,102	0,032
2017	0,122	0,0559	1,05	18,373	0,12	0,013
2018	0,159	0,0426	1,13	15,302	0,1215	0,012
2019	0,141	0,0195	1,03	13,071	0,1228	0,01
2020	0,09	0,0241	1,17	11,478	0,1404	-0,051
2021	0,145	0,0722	-	7,617	0,1373	0,034
2022	-	0,0926	-	10,078	0,1249	0,032
min	0,059	0,0033	0,06	0,096	0,087	-0,051
max	0,304	0,3166	3,27	38,401	0,3184	0,072
max-min	0,245	0,3133	3,21	38,305	0,2314	0,123

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 10: مؤشر مناخ الاقتصاد الوطني المؤشرات الفرعية بعد التطبيع

Year	ISE1	ISE2	ISE3	ISE4	ISE5	ISE6	ISE
1980	1	0,29301	0,277259	0,007017	0,386344	0,479675	0,407217
1981	0,759184	0,45707	0,292835	0,005897	0,384615	0,658537	0,426356
1982	0,506122	0,198213	0,330218	0,004853	0,328436	0,934959	0,3838
1983	0,432653	0,1797	0,23053	0,00389	0,190147	0,853659	0,315096
1984	0,387755	0,248324	0,17134	0,002725	0	0,869919	0,280011
1985	0,342857	0,323971	0,149533	0,004133	0,211322	0,715447	0,29121
1986	0	0,384296	0,155763	0,001921	0,321521	0,447154	0,218443
1987	0,106122	0,226939	0,205607	0,00213	0,548833	0,357724	0,241226
1988	0,085714	0,178104	0,180685	0,000684	0,509939	0,333333	0,214743
1989	0,273469	0,286307	0,174455	0,000449	0,386344	0,772358	0,315564
1990	0,404082	0,520906	0,155763	0	0,542783	0,479675	0,350535
1991	0,310204	0,815512	0,859813	0,000663	0,514261	0,317073	0,469588
1992	0,289796	1	0,88162	0,000658	0,677615	0,560976	0,568444
1993	0,236735	0,645069	0,691589	0,001125	0,757563	0,317073	0,441526
1994	0,277551	0,916374	1	0,001647	0,822818	0,341463	0,559976
1995	0,338776	0,939674	0,816199	0,000783	1	0,723577	0,636502

قائمة الملاحق

1996	0,42449	0,585381	0,563863	0,002378	0,847882	0,747967	0,52866
1997	0,363265	0,172359	0,666667	0,00566	0,72299	0,504065	0,405834
1998	0,126531	0,147462	0,663551	0,004683	0,784788	0,829268	0,426047
1999	0,289796	0,073731	0,485981	0,003182	0,85739	0,674797	0,39748
2000	0,583673	0	0,429907	0,011393	0,910545	0,723577	0,443182
2001	0,440816	0,124162	0,361371	0,020016	0,803803	0,658537	0,401451
2002	0,481633	0,034472	0,566978	0,025976	0,743302	0,869919	0,453713
2003	0,563265	0,125439	0,781931	0,036418	0,649092	1	0,526024
2004	0,661224	0,115863	0,878505	0,050698	0,386776	0,764228	0,476216
2005	0,897959	0,033514	0,031153	0,0879	0,283924	0,894309	0,37146
2006	0,963265	0,063198	0,031153	0,35776	0,154278	0,552846	0,35375
2007	0,897959	0,106607	0,003115	0,48709	0,219965	0,691057	0,400966
2008	0,946939	0,144271	0	0,616995	0,113656	0,609756	0,405269
2009	0,571429	0,172359	0,015265	0,543637	0,063094	0,544715	0,318416
2010	0,657143	0,114267	0,018692	0,610991	0,054451	0,671545	0,354515
2011	0,779592	0,133738	0,012773	0,822739	0,054451	0,650407	0,40895
2012	0,681633	0,273221	0,013084	0,946717	0,098099	0,691057	0,450635
2013	0,612245	0,093201	0,01215	1	0,048401	0,642276	0,401379
2014	0,546939	0,082349	0,336449	0,878606	0,064823	0,723577	0,43879
2015	0,236735	0,142036	0,35514	0,839081	0,108038	0,715447	0,399413
2016	0,167347	0,193425	0,367601	0,574708	0,064823	0,674797	0,34045
2017	0,257143	0,16789	0,308411	0,477144	0,14261	0,520325	0,312254
2018	0,408163	0,125439	0,333333	0,396972	0,149092	0,512195	0,320866
2019	0,334694	0,051708	0,302181	0,338729	0,15471	0,495935	0,279659
2020	0,126531	0,06639	0,345794	0,297141	0,230769	0	0,177771
2021	0,35102	0,219917	-	0,196345	0,217373	0,691057	0,335142
2022	-	0,28503	-	0,260593	0,163786	0,674797	0,346051

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق السابق

الملحق رقم 11: مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي ومختلف المؤشرات المكونة له قبل التطبيع

وبعد

السنة	التضخم العالمي (GDP%)	نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي	نسبة الائتمان القطاع المالي للقطاع الخاص (GDP%)	IW1	IW2	IW3	IW
-------	-----------------------------	--	---	-----	-----	-----	----

قائمة الملاحق

1980	0,134	0,019	0,5403	1	0,537634	0	0,512545
1981	0,105	0,02	0,5404	0,776407	0,548387	0,000227	0,441598
1982	0,083	0,003	0,5492	0,606785	0,365591	0,020209	0,324201
1983	0,077	0,026	0,5693	0,560524	0,612903	0,065849	0,397879
1984	0,081	0,047	0,5892	0,591365	0,83871	0,111035	0,498641
1985	0,055	0,037	0,6108	0,390902	0,731183	0,160082	0,41104
1986	0,05	0,034	0,7029	0,352352	0,698925	0,36921	0,403786
1987	0,064	0,037	0,7598	0,460293	0,731183	0,498411	0,520229
1988	0,062	0,046	0,8074	0,444873	0,827957	0,606494	0,590413
1989	0,069	0,037	0,8359	0,498843	0,731183	0,671208	0,612173
1990	0,079	0,028	0,7922	0,575944	0,634409	0,57198	0,627187
1991	0,08	0,014	0,7956	0,583655	0,483871	0,5797	0,546502
1992	0,065	0,02	0,8001	0,468003	0,548387	0,589918	0,53203
1993	0,068	0,018	0,8242	0,491133	0,526882	0,644641	0,535978
1994	0,098	0,033	0,8218	0,722436	0,688172	0,639192	0,685083
1995	0,082	0,031	0,8217	0,599075	0,666667	0,638965	0,634978
1996	0,065	0,036	0,787	0,468003	0,72043	0,560173	0,609133
1997	0,0492	0,039	0,7928	0,346184	0,752688	0,573342	0,553015
1998	0,049	0,029	0,7824	0,344641	0,645161	0,549728	0,521048
1999	0,042	0,036	0,8095	0,290671	0,72043	0,611262	0,520276
2000	0,049	0,045	0,8114	0,344641	0,817204	0,615577	0,591036
2001	0,038	0,02	0,7259	0,25983	0,548387	0,421435	0,474598
2002	0,035	0,023	0,7285	0,2367	0,580645	0,427339	0,412927
2003	0,039	0,031	0,7447	0,26754	0,666667	0,464124	0,453849
2004	0,054	0,045	0,7547	0,383192	0,817204	0,48683	0,55484
2005	0,058	0,04	0,7704	0,414032	0,763441	0,52248	0,554768
2006	0,055	0,0445	0,7928	0,390902	0,811828	0,573342	0,57507
2007	0,059	0,044	0,8207	0,421742	0,806452	0,636694	0,600512
2008	0,079	0,021	0,8346	0,575944	0,55914	0,668256	0,590593
2009	0,021	-0,014	0,8443	0,128759	0,182796	0,690282	0,326604
2010	0,0043	0,045	0,8216	0	0,817204	0,638738	0,502495
2011	0,056	0,033	0,812	0,398612	0,688172	0,616939	0,575174
2012	0,036	0,027	0,8119	0,24441	0,623656	0,616712	0,495002
2013	0,022	0,028	0,8195	0,136469	0,634409	0,633969	0,46253

قائمة الملاحق

2014	0,019	0,031	0,8314	0,113338	0,666667	0,66099	0,471325
2015	0,023	0,0312	0,8582	0,144179	0,668817	0,721844	0,491329
2016	0,02	0,028	0,8686	0,121049	0,634409	0,745459	0,492434
2017	0,03	0,034	0,8596	0,19815	0,698925	0,725023	0,547511
2018	0,027	0,033	0,8755	0,175019	0,688172	0,761126	0,529405
2019	0,024	0,026	0,8901	0,151889	0,612903	0,794278	0,508639
2020	0,019	-0,031	0,9807	0,113338	0	1	0,302539
2021	0,047	0,062	0,9533	0,329221	1	0,937784	0,776407
2022	0,073	0,031	0,9682	0,529684	0,666667	0,971617	0,711378
min	0,0043	-0,031	0,5403				
max	0,134	0,062	0,9807				
max-min	0,1297	0,093	0,4404				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 12: المؤشرات الفرعية المكونة لبعء الوصول الى الخدمات المالية

السنة	الفروع البنكية لكل 1000 كم ²	عدد اجهزة الصراف الالي لكل 1000 كم ²	التركيز البنكي	الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ	عدد اجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ	معدلات البطالة	معدل انتشار القروض و الودائع	اسعار الفائدة الحقيقية
YEAR	Ac1	AC2	AC3	AC4	AC5	AC6	AC7	AC8
1980	-	-	-	-	-	0,1764	-	-18,16
1981	-	-	-	-	-	0,176	-	-9,93
1982	-	-	-	-	-	0,163	-	1,04
1983	-	-	-	-	-	0,131	-	-3,56
1984	-	-	-	-	-	0,087	-	-5,01
1985	-	-	-	-	-	0,1359	-	-1,88
1986	-	-	-	-	-	0,1614	-	0,82
1987	-	-	-	-	-	0,214	-	-4,45
1988	-	-	-	-	-	0,205	-	-4,64
1989	-	-	-	-	-	0,1764	-	-8,05
1990	-	-	-	-	-	0,2126	-	-17,09
1991	-	-	-	-	-	0,206	-	-29,77
1992	-	-	-	-	-	0,2438	-	-11,42
1993	-	-	-	-	-	0,2623	-	-4,95
1994	-	-	-	-	-	0,2774	-	-13,75

قائمة الملاحق

1995	-	-	-	-	-	0,3184	1,833	-7,9
1996	-	-	-	-	-	0,2839	4,5	-4,05
1997	-	-	-	-	-	0,2543	3,1	8,14
1998	-	-	-	-	-	0,2686	2,375	15,1
1999	-	-	-	-	-	0,2854	2,5	-0,1
2000	-	-	-	-	-	0,2977	2,5	-10,33
2001	-	-	-	-	-	0,273	3,25	10,02
2002	-	-	-	-	-	0,259	3,25	7,17
2003	-	-	-	-	-	0,2372	2,875	-0,19
2004	0,45	0,12	74,3	4,73	1,27	0,1765	4,35	-3,78
2005	0,47	0,15	83,81	4,72	1,5	0,1527	6,06	-7
2006	0,5	0,24	84,43	4,95	2,39	0,1227	6,25	-2,3
2007	0,52	0,38	76,23	5,06	3,72	0,1379	6,25	1,51
2008	0,55	0,44	74	5,24	4,2	0,1133	6,25	-6,34
2009	0,56	0,57	70,99	5,17	5,33	0,1016	6,25	21,57
2010	0,56	0,65	71,02	5,06	5,92	0,996	6,25	-6,99
2011	0,58	0,68	71,06	5,18	6,1	0,996	6,25	-8,65
2012	0,59	0,7	69,56	5,23	6,21	0,1097	6,25	0,5
2013	0,6	0,75	66,87	5,22	6,51	0,982	6,25	8,1
2014	0,61	0,89	66,8	5,21	7,61	0,102	6,25	8,33
2015	0,63	0,99	64,15	5,26	8,35	0,112	6,25	15,45
2016	0,63	1,03	63,98	5,25	8,57	0,102	6,25	6,35
2017	0,64	1,12	68,29	5,22	9,13	0,12	6,25	1,51
2018	0,65	1,18	68,54	5,24	9,54	0,1215	6,25	1,16
2019	0,66	1,17	69,21	5,25	9,33	0,1228	6,25	8,51
2020	0,67	1,19	-	5,25	9,31	0,1404	6,25	13,72
2021	0,68	1,2	-	5,26	9,3	0,1373	6,25	-6,55
2022	0,69	1,06	-	5,27	8,13	0,1249	6,25	-11,12
min	0,45	0,12	63,98	4,72	1,27	0,087	1,833	-29,77
max	0,69	1,2	84,43	5,27	9,54	0,996	6,25	21,57
max-min	0,24	1,08	20,45	0,55	8,27	0,909	4,417	51,34

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 13: مؤشر الوصول للخدمات المالية ومؤشراته الفرعية بعد التطبيع

قائمة الملاحق

السنة	Ac1	AC2	AC3	AC4	AC5	AC6	AC7	AC8	Access
1980	-	-	-	-	-	0,09835	-	0,226139	0,162245
1981	-	-	-	-	-	0,09791	-	0,386443	0,242177
1982	-	-	-	-	-	0,083608	-	0,600117	0,341863
1983	-	-	-	-	-	0,048405	-	0,510518	0,279461
1984	-	-	-	-	-	0	-	0,482275	0,241138
1985	-	-	-	-	-	0,053795	-	0,543241	0,298518
1986	-	-	-	-	-	0,081848	-	0,595832	0,33884
1987	-	-	-	-	-	0,139714	-	0,493183	0,316448
1988	-	-	-	-	-	0,129813	-	0,489482	0,309647
1989	-	-	-	-	-	0,09835	-	0,423062	0,260706
1990	-	-	-	-	-	0,138174	-	0,246981	0,192577
1991	-	-	-	-	-	0,130913	-	0	0,065457
1992	-	-	-	-	-	0,172497	-	0,357421	0,264959
1993	-	-	-	-	-	0,192849	-	0,483444	0,338146
1994	-	-	-	-	-	0,209461	-	0,312037	0,260749
1995	-	-	-	-	-	0,254565	0	0,425984	0,22685
1996	-	-	-	-	-	0,216612	0,603803	0,500974	0,440463
1997	-	-	-	-	-	0,184048	0,286846	0,738411	0,403102
1998	-	-	-	-	-	0,19978	0,122708	0,873977	0,398822
1999	-	-	-	-	-	0,218262	0,151007	0,577912	0,315727
2000	-	-	-	-	-	0,231793	0,151007	0,378652	0,253818
2001	-	-	-	-	-	0,20462	0,320806	0,775029	0,433485
2002	-	-	-	-	-	0,189219	0,320806	0,719517	0,409847
2003	-	-	-	-	-	0,165237	0,235907	0,576159	0,325767
2004	0	0	0,504645	0,018182	0	0,09846	0,569844	0,506233	0,21217

قائمة الملاحق

2005	0,083333	0,027778	0,969682	0	0,027811	0,072277	0,956984	0,443514	0,322673
2006	0,208333	0,111111	1	0,418182	0,135429	0,039274	1	0,53506	0,430924
2007	0,291667	0,240741	0,599022	0,618182	0,296252	0,055996	1	0,609272	0,463891
2008	0,416667	0,296296	0,489976	0,945455	0,354293	0,028933	1	0,456369	0,498498
2009	0,458333	0,416667	0,342787	0,818182	0,490931	0,016062	1	1	0,56787
2010	0,458333	0,490741	0,344254	0,618182	0,562273	1	1	0,443709	0,614687
2011	0,541667	0,518519	0,34621	0,836364	0,584039	1	1	0,411375	0,654772
2012	0,583333	0,537037	0,272861	0,927273	0,59734	0,024972	1	0,589599	0,566552
2013	0,625	0,583333	0,14132	0,909091	0,633615	0,984598	1	0,737631	0,701824
2014	0,666667	0,712963	0,137897	0,890909	0,766626	0,016502	1	0,742111	0,616709
2015	0,75	0,805556	0,008313	0,981818	0,856106	0,027503	1	0,880795	0,663761
2016	0,75	0,842593	0	0,963636	0,882709	0,016502	1	0,703545	0,644873
2017	0,791667	0,925926	0,210758	0,909091	0,950423	0,036304	1	0,609272	0,67918
2018	0,833333	0,981481	0,222983	0,945455	1	0,037954	1	0,602454	0,702958
2019	0,875	0,972222	0,255746	0,963636	0,974607	0,039384	1	0,745617	0,728277
2020	0,916667	0,990741	-	0,963636	0,972189	0,058746	1	0,847098	0,821297
2021	0,958333	1	-	0,981818	0,970979	0,055336	1	0,452279	0,774106
2022	1	0,87037	-	1	0,829504	0,041694	1	0,363265	0,729262

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق السابق

الملحق رقم 14: المؤشرات المكونة لبعث الاستخدام

السنة	عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ	عدد حسابات الائتمان لكل 1000 بالغ	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع عبر محطات الدفع الالي	عدد عمليات الدفع عبر الانترنت	عدد عمليات السحب من ATM	عدد الحسابات النشطة لكل 1000 بالغ	عدد بطاقات الائتمان لكل 1000 بالغ	اجمالي الادخار المحلي (GDP%)	اقساط التأمين (GDP%)
YEAR	US1	US2	US3	US4	US5	US6	US7	US8	US9

قائمة الملاحق

1980	-	-	-	-	-	-	-	0,431	-
1981	-	-	-	-	-	-	-	0,407	-
1982	-	-	-	-	-	-	-	0,392	-
1983	-	-	-	-	-	-	-	0,397	-
1984	-	-	-	-	-	-	-	0,334	-
1985	-	-	-	-	-	-	-	0,314	-
1986	-	-	-	-	-	-	-	0,232	-
1987	-	-	-	-	-	-	-	0,234	-
1988	-	-	-	-	-	-	-	0,205	-
1989	-	-	-	-	-	-	-	0,202	-
1990	-	-	-	-	-	-	-	0,271	-
1991	-	-	-	-	-	-	-	0,774	-
1992	-	-	-	-	-	-	-	0,322	0,00024
1993	-	-	-	-	-	-	-	0,277	0,0003
1994	-	-	-	-	-	-	-	0,266	0,00032
1995	-	-	-	-	-	-	-	0,281	0,00027
1996	-	-	-	-	-	-	-	0,315	0,00028
1997	-	-	-	-	-	-	-	0,319	0,00027
1998	-	-	-	-	-	-	-	0,272	0,00028
1999	-	-	-	-	-	-	-	0,316	0,00023
2000	-	-	-	-	-	-	-	0,448	0,00026
2001	-	-	-	-	-	-	-	0,415	0,00023
2002	-	-	-	-	-	-	-	0,405	0,00025
2003	-	-	-	-	-	-	-	0,447	0,00022
2004	625,2	24,3	-	-	-	-	-	0,477	0,00032
2005	635,45	24,3	-	-	-	-	-	0,548	0,00033
2006	667,35	24,15	-	-	-	-	-	0,571	0,00034
2007	711,55	28,55	-	-	-	-	-	0,567	0,00037
2008	709,27	30,41	-	-	-	-	-	0,566	0,00048
2009	433,38	40,39	-	-	-	5,31	-	0,463	0,00058
2010	502,02	43,19	-	-	-	5,41	-	0,485	0,00062
2011	516,89	50,05	-	-	-	5,14	-	0,482	0,00046
2012	547,15	53,37	-	-	-	5,63	15,22	0,475	0,00044
2013	559,08	56,58	-	-	-	5,78	23,69	0,462	0,00027

قائمة الملاحق

2014	574,24	47,8	-	-	-	5,92	24,11	0,441	0,00026
2015	560,91	53,83	65501	7366	6868031	6,06	18,57	0,374	0,00034
2016	545,37	50,92	122694	107844	8310170	6,27	25,36	0,366	0,0004
2017	523,68	47,38	190898	176982	8833913	5,73	17,41	0,385	0,00046
2018	511,5	58,01	274624	202480	9929652	6,15	22,04	0,407	0,00037
2019	568,27	69,61	711777	4593960	58428933	6,23	25,4	0,383	0,00047
2020	518,58	52,41	2150529	7821346	87722789	5,67	161,6	0,334	0,00059
2021	517,98	49,91	2712848	9048125	128035361	5,68	124,59	0,382	-
2022	531,29	50,18	3997165	15351354	174415895	5,85	211,37	0,45	-
min	433,38	24,15	65501	7366	6868031	5,14	15,22	0,202	0,00022
max	711,55	69,61	3997165	15351354	174415895	6,27	211,37	0,774	0,00062
max- min	278,17	45,46	3931664	15343988	167547864	1,13	196,15	0,572	0,0004

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 15: بعد الاستخدام والمؤشرات المكونة له بعد التطبيق

السنة	US1	US2	US3	US4	US5	US6	US7	US8	US9	USE
1980	-	-	-	-	-	-	-	0,40035	-	0,40035
1981	-	-	-	-	-	-	-	0,358392	-	0,358392
1982	-	-	-	-	-	-	-	0,332168	-	0,332168
1983	-	-	-	-	-	-	-	0,340909	-	0,340909
1984	-	-	-	-	-	-	-	0,230769	-	0,230769
1985	-	-	-	-	-	-	-	0,195804	-	0,195804
1986	-	-	-	-	-	-	-	0,052448	-	0,052448
1987	-	-	-	-	-	-	-	0,055944	-	0,055944
1988	-	-	-	-	-	-	-	0,005245	-	0,005245
1989	-	-	-	-	-	-	-	0	0,02	0,01
1990	-	-	-	-	-	-	-	0,120629	0,04	0,080315
1991	-	-	-	-	-	-	-	1	0,05	0,525
1992	-	-	-	-	-	-	-	0,20979	0,05	0,129895
1993	-	-	-	-	-	-	-	0,131119	0,2	0,165559
1994	-	-	-	-	-	-	-	0,111888	0,25	0,180944
1995	-	-	-	-	-	-	-	0,138112	0,125	0,131556
1996	-	-	-	-	-	-	-	0,197552	0,15	0,173776
1997	-	-	-	-	-	-	-	0,204545	0,125	0,164773
1998	-	-	-	-	-	-	-	0,122378	0,15	0,136189

قائمة الملاحق

1999	-	-	-	-	-	-	-	0,199301	0,025	0,11215
2000	-	-	-	-	-	-	-	0,43007	0,1	0,265035
2001	-	-	-	-	-	-	-	0,372378	0,025	0,198689
2002	-	-	-	-	-	-	-	0,354895	0,075	0,214948
2003	-	-	-	-	-	-	-	0,428322	0	0,214161
2004	0,689578	0,0033	-	-	-	-	-	0,480769	0,25	0,355912
2005	0,726426	0,0033	-	-	-	-	-	0,604895	0,275	0,402405
2006	0,841104	0	-	-	-	-	-	0,645105	0,3	0,446552
2007	1	0,096788	-	-	-	-	-	0,638112	0,375	0,527475
2008	0,991804	0,137703	-	-	-	-	-	0,636364	0,65	0,603968
2009	0	0,357237	-	-	-	0,150442	-	0,456294	0,9	0,372795
2010	0,246756	0,41883	-	-	-	0,238938	-	0,494755	1	0,479856
2011	0,300212	0,569732	-	-	-	0	-	0,48951	0,6	0,391891
2012	0,408994	0,642763	-	-	-	0,433628	0	0,477273	0,55	0,418776
2013	0,451882	0,713374	-	-	-	0,566372	0,043181	0,454545	0,125	0,392392
2014	0,506381	0,520238	-	-	-	0,690265	0,045322	0,417832	0,1	0,380006
2015	0,458461	0,652882	0	0	0	0,814159	0,017079	0,300699	0,3	0,282587
2016	0,402596	0,588869	0,014547	0,006548	0,008607	1	0,051695	0,286713	0,45	0,312175
2017	0,324622	0,510999	0,031894	0,011054	0,011733	0,522124	0,011165	0,31993	0,6	0,260391
2018	0,280835	0,744831	0,053189	0,012716	0,018273	0,893805	0,034769	0,358392	0,375	0,307979
2019	0,484919	1	0,164377	0,298918	0,307738	0,964602	0,051899	0,316434	0,625	0,46821
2020	0,306288	0,621645	0,530317	0,509254	0,482577	0,469027	0,746266	0,230769	0,925	0,535682
2021	0,304131	0,566652	0,67334	0,589205	0,72318	0,477876	0,557583	0,314685	-	0,525832
2022	0,351979	0,572591	1	1	1	0,628319	1	0,433566	-	0,748307

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق السابق

الملحق رقم 16: مؤشرات بعد الاختراق

السنة	التحويلات الشخصية المستلمة (GDP%)	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	حجم الودائع في البنوك التجارية (GDP%)	حجم القروض في البنوك التجارية (GDP%)	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (GDP%)	اجمالي ودائع واصول البنوك التجارية (GDP%)
YEAR	pen1	pen2	pen3	pen4	pen5	pen6	pen7
1980	0,9587	-	-	-	-	48,5	0,5151

قائمة الملاحق

1981	1,0079	-	-	-	-	52,6	0,5575
1982	1,1215	-	-	-	-	62,2	0,6543
1983	0,8032	-	-	-	-	65,1	0,6884
1984	0,6126	-	-	-	-	66,1	0,7231
1985	0,5402	-	-	-	-	69,3	0,7454
1986	0,562	-	-	-	-	68,7	0,766
1987	0,7296	-	-	-	-	67,5	0,7636
1988	0,6414	-	-	-	-	68,1	0,7454
1989	0,6201	-	-	-	-	63,2	0,6847
1990	0,5672	-	-	-	-	56,1	0,6437
1991	2,8217	-	-	-	-	46,3	0,4907
1992	2,8956	-	-	-	-	7,3	0,4099
1993	2,2824	-	-	-	-	6,6	0,4376
1994	3,279	-	-	-	-	6,5	0,3431
1995	2,6817	-	-	-	-	5,2	0,3597
1996	1,8746	-	-	-	-	5,4	0,3572
1997	2,001	-	-	-	-	3,9	0,3648
1998	2,1997	-	-	-	-	4,6	0,4031
1999	1,6241	-	-	-	-	5,4	0,4291
2000	1,4418	-	-	-	-	6	0,3336
2001	1,2238	-	-	-	-	8	0,442
2002	1,8851	-	-	-	-	12,2	0,4735
2003	2,5786	-	-	-	-	11,2	0,425
2004	2,8828	25,92	-	44	24,95	11	0,387
2005	0,1647	23,14	-	39,15	23,52	11,9	0,3569
2006	0,1615	23,19	-	41,36	22,4	12,1	0,355
2007	0,07334	27,61	-	46,21	23,56	13	0,3408
2008	0,0606	28,76	-	44,71	23,67	12,8	0,3041
2009	0,1095	34,75	350,42	47,47	30,95	16,3	0,398
2010	0,1219	34,6	340,57	44,99	27,24	15,2	0,3712
2011	0,1014	39,68	352,09	43,27	25,65	13,7	0,3552
2012	0,1027	42,58	383,24	42,23	27,05	14	0,3598
2013	0,0999	45,02	415,26	43,34	30,9	16,5	0,3983

قائمة الملاحق

2014	1,147	42,54	410,53	49,44	37,74	18,4	0,4628
2015	1,2033	44,24	434,33	49,87	43,53	21,7	0,5508
2016	1,2428	39,19	414,83	46,48	45,15	22,9	0,6035
2017	1,0534	40,64	379,38	48,78	47,03	24,4	0,582
2018	1,1348	42,9	388,35	49,59	48,91	24,9	0,5937
2019	1,0397	50,27	407,31	48,02	52,95	25,8	0,6457
2020	1,1661	46,69	345,21	53,67	60,51	29,5	0,7538
2021	1,0963	46,79	374,68	52,9	44,35	25,8	0,7244
2022	0,8507	41,92	381,67	50,65	37,11	21,1	0,7244
min	0,0606	23,14	340,57	39,15	22,4	3,9	0,3041
max	3,279	50,27	434,33	53,67	60,51	69,3	0,766
max-min	3,2184	27,13	93,76	14,52	38,11	65,4	0,4619

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات كل من: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

الملحق رقم 17: بعد الاختراق والمؤشرات المكونة له بعد التطبيع

السنوات	pen1	pen2	pen3	pen4	pen5	pen6	pen7	financial penetration
1980	0,279052	-	-	-	-	0,681957	0,456809	0,472606
1981	0,294339	-	-	-	-	0,744648	0,548604	0,529197
1982	0,329636	-	-	-	-	0,891437	0,758173	0,659749
1983	0,230736	-	-	-	-	0,93578	0,831998	0,666171
1984	0,171514	-	-	-	-	0,95107	0,907123	0,676569
1985	0,149018	-	-	-	-	1	0,955402	0,701473
1986	0,155792	-	-	-	-	0,990826	1	0,715539
1987	0,207867	-	-	-	-	0,972477	0,994804	0,725049
1988	0,180462	-	-	-	-	0,981651	0,955402	0,705838
1989	0,173844	-	-	-	-	0,906728	0,823988	0,634853
1990	0,157407	-	-	-	-	0,798165	0,735224	0,563599
1991	0,857911	-	-	-	-	0,648318	0,403984	0,636737
1992	0,880872	-	-	-	-	0,051988	0,229054	0,387305
1993	0,690343	-	-	-	-	0,041284	0,289024	0,340217
1994	1	-	-	-	-	0,039755	0,084434	0,37473
1995	0,814411	-	-	-	-	0,019878	0,120372	0,31822
1996	0,563634	-	-	-	-	0,022936	0,11496	0,233843

قائمة الملاحق

1997	0,602908	-	-	-	-	0	0,131414	0,244774
1998	0,664647	-	-	-	-	0,010703	0,214332	0,296561
1999	0,4858	-	-	-	-	0,022936	0,270621	0,259786
2000	0,429157	-	-	-	-	0,03211	0,063867	0,175045
2001	0,361422	-	-	-	-	0,062691	0,298549	0,240887
2002	0,566897	-	-	-	-	0,126911	0,366746	0,353518
2003	0,782376	-	-	-	-	0,111621	0,261745	0,385247
2004	0,876895	0,10247	-	0,334022	0,066912	0,108563	0,179476	0,556112
2005	0,032345	0	-	0	0,029389	0,122324	0,11431	0,099456
2006	0,031351	0,001843	-	0,152204	0	0,125382	0,110197	0,140326
2007	0,003958	0,164762	-	0,486226	0,030438	0,139144	0,079454	0,301328
2008	0	0,207151	-	0,38292	0,033325	0,136086	0	0,25316
2009	0,015194	0,42794	0,105055	0,573003	0,224351	0,189602	0,203291	0,579478
2010	0,019047	0,422411	0	0,402204	0,127001	0,172783	0,14527	0,429571
2011	0,012677	0,609657	0,122867	0,283747	0,085279	0,149847	0,11063	0,458235
2012	0,013081	0,71655	0,455098	0,212121	0,122015	0,154434	0,120589	0,597963
2013	0,012211	0,806487	0,796608	0,288567	0,223039	0,192661	0,20394	0,841171
2014	0,337559	0,715076	0,74616	0,708678	0,402519	0,221713	0,343581	1,158428
2015	0,355052	0,777737	1	0,738292	0,554448	0,272171	0,534098	1,410599
2016	0,367325	0,591596	0,792022	0,504821	0,596956	0,29052	0,648192	1,263811
2017	0,308476	0,645042	0,413929	0,663223	0,646287	0,313456	0,601645	1,197353
2018	0,333768	0,728345	0,509599	0,719008	0,695618	0,321101	0,626976	1,311472
2019	0,304219	1	0,711817	0,610882	0,801627	0,334862	0,739554	1,500987
2020	0,343494	0,868043	0,049488	1	1	0,391437	0,973587	1,542016
2021	0,321806	0,871729	0,363801	0,94697	0,575964	0,334862	0,909937	1,44169
2022	0,245495	0,692223	0,438353	0,792011	0,385988	0,262997	0,909937	1,242335

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق السابق